منذر الأسعد

إسلام آخر زمن

تفنيد علمي شامل لأباطيل المستشرقين والمتغربين التي سرقها: حسين أحمد أمين

مكتبة العبيكان

ح مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأسعد، منذر سليمان

إسلام آخر زمن. ـ ط٢ . ـ الرياض.

٧٥٧ ص، ١٧ X ٢٤ سم

ردمك ٠-٣٠٤-٢٠-٩٩٦٠

١ ـ الإسلام ـ دفع مطاعن | أ ـ العنوان

ديوي ٢١٦ | ١٨/١١٠٧

ردمك: ٠-٣٠٤-٢٠-٩٩٦٠ | رقم الإيداع: ١٨/١١٠٧

الطبعة الثانية

١٤١٨هـ / ١٩٩٧م

الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض ـ العليا ـ طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز البريدي ١١٥٩٥

هاتف ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الإسلام هو الإسلام، منذ أن بلغ محمد ﷺ الرسالة وأدى الأمانة، وستظل الحجة البيضاء «الكتاب والسنة» موضوع التكليف والمساءلة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها..

أما «إسلام آخر زمن» فعنوان يهزأ من المؤامرات التي يظن مدبروها أنها قادرة على هدم الإسلام من داخله، بالبتر أو الإضافة أو التعطيل.

منذر

إضاءة

كان أحد ركاب القطار يحمل كيسين، يُخْرِج من أحدهما موزة يقشرها، ثم يضع عليها ملحاً من الكيس الثاني، ثم يرميها من النافذة ... فعل الرجل ذلك عدة مرات وسط ذهول الركاب، وهو ما دفع واحداً منهم أن يستفسره عن سلوكه العجيب، فأجاب قائلاً : ليس في الأمر أي سر ... فالقضية - باختصار - أني لا أحب الموز المملح !!

مقدمة الطبعة الثانية

إن الحمد لله نحمده ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .. من يهد الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً..

وإن خير الحديث كلام الله – عز وجل –، وخير الهدي هدي نبينا وسيدنا وحبيبنا : محمد بن عبد الله ﷺ وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان..

أما بعد :

فإن الله – جل في عُلاَه – أنعم على شخصي الضعيف – بالإضافة إلى نِعَمِهِ التي لا تحصى –، فقدَّر لهذا الكتاب من النجاح ما لم أكن أتوقعه، على الرغم من وقوعه في ثلاثة أجزاء، يقرب عدد صفحاتها – مجتمعة – من نحو سبعمئة صفحة..

وذلك على الرغم من مصادفة نشر الجزء الأول من «إسلام آخر زمن»، ظروف انشغال الناس جميعًا بعدوان طاغية العراق على دولة الكويت، ونشر الجزأين: الثاني والثالث في فترة لاحقة، ارتفعت فيها أصوات الناشرين والمؤلفين، بالشكوى من ركود سوق الكتب.

كما أكرمني ربي – سبحانه – فنشرت دار الصحوة بالقاهرة، خلاصة للكتاب في جزء واحد فحسب، بعنوان: (الكاذب الحزين – حسين أحمد أمين)، فلاقى – كذلك – قبولاً حسنًا..

وها أنذا أصدر الطبعة الثانية من «إسلام آخر زمن»، بعد أن ارتأيت جمع الأجزاء الثلاثة في مجلد واحد، نزولاً عند رغبة أحبابنا القراء، الذين كان لهم الفضل - بعد الله - فيما حققه الكتاب من توفيق.

وإنه ليشرفني أن هذه الطبعة تزدان بتقديم كريم، تفضل به شيخنا الفاضل الشيخ: عبد القادر الأرناؤوط - حفظه الله -..

وإذا كان الشيخ الجليل - جزاه الله خيراً - قد وصف مقدمته بأنها متواضعة، فإن تلك هي أخلاق علماء الإسلام الأصلاء.. وإلا، فإن سطور شيخنا جديرة بأن تكتب بماء الذهب، لما احتوته من علم غزير، وتوجيهات ثمينة.

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري لصديقي وأخي الأستاذ: محمد العبيكان، لإصداره هذه الطبعة، بالمواصفات الراقية التي اشتهرت بها مكتبة العبيكان.

كما أزجي الشكر إلى صديقي وأخي الأستاذ: إبراهيم الماجد، الذي نشر الطبعة الأولى.

هذا، وأجدد دعوتي لكل من يجد في هذا الكتاب - وفي أي من كتبي الأخرى -، خطأ يستلزم التصويب، أو إضافة ينبغي لها أن تضاف، ألا يبخل عليَّ بكريم نصحه، وبدعوة صالحة في ظهر الغيب، سائلاً الله أن يرحمه ويجزيه خيراً..

ذلك أن عمل البشر، دأبه النقص، فالكمال لله وحده... وكم أفدتُ من نصائح القراء الأفاضل، في كثير مما نشرته من قبل.

وفي الختام: أسأل الله – جل جلاله – أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجعله – بجوده وكرمه – من العمل الذي لا ينقطع أجره بوفاتي.. إنه ولي ذلك والقادر عليه..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

وصلِّ اللهم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الفقير إلى عفو مولاه
منذر بن سليمان الأسعد

الرياض/ في الثالث عشر من شهر شوال ١٤١٧

المصادف للعشرين من شهر شباط (فبراير) ١٩٩٧م.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

مقدمة متواضعة بقلم

العبد الفقير إلى الله تعالى العلي القدير (عبد القادر الأرناؤوط)

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد: فقد روى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الصديق الثاني[1] في مسنده عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ (استحيوا من الله حق الحياء، قالوا: يا رسول الله إنا لنستحيي والحمد لله، قال: ليس ذلك، ولكن من استحيا من الله حق الحياء، فليحفظ الرأس وما وعى، وليحفظ البطن وما حوى، وليذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء) رواه أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه الصغير، وهو حديث حسن ففي هذا الحديث الشريف، يأمر رسول الله ﷺ الناس جميعاً أن يستحيوا من الله تعالى حق الحياء، والحياء والإيمان مقرونان لا يفترقان، فإذا رفع أحدهما رفع الآخر، والحياء شعبة عظيمة من شعب الإيمان كما قال رسول الله ﷺ في حديثه (الإيمان بضع

---

(١) أبوبكر الصديق -رضي الله عنه- ثبت عند الردة، وأحمد بن حنبل ثبت عند المحنة.

وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من شعب الإيمان) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة – رضي الله عنه–. والحياء خُلُق يبعث على فعل كل مليح وترك كل قبيح، وقد قال رسول الله ﷺ (الحياء خير كله) وقال رسول الله ﷺ لرجل يعظ أخاه في الحياء، وكان يستحي كثيراً، (دعه فإن الحياء لا يأتي إلا بخير) .

قال الشاعر:

فلا والله ما في العيش خير ولا الدنيا إذا ذهب الحـياء

ولما قال له ﷺ أصحابه –رضي الله عنهم: والله لنستحي يا رسول الله، قال ﷺ : ليس الحياء فقط بأن يستحي العبد من الله تعالى ويستحي من الناس، بفعل كل مليح، وترك كل قبيح، ولكن (من استحيا من الله حق الحياء، فليحفظ الرأس وما وعى) أي فليحفظ الرأس وما وعى من أفكار وعقائد، فلتكن العقيدة التي في رأسه وعقله صحيحة، فيها الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالى، قال الله تعالى ﴿ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ وليكن في رأسه الأفكار الصحيحة التي يؤيدها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، فإن الله تعالى أمرنا أن نرجع عند الاختلاف الى كتابه وسنة رسوله، فقال في كتابه ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾، فكتاب الله تعالى فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الجد ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط

المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا يشبع منه العلماء، ولا تلتبس فيه الألسنة،ولا يخلق على كثرة الرد، لا تنقضي عجائبه، لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: ﴿إنا سمعنا قرآناً عجباً، يهدي إلى الرشد فآمنا به﴾ من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم).

وهذا القرآن الموصوف بهذه الصفات، أنزله الله تعالى على رسوله محمد ﷺ، ليبينه للناس، ويوضح معانيه، ويشرحه للناس، قال الله تعالى في كتابه ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نُزِّل إليهم﴾ فالقرآن أحكام عامة بيَّنها رسول الله ﷺ في سنته والسنة هي أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وتقريراته، وشمائله وأخلاقه ﷺ وهو عليه الصلاة والسلام لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

فالصلاة مثلاً أمرنا الله تعالى بها بقوله (أقيموا الصلاة) ولكن كيف نقيمها؟ نقيمها كما بينها رسول الله ﷺ فجبريل عليه السلام نزل عليه وعلمه أوقات الصلاة، وكيفية الصلاة، وعدد ركعاتها ثم صلاها رسول الله ﷺ أمام الصحابة -رضي الله عنهم- وقال لهم (صلوا كما رأيتموني أصلي) وكذلك عندما حج بهم حجة الوداع قال لهم (لتأخذوا عني مناسككم) وكذلك في كل أمر من أمور الإسلام، نصوم كما صام، وكما علمنا الصيام، ونزكي كما أمرنا بالزكاة، بشروطها التي بينها في النقدين والزراعة وغيرهما، وهكذا جميع العبادات، وهذه أمور ثابتة منذ نزل القرآن على النبي عليه الصلاة والسلام، ومنذ بينها إلى يوم القيامة لا تتغير ولا تتبدل وإن تغير الزمان والمكان ولا تزيد ولا تنقص، لأنها أمور تعبدية، لذلك قال فيها رسول الله ﷺ: (مَنْ أحدث

في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) وقال أيضًا (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) أي مردود، لأن شرعنا كمل ، كما أنزل الله في كتابه في حجة الوداع ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام دينًا) وهي آخر آية من آيات الأحكام التي نزلت على النبي عليه الصلاة والسلام، وليست آخر آية نزلت على الإطلاق، وإنما آخر آية نزلت على الإطلاق قوله تعالى (واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله، ثم تُوفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون).

وقال رسول الله ﷺ في حجة الوداع (لقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به لن تضلوا، كتاب الله، وأنتم تُسْألون عني، فما أنتم قائلون، قالوا نشهد أنك بلغت وأديت ونصحت، فرفع أصبعه إلى السماء وأخذ ينكتها إلى الأرض، أو ينكبها، (اللهم اشهد، اللهم اشهد، الله اشهد) .

أي اشهد يا رب أني بلغت الرسالة، وأديت الأمانة، ونصحت الأمة.

وقال عليه الصلاة والسلام (لقد تركتكم على مثل البيضاء) أي الملة والحجة الواضحة التي لا تقبل الشبه أصلاً (ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك) وقال عليه الصلاة والسلام (يوشك أن يقعد الرجل متكئًا على أريكة، يحدث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله) وهذا الحديث دليل على أن ما حرم رسول الله ﷺ من الأشياء، كما حرم الله تعالى، لأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، فلا نزيد شيئاً من الأمور التعبدية، لذلك قال عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، كل هذه في العبادات، وقال

عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

قف حيث وقف القوم، فانهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا. وقال الإمام الأوزاعي إمام أهل الشام: عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك والرأي وإن زخرفوه لك بالقول.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله، كي لا يدخل الفلسفة في القرآن، ويخرج بذلك الناس عن معنى القرآن الحقيقي.

هذه هي عقيدة الرعيل الأول من هذه الأمة، وهي العقيدة الصافية صفاء الماء العذب، القوية قوة الجبال الرواسي، المتينة متانة العروة الوثقى، وهي العقيدة السليمة، والطريقة المستقيمة، على وفق كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله ﷺ، وعلى نهج السلف الصالح، وأقوال سلف الأمة وأئمتها، وهو الطريق الذي أحيا قلوب الأوائل من هذه الأمة، وهي عقيدة السلف الصالح، والفرقة الناجية وأهل السنة والجماعة، وهي عقيدة الأئمة المشهورين، وجمهور الفقهاء والمحدثين والعلماء العاملين، ومن سار على نهجهم إلى يومنا هذا، وإلى يوم الدين، وإنما غيَّر من غيَّر من أقوالهم بعض المتأخرين الذين انتسبوا إليهم، فعلينا أن نعود بالعقيدة الصافية إلى منابعها التي نهل منها الأخيار من سلفنا الصالح، فنسكت عما سكتوا ونؤدي العبادة كما أدوها، ونلتزم الكتاب والسنة، ونهج سلف الأمة وأئمتها.

قال الإمام النووي - رحمه الله - في كتابه الأذكار: واعلم أن الصواب المختار ما كان عليه السلف - رضي الله عنهم - وهذا هو الحق، ولا تغتر بكثرة من يخالفه، فقد قال الفضيل بن عياض رحمه الله ما معناه: الزم طرق الهدى،

ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين.

وهذا هو السبيل الوحيد الذي يصلح بقية الأمة، وصدق الإمام مالك رحمه الله عالم أهل المدينة حيث قال: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها وقال رسول الله ﷺ في حديثه (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك) وقال ﷺ (إن الله يبعث على رأس كل مئة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها) وقال ﷺ (مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره).

كل ما تقدم من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، يدل على أن الإسلام محفوظ بحفظ الله تعالى، ولا يتغير ولا يتبدل، وإن تغير الزمان، وتبدل المكان فالقواعد العامة ثابتة في الاسلام ثابتة إلى يوم القيامة. فالإسلام عرَّفه الرسول ﷺ (أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً) وأن الإيمان (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره من الله تعالى) وأن الإحسان (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك).

وعرَّف عليه الصلاة والسلام المسلم فقال (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) وعرَّف المؤمن فقال (المؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم) وعرَّف المهاجر فقال: (المهاجر من هجر ما نهى الله عنه) وعرَّف المجاهد فقال: (المجاهد من جاهد نفسه في الله تعالى)

هذه أمور ثابتة لا تتغير، وأما الذي يتغير فهي الوسائل، أي وسائل العبادات، الوسيلة التي يتوضأ بها، والمكان الذي يصلي فيه، والوسيلة التي

يسافرون بها إلى الحج وغيره، والوسيلة التي كانوا يجاهدون فيها الأعداء كانوا يسافرون على الدواب من الإبل والبغال والحمير والخيل، فأصبح السفر الآن بالطائرة كانوا يجاهدون بالسيف والرمح ويركبون الخيل. كما قال تعالى في كتابه ﴿ وأعدُّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل تُرْهِبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ﴾ وأصبحت الآن الحرب بالمدافع والصواريخ وغير ذلك من الوسائل الحديثة. وذلك في كل وقت بحسبه، لأن القوة نكرة، وهي تكون بحسب الزمان والمكان وهذا ليس معناه أن الإسلام يتغير في قواعد الأساسية، بل الإسلام ستظل قواعده الأصلية ثابتة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والإسلام باق رغم أنوف أعدائه من المستشرقين أعداء الإسلام، ولن تنجح المؤامرات ضده مهما كانت، وما مثل من يحاول أن يهدم الإسلام، إلا كما قال الشاعر:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهنها فلم يَضِرْها وأوهى قرنه الوعِلُ

ومنذ زمان قال المعري:

يَدٌ بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار

تناقض مالنا إلا السكوت له وأن نعوذ بمولانا من النار

فرد عليه أحد الشعراء بقوله:

عِزُّ الأمانة أغلاها وأرخصها ذُل الخيانة فافهم حكمة الباري

وبعض كتاب زماننا الذين لم يدرسوا القرآن الكريم، ولا السنة النبوية، ولم يعيشوا معهما، وإنما سمعوا من المستشرقين أعداء الإسلام بعض الآراء الفاسدة ومن جملتها أنهم يعتبرون القرآن متناقضاً بعقولهم السخيفة وحقدهم الدفين

على الإسلام والمسلمين، فأخذوا ينقلون هذه الآراء السخيفة، والعقائد الباطلة وينسبونها إلى أنفسهم، مثل حسين أحمد أمين المصري في كتابه (دليل المسلم الحزين) وغيره من هؤلاء الكتاب الذين تأثروا بالمستشرقين وأفكارهم وعقائدهم، وأخذوا يفسرون القرآن كما يروق لهم، وكما فهموا من المستشرقين الحاقدين على الإسلام والمسلمين، يفسرون القرآن تفسيرات باطلة، ويؤولون السنة تأويلات سخيفة، ويتكلمون في الصحابة والتابعين وأئمة الفقه ويلصقون أشنع الاتهامات بالعلماء، وكل هذه الكتابات ليست من بنات أفكار هؤلاء الكتاب المتعالمين، وإنما نقلوها عن أعداء الإسلام وعن المستشرقين الحاقدين، ولم يفهموا الإسلام إلا عن طريق هؤلاء، وينسبون الأقوال إلى أنفسهم كي يظهروا للناس أنهم علماء ليلفتوا أنظار الناس إليهم، وهم في العلم لا في العير ولا في النفير ولا أمانة عندهم في النقل، ولا يعرفون اللغة العربية، ولا الفقه في الدين، ولا يعرف أحدهم أن يقرأ آية من القرآن كما ينبغي عند علماء القرآن ولم يدرسوا السنة النبوية، ولا السيرة المحمدية، وإنما أخذوها أيضاً عن المستشرقين أعداء الإسلام، وهم حرَّفوها وغيروها وبدَّلوها، وأعطوا فكرة سيئة عن التاريخ الإسلامي، فكتاب زماننا ينقلون الأحاديث النبوية من الكفار، والسيرة النبوية من الحاقدين عليها من المستشرقين ويحولون التاريخ كما يشاؤون، وكما يريد أعداء الإسلام، ويتكلمون عن السنة التي قال فيها ربنا تبارك وتعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى ﴾ وربما زاد هؤلاء الكتاب على المستشرقين، فيقولون: لا كتاب مع القرآن، لكي يضربوا السنة النبوية من أمامها، ويرفضون أحاديث الأحكام كلها، ويتهمون الفقهاء بوضع الحديث، وتغيير التاريخ، كما جاء عن المستشرقين أعداء الإسلام.

ولقد قام أمثال لهؤلاء الكتاب قبلهم، كتبوا ضد السنة النبوية قبل حسين أحمد أمين، مثل إسماعيل أدهم، ومحمد أبو زيد الدمنهوري، وأبوريا، وأحمد صفوت وغيرهم في مصر ومحمد شحرور في دمشق واتهموا المسلمين والعلماء منهم بالجمود والرجعية والجهل، ولم يسلم منهم حتى بعض الصحابة، وكتاباتهم مليئة بالمغالطات العقيدية، وما هي إلا جمع معلومات فارغة، القصد منها تشكيك المسلمين بدينهم، ويريدون بذلك تطوير الدين بما يلائم معطيات العصر بزعمهم حتى لو أدى إلى الخروج عن نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، وإلغاء الحدود الشرعية، ويفسرون الإسلام مطوّراً كما أراد كارل ماركس وهيجل وإنكلز ولينن وستالين وغيرهم من الملحدين الذين ذهبت أفكارهم أدراج الرياح بعد سبعين عاماً من الفلسفة الفارغة والكتب التي كتبوها في المادية الديالكتيكية والتاريخية، فهؤلاء الكتاب في عصرنا يطلبون منا أن نحول الإسلام إلى مصالحهم وشهواتهم وأهوائهم وهم لا يفهمون لغة القرآن والسنة، ولا يفهمون الإسلام إلا كما أفهمهم إياه أعداء الإسلام والمسلمين من المستشرقين والحاقدين.

فهم ليسوا ملتزمين بالإسلام، ونساؤهم لسن ملتزمات بالإسلام، فأرادوا أن يبرروا لأنفسهم أعمالهم، ففسروا آية الحجاب، وهي قوله تعالى (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) بأن الأمر بالحجاب نزل فقط للتفريق بين الحرة والأَمَة. فالمسلم ليس ملزماً على رأيهم بحجاب معين، وإنما الرجل يخرج كما يريد، والمرأة تخرج كما تريد فالقضية مطورة حسب الزمان، ولا بأس بأن تخرج المرأة كاسية عارية كما يراه أكثر الناس اليوم، والله تعالى قال في كتابه (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله).

وقال رسول الله ﷺ في حديثه (إن من الناس مفاتيح للخير، مغاليق للشر، وإن من الناس مغاليق للخير، مفاتيح للشر، فطوبى لمن جعل الله مفاتيح الخير على يديه، وويل لمن جعل الله مفاتيح الشر على يديه) وقال رسول الله ﷺ (من اقتراب الساعة أن ترفع الأشرار، وتوضع الأخيار، ويُفتح القول، ويُخزن العمل) وقال ﷺ (إنه سيلي أموركم من بعدي رجال يطفئون السنة ويحدثون البدعة) وقال ﷺ (سيأتي على الناس سنوات خدّاعات، يُصدَّق فيها الكاذب ويُكذَّب فيها الصادق، ويُخوَّن فيها الأمين، ويؤتمن فيها الخائن، وينطق فيها الرويبضة، قيل: وما الرويبضة؟ قال الرجل التافة يتكلم في أمر العامة) وقال ﷺ (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرَّم أشياء فلا تنتهكوها) وقال ﷺ (لا تعجبوا بعمل أحد حتى تنظروا بم يختم له، فإن العامل يعمل زمانًا من دهره، أو برهة من دهره بعمل صالح لو مات عليه دخل الجنة، ثم يتحول فيعمل عملاً سيئًا، وإن العبد ليعمل زمانًا من دهره بعمل سيئ لو مات عليه دخل النار، ثم يتحول فيعمل عملاً صالحاً، وإذا أراد الله بعبد خيراً استعمله قبل موته، فيوفق لعمل صالح ثم يقبض عليه) وكل هذه الأحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ فهي إما صحيحة أو حسنة يجب العمل بها عند جمهور العلماء من المحدثين وغيرهم.

هذا وقد قام الأخ في الله الأستاذ منذر الأسعد حفظه الله تعالى ورعاه بدحض شبهات حسين أحمد أمين/ وغيره من هؤلاء الكتاب التابعين للمستشرقين في الجزء الأول والثاني من كتابه (إسلام آخر زمن) وبَيَّن في الجزء الثالث الحقائق الناصعة عن ديننا الحنيف وسلفنا الصالح، وبين تاريخنا الصحيح وختم كتابه بالدفاع عن الإسلام بأسلوب بسط سهل على القارئ الكريم.

والأستاذ منذر الأسعد، كاتب اجتماعي جريء، كتب في كثير من الصحف السعودية، والخليجية، كتب في اليمامة، ومجلة اقرأ، وفي مجلة الدعوة له زاوية تحت اسم (للحقيقة فقط)(*) كما كتب في جريدة (المسلمون) وقد صدر له كتاب (ما يطلبه المنطفئون) وكتابه هذا (إسلام آخر زمن) الذي نحن بصدد التقديم له.

وهو قراءة في آراء حسين أحمد أمين في كتابه (دليل المسلم الحزين) دحض فيه أحاديث هذا الكاتب ومن يقول برأيه من كتاب مصر والشام وغيرها، فجزاه الله تعالى كل خير عن الإسلام والمسلمين، وصدق الله تعالى حين قال في كتابه (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وصدق رسول الله ﷺ القائل في حديثه (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين) وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في ١ شعبان ١٤١٧هـ

طالب العلم الشريف
عبدالقادر الأرناؤوط
خادم السنة النبوية بدمشق

(*) يتحدث فضيلة الشيخ هنا عن سنوات مضت. . — المؤلف —

الباب الأول

تمحيص الأدلة

مقدمة الطبعة الأولى [للجزء الأول]

لا شك في أن قراءتي لكتابات حسين أحمد أمين حول الإسلام تأخرت كثيراً . . . لكن ليس لي في ذلك ذنب، لأني لم أقرأ كتابه إلا قبل أربعة أشهر.

وهذه الحقيقة قد تثير في وجهي سؤالاً يقول : ما دمت قد تأخرت ـ بصرف النظر عن السبب ـ فما الداعي لك أن تكتب ؟ .

السؤال وجيه ويستحق الإجابة ... إن ما حفزني على نشر هذه القراءة، أن كتابات الرجل تحمل أفكاراً خاطئة جمة ، ولم أطلع على الردود التي يشير المؤلف إليها، وهي ردود لم تقنع الكاتب.

وتعدد طبعات الكتاب الذي ضم تلك الآراء، ومنح جائزة يوحيان بتصميم كبير على نشر هذه الأفكار، وعلى الترويج لها.

كما أن كثافة المعلومات بغض النظر عن مصداقيتها، وأسلوب الكاتب، يؤهلان آراءه للرواج، لدى القراء ذوي الثقافة الإسلامية المحدودة، التي لا تتجاوز مناهج الدراسة الرسمية، وهي لا تسمن ولاتغني من جوع. . . . ومما ييسر تلقي هذه الفئة من القراء، لما يبثه المؤلف، أن الرجل يعلن حرصه على الدين وإيمانه بتطبيقه . . . إلخ.

إن مساحة اللقاء بيني وبين الكاتب، ضئيلة جداً، فلا تتعدى هدفاً عاماً(*) عنده وعندي، هو خدمة الإسلام والعمل على نهوض المسلمين من رقادهم .. بعد ذلك تتشعب بنا السبل، فلا نلتقي في المنطلقات، ولا الرؤية، ولا وسائل العلاج.

وربما فوجئ القارئ الكريم بأني لا أكفر الكاتب، ولا أتهمه بالكتابة نيابة عن غيره، مع أن كثيراً من الأفكار المحورية للمؤلف تدعو إلى مثل هذه المواقف . .

(*) هذا مع التسليم بادعائه ولو أن معظم ما في كتاباته ينقض ذلك الادعاء.

غـيـر أنـي ـ بطبـعـي ـ أرى أن من الجـدير بأي قـارئ أن يناقش أفكار الكاتب لاشخصه، لأن الأفكار محتملة البقاء، وشخصه محتم الزوال، وهو سيمثل أمام رب العزة والجلال، وسيجزى عما فعل، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

لا سيما أن المؤلف يصر على أنه مسلم، يود الخير لأمته، فعلينا أن نحمل أفكاره التي تنطوي على المروق، على محمل الخطأ لا الخطيئة، وأن نبين له الحق ـ كما نعرفه ونراه ـ، فإذا عاند وكابر، فإنه مسؤول ـ وحده ـ عن موقفه.

وقد يندهش القارئ العزيز من لغة الحوار التي أستخدمها، حين يجد المؤلف قد كال أقذع الشتائم والاتهامات لمخالفيه في الرأي، إذ يدمغهم بالجمود والرجعية والجهل والعمالة وأنهم يتاجرون بالإسلام. . .

ولذلك كله لا يتمنى المؤلف أن يلتقيهم، حتى لو كانت الجنة هي مكان اللقاء!! وتلك لغة يأباها الإسلام حتى مع غير المسلمين :

﴿ وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ . . . (٤٦) ﴾[١].

ولا يشفع للمؤلف أن خصومه أساؤوا الأدب معه ـ كما يقول ـ .

فهو ينعت مخالفيه بالرجعية، وبأن مصالحهم الدنيوية ارتبطت بالجمود الديني (ص ٣٣٩) . . . وسيطلع القارئ على أن التمسك بالكتاب والسنة، يرادف ـ عند المؤلف ـ الجمود الديني !!.

ويرجم المؤلف مخالفيه بأنهم مأجورون، لصالح دول معادية للإسلام (ص ٣٧٨) . . . ويكرر وصفهم بالتحجر وبالاتجار بالدين (ص١٧٠)وقادتهم مرتزقة أو مجانين يقصرون حق التفكير على الأموات (ص٨) .

---

(١) سورة العنكبوت : الآية ٤٦ . .

ولذلك فهو لا يرغب في العفو ولا يراه، وهو غير قادر عليه، لأن جرائمهم - عنده - تشبه جرائم التتار وهتلر وفظائع الروس في أفغانستان، ووحشية الأمريكان في فيتنام (!!!ص٨).

ويدعو المؤلف - ضمناً - إلى عدم التسامح معهم، في حديثه (ص٢٣٠، ٢٣١)، عن تسامح الرومان الديني في القرون الثلاثة الميلادية الأولى - وهو لديه تسامح نادراً ما عرف العالم نظيراً له -، لكن الرومان استثنوا المسيحيين من تسامحهم، لأنهم - أي المسيحيين - لو حكموا فلن يتسامحوا مع غيرهم، فاضطهادهم - إذاً !!!! - كان حماية لمبدأ التسامح الديني نفسه !!!!.. بل إن المؤلف الذي ينادي بنقاش علمي أمين هادئ لاسباب ولا تكفير فيه (ص١٤٤)، يتهم الأمة عبر تاريخها بالنفاق والكذب، ولم يسلم منه حتى بعض الصحابة!!.

ولا يخفي المؤلف (ص٩) فرح (المستنيرين) بكتابه ... وإن كانت تهنئة الملاحدة إياه لم تسره، لأنهم يصطادون في الماء العكر، ولو صدق المؤلف مع نفسه لسألها: وهل يبتهج الملاحدة بمن يدافع (حقاً) عن الإسلام؟ علماً بأن عدداً من تقريظات كتاباته - وهي منشورة آخر الكتاب - تحمل أسماء (خواجات): لا هم عرب ولا هم مسلمون، كفيليب كاردينال، وب. فاتيكيوتيس، ونورمان دانييل.. فضلاً عن كتاب عرب معروفين بعلمانيتهم وعدائهم للإسلام، كمحمد نور فرحات وأنيس منصور ...

مع أن المؤلف (ص ٣٤٣ - ٣٥٧) يشكك في من يكون ماركسياً في مصر، ثم يتوب إلى الله ويكتب عن الإسلام! .

والطريف أن الرجل يصور لنا أن المستنيرين (من أمثاله)، يعيشون جواً خانقاً من الإرهاب، ولذلك فهو (ص٣٤١) يسأل أديباً زاره ليقدم تأييده

المطلق لما يكتبه المؤلف، فسأله الأستاذ حسين: لم لا تخوض هذه المعركة - إذاً - وأنت مؤمن بقضيتنا؟!.. فأجابه الأديب: « والله لولا عيال لي أخشى عليهم التشريد بعدي لفعلت » !!.

ويرد المؤلف عليه بأن الرزاق هو الله (مع أنه في مواضع أخرى من الكتاب يهزأ بمشيئة الله وبالقضاء والقدر ... إلخ).

وهذا كذب صريح، لأن الذين يعبرون عن مثل أفكاره، مدعومون من السلطات بصورة مفضوحة.. وأقرب شاهد هو المؤلف نفسه، الذي يشير موجز حياته المنشور على الغلاف الأخير لكتابه، إلى أنه تمت ترقيته إلى سفير عام ١٩٨٦م (أي : بعد نشر كتاباته ببضع سنوات).

* * *

غير أن هذا المسلك الذي يؤخذ على المؤلف، لا ينبغي أن يقود الآخرين إلى انتهاجه معه... فالخطأ لا يصحح بخطأ مثله... والكاتب ليس قدوة لي، وخصوصاً إذا استعمل مع خصومه لغة رديئة... فقدوتي هو الرسول الأمين محمد بن عبد الله - ﷺ - الذي كذبه قومه وافتروا عليه أشنع الأكاذيب، فقالوا: ساحر، شاعر، مجنون، يعلمه بشر... كما عذبوه وحاربوه وتآمروا عليه، ومع ذلك كان يدعو ربه فيقول: «اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون».. . أما ما سيجده القارئ من اتهامي للمؤلف بالكذب وعدم الأمانة، فهو مدعم بالأدلة والبراهين، ولا يعني الحوار النظيف أن نقول للكاذب: أنت سيد الصادقين.

إن غايتي هي البحث عن الحق.. فلا أتلمس العيوب للبرآء، ولا أروم إثارة، ولا أبحث عن شهرة، فلكل ذلك سبيل غير هذه، أعرفها وآنف من أن أسلكها.

فإن حالفني الصواب فبتوفيق من الله أرجوه، وإن أخطأت فمن نفسي

وقصوري وبشريتي... ولن أتردد لحظة واحدة في الرجوع إلى الحق والصواب (فكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون).

لذا أناشد كل قارئ - والله يشهد على ما أقول - أن يتفضل عليَّ فيبين لي خطئي، لأدعو له بالثواب، فرحم الله امرأ أهدى إليَّ عيوبي.

إن الذي ثبت لي من خلال قراءة كتابات المؤلف، وتمحيصها في حدود قدراتي، أنها مليئة بالمغالطات العقيدية، تقوم على قواعد يأباها العقل (أؤكد: العقل)، وتفضي بالإسلام إلى دين هلامي شكلي. وقد استندت أفكار المؤلف إلى حشد من المعلومات غير الصحيحة، فضلاً عن أنها ليست جديدة (إن لم نقل: إنها بضاعة آخرين لم يشر المؤلف إليهم)... وذلك فضلاً عن ابتسار العديدمن النصوص وتحريفها ووضعها في غير سياقها لتخدم غرضاً مسبقاً، وأحكاماً مستقرة من قبل.

وأنا مسؤول أمام اللّه - ثم أمام القراء الأحباء - عن كل حكم أعلنته هنا، إلا أن يقنعني أحد بخلاف ما توصلت إليه، فإني - كما سبقت الإشارة - على استعداد تام للرجوع إلى الحق، لأنه خير من التمادي في الباطل... وأقول مع الإمام علي - رضي الله عنه -: «ليس من طلب الحق فأخطأه، كمن طلب الباطل فأصابه».

أدعو الله - عز وجل - أن يهدي المؤلف وإياي وجميع المسلمين إلى ما فيه سعادة الدارين.

وأبتهل إليه - سبحانه - أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله - جل جلاله - بفضله ورحمته، وأن ينفع به... إنه سميع قدير وبالإجابة جدير، وهو مولانا نعم المولى ونعم النصير.

منذر الأسعد

الرياض في ٥/٤/١٤١٠هـ

٣/١١/١٩٨٩م

الفصل الأول

إسلام مُعَدَّل

«الصديق الزائف كالظل: يمشي ورائي عندما أكون في الشمس، ويختفي عندما أكون في الظلام».

[جبران خليل جبران]

اليد الميتة

بين يديَّ الطبعة الثالثة من كتاب « دليل المسلم الحزين » والطبعة الثانية من كتاب « حول الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية »... وقد جمع الكتابان - وهما من تأليف حسين أحمد أمين - في كتاب واحد يتكون من ٤٠٠ صفحة من القطع المتوسط، نشرته مكتبة مدبولي عام ١٩٨٧م.

وقد سبق للمؤلف أن نشر فصول الكتاب في عدد من المجلات العربية في مصر وقطر...

الهاجس الأساسي للمؤلف هو أن أمة المسلمين في عصرنا الحاضر أمة متخلفة، وسر ذلك التخلف - عنده - هو يد الماضي الميتة التي تكبل أعناق المسلمين ... ويد الماضي هي السنة النبوية التي نسبها الفقهاء - كذباً - إلى النبي الكريم، ليسبغوا على أفكارهم الشخصية صبغة مقدسة، تضمن لاجتهاداتهم الرواج. وحيث أن النَّسْخ وقع في القرآن، فإن على المسلمين أن يطوروا دينهم بما يوائم معطيات العصر، حتى لو أدى ذلك بهم إلى الخروج على نصوص قرآنية قطعية الدلالة، فالمهم هو استلهام « روح » الإسلام، لا النصوص التي نزلت لمعالجة أوضاع خاصة بالمجتمع البدوي في شبه جزيرة العرب، في العهدين النبوي والراشدي.

خلال ذلك يطلب المؤلف أن تلغى الحدود الشرعية كحد السرقة والخمر، ليضع المجتمع عقوبات تناسب أحوال القرن العشرين.

* * *

ذلكم هو محور الكتاب حسبما فهمته. وبرغم أن تلك الأفكار تطرد وتتكرر في الكتاب، فإنني سأعرض أكبر قدر من النصوص للمؤلف تدعم هذا الفهم لكي لا أظلمه دون أن أقصد إلى ذلك ... فالمسلم حينما يهم بمغادرة منزله صباح كل يوم، يدعو الله - عز وجل - بالدعاء المأثور :

« اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أُضَلَّ، أو أَزِل أو أُزَلَّ، أو أَظْلِمَ أو أُظْلَمَ، أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ عليَّ ».

* * *

يقول المؤلف(ص ٤، ٥، ٦، ٧) : لكي تسير سفينة العالم الإسلامي، لابد من إلقاء الجثث منها، وأضخم هذه الجثث هي قبول المسلمين بتمكين يد الماضي الميتة من القبض على أعناقهم، وبتحكم قيم هذا الماضي ومعتقداته في حاضرهم ومستقبلهم، مما يوجب على العلماء المسلمين التصدي لفصل الجوهري من تراثهم الديني، عن العَرَضي الزائل.

فكثير مما نظنه من الدين هو من إضافات البشر، إذ تتلون تعاليم الدين - بالضرورة - بظروف الزمان والمكان اللذين ظهر فيهما ذلك الدين، ليلقى القبول والتفهم لدى الغالبية.

بل إن في الأصلي نفسه من الدين، تعاليم راعت ظروف المجتمع لدى ظهور الدين... فإذا أصرت الرسالة على نقائها وعدم تلونها بالظروف المحلية والتاريخية، ضاعت ولم يقبل بها أحد.

والشعوب - بذكائها - أوجدت أساساً دينياً لاستمرار تمسكها بقديمها، فصبغت عقائدها وطقوسها وعباداتها، التي لا تنوي بأي حال من الأحوال أن

تتخلى عنها، بصبغة الدين الجديد وأدخلتها في إطاره (ص ٩٥) .

وعليه فإن الوثنيين الذين اعتنقوا النصرانية، وجدوا متنفساً لوثنيتهم في تماثيل مريم والمسيح وفي الأيقونات، أما الوثنيون الذين اعتنقوا الإسلام، فجعلوا متنفسهم الرئيسي تقديس الأولياء، إزاء التحريم القاطع للصور (ص٩٦) .

وعبادة الأشجار معروفة منذ قديم الأزل، واستمر تقديسها بعد الإسلام، ولكن بعد نسبتها إلى وليّ (ص ١٠٣) .

فشعوب الأقطار التي فتحها المسلمون، نجحت في خداع الفاتحين (!!)، وفي تطويع ما جاؤوها به من دين « أرادهم أولئك على دفع الجزية إن هم اختاروا البقاء على معتقداتهم القديمة، وأوصدت في وجوههم أبواب عدد من المناصب الهامة (*) في الدولة، فكان سبيل العامة إلى تجنب الجزية، والوصول إلى المناصب، مع احتفاظهم بعقائدهم، احتضان الدين الجديد، وإقحام هذه العقائد فيه. وكان أن قنع الحكام بهذه (التوليفة)، وأذعن الفقهاء، ورضيت الرعية، ونالت العامة - أو ظنت أنها نالت - نعيم الدنيا وأجر الآخرة » (ص١٠٨) !!! فما قول المؤلف في الإنجليزي المتعصب « اللورد كروزن » الذي زعم أن الإسلام موافق لطقوس وعوائد البلاد التي وضع يده « الحديدية » عليها (!!) . . نحن لا نؤمن بقوله و لا بقول المؤلف ولكن قدمنا قول كروزن ليدرك القارئ أن هذه الترهات قديمة أقدم من « إسلاميات » المؤلف، وأن أي محاولة لحصر الإسلام في بوتقة المكان (الجغرافيا) أو الزمان(التاريخ الغابر) ستبوء بالخسران، ولن تحظى بقبول الأمة، ناهيك عن أنها تفتقر إلى المصداقية! .

ويؤكد المؤلف إذعان السلطة والعلماء لتقبل العناصر الوثنية المحلية، بعد صبغها بالصبغة الإسلامية (ص ١٠١) .

(*) والصواب أن يقال : المهمة.

أمة منافقة

ولا يقتصر اتهامه بهذا النفاق العجيب المزعوم على الخلفاء والعلماء والداخلين في دين الله أفواجاً (الكاتب ينعي على خصومه تنقيبهم عن نواياه وهو فرد وهم يحاكمون نصوصاً له واضحة، ومع ذلك فهو يكيل الاتهامات للأمة كلها عبر تاريخها، فتغدو أمة متواطئة على النفاق وليس هذا زلة قلم عابرة، فالمؤلف يؤكدها أكثر من عشر مرات في الكتاب) . . . بل يمتد الاتهام إلى الدين ذاته، ضمن ادعائه أن الدين يقدم تنازلات من رسالته ويقبل الدخيل المحلي، فالإسلام حرم على المسلم سفك دم المسلم « غير أنه في نفس الوقت هيأ مشروعاً لذلك الولع بالغارات، التي أسماها البعض بالرياضة القومية للبدو، ألا وهو الفتوحات الإسلامية للأقطار خارج شبه الجزيرة العربية . وقد أرضى البعض هذا المنفذ الذي وجدوا فيه مجالاً للتعبير عن صدق الإيمان وحب الغنيمة في وقت واحد » (ص ١١١)!!!!.

بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية « عَظُمَ » تأثر المسلمين بعقائد الآخرين (اليهودية والمسيحية والمانوية)، غير أن المسلمين كانو شديدي الحرص في نفس الوقت، على نفي تأثر عقيدتهم بعقائد غيرهم، وذلك بالرغم من إيمانهم « النظري » بأن الإسلام دين كافة الرسل من وقت آدم إلى محمد ﷺ، وأن القرآن إنما جاء مصدقاً لما ورد في التوراة والإنجيل.

فلم يكن هناك مبرر إذن للجزع من التأثر بتعاليم الديانات السماوية الأخرى إلا ما أفسده أتباعها منها أو ما حرفوه (ص١٩٤).

وبعد اتهام الفقهاء بأنهم مالؤوا وثنية الشعوب المفتوحة ، يدمغهم المؤلف بالنقيض تماما، فيقول: إن الفقهاء يذهبون إلى أن الشريعة السماوية لا تتبدل بالاعتبارات التاريخية، فهي تصلح لتركيا والنيجر وبنجلادش، وتصلح أيضاً لمصر في القرن السابع وفي القرن العشرين الميلاديين، مع أن النسخ وقع في القرآن نتيجة تطور الجماعة الإسلامية خلال ٢٣ سنة، فما بالك بتغيرات طرأت خلال ١٤ قرناً؟ (ص ١٨٩).. ويتابع المؤلف في الصفحة نفسها فيقول: بل إن القرآن راعى أحوال مجتمع الجاهليين، وقدَّر صعوبة فرض أوضاع مثالية، واكتفى بالحد من شرور أوضاع كان من الصعب على الجاهليين قبول استئصالها دفعة واحدة، أو كما قال المشرع الأثيني « سولون »: (ليست هذه خير قوانين بوسعي أن أسنها، ولكنها خير قوانين بوسعكم أن تقبلوها) .

وكثيراً (كذا) من أحكام العقيدة قد تم تفسيره أو بلورته أو ابتداعه (كذا) وإقحامه (!!) على مدى قرون (ص ٣٧٨) .

والكثير (!!) من أحكام القرآن والسنة، قصد بها علاج شرور المجتمع الجاهلي في شبه جزيرة العرب (ص٢٠٧) والأحكام الشرعية الواردة في كتب الفقه ليست كما قضى بها الكتاب والسنة (١٩٧) .

كما أن شخصية النبي وأفكاره تطورت ولم تكن ثابتة منذ حداثته إلى وفاته (ص١٩٧) .

ونتيجة تطعم الإسلام بأعراف شعوب البلدان المفتوحة، أمكن الحديث عن إسلام عراقي وآخر حجازي وثالث شامي ... (ص١٩١) .

وربما كان عدم ترتيب السور والآيات وفق تاريخ النزول، قد ساهم في حجب مفهوم تطور الدعوة النبوية عن المسلمين - في نظره - .

ويعتقد الكاتب أنه مما يدعو إلى السخرية، خشية المسلمين من أن يؤدي القول بتطور الدعوة النبوية، إلى إنكار المصدر الإلهي للقرآن (ص٢٩١).. وهو يتجاهل بذلك أنه في مقابل نسخ اللّه بعض ما أنزل الله، يدعو – المؤلف – إلى أن ينسخ حسين أمين ما أنزله الله !! ولست أدري كيف يجرؤ مسلم على أن يضاهي نفسه برب السماوات والأرض!! إن القضية غير مقبولة عقلاً، فالمخلوق الذي يجعل من نفسه نداً لله - تعالى الله عن ذلك - لا يمكن أن يكون مسلماً في الوقت نفسه.

وأشد إثارة للعجب من كل ما سلف أن المؤلف يقول (ص٩٣):

« الدين نص وتأويل. هذا من عند الله، وذاك من صنع البشر. هذا ثابت، وذاك يختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات والحقب، فإن كان النص ليس بالوسع تبديله، فكثيراً ما تحايل البشر عليه بتأويله حتى يوافق أهواءهم ونزعاتهم.

وقد أبى بعض مفكري اليونان وروما الأقدمين - مثل فيثاغورس وتومامبيليوس - أن يخلفوا نصوصاً تكبل فكر التابعين، فأحرقوا قبيل وفاتهم ما كتبوا، وأوصوا بأن تدفن كتاباتهم معهم، حتى يتيحوا لكل جيل في كل قطر أن يخرج بفكر يناسب عصره وبيئته. وقد يقال: إن نبي الإسلام أيضاً لم يأمر بجمع القرآن، بدليل أن الخليفة أبا بكر تردد حين عرض ابن الخطاب عليه الفكرة، قائلاً لعمر: إنه لا يستطيع أن يقدم على ما لم يقدم عليه النبي، ولا أوصى به قبل وفاته.

غير أن الافتراض الأساسي في الدين - أي دين - هو أن تعاليمه الواردة في النص المقدس صالحة للكافة في كل زمان ومكان.

بيد أنه كثيراً ما كان البشر أضعف من أن يلزموا أنفسهم بأحكام النص، وأجبن من أن يثوروا، وأخبث من أن يعترفوا بعجزهم أو صدودهم... »!!.

فهو يعتقد - إذاً - أن النص الديني قيد ويستدل ببعض مفكري اليونان الذين أبوا أن يخلفوا نصوصاً تقيد فكر تابعيهم، ويقرن ذلك بعدم جمع النبي للقرآن (ص٩٣) (وكأن النبي لم يكن يريد وصول القرآن إلينا، والذي يقرأ كتاب المؤلف كاملاً وحرصه الشديد على إفراغ القرآن من مضمونه وأحكامه - حتى القطعي منها - يفهم من النص الأخير أن المؤلف يتمنى لو أن القرآن لم يصل إلينا، لأراح واستراح!!).

أضف إلى ذلك أن المؤلف يسوق الأباطيل التي نسجها الأفّاقون حول ثالث الخلفاء الراشدين « عثمان بن عفان » رضي اللّه عنه، من أنه حذف ٥٠٠ آية من القرآن تطعن في بني أمية وتذم أبا سفيان (ص٥٨)!!!!.

* * *

القرآن [الناقص] !!

لا يقل موقف المؤلف من السنة النبويه حدة، عما لمسناه تجاه الدين بوجه عام، والنصوص القرآنية المحكمة بوجه خاص.

ومع أنه بث هجومه على الحديث النبوي في أنحاء شتى من الكتاب، فإنه ركز ذلك الهجوم في فصل حمل عنوان: « دور الأحاديث المنسوبة إلى النبي في تاريخ المجتمع الإسلامي »... امتد هذا الفصل من الصفحة ٥٣ إلى الصفحة ٧٢، وقد وضع للفصل خاتمة وخلاصة تحت عنوان يفوح بالمغالطة، ألا وهو «أكتاب غير كتاب اللّه »؟!، مما قد يوهم القارئ غير المدرك لمكانة السنة النبوية، بأن المسلمين يؤمنون بكتاب - أو كتب - غير القرآن لأنهم يعترفون بالحديث النبوي !!...

ولتسويغ موقفه يقول المؤلف: «إن الرسول ﷺ لم يدَّعِ (!!) أنه معصوم من الخطأ إلا حين يملي القرآن أو يتلوه، بل إن القرآن (!!) قد نبه النبي إلى أخطاء بدرت منه »... (ص٥٤).

والقرآن - يضيف المؤلف - كان كافياً لحكم المجتمع الإسلامي في صورته الأولى، لكن الوضع اختلف عقب انضواء شعوب جديدة متباينة تحت راية الإسلام بعد الفتوحات، وهم في حاجة إلى شريعة أكثر تعقيداً (!!) وأوفى تفصيلاً من تلك التي كانت صالحة (يعني: القرآن حسب بداية كلامه !!) لحكم مجتمع في بساطة مجتمع مكة والمدينة (ص٥٣).

وافتراء الحديث على النبي بدأ لأسباب سياسية، ضد حكم بني أمية (ص٥٥)..... ورد بنو أمية على النار بالمثل، فكانوا يجدون بين «أتقى الفقهاء» (!!)، ممن يجرون عليه الرواتب، من يضع لهم أحاديث ينسبها - كذباً - إلى النبي ﷺ ومن هؤلاء: الزهري «الفقيه الصالح» (!!) الذي وضع للأمويين حديث: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، ليصرفوا الناس عن الحج أثناء سيطرة عبد الله بن الزبير على الحجاز وذلك بزيارة مسجد الصخرة الذي بناه عبد الملك بن مروان في القدس !!! (ص٥٦).

ونحن - الآن - لن نفند مزاعم المؤلف الجائرة بحق الزهري، الذي يصفه المؤلف بأنه فقيه صالح، مع اتهامه بالكذب على الرسول ﷺ ليرضي عبد الملك ! وهذا الاتهام ليس من (عبقرية) المؤلف فهو مسروق من أستاذه جولدزيهر، دون أن يذكر المؤلف ذلك !! ويكفينا الآن التنبيه على أكاذيبه من حيث المنطق الذي يحلو للمؤلف الصراخ باسمه مراراً، لنجد:

١ - أن حديث: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا (أي المسجد النبوي في المدينة المنورة)، ينص على المسجد الأقصى، وليس مسجد الصخرة !! فإذا كان المؤلف يسرق عن جولدزيهر افتراءاته، أفلم يكن من حق نفسه عليه أن يجنبها سرقة هذا الخلط الفاضح الذي يدل على جهل مطبق بحقائق تاريخية معروفة لطلبة الابتدائي، لا سيما أن المسجدين - فك الله أسرهما - مازالا قائمين إلى يومنا هذا !!!.

٢ - أن المسجد الأقصى حظي بشرف ذكره وتعظيمه في القرآن الكريم، وليس في السنة المطهرة وحدها. يقول الله - سبحانه -:

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ① ﴾[1] ..

فهل القرآن ـ والعياذ بالله ـ يمالئ بني أمية ؟ مع أن المسجد الأقصى أقدم من بعثة محمد ﷺ نفسها؟ بل إنه ظل قبلة للمسلمين في صلاتهم، منذ فرضت الصلاة إلى ما بعد الهجرة النبوية إلى يثرب بما يقرب من عامين !! ..

٣ ـ أنه لو كانت أكذوبة جولدزيهر التي ورثها أحمد أمين وأورثها ابنه لو كانت صحيحة لمَا ظل اهتمام المسلمين بالمسجد قائماً، بعد زوال ابن الزبير وبني أمية، حتى إن المأمون محا اسم منشئه ونسبه إلى نفسه، ونسي أن يطمس تاريخ إنشاء المسجد !! .

٤ ـ أنه إذا فهم اليهودي الحقود جولدزيهر ـ أو شاء له هواه أن يزعم أنه فهم ـ أن هناك تعارضا بين الحج وحديث شد الرحال، فكيف يسوغ أن يقع هذا الهراء من مؤلف عربي مسلم أبوه ـ كما على غلاف كتابه ـ مؤرخ إسلامي كبير؟ .. إن شد الرحال لا يغني عن الحج، وليس من مسلم واحد عبر ١٤ قرناً فهم هذا الفهم المضحك، سوى المؤلف لأنه يسرق عن أستاذه العلج الكفور دون تروٍّ! .

ورداً على الأحاديث المعادية لبني أمية التي وضعها الشيعة، اختلق بنو أية أحاديث تطعن في أبي طالب (ص ٥٦) !! أما ما وضعه الفقهاء من أحاديث في زمن العباسيين لإرضاء الخلفاء وإشباع نزوات الأمراء فحدث ولا حرج (ص ٦٣) .

---

(١) سورة الإسراء، الآية ١ .

والفقهاء الذين رسم لهم المؤلف صورة كاريكاتيرية من نسج خياله فهي تجمع شتى الأوصاف المتناقضة (التقوى، الصلاح، وضع الأحاديث كذباً على النبي لدوافع مادية !!)، دفعهم الحديث المنسوب إلى النبي « وشر الأمور محدثاتها » إلى اختلاق حديث نسبوه إلى النبي يؤيد كل رأي يرونه صالحاً ومرغوباً فيه، مثلما وضع اليهود سفر تثنية الاشتراع، ونسبوه إلى موسى ليسبغوا عليه الثقة (!!!) (ص ٥٥).

كما حاولوا - أي الفقهاء - رفع أحكام السنة إلى مصاف الأحكام القرآنية فيما يتصل بالتشريع، فمحمد بن الحسن الشيباني - صاحب أبي حنيفة - يرى أن السنة تنسخ أحكام القرآن، ويتابعه الشافعي، كما أن الخصاف جعل السنة المتواترة (أي : التي يرويها جمع عن جمع بحيث يؤمن تواطؤهم على الكذب) جعل لها قوة القرآن (ص ٥٤).

* * *

فقهاء مخربون

والشافعي – بزعم حسين أمين – هو الذي رفع أحكام السنة إلى مصاف الأحكام القرآنية، وذهب إلى أن لها مصدراً إلهياً، وأنها المصدر الثاني للشريعة بعد القرآن، وأن كل كلمة صدرت عن النبي ﷺ منذ بعثته إلى وفاته، وكل عمل أتى به كان بتوجيه من الله (ص١٩٣)، ويكرر هنا زعمه أن الشيباني يقول بنسخ السنة لأحكام القرآن وموافقة الشافعي له، وسنرى عند التفنيد أن هذا كذب . . . نعم والله إنه كذب !!.

وقد كان للفقهاء دوافع أخرى (غير الارتزاق طبعاً !!) لوضع الحديث على النبي، فكلما قال أحد الفقهاء رأياً قال له الناس : أهو شيء سمعته عن رسول الله أم هو رأي ارتأيته ؟ فأدرك الفقهاء أنه ما من فرصة أمام الرأي ليصادف القبول لدى جمهور المؤمنين ما لم يستند إلى سنة متواترة (دفعة واحدة : إلى سنة متواترة !!) أو يزعم أن له أصلاً في الحديث (ص ٥٥).

وجمهور المؤمنين الذين يرفضون - كما قال - أي اجتهاد غير مدعوم بحديث نبوي (وهذا ما سنثبت أيضاً أنه غير صحيح في حينه)، نراهم في موضع آخر (ص ١٩٤) يخترعون الأحاديث وينسبونها إلى النبي، ليتجاوزوا القوانين الصارمة التي وضعها الفقهاء كالشافعي وأحمد بن حنبل !! واختلاق الناس للأحاديث لم يكن وقفًا على زمن دون سواه، بل أسهم فيه المسلمون جيلاً بعد جيل، كل حسب مستجدات عصره (ص ١٩٤ : وما حدش أحسن من حد !!).

ذلك الأضطراب ممثلاً في اختلاط الصحيح بالزائف، وفي الاتجار بالحديثالنبوي، أثار جزعاً حقيقياً لدى لفيف من الأتقياء وأجلة علماء الدين (ص٦٨).

وربما يختلط على قارئ كلام المؤلف، مفهوم التقوى الذي لا يتعارض ـ عنده!! ـ مع الكذب، وأي كذب ؟ على النبي ﷺ !! ـ لا سيما أنه أورد الآن صنفاً جديداً من الأتقياء الذين ساءهم افتراء الحديث ونسبته إلى النبي الكريم !! لا تتعجلوا، فلم يتوقف سيل المفاجآت ... ذلك أن فريقاً من الأتقياء وأجلة العلماء الذين أثار الكذب على النبي جزعاً حقيقيًا لديهم حاربوا اختلاق الحديث باختلاق أحاديث على الرسول ﷺ تنهى عن اختلاق الأحاديث (ص ٦٨، وكأن علماء الإسلام الذين يندر أن يجود الزمان بمثلهم يقتدون بأبي نواس : وداوني بالتي كانت هي الداء !!).

وما زال في جعبة المؤلف أعاجيب أخرى إذ يرى أن قول النبي ﷺ : « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »[١] أخرجه مسلم، من الجائز (نعم!!) أن يكون قد وضعه على النبي من ساءه إفراط القوم في وضع الحديث... فإذا ووجه الناس بهذا الحديث (والناس هنا هم الوضاعون، وهم

---

(١) والحديث بهذا النص متواتر (أي وصل إلينا مثلما وصل القرآن إذ رواه جمع عن جمع يستحيل عليهم ـ عقلاً ـ التواطؤ على الكذب) فقد ذكر له السيوطي ٧٨ طريقاً بلغت عند الملا علي القاري٢ ١٠ من الطرق!! (انظر قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي ط ١ / ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ـ المكتب الإسلامي بدمشق وبيروت ـ تحقيق الشيخ خليل محيي الدين الميس ـ ص ٢٣ ـ ٢٧)..
وهناك ما لا يقل عن ستة أحاديث أخرى صحيحة في الوعيد لمن كذب على رسول الله ﷺ بعضها بغير النص المتواتر المذكور (انظر جامع الأصول ـ ج ١٠ ـ ص ٦٠٩ ـ ٦١٢). بل إن من يعلم أن حديثاً ما، موضوع على النبي ولا يُبَيِّنُ أنه موضوع فهو آثم، لقول النبي ﷺ : « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين» أخرجه مسلم والترمذي ـ!!!..
فكيف يجرؤ هذا الكاتب على اتهام أفاضل علماء الأمة ـ لا برواية أحاديث يعرفون أنها مكذوبة ـ بل وضعها ـ أحياناً للوجاهة والمال إرضاء للحكام!! وأحياناً « ورعاً » !!!!!.

غير الفقهاء الذين ساءهم الوضع فوضعوا هذا الحديث، إنها مباراة شائقة في الكذب على النبي صنعها وأخرجها وحضرها وكان الخصم والحكم فيها هو: حسين أحمد أمين وحده، وإن كان من الأمانة - كما سنثبت بالوثائق فيما بعد - أن المستشرقون سبقوه إلى كل ذلك الجد!!) يقول: إذا ووجه الناس بهذا الحديث،(أضافوا بعد كلمة « عامداً » عبارة « ليضلوا الناس »)، حتى يجوز اختلاق ما لا يقصد به إضلال الناس! وفسر (هكذا دون تشكيل الكلمة ليضيع الفاعل!!) كلمة «عليَّ» على أنها عكس « لي »[(١)]، بمعنى أن الكذب لصالح الدين لا حرج فيه » (ص ٦١ !!!) (ورغم ذلك كان قد أقر - ضمناً - بصحة هذا الحديث قبل صفحتين!!!!).

* * *

---

(١) والحقيقة أن ذلك ما فعله واحد من الوضاعين (تصوروا أنه واحد في طول تاريخ الإسلام !!)، لأنه - بزعمه - رأى الناس زهدوا في القرآن فأحب أن يرغِّبهم فيه، فلجأ إلى الكذب على النبي ﷺ فوضع أحاديث عن فضائل السور، فلما ذكر له علماء الحديث (نعم ... وليس حسين أحمد أمين) الوعيد الشديد من النبي لمن كذب عليه متعمداً، قال : أنا ما كذبت عليه، إنما كذبت له .. وقد روى هذه الواقعة الإمام الحاكم للتحذير من هذه الفئة من الوضاعين !! فكيف يدمغ علماء الحديث بما تصدوا هم أصلاً لفضح بطلانه ؟.

الكذاب الورع !!

وقد يحسب من لم يقرأ الكتاب كاملاً، أن المؤلف يؤمن بصحة الحديث النبوي قبل عصر التابعين... لكن الحقيقة اتهاماته بالكذب على النبي طالت الصحابة أنفسهم... فهناك « ما يوحي » (!!) بأن اختلاق الحديث سبق عصر عثمان بن عفان - رضي الله عنه - (ص٨٥) . صحيح - يضيف - أن بعض كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان (ولا ندري - بل ندري - ما سر تجاهله لعلي هنا!!)، كانوا مقلين في رواية الحديث خشية أن تخونهم ذاكرتهم (فخطورة الكذب - ولو نسياناً - على النبي معروفة منذ زمن الصحابة، فكيف اتهم الأمة بوضع أحاديث التحذير من الكذب على النبي في عصور لاحقة!!!) .

لكن أبا هريرة ومعه « سائر الصحابة » - رضي الله عنهم - (نعم !!!) لم يكونوا - عند المؤلف - كهؤلاء النفر (ص٥٩ ... أي لم يكونوا ورعين وهو ما سنتبينه من كلامه بعد قليل) .. فكثرة مروييات أبي هريرة أثارت شكوك سامعيه لا سيما أنه كان مزّاحاً (ص٥٩) (يرجع صفة المزح إلى صحيح البخاري، بخلاف عادته في الكتاب كله حيث لا يوثق سوى أحاديث وأخبار تعد على الأصابع !!) وبرغم أن المؤلف يورد تفسير أبي هريرة لإكثاره من رواية الحديث النبوي، بملازمته اللصيقة للنبي الكريم، فإنه يضرب بهذا التفسير المنطقي جداً عرض الحائط، ويقول: إنه مع ذلك، كان هناك من أجلة الصحابة من يسيء الظن بأبي هريرة، كعبد الله بن عمر ... بل ونعت البعض (لا ندري بعض من ؟ !) أبا هريرة بأنه « الكذاب الورع » !! (ص ٥٩) والحقيقة

التي راوغ المؤلف فأخفاها وراء الغموض هي أن البعض هو المستشرق الحاقد (شبرنجر) كما سنرى!!.

* * *

يسرقون بضاعتهم !!

ثم يأتي المؤلف إلى الحديث الموضوع على النبي ﷺ : « كل ما وافق الكتاب فهو عني قلته أو لم أقله » (ص ٦٠) ويدعي أن الفقهاء وضعوه[١] !! وهو يُشَبِّه سلوك المسلمين بنسبة كل حكمة تحث على مكارم الأخلاق إلى النبي، يشبهه بما زعمه اليهود عن موسى (ص٦٠)، وهذا هو التشبيه الثاني من المؤلف للمسلمين باليهود ويزعم (ص ٢٦٣) أن علماء المسلمين أصبحوا طبقة تشبه رجال الكهنوت عند النصارى وكذلك في (ص ١٩٤)، مع أنه ينكر في الصفحة ٣٦٧ حديث النبي « لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لتبعتموهم... الحديث » أخرجه البخاري ومسلم، ولهذه الغاية تساهل العلماء في الإسناد إذا كان المضمون طيباً (ص٦٠!!) لاسيما إذا تعلق الحديث بالأخلاق والمعاملة، وإنما كان التشدد والتمحيص بصدد أحاديث الحلال والحرام (ص ٦٢) والإسناد هو قوائم

---

(١) هذا الاستشهاد مسروق من حيث محتواه من الدجال محمود أبو رية وقد فنده الدكتور السباعي في كتابه « السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي » (ص ٣٥٠) فقد زعم أبو رية أن هناك أحاديث عن أبي هريرة مرفوعة إلى الرسول ﷺ منها : « إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس » و« من حدث حديثاً هو لله عز وجل رضى، فأنا قلته وإن لم أكن قلته ».

وهي أحاديث قد محصها أئمة السنة وبينوا واضعيها، ولم يصح نسبة حديث واحد منها إلى أبي هريرة!!!.

ومن المضحك المبكي، أن المؤلف (ص١٦٩) يدعي أن الرسول ﷺ راض عما يصنع، مبارك - بكسر الراء - لما يفعل، مقر لما يذهب إليه!!!!.

أرأيتم جرأة الرجل على الكذب الصريح على الرسول ﷺ، فبأي واسطة علم المؤلف ذلك، مع أنه مضت على وفاة النبي ١٤٠٠ سنة؟

إن الكذاب يظن أن جميع الناس على شاكلته، فكيف نكذّب أناساً صديقين، كانوا مجرد ناقلين لما سمعوه من نبيهم لنرضي هوى إنسان جربنا عليه في كتابه عشرات الكذبات، ومنها كذبة عظيمة على الرسول ﷺ لا يصدقه بها إلا بعض مجاذيب الصوفية ؟!!

الحديث عند البخاري وغيره، فإذا صح الإسناد، وجب قبول الحديث مهما كان المتن (ص ٦٩ !!!) والإسناد أمر شكلي محض، إذ أن بوسع أي واحد (!!!) أن يفتري (المؤلف قال : أن يدلس !) حديثاً ويصدِّره بسلسلة ذهبية من الإسناد، يراعى فيها الاتصال بين المحدث وكاتب الحديث (نعم : كاتب الحديث !! وأقل طالب علم حظاً يعلم أن علم الحديث قام ـ أصلاً ـ على الرواية لا على الكتابة).

ثم يضيف : أو حتى دون أن يراعي ذلك الاتصال !!!!. بل إن هناك من أهمل الإسناد إهمالاً تاماً (. ص ٦١ ثم يورد نوادر وطرائف لبعض الحمقى والماجنين يستحي من يحترم قلمه أن يزعم أنها دليل علمي، يوردها شواهد على إسقاط الإسناد نهائياً لدى بعض علماء الحديث، وليته أتى بحديث واحد أقر علماء الحديث بصحته دون أن يكون له سند، بل وسند صحيح).

وينسب إلى عاصم النبيل قوله : لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. ويصف أبا عاصم بأنه حجة في دراسة الحديث (ص٦٠ : ومن عجب أن يقر المؤلف هنا بأن أبا عاصم حجة ثم لا يأخذ بخلاصة علمه إلا فيما يناسب غرض نظريته في نسف الحديث !!) ويضيف في الصفحة نفسها : كما تحدث وكيع عن زياد بن عبد الله قائلاً : « إنه كان يكذب في الحديث مع شرفه » (وسنرى فيما بعد مبلغ التحريف في هذه العبارة، وأن جولد زيهر(!!) سبقه إلى هذا الاستشهاد بها وإلى تحريفها أيضا، ورد مصطفى السباعي[1] على

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ـ مصطفى السباعي ـ ص ٢٣١ وأصل العبارة كما وردت في التاريخ الكبير للإمام البخاري / القسم الأول / ج٢ / ص ٣٢٩ : « وقال ابن عقبة السدوسي عن وكيع : «هو (أي زياد بن عبد الله) أشرف من أن يكذب» (فوكيع – كما يوضح النص – ينفي عن زياد بن عبد الله، الكذب مطلقا لا في الحديث النبوي فحسب، فحرَّف المستشرق اليهودي العبارة إلى أنه كان ـ مع شرفه في الحديث ـ كذوباً !!!! وجاء حسين أحمد أمين فتجاهل أن كذب أستاذه جولدزيهر مكشوف، فالتزمه وزاد في تحريفه فحذف « في الحديث » ليصبح النص عنده : كان ـ مع شرفه ـ كذوباً..!!!.. وهكذا تكون الأمانة وإلا فلا !!.

جولدزيهر وفضح تزييفه للنصوص، غير أن ذلك كله لم يمنع المؤلف من تكرار فعلة أستاذه الذي يعده من المستشرقين الموضوعيين).

بعد كل ما سلف يقول المؤلف : « فإن كان هذا ـ أي الكذب العام الجماعي على النبي ﷺ ـ هو موقف أتقياء المسلمين وفقهائهم[(١)]، فلا عجب في أن نرى العامة تهمل التدقيق والتحري ....» (ص ٦٠).

ويزعم (ص٦٩) أن مدوني الحديث النبوي أغفلوا دراسة البواعث التي ربما دفعت مختلقي الأحاديث إلى اختلاقها، ولم يهتدوا (يعني : المدونين) بضوء الحقائق التاريخية واهتموا بالأسانيد على حساب المتن، واستنكروا تشكك المرء في صحة حديث متين الإسناد ظاهراً، إذا حوى متنه خرافة أو تجافى مع المنطق أو التاريخ الثابت، ولم يناقشوا ـ مثلاً ـ كيف يمكن أن يكون النبي قد تنبأ بظهور أبي حنيفة (سنرى بعد كم في هذه العبارة من أكاذيب(!!) رغم أن ابن عبد البر والنووي نفيا صفة الصحة عن كل حديث يخالف المنطق (وهذا تحريف فلم يحتكما إلى المنطق اليوناني، وإنما إلى صريح المعقول الذي يجمع عليه العقلاء، وهذا ليس شأن ابن عبد البر والنووي وحدهما، وإنما هو موقف علماء الحديث كافة بلا استثناء !!!)، ويتابع فيقول: لكن معظم المدونين احتكموا إلى الشكليات وحدها، فإذا تعذر ذلك طبقوا نظرية الناسخ والمنسوخ (يطالع القارئ في الرد تفنيداً علمياً دقيقاً لهذه

---

(١) من مخازي هذا الكاتب وتناقضاته التي لا تنتهي، أنه ـ بخلاف هجومه المستمر على علماء الحديث والفقهاء في كل كتابه ـ يثني (ص ٣٠) على ورع المؤرخين المسلمين وعلى التزامهم نفس المنهج والدقة والورع والمعايير التي التزمها علماء المسلمين في تعرضهم للحديث النبوي وتفسير القرآن !!!! ويضيف : « فإن كان الورع دفع غيرهم من المؤرخين إلى الكذب والتلفيق عن حسن نية، فقد كان مفهوم الورع لدى المؤرخين المسلمين، هو التزام الصدق والأمانة قدر الإمكان، وهما ما قد يسميان في زماننا هذا بالروح العلمية » !!!! ـ ولا تعليق ـ.

الأكاذيب، لكن المذهل أن يهزأ الكاتب من وقوع النسخ في الحديث، مع أنه يقر به في القرآن، بل إنه يحرّم على النبي النسخ - والنبي لا ينسخ من عنده بغير وحي -، مع أنه - أي المؤلف - يبيح لنفسه اليوم نسخ قطعيات القرآن بهواه !!).

الشيخان : أسباب مخففة !

وينجو الإمامان البخاري ومسلم من اتهامات المؤلف للأمة كلها بالكذب على النبي، لكنه يدعي (ص ٦٨؛ ٦٩) أن المعيار الرئيسي لصحة الحديث عندهما هو أن يكون رجال الإسناد أتقياء لم يعرف عنهم كذب متعمد على النبي، ناجم عن قلة دين أو هوى حزبي. (من عجب أن المؤلف لا يرضى لكذبه إلا أن يكون مركباً، ذلك أن أيا من علماء الحديث ـ فما بالك بالبخاري ومسلم ـ لم يقصر شروطه لقبول الراوي على التقوى !! والمؤلف بما كذبه على الإمامين الجليلين يجعل الراوي الكاذب على النبي عمداً مقبولاً عندهما، شريطة ألا يكون كذبه ناتجاً عن قلة دين، وكأنه لا يدري أن الكذب وخصوصا على النبي وعمداً هو منتهى قلة الدين بل عدمه .. إن علماء الحديث يرفضون رواية من يعرف بالنسيان فما بالك بالكذب عمداً على الرسول الكريم ؟ في كل حال، هذا ليس أوان التفنيد، لكن لا بد من تصحيح مبدئي لئلا تنطلي أكاذيب الرجل على البسطاء).

ويزعم المؤلف (ص ٦٨) أن البخاري بدأ في عمله الجليل في جمع حديث النبي ﷺ بعد رؤيته حلما يطرد فيه الذباب عن وجه الرسول !!! (كعادته لا يوثق هذا الكلام ... مع أن البخاري شرح بدء مهمته بقوله : « كنا عند اسحاق بن راهويه فقال : لو جمعتم كتاباً مختصراً لما صح من سنة النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح »)[1].

* * *

(١) منهج النقد في علوم الحديث ـ د. نور الدين عتر ـ دار الفكر بدمشق ـ ط٣/ ١٤٠١ ـ ١٩٨١م ـ ص ٢٥٢.

مأتـــم الأمانـــة

ويعمد المؤلف إلى طريقة غير شريفة، فيأتي بشواهد وأمثلة، ضربها علماء الحديث على عمل الوضع والوضاعين لتحذير الأمة منهم، فيجعلها (بعدم نسبتها إلى أصحابها !!) من اكتشافاته، ويستخدمها ضد الذين اكتشفوها وحذروا منها أصلاً !!!!.

فيقول (ص ٦١) : روى ابن لهيع (وهو من علماء الحديث !!) أن شيخاً من المحدثين (الأصل : من الوضاعين، فحرف المؤلف « الأمين » الكلمة لتصبح : المحدثين !!) بعد أن تاب وأقلع عن وضع الحديث على النبي، حذر ابن لهيع من أن يصدق الأحاديث ! (فإن نحن غضضنا الطرف عن التحريف فإن لنا أن نسأل المؤلف : وهل تاب ابن لهيع عن تصديق الأحاديث؟ أم أنه - عندك - يروي ما لا يؤمن به فلا يجوز لك بعد ذلك أن تحتج بكلامه !!).

ويكرر صاحبنا فعلته الشنعاء (ص ٦٢) إذ يسرق من علماء الحديث افتضاحهم لأحد الوضاعين الذي يروي حديثاً مكذوباً يحث على قراءة القرآن، وعندما واجهه العلماء قال: رأيت الناس قد انصرفوا عن تلاوة القرآن ويشغلون أنفسهم بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة !! (فهذه يذكرها علماء الحديث للتحذير من الوضاعين عن حسن نية فكيف تصبح دليلاً ضدهم ؟ إن كل هذه الوقائع التي يذكرها الكاتب - لو لم يكذب في كثير منها - هي حجة لأهل الحديث لا عليهم، لأنها برهان عملي على مدى دقتهم وتثبتهم من صحة الحديث النبوي !! ولذلك فهي حجة على الكاتب وليست له !!).

شيخه بشار

ولكي يُكْسِبَ المؤلف أكاذيبه شيئاً من الوقار الزائف، يأتي بادعاءات بعض الحمقى أنهم من أصحاب النبي في أزمنة متأخرة (القرنين الثالث والرابع الهجريين)، ولو كان أميناً لسأل نفسه : هل الادعاء كاف للاثبات ؟ إن ادعاء دجال أو معتوه أنه صحابي، لا يطعن في علم الحديث إلا إذا أقر علماؤه بصحة ذلك الادعاء !!.

وسنرى فيما بعد أن آخر الصحابة وفاة (عند العلماء) لم يتجاوز الربع الأول من القرن الهجري الثاني !!!.

لكن الكاتب - فيما يبدو - قد مل من الوجاهة المصطنعة، فلجأ إلى الهزل في قضية تتطلب ذروة الجد، فقد حشد طائفة من نوادر السفهاء الماجنين والزنادقة كبشار بن برد القائل :

إبليس أفضل من أبيكم آدم فتنبهوا يا معشر الأشرار

النار معدنه وذلك طينة والطين لا يسمو سمو النار

وكأبي نواس وأشعب، لينسف بها السنة النبوية (ص ٦٤، ص٦٨) وشر المصيبة ما يضحك، وإلا فأي عاقل - ولو لم يكن مسلماً - يرى في طرائف العابثين حجة « علمية » ؟ .

الأدهى من ذلك أنه يفسر سفه هؤلاء، بأنه رد فعل لسلوك المحدثين أنفسهم الذي يدعو إلى السخرية منه، من قبيل التندر بالخرافات العظيمة التي حفلت بها أحاديثهم الموضوعة.

ونسي الكاتب في خضم حماسه، أن المشركين والملاحدة - حتى في أيامنا هذه - يسخرون من القرآن ومن الأنبياء، فهل يرى أن هزء الكافرين من هذه المقدسات، ناتج عن الخرافات العظيمة التي حفل بها القرآن وجاء بها الرسل (حاشا لله) ..... وإن قال بذلك فهل يظل مسلماً ؟!!.

* * *

الفصل الثاني

السلف الطالح

الجميع يريدون الحصول على الأخبار بطريقة محايدة، ولكن من وجهة نظرهم !!!

[.........]

الإجماع في القفص

بعد عدوان المؤلف على القرآن بدعوى التطور والنسخ البشري !!، وما تلاه من هجوم شرس على السنة النبوية المطهرة، جاء دور المصدر الثالث من مصادر الشريعة الإسلامية وهو « الإجماع ».

وحيث أن المؤلف يعد كل ما ليس في القرآن مجرد بِدَعٍ أضافها المسلمون من عندياتهم، فإنه يزعم أن ما يسميه « الزيادات التاريخية » على الإسلام قد أضيف إليه عن طريق الإجماع (ص ١٩).

ويدعى أن الإجماع وسيلة فعالة للتوفيق بين السنة النبوية والبدع المقتبسة من الحضارات الأخرى (ص ١٩٦)، ثم يورد نصاً لا ينسبه إلى أحد، تزعم خلاصته أن اتباع المسلمين عادة ما، زمناً طويلاً، يجعل تلك العادة في النهاية جزءاً من السنة النبوية (الصفحة ١٩٦ ... فلم يكتف بالكذب على الإجماع حتى عاد إلى الكذب على السنة، فهذا القول مردود على صاحبه أيًّا كان، هذا إن كان له قائل غير المؤلف الذي سرقه من أستاذه جولدزيهر، وأخفى سرقته !!).

ويستشهد على مقولته الباطلة (ص ١٩٦، ١٩٧) باحتفالات المولد النبوي الذي ظل العلماء ـ كما يقول ـ حتى القرن الثامن الهجري، يرونه بدعة، لكنه اليوم لا ينفصل عن صميم الحياة الإسلامية، ولو هاجمه أحد لافترسه (لغة رفيعة) علماء الدين ، واعتبروه مبتدعاً ضالاً !! ويضيف إلى ذلك توسل الجهلة بالنبي وبالأولياء، الذي صار بفضل الإجماع ـ كما يزعم المؤلف كذباً

وزوراً - صار مقبولاً (ص ١٩٧) . لقد كان من الممكن - بعد كل ذلك - أن نلتمس له شيئاً من العذر، لكن من يدعي الإجماع على مسألة دون أن يستقصيها هو كذاب بدون شك . . . ولو كان الجهل عذراً في مسائل العلم لربما قال قائل : لعل المؤلف يجهل تصدي العلماء الثقاة كابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب رحمهما الله للتوسل باعتباره شركاً (وليس مجرد أمر محرم أو مكروه أو مباح فكيف يزعم الإجماع على اعتباره مقبولاً؟) . . . وقل مثل ذلك في احتفالات المولد، التي هاجمها - على مر العصور - العلماء الأفاضل باعتبارها بدعة ضالة (هي أقل شراً من التوسل، لأنها لا تؤدي - في ذاتها - إلى الإشراك بالله) .

ومن عجب أن الرجل - فيما سبق - يقر بحدوث الإجماع (في مَوَاطِنَ ليست موضع إجماع أبداً)، ثم ينكره نهائياً ليكذب به حديثاً نبوياً هو قول الرسول ﷺ : « لا تجتمع أمتي على ضلالة »، فيزعم أن هذا الحديث لم تصح لدى كثيرين نسبته إلى الرسول (لاحظوا الدقة والمنهجية : كثيرين ؟ من هم ؟ لا جواب !!) ويضيف - متجنياً على التاريخ والحق - : خاصة أن التاريخ برهن على نحو قاطع أن أمة المسلمين لا تجتمع على ضلالة ولا على غير ضلالة !! (ص١٩٦) . وبذلك يتجاهل المؤلف - عمداً - أن المسلمين مجتمعون منذ بعثة محمد ﷺ إلى قيام الساعة، على أصول هذا الدين كالإيمان بالله والملائكة والكتب والرسل والقضاء والقدر . . . وعلى أحكام الإسلام القطعية كالصلاة والصوم والزكاة والحج . . . . إلخ .

* * *

الشافعي و[جريمته الثانية] !!

ولأن الإجماع جريمة في عرف صاحبنا (أحياناً وليس دائماً وذلك بحسب الغرض) فإنه « يجود » علينا باسم المجرم، الذي أقحم الإجماع فجعله مصدراً ثالثاً للشريعة، إنه الإمام الشافعي (ص١٩٥) ... ثم يواصل أباطيله : وقد ضخم الفقهاء بعد الشافعي دور الإجماع حتى صار بوسعه أن ينسخ أحكام القرآن والسنة (وهذه فرية أخرى ظالمة لا سند لها ولم يقل بها أي عالم معتبر من علماء المسلمين خلال ١٤٠٠ سنة !! لكن الغرض مرض ـ كما يقولون ـ كما أن نسبة الإجماع إلى الشافعي كذبة أخرى، وسيأتي تفنيدها فيما بعد ... وهي ثاني كذبة على الشافعي بعد الفرية الأولى حول نسخ القرآن بالسنة، وأن الشافعي هو أول من قال بأن للسنة النبوية مصدراً إلهياً !!) .. ويزعم حسين أن الخوارج والشيعة والظاهرية والوهابية (!!) وبعض المعتزلة، يعترضون على جعل الإجماع من مصادر الشريعة !! (ص ١٩٥) .

وينسب إلى الإمامين مالك وأبي حنيفة (ص١٩٢) أنهما يقبلان بالرأي الشخصي ومراعاة أحوال البيئة في التشريع، حيثما لا يوجد نص قرآني (!!) صريح (!!) يؤخذ به أو يقاس عليه.

وفي (ص ١٩٥ ـ ١٩٦) جاء قوله : قال المالكية : يمكن التخلي عن القواعد التي قررتها الشريعة، إذا ما ثبت أن مصلحة الجماعة تتطلب حكماً يغاير حكم الشرع (!!).

وينساق المؤلف مع الوهم الشائع عن أبي حنيفة، من أنه يقدم الرأي على النص، وذلك ليخدم المؤلف مخططه في هدم السنة، فيقول (ص ٧١) : ظهرت في القرنين الثاني والثالث الهجريين، قلة الأحاديث الكافية لبناء دعائم الشريعة (وهذا كذب للمرة ... ؟)، وكان موقف أبي حنيفة وأصحاب الرأي، هو الأكثر أمانة ورجولة واستقلالاً، فقد رأوا أن السبيل الوحيد لتجنب اختلاق الحديث من أجل ملء ثغرات الشريعة (!!)، هو ملؤها بما يصل إليه علماء الأمة وفقهاؤها من رأي عن طريق القياس والاجتهاد مسترشدين بالروح العامة لدين الإسلام... ولأن المجال مازال مجال عرض لا مناقشة لأفكار المؤلف، نشير إلى سوء أدبه مع الله - عز وجل - بادعاء وجود ثغرات في الشريعة متناسياً قول الله - سبحانه - :

﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا (٣) ﴾[١].

لذلك أكتفي بالعجب من تناقضات هذا الرجل، فهنا يكون الموقف الرجولي رفض السنة (كما توهم طبعاً عن أبي حنيفة)، وفي موضع آخر يكون موقف ابن حزم الذي يتشبث - ليس بالنص - بل بظاهره فحسب !! وقد استعان المؤلف في معارضته للإجماع، بحجة ابن حزم الذي قال : إن الإجماع لم يرد به نص من قرآن ولا سنة فهو - إذاً - قول بلا دليل !! فهل التزم المؤلف في كتابه كله بهذه الحجة التي قالها ابن حزم، واتكأ هو عليها، الأمر الذي يعني اتفاقه معها؟ أم أن الكتاب نقيض هذه الفكرة ١٠٠٪، حيث يريد نسخ أحكام

---

(١) سورة المائدة : الآية : ٣ .

القرآن القطعية، وإلغاء كل ما يتصل بالحلال والحرام ـ بل حتى الآداب كالأكل باليد اليمنى ـ من السنة النبوية، واعتبارها تزويراً على النبي !! فأين هذا المروق من مقولة ابن حزم ؟

* * *

[أبو يوسف و اللوزينج]

ولا يجمحن بك الخيال فتظن أن الرجل من أنصار منهج أبي حنيفة، فهو - في كل الكتاب - يأخذ من كل منهج ومن كل شخص ما يلائم غايته المرسومة من قبل، وليس هناك ما يمنعه من التمرد عليها في موضع آخر إذا تطلبت الغاية المرسومة نقضها، كما مر بنا قبل سطور.

لذلك لا يلبث المؤلف بعد ٥٤ صفحة (ص ١٢٥+ ص ١٢٨)، أن يتناسى إطراءه لأمانة أبي حنيفة ورجولته واستقلاليته، فيدعي أن أبا حنيفة حث تلميذه أبا يوسف على التفقه في الدين، لينال به متاعاً دنيوياً زائلاً، فيقول له: لئن طالت بك حياة، لتأكلن بهذا الفقه اللوزينج بالفستق المقشور (!!).

أما صورة أبي يوسف صاحب أبي حنيفة - عند حسين أحمد أمين - فهي صورة إنسان ذرائعي لا يحترم مبدأ (ص ١٢٥)، وينقل عن نشوار المحاضرة للتنوخي (وما أقل ما يذكر المؤلف مصدراً لمعلوماته الزائفة وأحكامه المضللة!!)، أن صلة أبي يوسف بالخليفة هارون الرشيد، بدأت بتحايل أبي يوسف على الدين، ليرضي الخليفة الذي كان حائراً بين تطبيق حد الزنا على ابنه، وعواطفه الإنسانية كأب، فقال له أبو يوسف: ادرؤوا الحدود بالشبهات، لأن الخليفة هو الذي رأى ابنه يزني، فليس له أن يحكم بعلمه.. .

وبصرف النظر عن مدى صحة الواقعة (سنبرهن فيما بعد على عمق تدين أبي يوسف)، فإن درء الحدود بالشبهات توجيه نبوي كريم، لم يخترعه الفقهاء

(حسبما ادعى صاحبنا) تحايلاً منهم على حدود الشريعة (!!) بل هو قاعدة نفخر بها نحن المسلمين، لأنها سبقت بمئات السنين قاعدة « الشك يفسر لصالح المتهم » التي يزهو بها الغربيون بعد أن توصلوا إليها قبيل ٢٠٠ عام فحسب!! وأما قضاء القاضي بما يراه بعينه، فهو موضع خلاف فقهي بين علماء الأمة من قبل أبي يوسف ومن بعده، وليس كما تزعم القصة التي جاء بها كتاب من كتب النوادر التي تجمع ما هب ودب، ويبدو أنها المصدر الرئيسي في محاكمة المؤلف للإسلام وتراث المسلمين وتاريخهم !.

* * *

فقهنا [الروماني]

وضمن أكاذيبه على الدين والتاريخ والأحياء والأموات، ادعى حسين أمين أن الفقه الحنفي تأثر بالقانون الروماني (!!! ص ١٩٢).

وفضلاً عما في ذلك من افتراء فإن الكذبة ـ كالعادة ـ مسروقة، فقد تشدق بها المستشرقون منذ أكثر من ١٠٠ سنة، عن الفقه الإسلامي عموماً، وإن تباينت مزاعمهم، فيقولون ـ تارة ـ بتأثر فقه الأوزاعي بقانون الرومان، وطوراً آخر يصبح أبو حنيفة هو المتهم، أما غلاة المستشرقين فيلجؤون إلى التعميم والإطلاق ليتهموا الفقه الإسلامي كله حتى ابن حزم الذي يرفض كل شيء خارج عن ظاهر النص !!

وقد فند بعض المنصفين من رجالات القانون الغربيين هذه الأسطورة، التي سنعرض لها في حينه، لكن صاحبنا لا يتوقف عند اتهام الفقه الحنفي، وإنما يفتري على العصر الأموي كله، فيدعي أن الأمويين استعانوا بالكثير من المفاهيم القانونية الرومانية والساسانية، وتركوا للقضاة في الأمصار حرية القضاء وفق اجتهاداتهم وآرائهم الشخصيةدون قيد مركزي، بل إنهم تركوا أمر تطبيق الأحكام القرآنية ذاتها للقاضي : يأخذ بها أو لا يأخذ في حدود علمه وعلى قدر تقواه (!!! ص ٢٠٢).

ومع أن هذا بهتان واضح، ولا دليل ـ بل لا شبهة دليل ـ يؤيده، بل إن الأدلة التاريخية الدامغة تشهد بنقيضه، فإننا نستغرب من قدرة هذا الرجل على الكذب وعلى التناقض المكشوف !! فقد زعم من قبل أن الناس لم تكن

تقبل اجتهاداً فقهياً دون أن يستند إلى حديث نبوي، فكيف يتأتى له أن يزعم الآن أن الالتزام بتطبيق الأحكام القرآنية في الأمصار كان أمراً راجعاً لمزاج القاضي؟!!.

وصدق النبي الكريم القائل - ما معناه - : الحياء شعبة من شعب الإيمان.

وكما افترى من قبل على فقهاء الإسلام (جملة) بأنهم زوروا الحديث النبوي لإرضاء السلاطين، يتابع مسلسله ضد العقيدة الآن.

فها هو يزعم أن الإيمان بمشيئة الله دعوة أموية، ليصبح المتمرد على سلطان بني أمية عاصياً لله ومتحدياً لمشيئته (ص ١١٥ ... يتناسى هذا الكذوب أن الإيمان بمشيئة الله جزء أساسي من عقيدة المسلمين - بل حتى اليهود والنصارى برغم كل ما أصاب معتقداتهم من تحريف وتبديل -). وينسب القول بوجوب تغيير المنكر إلى خصوم الأمويين (ص ١١٦ ويتجاهل أيضاً أن هذا واجب بنص القرآن الكريم في قوله تعالى :

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ... (١٠٤) ﴾[1].

لكن صاحب الغرض أعمى !!.

ويكمل المؤلف الصورة المزيفة الملأى بالأكاذيب والمتناقضات، التي رسمها للفقهاء من خلال مزاعم المستشرقين (وسنثبت ذلك بالوثائق)، فيدعي (ص١٢٣) أن جماعات من الفقهاء (ولو أنه لم يحدد أي اسم !! فإن قوله جماعات من الفقهاء أقل جرماً من تعميماته وإطلاقاته السابقة على جميع

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤ .

الفقهاء وفي كل العصور)، ناصروا الدعوة العباسية أواخر العصر الأموي فحفظ لهم بنو العباس هذا الجميل وقربوهم ثم زاد ميلهم شيئا فشيئا إلى تعيين القضاة من بينهم . . (كالعادة : لا أسماء ولا توثيق . . . ونحن نعلم أن أبا يوسف الذي عينه العباسيون قاضياً للقضاة لم يكن من العلماء أصلاً في العصر الأموي !! وأبو يوسف أشهر القضاة في العصر العباسي !! ومن جهة أخرى نسأل : ألم يكن العلويون الذين ناصروا الدعوة العباسية بل كانوا الشركاء الأساسيين فيها، أولى بأن يحفظ لهم العباسيون معروفهم، لا سيما أن الطرفين أبناء عمومة؟ . . . إلا أنه الهوى، والهوى ـ كما قالت العرب ـ يعمي ويصم) . . .

* * *

في مجلس الخمر

والفقهاء في العصر العباسي – وما زلنا نصغي إلى أكاذيب حسين أمين – رضوا بالجاه والمال (!!)، وظلت الرعية على احترامها الظاهري (!!) لأحكام الشرع (اتهامه من قِبَل خصومه وبين أيديهم كلامه الجائر ظلم أما اتهامه أمة كاملة بأنها منافقة تُظْهِرُ غير ما تبطن، فهو « منهجية علمية » !!). الأدهى من ذلك، مما لا يصدقه عاقل - ولو كان غير مسلم - أنه يقول (ص ٦٤) حرفياً - : « وقد كان الفقهاء يحضرون مجالس الخلفاء التي تُشْرَبُ فيها الخمر ويُسْمَعُ فيها الغناء، فيتناقشون أثناءها في حد شرب الخمر » (!! هكذا تكون الأمانة !! فمن أين جاء بهذه الأكذوبة الظالمة !!). ولا يفرغ المرء من أعجوبة (على وزن أكذوبة !!) حتى يتحفه الكاتب « الأمين » بأعجوبة أخرى .. فهو - دون أن يحس بأي تناقض مع الصورة المفتراة السابقة لعلماء الأمة - يقول (ص٢٦١) : لقد أصر الفقهاء في العصر العباسي على تطبيق السلطان أحكام الشريعة، لكي تكون لهم اليد العليا (!!!!!!).

وإليك « أعذوبة » أخرى (منحوتة من : أعجوبة وأكذوبة) فالمؤلف يقول (ص ١١٧) : إن الفقهاء في العصر العباسي قاوموا مساعي طبقة الوزراء والكتاب والولاة التي حاولت توسيع سلطات الخليفة، فأصر العلماء على وجوب التزام الخليفة ووزرائه وولاته أحكام الشرع (!!!).

والفقهاء - الذين اتهمهم المؤلف من قبل ببيع آخرتهم بدنيا سواهم - يقر (ص١٢٨) بأن أعاظمهم في الماضي كانوا بقالين وبزازين وتجار حنطة، ولم

يهجروا صناعتهم ما عاشوا (وهذه مقولة صدق نشهد بها للمؤلف، إلا إذا تنبه إليها فحذفها من الطبعات القادمة لئلا تشوه الكتاب المتخم بـ .... الأكاذيب... ثم أليس هذا الوصف الثابت تاريخياً يناقض تصويرهم السابق، على أنهم مجموعة من المنافقين المتاجرين بالدين في سبيل المال والجاه اللذين رضوا بهما، بل وفي سبيل اللوزينج بالفستق المقشور أحياناً !!).

* * *

كهنوت وكتب مقدسة

ولنعد قليلاً إلى الأسطوانة الأصلية : الموقف الحقيقي للمؤلف من فقهاء الأمة، فهو بعد أن يعلن سخطه على قتل الحلاج والسهروردي (!!) وعلى سجن الإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية - رحمهما الله -، يقول (ص ٢٦١ - ٢٦٢) : إن طبقة الفقهاء إنْ لم تقتل أو تسجن أحداً من العلماء (العلماء تنصرف عنده كما يفهم من السياق إلى العلوم غير الدينية !!)، نتيجة لنظرية طلع بها، فلأن العلوم لم تكن قد بلغت في العصور الوسطى مبلغاً يمكن الفقهاء الاحتجاج عنده، بتناقض اكتشافاتها مع المعارف الواردة بالكتب المقدسة (!!! نعم يقول : الكتب !!! المقدسة ؟ !) ... وفي (ص ٣٥٢ - ٣٥٣) يهاجم إسلاميين معاصرين دون أن يسميهم لأنهم يرفضون الآراء المخالفة لهم، متجاهلين تأييد الغزالي وابن تيمية ... لها !! ويواصل حسين أمين « أمانته » فيحمل علماء المسلمين في العصر الحديث، مسؤولية الهوة الرهيبة بين علوم الدين والعلوم المدنية الحديثة، مع اعترافه بأن ذلك الفصل كان جزءاً من سياسة محمد علي في تغريب التعليم (ص ٢٦٢ ....).

ومع أن خلفاء محمد علي تابعوا سياسته - بل ازداد الأمر سوءاً عقب الاحتلال الإنجليزي لمصر سنة ١٨٨٢م إذ أصبح المستعمِرون يشرفون بأنفسهم على تخريب التعليم وبتر أي صلة بينه وبين الدين - مع كل ذلك فإن المؤلف لا يجزم باتهام الإنجليز بإفساد التعليم في مصر (ص١٢٨)، برغم أن جرائم دنلوب وكرومر معروفة بالوثائق، فضلاً عن كونها قريبة العهد !! .

وإذ يعترض العلماء في الربع الثاني من القرن الميلادي الجاري على تشكيك طه حسين في صحة ما رواه القرآن الكريم من أخبار إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - وفي القراءات السبع، وطعنه في نسب النبي الكريم (من أمانة المؤلف أنه يصف صنيع طه حسين بقوله : تعرَّض لقصة إبراهيم وإسماعيل وللقراءات .... لاحظوا كلمة « تعرَّض » !!)، إذ يحتج العلماء على افتراءات طه حسين التي ساقها باسم العلم ومنهج البحث، يزعم المؤلف أنهم ثاروا لأن رجلاً ليس من طبقة الفقهاء تصدى لمثل هذه الموضوعات .

وهؤلاء الفقهاء الذين باتوا طبقة تشبه رجال الكهنوت عند النصارى، يريدون أن تظل قضايا الدين حكراً عليهم !!!! (ص٢٦٣) ... وهذا تحريف (ارجع إلى قوله : تعرض)، كما أنه كذب على تاريخ مازال كثير من شهوده أحياء، وافتراء على نوايا أناس، الأصل فيهم حسن الظن وبراءة الذمة، وليس من أمانة العلم أن ندافع عن المشككين في دين الله، ثم نتلمس العيب للبرآء !! ... وما قول المؤلف في تصدي كثيرين لأباطيل طه حسين هذه (والمؤلف لأجلها يصفه بالجرأة والاستنارة) وهم ليسوا من علماء الدين؟ .. إنني لست من علماء الدين - بكل أسف -، ومع ذلك فبحكم كوني مسلماً، أرفض أي تشكيك في أي حقيقة وصلت إلينا عن طريق القرآن والسنة، بصرف النظر عن قائلها ... إن الرجال يُعْرَفون بالحق وليس الحق يعرف بالرجال، ولو قال طه حسين حقاً، لما اعترض عليه العلماء.

وما قول حسين أحمد أمين في ردود العلماء في زماننا - ومن قبل - بعضهم على بعض (وأقرب شاهد حي هو الخلاف بين مفتي مصر وشيخ الأزهر(*) مؤخراً حول فوائد شهادات الاستثمار ؟) ... لو كانوا يرومون الاحتكار لما

(*) كان الشيخ جاد الحق علي الجاد شيخ الأزهر حينذاك، وكان د. محمد سيد طنطاوي مفتي مصر، وهو اليوم شيخ الجامع الأزهر.. .

عارض بعضهم بعضاً فيما يرى أنه ليس صواباً، فما بالك فيمن يقول في الدين بالباطل؟! أيتركونه ليرضوك.

ويدين المؤلف العلماء لاعتراضهم على ما يسميه مناجاة توفيق الحكيم لربه (ص٢٦٣)، وذلك نوع من التعمية، فالحكيم افترى على الله الكذب، فاختلق كلاماً من عنده وزعم أن الله ـ عز وجل ـ قاله له ـ تعالى الله عن ذلك ـ !! ومن عجب أن المؤلف ينكر على الصوفية أباطيلهم لكنه يقر بها هنا لتوفيق الحكيم!! تطبيقًا لقول العامة في الشام: الفرفور ذنبه مغفور!!.

* * *

هم سبب هزائمنا

وفي سياق تعميمي غريب، تتداخل فيه الأزمنة والأمكنة والأشخاص، يتهم المؤلف العلماء بأنهم يكفرون كل شيء ويحرمونه في البدء ثم يعودون بعد قرن أو قرون إلى السماح به وتحليله . . . ويأتي بالقهوة كمثال، حيث حرمها الفقهاء في الدولة العثمانية ثم أباحوها.

فأي كذب هذا الذي يوحي إلى القارئ بأن فقهاء معينين يحرمون ثم بعد قرن أو قرون يبيحون؟ ! ولنفرض- جدلاً -أن عالماً في أي فرع من فروع العلم الدينية أو الدنيوية كان مخطئاً فتنبه -أو نبهه أحد -إلى الصواب، فهل تقضي الحكمة بأن يتراجع أو بأن يتشبث بموقفه عناداً أو استكباراً ؟ !!.

وهو يمتدح إلغاء الرق -في موضع -على أنه مسلك إسلامي طيب، لكنه في موضع آخر من الكتاب يحتج على بعض التوفيقيين بين الإسلام والمدنية الغربية لقولهم بإمكان إلغاء الرق شرعاً . . فهل كان المؤلف هناك في زمرة المتحجرين الذين يحرمون ثم يبيحون؟ ولا ننس أنه حرم ثم أباح في كتاب واحد وليس في قرن ولا قرون !!!.

وتستمر المعزوفة فـ« رجال الدين » هم في مقدمة الأسباب التي أدت إلى فشل تجاربنا النهضوية المعاصرة، نتيجة استمرار النفوذ الفكري الرجعي لهم (ص٣٨٤) وحتى في روسيا الملحدة، قاومت الثورة البلشفية حركة « الجديديين » الإسلاميين منذ استتب الأمر في يد النظام الشيوعي، في حين أيدت تلك الحكومة المشايخ الرجعيين (ص٣٨٦) وهو يومئ إلى أن الدول الكبرى -عموماً -تؤيد المشايخ الرجعيين وتحارب الحركات الإسلامية « المستنيرة » !!.

مع ذلك فهو يزعم أن علماء المسلمين السوفيات الآن، ملتزمون بالروح العلمية فيأخذون من الحديث النبوي ما يناسبها ويتركون الأحاديث المختلقة مثل حجم عجيزة الحوراء في الجنة، وحديث التصبح بسبع تمرات ....(ص٣٩٤ - ٣٩٥) .. ولاحِظوا كيف صار السوفيات الملحدون هنا مع الإسلام التجديدي المستنير !! بخلاف ما سبق أن ادعاه من عداء السوفيات للتجديديين وتأييدهم للرجعيين !!! وأصبحت الروح العلمية السائدة في الاتحاد السوفياتي - وهي مبنية على الإلحاد بموجب دستور الدولة الصريح في هذا - أصبحت معيار الحكم على صحة الحديث النبوي، وهي دعوة ضمنية من المؤلف لكي نتأثر بتلك «الروح العلمية»(*) لنبقي من السنة ما يناسب هواه !!).

إن الأمانة التي يستلزمها منهج البحث العلمي، تقضي بأن تُذكر للفئة موضوع البحث، حسناتها وسيئاتها، هذا لو سلمنا جدلاً بصدق جميع الأكاذيب التي كالها الرجل للعلماء فيما سبق، على أنها سيئات لهم حقاً !!!! (ولكن عين السخط تبدي المَسَاوِيَا).

إنه يتجاهل الجهاد الحقيقي ضد الاستعمار الغربي، الذي قاده علماء مسلمون كالأمير عبد القادر الجزائري في بلده الجزائر، والمهدي في السودان، وعمر المختار في ليبيا، وعبد الكريم الخطابي في مراكش، وعز الدين القسام من جبلة بسوريا ضد الاحتلال الإنجليزي في فلسطين ... ولا نطالبه بتبيان دور حركة «حماس» الإسلامية في قيادة الانتفاضة الفلسطينية المباركة، لأنها بدأت بعد كتابه.

* * *

(*) ماذا سيقول حسين أمين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور سوءات الشيوعية وثبوت فشلها المخزي؟ وأين أصبحت الروح العلمية الملحدة التي يريد تحكيمها في قرآننا وسنة نبينا ﷺ ؟!

معصومون من الصواب

يتهم المؤلف فقهاء المسلمين بعد القرن الرابع الهجري باصطناع نظرية تقديس السلف الصالح، والنظر إلى هؤلاء السلف على أنهم كالملائكة أو دونهم بقليل (ص٢٦٧ - ٢٦٨)، وأن الفقهاء انتصروا في عصور الانحطاط على المؤرخين، الذين اضطروا إلى تحويل مهمة التاريخ من تسجيل الحقائق بأكبر قدر مستطاع من الموضوعية، بعد تمحيص ما تجمع منها لدى المؤرخ، إلى وسيلة من وسائل غرس القيم الدينية والمثل العليا.

بدءاً فلسنا نجد مؤرخاً مسلماً - حتى في عصور الانحطاط - ينزه كل السلف عن الخطأ بل وعن الذنوب ... فالسلف - بمعنى : الأجداد الذين سبقونا منذ ١٤٠٠ سنة حتى يوم الناس هذا - فيهم الصالح والطالح ... لكننا لم نسمع عن صراع بين الفقهاء والمؤرخين - حسب زعم صاحبنا - وليته أتى بواقعة - واقعة واحدة - للبرهنة على أكذوبة بهذا الحجم !! .

لكن الحقيقة هي أن الرجل يسوؤه تقدير المسلمين لتلك العصور التي غلب عليها الخير - ولا نزعم أنه انمحى الشر فيها - والتي امتازت بالعدل والمساواة، وبعزة المسلمين الذين صنعوا حضارة، اقتبس الغرب حضارته الحالية من عطاءاتها وعلومها، وتظل أزهى فترة في تاريخ البشرية.

ولذلك يفترض اسطورة تقديس السلف[1] وتنزيههم عن كل خطأ (!!)،

---

(١) مقابل حملته الظالمة على السلف الصالح - حقاً -، يدلنا المؤلف على من يراهم « سلفاً صالحاً » له، إذ يأتي الفرعون الوثني « أخناتون » على رأسهم ... يقول المؤلف في مقالة عنوانها « الموقف الحضاري من النزعات الدينية » [الوطن « الكويتية » - العدد ٥٣٦٧ بتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٩٠م - ملحق : صفحات =

ليتسنى له أن يقدم صورة قاتمة لم يقدم ما يماثلها حتى من بين المستشرقين سوى عدد محدود !!

ومن يقرأ كتابه يخرج بصورة عن السلف - معظم السلف -، تشبه - والعياذ بالله - الشياطين . . . فهم غالباً : معصومون من الصواب !!

والمؤلف يدعونا إلى فهم ذاتنا وتاريخنا، ويستشهد لذلك بقول أتاتورك(!!) : « إن الأمة التي تصر على التمسك بأساطير لا أساس لها من الواقع، من الصعب أو المستحيل عليها أن تتقدم » (ص ٢٧٦) .

لذلك ينصحنا المؤلف بأن المَخْرَجَ من التحجر يتم بالكف عن الحنين إلى ماض، هو - إلى حد كبير - من نسج خيالنا وخيال مؤرخينا !! ويمضي الكاتب نحو مزيد من تحديد ذلك الماضي الخيالي، فإذا به - صراحة - أيام الصحابة والتابعين. لأنه - على حد قوله - ليس هناك ما يحتم على الفتاة أن تكون كأمها(!!) .

ولا يفوت المؤلف « الناصح » أن يشيد بموضوعية الغربيين في الدراسات التاريخية (ص٢٧٥) .

* * *

= الخميس]، يقول - بالحرف - : « فإن كان لا بد من التطلع إلى سلف صالح فإن أخناتون بنظرته الثاقبة إلى وسيلة ربط بلاده ودياناتها بأحوال العالم المتغيرة حوله، هو - بكل تأكيد - ذلك السلف الصالح» !! .. ويعد صاحبنا عبادة الشمس التي ابتدعها أخناتون عنواناً للتحرر والخروج من إطار الآلهة المحلية، والمطلوب وفقاً لتخرصات هذا الرجل أن يتخلص المسلمون اليوم من عقيدتهم لينسجموا مع العالم، وربما كانت عبادة الشمس هي الحل «الحضاري » العظيم. والمقالة تطفح بالهزء من فكرة الجنة، وتتهم الإسلام بأنه متعصب مثل البيزنطيين وهو ما منع أي تبادل حضاري بين المسلمين والبيزنطيين !! ولا حاجة بنا لأي تعليق لأن وقاحة الرجل تفضح نفسها بدون مواربة هنا.

[شيخه] جولد زيهر !!!

يشير حسين أمين إلى تيار من المستشرقين، « كان له فضل إيضاح الكثير مما كان غامضاً في تاريخ الإسلام والسيرة، وتسهيل فهم التاريخ العربي في الجاهلية والإسلام... »

ويذكر خيرة ممثلي هذا التيار وهم: جولد زيهر، لين بول، فرانتس بول، تور أندري، مرجليوث، ريتشارد بل، نولدكه، فلهاوزن، ديمومبين، هاملتون جيب (ص٤٠)... وأصحاب هذا الاتجاه كانوا - عند المؤلف - موضوعيين قدر وسعهم، وكانوا منصفين في بيان جوانب عظمة النبي ورجاحة عقله، في بناء إمبراطورية عظيمة من شتات القبائل العربية المتنازعة، ومع ذلك، كان فشلهم الأكبر هو عجزهم عن تقييم(*) نبوة وأخلاقيات شخصية محمد، المختلفة في ملامحها الرئيسية وفي أهدافها ووسائلها، عن شخصية المسيح وأنبياء العهد القديم وأهدافهم ووسائلهم (ص ٤١).

كما أن رواد هذا التيار - تحت تأثير نظرية دارون في التطور - اعتقدوا « أن سر كل ديانة يكمن في أصولها ومنابعها، وأن مجرد اكتشاف المصادر التي استقى منها محمد مبادئ الإسلام (!!!!)، والأوضاع الدينية السائدة قبيل ظهوره بدعوته، كفيل بأن يلقي الضوء على سيرته، فبالغوا في الاهتمام بهذه النواحي، مبالغة أخلت بكل تناسب (ص٤١)... إذاً لكي نكون موضوعيين في فهم ذواتنا - وفق وصفة المؤلف -، علينا أن نتابع دراسات الغربيين الموضوعية،

---

* الصواب: تقويم.

وأن نؤمن معهم - ومعه - أن الرسول ﷺ استقى الإسلام من مصادر أخرى، فالمؤلف لا يعترض على الاستقاء من حيث المبدأ، لكنه يرى أن الجماعة «زودوها حبتين» فأخلَّت مبالغتهم بكل تناسب ... ولسنا ندري من هما طرفا هذا التناسب: بين أي شيء وآخر؟.. لقد اختار أن يتركها – كالنهايات الروائية والمسرحية المعاصرة – مفتوحة!! ويغدق المؤلف علينا نصيحة أخرى في هذا السياق، هي ألا نتصدى بالتجريح والطعن، للمستشرقين الذين يطعنون في الإسلام (ص٤٣)...

ونحن لا نؤمن بجدوى الرد على هؤلاء بتجريح مماثل لتجريحهم ديننا وتاريخنا، لكن ذلك لا يعني عدم تفنيد أكاذيبهم، لأن من بني جلدتنا، من يأخذ أباطيل المستشرقين على أنها كلام مُنْزَل، ويستخدمها على أنها من «إبداعاته» !!.. والمؤلف مثال حي على هذا، مما سنقدم عليه أكثر من دليل قاطع بالإضافة إلى كل ما سبق من أدلة وبراهين.

وينصحنا الكاتب في الصفحة ذاتها، بعدم التهليل إذا قرأنا مديح بعض المستشرقين للنبي، ممن لم يتبحروا في دراسة الإسلام!!.

ويضرب لهؤلاء المادحين الجهلة أمثلة بواشنطن إيرفنج وجوستاف لوبون وكارلايل!! وفي (ص٣٩) اعتبر المؤلف أن مدح الإسلام ونبيه في كتاب جيبون عن الإمبراطورية الرومانية، إنما كان وسيلة ماكرة لهدم أسس المسيحية التي يبغضها جيبون وأمثاله، ولكي يسيئوا إلى المسيح - عليه السلام - ..

وهذا الاتجاه - الذي يطعن المؤلف في إنصاف رجالاته للإسلام - بلغ أوجه في محاضرة ألقاها توماس كارلايل، دافع فيها عن الرسول محمد ﷺ دفاعاً لايزال المسلمون السذج (الوصف من المؤلف وليس من عندي... انظر ص

٣٩) يعتزون به على أساس « وشهد شاهد من أهلها ».

ولو ألموا ـ يضيف الناصح الأمين ـ بطبيعة فكر كارلايل في مجموعه ومكان إشادته بالإسلام ونبيه من هذا الفكر، لما وجدوه مدعاة للاعتزاز.

لقد كان الإسلام مجرد مشجب وجده الفيلسوف البريطاني مناسباً لعرض آرائه في الحياة والسياسة والدين.

ذلك موقف المؤلف الذي يتيح لنا أن نقول له: لسنا مغفلين لنمضي مع ما تزعم... فهناك مفكرون بارزون في أوربا كانوا يحتقرون المسيحية علناً دون أن يمتدحوا الإسلام، وأبرز شاهد في هذا المجال هما فولتير المفكر الفرنسي الذي ألف مسرحية شديدة البذاءة عن نبينا (عليه الصلاة والسلام)، وكذلك الفيلسوف الألماني نيتشه!! والعاقل يأخذ الحق والصواب من أي كاتب أو مفكر، دون أن يلتزم بباطله أو خطئه.

ولنا أن نضحك ـ ولو كان ذلك داخلاً في باب: شر المصيبة ـ لأن المؤلف الذي ينصحنا بعدم تجريح الحاقدين على الإسلام، يمارس الطعن والتجريح في بعض المنصفين من المستشرقين.

إن المطلوب صار واضحاً: من ينصف الإسلام من المستشرقين، لابد أنه جاهل بالإسلام وتاريخه، وهو جهل واضح بالقياس إلى التيار الموضوعي الذي لا يخفي المؤلف إعجابه به... وسنرى في حينه مقدار الموضوعية لدى أبرز رموز هذا التيار!!.

وحتى « مونتجمري وات » الذي تميزت كتاباته عن السيرة النبوية بقدر كبير من الحياد والموضوعية ـ قياساً إلى سواه من المستشرقين ـ، يتصيد له المؤلف

قوله: إن تزايد الصلات بين الغرب والمسلمين مؤخراً، يوجب على الكتاب المسيحيين ألا يسيئوا إلى مشاعر القراء المسلمين . . . .

يقتنص المؤلف هذه العبارة، ليصل بها ـ بمعنى معين وفي بعض الأحيان !! ـ إلى تفضيل سيرة وليم موير على سيرة وات (ص ٤١) . . . وموير ـ لمن لا يعلم ـ وباعتراف المؤلف، من أشد الحاقدين على الإسلام ونبيه، ومن أشهر الخارجين على أبسط شروط المنهج العلمي . . . ونحن إن ماشينا المؤلف في سوء الظن بمقولة وات، فإن الحكم العلمي يتركز على ما يورده في صلب كتابه عن ديننا وتاريخنا، وليس لنا أن نرمي بما يصح من نتائج بحثه، متذرعين بأن دوافعه غير سليمة .

* * *

الفصل الثالث

« الاستعمار القُرَشي » !

« يبدأ المذيع نشرة الأخبار المسائية بقوله : مساء الخير . . . ثم من حيث لا يدري يورد أخبار الويل ».

[.........]

فهمه للتاريخ:
نماذج وشواهد

خصص المؤلف الصفحات من ٢٧٧ حتى ٢٩١، ليقدم قراءة جديدة لكتاب «الإسلام وأصول الحكم»، لعلي عبد الرازق .

المؤلف يبجل الكتاب المذكور وكتاب « الشعر الجاهلي » لطه حسين، ويعد الكتابين دلالة على خصب الفكر المصري وحيويته في الثلث الأول من هذا القرن، ويصف اتجاههما بأنه علمي خالص (!!).

لكن الرجعية (!!) نجحت في إرهابهما فلم تتكرر التجربة بعدهما . قبل أن ندخل في قراءته لكتاب « الإسلام وأصول الحكم »، نشير إلى أن كتاب «الشعر الجاهلي» تضمن التشكيك في صحة الأخبار التاريخية الواردة في القرآن، وفي تواتر القراءات السبع، فضلاً عن الطعن في نسب محمد ﷺ ... وبخلاف هذه السموم إزاء الإسلام (وهي مسروقة عن بحث لمرجليوث، الأمر الذي أثبته العلامة محمود محمد شاكر « تلميذ طه حسين » والدكتور مصطفى هدارة)[1]، فإنه لا قيمة علمية للكتاب !! والذي توصل إلى ذلك هو

---

(١) مناهج المستشرقين في الدراسات العربية ـ الناشر : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية العربي لدول الخليج ـ ج١ ـ وبحث د. هدارة يحمل عنوان : موقف مرجليوث من الشعر العربي ـ ص ٣٩٥ ـ ٤٣٨ وهذا البحث ـ بالمناسبة ـ يفضح ادعاء حسين أمين أن مرجليوث من المستشرقين المنصفين الموضوعيين !! .
ومن المفارقات الطريفة أن كاتباً يدعى عبد الرشيد الصادق محمودي، وهو من غلاة المتطرفين في الدفاع عن طه حسين ، كتب ثلاث مقالات في الأهرام ٨و١٥و٢٢/٩/١٩٨٩ حول شكوك طه حسين في الشعر الجاهلي يوضح فيها أن الدكتور طه حسين قد ردد ما سبق لرينان أن قاله في هذه المسألة، ولم يكن متأثراً ببحث=

الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه القيم « مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية » ... وهو من تلاميذ طه حسين ومحبيه، ومع ذلك فقد خلص في رسالته إلى نتائج علمية دقيقة، تنسف مزاعم طه حسين حول عدم صحة الشعر الجاهلي.

وأما كتاب علي عبد الرازق الذي طبل - ومازال يطبل - له اللادينيون، فقد برهن الدكتور محمد ضياء الدين الريس في كتابه المهم : « الإسلام والخلافة في العصر الحديث »، على حجم الافتراء والتهافت فيه ، كما فضح الدكتور الريس بأدلة وقرائن علمية، الدوافع الكامنة وراء صدور الكتاب.

* * *

=مرجليوث كما أشار الكاتب إلى كتابات بعض المستشرقين الألمان، وهي أسبق زمنياً - أيضاً - من كتاب الشعر الجاهلي لطه حسين .. .. كما أن قضية الشعر الجاهلي - يضيف عبد الرشيد - كانت مطروحة للبحث في الجامعة المصرية، قبل أن يتناولها طه حسين بعدة سنوات !!! ومع ذلك كله يصر عبد الرشيد على ريادة طه حسين وأنه لم يكن سارقاً (برغم أن طه حسين لم يشر إلى أى باحث من الأصحاب الأصليين للآراء التي طرحها في كتابه) !! ومع ذلك كله يصر المؤلف حسين أحمد أمين على أن كتاب الشعر الجاهلي يمثل أحد دليلين يتيمين على حيوية الفكر المصري في الثلث الأول من القرن العشرين.

منهج علمي - مزاجي

وحسين أحمد أمين نفسه، الذي يسبغ على كتاب علي عبد الرازق، سمة البحث العلمي الخالص، يناقض هذا الزعم فنراه يعترف بأن علي عبد الرازق استند في رفضه للخلافة الإسلامية[(١)]، وفي ادعائه أن النبي كانت له على المؤمنين ولاية روحية فحسب دون أي سلطان سياسي، استند إلى آيات مكية نزلت قبل هجرة المصطفى ﷺ، أي قبل أن يؤسس الرسول الكريم دولة الإسلام الأولى في المدينة... ويقول حسين أمين ما نصه: « وفي زعمي أن السبب في إغفال علي عبد الرازق لذكر هذه الآيات وغيرها، هو أنها تنتقص من قيمة الرأي الذي يذهب إليه » (ص ٢٨٤، ٢٨٥)!! فما قولكم في رجل يصف كتاباً بأنه بحث علمي خالص، مع اعترافه في الوقت نفسه، بأن الكتاب تجاهل الأدلة التي لا تلائم هواى صاحبه؟!!!... لكن المؤلف لا يطاوعه قلبه على فضيحة علي عبد الرازق

---

(١) في تقرير رفعه (أورمسبي غو) وزير المستعمرات البريطاني إلى حكومته في ١٩٣٨/١/٩م، جاء قوله: «إن الحرب علمتنا أن الوحدة الإسلامية هي الخطر الأعظم الذي ينبغي على الإمبراطورية أن تحذره وتحاربه، وليس الإمبراطورية وحدها، بل فرنسا أيضاً، ولفرحتنا فقد ذهبت الخلافة، وأتمنى أن تكون إلى غير رجعة!!! إن سياستنا الموالية للعرب في الحرب العظمى (يعني: الحرب العالمية الأولى) لم تكن مجرد نتائج لمتطلبات (تكتيكية) ضد القوات التركية، بل كانت مخططة أيضاً لفصل السيطرة على المدينتين مكة والمدينة، عن الخلافة العثمانية التي كانت قائمة آنذاك».

راجع: الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري - د. محمود حمدي زقزوق - كتاب (الأمة) رقم ٥ - قطر - ط/١/١٤٠٤هـ - ص ٩٨.

ونحن نتحدى بهذا النص وكثير غيره مما كشفت عنه الوثائق البريطانية كل المتغربين الذين يصورون كتاب علي عبد الرازق بأنه ضد السياسة البريطانية ... فالسياسة البريطانية - كما تثبت هذه الوثيقة التاريخية - كانت تقوم على تمزيق العرب والمسلمين وإلغاء الخلافة !!!

إن التاريخ وثائق وليس أهواء وأكاذيب ومخاريق !!

في عدم أمانته ، فيلتمس له العذر، ويقول: إن عبد الرازق عجز أو تغافل عن أخذ مفهوم تطور الدعوة النبوية في الحسبان، وهو عجز تشاركه فيه الأكثرية من أفراد أمة المسلمين، وهذا العجز ناجم عن عدم ترتيب السور والآيات حسب تاريخ النزول!!.

ولست أدري كيف تواتيه الجرأة على قذف الأمة بهذا الاتهام الجائر، ليبرر لرجل ـ لا يمتلك أمانة الباحثين ـ جرائمه!! إن أي تلميذ في المرحلة المتوسطة، يدرك حقيقة التدرج في التشريع، وأن دولة الإسلام قامت في المدينة لا في مكة، ولذلك اختار المسلمون في عهد الفاروق، التأريخ لحوادثهم وأيامهم، بدءاً من هجرة النبي إلى يثرب، ذلك الحدث الذي كان نقطة تحول في تاريخ البشرية كلها، لا في تاريخ المسلمين فحسب.

وأما ترتيب الآيات في السور القرآنية فقد فعله النبي بوحي من الله، فالاعتراض عليه (قلة أدب). ومع ذلك فإن في وسع أي طالب علم (جاد) أن يعرف الآيات التي نزلت قبل غيرها... وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الأمة لم تفهم التدرج حتى جاءها به حسين أحمد أمين، فهل الجهل يبيح الافتراء وتنحية الأدلة غير الملائمة للهوى المسبق الصنع؟.

وأما أن من أسماهم « الرجعيين » قد أرهبوا طه حسين وعلي عبد الرازق فهذا بهتان مبين، لأن نجم طه حسين سطع بعد ذلك ونال شهرة واسعة لتهجمه على الدين ... وبعد أن حذف تطاوله على كتاب الله، طبع الكتاب وما زال يطبع حتى يومنا هذا، وقد تابع طه حسين مسلسل إساءاته للإسلام بعد ذلك (يكفي أن نذكر كتابيه : « مستقبل الثقافة في مصر »، و : « من بعيد »).

وعلى غرار علي عبد الرازق، كتب الأستاذ خالد محمد خالد ـ في الخمسينيات ـ كتابيه الشهيرين « من هنا نبدأ » و « لكي لا تحرثوا في البحر » مهاجماً فيهما مبدأ أن الإسلام دين ودولة. فسيل الهجوم لم يتوقف بل كان ـ وما زال ـ محروساً من الأنظمة والحكومات ... وإن كان الإنصاف يقتضي منا، التنويه بشجاعة خالد محمد خالد، الذي تراجع عن مقولته الخاطئة، يوم تبين له عدم صحتها، وسجل هذا الموقف (العلمي الخالص حقاً) في كتابه « الدولة في الإسلام » .

* * *

أفضال عبد الرازق

بعد ذلك يفيض المؤلف فيما وصفه بأنه « فضل » علي عبد الرازق على الأمة إذ كشف النقاب – بزعم حسين أمين – عن عدد من الحقائق، وأزال كثيراً من الأوهام . . . ومن ذلك :

- أنه أول من نبهنا إلى أن الذين حاربهم أبو بكر الصديق، ليسوا جميعاً من المرتدين (سيتبين القارئ فيما بعد حجم الكذب في ذلك، فكل مسلم يعلم ذلك، منذ قاتلهم أبو بكر، وهذا مدون في كتب الحديث النبوي وفي كتب التاريخ الإسلامي القديمة والحديثة . . . حيث يذكر أنه حارب المرتدين ومانعي الزكاة !!) . . . ويضيف المؤلف : فمنهم من بقي على إسلامه لكنه أبى الانضمام إلى الوحدة السياسية للعرب(!!) .
- أن محاربة أبي بكر لهؤلاء لم تكن للدين، وإنما كانت للسياسة والذود عن دولة العرب (وتحارب العرب المرتدين ؟ !!) والدفاع عن مصالح قريش[1] (!!) والدليل على ذلك هو قتل خالد بن الوليد لمالك بن نويرة، الذي أعلن أنه لا يزال مسلماً لكنه لا يؤدي الزكاة إلى أبي بكر (!!) فقتله خالد لا لنزاع في أمور الدين ولكن لنزاع في ملوكية ملك(!!) .

---

(١) عندما يتحدث المؤلف عن أبي لهب في موضع آخر من كتابه، يفسر عداء قريش للإسلام بأن الدين الجديد خطر على مصالحها !! فإذا جمعنا بين كلامه هناك وكلامه هنا، فإن معناه أن قريش طوّعت عدوها (الإسلام) لمصالحها وكان الطريق إلى ذلك أبو بكر الصديق !!

- برغم أن حسين أحمد أمين، يسلِّم بأن النبي ﷺ أقام دولة في المدينة، فإنه يعد من « أفضال » عبد الرازق، أنه أول من تنبه إلى القول بأنه ليس للخلافة سند من القرآن ولا من السنة (!!) .
- وقد ارتكز نظام الخلافة – ما زلنا في أفضال عبد الرازق التي يزعمها المؤلف - ارتكز منذ زمن أبي بكر على الغلبة والقوة والقهر، وكان خير مبرر لاستبداد الكثيرين بعده، وأقوى حافز لرعيتهم على قتال الخارجين عن طاعتهم (!!) وهذا هو السبب في قلة اهتمام المسلمين بالعلوم السياسية تأليفاً وترجمة عن اليونان، لأن علم السياسة من أخطر العلوم على الملك (!!) .
- ويقول المؤلف مع علي عبد الرازق ضمن سرده لأفضال الأخير على الأمة : والخلافة كانت ولم تزل نكبة على الإسلام والمسلمين وينبوع شر وفساد (فعلاً كانت الخلافة نكبة لكن ليس على الإسلام والمسلمين، بل على سادة هذه الأمساخ في الغرب ، والدكتور الريس يشير إلى أن علي عبد الرازق لم يكن له من كتاب الإسلام وأصول الحكم سوى وضع اسمه عليه) .

ولا يذهبن بكم « حسن الظن » إلى أن أفضال علي عبد الرازق عند حسين أمين، تتوقف عند أبي بكر الصدّيق الذي بذل ماله وعرَّض روحه للخطر في سبيل اللّه فيصبح سيد المستبدين ويقاتل الناس ليأخذ الزكاة لنفسه (!!!) . لا ، فـ« البحث العلمي الخالص » و « الموضوعية » التي يمتاز بها الغربيون وتعلمها بعض مسلمي الهوية، ويريدنا الكاتب أن نتأسى بها، تصل إلى شخص الرسول ﷺ .

فمعركة بدر ناتجة عن أنه كان للنبي والمهاجرين حساب يريدون تصفيته مع قريش التي طردتهم من ديارهم (ص٢٨٩) فكان لابد إذن من فريضة جديدة هي الجهاد !! (والعكس هو الصحيح ... فما من مسلم يجهل أنه لو كان الأمر وفق هذه الأكذوبة، لما تشوق الرسول والمسلمين للإذن بالقتال فلم يأذن الله لهم إلا في السنة الثانيةللهجرة:

﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) ﴾[1].

وقل مثل ذلك في حادثة تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة المكرمة، فالرسول ﷺ كان يتطلع إلى التوجه في صلاته نحو المسجد الحرام، لكنه لم يتحول إلا بإذن إلهي :

﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ... (١٤٤) ﴾[2].

ولغاية في نفس المؤلف، فقد صار لزاماً على المؤمنين بعد انتصارهم في بدر أن يطيعوا الرسول (ص٢٨٨) (كأن المسلمين لم يكونوا مكلفين بطاعة النبي قبل بدر !!).

* * *

---

(١) سورة الحج: الآية ٣٩ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٤٤ .

المسلمون وشهية الالتهام

يفسر المؤلف انخراط تميم في صف الخوارج، بحبهم النهب، وهو حب ناتج عن بداوتهم (ص١١١، ١١٢)... وهذا المنطق السقيم المأخوذ عن المستشرقين، لا يصمد أمام أي مناقشة علمية. فالخوارج كانوا قبل ذلك في جيش الإمام علي، فأين إرضاء النهب لديهم؟!! وقد انضوت قبائل عربية كثيرة تحت راية الدولة المركزية للأمويين فيما بعد، فلِمَ لم تدفعها بداوتها إلى تأييد الخوارج بدلاً من الدولة؟! ومع ما في هذه النظارات المستوردة من قتامة وصور شوهاء مسبقة التشكيل، فإن المستشرقين الذين أشار المؤلف إليهم في هامشه، قالوا في دائرة المعارف الإسلامية: إن الفتوحات الإسلامية أوجدت لتميم ما يرضي ميولها إلى القتال (القتال وليس النهب !! فانظروا كيف يكون المستشرقون على تعصب معظمهم وحقدهم وجهلهم بديننا ولغتنا، أكثر لباقة وتأدباً ممن جاء يرشدنا إلى المخرج الوحيد من هوان المسلمين في هذا العصر!!)

حسناً فلنصغِ إلى المزيد... يصف المؤلف الفتوحات الإسلامية بأن الدول الإسلامية كانت في عصر من العصور على وشك التهام (!!) القارة الأوربية، بعد التهامها (!!) أقطاراً عدة في إفريقيا وآسيا... صحيح - يضيف المؤلف - أننا كنا نقصد بغزونا نشر الدين لا النهب (اذكروا جيداً اتهامه أبا بكر قبل قليل بأنه حارب المرتدين ومانعي الزكاة من أجل السياسة وليس من أجل الدين، ودفاعاً عن مصالح قريش!!).

لكن الأوربيين احتجوا أيضاً لغزوهم بلادنا بأنهم يقصدون نشر مدنية الرجل الأبيض، أو وقف مظالم وقعت على طوائف ... (ص١٧١، ١٧٢).

« وقد يحتج بعض المسلمين بأن الاستعمار الإسلامي (!!) لدولة إسبانيا كان بنَّاءً، وفي خدمة التمدين والعمران، ولم يتخذ شكل النهب والسلب والتفرقة العنصرية الذي اتخذه الاستعمار الأوربي لدول آسيوية وإفريقية، غير أن الاستعمار الأوربي لأمريكا الشمالية واستراليا كان هو الآخر بنَّاءً، وفي خدمة التمدين والعمران، في حين لم يجلب الاستعمار العثماني للبلقان غير الخراب » (ص١٧٢). ويخلص من كل ذلك إلى شرعية الالتهام في عالمنا هذا، فالأسماك الكبيرة تأكل الصغيرة !! (ص ١٧٢).

ولست أدري كيف يستوي ـ عند مسلم ـ نشر دين الله وإقامة العدل بأروع صوره بين البشر، مع غزو الأوربيين الذي قام على النهب واستنزاف ثروات الشعوب النامية، الذي مازال قائماً حتى بعد رحيل الاحتلال المباشر، وذلك في صورة استعمار اقتصادي (شراء المواد الخام كالنفط والكاكاو والقطن ...... من الدول المتخلفة بأبخس الأثمان، وبيعها فتات السلع الاستهلاكية الغربية بأبهظ الأسعار!!) .. بل إن هذا الجور الذي مازال مستمراً قد أدى إلى احتجاج المنصفين من الغربيين أنفسهم، وإلى تكوين رأي عام عالمي يدعو إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي غير جائر.

ولست أفهم كيف يكون الاستعمار الأوربي لأمريكا الشمالية وأستراليا بنَّاءً، وقد قام على إبادة معظم السكان الأصليين، وعلى استرقاق مئات الألوف من الأفارقة الأحرار بالقوة، واستخدامهم كالدواب !! الآن يدرك القارئ سر تهجم المؤلف على المستشرقين المنصفين كجوستاف لوبون الذي قال : لم يعرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب.

* * *

[رمضان ٥٠ يوما]

في الصفحة ٤٨ يصف حسين أحمد أمين، الصحابيَّ الجليل عبد الله بن مسعود الذي كان النبي ﷺ يسر بسماع تلاوته للقرآن، يصفه المؤلف بأنه « كان يعتبر نفسه أحد الثقات الكبار في القرآن » !!.

وفي الصفحتين ٢٧٤، ٢٧٥ يبدي صاحبنا امتعاضه من موقف طه حسين إزاء أسباب عزل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب للصحابي الكريم سعد ابن أبي وقاص عن ولاية الكوفة، لا سيما أن طه حسين كاتب مستنير جريء عند المؤلف (لم تزعجه متوسطية طه حسين وإنما يزعجه ما فهمه من أن الكواكبي دعا إلى القومية العربية التي يرى المؤلف أنها فكرة غربية خبيثة هدامة، كان لها أثر كبير في تفتيت وحدة المسلمين، وربما كانت أول مرحلة يريدها لنا الغربيون المحدثون ص ١٣٢ !!).

فقد رفض طه حسين الأفكار الشائعة عن أسباب عزل سعد، معتمداً على أن سعداً « هو الذي فداه رسول الله بأبيه وأمه يوم أحد، وهو ثالث ثلاثة في الإسلام، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، قد رضي عنه رسول اللهوجعله في العشرة الذين ضمن لهم الجنة (كذا في الأصل، والصحيح : الذين بشَّرهم بالجنة)، فمن أتيح له هذا الفضل كله، لا يمكن أن يلتوي على بيت المال بِدَيْنٍ قلَّ أو كثر، ولا أن يشك فيه عبد الله بن مسعود هذا الشك ».

المهم أن المؤلف يُعْرِضُ عن كل ما اعتمد عليه طه حسين، ويزعم أن عزل سعد تم لخيانة منه، وأن ذلك ما أجمع (!!) عليه المؤرخون القدامى.

ويزيد على ذلك بإيراد رواية (كعادته : دون توثيق) عن إفطار سعد بن أبي وقاص في سفر خمسين ليلة !! وأخرى عن قصره الصلاة شهراً، وثالثة عن إفطاره رمضان كله لما قدم على معاوية (!!).

إن صنيع هذا الرجل عجيب إلى أقصى حدود العجب !! فهو يرفض أحاديث نبوية متواترة، ويأتي إلى روايات متهافتة فيقويها، لأنها تخدم غرضه في تشويه المسلمين من الصحابة إلى قيام الساعة. كما أن رمضان لا يمتد خمسين يوماً ليقال: إن سعداً أفطر خمسين يوماً (ورمضان في النهار لا في الليل ليقال : خمسين ليلة !!).

وإذا صحت الروايات عن إفطاره رمضان وقصره الصلاة شهراً، وهو مسافر، فإن الصحابة اختلفوا في تحديد مدة قصر الصلاة ورخصة الإفطار في رمضان، وكل له دليله ... فما الذي يعيب سعداً ؟ والأشد إثارة للسخرية، أن يدعي رجل يريد تنقيح القرآن !!، أنه أعرف بسنة النبي (وهو ينكر معظمها!!) من صحابي كان ثالث الناس إسلاماً (وفي رواية كان خامسهم) ، وهو أحد المبشرين بالجنة، وفضلاً عن جهاده مع الرسول الكريم وثباته معه في أُحد يوم لم يثبت سوى ١٣ صحابياً !! فإن الله قد فتح على يديه أشهر مدن الفرس !! يأتي رجل يرفض القيام إلى صلاة المغرب جماعة، احتراماً منه للأقباط الجالسين معه في أمريكا (وليس لرخصة شرعية كما فعل سعد) يأتي فيشكك في تقوى صحابي بمكانة سعد وجهاده؟! ولكي يكمل الكاتب الهمام مهمته، يلجأ إلى أسلوب غير شريف ولا أمين، فيروي شكاية أهل الكوفة على سعد عند عمر بن الخطاب، لكنه يقتصر على الاتهامات، ويبتر تتمة الحديث لأنها تثبت براءة سعد، من كل ادعاءاتهم !!.

وذلك ـ لعمري ـ من سمات (البحث العلمي الخالص) و(الموضوعية) في عرف حسين أحمد أمين، اقتداء منه بالـ« باحث العلمي الخالص » « علي عبد الرازق » !!! وأستاذه طه حسين، و« مشايخهم » الكبار من أمثال: مرجليوث وجولدزيهر وموير...

* * *

حبيبه الحجاج

لكي يثبت المؤلف صحة مزاعمه عن خضوع المؤرخين للفقهاء (بعد معركة دارت في خياله وحده، وقدر أن الغلبة فيها كانت فيها للفقهاء)، وعن أن المسلمين يقدسون السلف الصالح، يزعم أنه قد تكونت لدى المسلمين نتيجة ذلك، صورة ثابتة شوهاء من الصعب تغييرها، عن يزيد بن معاوية، والحجاج بن يوسف الثقفي، لمجرد أن جيش يزيد قتل الحسين بن علي وصحبه، غير آخذين في الحسبان كفاءة يزيد الإدارية المتميزة، ولا الآثار الوخيمة التي كان لا بد أن تعود على الدولة الإسلامية من جراء ثورة الحسين، ولمجرد قسوة الحجاج في استئصاله شأفة المارقين الخارجين على الدولة، وهو الذي شهد له المؤرخون الأوربيون (خلوا بالكم !!) بأنه أحد أعظم الإداريين في تاريخ العالم (!!! ص ٢٦٨، ٢٦٩) ...

ولذلك ينادي المؤلف بالفصل بين التقوى والسلوك الشخصي، وبين اعتبارات السياسة والمصلحة العليا للدولة !!.

وتطبيقاً منه لهذه الدعوة الذرائعية الميكيافيلية، يصب جام غضبه على خامس الخلفاء الراشدين: الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (ص٢٠٣)، الذي رآه الأتقياء موافقاً لمثلهم العليا (كأنها ليست: الإسلام !)، والذي أسهم جهله بالشؤون السياسية (والجهل والتقوى لصيقان في عرف الكاتب) في تدهور أحوال الدولة الأموية ثم سقوطها، وانتقال السلطة من أيدي العرب إلى أيدي الفرس (!!).

ويؤكد صاحبنا موقفه هذا ثانية (ص ٦٨)، فيشير إلى أنه لمجرد ورع عمر ابن عبد العزيز وموقفه العادل من العلويين وبني هاشم (والحقيقة التاريخية تقول: من كل مواطنيه)، صار المسلمون ينظرون إليه على أنه من أعظم خلفاء الإسلام، في حين لم تجلب سياسته المالية والإدارية غير خراب الدولة ... ويهزأ المؤلف من إعجاب المسلمين بموقف لعمر يرويه المؤلف (دون توثيق كما هو العهد به غالباً !)، وخلاصته أن والي حمص طلب من الخليفة عمر بن عبد العزيز مساعدته في تسوير المدينة، فأجابه عمر : حَصِّنْها بالعدل !! وهذا يستوجب - في رأي المؤلف - المؤاخذة البرلمانية في أي نظام ديمقراطي، لا سيما أن الجواب - جواب عمر - لا يخرج عن دائرة البلاغة التي تستهوي العرب (!!).

* * *

الفصل الرابع

الحتمية الصحراوية !!

أنا سعيدة لأني امرأة، فلو كنت رجلاً لاضطررت إلى الاقتران بامرأة !

- .... -

الدين الصحراوي ... والدين الزراعي ؟!

وموقف المؤلف من العرب، ينسجم مع طبيعة مواقفه في الكتاب عامة ... فقوامه التعميم والتناقض .

فهو يتهم خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز، بأنه أسهم في سقوط الدولة الأموية، وقيام الدولة العباسية على أنقاضها، وهذه دولة سيطر الفرس فيها على مقاليد السلطة، بعد أن كان العصر العربي هو سيد الموقف في دولة بني أمية !.

وفضلاً عما في هذا الكلام من تزييف لتاريخ عمر بن عبد العزيز، وهو تزييف سيأتي بيانه - إن شاء الله -، فإنه ينطوي على تجاهل لثلاث حقائق معروفة لكل منصف :

١- أن الإسلام دعوة إنسانية للبشر كافة، وإن تولى العرب في صدر الإسلام شرف حمل الرسالة. والمؤلف يتهم الكواكبي في العصر الحديث، بأنه استورد فكرة القومية العربية، التي يصفها المؤلف بأنها «دعوة خبيثة هدامة»[1]، وأن الغرب أراد بها تفتيت وحدة الصف الإسلامي !!

٢ - أن تعصب بني أمية للعرب على حساب المسلمين الأعاجم (وقد بلغ درجة استمرارهم في أخذ الجزية من المسلمين غير العرب !!)، لعب دوراً

---

(١) ما من شك في أن الإسلام يرفض الدعوات العنصرية العرقية، فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى والعمل الصالح، دون أن يعني ذلك الانتقاص من قيمة الذين حملوا رسالة الإسلام إلى البشرية، وكان معظمهم - في صدر الإسلام - من العرب .

رئيسياً في تغذية الدعوات الشعوبية الحاقدة على العرب وعلى الإسلام معاً . وهذا التعصب الجاهلي أسهم في زوال الدولة الأموية، وليس عمر ابن عبد العزيز الذي أصلح ـ خلال فترة خلافته القصيرة ـ هذه الأوضاع المعوجة، لكن خلفاءه عاودوا سياسة أسلافهم في إعلاء العنصر العربي بصورة أثارة حفيظة المسلمين من غير العرب، وشجعت غالبيتهم الساحقة على تأييد الدعوة لبني هاشم من عباسيين وعلويين.

٣ ـ أن القول بسيطرة غير العرب سيطرة مطلقة على خلفاء بني العباس، تعميم غير علمي ... فمقتل أبي سلمة الخلال وأبي مسلم الخرساني، ونكبة البرامكة على يد الرشيد، هي أحداث تشير إلى نقيض تعميم المؤلف، في شطر القوة من الخلافة العباسية، التي دامت ـ زمنياً ـ أضعاف مدة الخلافة الأموية !!.

* * *

العقلية القاحلة

في موضع آخر (ص ٢٠٧) يطلق حكماً جديداً، خلاصته أن طبيعة العربي كارهة لكل جديد !! وهذا ما يدعوه إلى تسمية المجتمع الإسلامي بـ « أرض النفاق » إذ يسوده جو من النفاق ـ لدى الجميع : الحاكمين والفقهاء والرعية !! ـ يصعب أن نجد له مثيلاً في أي مجتمع آخر (ص ٢٠٧) .

وطبيعة العقلية العربية (لنلاحظ إصراره على مصطلح « طبيعة » أي أنها خصيصة ثابتة !!) طبيعة متطرفة، فالعربي لا يعبر عن رأية إلا بصيغة منتهى التفضيل، ولا يرتاح إلا إن تطرف في أحكامه ... فالشيء عنده إما ممتاز أو فظيع، والرجل إما ملاك كريم أو شيطان رجيم (٢٧٠) .

وهذه العاهة، قد يرجعها البعض إلى طبيعة الصحراء، التي تركت أثراً عميقاً في شخصية العربي (ص ٢٧٠) ... وينسى صاحبنا هنا أنه بنى نظريته كلها على أن الشعوب المفتوحة غيرت معالم الإسلام نفسه، لكنها، فيما يبدو ـ لم تنجح في إزالة (رواسب الصحراء والقحط من شخصية العربي الكاريكاتيرية، التي تذكرنا بالأفلام الصهيونية من إنتاج شركة كانون !!) .

والعربي لا تخطر بباله الدقة، لأنها من سمات المجتمع الصناعي (ص ٢٧١) .. وحيث أنه ملتزم هذه الإطلاقات الجائرة، فإنه يتيح لنا أن نسأله : ألم تغير المجتمعات الزراعية المستقرة التي عاشها معظم العرب بعد الفتوحات من طبيعة عقليتهم المتصحرة؟!.

ولأن أوان الرد لم يحن بعد، فإنه يكفي هنا أن أقدم شواهد من أقوال

المؤلف، استخدم فيها صيغة منتهى التفضيل التي يذم بها الأمة!! ففي الصفحة ٩٧ يصف ابن سينا والغزالي وابن خلدون بأنهم « ثلاثة نفر هم أعظم مفكري الإسلام طرا »(!!!!).

وفي الصفحة ٢٤٧ يصف الواحدي بأنه صاحب أفضل كتاب في أسباب نزول القرآن.

وفي الصفحة ٣٨٥ يقول عن عبد الرؤوف فطرة: إنه أعظم المفكرين المسلمين السوفيات وأكثرهم نضجاً وعلماً واتزاناً، بل إن فطرة في الاعتقاد الخاص للمؤلف: هو أعظم من ظهر من المفكرين المسلمين منذ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلا إذا استثنينا أحمد كسروي (!!!!!).

* * *

لكنهم عباقرة

وفي معرض حديث المؤلف عن التيار الثاني – الذي يعجبه شخصيًا– من المستشرقين (ص ٤٠)، يقول: « رأوا في النبي شخصية قوية مؤثرة، استطاعت أن توفر الحل لمشكلة بالغة الصعوبة والتعقيد، ألا وهي بناء دولة وإمبراطورية عظيمة، من لَبنات القبائل العربية المتفرقة المتنازعة، وإيجاد المنفذ للعبقرية العربية الخلاقة (!!!) حتى تساهم مساهمة إيجابية في تاريخ العالم وحضارته ».

وبصرف النظر عن تشويه هذا التيار الاستشراقي الذي يراه المؤلف موضوعياً ومنصفاً، تشويهه لرسالة محمد ﷺ، بتقديم النبي في صورة قائد سياسي يبحث عن مصالح قومه العرب، الذين كانت « عبقريتهم » تبحث عن مَنْفَذ!! فإن الذي يثير الدهشة هو كيف يصبح العرب – عند المؤلف – عباقرة وهم في جاهليتهم وتمزقهم وتبعيتهم للفرس والروم ـ بل وتغدو عبقريتهم خلاقة (بصيغة المبالغة !!)؟! وفي الصفحة ١٣٨ يتحدث المؤلف عن « المساهمة العربية الصرفة في الحضارة الإنسانية » (ومع أنها مساهمة ليست عربية صرفة، فإن اتهامات المؤلف السابقة للعرب والفتوحات تثير غيظ الحليم، خاصة عندما يخلط الرجل ويتناقض). ويبدو ـ من رصد مجمل تناقضات المؤلف ـ أن هذه العبقرية تبخرت بعد الإسلام، وعقب الفتوحات تحديداً، فتبادل الفاتحون المسلمون والشعوب التي فتحوا بلدانها، أسوأ ما لدى كل منهما من طبائع ذميمة. فالفاتحون خرجوا للنهب وشعوب الأقطار المفتوحة

خدعت الفاتحين فأدخلت في دينهم الجديد عقائدها وطقوسها القديمة، بعد أن دثَّرتْها بلباس إسلامي خارجي!!... والفاتحون - البدو - جاؤوها بأفكارهم الشوهاء وبعشقهم المَرَضي للبلاغة الجوفاء، وبميلهم الشديد للتطرف !!! .

وهذه - لعمري - صورة لم يتوصل إلى تشكيلها بكل هذا السواد، حتى غلاة المستشرقين .

وينسى المؤلف « العبقرية العربية الخلاقة »، فيتحدث (ص١٤٥، ١٤٦) عن تحول الإسلام من مجرد دين (!!) إلى حضارة وأسلوب عيش ومنهج فكر (يبدو أن سكان البلدان المفتوحة هم الذين حوَّلوا الإسلام من مجرد دين إلى حضارة و....!!! مع أن أي منصف يدرك أن العكس هو الصحيح، فالإسلام هو الذي حرر تلك الشعوب بحضارته الإنسانية الفريدة!! لكن المؤلف متأثر بالفهم الغربي لمدلول كلمة « دين » التي تعني - بحكم سيادة النصرانية هناك - العبادات فقط !!) .

ويضيف أن ظروف الاستبداد السياسي التي سادت الأقطار الإسلامية كافة، عززت عند شعوبها مواقف عقلية مشابهة لعقلية البدو، كنزعة الإيمان بالقضاء والقدر (!!!) .

إن من أبرز أعاجيب المؤلف - وهي وفيرة - أنه يصنع الكذبة ثم يصدقها ثم يطلب منا أن نسير وراءه!! .

إن التاريخ الذي كتبه الغربيون أنفسهم عن استبداد قياصرة الروم وأكاسرة الفرس، يفضح أكذوبة هذا الرجل الذي يوحي بأن شعوب البلدان المفتوحة عرفت الاستبداد السياسي على أيدي المسلمين، مع أن جوستاف لوبون (وأنا أعرف حكم المؤلف عليه بأنه جاهل!!) يقول : ما عرف التاريخ فاتحاً أرحم من

العرب!! والعقل - عند العاقلين حقاً - يؤكد أنه لولا عدل المسلمين لما تمكنوا من فتح تلك الأرجاء الواسعة بسهولة، وخلال فترة زمنية قياسية .

ولا يزال أطفالنا يذكرون قولة الصاحبي الجليل ربعي بن عامر - رضي اللّه عنه - لرستم قائد جيوش كسرى، يلخص له فيها سبب خروج المسلمين: « اللّه ابتعثنا، واللّه جاء بنا لِنُخْرِجَ من شاء من عبادة العباد إلى عبادة اللّه، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام »[1] .

نحن لا ننكر أن الخلفاء الأمويين والعباسيين لم يكونوا - إلا قليل منهم - في مستوى الخلافة الراشدة ... لكنهم لم يتحولوا إلى الصورة التي نسجها أبو الفرج الأصبهاني من خياله المريض الحاقد[2]، والتي أكمل حبكتها كتاب الفجور والتهتك « ألف ليلة وليلة » الذي يكفي أنه مجهول المؤلف !! ومتى كان اللقطاء يكتبون تاريخاً ؟ فما بالك أن يكتبوا تاريخاً نظيفاً .

وإنه - تبعاً لمنطق المؤلف - ينبغي ألا يحزنه ما أسماه انتقال الدولة من أيدي العرب إلى أيدي الفرس، لأن الإسلام - بزعمه - لم يتحول من مجرد دين إلى حضارة وأسلوب علم ومنهج تفكير، إلا عقب الفتوحات، أي: عقب احتكاك العرب ذوي العقول الصحراوية القاحلة، بأهل الحضارات البائدة العظيمة، والفرس في طليعة هؤلاء !! .

* * *

(١) حياة الصحابة - محمد يوسف الكاندهلوي - ط٥ - ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م - دار القلم بدمشق ج٣ - ص٣٦٠.

(٢) في كتابه « الأغاني ».

القدر من الصحراء

ويتجنى المؤلف على العقيدة التي يقول إنه من معتنقيها، إذ يرفض الإيمان بالقضاء والقدر وهو من أركان الإيمان في الإسلام ... يرفضه مدعياً أنه نتاج نزعة بدوية انتقلت إلى الأقطار الإسلامية كافة، يصحبها الاستبداد السياسي.

ويكمل الكاتب « حبكة » ادعائه، فيقول : إن جذور هذه النزعة واضحة عند البدوي، إذ لا سلطان له على الماء والكلأ، وهما قوام معيشته، لأنهما سبب لحياة مواشيه.

والبدوي قد يضل طريقه (يا للسخرية، إذ أن ابن البادية - بالتجربة العملية - هو أكثر الناس مهارة في معرفة الدروب في الصحراء !!! لكنه الهوى)، وقد يتعرض لهجوم مباغت (كأن ذلك سمة خاصة بالصحراء وكأن الحروب الرهيبة التي شهدها عصرنا الحديث، لم يقع كثير منها فجأة، ولم يمنع التوقع المسبق إياها من الحدوث !!) ... ويرى المؤلف أنه يتفهم البدوي إذا ردد قول الشاعر العربي :

ما بين غمضة عين وانتباهتها يُغيِّرُ اللهُ من حال إلى حال

لكنه - أي المؤلف - لا يسيغ موقفاً كهذا لدى ريفي مصري أو عراقي، يبذر الحب في فصل، مطمئناً إلى حصاد المحصول في فصل، آخذاً حيطته بإقامة السدود ... (!!) ويخلص المؤلف إلى أن الاستبداد مسؤول وليس الغازي البدوي وحده (نعم ... الغازي البدوي كخالد بن الوليد وأبي عبيدة ابن الجراح والمثنى بن حارثة الشيباني وعمرو بن العاص... الغازي البدوي

الذي خرَّب على أمثال حسين أمين حياة الذل التي عاشها أسلافه على أيدي الرومان المتحضرين القادمين من بلاد الأنهار !!).

ولأننا سنبحث مسألة « القضاء والقدر » في حقيقتها بعيداً عن الأوهام التي تُلْصَقُ بها - عفواً أو عمداً -، فإننا نكتفي هنا بتذكير المؤلف - ومن ينساق وراء تخرصاته - بإعصار كاليفورنيا الذي حطم قبل سنتين ممتلكات ومزارع في الولايات المتحدة، قدرت بمئات الملايين من الدولارات !!!!.

* * *

إرث من المثالب

وفي الصفحة ١٤٨ يقول المؤلف : لقد ورثنا - يعني مسلمي البلدان المفتوحة - عن البدو العرب الإيمان بالمدلول السحري للكلمة عند العربي في الجاهلية، حيث ينظم قصيدة يتغنى فيها بانتصار قبيلته من قبل أن تقع المعركة (!!) .

والمؤلف بذلك يزعم أن تلك كانت عادة سائدة لدى العرب قبل الإسلام، ولم يقدم ولو دليلاً يتيماً لحادثة فريدة، تشهد لكذبته الجديدة !! . ولقد زعم من قبل أن كتاب « الشعر الجاهلي » لطه حسين، هو أحد دليلين على خصوبة الفكر المصري في الثلث الأول من القرن العشرين الميلادي، فهل آمن هنا - لأن الأمر يتطلب نقيض موقفه السابق - بأن الشعر الجاهلي شعر حقيقي، قاله الجاهليون بأنفسهم، فيصبح الكاتب (الجريء المستنير : طه حسين) متجنياً على الشعر الجاهلي - باعتراف صاحبنا - وبذلك تنهدم نظرية « خصوبة الفكر المصري » المستمدة من طه حسين وعلي عبد الرازق ؟!! .

وعوداً على بدء، يعزف المؤلف من جديد معزوفة البدوي الذي لم يورثنا إلا المثالب، فيذكر أننا اكتسبنا من تفكير البدوي، أن نقصر اهتمامنا على اليوم دون الغد (ص ١٤٨)، فالبدوي لا يستطيع التنبؤ بما في الغد (كأن سواه من البشر قادر !! أستغفر الله !!) ومع أن الكاتب الهمام ينفي عن النبي علم أي شيء من المغيبات - والمسلم يدرك أن النبي إذا تكلم عن أمر غيبي فلا يرجم رجماً وإنما هو وَحْيٌ يُوحَى - مع أنه ينفي ذلك عن النبي، يجعل غير البدوي هنا

قادراً على ما لا يمكن للوحي أن يبلغه للنبي !!! ومن عجب أنه يصر على أنه مسلم، فكيف يصدق النبي في تبليغ القرآن ويكذبه فيما سواه ؟! لا حول ولا قوة إلا بالله .... ويكمل المقارنة لإيضاح الفوارق، فيقول : إن الألماني -مثلاً- يخطط منذ الآن لإجازة محددة قد يقضيها بعد ٥ سنوات، أما نحن فلا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله (نعوذ بالله من الخذلان ...) .. الرجل يعترض على آية قرآنية قطعية الدلالة فما بقي له من إسلامه المزعوم ؟! وزيادة في التلبيس يورد الآية دون أن يشير إلى أنها من كلام رب السموات والأرضين، بل إنه لم يتنازل فيضعها بين قوسين في أقل حدود اللياقة للدلالة على أنها نص ما !! هل هناك من يدعي الإيمان بأي دين سماوي، يهزأ من مشيئة الله وينكرها ؟! . أما الألماني فهو يعلم الغيب - وحاشا لله - فهذا كفر بواح من جهة الشرع، وهذيان لا يقول به عاقل حتى من غير المؤمنين.

ولست أدري إن كان الألماني حاصلاً على ضمان ضد الموت قبل السنوات الخمس التي منحه المؤلف إياها من بنات خياله العليل؟ !!.

* * *

الصحابة والحتمية التاريخية

لكن المؤلف ـ للإنصاف ـ يؤمن بإرادة إلهية « متمثلة في حتمية للتاريخ يمكن تخمينها من خلال مراقبة الاتجاهات والتيارات التاريخية. والذي يفهمه الكافة من كلمة « الإسلام » أنها تعني الإذعان لإرادة الله والتسليم بحكمته وغاياته والرضا بقضائه، مع العمل على أن تكون هذه الإرادة هي العليا.

وليس ثمة تناقض بين « الرضا بقضائه » وبين « العمل على أن تكون إرادته هي العليا »، عن طريق المقاومة أو الثورة أو الجهاد مثلاً .... » (ص١٣٩ ـ ١٤٠).

وتبعا لذلك فإنه ـ يضيف المؤلف ـ « يمكن أن نتصور أن تكون بعض الحركات المسماه بالإسلامية في مجتمعنا ضد إرادة الله، وبالتالي غير إسلامية، إن هي تجاهلت الحتمية التاريخية، في حين يمكن أن يكون بعضها إسلامياً حقاً ـ دون إدراك واع منه – إن كان ذا وعي بالاتجاهات التاريخية، مساعداً بجهده على دفعها إلى غايتها المنشودة » (ص١٤٠).

ونلاحظ على ذلك أن المؤلف بات هنا مؤمناً بالقضاء والقدر، الذي « كان نزعة بدوية » !! لكنه يؤمن به على أنه الحتمية التاريخية، التي جاء بها كارل ماركس، وتوفي خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ وصحابته الكرام دون أن يعلموا بها، فهم حسب أفكار حسين أحمد أمين، غادروا دنيانا دون أن يكتمل إيمانهم !! والعياذ بالله من سوء المنقلب.

نحن لا ننكر وجود سنن إلهية في الكون وفي حركة الأنفس والجماعات،

لكن هذا شيء وأوهام هذا الرجل عن حتمية كارل ماركس شيء آخر.

ولنا أن نسأله : كيف تنكر القضاء والقدر بالنسبة للفرد، وتقر بالحتمية التاريخية على أنها - وحدها - إرادة الله ؟! . . .إن أي طالب نَابهٍ في المرحلة الثانوية، يعرف اليوم أن ثقة العلم - حتى في مجال الطبيعة والفيزياء . . . - بالحتميات باتت محدودة، عقب اكتشافات ونظريات ريمن ولوباتشفسكي وآينشتاين وهزنبرغ فما بالك بمجال الإنسانيات ؟.

ثم أليس من التزوير أن تصبح « إرادة الله هي العليا » بدلاً من « لتكون كلمة الله هي العليا » فإرادة الله - عز وجل - هي العليا سواء أجاهد المسلمون أم تقاعسوا، لكن النتيجة بالنسبة إليهم ليست واحدة فالجهاد شرف في الدنيا وفي الآخرة، والتقاعس خزي في الدنيا وعذاب في الآخرة . . . أما كلمة الله - عز وجل - التي كلف المسلمون بالجهاد لتكون هي العليا ، فالمراد بها دين الإسلام.

ويصل الكاتب إلى غاية غاياته (ص١٤١)، فيؤكد لنا أن التشبع بروح الإسلام لا التزام أحكام معينة منه متناثرة، كفيل بأن يكون بمثابة البوصلة التي تهدينا سواء السبيل في أي مكان أو زمان كنا فيه، ومع اختلاف الظروف.

وهذا كلام فيه - مبدئياً - بعض الحق، إذا قلنا : إن الالتزام يجب أن يكون التزام أحكام الإسلام التزاماً تاماً، مع وعي كامل بمقاصد الشارع الحكيم، ضمن مهمة القيام بعمارة الكون والعمل للآخرة معاً، كما علمنا أسوتنا الحسنة محمد بن عبدالله ﷺ .

لكن المؤلف لا يعطينا مثل هذه الفرصة، لأنه يخشى - فيما أحسب - أن نسيء فهم كلامه، ولذلك يضرب لنا مثلاً ليشرح ما عناه بروح الإسلام . . . فيقول ما نصه (ص ١٤١) :

«كان الشكل الغالب للملكية في شبه جزيرة العرب في الجاهلية وفي زمن الرسول عليه السلام هو الملكية المنقولة دون العقارية. وكان يمكن للبدوي أن يحمِّل راحلته كل ما يملكه وينتقل به من موطن إلى موطن سعياً وراء الماء والكلأ . وبالتالي فقد كان الاعتداء على الساري في الصحراء بسرقة ناقته بما تحمل من ماء وغذاء وخيمة وسلاح، في مصاف قتله. لذلك كان من المهم للغاية أن تقرر الشريعة عقوبة حازمة رادعة بالغة الشدة لجريمة السرقة في مثل هذا المجتمع.

أما وقد دخل الإسلام مجتمعات تعرف شكلاً من الملكية أهم من الملكية المنقولة، وأصبح سلب الرجل قربة مائه لا يعني أمراً جللاً، فقد يجد المجتمع عقوبة لجريمة السرقة غير العقوبة في المجتمع البدوي، دون أن يكون اختياره للعقوبة الثانية خروجاً على الإسلام وروحه. بالعكس، فإن الالتزام بروح الإسلام يقتضي منا اختيار هذه العقوبة الثانية، حيث أنها - في المجتمع غير البدوي - تحقق نفس النتائج المرجوة التي توخاها الإسلام في المجتمع البدوي.

إن الشاعر يقول :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

بمعنى أن المعاملة الواحدة في حالتين مختلفتين ستسفر حتما عن نتيجتين متنافرتين. في حين يعلم أي معلم صبيان مثلاً أن هناك وسائل متباينة لمعاملة صبية مختلفي الطباع والمستوى، للوصول إلى نتيجة واحدة وهي التلقي الحسن للعلم.

كذلك بالنسبة لتحريم التصوير في مجتمع كان إلى عهد قريب يعبد

الأوثان، وكذلك بالنسبة للحجاب الذي فُرِضَ في المدينة حيث كان النساء يَلْقَيْنَ من المتسكعين من شباب المدينة كل مضايقة وعبث كلما خرجن وحدهن إلى الخلاء، فنزلت آية :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ ... (٥٩) ﴾ (١)

وذلك حتى يميز الشبان بين المحصنات وغير المحصنات .... » .. انتهى كلام المؤلف !!

* * *

(١) سورة الأحزاب : الآية ٥٩

الفـــاروق وأبـــوعبيـــدة

وبرغم ذلك كله، فإننا نشارك المؤلف تنديده بالاستبداد السياسي، وبلعب كثير من حكام المسلمين بمستقبل شعوبهم، لكننا لسنا معه في رفض الإيمان بالقضاء والقدر ... بل إننا نؤكد أنه لو كنا - جميعاً - مؤمنين حقاً بالقضاء والقدر كما فهمه الصحابة من الرسول ﷺ، لما سكتنا على حكام جائرين ولما خشينا في الله لومة لائم، وليس معنى الإيمان بالقضاء والقدر أن نهجر الأسباب والمعطيات الواقعية، فإن في الكتاب والسنة القولية، وفي السلوك العملي للنبي الكريم وأصحابه الكرام، عشرات العلامات القاطعة، التي تميز التوكل الحقيقي من التواكل الكاذب الذي لا يعدو أن يكون تفريطاً بالواجبات، مع تبرير ذلك التفريط تبريراً زائفاً باسم القضاء والقدر.

ولا نزيد الآن عما قاله عمر بن الخطاب « رضي الله عنه » لأبي عبيدة عامر ابن الجراح، الذي عاتب خليفة المسلمين لأنه أبى - ومن معه - دخول المنطقة الموبوءة بالطاعون في فلسطين، قائلاً : أمن قدر الله تفر ياأمير المؤمنين ؟ فأجابه الفاروق : نَفرٌ من قدر الله إلى قدر الله يا أبا عبيدة ! ...

ونعود إلى أسطورة « البداوة » فنقول لصاحبها : لِمَ لَمْ تعترض على أن الله - عز وجل - اختار خاتم أنبيائه ورسله، من مكان مقفر « واد غير ذي زرع »، وليس من أوربا الخضراء ؟! .

* * *

الفصل الخامس

لصوص شرفاء ؟!

من رفض حكم موسى، رضي بحكم فرعون ....

(........)

أي إسلام تريدون ؟

يقول المؤلف إنه يؤيد تطبيق الشريعة... وإن كان قد نسب إلى الفقهاء المتأخرين نظرية مفادها أن تطبيق الشريعة متعذر نظراً لفساد أحوال الناس، وسيظل متعذراً إلى ما شاء الله (ص٢٧٦ ... وهو زعم - كبقية أباطيله - ليس موثقاً!! ولو افترضنا - جدلاً - أن أحد الحمقى أطلق كذبة كهذه فهي مردودة عليه ولا تمثل موقف الإسلام، ولا تعبر عن قناعة جمهور الأمة).

ولا يرى المؤلف غضاضة في أن يشن حملة تشكيك وهدم واسعة على الشريعة، التي أعلن أنه من الساعين إلى تطبيقها، فالإسلام عنده ثلاثة أصناف، أولها يمثله الكتاب والسنة، والثاني فصَّل أحكامه جمهور الفقهاء والثالث إسلام العامة بما فيه من دخائل وخرافات (ص١٨٦)... ونحن مع المؤلف في أن الإسلام كتاب وسنة، ومع إقرارنا بأن الفقهاء ليسوا معصومين فهم بشر يصيبون ويخطئون، فإننا لا نرى شطب تراثنا الفقهي العظيم بالمزاج... إن أهل الاجتهاد - الذين يستوفون شرائطه - هم القادرون على تمحيص ذلك الإرث الفذ، والتعديل فيه إذا وجدوا أن الأدلة الراجحة تخالف ما ذهب إليه السابقون...

وننتهز هذه المناسبة لنشير إلى أن المؤلف يعترف هنا - ضمناً - بأن الإسلام الصحيح الذي يمثله القرآن الكريم والسنة النبوية، لم يطرأ عليهما ما زعمه من قبل عن الزيادات التاريخية التي لحقت بالإسلام، وعن التنازلات التي يقدمها الدين من نقاء رسالته، لتصبح مقبولة ولا تندثر !!.

* * *

حدود وهمية

ويناقش المؤلف دعاة تطبيق الشريعة (ص ١٨٦) فيقول : إذا ادعى البعض أن المقصود من تطبيق الشريعة هو العودة إلى أحكامها، كما نص عليها القرآن والسنة الصحيحة، نورد له مثلاً بسيطاً يدلل على مدى تعقيد المشكلة هو حد شرب الخمر ... (قبل أن نمضي مع آراء المؤلف، يهمنا تسجيل تحفظ على تكراره صفة « الصحيحة » كلما ذكر السنة في غير موضع الرفض، والحقيقة أن ما يُنْسَبُ إلى السنة وهو ليس منها، لا يدخل عند العلماء في دائرة السنة أساساً، فلا داعي للإلحاح على « الصحيحة » إلا لغاية واضحة هي رفض كثير من ثوابت السنة بحجة أنها غير صحيحة !!) .

ويفصل المؤلف فكرته السابقة (ص ١٨٧ ـ ١٨٨)، بالإشارة إلى أن تحريم الربا والخمر جاء في نصوص قرآنية لم تذكر عقوبات دنيوية على مرتكبيهما ... لكن بعد دخول أقوام ضعاف الإيمان بعد الفتوحات، أراد النبي فالخلفاء والولاة والقضاة فرض عقوبات دنيوية رادعة، على أمور اكتفى القرآن بالنهي عنها، فكان أن فرض حد الضرب على شارب الخمر، بينما اكتفي باعتبار الاتفاق على الربا عقداً باطلاً .. فما الأساس الذي استند إليه المشرع هنا في التمييز بين الإثمين ؟ ! (ولست أدري كيف يعترض مسلم بهواه الشخصي على أحكام الله ـ عز وجل ـ ؟ وهل يطلب المؤلف تبريراً إلهياً ـ تعالى الله عن ذلك ـ لكون صلاة الفجر ركعتين والمغرب ثلاث ركعات ؟ ألم يقر المؤلف (ص٣٦) بأن أمر الله ورسوله ليس بحاجة إلى تبرير فكيف يعترض هنا ؟ ومن قال له : إن فرض عقوبة ـ لا تبلغ مبلغ الحد ـ على المتعاملين بالربا أمر غير شرعي ؟!) .

ثم ينقل عن مغازي الواقدي (وهي موثوق بها عنده، ويعجب من تضعيف العلماء لها، وكأنهم ضعفوها دون أسباب وجيهة معروفة لكل طالب علم، لكن الحقيقة التي لم يقلها هي أن المستشرقين يعتمدون على الواقدي لأن علماءنا ضعفوه !!)، ينقل قيام الرسول بعد فتح خيبر بضرب شارب الخمر بنعله حيث اشترك الحاضرون فضربوه بنعالهم ... فلما ولي أبو بكر أمر بجلد شارب الخمر أربعين جلدة، وجاء عمر فشدد العقوبة وجعلها ثمانين جلدة، أسوة بحد قذف المحصنة !!.

ثم - بما يشبه زهو القادة المنتصرين - يلقي المؤلف بسؤاله : فأي العقوبات الثلاث إذن نلتزم، والقرآن لم ينص على واحدة منها ؟ (عاد هنا إلى إنكار السنة التي اعترف بها في الصفحة السابقة، فما لم يرد في القرآن ليس حجة عنده !!! ولست أدري من أين يعرف عدد ركعات الصلاة ؟ ومقادير الزكاة و ....).

ثم يقذف المؤلف بمزيد من أسئلته : ولِمَ اختار المسلمون من بعد - وحكومة ضياء الحق في باكستان - الحد الذي فرضه عمر، دون ذاك الذي اختاره النبي أو أبوبكر ؟ وهل بمقدور المسلمين في زماننا نحن أن يختاروا - غير آثمين - عقوبة أخرى غير تلك الثلاث ؟ فإن رد البعض بأن سنة الصحابة هي أيضاً ملزمة، سألناه (مازال الكلام للمؤلف) : فسنة مَنْ مِنْ الصحابيين نلتزم، وحكماهما مختلفان في هذه الحالة؟ بل ويختلفان عن سنة النبي ؟.

وما هو سند إلزام حكم الصحابة أو التابعين ؟ فإن استشهد بآية :

﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ .. (٥٩) ﴾

قلنا : وماذا عن أولي أمرنا اليوم ؟ فإن قال : إن جماع الفقهاء بعد الصحابة ملزم، أجبناه بقول ابن حزم في « المحلى » : « إن هذا لم يأمر الله تعالى

به قط ولا رسوله عليه السلام، وإنما أمر الله تعالى باتباع القرآن وسنة النبي. قال تعالى :

﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۝٣ ﴾

وقال :

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۝٧ ﴾

وقال :

﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ۝٥٩ ﴾.

ولم يقل تعالى : فردوه إلى الإجماع. فمن رد إلى الإجماع لا إلى نص القرآن والسنة ، فقد عصى الله تعالى وشرع من الدين ما لم يأذن به الله ».

مع النص وضد النص !!

انتهى نقل المؤلف عن ابن حزم دون أن تنتهي دهشتنا !!.

فأولاً : من أبلغه أن سند إلزام حكم الصحابة (ونغض الطرف عن إقحامه التابعين الذين لم يزعموا لأنفسهم أن اجتهاداتهم ملزمة، ولم يزعمها أحد لهم سوى المؤلف ليضعف من إجماع الصحابة !!)، نقول: من أبلغه أن ذلك السند هو الأمر القرآني بطاعة أولي الأمر؟ إن هذا تخرص منه إما عن جهل يمنعه ـ لو صدق مع نفسه ـ من التصدي لما لا يعلمه ... وإما عن سوء نية، وهذه أشد من سابقتها خطراً ....

وثانياً : إن موقف ابن حزم من الإجماع وهو الموقف الذي يتبناه المؤلف هنا (وقد نقضه عشرات المرات على طول كتابه وعرضه)، يخالف غالبية المجتهدين الذين ردوا عليه بأدلة قوية، ليس هنا مجال التفصيل فيها.

ثالثا : إن سند إلزام أبي بكر وعمر بالذات أحاديث نبوية صحيحة، والمؤلف نقل عن ابن حزم استشهاده بقول الله ـ عز وجل ـ :

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴿٧﴾ ﴾.

وبذلك يصبح سند أحكامهما أمراً إلهياً !!.

رابعاً : إن الإجماع الذي تمسك به جمهور الفقهاء هو إجماع الصحابة ...بل إن اجتهاد الصحابي دون أن يخالفه أحد من الصحابة، يدل على قوة ذلك الاجتهاد،لدى أناس تخرجوا من مدرسة النبوة فهماً وتربية وخلقاً.

خامسا : المؤلف أثنى على أبي حنيفة، وبهذه المناسبة نقول له : إن أبا حنيفة هو أكثر الأئمة الأربعة تمسكاً باجتهادات الصحابة حتى لو اختلفوا، فقال: أختار من اجتهاداتهم ما أراه ولا أخرج عن آرائهم !! مع أن الشافعي الذي يخصه المؤلف بتهجمه المتكرر ، يرى أن اختلاف الصحابة يعطي المجتهد مجالاً للبحث عن موقف قد يخرج عن آراء الصحابة المختلفة .... وأنا مع تقديري الكامل لكل مجتهد من هؤلاء الأعلام أسأل المؤلف: هل إجماع فئة من العلماء في أي علم أقوى أم اختلافهم ؟!

سادسا : إن مجمل دعوة المؤلف تقوم على نقيض الشاهد الذي استمده من ابن حزم، فالمؤلف يريد الخروج على نصوص قطعية في القرآن نفسه - ناهيك عن هدمه لمعظم السنة - فكيف يؤمن المؤلف بالمتناقضات ؟! أم أن الحاجة دعته هنا إلى رفض كل شيء خارج عن نصوص الكتاب والسنة ؟! علماً بأن الإجماع يستند - دائماً - إلى النص..

أليس من المثير للعجب والغضب، أن المؤلف يروم منا رفض اجتهادات الصحابة التي لا تخرج على نص قطعي، لنأخذ بآرائه الشخصية التي تطعن صراحة في نصوص قطعية في ثبوتها وفي دلالاتها - كما فعل في حد السرقة من قبل - إذ زعم أن حد السرقة الوارد في القرآن صراحة، هو علاج خاص بالمجتمع البدوي في شبه جزيرة العرب قبل الفتوحات!!!

سابعاً : هذه النقاط جميعها مجرد تحفظات ... وسيأتي التفنيد المفصل لموضوع حد الخمر في وقت لاحق، بمشيئة الله.

* * *

[القرآن متناقض]

بدءاً بالصفحة ٢١٣، يعرض صاحبنا نظريته حول حد السرقة ... وقد سبق له أن اتكأ في تشكيكه في حد الخمر، على عدم وجود نص قرآني، الأمر الذي يعني منطقياً أن الرجل يلتزم بما يرد في القرآن من تشريع ... فماذا يفعل، في حد السرقة المنصوص عليه صراحة في قول الله - سبحانه - :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٣٨) ﴾[١].

الرجل لا يعدم حجة - فيما يظن - فالحجة (المفحمة) الأولى، تتمثل في بيتين لأبي العلاء المعري، صدَّر المؤلف بهما مقالته عن حد السرقة ... والبيتان :

تناقض ما لنا إلا السكوت له ... وأن نعوذ بمولانا من النار :

يد بخمس مئين عسجد وُدِيَتْ[٢] ... ما بالها قُطِعَت في ربع دينار

القرآن متناقض - والعياذ بالله - هذا ما يقوله البيتان دون مواربة، وقائلهما مر بأطوار شك يرجح الباحثون أنه تاب منها ... لكن المؤلف يتبنى البيتين، اللذين يفتريان على القرآن التناقض، ومع ذلك فالمؤلف مسلم بل وكاتب إسلامي ومستنير!! .

فمن ادعى أن في القرآن تناقضاً، فهو كافر دون لحظة تردد ... وإلا فماذا

---

(١) سورة المائدة : الآية ٣٨ .

(٢) أوردها المؤلف (فُدِيَتْ) والصحيح (وُدِيَتْ) أي دفعت لها الدية من (ودى) وليس من (فدى).

يبقى من الإيمان والإسلام وراء ذلك ؟!.

وبهذه المناسبة، نورد رد أحد الشعراء المسلمين على بيتي أبي العلاء :

عز الأمانة أغلاها، وأرخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري

أي أن اليد الأمينة ثمينة، وقد قطعت بغير ذنب، فوجب تعويض صاحبها عن عطل أصابه من سواه، يؤثر في قدرة هذا البريء على الإنتاج ولذلك كانت ديتها كبيرة. أما يد السارق فهي يد قذرة لم تسلك السبيل الحلال إلى الرزق، وهي مهيأة بقدرة الله لتلك المهمة الشريفة، فلما امتدت إلى الحرام هانت، فقطعت في مبلغ قليل.

ومن عجب، أن المؤلف نفسه (ص ١٤١)، طالب بتباين العقوبة للجريمة نفسها، بين المجتمع البدوي وسواه، لأنه ليس من العدل أن يعامل المعلم طلابه المختلفين في طباعهم ومستوياتهم معاملة واحدة.

فإذا لم يكن من العدل أن يُعاقب مجرمان- توافرت في فعل كل منهما أركان الجريمة نفسها - عقوبة واحدة (وهذا بهتان طبعاً ولا تقول به حتى القوانين الوضعية - لكن نرد عليه بكلامه) فكيف يجوز إذاً عند صاحبنا أن تُقارن اليد الطاهرة التي تكدح باليد الملوثة السارقة ؟ وكيف يقاس البريء الذي تُعطَّلُ يده عن الكسب الشريف، بالمجرم الذي يقوم بسرقة كسب الآخرين؟ بل ويسرق عرق الناس مع أن شروط الحد لا تنطبق إلا على مجرم أصيل (وسيمر بنا بعد قليل اعتراض المؤلف على تلك الضوابط التي استنبطها الفقهاء لئلا يطبق الحد كيفما اتفق ... فكيف يعترض على ما يقيد الحد ضمن ضوابطه الشرعية، ويطلب في الوقت ذاته إلغاء العقوبة نفسها ؟!!).

* * *

هلا نصحت نفسك ؟

في الصفحتين ٢١٤ و ٢١٥ يعترض المؤلف على تأويل عبد العزيز فهمي[(١)] لقطع يد السارق الوارد في القرآن، بأنه تأمين العمل له ... ويرفض المؤلف تأويلات المعاصرين النابعة من الشعور بالنقص تجاه الغرب، وهي تأويلات فرح بها المستشرقون والمستعمرون ـ كما يقول ـ لأنها أنسب وسيلة عندهم لتبني المزيد من مدنية الغرب، ولذلك يرى أن الحنابلة والظاهريين هم أصدق الناس مع أنفسهم لولا ضيق أفقهم ! ويعلل المؤلف اعتراضه قائلاً : فلو أن الله أراد ألا تُقْطَعَ يد السارق حتى تكتمل مقومات المجتمع الشريف، لما أغفل ذلك ولا أهمله، والله لا يعنتنا بأن يكلفنا علم شريعة لم يطلعنا عليه.

ولنا مع هذه العبارات وقفات :

١ ـ اعتراضه على تأويل عبد العزيز فهمي ـ وعلى كل تأويل يرمي إلى التحايل على النصوص القطعية ـ وجيه مقبول ... لأن فهمي كان يروم تعطيل الحد، ويبحث عن مبرر لذلك.

٢ ـ لكن توفير الكسب الشريف قبل تنفيذ حد السرقة صحيح، بدليل تأخر فرض حد السرقة إلى أن استقر المجتمع النبوي، وتوافرت فيه فرص الكسب الحلال، وبدليل عدم تنفيذ الفاروق حد السرقة في عام الرمادة،على من سرق ليسد رمقه ويحمي نفسه من الهلاك، فحفظ النفس أولى من حفظ المال.

---

(١) رجل سياسة وقانون من دعاة التغريب في هذا القرن .. اشتهر بدعوته لكتابة اللغة العربية بالحرف اللاتيني مع أنه كان عضواً في مجمع اللغة العربية المصري !!!

والفرق الدقيق بين هذا وبين رأي عبد العزيز فهمي، أن الأخير يلغي الحد عملياً، فلو عمد رجل ما إلى السرقة، فلن يقام عليه الحد - حسب تحريف عبد العزيز فهمي - مع توافر فرص الكسب الطاهر...

٣ - نناقش فيما بعد اتهاماته الجائرة للحنابلة والظاهريين بالجمود والسطحية وضيق الأفق.

٤ - لقد صدق المؤلف في تأكيده أن الله - عز وجل - لا تخفى عليه خافية، وأنه سبحانه - عدل رحيم، فلا يكلف عباده العلم والعمل بشرع لم ينص عليه ... لكن كتاب المؤلف يقوم على نقيض هذا الموقف الصحيح.

فهو يرفض التأويلات الصغيرة، ليروج في الوقت نفسه لتأويل الدين كله، بحجة التطور وباسم روح التشريع، وتحت راية أن التشريعات القرآنية والنبوية جاءت لعلاج شرور المجتمع الإسلامي الأول (البدوي) في شبه جزيرة العرب !!!.

فهل أهمل الله (تعالى عما يفتري الظالمون) إبلاغنا أن هذه العقوبات تصلح للمجتمع العربي فحسب، وفي القرن السابع الميلادي تحديداً ؟ ! .

* * *

[الفقهاء غير أمناء] !!؟؟

من رحمة الله بعباده، أنه ـ عز وجل ـ فرض عقوبات معينة للجرائم الكبرى، لئلا تخضع للأهواء، وهي ما اصطلح على تسميته « الحدود ».. ومن كرم المولى ـ جل جلاله ـ أنه ليس من حق الحاكم العفو في تلك الجرائم (بخلاف القوانين الوضعية حيث يحق للحاكم أن يعفو عن شخص محكوم عليه بالإعدام، وأن يخفف الحكم إلى السجن المؤبد عن شخص آخر، وأن يصر على تنفيذ حكم الإعدام في ثالث، والجريمة في الحالات الثلاث واحدة).

ومن السمات العظيمة للتشريع الجنائي الإسلامي ، أنه ـ بخلاف الوهم الذي روج له الغربيون ـ لا يسعى وراء إنزال العقاب كيفما اتفق، وخصوصاً في الحدود، عملاً بقول النبي ﷺ : « ادرؤوا الحدود بالشبهات » أو كما قال ﷺ، وهو ما عبرت عنه القاعدة المأثورة : أن يخطئ الإمام في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة، كما أن الأصل في الإسلام براءة الذمة، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته، هذه القواعد الذهبية، أدركت أوربا التي تحقد على الإسلام وأهله، أدركت عظمتها فأخذتها بصيغة « الشك يفسر لصالح المتهم »، وأصبحت أساساً في جميع التشريعات الوضعية الغربية وتلك المنقولة عنها (كما في القوانين الوضعية في العالم الإسلامي، وهي بضاعتنا ردت إلينا لكن بدمغة أوربية تلبية لمركبات النقص !!).

ويحضرني بهذه المناسبة، قول فولتير فيلسوف حركة التنوير في أوربا : « إن الخطر الذي تنطوي عليه تبرئة مجرم، أقل كثيراً من ذاك الذي تنطوي عليه إدانة بريء ».

هذه القواعد التي يُجْمِعُ المنصفون ـ من مسلمين وغيرهم !! ـ على أنها ذروة من ذرى تحري العدل لم تعجب المؤلف . . . فهو يرى أن حديث درء الحدود بالشبهات، مفترى على النبي ﷺ، ودون أن يقدم دليلاً نقلياً ولا عقلياً واحدا يشهد لأكذوبته، سوى طرفة رقيعة (سبق أن أوردناها) تتهم أبا يوسف ـ صاحب أبي حنيفة ـ بأنه وضع هذا الحديث نفاقاً لهارون الرشيد كي يخلص ابن الخليفة من تنفيذ حد الزنا فيه . . . .

وكان من أمانة العلم ومنهج البحث الرصين عند صاحبنا أنه نقلها من نادرة يرددها بعض السفهاء، لتصبح دليلاً علمياً ؟؟؟.

والآن يقول المؤلف (ص ٢١٧، ٢١٨) : إن الأئمة والفقهاء والمجتهدين لم يشاؤوا أن يكونوا أمناء مع أنفسهم، فعالجوا تغير الأحوال والظروف، بالتأويل والتقييد للآية الصريحة المطلقة في حد السرقة (رأينا أن الآية عنده ليست مطلقة بل تصلح للبدو في شبه جزيرة العرب في القرن السابع الميلادي فقط لا غير !).

ثم يتابع : ونظراً لتفاوت بيئات الفقهاء، وتفاوت مدى شيوع جريمة حد السرقة فيها، فقد اختلفوا في الشروط التي وضعوها لتطبيق الحد . . . ثم يتهمهم بأنهم وضعوا حديثاً على الرسول ﷺ هو : لا تُقْطَعُ الأيدي في الغزو .

* * *

حسب الحاجة

يلي ذلك تعداد للأوضاع والحالات التي قال الفقهاء : إنها تدرأ حد السرقة (ص ٢١٨ - ٢٢١) .. لكن المؤلف - كعادته - لم يوثق تلك المعلومات ليتأكد القارئ من مدى صحة نسبتها إلى أصحابها، ناهيك عن أن المؤلف أوردها دون أن يذكر أسماء قائليها تفصيلاً ؟! ومن المعلوم لكل من له أدنى صلة بالفقه، أن أنظار الفقهاء - في الأمور غير القطعية - كثيراً ما تتباين، فكيف يسوقها لنا صاحبنا بالجملة دون تحديد هوية أصحابها، كما يقتضي أي بحث يريد أن يكون علمياً ؟ ! لا سيما أن المؤلف مطالب - بفتح اللام - بأكثر من ذلك، ليدلل على العلاقة التي زعمها بين اجتهاد كل فقيه في ضوابط حد السرقة، وبين البيئة التي بنى اجتهاده على معطياتها - بزعم المؤلف زوراً وبهتاناً - !!.

وهنالك احتاج المؤلف إلى إعلان تمسكه بالكتاب والسنة، مؤيداً - مؤقتاً طبعاً - ابن حزم الذي يقول : إن هذه الشروط لم يرد بها قرآن ولا سنة، ولا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ...

والمؤلف سينفض يديه من قول ابن حزم هذا بعد قليل ليعود إلى فكرته التالفة عن تطور الشريعة بتتابع الحقب واختلاف الظروف والبيئات !!.. وكأن القاعدة التي قالها ابن حزم - وهي محل إجماع لدى المسلمين مهما اختلف الزمان والمكان - تصبح هكذا : ولا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله، باستثناء حسين أحمد أمين[1] !!! - والعياذ بالله - لأن صاحبنا يطعن في أقوال

---

(١) في الصفحة ٧١ يزعم أن العلماء الذين يؤمنون بالسنة النبوية مصدراً ثانياً للتشريع بعد القرآن (هم في الحقيقة كل علماء الإسلام ، لكن المؤلف يزعم غير ذلك !!) يزعم أن المعارضة التي قادوها ونجحت وباتت لها الغلبة واليد العليا في=

جميع علماء الإسلام - وهي لا تخرج على أي من الثوابت - ثم يقدم رؤية ليست اجتهاداً مثل اجتهادات هؤلاء الأفاضل، لأنها تقوم على رفض الثوابت نفسها !!!!.

ولكي لا يلتبس الأمر على بعض القراء، نقول : إن ابن حزم لم ينفرد بقصر الحجة في أمور الدين على الكتاب والسنة، فهذا موضع إجماع لدى الأمة كلها. وقبل ابن حزم بقرون، قال الإمام مالك في أحد دروسه في المسجد النبوي الشريف بالمدينة النبوية : كل أحد يُؤخذ من قوله ويُتْرَكُ إلا صاحب هذه الحجرة « وأشار إلى الروضة النبوية الطاهرة » . لكن ابن حزم هو واحد من علماء قلائل، التزموا ظاهر النص ورفضوا الإجماع والقياس والمصالح المرسلة والاستحسان، وغيرها من السبل التي تؤدي - عند فقهاء آخرين - إلى معرفة الحكم الشرعي في القضايا المستجدة ضمن ضوابط لا تخرج على الأصول الثابته في الكتاب والسنة.

فالظاهريون - وابن حزم أحد أبرز فقهائهم - يقولون : إن الحكم على أي أمر جديد موجود في نصوص القرآن والسنة مباشرة، أما الفقهاء الآخرون فإن فقههم يوائم بنجاح عظيم بين ثوابت الدين وتغيرات الظروف والأحوال، ويجسدون مرونة التشريع الإسلامي الصالح فعلاً لكل زمان ومكان، شريطة التزام ثوابته دائماً، ومراعاة المستجدات في إطار لا يخرج على القطعيات في

=الدولة، شاءت « أن ترجع كافة أحكام الشرع إلى سند من القرآن أو السنة وأبت الأخذ بالرأي والاجتهاد » . .وهذا نص يتعارض مع نقله عن ابن حزم : انه لا حجة في قول أحد غير رسول الله.

كما أن في النص عدة أكاذيب فالشافعي الذي يعده المؤلف رأس تلك المعارضة التي فرضت هيمنة السنة - حسب تصويره - لم يقصر أصول مذهبه على الكتاب والسنة وإنما قال بالقياس !. وأما انه باتت لهذه المدرسة اليد العليا في الدولة، فكذب صريح على التاريخ لأن العباسيين اعتمدوا المذهب الحنفي فكان قضاتهم من أتباعه ما خلا حالات قليلة شاذة كابن أبي دؤاد المعتزلي مثلاً . . . - وحتى الدولة العثمانية في العصر الحديث كان المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي فيها !!.

الدين، ويستلهم مبادئه الأساسية ومقاصده العامة.

وهذا لا يغض من قيمة ابن حزم ولا من قيمة الفقه الظاهري، فابن حزم عَلَمٌ بارز جليل، والفقه الظاهري هو أحد معالم الثراء في تراثنا الفقهي الرائع.

لكن الهدف من التوضيح الأخير، هو أن أثبت للمؤلف أنه يستشهد بابن حزم بحسب الحاجة وينقضه لمقتضيات الهوى، علماً بأن الفقه الظاهري هو أعدى أعداء نظرية المؤلف ... فإذا كان فقه الظاهريين يرفض الإجماع والقياس وغيرهما من المصادر التشريعية ذات الشواهد القوية، من الكتاب والسنة وسيرة النبي وممارسات الصحابة، فأنى يرضى بإحلال رجل كصاحبنا ـ يعارض نصوصاً قرآنية قطعية، وينكر كل ما لا يروقه من السنة النبوية ـ محل تلك المصادر ؟..

وإذا كان القول بالقياس والاستحسان ...، يعد عند ابن حزم تشريعاً لم يأذن به الله فإن في مزاعم كاتبنا ما يعد تشريعاً مناقضاً لشرع الله، وخروجاً على ثوابت الإسلام، وهذا مرفوض عند جميع فقهاء الإسلام بل وعند المسلمين على اختلاف فرقهم.

* * *

القرآن يستفظع حد الزنى

وقد تجاهل المؤلف بصورة غير أمينة، أن الفقهاء - مع كل اختلافاتهم حول الظروف التي تَحُول دون تنفيذ حد السرقة - أجمعوا على أن للقاضي أن يعزِّر(*) السارق الذي لا تنطبق عليه شروط الحد، بما يراه القاضي ملائماً على ألا يبلغ العقاب مبلغ الحد ... وهذا يعني مرونة عظيمة أمام السلطة التشريعية أو القضائية في معاقبة اللصوص الذين يحتاطون لأنفسهم لكي لا يقام عليهم الحد. فما الذي يؤرق صاحبنا إذا نفذ الحد على رجل انطبقت عليه شروط الحد، مع كل العوائق التي أقامها الفقهاء - بزعمه - أمام تنفيذ حد السرقة؟.

وإذا كانت شروط الفقهاء لتنفيذ حد السرقة، قد اختلفت تبعاً لبيئة كل منهم ومدى تفشي هذه الجريمة فيها - بزعمه وهو كذب - فهذا دليل على أنهم أخذوا بدعوته إلى التشريع بحسب الزمان والمكان، وذلك قبل أن يولد صاحبنا بقرون عشر أو تزيد.

فعلام يهاجمهم إذاً ويتهمهم - بهتاناً - بعدم الأمانة ؟!.

وقبل أن أختم أشير إلى أن المؤلف يرفض إجماع الفقهاء، كما يرفض اختلافاتهم، مما يعني في عبارة موجزة : أنه يرفضهم لفقههم !!. أو أنه يرفض فقههم فحسب!!.

وبخصوص اتهاماته الظالمة للفقهاء حول حد السرقة، من أنهم وضعوا الضوابط لأنهم استفظعوا حد السرقة (وهذا ادعاء ظالم لا دليل عند هذا

(*) التعزير - في الفقه -: العقوبة فيما دون الحدود.

المتخرص عليه سوى الكذب)، فإننا نسأل (بعد غض الطرف عن مطالبته بالدليل على أكذوبته) : ألم يتهم المؤلف الفقهاء من قبل بالتشدد عند حديثه عن حد الخمر باختيارهم تطبيق عمر بن الخطاب لحد الخمر (٨٠ جلدة)؟!! فكيف يتهمهم بالأمر ونقيضه، فهم تارة متشددون، وتارة أخرى متساهلون يتحايلون على النصوص الصريحة ؟!.

وحسب المنطق الأبتر للمؤلف، يصبح اشتراط القرآن ألا يقل عدد الشهود على جريمة الزني عن أربعة « استفظاعاً » للعقوبة وتحايلاً عليها !! ـ تعالى الله عن ذلك ـ؟ مع أنه يكفي شاهدان لإثبات جريمة القتل، وهذه عقوبتها أشد من عقوبة الزاني غير المحصن !!.

وكذلك في أمر الله بدرء حد الحرابة عن المفسدين في الأرض إن تابوا قبل إلقاء القبض عليهم :

﴿ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٤) ﴾[1]

ثم أليس مدهشاً أن يتجنى المؤلف على الفقهاء لاشتراطات استنبطوها من أدلة شرعية (سواء أكان الاستنباط صوابا أو خطأ فهم مأجورون أجرين أو أجراً واحد على الأقل وليسوا مجرمين وغير أمناء كما يزعم هذا المفتري)وفي الوقت نفسه لا يستحي أن يعارض النصوص القطعية بهواه الشخصي، فيميز بين السرقة في المجتمع البدوي والمجتمعات المتحضرة ؟.

وما يفند كذبته الكبرى– بالإضافة إلى دحض تطاوله على الله عز وجل

---

(١) سورة المائدة : الآية ٣٤ .

ونسبة الجهل بتطور المجتمعات إليه ـ تعالى الله عما يفتري الظالمون ـ هو أن حد السرقة نزل على النبي ﷺ في المدينة النبوية وطُبق فيها، وكان المفترض ـ لو صحت أباطيل صاحبنا ـ أن يُطبق الحد في الصحراء ولا يطبق في المدن، والذي حصل هو أن الحد طبق حين استيفاء شروطه بصرف النظر عن المكان !، والمخزومية التي أقام النبي ﷺ حد السرقة عليها، سرقت في المدينة ولم يكن المسروق بدوياً في الصحراء يحمل كل رأسماله على بعيره !!.

* * *

لص المدينة ظريف

والخلط الأعجب أن المؤلف ـ لكي يهول من جريمة السرقة في البادية، ويهون من شأنها في الحضر ـ صور جريمة السرقة في الصحراء على أنها تشتمل على القتل!! وهذا خلط وهراء ... فتلك جريمة الإفساد في الأرض وعقوبتها تسمى « حد الحرابة »، مصداقاً لقوله ـ تعالى ـ :

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣٣) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٤) ﴾[١]

وافتراضه المضحك لاقتران السرقة بالقتل في الصحراء، يتضمن أن القتل لا يترافق مع جرائم السرقة في المدن !! ولن نرد على هذا الزعم، لأن الواقع المعروف في كل أنحاء العالم يكفي لدحضه.

(نقول ما سلف – جدلا ـ للبرهنة مرة أخرى على تناقضاته التي لا تنتهي، وإلا فإن اجتهاد الفقهاء مبني على القرآن والسنة إما مباشرة حال وجود نص صريح في المسألة ، وإما بصورة غير مباشرة باستقراء المقاصد الشرعية المفهومة منهما).

ونسأل المؤلف : ألا ينطبق قول ابن حزم من أنه لا حجة في قول أحد غير الرسول الكريم على بيتي المعري اللذين استشهدت بهما ؟ أولا يشملهما قول

---

(١) سورة المائدة : الآيتان ٣٣ و٣٤ .

المؤلف نفسه ـ كما مر بنا ـ أن الله ـ عز وجل ـ لم يكن ليهمل شيئاً أساسياً في تشريعه ؟ أم أن الموقف يتطلب هنا نقيض ذلك ؟!.

وينهي المؤلف هجومه على حد السرقة بعلامات استفهام، تفضح ما بقي لمآربه من ستر ـ إن كان لها ما يستر عوارها أصلاً ـ، فيسأل (ص١٢٤) :

هل يزيد تطبيق حد السرقة من فرص الكسب الشريف لمن قطعت يداه ؟ وهل يزيد من إقبال المستنيرين من شبابنا على الدين؟ .... وأنا أتطوع بالإجابة فأقول :

١ ـ لقد اعترضت (ص٢٠٨) على تأويل عبد العزيز فهمي لقطع يد السارق، بأنه يعني تشغيلها، وقلت : إن مثل هذا التأويل مداورة وتحايل ـ وهذا حق ـ فكيف تقرن هنا حد السرقة بالكسب الشريف ؟

٢ ـ ينبغي أن ترجئ السؤال الأول إلى يوم القيامة، لتسأل رب الأرباب ـ إن استطعت ! ـ : يارب، كيف فاتك ـ تعالى الله عما يفتري الظالمون ـ أن تطبيق حد السرقة يمنع السارق من الكسب الشريف ؟ وقل يومها : لقد قلت لهم : إن مرادك هو تطبيق الحد في المجتمع البدوي في شبه جزيرة العرب في القرن السابع الميلادي لكنهم لم يصدقوا أنه يوحى إلي !! .

* * *

السارق الشريف

٣ ـ برغم أن السؤال الأول لا يمكن أن يصدر من مؤمن يعتقد أن القرآن الكريم كلام الله الذي أنزله على خاتم أنبيائه ورسله دون زيادة ولا نقصان، برغم ذلك فلنناقشه بالعقل : هل كان السارق يؤمن بالكسب الشريف قبل أن تقطع يده؟ أم أنه رفض كل كسب حلال متاح له، فَقَطْعُ يده يمنعه من الكسب القذر وليس من كسب شريف لم يكن يؤمن به أساساً ؟ ثم إن العقوبة تردع سواه من ضعاف النفوس فيقل عدد محترفي الكسب غير الشريف، وبذلك يسهم قطع يد واحد غير شريف في زيادة عدد الساعين إلى الكسب الشريف، ومصلحة هؤلاء ـ على ضعف نفوسهم ـ أولى من مصلحة هذا الخائن، أولاً لأنهم أكثرية، وثانياً لأنهم لم يبلغوا حد اقتراف الجريمة، ولو أن نفوسهم حدثتهم بها مراراً ... ثم إن هناك مصلحة أكبر من مصلحة هؤلاء، هي مصلحة أصحاب الكسب الشريف الذين يعتدي اللص على عرقهم وثمرة كدحهم، ومصلحة الأمة بإشاعة الأمن والطمأنينة في ربوعها.

٤ ـ أما السؤال الثاني فلا يقل غرابة عن سابقه ... وحكاية « المستنيرين » هذه حكاية معاصرة، لم ينفرد المؤلف بالعزف على وترها، فحق براءة ابتكارها ليس له، وقد استخدمها المؤلف في كتابه أكثر من مرة، فوصف بها طه حسين الذي شك في صحة أخبار القرآن الكريم ... والذي يظهر من مجمل استعمالات صاحبنا لدمغة « الاستنارة »، أنها تعني التخلي عن الثوابت القطعية في الإسلام. مع أن كل مسلم يدرك أن الله أكرمه بنور الإسلام مصداقاً لقوله تعالى :

﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ . . . (٢٥٧) ﴾ [١]

وقوله تعالى :

﴿ الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١) ﴾ [٢].

وقوله ـ عز من قائل ـ :

﴿ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ (٤٠) ﴾ [٣].

وهو نور قد تم بنزول القرآن واكتمال سنة النبي :

﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (٣٢) ﴾ [٤].

من جهة أخرى، فنحن لا ننكر أن فهم المسلمين لدينهم يتفاوت، لكن تفاوت الأفهام بين الصواب والخطأ الذي يمكن تصحيحه شيء، وتحريف قطعيات القرآن والسنة عن سابق عمد وتصور، شيء آخر.

فإذا كان « المستنيرون » أي التغريبيون الذين يهم المؤلف أمر استجابتهم للدين، يأخذون من الدين ويتركون بأهوائهم ـ أي يقلدون بني إسرائيل الذين آمنوا ببعض كتابهم وكفروا ببعضه الآخر ـ، فإن الدين في غنى عنهم . . . وأي عاقل يقول بأن على الحق أن يقبل بمزج نفسه بشيء ـ ولو يسيراً ـ من الباطل ليكون مقبولاً ؟

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥٧.

(٢) سورة إبراهيم : الآية ١ .

(٣) سورة إبراهيم : الآية ٤٠

(٤) سورة التوبة : الآية ٣٢ .

نعم إن المؤلف مهووس بادعائه أن الدين يقدم ـ منذ بدايته ـ تنازلات من رسالته لكي يقبل الناس بها، ولذلك يريد منه ـ حسب أكذوبته التي صدقها ـ أن يتابع تنازلاته، لكي لا يبقى من الإسلام غير اسمه ولا من القرآن سوى رسمه !! ومطمع المؤلف هذا لن يتحقق على مستوى الأمة،فالله ـ عز وجل ـ تكفل بحفظ كتابه الكريم، والرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى أبلغنا أنه ستظل طائفة من أمته على الحق لا يضرهم من خالفهم.

وبالمناسبة، فإن فكرة استبقاء الاسم وحده من الإسلام، ليست جديدة. وذلك السبق تحقق في الاتحاد السوفيتي ـ الذي ينتظر المؤلف نصرة الإسلام على يد مسلميه المضطهدين لأنهم أقرب إلى روح العلم منا، وهي روح الإلحاد المفروضة في وسائل الإعلام والتعليم ـ . . .

فقد نشر الباحث «دورجينوف» المتخصص في الدعاية ضد الدين، تحقيقاً عن ظاهرة بقاء الإسلام حياً، وذلك في عدد شهر نيسان (ابريل ١٩٦٧م) من مجلة «موسكو فيتنوكا»، أبدى فيه دهشته من أن هناك شيوعيين ملحدين عن اقتناع، مازالوا يعدون أنفسهم مسلمين !! كما فوجئ دورجينوف بأستاذ في معهد علم التربية بقرغيزيا، ينكر وجود الله والرسول ولا يشارك حتى في الأعياد الإسلامية، ومع ذلك لا يعتبر نفسه غير مسلم !! والطريف أن دورجينوف يعد الختان وعدم أكل لحم الخنزير ومقاومة زيجات المسلمات بغير المسلمين، تعصباً دينيا(١) !!!

بقيت نقطة أخيرة في أسطورة الاستنارة، فأنا اقترح على المؤلف أن يهدأ من تجواله الدبلوماسي، ويعود إلى بلده مصر، ليزور جامعاتها ويتعرف إلى

---

(١) المسلمون في الاتحاد السوفيتي ـ كلكجي وبينيغسن ـ ترجمة د. إحسان حقي ـ ط ٢ ـ ١٤٠١هـ/١٩٨١م ـ مؤسسة الرسالة بيروت ـ ص ٢٨٥، ٢٨٦

المتفوقين والمتفوقات في ميادين الطب والهندسة وغيرها، ليجد أنهم ليسوا من المستنيرين ـ وفق مواصفاته الخاصة للاستنارة ـ.

* * *

الفقه الذكوري

في الصفحة ٢٤٠، يأتي المؤلف إلى ظلم مازالت المرأة في الغرب تعاني منه، برغم الثورات العديدة والتشدق بالمساواة والحرية، وهو أنها تحصل على أجر أدنى من أجر الرجل برغم اتفاق العمل والمؤهلات بينهما، يأتي المؤلف فيرمي به الفقه الإسلامي - إفكاً وزوراً دون أدنى دليل !! - ثم ينسل .

ويتجاهل الرجل أن أحد الأسباب التي قلصت الإرضاع الطبيعي من الأم لوليدها في الغرب، كون المرأة لا تحصل على إجازات طارئة لهذا الوضع ... علماً بأن الدول الإسلامية - على تقصيرها في تطبيق دينها - تمنح المرأة بعد الولادة إجازة أمومة كافية بمرتب كامل، وتعطي ساعة يومية للإرضاع ... فمن هم الفقهاء الذين يزعم أنهم أفتوا بأن تنال المرأة أجراً أقل من الرجل إذا كانت تؤدي العمل نفسه ؟! .

إن الإسلام قرر الشخصية المالية المستقلة للمرأة منذ ١٤٠٠ سنة، فيما لم تشرع أوربا ذلك إلا في القرن الماضي !!.

ويقول المؤلف (ص ٢٢٥) عن تطبيق الشريعة : أتلفت فلا أرى سوى نفاق من السلطة ولؤم من الفقهاء (يحيا منهج البحث العلمي، ويحيا الأدب أيضا، ويحيا التجهيل المقصود، وإلا فما معنى اللؤم هنا)، وهو لا يرى - عندما يتلفت - غير جهل العامة، واتجار بالدين قد شاع في اقطارنا طلباً لما عند الناس.

لكن صاحبنا يلتمس العذر للسلطة - بعد أن اتهمها بالنفاق وبتنفيذ مخططات الغرب - فيعلل (ص٢٣٩) خروجها على الدين بضرورة التطوير.

وفي الصفحة ٢٥١، يصبح الناس راضين بالتشريعات الحديثة المخالفة للإسلام، بعد أن كانوا موضع اتجار بالدين (ص٢٢٥)، والاتجار لا يتم إلا بسلعة مطلوبة، مما يعني أنهم كانوا مؤمنين بشريعتهم، فكفروا بها بعد ست عشرة صفحة ليس غير!!. يقول المؤلف (ص٢٥١) : تمكنت الحكومات والبرلمان بسهولة من سن القوانين المدنية والتجارية والجنائية، دون الحاجة إلى تبرير ذلك، لكن أي تعديل في قانون الأحوال الشخصية يلقى معارضة قوية ... وترجع السهولة في الأولى إلى أن معظم الطبقات وجدت في تطوير التشريعات المدنية والتجارية والجنائية ما يخدم مصالحها أو لا يمسها فتجاهلت تناقض هذه التشريعات مع الأحكام القرآنية، أما قانون الأحوال الشخصية فيعترض الناس عليه، لأنه - نتيجة للقهر السياسي - يتيح للرجل التنفيس عن ذله وقهره باضطهاد زوجته، الأمر الذي يسمح به قانون الأحوال الشخصية.

ولنا مع هذه النقاط وقفة :

١ - المؤلف - كعادته - يزوِّر التاريخ ويحرف الكلم عن مواضعه ... ففي معظم بلدان العالم الإسلامي، فرضت القوانين الغربية من قبل المحتل الغربي، أو من قبل واجهاته المحلية العميلة. ولم يغادر المحتلون تلك البلدان، إلا بعد أن حصلوا على تعهدات باستمرار العمل بالقوانين المستوردة.

فالزعم بأن الحكومات والبرلمانات هي التي سنت تلك القوانين كذب لا خفاء فيه ... ومثله ادعاؤه قبول معظم الناس بتلك القوانين !! فمتى استشير الناس في أمرها ؟ أما تجربة المسخ أتاتورك، فلولا ضيق المجال لكتبت في عشرات الصفحات عن المعارضة الشعبية الواسعة لقوانين الغرب التي فرضها بالقوة ... وقل مثل ذلك في أكثر من بلد إسلامي.

٢ ـ مصطلح « سن » ـ هنا ـ مصطلح مضلل عن عمد .... فتلك قوانين غربية استوردت ـ غالباً ـ بحَرْفيتها، ولم توضع محلياً !...

٣ ـ مادامت القوانين الحالية ليست مستمدة من الشريعة التي يسعى إلى تطويرها، فما الذي أحوجه إلى كل هذا الهجوم المركز على الحدود ـ وهي غير مطبقة ـ ؟!.. بل وما الحاجة إلى الحل الوحيد الذي ابتكره، وهدد الأمة (ص٢١١) بفقدان مستقبلها إن لم تأخذ به، ما دامت القوانين متغربة من قبل ـ أي ليست بدوية كالقرآن !! ـ؟ .

٤ ـ وفقاً لتخرصاته ، فإننا نعجب ونسأل : مَنِ الذين يطالبون اليوم ـ إذاً ـ بتطبيق الشريعة الإسلامية ـ مادام الجميع راضين بتنحيتها ؟!.

٥ ـ ما مصلحة الفقير في الربا ؟وما مصلحة أي مسلم في إباحة الخمر؟ .. .

٦ ـ فلسفة الغربيين للقانون ـ وهي فلسفة يتبناها صاحبنا تجاه القرآن ـ تقول : إن القانون يجب أن يعبر عن هوية الأمة وينبع من احتياجاتها .. فهل يزعم المؤلف أن القوانين الغربية التي تبيح الزنى إذا تم بين بالغين برضاهما، تعبر عن هويتنا ؟!.

٧ ـ الماركسية أثبتت أن القانون يعبر عن مصلحة الطبقة المهيمنة ـ بكسر الميم ـ في المجتمع ... وماركس على حق في هذا إن نحن قصرنا كلامه على القوانين التي يضعها البشر، أما التشريع الذي يضعه رب البشر فهو ـ عقلاً ـ عند المؤمنين بالله لا يعتريه جور، لأن الله ـ عز وجل ـ لا يظلم شخصاً، ولا يحابي طبقة ولا أمة...

وعليه نسأل صاحبنا : من هي الطبقة التي كانت مسيطرة ـ بكسر الطاء ـ

في المجتمعات الإسلامية يوم فرضت عليه حراب الاحتلال أو أحذية العسكر قوانين الغرب المستوردة ؟

وكيف تلتقي - أو لا تتعارض في الأقل - تلك القوانين (السحرية) مع مصالح معظم الطبقات ؟ ومعظم الطبقات هم الفقراء والقانون الغربي المستورد يعبر - في بلاده الأصلية - عن سيطرة الطبقة الرأسمالية، فكيف (يتأدب) هذا القانون عند الببغاوات المقلدين فيصبح مع الفقراء ؟!!

* * *

الفصل السادس

« ابتدِعُوا تصِحُّوا » !!

أرسل رجل ابنه ليرى إن كانت السماء صاحية أم لا ؟ فلما رجع الولد قال لأبيه : لم أتمكن من رؤية السماء، لأن المطر يهطل بغزارة !!

[الإسلام بدعة] ؟؟!!

نشرت مجلة « الدوحة » القطرية في عددها ٨٧ (الصادر في جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ / آذار « مارس » ١٩٨٣ م)، مقالاً لحسين أحمد أمين تحت عنوان « استنكار البدعة وكراهة الجديد : موقف إسلامي أم جاهلي؟ ».. وقد أعاد المؤلف نشر معظم سطور المقال المذكور في كتابه من الصفحة ٣٦٥ إلى ٣٧١، وذلك بعد أن زاد عليه في البداية والنهاية، ضمن مقال حمل في الكتاب عنوان : « إعمال التفكير في أعمال التكفير » بدءاً من الصفحة ٣٥٩.

خلاصة المقال، أن التقليد موقف جاهلي، فالقرآن الكريم شن هجوماً عنيفاً على تعلق الناس (والصحيح : على تعلق المشركين !!) بالقيم والآراء والعقائد الموروثة عن الآباء رغم مخالفتها للعقل، ومناقضتها لكل منطق، فقوم النبي :

﴿ مَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ (١٠٩) ﴾ (١)

غير أن عقائدالآباء ليست صائبة بالضرورة :

﴿ أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ (١٧٠) ﴾ (٢)

فإن ثبت لنا بالتروي والتفكير أن آباءنا كانوا على خطأ، فعلينا أن نختار الحق والصواب :

﴿ أَوَ لَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ ... (٢٤) ﴾ (٣)

---

(١) سورة هود : الآية ١٠٩ .
(٢) سورة البقرة : الآية ١٧٠ .
(٣) سورة الزخرف : الآية ٢٤ .

في ضوء الآيات الكثيرة التي تؤكد هذا المعنى، يرفض المؤلف أن يصدق حديث النبي : « لتتبعن سنن من قبلكم.... الحديث » وحديث « ألا وإياكم ومحدثات الأمور فإن شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار » .... وحديث : « سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم » - أخرجه مسلم - ... وهو يعتمد في رفضه الأحاديث - بالإضافة إلى الآيات السابقة - على أن الرسول ﷺ كان أعظم رافض لاتباع سنة من قبله، وأن ورود الأحاديث في البخاري ومسلم لا يكفي لصحتها، فقد ورد عند البخاري حديث « من تصبح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر» وعند مسلم حديث « لولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر» وفي غير البخاري ومسلم « الباذنجان شفاء من كل داء » ...

وبعد تكذيب تلك الأحاديث (التي خلط صاحبنا فيها بين الصحيح كحديث التمرات والموضوع كحديث الباذنجان على صعيد واحد !!)، يصدق حديث تأبير النخل (فالقبول والرفض بحسب الهوى والتشهي) ... والحديث يقول - كما جاء عند المؤلف : أن رسول الله ﷺ مر بقوم يؤبرون النخل، فسأل : ما يصنع هؤلاء ؟ فقيل له : إنهم يلقحون النخل . فقال : لو لم يفعلوا لصلح . فأُخْبِرُوا بقوله فتركوا التلقيح، ولكن لم ينضج الثمر. فلما علم الرسول بذلك قال : إنما أنا بشر ، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر». وكان عليه السلام يكرر للناس (هكذا زعم المؤلف) قوله : « أنتم أعلم بأمر دنياكم ». ويزعم أن النبي أمرنا أن نعرض ما ينسب إليه من أحاديث على القرآن، فنقبل ما اتفق منها معه، ونأبى الأخذ بما خالفه.

(مع أن ذلك معنى حديث موضوع فهو يصدق الموضوع على النبي ويكذب الصحيح !!

ولا يعترضن أحد سبيله، أليس الأمر حرية شخصية ؟ !!).

ويخلص الرجل إلى أن تعاليم النبي الملزمة للمسلمين هي تلك المتعلقة بالدين والأخلاق (رأينا من قبل إنكاره تعاليم النبي في مجال التشريع والأخلاق بحجة أن الرسول غير معصوم إلا في عملية تبليغ القرآن)، أما التعاليم المتعلقة بشؤون الدنيا الفرعية التي ذكرها على سبيل الرأي فليست ملزمة . وبعد قليل يُخْرِجُ المؤلف من شوون الدين أمور الملبس والمأكل وحتى ما يقال لمن عطس (!!)، وينسب إلى القسطلاني أن كل ما يتبع دون مثل من العصر القديم، هو بدعة مرفوضة، مما يعني -عند المؤلف- أن تصبح القهوة والطباعة والإذاعة والجرائد والمصباح الكهربائي واستخراج النفط واستخدام السكين والشوكة في الأكل بدعاً بغيضة (!!).

ونحن لو صدقنا كل مزاعم المؤلف، فإننا نعلم أن المجتهد المخطئ معذور، -بل مأجور- فلا يستحق أن يدمغه المؤلف الذي تستثيره لغة خصومه في محاورته، يدمغه بأنه داخل تحت قول الله -عز وجل- :

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) ﴾[١]

لاسيما أن الأمانة تلزم المؤلف أن ينظر إلى الآية ١٠٥ من السورة نفسها، ليدرك حجم تجنيه على القسطلاني وتكفيره الضمني لعلماء مخلصين -نفترض

---

(١) سورة الكهف : الآيتان ١٠٣-١٠٤

جدلاً أنهم مخطئون ـ . . فالآية تكمل ما سبقها :

﴿ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا (١٠٥) ﴾ (!!!).

ويرد المؤلف على خصوم البدع بأن عمر بن الخطاب ألغى (!!) حصة المؤلفة قلوبهم من الزكاة، برغم النص على تلك الحصة في القرآن ، وينقل عن ابن تيميه قوله : « إن الصحيح المنقول في الشرع الإسلامي موافق دائماً لصحيح المعقول »، ولا تؤاخذوا المؤلف على تحريفه « صريح المعقول » أي: ما يقر به جميع العقلاء، لتصبح عنده « صحيح المعقول »، ومعناه لدى المؤلف حسبما يثبته في كتابه كله : ما يصح لدى عقله هو ومن يشايعه !!.

ثم يعتمد المؤلف على القاعدة الفقهية القائلة : «إن الحكم الشرعي المبني على علة يدور مع علته وجوداً وعدماً » والأخرى التي تقول : « لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأحوال » ويضيف إلى أدلته وقوع النسخ في القرآن.

وهو يؤيد التزامه سنة السلف، إذا كان يعني التنقيب عن الجوهر الأصلي للدين (كأن جوهر الدين مفقود فيطلب التنقيب عنه)، وإزاحة ركام الخرافات والأوهام الذي حجب عن المسلمين معنى الإسلام الصحيح .

ويهاجم الرجل قفل باب الاجتهاد، ويثني على تأكيدات ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والشوكاني ثم الأفغاني ومحمد عبده، بأن باب الاجتهاد مفتوح بل واجب على من اتصف بصفات المجتهد.

ويرى أن الاجتهاد والابتداع هما الجوهر الحي للتاريخ، الأمر الذي فهمته الحضارات الراقية، حتى أضحت البدعة مطلوبة لذاتها، وأسمتها : (المنهج

العلمي) (!!) ... ثم يشكك في نوايا معارضي البدع، لأن تلك البدع تهدد مصالحهم الخاصة، وتزيل نفوذهم (!!) ولا يفوته أن ينسب إليهم أنهم يعتقدون « أن الدين قد أوصى بالالتزام بسنة الأولين، وعدم الخروج عما كان شائعاً لدى آبائنا وأجدادنا الأقدمين » (!!!) .

* * *

منهج مبتدع

ودون أي إحساس بالتناقض، يعرض المؤلف (ص٧٣) عدة أحاديث نبوية (يبدو أنه يقر بصحتها)، رفض فيها الرسول الكريم ﷺ مبالغة أصحابه في الزهد والتعبد كعدم الزواج والإصرار على قيام الليل كله، وصيام النهار دائماً، ثم يعلق المؤلف بما نصه : « وقد كان النبي شديد الخشية من أن يُحْدِث هؤلاء النفر في الدين ما ليس منه » (!!) ... وهو تعليق صحيح على وقائع ثابتة فعلاً، لكنها شديدة التناقض مع مزاعم المؤلف التي أوردناها من قبل، التي يصف فيها النبي بالابتداع !! ويؤيد - تبعاً لذلك الزعم - أن نواصل الابتداع فهو منهج البحث العلمي !! وفكرة الابتداع الدائم في الدين، يلح الرجل عليها أيضا (ص٣٦٨)، مستشهداً بحادثة تأبير النخل، وهي تذكرنا بمبدأ « الثورة الدائمة » الذي دعا إليه المفكر الشيوعي الروسي « تروتسكي » !!

ويناقشه بعض المسلمين في أمريكا حول « البدعة »، قائلين : إنها إذا أطلقت فهي تعني - عند جميع المسلمين - إحداث ما ليس من الدين فيه، واعترضوا على استخدام المؤلف مصطلح « البدعة » بمعنى الاجتهاد والجديد والتجريب (ص ٣٢٦، ٣٢٧)، ورد المؤلف عليهم بأن « لسان العرب » لابن منظور يقول : «بدع الشيء وابتدعه : أنشأه وبدأه واستنبطه وأحدثه. والبدعة كل محدثة وما لم يكن له مثال موجود. وفلان بدع في هذا الأمر : أي أول لم يسبقه أحد. وأبدعت الشيء : اخترعته لا على مثال » .

ثم يقول - حرفياً - لمحاوره : (فكان الأولى بك إذن أن تقول : إن جميع

المسلمين يفهمون معنى البدعة إلا حسين أمين وصاحب « لسان العرب »، فهما يفهمان البدعة بمعنى : الجديد والإبداع والاستنباط والاختراع. غير أني وجدت نفس المعنى في معاجم اللغة الأخرى، وأستبعد أن يكون ابن منظور وأصحاب المعاجم الأخرى، قد قصدوا بشرحهم الكلمة على هذا النحو « هدم الدين من أساسه ») (!!) .

وينسب المؤلف (ص ٣١٣) إلى مسلم في أمريكا ، أنه يرفض شراء غسالة كهربائية لزوجته، بحجة أن الغسالة الكهربائية بدعة لم تكن على عهد الرسول ﷺ وصحابته « رضوان الله عليهم ».

وفي الصفحة ٣٧٨ يدعي المؤلف أن كثيراً من أحكام العقيدة الإسلامية، قد تم تفسيره أو بلورته أو ابتداعه وإقحامه على مدى قرون وقرون (!!)، وسبق أن نقلنا نصوصا مستفيضة من كتابه، ينعي فيها على الفقهاء « ابتداعهم » في الدين، مستنداً إلى قول ابن حزم : ولا حجة في قول أحد غير رسول الله ﷺ ... أما في الصفحة (٢٠١) فيقر المؤلف بأن للشريعة مبادئ وقواعد ثابتة غير قابلة للتطور وفي الصفحة ١٧٤ يؤكد أنه ليس بين حياتنا المعاصره ونمط العيش الإسلامي أدنى صلة.

وفي الصفحة ٢٧٣ يدين الذين نسبوا الاشتراكية إلى الرسول ﷺ أو أبي ذر الغفاري (رضي الله عنه)، أو غيلان الدمشقي، أو ثورة الزنج وحركة القرامطة، ويطلق على أصحاب هذه المدرسة التيار الانتهازي ... وهو محق في ذلك، لكن كم تبعد دعوته عن هذا التيار ؟ ... وسيأتي في مناقشتنا لأفكاره حول « أبي لهب » (الذي يسميه : يهوذا بني هاشم)، تفسيره كثيراً من أحداث الإسلام المهمة تفسيراً طبقيا (!!)

* * *

مع الصوفية و ..... ضدها

ولا يمكن محاورة آراء المؤلف حول « البدعة، قبل التعرض لما ذكره حول ظاهرة التصوف، لأنها - في رأينا - أكبر مصدر للعقائد الدخيلة على تصورات العامة للإسلام، وهي - عند المؤلف أيضاً - ليست من الإسلام في شيء . لكنه يعزو الحوادث الفردية التي اتسمت بالمبالغة في الزهد والتنسك، في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين، إلى منبع رئيسي يتمثل في أثر المسيحية وحياة رهبانها في الجزيرة وعند أطرافها (ص٧٤) .

والرجل يندد بالصوفية بوجه عام، لقيامها على أسس غير إسلامية، وتدثرها - في الوقت نفسه - بلباس إسلامي مصطنع، ولذلك يقول المؤلف (ص٩٢) : لو أن الصوفيين أسسوا مدرسة فلسفية، أو حتى دينية جديدة، دون أن ينتحلوا سمة الإسلام، لما كانوا أهلاً لما هم أهل له من الاستهجان . ويتساءل المؤلف (ص٨٢) - منكراً - : « ومن أي نص في القرآن والسنة، استقى شيوخ الصوفية سلطانهم الشبيه بسلطان القسس والأحبار » . . . ويعترف بأن الفقهاء قاوموا هذا الاتجاه واتهموا غلاة الصوفية بالزندقة .

لكنه - بعد قليل - (ص ٩١)، يقول : غير أن الصوفية « خدمت الإسلام خدمة جليلة بأن فضحت ديناً للفقهاء بلا باطن، وجدلاً فارغاً حول الدقائق دون بُعْدٍ روحي . . . تداركوا بجهودهم نقصاً طرأ على دين الإسلام لا نقصاً لصيقاً به .

ولكنهم لم يحاولوا - كما حاول ابن تيمية وابن قيم الجوزية - العودة

بالإسلام إلى صورته الأولى، وإزاحة ما تراكم على الدين من بدع (!!) بعد الأجيال الثلاثة الأولى منه، وإنما كانت فكرتهم عن الإصلاح إضافة لَبِنات غريبة إلى صرح الإسلام ليست على شاكلة لَبِناته، ولا أخذت سمة واحدة من سماته » (!!!) .

ولا يريد المؤلف (في الصفحة ذاتها) أن يُفْهَمَ من كلامه السابق أنه يعارض تطوير الدعوة - أي دعوة - لتتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للعصور. غير أن هناك - كما يضيف - فارقاً شاسعاً بين التطوير وبين إلباس الدعوة زياً ليس لها، وتستر العقائد الغريبة وراءها (!!) . ولك أن تذهل إلى القدر الذي يناسبك، حين تطالع قول المؤلف (ص٧٨) : (ثم إنهم - يعني : الصوفية - مضوا إلى ما هو أبعد من ذلك، فقالوا بأن أولياءهم أعلى شأناً من النبيين، فصلة الأولياء بربهم صلة مباشرة، وقد يتحدون به ويفنون فيه، بينما لا يتصل الأنبياء إلا من خلال وسيط : « خضت بحراً وقف الأنبياء بساحله » ! وقالوا إنهم هم أنفسهم أقرب إلى المولى من أتقى أتقياء فقهاء السنة، وأدرى بالدين منهم، فدين هؤلاء في نظرهم دين المبصرات، أما دينهم هم فهو دين البصائر. وهم يعلنون تفوق « المعرفة » والحكمة الإلهية على « علم » العلماء. ذلك أنه لا علم كالتفكر، والرجل متى رسخ في العلم رفعت عنه الرؤيا الصالحة (كذا !!) : « أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت. يقول أمثالنا : حدثني قلبي عن ربي، وأنتم تقولون : حدثني فلان، وأين هو ؟ قالوا : مات، عن فلان، وأين هو ؟ قالوا : مات ! »[١]

ولم يكن من الغريب إزاء هذه الجرأة المتعاظمة، وإزاء الشعبية المتزايدة

---

(١) بعد قليل سيمر بنا تأييد المؤلف لهذه الخرافة المارقة !!

لهذه التعاليم لدى العامة، وإزاء التركيز على الفرد على حسب الاحتياجات العامة للأمة، أن يطلق علماء الدين والفقهاء صيحة تحذير واستنكار مدوية، تردد صداها في أنحاء العالم الإسلامي . رأوا الصوفية ـ شأن المسيحية ـ تلجأ في سبيل تحقيق النشوة الروحية إلى أمور غريبة كالموسيقى والسماع بل والرقص، وإلى وسائل مريبة منها استخدام الشعر حتى فاجره (كقصائد عمر بن أبي ربيعة وأبي نواس في التغزل بالمؤنث والمذكر)، يفسرونه تفسيراً صوفياً، ويتغنى به غلمان صبيحو الوجوه، هم عندهم رمز لكمال صنعة الباري ! كذلك فقد تناهت إليهم تلك الأقوال الرهيبة التي صدرت عن ذي النون المصري وأبي يزيد البسطامي والحلاج وأشباههم، والتي أساء العلماء فهمها وحسبوها من قبيل الشرك (!!!) ولم يقدروا أنها أقوال يتفوه بها الصوفي حين يشعر بتمام التوحيد في ذاته والفناء في الله، وأن الله في بعضها هو المتكلم بلسانه. (!!؟) من هذه الأقوال : « أنا الله والله أنا » و« سبحاني ما أعظم شأني »، « لواؤنا أعظم من لواء محمد »، « إياك والتوحيد » ! « إبليس وفرعون صديقاي ومرشداي »، « من فرق بين الكفر والإيمان فقد كفر »، « ستر الله عنك ظاهر الشريعة وكشف لك حقيقة الكفر، فإن ظاهر الشريعة كفر خفي، وحقيقة الكفر معرفة جلية »، وقوله حين سمع المؤذن يهتف الله أكبر : « وأنا أكبر ! ») ... انتهى كلام المؤلف!!.

* * *

علوم الموتى !!

وبرغم الاعتراض والسخط الشديدين اللذين أبداهما الفقهاء - باعتراف المؤلف كما سبق - تجاه خزعبلات الصوفية والبدع الضالة التي سعت إلى إدخالها في الدين، فإنه يعود سيرته الأولى (التناقض) فيزعم أن معظم الفقهاء (ص٩٧) قد غضوا الطرف عن تقديس العامة للأولياء، ما لم تصل إلى درجة تناقض التوحيد تناقضاً صارخاً (قبل قليل رأيناه يتهم الفقهاء بأنهم أساؤوا الفهم تجاه شركيات الصوفية التي يبررها المؤلف !!)

ثمة أعجوبة أخرى تتصل بموقف المؤلف من الصوفية، تأتي في الصفحة ٣٦٣ ... إذ يروي حواراً مع أستاذ جامعي اسمه الدكتور أحمد مراد جادالله، يشارك المؤلف في رؤيته (المستنيرة) للإسلام ... أثناء ذلك يقول له مراد : لو كنت مكانك لأجبتهم بقولة أبي يزيد البسطامي : « أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت. يقول أمثالنا : حدثني قلبي عن ربي، وأنتم تقولون : حدثني فلان، وأين هو ؟ قالوا : مات، عن فلان، وأين هو ؟ قالوا : مات ! ») ...

ويرد المؤلف على نصيحة مراد بقوله : (هو ذاك، أو بقولة هاملتون جيب الشهيرة عنا : ليس ثمة تعليم في العالم العربي. كل ما هناك هو الحفظ من الكتب) (!!!) أي أن الحديث النبوي مات بموت الرسول ﷺ !!!.

وينعي المؤلف (ص ٩٢) على الصوفية أنها كانت تسعى إلى تهوين المصالحة وقبول الأوضاع، مع اكتساح جيوش التتار للشرق الإسلامي، ذلك

الاكتساح الذي أعطى الصوفية دفعة هائلة، كتلك التي أعطتها إياها هزيمة العرب في حزيران (يونيو) ١٩٦٧م.

وهذا ليطمس حقيقة الصحوة الإسلامية التي ازداد توسعها كيفاً وحجماً بعد الهزيمة الشنيعة عام ١٩٦٧م، وذلك بتصويرها في رداء صوفي منفر، فضلاً عما في هذا من افتراء على واقع يلمسه جميع الناس.

* * *

نحن وآباؤنا ..

بدءاً فإننا نتفق مع المؤلف، في أن الاحتجاج بتقليد الآباء باطل، لأنه ليس حجة في ذاته .. فقد يكون الآباء والأجداد على حق أو صواب ، وقد يكون موقفهم باطلاً أو خطأ .. وهذا لا يقتصر - في زعمنا - على السالفين وحدهم، وإنما يشمل السابقين والمعاصرين واللاحقين، وهذا موقف إسلامي وعقلي أيضاً لا غبار عليه .

لكن الغبار الذي أثاره على هذه المسألة، يبدأ منذ خلط المؤلف الحق والباطل من جهة، ومتغيرات الزمن من جهة ثانية، ومنذ وضع الشرع الذي أتى به النبي ونقض خرافات المشركين التي قلدوا فيها آباءهم، وضعه في كفة واحدة مع كل ما يمكن لأي زنديق أو أحمق أن ينكره اليوم من ثوابت الإسلام، بحجة أنه مجدِّد وأن الثوابت التي يتمسك بها المسلمون خاطئة، لأنها مما آمن به آباؤهم !! .

لاسيما أنه صور قضية الدين (وهي وحي أساساً) على أنها مسألة تطور : « كذلك فإنه بمضي الأيام والعصور، وبنمو المعارف وتراكمها، قد يدرك الأبناء من الحقائق ما لم يكن للآباء والأجداد علم به » ... ونحن معه إذا كان المقصود بذلك المعارف الدنيوية المختلفة، فكل جيل من البشر يحصل على معارف جديدة لم تحصل الأجيال السابقة عليها، لأن العلوم تنمو وتتقدم. أما أن يشمل الدين بذلك ويستشهد لما زعمه بما جاء في القرآن الكريم على لسان إبراهيم عليه الصلاة والسلام

﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي .. (٤٣) ﴾ (١) .

---

(١) سورة مريم : الآية ٤٣ .

فهو مسلك شائن . لأن إبراهيم ـ أبا الأنبياء ـ دعا أباه الوثني إلى عبادة الله الواحد القهار، والتزام أوامره واجتناب سبيل الشيطان، وهذه الدعوة لم تتوافر لإبراهيم ـ عليه السلام ـ بنمو المعارف، وإنما هي رسالة كلفه الله أداءها بواسطة الوحي . . . وليس من الأمانة أن يغفل المؤلف الآية السابقة واللاحقة لهذه الآية ـ التي لم يكملها أصلاً ـ، وذلك لأنها تشهد على صدق ما قدمناه قبل سطور، مما لا يلائم مذهب المؤلف . . . وإليك الآيات :

﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا (٤١) إِذْ قَالَ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا (٤٢) يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا (٤٣) يَا أَبَتِ لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا (٤٤) يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا (٤٥) قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا (٤٦) ﴾ [1] (!!!) .

وقد فعل المؤلف الفعلة نفسها في الآية ١٧٠ من سورة البقرة، فأورد بعضها دون البعض الآخر، مع أنها كلها مترابطة تناقش قضية واحدة ونص الآية كاملاً هو :

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ (١٧٠) ﴾ . . . .

فالرسول ﷺ يدعوهم لاتباع ما أنزل الله عليه، فكيف يريدنا المؤلف أن نهجر ما أنزل الله لنتبع آراءه وأهواءه الشخصية المخالفة لما أنزل الله، ثم يزعم أن ذلك هو الإسلام الصحيح .

---

(١) سورة مريم : الآيات ٤١ ـ ٤٦ .

وأما ادعاؤه أن النبي « مبتدع »[١] متذرعاً باللغة العربية وبأن النبي كان أعظم رافض لاتباع سنة من كان قبله، ففيه مغالطات عديدة - ناهيك عن سوء الأدب، لأن الله - سبحانه - سمى محمداً ﷺ نبياً ورسولاً ومبشراً ونذيراً ... لكنه لم يطلق عليه صفة المبتدع التي يستدركها المؤلف - والعياذ بالله - على رب السماوات والأرضين !! .

والدليل على تهافت منطق المؤلف، نأتي به من القرآن - ولا ندري إن كانت الآيات التي سنسوقها ستخضع للنسخ حسب هوى صاحبنا أم لا - !! يقول الله - عز وجل - آمراً نبيه محمداً ﷺ :

﴿ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ (٩) ﴾[٢] (!!!)

فما رأي صاحبنا بهذا الرد القرآني المفحم ؟

أما رفض النبي اتباع سنة من كان قبله، فلم يكن مطلقاً - حسب زعم المؤلف - فالرسول ﷺ حارب الوثنية وكل ما كان عليه قومه من منكرات، كل ذلك وفقاً للرسالة الخاتمة التي بعثه الله بها - وليس من عند نفسه -، لكنه جاء - من حيث الاعتقاد - بما جاء به الأنبياء الكرام جميعاً :

﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَىٰ (١٨) صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ (١٩) ﴾[٣]

فالرسول ﷺ حارب - إذاً - البدع التي أحدثها الناس بأهوائهم وأدخلوها

---

(١) من تناقضات حسين أمين التي لا تنتهي أنه يفتري على النبي ﷺ فيسميه مبتدعاً ويزعم أنه يرفض كل ما كان عليه قومه، وفي أحيان أخرى يزعم أن الإسلام - كأي دين - لم ينتشر إلا بعد أن قدم تنازلات لبيئته !!

(٢) سورة الأحقاف : الآية ٩ .

(٣) سورة الأعلى : الآيتان ١٨ - ١٩ .

على دين إبراهيم، وليس العكس الذي يزعمه المؤلف!.

ولست أدري إن كان المؤلف قد قرأ يوماً، قول الله ـ سبحانه ـ :

﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (٢٨٥) ﴾[١].

والرسول ﷺ جاء متمماً لمكارم الأخلاق!.

وقد رأينا من قبل أن المؤلف (ص٧٣) وصف النبي ﷺ بأنه : « كان شديد الخشية من أن يحدث هؤلاء النفر في الدين ما ليس منه » !!. فكيف ـ إذاً ـ ينسب الابتداع إلى النبي، ويدعونا إلى الابتداع المستمر ويجعله كالاجتهاد ويساوي بين الابتكارات العلمية والابتداع في أمور الدين؟ وكيف ـ إذاً ـ يكذب حديث التحذير من الابتداع في الدين ؟!!! .

إن الإسلام نعى على الجاهليين تقليدهم الأعمى لآبائهم، لكنه أقر تقليدهم الصحيح لآبائهم في بقايا دين إبراهيم عندهم، كتعظيم البيت الحرام ـ مثلاً ـ وحتى في هجوم الإسلام على تقليدهم الأعمى، لم تقتصر حجج الرسول ﷺ لهم على مسلكهم الشائن، فلم يقل لهم أنا المجدد البديل، وهذا يكفي !! بل إن القرآن الكريم حافل بعشرات الآيات التي تعرض الدعوة مدعمة بالأدلة العقلية القاطعة، وبما يستثير كوامن الفطرة السليمة التي علاها صدأ الشرك والتقليد الباطل.

* * *

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٥.

موقف اللغة

وأما أن معاجم اللغة تؤيده في معنى « البدعة »، فهذا صحيح لغة، لكن أي مبتدئ في علوم الشرع يعلم أن كثيراً من المفاهيم اللغوية اكتسبت دلالات شرعية جديدة بعد الإسلام، فلا يسوغ التذرع باللغة هاهنا... إن الصلاة - لغةً - تعني: الدعاء، فهل إذا قال مسلم ما: أديت الصلاة في المسجد، يفسر كلامه بأنه أدى الدعاء في المسجد؟! والزكاة - في اللغة - تعني الطهارة والنماء، فإذا استخدمت في الفقه فهي تعني: أداء حق الله في المال، بمقادير وكيفيات وأحوال محددة شرعاً.. وكذلك الحج الذي يعني في اللغة: القصد والتوجه، مع أن أي مسلم يقول اليوم: حججت العام الماضي، يُفْهَمُ من كلامه أنه أدى فريضة الحج بأركانها المحددة شرعاً في المكان والزمان المعلومين في الكتاب والسنة !!.

يقول الإمام النووي - رحمه الله - في شرح [(١)] حديث عائشة الذي رواه البخاري ومسلم: « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد »، يقول: فيه دليل على أن العبادات من الغسل والوضوء والصوم والصلاة،، إذا فُعِلَتْ على خلاف الشرع تكون مردودة على فاعلها، وأن المأخوذ بالعقد الفاسد يجب رده على صاحبه ولا يملك... ». وفي هامش الصفحة نفسها، يفسر محقق كتاب النووي معنى « على خلاف الشرع » فيقول: كالزيادة عن المشروع أو النقص عن أقل الواجب، فإذا زاد عن الأذان الشرعي أو نقص منه كان أذانه مبتدعاً مردوداً، فالتزام الشرع يراعى فيه الوصف والإطلاق والتقييد لأن المدار في

(١) الأربعين النووي - الإمام النووي - ط ١ - ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م - مكتبة الصحافة بطنطا - ص ٣٠ .

العبادات على الاتباع المحض لما شرعه اللّه ورسوله بلا زيادة ولا نقصان . . . وهذا نفسه ما فهمه القسطلاني، وليس ما نسبه المؤلف إليه على العموم، ليزعم أن القسطلاني يحرِّم كل ما لم يكن على عهد رسول اللّه، من شؤون المعاش وجديد الابتكارات العلمية النافعة التي قد يكون الحكم الشرعي في بعضها هو الواجب .

وقل مثل ذلك فيما زعمه المؤلف عن مسلم في أمريكا من أنه يرفض شراء غسالة كهربائية لأنها بدعة!! فهذا كذب لأن ناقله إلينا (المؤلف) كاذب بما ثبت لدينا من براهين متعددة في كتابه. ولو كان صحيحاً فإنه ليس ملزماً لأحد . . .ولنصغ إلى ابن الأثير الجزري ـ رحمه الله ـ يقرر الفهم السليم للبدعة الذي لم يختلف عليه علماء الإسلام ـ باستثناء حسين أحمد أمين الذي أتى بما لم تستطعه الأوائل !! ـ يقول الرجل[١] [منذ ٨٠٠ سنة !!] : (بدعة)، الابتداع : إذا كان من الله وحده فهو إخراج الشيء من العدم إلى الوجود، وهو تكوين الأشياء بعد أن لم تكن، وليس ذلك إلا إلى الله تعالى . فأما الابتداع من المخلوقين فإن كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله، فهو في حيز الذم والإنكار . وإن كان واقعاً تحت عموم ما ندب الله إليه، وحض عليه أو رسوله، فهو في حيز المدح، وإن لم يكن مثاله موجوداً كنوع من الجود والسخاء، وفعل المعروف فهذا فعل من الأعمال المحمودة، لم يكن الفاعل قد سبق إليه، ولا يجوز أن يكون ذلك في خلاف ما ورد به الشرع، لأن رسول الله ﷺ قد جعل له في ذلك ثواباً فقال : « من سن سنة حسنة، كان له أجرها وأجر من عمل بها » وقال في ضده : « من سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها » (من حديث طويل أخرجه مسلم) وذلك إذا كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله . ويعضد

---

(١) حامع الأصول ـ ابن الأثير الجزري ـ تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ـ ط٢ ـ ١٤٠٣هـ١٩٨٣ /م ـ دار الفكر بيروت / ج١ ـ ص٢٨٠، ٢٨١ .

ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة التروايح : « نعمت البدعة هذه » لما كانت من أفعال الخير، وداخلة في حيز المدح، سماها بدعة ومدحها...

وزيادة في إيضاح الجزء الأخير من كلام ابن الأثير، نشير إلى أن الفاروق فعل ذلك لأن لتلك الصلاة أصلاً شرعياً ـ فالنبي كان يقوم الليل حتى تتفطر قدماه، وهو ﷺ صلى التروايح مرات في مسجده لكنه لم يواظب عليها جماعة لما رأى الناس يتكاثرون خلفه كي لا يظنوا أنها فريضة فتشق عليهم ـ، وقد أقر الصحابة فعل عمر، وقد جاء في حديث العرباض بن سارية الذي رواه أبو داود : « .... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ... ».

* * *

النخلة المضخمة !!

وأما حديث تأبير النخل فهو حجة على المؤلف وليس حجة له .. فالحديث ينص على أن الأمور الفنية - غير المحرمة لذاتها أو لنتائجها - متروكة لأهلها، يلتزمون فيها بما يرونه أصلح لحياتهم، وفقاً لتطور العلوم والمعارف، ونتيجة للتجارب، فالحديث لا يبيح الابتداع في الدين ... ولا يعطي المؤلف ورهطه ضوءاً أخضر في تنحية الدين جانباً، بحجة أننا أعلم بشؤون دنيانا ... فأمور المأكل والملبس ذات صلة وثيقة بالدين، وليست من أمور الدنيا الفرعية حسب ادعاء صاحبنا ... وإلا فإن مزاعمه تؤدي إلى إباحة لحم الخنزير والميتة والموقوذة والمتردية والنطيحة والدم والخمر وكل ما حرمه القرآن الكريم في هذا المجال ! لأنها كلها من أمور المأكل والمشرب !!.

ولست أفهم الضرر الذي ينزل بالمؤلف وأمثاله، إذا قال العاطس : الحمد لله، وقال له جليسه : يرحمك الله، فرد عليه الأول : يهديكم الله ويصلح بالكم؟!.

إن الضرر الوحيد هنا، هو أن الخواجات لا يفعلون ذلك، وهذا يعني أننا نبتدع - بالتزامنا سنة نبينا - دون أن نستأذنهم !!.

وأما ادعاؤه أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ألغى حصة المؤلفة قلوبهم من مصارف الزكاة، برغم النص على تلك الحصة في القرآن، ففيه تحريف واضح فالفاروق أورع من أن يلغي نصاً قرآنياً، لأنه لم يكن - ولله الحمد - من أتباع الإسلام المستنير الذي يروج له المؤلف وأقرانه - بل إن القرآن نزل مرات

بتأييد ما يقول الفاروق – رضي الله عنه ـ كما في الموقف من أسرى بدر .. قال تعالى :

﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ ... (٦٧)﴾[1].

إن عمر أوقف الصرف لأن المؤلفة قلوبهم هم الذين أسلموا حديثاً وكذلك الذين يرجى إسلامهم ويؤمل من إسلامهم أثر في قومهم، فلما انتهت حاجة الإسلام إليهم، أوقف عمر الصرف لانتفاء السبب، ولم يقم بإلغاء النص ... إن المسلمين اليوم لا يستطيعون شراء رقيق من أموال الزكاة لتحريره من الرق[2]، مع أنه من مصارف الزكاة الثمانية، وذلك ليس إلغاء للنص وإنما تجميد للصرف على هذا البند لعدم وجود المستحقين له حالياً ..... وقد حدث في خلافة عمر بن عبدالعزيز أنه لم يعد ثمة فقير يستحق الزكاة، فاحتار أحد الولاة في الأمر لأن الفقراء والمساكين في مقدمة مستحقي الزكاة، فلما كتب إلى الخليفة في دمشق، أمره بشراء رقيق وعتقه في سبيل الله.

ومثل هذه الأحوال تحصل في ميزانيات الدول المعاصرة، فإذا فاضت أموال بند من البنود أو تبين أنه لا يوجد مستحقون له، فإن المال المخصص ينقل إلى بند آخر أو يُدَوَّر إلى العام التالي، دون أن تتهم الحكومة بإلغاء البند !!!. لكن الهوى له وضع خاص!!.

إن من المفجع أن يجمع المؤلف بين الدعوة إلى الابتداع في الدين، والثناء على ابن تيمية لمحاربته البدع في الدين، وبين هجومه على الصوفية، ودفاعه عن شركياتهم، والاقتناع بكذبهم على الله ـ سبحانه

---

(١) سورة الأنفال : الآية ٦٧ .

(٢) انظر موقف الإسلام من الرق: ص ١٥٤ من هذا الجزء من الكتاب.

وتعالى ـ بأن قلوبهم تحدثهم عن ربهم ؟!! .

وأين العقل الذي يتشدق به صاحبنا إذا كانت وفاة رواة الحديث النبوي تسيغ رفض الحديث جذرياً ـ فقد أقر استشهاد قرينه مراد بالبسطامي ـ ؟! .. أو لم يمت الذين بلغونا القرآن ؟! .

إن معنى ذلك إلغاء جميع العلوم الدينية والدنيوية، التطبيقية والإنسانية وخصوصا التاريخ لأن رواة تاريخ القرن الماضي فما قبله رحلوا عن دنيانا جميعاً ؟!

* * *

الرموز وثلاثة مواقف

وفي سلسلة تناقضات حسين أحمد أمين حول فكرته المحورية، نجده (ص١١٣) يهاجم التفسير الرمزي للتكاليف الشرعية [١]، وهو التفسير الذي آمنت به بعض فئات الشيعة، لأن ذلك التفسير (كما يقول المؤلف بحق) يؤدي إلى إسقاط التكاليف الشرعية. لكن الكاتب نفسه يثني في مجلة الهلال (القاهرية) [٢]،على الفضل الكبير للفيلسوف العربي يعقوب بن إسحاق الكندي، لأنه أول من لجأ إلى التفسير الرمزي للآيات القرآنية» (!!!!!).

ويضيف المؤلف في مقالته بـ« الهلال » : « وقد كان هذا التفسير الرمزي للنصوص الدينية الذي بدأه الكندي وتبعه فيه الكثيرون بعده، أداة خير في تطور الفكر الإسلامي، وانتفع بها المسلمون المستنيرون في العصر الحديث »(!!!!).

فبالله عليكم : أرأيتم رجلاً يستدير على نفسه بمقدار ١٨٠ درجة، ويستسيغ التناقضات إلى هذا الحد ؟! .. كيف يكون التفسير الرمزي إسقاطاً للتكاليف وأداة خير معاً، لدى كاتب واحد ؟! أم أن الغاية تبرر الوسيلة، والموقف ينبع من حاجة الهوى إلى تبرير الرأي ... ولا يفوت القارئ أن الرجل ندد بالتأويليين المعاصرين (وهم الذين انتفعوا بالتفسير الرمزي من المستنيرين

---

(١) والأصل فى النصوص الشرعية أن تؤخذ على ظاهرها الجلي إلا بقرينة من نصوص أخرى شرعية تُخْرِجُ الأولى عن ظاهرها، بشرط أن تظل جارية على مقتضى اللسان العربي ... ولذلك فإن كل تفسير يؤول القطعيات بمعان لا تدل عليها النصوص ولا السنة العملية فهو مرفوض وباطل [انظر : الذهبي– التفسير والمفسرون ـ ٢ / ٣٥٧ وما بعدها].

(٢) العدد الصادر في شهر آب (أغسطس) ١٩٨٩م ـ ص ١٨٤.

!!)، واتهمهم بالتحايل على شرع الله (!!!) .. وعليكم أن تنسوا التناقض التاريخي حول بدء التفسير الرمزي على يد بعض الشيعة تارة، وعلى يد الكندي تارة أخرى، ناهيكم عن دعوته فيما بعد إلى دين لا رموز فيه !! .

* * *

الفصل السابع

أبو لهب « الإمبريالي »

كان نفر من السفهاء يرمون أبا الأسود الدؤلي بالحجارة، كلما انصرف من صلاة العشاء، فلما أيقن أنه ليس لهم بقية من حياء تردعهم، عاتبهم فقالوا: لسنا نحن الذين نرميك، وإنما الله ـ عز وجل ـ .. قال: كذبتم، لو كان الله يرميني لما أخطأني !

[عن كتاب الأذكياء / لابن الجوزي]

سورة المسد -عند المؤلف- مدنية لا مكية، بل إنها نزلت بعد موت أبي لهب عقب غزوة بدر في السنة الثانية للهجرة.

تلك خلاصة مقال في الكتاب (ص ٤٤ - ٥٢) يحمل عنوان « تأملات في حقيقة أبي لهب : يهوذا بني هاشم »، وسبق للمؤلف أن نشر المقال بالعنوان ذاته في مجلة « الدوحة » القطرية قبل توقفها (العدد ٨٥ - ربيع الآخر ١٤٠٣هـ/ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣م - (ص ٢٢ - ٢٥).

ربما تبدو هذه المسألة، مسألة خلاف علمي محدود حول سورة قرآنية : أهي مكية أم مدنية ؟ وهو خلاف مشروع بين أهل العلم - إذا توافرت له أسباب صحيحة وأدلة مقبولة - .. غير أن القضية عند صاحبنا ليست كذلك، إذ يرمي من وراء مخالفة الحقيقة القطعية المعروفة من أن السورة مكية يرمي إلى القول بأن السورة نزلت بعد هلاك أبي لهب، فالسورة تؤكد موت أبي لهب على كفره وشركه، فلو أنها نزلت قبل وفاته، فإنها تنطوي على جبرية مرفوضة - حسب فهم المؤلف - بحيث لم يكن في وسع أبي لهب إلا أن يصلى النار، ولم يكن باستطاعته أن يقبل الإسلام ديناً له ...

* * *

أدلــة المؤلــف

يحتج المؤلف لما يذهب إليه من مدنية السورة بالأدلة التالية :

١ ـ جاء في السورة قول الله ـ عز وجل ـ عن أبي لهب :

﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ (٢) ﴾، أي بصيغة الماضي، ولا ترد عبارة ﴿ ما أغنى ﴾ ومثيلاتها في القرآن إلا للدلالة على حدث وقع من قبل، كقوله تعالى :

﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ (٨٣) فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ (٨٤) ﴾[1].

٢ ـ الاحتجاج لمكية السورة بقصر آياتها ليس صحيحاً فهناك سور مدنية قصيرة كسورة النصر، وأما أن السورة نزلت عندما رد أبو لهب على النبي على الصفا في مطلع الدعوة الإسلامية، فكثيراً ما يخترع المفسرون القصص ويختلقون المناسبات من أجل تفسير الآيات وبيان أسباب نزولها.

٣ ـ ورد في الطبقات الكبرى لابن سعد ـ وهو ثقة (!!) ـ أن أبا لهب ناصر النبي بعد موت أبي طالب، فلما عاتبت قريش أبا لهب قال : ما فارقت دين عبد المطلب ولكني أمنع ابن أخي أن يضام حتى يمضي لما يريد فقالوا(!!) : (قد أحسنت وأجملت ووصلت الرحم) . . فمكث الرسول ﷺ أياماً (!!) يذهب ويأتي ولا يعترض له أحد من قريش وهابوا أبا لهب. وكان أبو لهب في وقت من الأوقات على علاقة طيبة بابن أخيه

---

(١) سورة الحجر : الآيتان ٨٣ ـ ٨٤.

(الرسول ﷺ) بدليل أن ابنيه : عتبة وعتيبة كانا متزوجين أو مخطوبين لابنتي النبي : الأول لرقية والثاني لأم كلثوم . .

٤ ـ الكنية عند العرب تكرمة وإعظام، فما علة تكنية هذا الكافر واسمه الأصلي « عبد العزى » ؟ . . . وإنما لقبه أبوه بـ « أبي لهب » لحسنه وماله (!!) .

٥ ـ ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ ﴾ ربما (!!) كان فيها دليل آخر على أن السورة مدنية لا مكية، وعلى أنها نزلت بعد وفاة أبي لهب، حين انقضت فرصة اعتناقه الإسلام .

٦ ـ أهم الأسئلة حول السورة هو : لِمَ خص الله أبا لهب بسورة من دون سائر المشركين ؟ . . . . صحيح أن الصحابي عبد الله بن مسعود ـ وكان يعتبر نفسه أحد الثقات الكبار في القرآن (!!!) ـ ذهب إلى أن عثمان بن عفان استبعد أثناء جمعه القرآن (!!)، آيات تلعن الأمويين (!!!) لكنه اتهام غير مقبول، لأن علي بن أبي طالب وكثيراً من الصحابة كانوا أحياء، ولم نسمع أن أحدهم أيد زعم (!!) ابن مسعود .

٧ ـ الذي يفسر تحول أبي لهب من العلاقة الطيبة بالنبي ﷺ إلى العكس هو ماله وامرأته .

فعند نهوض النبي بالدعوة كان الصراع في مكة على أشده، لا بين الأثرياء والفقراء، بقدر ما كان بين واسعي الثراء ومعتدليه، وقلق الأخيرون من الوهن المضطرد في مشاعر التضامن القبلي . . . وسرعان ما ظهرت في مكة جماعتان رئيسيتان متنافرتا المصالح هم : بنو هاشم ـ الأقل ثراءً ـ وترأسوا حلف الفضول، مقابل الأحلاف وهو تنظيم أقامه التجار الأثرياء الذين سعو إلى فرض نوع من الاحتكار . . . وربما كان من بين بواعث النبي

إلى توجيه أكثر من نصف المسلمين حينذاك إلى الحبشة، رغبته في السعي إلى البحث عن طريق آخر للتجارة غير خاضع لسيطرة كبار تجار قريش، وذلك برغم ما قيل من أن الاضطهاد هو الباعث الوحيد على هذه الهجرة .

ويدعم هذا الافتراض أن جل مهاجرة الحبشة، كانوا أفراد الجماعات الداخلة في حلف الفضول، وأن عدداً منهم بقي في الحبشة إلى السنة السابعة من هجرة النبي ﷺ إلى المدينة وانقضاء ذلك الاضطهاد.

٨ - لكي نفهم موقف أبي لهب - حسب رؤية المؤلف - يقدم صورة لحصار الشِّعْب الذي تم في مكة مغايرة لحقيقته التاريخية : فالسبب الظاهر لمقاطعة قريش لبني هاشم وبني المطلب، هو رفض أبي طالب إسقاط حمايته عن ابن أخيه. مع أنه كان من السهل على أبي طالب أن ينتحل عذراً أو آخر للتخلي عن النبي، لو أنه كان حقاً راغباً في تجنب مقاطعة قريش.

واستمرا ر الحصار ثلاث سنوات دليل على أنه كان لبني هاشم مصلحة حقيقية في موضوع الخلاف (!!) وقد انهارت المقاطعة لانسحاب بعض البطون منها، لأنها أدركت أن نجاحها سيؤدي إلى تعاظم قوة أغنياء التجار.

٩ - بعد موت أبي طالب، وانتقال زعامة بني هاشم إلى أبي لهب، تمكنت الأحلاف من شراء ذمة أبي لهب، فخان المصالح الاقتصادية لعشيرته.. وساعدهم في ذلك غرام أبي لهب بالمال وزواجه من أخت أبي سفيان (حمالة الحطب) وإقناعه بأن النبي سب آلهة عبد المطلب وقال: إن مآله جهنم ....

وقريش لم تكن شديدة التمسك بآلهتها[1]، و يدل على ذلك دعوة الحنفاء إلى التوحيد دون أن يلحقهم أذى، كما يدل عليه التقبل السهل

(١) من مضحكات هذا الرجل أنه في ص (٩٦) يؤمن بان الإسلام حرم التصوير تحريماًقاطعاً، وفي (ص١٤١) يرى ان التصوير حرم في صدر الإسلام في مجتمع كان إلى وقت قريب يعبد الأوثان، أما في حديث صاحبنا هنا عن ابي لهب، فإن قريش تصبح غير مكترثة بأوثانها !!!

المذهل من قريش بعد فتح مكة لهدم أوثانها دون أسف ولا انزعاج (!!) ... وإنما كانت مخاوف قريش من النبي سياسية واقتصادية.

ولما توجه النبي إلى الطائف، رفض بنو ثقيف دعوته، مع أن اعتناقهم الإسلام ربما يحررهم من التبعية المالية لقريش، وربما يرجع رفضهم لخوفهم - هم أيضاً - من قيام نفوذ سياسي للنبي ...

ثم نعلم كيف نجحت مفاوضاته (!!!) مع أهل يثرب، الذين كانوا في حاجة ماسة إلى نفوذ سياسي قوي يضع حداً للصراع الدموي بين الأوس والخزرج، وكيف كان أحد عوامل انتصاره في النهاية على مكة تضييق المسلمين الخناق على تجارة قريش، حتى اضطرت إلى التسليم والإذعان (!!) ويختم المؤلف أطروحته قائلاً : « وخلاصة القول أن مثل هذه الخيانة من جانب أبي لهب للنبي من أجل مصلحة مادية أنانية هي على حساب مصلحة عشيرته، وبتأثير قوي من زوجته، هو وحده (!!) ما يفسر لنا ذلك السخط الشديد عليها، مما نلمسه في سورة المسد، والله بعد ذلك أعلم بما أراد ».

* * *

أسطورة الماضي

نعجب من تذرع المؤلف فيما ذهب إليه، بصيغة الماضي ﴿ تبت ﴾ و ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۝٢ ﴾، مع أنه ذكر هو نفسه أن من سنن العرب أن تأتي بالفعل بلفظ الماضي، في بعض الحالات وهو حاضر أو مستقبل !! والحقيقة هي أن القرآن الكريم استخدم الفعل الماضي للتعبير عن الحاضر أو المستقبل كثيراً، كما ورد فيه عكس ذلك . . . كقول الله تعالى :

﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ . . . ۝١ ﴾[1].

وقوله ـ سبحانه ـ :

﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ . . . ۝٩ ﴾[2].

فها هنا ورد الماضي ﴿ أرسل ﴾ وتلاه المضارع ﴿ فتثير ﴾ ثم عاد الفعل إلى الماضي ﴿ فسقناه ﴾.

ويحدثنا القرآن عن يوم القيامة فيقول :

﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ . . . ۝٩٤ ﴾[3].

فالخطاب بصيغة الماضي، مع أن يوم القيامة لما يأت بعد !

ويقول عن أسلاف بني اسرائيل في عهد النبي :

---

(١) سورة النحل : الآية ١.

(٢) سورة فاطر : الآية ٩ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٩٤.

﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ (٨٧) ﴾[١].

وفي [سورة يوسف : الآية ٣٦] يقول الذي طلب من النبي يوسف (عليه الصلاة والسلام) تفسير رؤياه :

﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا (٣٦) ﴾.

مع أن الرؤية وقعت في الماضي « رأيتُني »...

ويقول الله - عز وجل - :

﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ... (١٤٤) ﴾[٢].

وكذلك قول الله - جل جلاله - :

﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ (٥١) ﴾[٣].

مع أن النفخ في الصور سيقع في المستقبل !

﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ (٧٧) ﴾[٤].

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ (٤٩) ﴾[٥].

﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا (١٥) ﴾[٦].

والكافر يندم يوم الحساب حيث لا ينفع الندم، فيقول :

---

(١) سورة البقرة : الآية ٨٧ .
(٢) سورة البقرة : الآية ١٤٤.
(٣) سورة يس : الآية ٥١.
(٤) سورة الزخرف : الآية ٧٧
(٥) سورة غافر : الآية ٤٩
(٦) سورة الجن : الآية ١٥.

﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ۝٢٩ ﴾[(١)] .

ولست أدري سر تجاهل المؤلف صيغة ﴿ **ما أغنى** ﴾ هنا، مع أنه زعم أن المستقبل منها لم يأت في القرآن إلا بصيغة المضارع ﴿**لن تغني**﴾ ﴿ **لا تغني**﴾!!!

ثم لنتأمل معاً هذه الآيات الكريمة من سورة ق (١٩ - ٣٥) :

﴿ **وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ۝١٩ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ ۝٢٠ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ۝٢١ لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ ۝٢٢ وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ۝٢٣ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ۝٢٤ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ۝٢٥ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ ۝٢٦ قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِن كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ۝٢٧ قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ۝٢٨ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٢٩ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ۝٣١ هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ۝٣٢ مَّنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ۝٣٣ ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُلُودِ ۝٣٤ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ۝٣٥** ﴾ .

ومن رغب في مزيد من الأدلة القرآنية على ما نقول، فليرجع إلى : [الأعراف: ٤٤ - إبراهيم : ٢١ - الكهف : ٩٩، ١٠٠ - طه : ١٢٥ - المؤمنون :

---

(١) سورة الحاقة : الآيتان ٢٨، ٢٩.

١١٢، ١١٣ ـ الصافات : ١٢ حتى ٣٤ ـ الزمر ٦٨ حتى ٧٥ ـ المدثر : ٤٢ حتى ٤٧ ـ الدهر أو الإنسان : ١١، ١٢].

وربما كان مما يدخل في باب الطرافة، أن المؤلف في سياق احتجاجاته اللغوية استشهد بقول الله تعالى :

﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ (٤٨) ﴾[1] !!

فهو يستدل بورود ﴿ **ما أغنى** ﴾ هنا على أنها للدلالة على حدث قد وقع من قبل !!! علماً بأن حوار أصحاب الأعراف مع أصحاب الجنة وأصحاب النار سيقع يوم القيامة، ولم يقع من قبل كما زعم الرجل ـ جاهلاً أو متجاهلاً !!! ـ فانقلب الشاهد ضده لا معه .

وهذه الآيات نسوقها كاملة [الأعراف : ٤٤ ـ ٥١] ليتضح حجم الجهل أو التجاهل ، فهي تشهد بنقيض زعمه :

﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ (٤٤) الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ (٤٥) وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ (٤٦) وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٤٧) وَنَادَىٰ أَصْحَابُ

---

(١) سورة الأعراف : الآية ٤٨ .

الأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ (٤٨) أَهَؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ (٤٩) وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ (٥٠) الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ (٥١) ﴾

وعلى ذكر الفعل الماضي، تحضرني أكذوبة للمستشرق كازانوفا الذي قال طه حسين: إنه فهم القرآن منه ولم يفهمه من الأزهر . . . فكازانوفا يزعم أن أبا بكر الصديق أضاف آية :

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ . . . (١٤٤) ﴾[1].

لأن الفعل ﴿ **خلت** ﴾ جاء بصيغة الماضي !!! ونحن نقول هذا لنحمد الله أن منحنا عقولاً سليمة لا تهبط إلى هذا الدرك من العقم المثير للسخرية.

وإلا فما من عربي، يظن أن الرسل لم تكن قد خلت في حياة النبي، ثم خلت بعد انتقاله إلى جوار ربه !!!

* * *

(١) سورة آل عمران : الآية : ١٤٤.

رواية لا تفسير ...

رأينا أن المؤلف يخالف ما ذهب إليه كل المفسرين -أو جلهم- (!!) من أن سورة المسد مكية .. وبعد أن أوضحنا بالأدلة الدامغة تهافت حجته اللغوية، نمضي في مناقشة أدلته ... ونشير أولاً إلى خطأ فادح تكرر في المقال .

فتحديد السور المكية والمدنية علم قائم بذاته من علوم القرآن، وليس من اختصاص المفسرين - حسب زعمه جهلاً أو تجاهلاً - ... كل ما يفعله المفسر هو أن يذكر أن السورة مكية أو مدنية نقلاً عن الرواة، وربما رجح المفسر أحد الجانبين في السور المختلف في مكيتها ومدنيتها .

فما تقول الرواية ؟ ....

يعرض السيوطي لمسألة المكي والمدني في كتابه المشهور « الإتقان في علوم القرآن »[١]، من الصفحة ١١ حتى ٢٤، ويقول : أول ما نزل من القرآن : العلق، ن (أو القلم)، المزمل، المدثر، تبت (أي : المسد) !! .

فسورة المسد مكية - إذاً - بل إنها من أوائل ما نزل من القرآن، فهي خامس سور القرآن من حيث ترتيب نزولها !! .

ويناقش السيوطي[٢] اختلاف العلماء حول المكي والمدني، فيذكر أن المدني المتفق عليه ٢٠ سورة، والمختلف فيه ١٢ سورة، والباقي - ومنه سورة المسد - مكي باتفاق !!! أي أن سورة المسد مكية باتفاق الرواة (هذا طبعاً لأن

---

(١) ط٤ - مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

(٢) المرجع السابق - ص ١٥ .

السيوطي مات قبل أي يظهر حسين أحمد أمين فيزعم من عندياته أن السورة مدنية بل ويحدد تاريخ نزولها بأنه بعد غزوة بدر !!).

إن علم المكي والمدني يقوم على الرواية فهو يشبه التاريخ، فإذا أجمع علماء السلف رواية ودراية على أمر ـ وهم أقرب إلى تاريخ النزول ـ فأنى لرجل يأتي بعد ١٤٠٠ سنة ليخرق ذلك الاتفاق دون أي مستند علمي !!!.

ويمكن لمن شاء التوسع في المسألة بتفصيل أكثر، أن يرجع إلى الكتاب القيم « مباحث في علوم القرآن » للدكتور صبحي الصالح [١] (رحمه الله)، من الصفحة ١٦٤ ـ ٢٣٣.

يضاف إلى ذلك أن آيات سورة المسد تضاهي ما نزل بمكة من القرآن ـ ليس في قصر آياتها الذي يعد قرينة على مكية السورة وليس دليلاً قاطعاً ـ فالخطاب خاص جداً بل إنه شخصي، أما ما نزل في المدينة فإنه يتجاوز أهل مكة ليعم الناس جميعاً.

الأدهى من ذلك أن المؤلف الذي يتهم الأمة كلها بعدم فهم التطور في الإسلام لأنها لم ترتب الآيات حسب تاريخ النزول « علما بأن ترتيب الآيات توقيفي فعله النبي ﷺ بوحي من الله »، يشكك هنا في أسباب النزول، ويتهم المفسرين باختراعها، وذلك كالعهد به في الكتاب كله : يستشهد بالمتناقضات حسب الظروف والحاجة !! بل إنه يأخذ بأوهى الروايات في أسباب النزول عندما تلائم رأيه المسبق، ويرفض أوثقها عندما تصادم غرضه، كما يفعل المستشرقون تماماً ـ حسب وصف الدكتور الصالح ـ إذ ينكرون الروايات كلها ثم يرتبون القرآن حسب تاريخ النزول بمزاجهم!! [٢]

---

(١) ط٩ ـ دار العلم للملايين ببيروت ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧م.

(٢) المرجع السابق – ص ١٧٥.

ولست أدري أي منهج علمي محترم، ذلك الذي يقوم على رد الروايات دون أي حجة ولا دليل، بل بالهوى والتحكم الشخصي، المتمثل في لغة مطاطة مزرية : « فكثيراً ما يخترع المفسرون القصص ويختلقون الأسباب من أجل تفسير الآيات وبيان أسباب نزولها » !!!

إن الرواية التي أنكرها الرجل عن سبب نزول سورة المسد، لم تَرِدْ في كتب أسباب النزول التي تجمع الغث والسمين ـ فحسب ـ، وإنما وردت عند البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل[1]، وهي : (لما أنزل الله : ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٢١٤) ﴾ أتى النبي الصفا فصعد عليه ثم نادى : « يا صباحاه » فاجتمع الناس إليه بين رجل يجيء إليه وبين رجل يبعث رسوله، فقال رسول الله ﷺ : « يا بني عبد المطلب، يا بني فهر، يا بني كعب أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلاً بسفح هذا الجبل تريد أن تُغيرَ عليكم صدقتموني »؟ قالوا : نعم، قال : « فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد »، فقال أبو لهب : تباً لك سائر اليوم أما دعوتنا إلا لهذا؟ وأنزل الله ـ عز وجل ـ : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (١) ﴾ ـ ١هـ .

ولا أعلم كيف يكون ابن سعد ثقة عنده، حين ينفرد برواية انتصار أبي لهب للنبي بعد موت أبي طالب، ومع ذلك يتجاهل المؤلف أن ابن سعد نفسه أورد في كتابه نفسه « الطبقات الكبرى » سبب نزول سورة المسد مثلما جاء عند الشيخين وأحمد[2] ؟! لا سيما أن سبب نزولها ورد في الطبقات قبل ١٠ صفحات فحسب من رواية انتصار أبي لهب للرسول ﷺ مما يرفع علامة استفهام كبرى : إذا كان المؤلف قد قرأ الطبقات فكيف تجاهل سبب النزول وابن سعد عنده ثقة ؟ أم أن ابن سعد ثقة وغير ثقة في آن، وذلك بحسب

---

(١) حياة الصحابة ـ محمد بن يوسف الكاندهلوي ـ ط٧ ـ دار القلم بدمشق وبيروت ـ ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧م ـ ج١ ـ ص ٩١، ٩٢.

(٢) الطبقات الكبرى ـ ابن سعد ـ ج١ ـ ص ٢٠٠.

الهوى والمزاج ؟

أم أن المؤلف لم يقرأ الطبقات ونقل عن كاتبين آخرين ؟! بل إن ابن سعد يعدد في الصفحة ٢٠٠ نفسها أبرز أهل العداوة من قريش للنبي في بداية دعوته فيذكر (بالترتيب) : أبا جهل - أبا لهب - الأسود بن عبد يغوث - الحارث بن قيس بن عدي (ابن الغيطلة) - الوليد بن المغيرة - أمية وأُبَيّ ابنَيْ خلف ....

* * *

الأيام تلد أعواما ....

توكأ المؤلف ـ كما مر بنا ـ في معارضته لمكية سورة المسد، على رواية انفرد بها ابن سعد في الطبقات (ج١ص٢١٠ ـ ٢١٢، وبالمناسبة فكل ما أسندناه هنا إلى الطبقات قمنا نحن بتوثيقه، فالمؤلف أعلى شأناً من أن يوثق الأقوال التي ينسبها إلى أصحابها!!) ... ونحن هنا لن نتوقف كثيراً عند هذه الرواية التي لو كانت صحيحة لعلم بها جميع الناس ولنقلها ـ تبعاً لذلك ـ كل رواة السيرة النبوية !.

ولكن أليس من اغتيال الأمانة، أن ينقل المؤلف عن ابن سعد، أن النبي ﷺ ـ بعد قصة انتصار أبي لهب له عقب وفاة أبي طالب ـ مكث أياماً يذهب ويأتي لا يعترض طريقه أحد من قريش، ثم يزعم المؤلف في المقال نفسه أنه فهم من رواية الطبقات أن الأيام هذه كانت عاماً أو بعض عام، سار فيها أبو لهب على نهج أخيه من حماية الرسول ﷺ ؟!... كيف تتحول «أياماً» إلى سنة أو بعض سنة ؟!..

وأين ذهب عقل المؤلف حين يقبل رواية تنسب إلى صناديد مشركي قريش أنهم احترموا موقف أبي لهب حتى قالوا له : « قد أحسنت وأجملت ووصلت الرحم »؟ ولِمَ لَمْ يفعلوا ذلك مع بني هاشم أيام أبي طالب، حيث حاصرتهم قريش إلى أن أكلوا أوراق الشجر ؟!!! وكيف نصدق الرواية اليتيمة، مع أن بني هاشم استجابوا لدعوة أبي طالب لحماية النبي ما عدا أبا لهب[1] ؟!.

---

(١) حياة محمد ـ د. محمد حسين هيكل ـ ط١٦ ـ دار المعارف بمصر ـ د. ت ـ ص ١٦٣ .

إن رواية ابن سعد ـ لو صحت ـ تشير إلى حماية أبي لهب للنبي أياماً .. فلم لا تكون سورة المسد ـ نقول هذا جدلاً وإلا فالسورة من أوائل ما نزل من القرآن ـ لم لا تكون قد نزلت بعد هذه الأيام التي سبقت هجرة النبي ﷺ إلى المدينة بثلاث سنوات، ازداد فيها أذى قريش للرسول الكريم (برواية ابن سعد نفسه عقب الرواية التي توكأ عليه المؤلف مباشرة !!)، وكان لعمه أبي لهب دور مميز خلالها، فقد كان أبو لهب يتتبع الرسول الذي أخذ يعرض نفسه على القبائل بعد رد أهل الطائف له فيقول لهم أبو لهب : إنه صابئ كاذب[1] !!

ومما يدعو إلى الضحك، قول المؤلف : وكان أبو لهب في وقت من الأوقات على علاقة طيبة بالنبي ﷺ بدليل أن عتبة وعتيبة ابني أبي لهب كانا متزوجين أو مخطوبين لبنتي النبي : رقية وأم كلثوم.

لأن مزاعمه حول مدنية السورة يفترض أن تستند إلى تواريخ دقيقة للأحداث التي يستدل بها، لا أن يقول : « في وقت من الأوقات »!!!.

وتحديد الأزمنة يوضح للقارئ مرة أخرى، أن المؤلف واحد من اثنين : إما جاهل يهرف بما لا يعرف، وإما عارف يزيف الحقائق ويبتر ويزيد عن سابق عمد وتصميم :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم...

لقد تزوج عتبة بن أبي لهب رقية بنت محمد ﷺ، وتزوج أخوه عقبة شقيقتها أم كلثوم، وذلك قبل النبوة[2] !!!

---

(١) حياة الصحابة ـ مرجع سابق ـ ج١ ـ ص ١٠٧، وكذلك حياة محمد لهيكل ـ مرجع سابق ـ ص ٢٠٠، ودراسة في السيرة للدكتور عماد الدين خليل ط٦ ـ مؤسسة الرسالة ودار النفائس ببيروت ـ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ـ ص ٩٠، ٩١.

(٢) نساء فاضلات ـ عبد البديع صقر ـ دار الاعتصام بمصر ـ د . ط ـ د. ت ـ ص ٤٨ ـ ٥٠.

فلما نزلت سورة « المسد » قال أبو لهب لولديه : رأسي من رأسيكما حرام إن لم تطلقا بنتي محمد ! ففارقاهما . . . وقد تزوج عثمان بن عفان رقية بمكة وهاجرت معه إلى الحبشة مرتين (لاحظوا أن الرواة الذين اتفقوا على أن سورة المسد مكية ومن أوائل ما نزل بمكة من القرآن كانوا ـ كالعهد بهم ـ صادقين . . والهجرة الأولى إلى الحبشة سابقة على غزوة بدر بما لا يقل عن ٩ سنوات !! بل إنها سبقت حصار الشِّعْب وموت أبي طالب وأسطورة حماية أبي لهب المزعومة للنبي أياماً ولدت وكبرت إلى سنوات في خيال المؤلف، وهو خيال خصب حسبما ثبت لنا . . . .)

ثم هاجرت رقية إلى المدينة المنورة مع زوجها عثمان ، بعد هجرة النبي إليها . وقد أصابتها الحصبة أثناء تجهز النبي ﷺ لموقعة بدر، فخلف عندها عثمان وتوفيت في شهر رمضان من السنة الثانية للهجرة !! (أي أن وفاتها سبقت وفاة أبي لهب التي يعتبر المؤلف أن نزول سورة المسد قد تلاها !!) .

فهل عرف القارئ الكريم الآن، حقيقة « في وقت من الأوقات » التي جهلها المؤلف أو تجاهلها ؟! .

ولكي يدرك من بقيت لديه ذرة شك، مدى حقد أبي لهب على دين الله، نشير إلى أن أبا لهب حم ومات لما سمع بهزيمة قريش في بدر، بعد أن أبلغه نبأها الحيسمان بن عبد الله الخزاعي، فهلك بعد سبعة أيام[١] !! .

* * *

(١) حياة محمد ـ مرجع سابق ـ ص ٢٨٧ .

حكاية السين

أما اندهاش المؤلف من إيراد القرآن كنية « أبي لهب » بدلاً من اسمه « عبد العزى » عند العرب، فهو نفسه مدعاة للاندهاش !. وإلا فهل يروم المؤلف أن يقنعنا أن القرآن يذم أبا لهب ويكرمه معاً ؟! صحيح أن الكنية تكريم، لكن ذلك ليس مطلقاً، والقرآن لم يتقيد دائماً بمفاهيم العرب واستعمالاتهم اللغوية.

وليس أدل على ذلك من أن أسماء الأنبياء جاءت في القرآن بالاسم الأول المجرد، ولم ترد كنية أي منهم، حتى إبراهيم وهو نبي وأب لاثنين من الأنبياء الكرام (إسماعيل وإسحق)، ذكر اسمه مراراً (إبراهيم)، وكذلك يعقوب مع أن ابنه يوسف نبي، ومع أن القرآن خص يوسف عليه الصلاة والسلام بسورة كاملة طويلة.

ولقد وقفت مذهولاً أمام ادعاء المؤلف أنه ربما كان في قوله تعالى : ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ ﴾ ، دليل آخر على أن السورة مدنية !! وعلى أنها نزلت بعد وفاة أبي لهب !!!

مع أن الآية دليل قاطع آخر على أن السورة نزلت وأبو لهب حي يرزق لأنه لو مات فإنه يعذب في القبر فلا يقال عنه : ﴿ **سيصلى** ﴾ ، وإذا كان المؤلف ربما يرفض الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن عذاب القبر، فإننا نقدم له دليلاً قرآنياً حاسماً ، يقول الله ـ سبحانه ـ :

﴿ فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ النَّارُ

يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ (٤٦) ﴾ [١].

كما أن آية ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ (٣) ﴾ لها نظائر في قوله تعالى: ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ (١٦) ﴾ [٢] التي نزلت في الوليد بن المغيرة، وقد خُطِم بالسيف في بدر [٣]، وقوله ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ (٢٦) ﴾ [٤] وهي في الوليد أيضاً، وكلتا الآيتين [٥] نزلتا قبل موته !!.

وأما سؤال المؤلف عن السبب في أن الله - عز وجل - خص أبا لهب بسورة دون سائر المشركين، فهو سؤال يتسم بقلة الأدب مع الله - عز وجل - لا سيما أن المؤلف يورد أكذوبة واهية عن ابن مسعود وراء سؤاله .. صحيح أنه لم يقبلها، لكن السؤال : ما الداعي إليها طالما أنها غير مقبولة عنده، ولا تخدم أي غرض علمي نزيه؟ . . .لن نجيب، فهذا المسلك من أمثال الرجل بات مفضوحاً وهو : أن يقدموا لقرائهم الروايات المكذوبة لإثارة الريبة، ولو أشاروا إلى أنها موضوعة ... ويتبع ذلك سوء أدب مع الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، إذ يصفه المؤلف بأنه « كان يعتبر نفسه أحد الثقات الكبار في القرآن » !! فابن مسعود ثقة - عند الأمة كلها - في رواية القرآن وتفسيره وتعليمه، وهي منزلة لم يكن (رضي الله عنه) ينسبها إلى نفسه من فراغ إذاً !! بل إن معه تزكية يطمع المسلم في عُشْر معشارها!! . إنها شهادات رسول الله ﷺ والصحابة الكرام له [٦].

---

(١) سورة غافر : الآيتان ٤٦، ٤٧ .

(٢) سورة القلم : الآية ١٦ .

(٣) صفوة التفاسير - محمد علي الصابوني - ط١ - دار القرآن الكريم ببيروت - ١٤٠١هـ/ ١٩٨١ م - ج١٩ - ص ١٩، ٢٠.

(٤) سورة المدثر : الآية ٢٦

(٥) الصابوني - المرجع السابق - ج ١٩ - ص ٦٧، ٦٨ .

(٦) جامع الأصول - مرجع سابق - ج ٩ - ص ٤٦ - ٥٠ .

ففي الصحيحين أن الرسول ﷺ طلب من ابن مسعود أن يقرأ القرآن عليه ... وفي الصحيحين أيضا أن الرسول ﷺ قال : خذوا القرآن عن أربعة : ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأُبَيّ بن كعب .

وتتجلى أمانة المؤلف وأدبه معاً في قوله : « ولم أسمع أن أحدهم - أي الصحابة - أيد زعم ابن مسعود » !!! فطالما أن الرواية غير مقبولة فكيف ينسبها إلى ابن مسعود ويسميها « زعماً »[1]؟ ... ونحن نؤكد أن الرواية مفتراة - لا غير مقبولة فحسب مما قد يوحي بأنها ضعيفة مثلاً - !!

* * *

(١) في ص ٥٨، ٥٩ يحدثنا المؤلف عن ورع ابن مسعود في رواية الحديث النبوي !! مدعياً أن ابن مسعود كان قليل الرواية عن النبي والحقيقة أنه روى ٨٤٨ حديثاً [انظر : الزركلي / الأعلام - ٤ / ٦٣٧].

وفي الموضع نفسه افترى صاحبنا أن في مصحف ابن مسعود زيادات على مصحف عثمان (ولم يفندها صاحبنا هناك !!) .

مسرحية الصراع الطبقي

وهي مسرحية ليس للمؤلف من نصيب « إبداعي » فيها... فهو فيها ناقل عن الآخرين - كمعظم مقولاته واتهاماته مما سنبرهن عليه في فصل مستقل -، لكنه ناقل غير أمين، لأنه لا يذكر الأبطال الأصليين للمسرحية، وإنما ينتحل حينذاك لنفسه أنه مؤلفها ومخرجها « وممثلوها » أيضاً !!.. وسيتضح حينذاك أنه حجب أسماء من سرق المفكرة عنهم من المستشرقين مثل « وات » و« جب »[1].

وقبل أن نفند مزاعمه تفصيلاً، نسجل تحفظاً واضحاً يقرُّ به كل مسلم صادق الإيمان.

ذلك أن تصوير الدعوة الإسلامية على أنها صراع طبقي (المزري أكثر أن المؤلف يزعم أن ذلك الصراع الطبقي المتوهم لم يكن بين المسلمين والمشركين، وإنما كان بين بني هاشم وغيرهم من تجار مكة معتدلي الثراء، وبين ذوي الثراء الفاحش، أي أن الصورة أسوأ مما لو قيل : إن الإسلام قاد الفقراء ضد الأثرياء كما يزعم المفسرون الماركسيون، فالمؤلف يجعل الإسلام هنا لاعباً لحساب بني هاشم، سوأ في ذلك مسلمهم ومشركهم !!)، نقول : ذلك التصوير مع الادعاء بأن قريشاً كانت حريصة على تجارتها مع استهتار مزعوم منها بأصنامها ومعتقداتها، يؤدي إلى أكذوبة أكبر، هي أن القرآن الكريم مارس الخداع - تعالى

---

(١) من المضحك أن المؤلف يصف كتابات المستشرق اليهودي مكسيم رودنسون عن الرسول ﷺ بانها من الغث الهزيل ص ٤٠ وهو صادق تماماً، لكن كيف يدينها وقوامها التفسير الطبقي للنبوة والتاريخ الإسلامي كله ؟ ومن تناقضات المؤلف أنه يعتمد التفسير الطبقي هنا، ويرفض كتابات الشيوعيين العرب التي تصور الإسلام كحركة اشتراكية !!!

الله عن ذلك ـ على أهل مكة ١٣ سنة (وعلينا ١٤ قرناً) لأنه طمس حقيقة الغاية من الدين الإسلامي، وهي الصراع الطبقي لصالح معتدلي الثراء، وأصر على أولوية العقيدة، وبخاصة توحيد الله ـ سبحانه ـ والإيمان باليوم الآخر !! .. وهذا لا يقول به عاقل ـ حتى من غير المسلمين ـ، لأن من المعلوم في حالات الخصومة العقيدية ـ في كل مكان وكل زمان ـ أن يركز كل طرف على أصدق دعاواه، وعلى أضعف النقاط عند خصمه.

وعلى طريقته في الادعاء يحق لنا أن نسأله : أين تضع عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف ـ وهما من أثرياء قريش ـ على خارطة الصراع الطبقي الذي تختلقه مع أنهم ممن أسلموا مبكراً؟ بل إن عثمان هاجر إلى الحبشة مرتين فضلاً عن الهجرة إلى يثرب فيما بعد ؟! وكيف يندرج زيد بن حارثة وبلال الحبشي وآل ياسر وغيرهم من المعدمين والمستضعفين الذين أسلموا مبكراً، كيف يندرجون في الصراع الطبقي مع معتدلي الثراء ؟.....

وكيف تكتشف قريش في وقت مبكر جداً أن الإسلام صراع طبقي ضدها، مع أنه اقتصر في مكة على أمور العقيدة ؟! كيف تعلم قريش ذلك دون أي إرهاصات تنبئ به، مع أنك تستكثر على الله ـ عز وجل ـ أن يعلم أن أبا لهب لن يعتنق الإسلام وسيموت على شركه ؟!.

وما سر عدم دخول أبي طالب في الإسلام، مع أنك تزعم أنه آثر استمرار الحصار في الشِّعْب لمصلحة بني هاشم ؟! ألم يدرك ـ مثلما ادعيت عن بقية قريش ـ أن دعوة ابن أخيه تهدد مصالح أثرياء قريش، مما يوجب عليه أن يعلن إسلامه ؟! أم أنه لم يسلم لأنه لم يفهم حجم مصلحته الطبقية التي حمى النبيَّ لأجلها !!!!!. ولماذا دخل بنو هاشم جميعاً في الشعب باستثناء أبي

لهب؟!.. أو ليس من المدهش أن تتباين مواقف أعمام النبي وبني عمومته من الدخول في دينه؟ فكيف يوفق المؤلف بين :

١ ـ أن أبا طالب منع أذى قريش عن النبي، لكنه مات مشركاً.

٢ ـ أن حمزة أسلم مبكراً (لتكتمل المفارقة المضحكة نقول : ربما كان أوعى إخوته طبقياً !!).

٣ ـ أن أبا لهب ناصب الدعوة الإسلامية العداء منذ البعثة حتى هلاكه !!

٤ ـ أن العباس أسلم في وقت متأخر (بل كان من بين أسرى قريش في يد المسلمين عقب غزوة بدر !!).

٥ ـ أن أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب (ابن عم النبي)، استمر في هجاء النبي سنوات طويلة قبل أن يشرح الله صدره للإسلام !!.

من جهة أخرى ، فإن دعوى المؤلف عن الصراع الطبقي، تتجاهل واقعة تاريخية ثابتة في كتب السرة النبوية، هي عرض قريش على النبي أن يتوجوه ملكاً عليهم أو يعطوه من المال ما شاء، شريطة أن يكف عن آلهتهم !!.

ولما استتب الأمر للدولة الإسلامية، لم يصادر الرسول ﷺ أموال هؤلاء الأثرياء ، بل إنه ﷺ في غزوة حنين تألف قلوب هؤلاء القوم بالعطاء السخي، حتى حزن الأنصار لذلك في أول الأمر !! ... ولو كان ما يزعمه صحيحاً، لتعين أن يصادر النبي ثرواتهم بعد فتح مكة، وهذا ما لم يحدث !! وكيف ينسجم ادعاء الصراع الطبقي، مع سير الأنبياء الذين جاءت قصصهم في القرآن، ولقوا من قومهم عنتاً شديداً، مع أن معظم الأنبياء لم يبعثوا بشريعة تفرض الزكاة على أموال الأثرياء، وذلك بخلاف رسالة محمد ﷺ، لأنها الرسالة الخاتمة.

نحن نعلم أن معظم الذين يبادرون إلى إجابة الأنبياء والرسل هم الفقراء والمستضعفون ـ بفتح العين ـ لأن المال كثيراً ما يحجب رؤية الحق، فضلاً عما في دعوات الرسل الكرام من مساواة إنسانية وقيم نبيلة يفتقدها الفقراء في مجتمعاتهم الجائرة .... لكن ذلك لا يعني أن النبوات تأتي لخدمة الصراع بين الطبقات!!.

***

الحلف والهجرة

لقد افترى المؤلف على التاريخ، حين صوَّر حلف الفضول كحلقة في مسلسل للصراع الطبقي بين أثرياء قريش ومعتدلي الثراء فيها.

وحقيقة حلف الفضول ـ كما في سيرة ابن إسحاق وسيرة ابن هشام وعند المؤرخ المعروف ابن الأثير ـ أن (قبائل من قريش تداعت إلى ذلك الحلف، فتحالفوا في دار عبد اللّه بن جدعان لشرفه وسنه، وكانوا: بني هاشم وبني المطلب وبني أسد بن عبد العزى، وزهرة بن كلاب ،وتميم بن مرة. فتحالفوا وتعاقدوا ألا يجدوا بمكة مظلوماً من أهلها أو من غيرهم من سائر الناس إلا قاموا معه، وكانوا على من ظلمه، حتى ترد مظلمته. فسمت قريش ذلك الحلف « حلف الفضول » فشهده الرسول ﷺ وقال ـ حين أرسله اللّه تعالى ـ: « لقد شهدت مع عمومتي حلفاً في دار عبد اللّه بن جدعان ما أحب لي أن به حمر النعم ولو دعيت به في الإسلام لأجبت »)

فالحلف إذاً ـ كما وصفه فضيلة الشيخ محمد الغزالي[1] ـ: « دلالة على أن الحياة مهما اسودت صحائفها، وكلحت شرورها، فلن تخلو من نفوس تهزها معاني النبل، وتستجيشها إلى النجدة والبر. ففي الجاهلية الغافلة نهض بعض رجال من أولي الخير، وتواثقوا بينهم على إقرار العدالة وحرب المظالم، وتجديد ما اندرس من هذه الفضائل في أرض الحرم ».

فهل يصف عاقل اليوم نشاط منظمات حقوق الإنسان لرفع الظلم عن

(١) فقه السيرة ـ محمد الغزالي ـ ط٧ ـ ١٩٨٦م ـ دار الكتب الحديثة بمصر ـ ص ٧٤، ٧٥ وانظر أيضاً: الطبقات الكبرى لابن سعد – ج١– ص١٢٨، ١٢٩.

المظلومين، بأنه صراع طبقي؟!

وكيف يتسق الصراع الطبقي المفترى، مع نفي المؤلف اضطهاد قريش للمسلمين؟! أليس حصار الشِّعب ثلاث سنوات دليلاً كافياً على مدى الأذى الذي ألحقته قريش بالمسلمين؟

إن المسلمين اضطروا أن يهاجروا إلى الحبشة مرتين، وفيهم بعض الأثرياء - أو أبناء الأثرياء وزعماء قريش - كعثمان بن عفان وأم حبيبة بنت أبي سفيان[١] !!!

ويذكر ابن سعد أن المسلمين اضطروا إلى الهجرة ثانية إلى الحبشة، بعد أن ازداد أذى قريش عن ذي قبل[٢] ... بل إنهم عادوا إلى مكة بعد الهجرة الأولى، ولم يدخل أحد منهم مكة إلا بجوار[٣] وكان سبب تلك العودة، شائعة وصلت إليهم، مفادها أن أهل مكة أسلموا !!!.

إننا - إذا نحن انسقنا وراء أساطير المؤلف - يجب أن نفسر خروج المسلمين إلى الحبشة بالبحث عن طريق تجاري لا يسيطر عليه أثرياء مكة، وأن نعلل عودتهم من الحبشة - في المرتين - بأنهم عثروا على الطريق الذي يبحثون عنه - عثروا عليه مرتين !!- وشر المصيبة ما يضحك !.

أما تسمية المؤلف دعوة النبي ﷺ أهل يثرب إلى الإسلام، بأنها مفاوضات، فلن أعلق عليها، لأنني مللت من كثرة ما صادفني من الافتراء المصحوب بقلة الأدب ... فالرجل يفسر الإسلام كله بمنطق الصفقات والمفاوضات !!.

وكيف يدعي أنهم -أي: أهل يثرب -كانوا في حاجة إلى نفوذ سياسي

---

(١) و(٢) و(٣) الطبقات الكبرى - ج١ - ص ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨

قوي، يضع حداً للصراع الدموي بين الأوس والخزرج، مع أن طلاب المرحلة المتوسطة يعلمون أن أسباب نقمة عبد الله بن أبي بن سلول على الإسلام ورسوله الكريم، تتلخص في أن الرسول ﷺ هاجر إلى المدينة، وابن أُبَيّ يتهيأ لوضع التاج على رأسه بعد اتفاق أهل المدينة على ذلك ؟!.. ثم إن المؤلف ادعى أن الرسول ﷺ توجه إلى الطائف، باحثاً عن نفوذ سياسي قوي، فكيف يعتنق أهل يثرب الإسلام لأنهم يبحثون عن نفوذ سياسي قوي يتمثل في الرسول الكريم وصحبه المهاجرين ، وهو ما يعني أنهم – أي النبي والمهاجرين ومعظمهم من الفقراء أو ممن اضطروا لترك أموالهم في مكة - منحوا أهل يثرب نفوذاً سياسياً قوياً، مع أن الرسول – بزعم المؤلف كان يبحث عن هذا النفوذ قبل قليل في الطائف !! فكيف يمنح الشيء من يبحث عنه وهو فاقدٌ له ؟.

وهل كانت انتصارات النبي العسكرية (التي توجت بفتح مكة ذاتها) ناتجة عن تضييقه الخناق على تجارة قريش ؟! وهل يكتب التاريخ بالمزاعم والتخرصات؟!!

وأما ادعاء أن قريشاً كانت لا تقيم كبير وزن لأصنامها وعقائدها[1] ، فعدا عن أن القرآن يشهد بعكس ذلك، وكفى به شهيداً لمن كان مسلما حقاً، فإننا نقف أمام شاهد تاريخي ذي دلالة بالغة في هذا الإطار. إن أبا سفيان بعد أن جاء يبحث عن استسلام مشرف، بينما الجيش الإسلامي بقيادة الرسول على مشارف مكة، قال للرسول ﷺ عن النبوة : أما هذه فمازال في النفس منها حاجة !!.

---

(١) ألم يزعم - من قبل - أن الشعوب المفتوحة خدعت الفاتحين المسلمين وأدخلت عقائدها في صلب الإسلام؟ أفعجزت قريش - تبعاً لهذه الأباطيل المضحكة - عن دس عقائدها هي أيضاً ؟ أم أنها حاولت وباءت محاولاتها بالفشل، لأن عقليتها صحراوية وليست زراعية كشعوب البلدان التي تم فتحها فيما بعد ؟! وأين ذهبت الآيات العديدة التي استشهد بها صاحبنا، وتمثل تنديد القرآن المتكرر بتمسك الجاهليين بعقائدهم الموروثة عن أسلافهم، ألا تؤكد هذه الآيات مدى تشبث مشركي مكة بآلهتهم ؟!!

وقبل أن نختم نضطر - آسفين - إلى السخرية من تعليل سخط الله - على أبي لهب، بسبب يتيم (مع أن المنهج العلمي يأبى التفسير بالعنصر الوحيد)، هو خيانته لمصالح عشيرته الاقتصادية، وهو سبب لم يبلغنا القرآن إياه ولا الرسول الكريم ولا الصحابة الكرام، لتتاح فرصة الانفراد باكتشافه أمام كاتب « مستنير» في القرن العشرين، اسمه حسين أحمد أمين !!! أما شرك أبي لهب فليس مدعاة لغضب الله عند الكاتب « المستنير » !!!

وأما قول المؤلف : إن الحنفاء الذين دعوا قبيل الإسلام إلى دين إبراهيم ﷺ، ولم يلحقهم أذى من قريش، فإنه - لو صح جدلاً - لا ينهض دليلاً على استهانة قريش بمعتقداتها . لأن الحنفاء كانوا أفراداً قلائل متناثرين، لا يشكلون خطراً حقيقياً على هوية المجتمع المكي، مثلهم في ذلك كمثل العناصر القليلة من أهل الكتاب، التي عاشت في مكة، دون أن تشارك قريشاً في تعظيم الأصنام - بل ولا تعظم البيت الحرام بخلاف الحنفاء الذين يوقرون المسجد الحرام -، ومع ذلك لم تمتد يد قريش إليها بالبطش أو الترحيل على الأقل (لأن بعضهم لم يكونوا من بطون قريش لتحميهم !!) ... إن الإسلام في ذروة قوة دولته، سمح لغير المسلمين من أهل الذمة بالعيش في كنف سلطته، دون إيذاء، فهل يعني ذلك أن المسلمين لا يكترثون بمعتقداتهم التي يخالفهم الذميون في أسسها الكبرى كتوحيد الله - سبحانه - التوحيد الحق، وكالإيمان بنبوة محمد ﷺ ؟! .

وبالرغم من قلة عدد الحنفاء ومحدودية أثرهم في محيطهم، فإننا نقدم الدليل على أنهم لم ينجوا من بطش قريش .

فزيد بن عمرو بن نفيل، كان ممن اعترضوا على وثنية قريش قبل الإسلام،

فلطمه عمه الخطاب، وحرض عليه سفهاء قومه فآذوه وتألب عليه جمع من قريش فأخرجوه من مكة فلجأ إلى جبل حراء فسلط عليه عمه الخطاب شباناً لا يدعونه يدخل مكة، فكان لا يدخلها إلا سرًّا.[1]

وقد أخرج البغدادي حديث أسماء بنت أبي بكر (رضي الله عنهما) قالت: « رأيت زيد بن عمرو قائماً مستنداً ظهره إلى الكعبة يقول: يا معشر قريش، والله ما منكم على دين إبراهيم غيري، وكان يحيي الموؤودة، يقول للرجل إذا أراد أن يقتل ابنته: أنا أكفيك مؤونتها » ... فلم يكن الحنفاء جماعة كبيرة يزداد أتباعها، لتخشى قريش منها على وثنيتها، ومع ذلك فإن الرجل الوحيد الذي آمن بدين إبراهيم القائم على توحيد الله رباً وإلهاً، لقي من عمه العنت والاضطهاد !!

* * *

(١) الأعلام - خير الدين الزركلي - ط٥ - دار العلم للملايين ببيروت - أيار (مايو) ١٩٨٠م - ج٣ - ص٦٠ ..... واعتمد الزركلي في هذه المعلومات على الأغاني وطبقات ابن سعد والإصابة وبلوغ الأرب للألوسي وتاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء وكلاهما للذهبي وخزانة البغدادي.

القدر ونشرة الطقس !!

بقيت نقطة أخيرة في هذا التفنيد المطول لأسطورة المؤلف القائلة : إن سورة المسد مدنية، نزلت بعد موت أبي لهب ! . . . هي تلك المتعلقة بفهمه الخاطئ لقضية القدر والعلم الإلهي، وهي الأساس الذي حفز المؤلف على فبركة نظريته حول مدنية السورة .

إن أي مؤمن بالله ـ عز وجل ـ يعتقد جازماً أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض، من الأزل إلى الأبد . . . وليس في ذلك أي إجبار للإنسان الذي شاء الله ـ بحكمته البالغة ـ أن يهبه القدرة على الاختيار :

﴿ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ (١٠) ﴾[١] .

أليس من الداعي إلى العجب، أن يزعم شخص مسلم ـ كما يؤكد ـ أن الله ـ عز وجل ـ لا يعلم ما في نفس أبي لهب، من أنه لن يؤمن وسيموت على كفره وعناده؟! أو أن ذلك ـ إذا صح عنده ـ دلالة على الإكراه والإجبار من الله للعبد؟!.. في حين يخطط الألماني – بزعم حسين أمين – لإجازة سيقوم بها بعد خمس سنوات، وينفذ ما خطط له تماماً!!.

إن النشرة الجوية ـ ولله المثل الأعلى ـ تتوقع باستقراء سنن الله في الكون ـ أن غداً يوم ماطر في منطقة ما، ويهطل الغيث فعلاً كما جاء في النشرة، فهل يعني ذلك ـ عند العقلاء ـ أن النشرة الجوية تجبر المطر على الهطول في زمن

---

(١) سورة البلد : الآية ١٠ .

ومكان محددين ؟!. فكيف بمن يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ؟.

إن الخلل يكمن في فهم المؤلف لمسألة القضاء والقدر ومشيئة الله ورضى الله، وليس الخلل في هذه العقائد الصحيحة التي تمنح المسلم ثقة قوية بنفسه وطمأنينة لروحه لا تتوافران لسواه.

نقول هذا مع علمنا بأن المسلمين قد يفهمون هذه العقائد في بعض الحقب فهماً خاطئاً، لكن الإسلام لا يُحاسَب على أخطاء البشر في إدراك حقائقه الجليلة.

وأخيراً: فبالرغم من تهافت منطق المؤلف في تعليله عداوة أبي لهب وزوجه أم جميل للإسلام، فإنه إقرار صريح بأن سيرة لهب كانت مليئة بالعداوة للإسلام ورسوله الكريم، فما علاقة تعليله الواهن بتوقيت نزول سورة المسد: في حياة أبي لهب أو بعد موته؟... فنحن لو سلمنا - جدلاً - بالتفسير الطبقي الداحض، فإنه لا يستلزم تأخر إدانة أبي لهب إلى ما بعد هلاكه (*) !!!.

* * *

(*) من يرجع إلى (دائرة المعارف الإسلامية) التي أعدها عدد من المستشرقين، وبالتحديد إلى الجزء الأول/ ص ٣٩٣ - ٣٩٦، يجد أن أراجيف حسين أمين حول أبي لهب وسورة المسد، مسروقة مما كتبه المستشرق ج. بارت، دون أن يكلف حسين نفسه عناء الإشارة إلى ذلك - تماماً كما فعل بكل الأباطيل التي ملأ بها كتابه - !! وذلك مبلغه من العلم، على نهج سلفه «الباحث العلمي الخالص»: علي عبد الرازق وسيده طه حسين!!.

الفصل الثامن
الغرب المنتظَر

قال بشار بن برد في خياط أعور اسمه عمرو، خاط ثوباً رديئاً لبشار :

خاط لي عمروٌ قباءْ ليت عينيه سواءْ

فاسأل الناس جميعاً : أمديح أم هجاء؟

الكلب [الصالح]

إحدى بنات المؤلف تحب كلبها حباً شديداً ولذلك جاءت إلى أبيها منزعجة، لما أبلغتها معلماتها أن النبي ﷺ قال : « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة » .. فماذا فعل المؤلف ؟

كتب مقالة تحت عنوان « دفاع عن الكلاب في الإسلام »(ص ٢٩٣ - ٣٠٣)، تجعل من يحمل كلامه على محمل الجد، يتمنى أن يتحول إلى « كلب » !! كيف لا، وهو يلتقط أقاويل خرافية (ص٣٠١) لا سند لها من نقل صحيح، وينقضها أي عقل سليم، خلاصتها أن كلب أهل الكهف (واسمه عند من يسميهم « بعض المفسرين » : قطمير)، سيحشر يوم القيامة في الجنة مع الصالحين !.

وهذا يذكرني بسعد بن طريف، الذي جاء إليه ابنه يبكي، وأبلغه أن معلمه ضربه، فقال سعد لولده : والله لأخزينهم اليوم ... ثم اختلق حديثاً نسبه - زوراً - إلى الرسول ﷺ هو : « معلمو صبيانكم شراركم ... » !! وقد سخر علماء الحديث من هذه الفبركة الظالمة، وافتضحوا صاحبها ونشروا قصتها في مؤلفاتهم للتحذير من أمثاله، ممن يستسهلون جريمة الكذب على المصطفى ﷺ .

صحيح أن مؤلفنا لم يختلق حديثاً، لكنه لأجل ابنته أو كلبها - أو لأجلهما معاً - يقبل كلاما سخيفاً، يصبح كلب أهل الكهف بموجبه، كلباً صالحاً يدخل الجنة، التي يرفض المؤلف أن يلتقي فيها من يخالفونه الرأي من المسلمين!!.

ومن أجل الكلب يسبغ المؤلف (ص٢٩٧) على خرافات الإغريق التي نقلها الجاحظ عنهم في كتابه «الحيوان» صفة المعارف العلمية! ويخطب مطولاً عن وفاء الكلب وخصائصه .

وفي صفحة واحدة (٢٩٥) يقر المؤلف بصحة أحاديث نبوية تضمنت الأمر بقتل الكلاب ثم النهي عن قتلها، لكن المؤلف ينسب إلى بعض الفقهاء، أنهم وضعوا أحاديث كاذبة على الرسول ﷺ، تبغّض الكلاب إلى المسلمين، وذلك نتيجة ظهور وباء الكلَب ـ بفتح اللام ـ، الذي تسببت فيه كثرة الكلاب الشريدة وتهاون المسلمين في التخلص منها !! فكيف تكون الأحاديث صحيحة ثم يلفق الفقهاء أحاديث تأمر بقتل الكلاب ؟ إن القارئ ينتابه السأم، لكثرة الاتهامات الجائرة التي يوزعها هذا الرجل على الأمة ورجالاتها، دون أي دليل ـ ولو ضعيفاً ـ ، ودون أي وازع من ضمير ـ ولو غائباً ! ـ .

أنا لست فقيهاً، وبصرف النظر عن وجود أحاديث صحيحة حول قتل الكلاب، أعرف أن الكلب المسعور : المصاب بداء الكلَب ـ بفتح اللام ـ، يجب قتله لأنه يضر بالناس الأبرياء ! ... فما حاجة الفقهاء إلى تزوير حديث ينسبونه إلى النبي للتخلص من الكلاب المسعورة ـ هذا لو جمدنا عقولنا وضمائرنا وانجرفنا وراء اتهامات الرجل الكاذبة لهم وصدقنا أنهم يقبلون بالكذب على رسول الله ﷺ ؟!ـ .

وإذا كان صاحبنا يقول (ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧) : إن مالكاً يرى طهارة الكلب، وإن الزهري وداود والحسن البصري وعروة بن الزبير يقولون بطهارة الكلب،لكن يغسل الإناء الذي ولغ الكلب فيه .

وإذا كان رجال الشريعة (!!) يجيزون اقتناءه وشراءه .... وإذا كان الماوردي

والنووي ومسلم يذهبون إلى عدم جواز قتل ما لا ضرر فيه من الكلاب.

فَمَنْ مِنَ الفقهاء - إذاً - وضع أحاديث مكذوبة على النبي لتبغيض الكلاب إلى المسلمين؟!.

إن المؤلف وأمثاله هم من أشد الناس إرهاباً لمخالفيهم في الرأي - لو سلمنا جدلاً أن المسألة مسألة خلاف في الرأي !! - فكل من يقول - لا بل : من سبق له أن قال منذ قرون - قولاً لا يوائم أمزجتهم وأهواءهم التي لا دليل عليها، بل يكون الدليل ضدها، يتهمونه بالكذب على الرسول ﷺ !!!.

لقد اختلف العلماء العدول كثيراً، لكن أحداً منهم لم ينسب الآخر إلى الكذب ولا إلى الاتجار بالدين، ولم يتهمه بالجمود والسطحية والرجعية ... إلى آخر هذا القاموس البذيء الذي « يعب » منه، نفر يرومون تحريف هذا الدين وهدم أصوله، ولما خابت مساعيهم، جددوا الحملة السفيهة لتشمل الفقهاء المخلصين، الذين شيدوا للمسلمين صرحاً فقهياً لا مثيل له لدى أي أمة أخرى، من الأمم التي يعبدها هؤلاء السفهاء.

ولن أفصل القول هنا حول طهارة الكلب ونجاسته، لأن مجالها واسع، ويكفي أن البحوث العلمية (الغربية) الحديثة، برهنت على مخاطر التعايش المستمر مع الحيوانات الأليفة، والكلب « الصالح » في مقدمتها ... فضلاً عن أن الإنفاق الباهظ على الكلاب وغيرها، لدى الغربيين وأتباعهم، يستفز ضمير كل إنسان - لديه ضمير حقاً - لأنه يتم على حساب كثير من البشر ممن لا يجدون كسرة خبز تقيم أصلابهم[1].

(١) انظر جريدة البيان الدبيانية العدد ٣٤٢٢ بتاريخ ٣ / ٤ / ١٤١٠هـ الموافق ١ / ١١ / ١٩٨٩م - الصفحة الأخيرة ... حيث نقلت تقريراً لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن تفشي ظاهرة الكلاب والقطط المدللة في عاصمة عربية، وعن إعلان تنشره صحف تلك العاصمة، حول فقدان قط فارسي، ومكافأة تعادل حوالي ٤٠٠٠ دولار أمريكي لمن يعثر عليه ... هذا برغم أن البلد يعيش ضائقة اقتصادية.

إن قضية الطهارة والنجاسة قضية دينية لا تخضع لأهوائنا ولا لرغبات أولادنا ولا (لصلاح) كلابنا !! .. وهي تختلف ـ دون تناقض ـ عن الرفق بالحيوان ورعايته.

فالأحاديث الصحيحة عن الرجل الذي نزل البئر ليسقي الكلب فشكر الله له، وعن المرأة التي دخلت النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض وغيرها، أحاديث كثيرة تؤكد ـ كغيرها من مبادئ هذا الدين وآدابه ـ أنه من عند الله .

وفي تاريخنا وقائع مميزة في مجال رعاية الحيوان، تضيق هذه الصفحات عن تقصيها، ويكفي منها أن خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز (الذي يتهمه المؤلف بالجهل !! والعبط)، كتب إلى واليه في مصر يحدد له الحد الأقصى لحمولة الدواب، قبل أن تظهر هيئات التقييس والمواصفات الغربية أواخر القرن التاسع عشر!! ولمن لا يعلم نقول : إن الأرض الخضراء التي يقام عليها معرض دمشق الدولي على ضفاف بردى كانت وقفاً مخصصاً للدواب الهرمة التي لم تعد قادرة على الخدمة، فتودع هناك لتأكل وتشرب فحسب !.

* * *

تعددت السبل والمحطة واحدة

في ثقة بالنفس لا يحسد عليها، يصف المؤلف رؤيته الخاصة للخروج من نفق التخلف بأنها : الأساس الواقعي الوحيد لأي تطور مستنير في المستقبل، إن شئنا أن يكون لنا مستقبل !!!.

ومحور الحل الذي يقدمه، رأيناه عبر ما عرضنا إلى الآن من أفكاره- وهي في الحقيقة أفكار الآخرين!!، لكنه يستحق المزيد من العرض والمناقشة ... فهو يعتمد على تأويل الإسلام كله، يقول (ص١٩٠) : في القرآن نحو ٨٠ آية تتعلق بموضوعات قانونية، وهي تسمح بتفسيرات وتطبيقات شتى، يمكن المواءمة بينها وبين احتياجات كل عصر.

ويعزز من رأيه هذا ـ كما يقول (ص ١٤٢) - أن هنالك أحكاماً قرآنية نسختها أحكام قرآنية تالية، حين تغيرت أوضاع المسلمين بالهجرة وانتشار الإسلام وتوسع الفتوحات، وغير ذلك من التطورات التي حدثت خلال ربع قرن.

وإذا سار المسلمون على نهج المؤلف ـ كما يقول ـ فلن يتهم الإسلام بأنه ينافي مقتضيات العصر (تذكرون أن عنوان كتابه الأول : دليل المسلم الحزين إلى مقتضيات السلوك في القرن العشرين)، ولن تكون الحكومات والفقهاء في حاجة إلى النفاق والمداورة حين يقرون مثلاً إلغاء الرق الذي أباحه الإسلام، أو يستبدلون عقوبة الحبس بقطع يد السارق ... وبذلك يقل عدد أبنائنا المثقفين الذين يتخلون عن الإسلام (!!).

وقد مر بنا من قبل اعتراضه على من تأولوا الحدود تحايلاً على الكتاب والسنة وخصوصاً تأويل عبد العزيز فهمي (باشا) قطع يد السارق بتشغيله!... والخلاف بين المؤلف وهؤلاء أنهم تجزيئيون، وهو شمولي.

يقول المؤلف (ص ٢٠٩) : كانت الحكومات والبرلمانات في الدول الإسلامية، تستشعر أحيانا الحاجة إلى إصلاح الأوضاع، تحت ضغط تغير الظروف، وبتأثير « الاستنارة »، لكنها كانت تُقْدِم على خطوات متناثرة، لا على موقف شامل من المشكلة الأساسية .

وفي الصفحة (٢٣٩) يقرر أن ضرورة التطوير قادت السلطات إلى انتهاج

أحد طريقين ، أولهما : طريق أتاتورك الذي هجر أحكام الدين، وهذا إنكار للدين مرفوض، والثاني : ما فعلته بعض الدول بإقحام تفسيرات تحظر تعدد الزوجات، متذرعين بأن العدل المشترط في التعدد يدخل في حكم المستحيل، وهذا - كما يقول - تحايل على أحكام الدين (!!) ... لذا فإن السبيل القويم في رأيه، هو تفهم الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، التي أحاطت بهذا الحكم أو ذاك، فالحكم - يضيف - يدور مع العلة وجوداً أوعدماً ، كما تقول القاعدة الفقهية (!! آمن الرجل الآن بقاعدة وضعها الفقهاء الذين لم يدع صفة ذميمة إلا ألصقها بهم من النفاق ومناصرة الحكام الظالمين ابتغاء الجاه والمال ... وتجاهل أن للعلة ضوابط نصوا عليها، من أهمها ورود العلة في النص كما بتر كلمة « المعلل » من السياق، مع أنه قد استخدمها في موضع آخر .. فالقاعدة تقول : إن الحكم المعلل يدور مع علته .. !! فانظروا مقدار أمانته !!) وقد رأينا من قبل عدة نماذج تطبيقية على « السبيل القويم » الذي يقترحه (كحد السرقة الذين تبين له أنه يلائم المجتمع العربي الصحراوي

في العصر الإسلامي الأول فحسب) ... وهنا نقدم المزيد منها ... فمن طالب باحتشام المرأة المسلمة، والتزامها بالضوابط الشرعية للباسها، (يفحمه) المؤلف بطرائف تدل على أن هذا المطالب ـ بكسر الميم ـ رجل شهواني يستحوذ الجنس على عقله وقلبه (ص ٢٣٢).

حتى مرتديات الحجاب الإسلامي، لم يفعلن ذلك عن دين (ص ٢٣٤)، وإنما نتيجة تعرضهن لموقف يفوق طاقتهن (!!) ... لا سيما أن الحجاب كبت للمرأة (ص ٢٣٢)، وهو يعترض على منع الاختلاط بين الجنسين (ص٢٤٠)، إذ يجلس الرجل إلى المرأة في زماننا دون أن تخطر ببال أي منهما فكرة جنسية (ص ٢٣٢)، ولذلك فالحديث النبوي الذي معناه : « ما خلا رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما » حديث موضوع (ص ٢٣٨) . بل إن حديث أسماء الذي يعد جسد المرأة كله عورة ما عدا وجهها وكفيها، هو حديث مخترع ـ بفتح الراء ـ عند صاحبنا (ص ٢٥٠). ولذلك فالتي ترتدي فستاناً إلى ما فوق الركبة، والأخرى التي تجعله إلى ما تحت الركبة، والثالثة لابسة البنطال، كلهن ينظر إليهن على أنهن عاديات (ص٢٢٩) ... وأما قوله ـ تعالى ـ في محكم التنزيل :

﴿ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ... ﴿٣١﴾ ﴾[1]

فالأمر فيه لا يتجاوز حد النصح إلى التحريم (ص ٢٤٦)، وقد نزل الحجاب (هذا إقرار مؤقت بالتحريم !!) لتمييز الحرة عن الأَمَة، كما في أسباب النزول للواحدي، (ص ٢٤٧، ٢٤٨) ... والمفسرون الفرس (لا تنسوا أن هناك ـ في اعتقاد المؤلف ـ إسلاما مصرياً وآخر شامياً وثالثاً عراقياً ورابعاً صحراوياً

---

(١) سورة النور : الآية ٣١ ..

و . . .) المفسرون الفرس هم الذين قالوا بفرض الحجاب على المرأة، وتابعهم في ذلك المفسرون العرب، لما في هذا التفسير من تعزيز لسلطان الرجال على النساء، ولما يتيحه لهم من تعويض عن قهرهم الناتج عن الاستبداد السياسي (ص ٢٤٩!!) .. ثم يقدم حسين أمين أنموذجًا للحرية الجنسية التي ينشدها (ص ٢٤٩، ٢٥٠) في صورة مجتمع إباحي زعم الرحالة الشهير ابن بطوطة أنه رآه في صحراء المغرب، تتمتع نساؤه بالحرية التي أشاد بها الجاحظ (!!) ، وقد ذهل ابن بطوطة، عندما التقى رجالاً هناك وهم يحرسون خلوة زوجاتهم بعشاقهن (!!!!!).

* * *

منبع الدين

ويدعونا المؤلف (ص ٧٠) إلى العودة بالدين إلى أصله النقي، واستئصال ما شاب الحديث النبوي من الأكاذيب التي علقت به، مع ضرورة دراسة الأحاديث المكذوبة على الرسول ﷺ ، لأنها نتاج تطور ديني واجتماعي وتاريخي في دولة الإسلام، لكن لا يصح الاعتماد عليها في دراسة « فكر » النبي والدين الإسلامي نفسه.

أما منهج التنقية فبعضه قديم معروف لدى الفقهاء (كالأحاديث التي وضعتها الفرق السياسية المتصارعة، وأحاديث القُصَّاص)، وبعضه من اقتراح المؤلف (كنبذ الأحاديث المنسوبة إلى النبي عن أحداث وقعت فيما بعد فعلاً في المجتمع الإسلامي، وما يحوي وصفاً ليوم القيامة تأباه عقولنا، وكل ما ناقض المنطق ومجه التفكير السليم كحديث : « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه فإن الشيطان يأكل ويشرب بشماله » . . .)

ولذلك يطلب المؤلف (ص ٢١٠) من الحكومات والمجالس النيابية (قبل أن تقرر تطبيق الشريعة) والمستنيرين، أن يبينوا للناس، كيف تم تزوير الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ على مدى قرون تلت انتقاله إلى جوار ربه . . . ويرى المؤلف أن أحكام القرآن (أو: ما لم يخضع منها للنقض والتنقيح والتجميد على يديه !!) والسنة الصحيحة (التي يعترف بها ولا يمجها تفكيره السليم)، هما المعبِّران عن الإرادة الإلهية . . . ومعظم تلك الأحكام ذات طبيعة أخلاقية، صيغت صياغة عامة، يمكن أن نبني على أساسها بناءً

قانونياً حديثاً، كما يمكن تفسيرها تفسيراً، يسد احتياجات العصر ويواكب ظروف البيئة، ويسمح بمواجهة المتغيرات، فنطمئن عندئذ إلى إمكان إقامة مجتمع على أساس إرادة الله.(!!!) .

* * *

يسقط التغريب ....

لا يمكن أي مصلح يتصدى لتصحيح واقع المسلمين المزري، أن يتجاهل علاقة أمتنا بالغرب ومدنيته المهيمنة على العصر، منذ ما لا يقل عن ثلاثة قرون.

لذا فقد استأثرت تلك العلاقة (في حالتها الراهنة، وفيما ينبغي لها أن تكون) استأثرت باهتمام طبيعي ومشروع لدى المؤلف، أما غير المعقول في موقفه من الغرب، فسيتضح بعد قليل .

في الصفحة (٢٧)، يدعو المؤلف إلى موقف إسلامي من مدنية الغرب، لا أثر فيه لإذعان مهين، ولا استكبار مشين* .

ويعترض (ص ٣٥) على شعور المسلمين بتفوق الغربيين، في كل شيء وعلى أن تكون قيمهم مُسَلَّماً بها وغير قابلة للنقاش.

ويرى (ص ١٨، ١٩) أنه مما يَسَّرَ للحضارة الغربية، أن تتغلغل في المجتمعات الإسلامية أمران ، أولهما : إغفال الغربيين ـ بخبث ـ الجانب المسيحي من مدنيتهم، والثاني : تصديق غالبية المسلمين ما زعمه الغرب من أن حضارته كاملة وأبدية !!. ولذلك يأسف المؤلف للجهود التي قام بها بعض المسلمين في العصر الحديث، للتوفيق بين الإسلام ومدنية الغرب، لأنه قد غلبت على تلك الجهود نزعة عقلية أوربية محضة، ولأن هؤلاء تبنوا قيماً كلها ـ أو جلها ـ من قيم المستعمرين الغربيين (ص ١٩).

* من المقطوع به أن على المسلمين موالاة من والى الله ورسوله، ومعاداة من عاداهما، فقد روى الطبراني في الكبير عن ابن عباس قوله: « أوثق عرى الإيمان الموالاة في الله والمعاداة في الله، والحب في الله والبغض في الله » قال عنه الألباني في الحديث رقم ٩٩٨ ص ٧٣٤ من المجلد الثاني في سلسلة الأحاديث الصحيحة : إن هذا الحديث إسناده حسن وله شواهد يتقوى بها ورجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر في ذلك.

ويتهم المؤلف دعاة الإصلاح (كالأفغاني ومحمد عبده، ويضم إليهما أحمد خان رجل التغريب الهندي المعروف)، بأن دعواتهم كانت موضع تأييد الاستعمار وبهجته (ص ١٩، ٢٠)، لأنها فتحت الطريق إلى الاقتباس من مدنية الغرب دون حرج [١]... ونحن لا نوافق المؤلف على وضع الأفغاني الذي ثار هلى هيمنة الغرب وسعى إلى توحيد المسلمين واستنهاضهم، إلى جوار أحمد خان الذي دعا إلى إلغاء الجهاد وقبول السيطرة الانجليزية على بلاده !! وفي الأقل، فلا يصح ـ عقلاً ـ أن نقرن صاحب الرد على الدهريين إلى رجل دهري كأحمد خان.

ويدين المؤلف تجارب التغريب، قائلاً : إن الشرقيين ـ باستثناء اليابانيين ـ، أهملوا الجوانب الإيجابية في المدنية الغربية، واكتفوا باقتباس العادات الاستهلاكية والأزياء وسبل قضاء وقت الفراغ، من الغرب (ص ٢٠).

ويشير المؤلف (ص ١٢٩) إلى أن كثيراً من حكام العالم الإسلامي، قلموا بقوة السلطة، أظافر علماء الدين [٢] وشوهوا سمعة هؤلاء الأخيرين لدى العامة، لكي لا يعرقل العلماء مسيرة الحكام في ركاب التغريب ... مع أن الذين اتبعوا حلول الغرب (ص١٤٣)، اكتشفوا أن الغرب لم يكن مخلصاً في زعمه في أي وقت، وأن معظم الذين انساقوا وراءه منا، تفاقمت مشكلاتهم الأساسية وازدادت حدة.

ويضرب بسياسة محمد علي في مصر، مثلاً للحكام المتغربين (ص ١٢٧)، فمحمد علي استجاب لتأثير الغرب كلياً، ولم يكن يرى في الإسلام طائلاً يغنيه .. ويخلص المؤلف من كل ذلك إلى أنه (ص ١٣٧) : لا فرصة

---

(١) و(٢) مر بنا من قبل عدة مواقف له تناقض أقواله هنا، ومنها ادعاؤه أن العلماء منافقون، وأنهم رجعيون وسبب مصائب الأمة بفكرهم الرجعي المهيمن بعد إرهابهم للمستنيرين كطه حسين وعلي عبد الرازق، وان الغرب يدعمهم ويعارض الدعاة المستنيرين، بل إن الثورة الشيوعية في روسيا التي قامت على الإلحاد ومعاداة الأديان، زعم أنها قاومت الإسلاميين التقدميين ودعمت الشيوخ الرجعيين.

لتقدم حقيقي في مجتمع، على غير أساس من تاريخه وتقاليده، وينتهي المؤلف إلى رفض التهالك غير المتبصر على أنماط المعيشة المستوردة، وكذلك إدانة كتابات المتفرنجين العرب خلال السنوات المئة الأخيرة.

والمؤلف متنبه لاستمرارمؤامرة التغريب، التي ترمي إلى تكريس الهيمنة الكاملة للقيم والسياسات والمصالح الغربية على حياة المسلمين، إذ لا يزال (ص١٧٥، ١٧٦) العمل محموماً لنشرها بمختلف السبل ... ويقرر المؤلف (في الموضع نفسه) أننا نمر الآن في الطور الثاني من التغريب .. وأن القلق ينتاب القوى المخططة، من أن يقوم المتدينون بحركة مفاجئة تعرقل المخطط، وإن كان في وسعنا - تقول تلك القوى لنفسها - التأثير عليها فكرياً، عن طريق الذين دربناهم في جامعاتنا، على النظرة « السليمة » إلى أنفسهم وإلى تراثهم (القوسان حول كلمة « السليمة » من عند المؤلف حسين أحمد أمين!!).

ويمضي المؤلف في حديثه عن برامج التغريب، فيقول على لسان المخطِّطين: وينبغي إدخال السخط والهلع لدى الأنظمة الحاكمة وشعوبها، من أنه لو قدر للمتدينين الإمساك بزمام الأمور، فستؤول البلاد إلى خراب يشبه ما جرى في إيران في ظل الخميني.

وفي هذا الإطار، يرفض المؤلف التمييز بين سياسات الرئيسين المصريين الراحلين: جمال عبد الناصر وأنور السادات الذي جيء به - كما يقول المؤلف - ليكمل دور عبد الناصر، في حمل الأمة على السير في الاتجاه نفسه الذي أريد لها (أن تسير فيه) من قبل الفرنجة (!!!).

* * *

يعيش التغريب

بعد الحديث الطيب الذي نتفق مع المؤلف في معظمه حول التغريب والموقف المطلوب إزاءه، لأن واقعنا الملموس ينطق بآلاف الشواهد الحية على ذلك، يبدو ما سنعرضه الآن من آراء المؤلف نفسه حول القضية نفسها، يبدو كأنه نتاج شخص آخر لا يغاير الفكر السابق فحسب، بل يبلغ معه درجة التناقض التام.

فها هو يقول (ص ٣٨٣) : ثم أدركت أمة الإسلام « أن الحضارة غير قابلة للتجزئة، وأنها إن أرادت الاقتباس من النظم العسكرية الأوربية فعليها أن تقبل الحضارة الغربية برمتها وحذافيرها » (!!!) .

وفي الصفحة (١٣٤) يصف الفكر الفلسفي الأوربي، بأنه تدرج تدرجاً متصلاً، من فلسفة الإغريق إلى توما الأكويني إلى هوسرل فالوجوديين، كلٌّ يقرأ نتاج من سبقه، فيضيف إليه أو يعدل فيه أو يصحح أخطاءه مستخدماً الاصطلاحات نفسها أو ما يقاربها (!!!) .

وفي الصفحتين (١٧١ ، ١٧٢) يعلن أنه لا يستسيغ مشاعر الكراهية عندنا للغرب، ولا السخط على نواياه وخططه ومسلكه نحونا، ويدعونا إلى التأسي بالسمك الصغير عندما يهاجمه الكبير : فهو يهرب أو يختبئ أو يقاوم، لكنه لا يتهم الكبير بغدر ولا قسوة.

وفي الصفحة (٣١٢) ينسب إلى رجل « مستنير مثله » في هيوستون، قوله : في مركز الفضاء القريب من هنا، تجلس المرأة الأمريكية والرجل الأمريكي،

والكمبيوتر ثالثهما (من باب السخرية بالحديث النبوي الذي يصف خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه بأن ثالثهما الشيطان !!)، مقابل هذه الصورة - يضيف صديقه المستنير -: يتحدث مفكرونا عن الانحلال في الغرب [١] مستشهدين بواقعةهنا، وواقعة هناك، وماذا عن الوقائع هنا وهناك في مجتمعنا الإسلامي، الذي لا يملك ديناً ولا يقدم للبشرية علماً (!!).

ويتابع صديق المؤلف حديثه (ص٣١٣) : إن المسلمين هنا (في أمريكا) يدينون الإفراط في التكنولوجيا (تعريبها التقنية أو التقانة)، مستشهدين بمفكرين غربيين ... إنهم دائماً يستشهدون بالغربيين لإدانة الغربيين ... ثم يقذف المستنير الآخر استفهاماً إنكارياً هو : مادام نمط الحياة في أمريكا لا يروق لهم فلِمَ وفدوا إليها وأقاموا فيها ؟ .. ومن حقنا أن نناقش هذه الآراء على أنها للمؤلف، لأنه لم يتعرض لها بأي نقد، بل إنه قدمها بحماس وتأييد لاخفاء فيهما.

وكذلك فعل في عرضه للعلمانية في الغرب (ص١٧)، إذ يقول في تصويرها : « فالمعرفة الفنية ميدان للنشاط المجدي، لا يمكن للبشر أن يتصارعوا بسببه، وأن يقتل بعضهم بعضاً، فليصرف الناس إذن طاقاتهم الذهنية الخلاقة، لا إلى الخلافات الدينية العقيمة، وإنما إلى محاولة خلق الجنة على أرضنا هذه ... » (!!!) . فهو لم يعقب عليها بإنكار !.

* * *

---

(١) هو نفسه قال في الصفحة ٢٢ : إن الغرب يعاني من أزمة روحية !! لكن يبدو أنه نسيها، أو أن العرب تخلص منها بعد حوالى ثلاثمئة صفحة من كتابه !! أو أن الإيمان بالنقائض - كما ثبت لنا - أمر طبيعي جداً لا يزعج المؤلف .

تنازلوا يا قوم ....

سيعرف القارئ فيما بعد، أن الرقم الذي قدمه المؤلف عن آيات الأحكام ليس صحيحاً ... وكثير منها قطعي الدلالة فلا يسمح بتعدد التفسيرات الذي ادعاه المؤلف، وأما تذرعه بوقوع النسخ في القرآن فأمر مؤسف جداً، لأن المؤلف - بذلك - يقيس نفسه وغيره من المخلوقين، على الله - جل جلاله - !! فالذي نسخ أحكاماً وأحل غيرها محلها، هو رب السموات والأرض، فكيف يجترئ المسلم أن يفكر على هذا النحو الذي يفضي إلى الشرك ؟

إن النبي ﷺ لم يكن له أي دور في نسخ آيات الأحكام، وقد سبق للمؤلف أن سخر من وقوع النسخ في السنة (أي أن يأمر الرسول بفعل أو ينهى عن أمر، ثم يأمر بخلاف ذلك). فهل يكون هذا الدور ممنوعاً على خاتم الأنبياء والمرسلين، وكلاً مباحاً لصاحب « دليل المسلم الحزين » أواخر القرن العشرين؟!

وأما تقديم التنازلات من الإسلام، حتى يكون مقبولاً لدى أمساخ التغريب (الذين يؤكد صاحبنا نفسه أنه تم تدريسهم في الجامعات وفقاً لمناهج التغريب !!)، فهي فكرة سقيمة لا يرضى بها عاقل - فما بالك إذا كان العاقل مسلماً - فهل ينبغي على الحق أن يقبل بالباطل، ليرضي فئة ملوثة القلوب مرجوجة العقول ؟! ربما كان الرجل متأثراً بسياسة واشنطن التي تطلب من العرب كل يوم مزيداً من التنازلات ليرضى اليهود!! وأعف عن اتهامه لمن أسماهم «الفقهاء» بالنفاق ، فقد رأينا من تناقضاته حول علماء الدين عبر كل

تاريخنا، ما يقزز النفس، ويجعل الرد تضييعاً للوقت بلا طائل . . .

أما قضية إلغاء الرق، فتدل على جهله أو على تجاهله المتعمد للحقائق الشرعية. . . . فالإسلام لم يظهر إلى الناس، والرق محظور، ليقال إن الإسلام أباح الرق ! كما أن الإسلام حارب الرق من خلال تضييق السبل المؤدية إليه فمنع استرقاق الأحرار، وقصره على أسرى الأعداء الذين يحاربون دولة الإسلام، إذا هم استرقوا أسرى المسلمين أولاً، وحث الإسلام على العتق (الكفارات الشرعية العديدة، بالإضافة إلى التطوع بشراء الرقيق وعتقه دون كفارة واجبة) وأمر بإجابة الرقيق إذا طلب المكاتبة ليتحرر، وحرم بيع أمهات الأولاد . . .

فإذا ما اتفقت أمم الأرض على إلغائه، فلم لا يلغيه المسلمون مادام استرقاق الأسرى المسلمين لم يعد وارداً ؟.

إن المؤلف يصور الرق كأنه واجب في الإسلام، فلا يسوغ إلغاؤه !! مع أنه من قبل، قد تذرع بتجميد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، صرف سهم المؤلفة قلوبهم، لانتفاء الداعي، وصوَّره المؤلف أنه إلغاء من الفاروق، لنص قرآني، وذلك ليصبح من حق حسين أحمد أمين أن يلغي ما شاء من النصوص المُحْكَمَة !!! فكيف يزعم إلغاء الثوابت، ويعترض على إلغاء الرق، مع أن الرق ليس واجبا شرعياً ؟!.

وأما استبدال عقوبة الحبس بقطع يد السارق، فأمر فرضته القوانين المستمدة من الغرب (وريث القانون الروماني)، والتي فرضها المحتلون أو وكلاؤهم، فيما بعد ! فاتهام المؤلف للعلماء بأنهم فعلوا ذلك أو أيدوه، كذب صريح، يناقض ما اعترف به هو نفسه من تقليم السلطات التي تنفذ مخطط الفرنجة (بتعبيره هو !!) لأظفار العلماء لئلا يعيقوا مسيرهم التغريبي !!.

وأما تحريف ثوابت الدين، تحت شعار تفهم الظروف التي أحاطت بهذا الحكم أو ذاك، فنرد عليه بما قاله في كتابه مرة : وهل كلفنا الله التزام شرع لم نعلمه ؟! أم أن الله أهمله - تعالى الله عن ذلك - أم أنه - سبحانه - كتمه ١٤ قرناً وكلف حسين أمين تعليمنا إياه ؟ وأما أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، فهي قاعدة فقهية جليلة، لكن لها ضوابط، من أهمها أن تكون العلة مذكورة في النص !! ولنا أن ننذهل من تمسك المؤلف هنا بهذه القاعدة وهي من وضع الفقهاء الذين اتهمهم – مراراً– بالنفاق والسعي وراء الدنيا الفانية، وممالأة السلطان، وبأنهم لم يكونوا أمناء مع أنفسهم . . . إلى آخر هذه المعلقة المكرورة !!!.

* * *

يحرس زوجته وعشيقها

أما اتهام المطالبين ـ بكسر اللام ـ بالتزام الحجاب الإسلامي، بأنهم مهووسون بالجنس، فهي دعوة ينقصها الدليل، إلا إذا ادعى المؤلف أن من مواهبه الشق عن قلوب الخلق ومعرفة أسرارها ؟! فهذا ظن آثم، لأن الأصل في الناس ظواهرهم ، أما السرائر فيتولاها الله ـ سبحانه وتعالى ـ . . .

والموقف نفسه ينطبق على زعمه أن المحجبات لم يلتزمن الحجاب عن تدين!! . . . وأما إنكار الدافع الجنسي في خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، فهذا ادعاء يرفضه العلم والواقع، فضلاً عن تكذيبه أحاديث نبوية عديدة.

وأما أن الأمر بالحجاب نزل لتمييز الحرة عن الأمة، فهو متناقض مع ادعائه أن الحجاب كبت !! إذ كان الأولى ـ حسب منطقه ـ أن يلزم الله الأمة بالحجاب، ويترك للحرة أن تتعرى ـ كما تشاء ويشاء لها المؤلف ـ، لئلا يكبتها الحجاب !!

إن تشبثه بأسباب النزول، يصب ـ في النهاية ـ في تيار المستشرقين الذين يهمهم قصر صلاحية الإسلام على مكان وزمان معينين، وهي فكرة يلح عليها المؤلف كثيراً، لكنه لا يجهر فيها بالصراحة التي يفعلها المستشرقون . . . وإن كان المؤلف قد يمد (على النقيض من ذلك) مفعول أسباب النزول (دون أن تكون أسباباً للنزول) من عهد آدم (عليه السلام) إلى قيام الساعة[١] .

وابن حزم الذي استخدم المؤلف مقولاته مراراً لأغراض غير صحيحة يرفض أن يكون الحجاب قد استثنى الأمَة، على اعتبار أن استثناءها أمر

---

(١) انظر مقالة له مليئة بهذه المخاريق في مجلة العربي « الكويتية » ـ العدد ٣٧٢ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩م/ ص١١٢، ١١٣ .

لـم يقله الله ولا رسـوله.

وأما الحرية التي أشاد بها الجاحظ، والتي ساق المؤلف لأجلها أقصوصة ابن بطوطة عن مجتمع إباحي، فتكشف حقيقة المؤلف وأنه ضد أي ضابط أخلاقي حدده الإسلام في إطار العلاقة بين الرجل والمرأة ... وإلا فأين تحريم الزنى ؟!

وإذا كان المسلم (المستنير) هو من يحرس زوجته عندما تخلو بعشيقها، فيشهد الله أني من الرجعيين غير المستنيرين، وفق هذا المفهوم البهيمي المنطفئ للاستنارة ..

* * *

العقل والهوى

أما نبذه الأحاديث النبوية التي تشير إلى أحداث ستقع، ثم وقعت فعلاً في التاريخ الإسلامي، فهذا أمر مزاجي وتحكمي لا سند له .... فلم لا يدعو إذاً إلى حذف مطلع سورة الروم من القرآن الكريم، لأنها تحدثت عن واقعة تاريخية حدثت في بضع سنوات، كما حددت السورة تماماً ؟!.

وأما أن تتفق الأحاديث النبوية التي تصف أحوال القيامة، مع عقولنا، فيجب تصحيح الكلمة لتصبح « مع أهوائنا » !! إن يوم القيامة من الغيوب التي لا يستطيع العقل معرفتها بنفسه، وإنما سبيلها هو الوحي ممثلاً في القرآن والسنة، ولذلك يستحيل أن يكون العقل حَكَماً على ما لا يستطيع معرفته بنفسه !!! وهذا ليس ازدراء للعقل وإنما هو تكريم له، وصيانة لعقيدتنا من أن تدخلها الأهواء تحت ذريعة « العقل » !!

وكيف لا يأبى عقل المؤلف ما ورد في القرآن ذاته عن عذاب الكفار في جهنم، كقوله تعالى :

﴿ ثُمَّ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَىٰ (١٣) ﴾ [(١)]

وقل مثل ذلك عن معجزات الأنبياء كالنار التي صارت برداً وسلاماً على إبراهيم، وعصا موسى واجتيازه البحر مع المؤمنين، وكمعجزات عيسى - عليهم السلام -، وكإسراء محمد ﷺ إلى القدس وعروجه إلى السماء ؟!

إن العقل هو أساس الإيمان، فهو سبيل إثبات الألوهية والتوحيد وتصديق

---

(١) سورة الأعلى : الآية ١٣ .

محمد ﷺ في رسالته وفي أن القران كلام الله ... والعقل شرط التكليف الشرعي، فلا مسؤولية على فاقده ... والعقل هو طريق فهم الأحكام الشرعية غير القطعية في دلالتها ... إلخ .

أما عالَمُ الغيب فإن دور العقل فيه هو التسليم بما يبلغه عن طريق صحيح، سبق للعقل أن آمن به أصلاً - والطريق الصحيح هو الوحي كما سلف القول - . . .

وإلا فمن كان يصدق قبل ١٠٠ عام مضت، لو قيل له : إن البشر سيبتكرون أجهزة تنقل وقوف الحجيج بعرفة فيشهده ملايين المسلمين في أنحاء العالم في الوقت ذاته، صوتاً وصورة !!! وأين قدرة البشر من قدرة الله - عز وجل - ؟ . . .

في هذا الإطار نرد على المؤلف تكذيبه أوامر الرسول ﷺ بأن يأكل المسلم بيمينه، محتجاً بأن التفكير السليم يمجه - تفكيره طبعاً وإلا فإن تفكيرنا نحن غير سليم !! - لأن في بعض تلك الأحاديث، أن الشيطان يأكل ويشرب بشماله .

فهل رأى المؤلف الشيطان يأكل بيمينه مثلاً ؟! أم أن تفكيره السليم يرفض الإيمان بوجود الجن أصلاً، مع ورود ذلك في القرآن صراحة، في سورة مستقلة تحمل اسمهم، وفي آيات أخرى متفرقة !! .

مع ملاحظة أن بعض الفقهاء لا يأخذون بأحاديث الآحاد الصحيحة في مجال العقيدة والغيبيات، احتياطاً لئلا يدخل في عقيدة المسلمين ما ليس منها، لأنهم يشترطون في أمور العقائد أن تكون منقولة بطريق التواتر (التواتر هو : رواية جمع عن جمع عن جمع يستحيل عقلاً تواطؤهم على الكذب) . . . وأيًّا كان اجتهاد الفقهاء الآخرين الذين لا يوافقون على هذا الاجتهاد، فإن

الفريق الأول لا يرد الحديث بمزاجه (كما يفعل صاحبنا)، ولا يقيس بهواه عالم الغيب على واقع الناس الملموس، فيرد ما لا ينسجم معه بحجة العقل، ولا يتهم هذا الفريق علماء الحديث بالكذب على رسول الله ﷺ . . . وأما اليمين فلا تأتي في القرآن الكريم إلا في موضع المدح والتكريم كما في قوله تعالى :

﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ (٢٧) فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ (٢٨) وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ (٢٩) وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ (٣٠) وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ (٣١) وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ (٣٢) لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ (٣٣) وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ (٣٤) إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً (٣٥) فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا (٣٦) عُرُبًا أَتْرَابًا (٣٧) لأَصْحَابِ الْيَمِينِ (٣٨) ﴾[1] .

وكما في قوله تعالى :

﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ (٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا (٨) ﴾[2] .

وما جاء الشمال في القرآن إلا في موضع الذم، كقوله تعالى:

﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ (٤١) فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ (٤٢) وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ (٤٣) لا بَارِدٍ وَلا كَرِيمٍ (٤٤) ﴾[3] .

وقوله ـ سبحانه ـ:

﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ (٢٥) وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ (٢٦) يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ (٢٧) مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ (٢٨) هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ (٢٩) خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (٣١) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا

---

(١) سورة الواقعة : الآيات ٢٧ ـ ٣٨ .

(٢) سورة الانشقاق : الآيتان ٧، ٨ .

(٣) سورة الواقعة : الآيات ٤١ ـ ٤٤ .

سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴿٣٢﴾﴾[1].

* * *

(١) سورة الحاقة : الآيات ٢٥ - ٣٢ .

الغرب العفيف

لقد تبين للقارئ ـ فيما نقلناه من نصوص للمؤلف ـ حجم التناقض المريع، في مواقفه المتقلبة من الغرب ومدنيته الحاضرة.

فهو ينقد دعاة الإصلاح المسلمين، لتسليمهم بالقيم الغربية دون تردد، ولسيطرة نزعة عقلية أوربية على برامجهم، ولأن الاستعمار أيد دعواتهم التي تيسر للغرب تحقيق هيمنة مدنيته على المسلمين!!!!.

وينعي على الشرقيين ـ ما عدا اليابانيين ـ أنهم أخذوا عن الغرب عاداته الاستهلاكية وأزياءه (لا تنسوا أن الحجاب كبت !!).

وبرغم اعترافه بأن المخطَّط الغربي لمسخ المسلمين ما زال قيد التنفيذ، فإنه لا يلبث أن يمشي وراء عتاة التغريبيين، فيرى أن الحضارة الغربية لا تتجزأ (وهذا هراء، لأن دورات الحضارة بين الأمم تثبت أن الأمم تأخذ – أو: يجب أن تأخذ ـ عن الأمة المتقدمة حضارياً، ما يناسبها لئلا تذوب في الآخر... وأقرب شاهد هو مدنية الغرب الحالية التي يدعونا لأخذها برمتها، إذ أنها قامت بالاعتماد على العطاء الحضاري العربي الإسلامي، فاقتبست عن المسلمين المنهج التجريبي، لكنها لم تأخذ الدين ولا الفقه الإسلاميين !!).

وكيف يكون الفكر الأوربي متصلاً ويستخدم المصطلحات نفسها أو ما يقاربها عبر آلاف السنين، ومع ذلك يدعونا الرجل إلى نبذ الثوابت من ديننا لنأخذ مدنية الغرب بحذافيرها!! ولِمَ يستخدم المؤلف مصطلحات غير تلك التي تميز هويتنا الحضارية منذ ١٤٠٠ سنة؟!.

وأما نفيه وجود الانحلال الأخلاقي في الغرب، وادعاءه أن المسلمين يتهمون الغرب بذلك اعتماداً على وقائع متناثرة، فيؤكد - مرة أخرة - أن المؤلف غير أمين... ولن نلتمس له هنا أي عذر، فهو قد عاش في الغرب وتجول فيه كثيراً، بحكم عمله وأسفاره التي يدل عليها كتابه... فكيف ينكر ما يراه حتى المسافر العابر؟.

إننا نحكم على الغرب بالتحلل الأخلاقي - دون تفصيل لا مجال له هنا - استناداً إلى المعطيات الرئيسية التالية:

١ - الفلسفات المادية النفعية السائدة فيه، وهي ليست سراً.

٢ - القوانين والأنظمة والتشريعات المعروفة فيه... وهي تنظر إلى الزنى دون إكراه (بين رجل وامرأة عاقلين تجاوزا سن الرشد - انظروا إلى دلالة الرشد هنا !! -) على أنه يدخل في نطاق الحرية الشخصية !.

بل إن بريطانيا أباحت منذ عام ١٩٦٥م الشذوذ الجنسي [١]، ولحقتها الدانمرك قبل شهرين من كتابة سطوري هذه !!.

٣ - الإنتاج الهائل لكتب الجنس القذرة وأفلامه المنحطة.

٤ - وباء الإيدز وغيره من الأمراض الناتجة عن التحلل الأخلاقي.

٥ - كتابات المفكرين الغربين ووسائل الإعلام نفسها سواء تلك الداعية إلى الإباحية أو التي تفضح هذا الجانب المخزي من مدنية القوم... وفي المجال الأول يكفي التذكير بكتابات سيمون دوبوفوار وفرانسوا ساغان (بل إن هذا

---

(١) ثمة أسرة أمريكية من كل ١٠ أسر تعاني من نكاح المحارم (بين الأب وابنته والأخ وأخته ... إلخ)... انظر كتاب «في بيتنا مريض نفسي» ج٢ - د. عادل صادق / كتاب اليوم الطبي رقم ٩١ - ص٣٦ !! فهل هناك تشكيك في كلام عالم نفسي بمستوى الدكتور صادق الذي نقل الرقم عن إحصائيات أمريكية فضلاً عن كونه عضواً في اشهر جمعياتها المتخصصة بعلم النفس ؟!

الجانب لدى الغربيين قديم يرجع إلى أزمنة سحيقة، ومن قرأ جمهورية أفلاطون عرف أنهم أهل مشاع جنسي منذ ما قبل ميلاد المسيح ـ عليه السلام ـ وقل مثل ذلك في التماثيل الإغريقية والرومانية الفاضحة) . . . وأما الشق الآخر فيمكن قراءة جارودي وكولن ولسن واشبنجلر . . .

أما رد المستنير ـ صاحب المؤلف وهو موضع ترحيب عنده ـ بأن في المجتمعات الإسلامية حوادث لا أخلاقية، فينطوي على مغالطات فاضحة :

١ـ أنه يجعل الفجور في الغرب (واقعة هنا وواقعة هناك)، في حين يجعله في العالم الإسلامي (وقائع هنا وهناك) . . . وكل من فيه ذرة ضمير منصف، يشهد بأن العكس تماماً هو الصحيح .

٢ ـ نحن نبحث عن موقف الإسلام، لا عن واقع المسلمين الذي يبعد عن قيم دينهم (باعتراف المؤلف في موضع آخر !!)، نتيجة استمرار حملات التغريب التي ترعاها حكومات جائرة وأقلام مسمومة . .

٣ ـ لم يقل الإسلام : إن هناك مجتمعاً ملائكياً على الأرض . . . فقد حصلت وقائع زنى وسرقة في المجتمع النبوي نفسه . . لكن الفرق يتركز في أمرين :

أ ـ مدى شيوع الفاحشة . . . وهل تتم سراً أم علناً ؟

ب ـ هل تتم مقاومتها وتهيئة سبل الحلال، أم أنها مباحة ومتاحة لمن شاء؟!.

* * *

الله [ينور] عليك !!

لقد أضحكني « المستنيران » في انتقادهما إقامة المسلمين في أمريكا ماداموا يعترضون على التهتك الأخلاقي فيها !! .

إذ كنت أجهل قبل ذلك، أن (التفكير السليم) و(المنطق الصحيح) و(العقل الراجح)، كلها تفرض على إنسان يقيم في مجتمع أن يكف عن نقد ما يراه معوجاً فيه !! وتبعاً لذلك : لم لا يتخلى المؤلف عن جنسية بلاده، ما دامت آراؤه فيها بمثل الحدة الموجودة في كتابه ... ؟ و« المستنيران » يتجاهلان أن هؤلاء المسلمين الذين أقاموا في أمريكا، جاؤوها بحثاً عن مزيد من التحصيل العلمي، أو فراراً من قمع الأنظمة في بلدانهم الأصلية ... فإذا قال بعض المسلمين : لا للابتعاث، قلتم : هؤلاء رجعيون منغلقون !! والله حيرتمونا يا جماعة، ارسوا على بر، لنعرف كيف نحاوركم .

وقبل أن يمن علينا المؤلف وصديقه بآرائهما (المستنيرة)، لم أكن أعلم أنه يحرم على المسلمين الاستشهاد بمفكرين غربيين في إدانة الغربيين.

وينسى هذان المستنيران أن الحكمة ضالة المؤمن، وأن تلك شهادات أهل الديار، وهي مهمة لسبب آخر هو أن المتغربين (المستنيرين)، يؤلهون الغرب مستشهدين بمفكرين غربيين، فلا يسمعون إلا للغربيين، مما يتطلب ـ أحياناً الاستشهاد ببعض المفكرين الغربيين المنصفين لإيقاظ عبيدهم عندنا .

وأما عدم تعليق المؤلف على تصوير اللادينية في الغرب، فإنه ينبئ بحقيقة رؤية المؤلف، الذي لا يَدَعُ كلمة صائبة أو مخطئة لأي من علماء الإسلام إلا رد

عليها تفصيلاً وهزئ من أصحابها، لا سيما أن في تصويره للعلمانية إنكاراً ضمنياً للجنة واليوم الآخر ... وأما أن المعرفة الفنية تلغي الصراع بين البشر ـ بعكس الأديان ـ، فيكفي أن نشير إلى الحربين العالميتين اللتين سببهما الصراع بين الغرب على نهب العالم، وكذلك تجريب السلاح الذري في شعب اليابان أواخر الحرب العالمية الثانية !! . ناهيك عن خلق الكيان الصهيوني على حساب أهل فلسطين ، ومروراً بمأساة الجزائر سابقاً على يد فرنسا رائدة اللادينية وعاصمة النور (ومنها تشتق الاستنارة فيما يبدو) ... وكذلك فيتنام وأفغانستان وجنوب إفريقيا ... إلخ !!.

هذا إذا تناسينا جرائم الأوربيين في القرون الخمسة السالفة، بدءاً من اكتشاف أمريكا ومروراً بالكشوف الاستعمارية الجغرافية واسترقاق الأفارقة لصالح الأمريكان البيض الذين أبادوا معظم السكان الأصليين، وحرب الأفيون في الصين ... إلخ .

فهل أدتِ اللادينية إلى إلغاء الحروب أم أنها زادتها فظاعة وهولاً ؟ ! .

* * *

الفصل التاسع

« ستالين الورع » !!

كثيراً ما يسعى أبناء الأسكيمو، إلى تعليم سكان خط الاستواء، كيفية التغلب على الحر الشديد ... !!.

[........]

تحت عنوان « الإسلام الأحمر » كتب المؤلف مقالاً في كتابه (ص ٣٨٣ - ٣٩٥) عن الإسلام في الاتحاد السوفيتي، الذي زاره من قبل.

يسأل المؤلف صديقاً له يعمل في السلك الدبلوماسي بموسكو : كيف تحرر المسلمون من استعمار الإنجليز والفرنسيين وغيرهم، في شتى أنحاء الأرض، ولم يتحرر المسلمون السوفيات ؟ ... بعبارة أخرى - يقول - : ما السر في أنه - بالرغم من كل ذلك الغليان والتوتر والنضال اللفظي - على الأقل ضد الخطط الإمبريالية في العالم الإسلامي - نرى المسلمين هنا بمنأى عن هذه التيارات، فلا نكاد نسمع صوتاً ينادي باستقلال، ولا عن حركة تدعو إلى انفصال، ولا مطالبة بحقوق أوسع للمسلمين ؟.

وصديق المؤلف (الذي أخفى اسمه)، يعلل ذلك مبدئياً بحملات الإلحاد في برامج التعليم ووسائل الإعلام، التي - لا بد - آتت ثمارها.

ومع أنه يتحدث عن تحويل المساجد إلى مخازن وملاهٍ، وقلة المصاحف، ومنع الزكاة، وعرض النظام الأحمر لمسرحية « محمد » لفولتير، لأنها تشوه صورة نبي الإسلام ﷺ .... مع ذلك فهو يزعم أن عداء البلاشفة للإسلام، كان أخف حدة من عدائهم للمسيحية واليهودية ... وهذا - فضلاً عما فيه من تزوير لحقائق التاريخ -، فإنه - في ضوء اعتراف المؤلف وصديقه (السري) بما ذكره عن اضطهاد الشيوعيين للمسلمين -، مؤشر على رغبة دفينة بمزيد من الاضطهاد للمسلمين المغلوبين على أمرهم !!.

* * *

أربع نظريات

ويطرح صديق المؤلف أربع نظريات، كتفسير مفصل للظاهرة التي سأله المؤلف عنها . . .

١ ـ **النظرية الأولى** : ثمة تمرد من المسلمين، لكننا لا نسمع عنه نتيجة الستار الحديدي الذي تمارسه موسكو، بحجب الأخبار غير السارة، عن العالم الخارجي.

٢ ـ **النظرية الثانية** : أن المسلمين تحت الهيمنة الروسية يائسون من جدوى التمرد.

٣ ـ **النظرية الثالثة** : أن حملات الإلحاد المستمرة منذ سبعة عقود، وما صحبها من تشويه للأديان السماوية الثلاثة، آتى أُكُلَهُ، في الأجيال الجديدة من المسلمين، التي انحسرت العقيدة الإسلامية في صفوفها.

٤ ـ **النظرية الرابعة** : أن تكاثر المسلمين بمعدلات تفوق الأوربيين، سيغير التركيبة السكانية للاتحاد السوفياتي، مما يتيح للمسلمين السوفيات فرصة ممارسة تأثير أوسع في السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، الأمر الذي يجعل السياسة السوفياتية ـ حينذاك ـ أكثر تضامناً مع الأقطار الإسلامية . . . وهو يرشح المسلمين السوفيات لدور إيجابي، في انتشال المسلمين خارج الاتحاد السوفياتي، من تخلفهم (!!) . . . فالمسلمون السوفيات ملتزمون (بخلافنا نحن طبعاً !!) بالروح العلمية، ولذلك يقبلون من الأحاديث

المنسـوبة إلى الرسـول ﷺ مـا يناسب تلك الروح، دون الأحـاديث التي تتحدث عن حجم عجيزة الحوراء في الجنة، وعن التمرات السبع التي تشفي من السم والأمراض.

ولا يفوت المؤلف (أو: صاحبه، فلا فرق) أن يسبغ صفة الشرعية على الاحتلال الروسي للبلدان الإسلامية الأسيرة، وذلك لأن تلك الجمهوريات الإسلامية مجاورة لروسيا (بخلاف المستعمرات القديمة غير المجاورة لمستعمريها - بكسر الميم - من فرنسيين وإنجليز)، وهذا يجعل التوسع الروسي (على حساب الجمهوريات الإسلامية) طبيعياً بعض الشيء، وهذا الإدماج مشروعاً بعض الشيء (!!!!!) .

ولكي تغدو تلك (الشرعية النظرية) أكثر إقناعاً، يدعي صديق المؤلف، أن تقارير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، تشير إلى تحسن مستوى الجمهوريات السوفياتية في آسيا الوسطى، فلا بطالة ولا أزمة إسكان ... إلخ .

إن كل الفرق بين المؤلف وصديقه (المزعوم)، هو أن الصديق لا يرى أي تناقض بين القوائم الأربع التي تمشي عليها نظرياته، لتعليل ما يريان أنه استكانة من المسلمين الرازحين تحت الاحتلال الروسي، أما المؤلف فيقول : فإني لا أراها كذلك (!!).

وما عدا ذلك فإن المؤلف لم يخالف الصديق، فربما كانا متفقين في الهوى الفكري، وربما كانا شخصاً واحداً (!!!) ...

* * *

نظارة من موسكو ...

من سوء حظ المؤلف، أنه نشر مقالاته ثم كتابه، قبل أن يصعد ميخائيل غورباتشوف إلى زعامة الاتحاد السوفياتي(*)، ويهتك الحجب الغليظه التي كان الكرملين يسدلها، على طبيعة السلطة الشيوعية الوحشية.

صحيح أن غورباتشوف لم يأت بجديد لأن القمع والاضطهاد الدمويين اللذين مارسهما البلاشفة، ضد الإسلام والمسلمين السوفيات، كانا معروفين لجميع الناس الذين لا ينظرون بعيون موسكو، التي زعمت في مطلع الثورة الشيوعية أنها جاءت لتلغي السجن الكبير (تلك كانت تسميتهم لحكم القياصرة)، ووعدت المسلمين بالحرية التي تشمل حقهم في عودة بلادهم حرة مستقلة، بعد أن أخضعها القياصرة للاستعمار الروسي.

لكن ما فعله غورباتشوف، يكتسب قيمة خاصة، لأنه « شاهد من أهلها » (وهي عبارة تستفز المؤلف إذ يستخدمها المسلمون الذين يستشهدون بمواقف المنصفين الغربيين ضد مدنيتهم العنصرية الزائفة). ولذلك لا عذر للمؤلف في تجاهله سياسات ستالين الوحشية التي شردت شعوباً إسلامية كاملة من مَوَاطِنِها (كتتار القرم عقب الحرب العالمية الثانية)، وذهب ضحيتها عشرات الألوف، واعترف بها ـ رسمياً ـ المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٥٦م ... ناهيك عن عشرات الثورات التي قام بها

(*) كان ذلك عند صدور الطبعة الأولى من « إسلام آخر زمن »، ثم انهارت الإمبراطورية الشيوعية السوفياتية، فتحرر كثير من مسلمي آسيا الوسطى، وما زال بعضهم يرزحون تحت نير الاضطهاد الروسي في حقيقته الصليبية وشعاراته الديمقراطية (كمسلمي الشيشان).

المسلمون السوفيات وقمعها البلاشفة بوحشية لا نظير لها في التاريخ.

ولست أدري كيف طاوعه قلمه ليزعم أن العداء الأحمر للإسلام كان أقل من نصيب اليهود، متناسياً أن اليهود في الاتحاد السوفياتي يعاملون كقومية مستقلة (مع أن الدين لا يشكل قومية في عرف جميع أهل الأرض باستثناء اليهود وشيوعية ستالين !! التي تخص اليهود فيها بذلك الامتياز)، وكيف تجاهل المؤلف دور موسكو (الملحدة !!)، في إقامة دولة دينية لليهود على حساب فلسطين!! والأعجب من ذلك، أن يصبح الإلحاد في اعتقاده سبيلاً إلى التعامل مع الإسلام بروح علمية (!!) . إن المسلمين السوفيات الذين سُمِح لهم مؤخراً بطبع المصحف للمرة الأولى منذ ٧٠ عاماً *، يعانون (فضلاً عن القمع وعن تشويه دينهم بالحملات الرسمية) من حملات تضليل وتعتيم رسمية متصلة، أدت بكثير منهم أن يروا أن الفرق بين المسلم وغيره، يقتصر على أن المسلم لا يأكل لحم الخنزير (!!) . . . فهل هذا هو الإسلام المنقح الذي يبشر به المؤلف ؟ بل لقد مر بنا في فصل سابق أن تلك الحرب الشرسة اللاإنسانية، أدت ببعض المنحدرين من أصول إسلامية، إلى أن يكونوا أساتذة لتعليم الإلحاد (العلمي !!)، ويزعمون (مع ذلك) أنهم مسلمون(!!!).

* * *

* هذا وقد مَنَّ الله عليهم فجاء منهم إلى حج هذا العام ١٤١٠هـ ألف وخمسمائة حاج تقريباً وقد رأينا الفرحة تغمرهم، وتكفلت حكومة المملكة العربية السعودية باستضافتهم.

مسروقة من الصهاينة

ولقد كشف المؤلف عن خبيئة نفسه، فأغنانا عن الاستنتاج، حين أضفى المشروعية على الاحتلال الروسي (القيصري الصليبي ثم الشيوعي الملحد) للأقطار الإسلامية الجريحة في آسيا الوسطى ... ولعل القارئ مازال يذكر (مقابل هذا)، أن المؤلف صور الفتوحات الإسلامية على أنها ناتجة عن شهية التهام ونهب عند أجدادنا الفاتحين، الذين حرروا شعوباً بكاملها من عبودية الطغاة ومن استغلال رأس المال ... ويبدو لي أن السبب في تمييز (المشروعية والطبيعية في احتلال الروس لبلدان إسلامية بكاملها بالقوة والقسوة)، عن الالتهام والنهب الذي مارسه المسلمون الفاتحون (الذين شهد لهم المنصفون من الغربيين بأنهم أعدل الفاتحين وأرحمهم)، هو أن الأخيرين جاؤوا من الصحراء، والصحراء (في اعتقاد صاحبنا) لا تأتي بخير، لأن الإسلام بدأ رحلته المظفرة منها (!!).

إن شعوباً كاملة فتحها المسلمون، احتفظت بلغاتها المحلية، كما احتفظت طوائف منها (حتى يومنا هذا)،بأديانها السابقة، دون أن تجبر على تبديل لغتها ولا دينها !! أما المسلمون تحت الاحتلال الروسي الصليبي ثم الملحد (وهو مشروع وطبيعي نسبياً عند المؤلف)، فقد تم إكراههم على تغيير لغاتهم، وحُرِموا من الكتابة بأبجدياتهم الوطنية !!.

أما أن يكون ضمُّ الجار القوي البلد المجاور له (إذا كان ضعيفاً) أمراً مشروعاً بعض الشيء وطبيعياً بعض الشيء، فإنه نسفٌ لكل القيم الإنسانية

التي يتشدق بها الغرب اليوم!! . إن العقلاء المنصفين من الغربيين باتوا ينظرون إلى موروثاتهم من هذه الأفكار العنصرية اللاأخلاقية، نظرة احتقار !! فكيف يتبناها (فضلاً عن دواعي الإنصاف المفترضة في المحايدين) مؤلف مسلم (مستنير)، ضد مسلمين يجب أن يشعر تجاههم بأنهم إخوة له !!.. إن المسلم (غير المستنير بمقاييس صاحبنا)، يأبى أن يقر بمشروعية أي ظلم يقع من إنسان على إنسان فكيف إذا كان المعتدي ملحداً لا يؤمن بالله، والفريسة مسلمة ؟!.

إن هناك كياناً واحداً في الكرة الأرضية، يتبنى نظرية المؤلف من قبل أن (يبدعها)، هو الكيان اليهودي في فلسطين المحتلة !!، الذي يرفع شعارات الحدود الآمنة (ومعناها التوسع على حساب أراض عربية جديدة).

وحيث أن الصهيونية هي الأقدم، فإنه حسب قواعد النقد الأدبي، التي تقول : إذا تشابه عملان أدبيان فإن اللاحق هو السارق من السابق، فإنه يمكن لنا أن نقول : إن المؤلف سرق نظرية الصهاينة ونسبها إلى صديقه في موسكو، دون أن يشير إلى مصدره الأساسي !!!.

أما التقارير التي نسبها صديقه إلى الأمم المتحدة، والتي تشير إلى تقدم اقتصادي في الجمهوريات الإسلامية المحتلة من قبل روسيا، فيكفي (في هذه العجالة) أن نرد عليها بإيجاز :

١ ـ إن التوثيق من أبسط مقتضيات الكتابة العلمية ... فكان من الضروري أن توثق تلك التقارير برقم وتاريخ، ليتسنى لمن شاء التثبت أو التوسع أن يعود إلى الأصل.

٢ ـ قبل تسنم غورباتشوف إلى سدة السلطة في الكرملين، كان أي حديث عن البطالة في الإمبراطورية الحمراء كلها (فما بالك بالجمهوريات الإسلامية)

من أكبر الجرائم ... لكن سياسة المصارحة التي تبناها غورباتشوف، كشفت الستار عن صورة مناقضة تماماً للصورة الوردية الرسمية السابقة.

٣ ـ هل يرضى المؤلف أن يُنْفِقَ عليه شخص ما، فيوفر له مستوى جيداً من المأكل والمشرب، مقابل أن يهين كرامته ويستعبده ؟!!!.

ومنذ متى ترضى الشعوب الكريمة بالاستعمار مقابل طعام مطبوخ جيداً (هذا إذا سلمنا جدلاً بأن الأمر كذلك في الجمهوريات الإسلامية، وهو غير صحيح أبداً).

٤ ـ كيف يتغافل المؤلف عن الثروات الطبيعية والزراعية التي استنزفها الروس من الجمهوريات الإسلامية، مقابل بعض التطور في الخدمات ؟!!.

٥ – يضاف إلى ذلك كله التلوث البيئي الخطير، إذ كان الروس قد جعلوا الجمهوريات الإسلامية ميداناً لتجاربهم على أسلحة الدمار الشامل!!!

* * *

كلاب بلا خنازير !!

يقول المؤلف أكثر من مرة (انظر مثلاً ص ١٥٠، ١٥١، ٢٣٣) : إن نظرية بافلوف عن الفعل الشرطي المنعكس التي طبقها صاحب النظرية على الكلاب، تنطبق ـ عند المؤلف ـ على الشعوب بوجه عام.

ولذلك كتب المؤلف فصلاً (ص ١٥٢ ـ ١٦٠)، سماه « رسالة في الإصلاح الديني » يوجهها إلى شخص (ربما كان رمزياً) ، أخذ على المؤلف أنه في جلساته الخاصة، يكون أكثر صراحة في أفكاره الدينية (الإصلاحية)، منه حين ينشرها إذ يُقَنِّعُهَا ـ حينذاك ـ بألف قناع ... وخلاصة دفاع المؤلف تجاه لوم صاحبه له، أن الترفق والتدرج، هما السبيل الأوحد إلى إصلاح عقائد الناس، لأن مجابهتهم ـ دفعة واحدة ـ بحقيقة منزهة مطهرة، قد أزيلت منها كافة الشوائب (لأني رجعي أقول : إن الصواب لغة هو : الشوائب كافة)، تجعل الحق غير قابل أن يعلم (بتشديد اللام المفتوحة)، وتجعل التعليم غير صالح ليكون طريقاً إلى بلوغ الحق.

ويمضي المؤلف في نظريته شوطاً آخر، فـ(يرتقي) بالمسلمين من مستوى الكلاب إلى مستوى الخنازير، فيقول : والمسيح (عليه الصلاة والسلام) أوصى حوارييه بألاَّ يلقوا الدر في أفواه الخنازير (!!!) . وليس من نبي قط ـ مازال الكلام للمؤلف ـ كاَشَفَ العامة، منذ بداية دعوته بجميع ما يعرف(!!) .. وحِفْظُ العلم ممن يفسده ويضره، أولى من عدم إعطاء السفيه ماله الذي يضر به (!!) .. والإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قال :

لا ينبغي أن يفشي العالم (بكسر اللام) كل ما يعلم إلى كل أحد (!!).
والشطر الأكبر من الناس (يضيف المؤلف) جهلة، يعملون في مهن بدنية مضنية، تحرمهم من فرصة الدراسة والتأمل، وتبلد أذهانهم، وتنقص من ذكاء الروح، وذلك ناتج عن العداء الراسخ بين العقل والجسد (!!!).

لذلك لا يمكن تقديم الحقيقة لهم، دون أن يقحموا عليها، بعض ما توارثوه من أوهام كاذبة، جيلاً بعد جيل ... وهذا ليس يأساً، فالمؤلف متفائل بوصول البشر في زمان قريب أو بعيد - بفضل نشر التعليم والدعوة المستنيرة (!!) المتأنية، وبفضل ما قد ينجم عن التوسع في استخدام الآلة، من تخفيف أعباء العمل الزراعي والصناعي - إلى قدر من النضج، يصبحون معه قادرين على تقبل الدين، مجرداً من الخرافة والتراهات، بل وحتى من الرموز والأسرار (!!).

* * *

والبقية تأتي

قبل أن نناقش هذه الرؤية الشاذة للإسلام والمسلمين أود التنبيه إلى أن المؤلف، لم يخيب ظنوننا التي نبعت مما عودنا عليه في كتابه ... فهو - كالعهد به - يرد على نفسه ... إنه ينسب (ص٣٣٥ - ٣٣٧) إلى مسلمين (غير مستنيرين طبعاً) حاوروه في أمريكا، أنهم قالوا له : إن ما تكتبه يصلح للفقهاء المتبحرين وليس للعامة، فيرد عليهم بأنه يعمل بحديث للنبي ﷺ، خلاصته أن الله - عز وجل - أخذ الميثاق من العلماء كما أخذه على النبيين : أن يبينوا العلم للناس ولا يكتموه (!!).

لكن المؤلف يعود أدراجه (ص ٣٣٩)، فيؤكد لمحاوريه أن رأيه في العامة لا يقل عن رأيهم، بل هو يذهب أبعد مما قالوه.

نخلص من ذلك إلى أن الكتاب - على كثرة ما احتواه من شذوذ وخروج ومفاهيم تهدف إلى اجتثاث الإسلام من جذوره - ليس كل ما لدى المؤلف من (استنارة) و (تطوير للإسلام بتأويل ثوابته بما يتواءم مع العقول المستنيرة)!!.

فهناك المزيد والمزيد، لكن الرجل ليس مغفلاً، ليلقي لنا - نحن كلاب بافلوف أو الخنازير - بكل ما لديه من « در » و « جواهر »؟!. إنه يضن بتلك الثروة، إلى الزمن المناسب : عصر التوسع في استخدام الآلة ، لنبلغ من النضج قدراً يمكننا من تقبل الدين مجرداً من الخرافة والترهات والرموز والأسرار، أي من ذلك الركام الذي آمن به المسلمون عبر ١٤ قرناً، مع ملاحظة أن كل حقبة زمنية (وفقاً لهذا الهدم الصريح !!)، هي أقل شراً من التي قبلها، لأننا نتقدم نحو المزيد من استخدام

الآلة، وعليه فإن عصر الصحابة هو أكثر عصورنا خرافات وترهات ورموزاً وأسراراً، في فهمهم غير الناضج للدين !! إن الكتاب ينطق بالغاية النهائية التي يؤجل المؤلف التصريح بها، إلى أن تسود الآلة ويضمحل العمل البدني..

وهنا واقعة يسوقها المؤلف في خصومته للإسلاميين في أمريكا، لها دلالة واضحة في هذا الإطار.. فهو يزعم (ص ٣٣٣) أن قيام المسلم للصلاة بوجود أناس غير مسلمين من مواطنيه يهدد الوحدة الوطنية، ويدل على ازدراء المسلم لهم!!!. فقد حضر المؤلف حفلة أُقيمت في هيوستن، وَطُلِبَ منه، التقريب بين المسلمين والأقباط من المصريين المقيمين هناك! ويرفض المؤلف القيام لأداء صلاة المغرب، ويرد على ناصحيه بما مضمونه أنه يحترم الأقباط الجالسين، وأن حب خلق الله واحترام مشاعرهم هو أفضل من الصلاة على وقتها.. ويبرر عدم قيامه بـ« حدوتة » يرويها عن المبرد، الذي نهض أحد تلامذته من الدرس، لما حان وقت الصلاة، فقال له المبرد: يا هذا ليس ما قمت لأجله بأفضل مما نحن فيه (!!!) والمضحك المبكي أن صاحب هذا الفهم المدهش لاحترام مواطنيه الأقباط يرفض في كتابه أحاديث صحيحة، تتضمن توصية النبي ﷺ للمسلمين بقبط مصر ـ عندما يفتحها المسلمون ـ خيراً !!!.

أرأيتم؟ إنها مدرسة إسقاط الدين وأصوله وفرائضه لأتفه الذرائع! وإلا فمن قال: إن قيام أي مؤمن بدين لأداء عبادته، ينطوي على احتقار لمن يخالفه في الدين؟ وإذا كان الله ـ عز وجل ـ يقول في كتابه العزيز:

﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا (١٠٣) ﴾[(١)].

---

(١) سورة النساء: الآية ١٠٣.

وهناك عشرات الأحاديث القولية والعملية عن الرسول ﷺ توضح مكانة الصلاة في الإسلام، وأن تركها كفر، أفيأخذ (المستنير) بقول المبرد (لو صحت الأقصوصة) ويَدَعُ قول رب السماوات والأرضين، وقول رسوله الكريم الذي لا ينطق عن الهوى ؟!.

لقد أسقط أحد سدنة التغريب من قبله فريضة الصوم، لأنه (على حد ادعائه الفاجر) يضر بالإنتاج... وقد سبقهم حاخامهم الأكبر « أتاتورك » (الذي يزعم المؤلف أنه لا يؤيده في إنكاره للدين) سبقهم إلى إباحة زواج المسلمة بغير المسلم، تحت شعار الوحدة الوطنية (وهي الوحدة الوثنية في هذه الأحوال) ... إن كل ذلك (تطوير واستنارة) يسبقان تنظيرات صاحبنا.. إن من يريد مسخ الإسلام ليواكب العصر (حسب فهمه وهواه) لايُستغرب منه أن يترك الصلاة بحجة أنها عدم احترام للآخرين... وقد تلحق بها (يوم ينتهي العمل البدني المرتبط بالبلادة) خطوة أخرى، هي إلغاء المساجد لأنها تثير غير المسلمين!! وحتى الصلاة في البيوت سيجد المستنيرون (على هذه الشاكلة) ألف كذبة وكذبة لإلغائها، فصلاة الفجر تلغى بسبب البرد، والظهر بسبب الحَرّ، والعصر وقت قيلولة، والمغرب للنزهة، والعشاء للديسكو!! وصلاة الجمعة تلغى لأن (الأسياد)[1] في أوربا يعملون في ذلك الوقت، فلا ينبغي تعكير السلام العالمي لأجل هذه الصلاة، فالمهم هو (روح الإسلام)!!! وموانع الحمل (تبعاً للمستنيرين) تمنع اختلاط الأنساب، فلِمَ نستمر في تحريم الزنى؟.

ورد الأمانات يصبح تخلفاً يناسب المسلمين العرب في صحرائهم، قبل أن يلتهموا الشعوب المتحضرة، لأنه (حسب أسباب النزول) مقصور على

(١) الجمع الصحيح لكلمة « سيد » هو « سادة » ولكني آثرت استعمال الخطأ الشائع « الأسياد »، لدلالته في أوهام العامة على تحكم الجن في حياتهم .

تسليم النبي ﷺ مفتاح الكعبة لحاجبها عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد الدار... وحد القذف محصور في حادثة الإفك، فلا مانع من صحافة الفضائح وأفلام العهر لأنها تناسب العصر، بخلاف العرب ذوي العقول الصحراوية الذين كانوا يفهمون الشرف فهماً غير (مستنير)....

ويصبح نهي الناس عن أداء الصلاة (شرفاً رفيعاً)، لأن قول الله ـ سبحانه ـ: ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ (٩) عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ (١٠) ﴾[1] نزل في أبي جهل اللعين، ولأن مدرسة (الاستنارة) تؤكد أن الآيات وقف على الوقائع التي نزلت فيها و...إلخ.

لكن المخزي لهؤلاء (المستنيرين) ـ بالإضافة إلى الخسران المبين يوم الحساب ـ أنه لا جديد في أكاذيبهم، لأن غلاة الصوفية سبقوهم إلى كثير منها، ولأن المستشرقين عززوها وزادوا عليها بعد ذلك... فهم لصوص سرقوا الأفاعي لكنهم يزعمون أنهم يحملوا دُرًّا لا يلقونه لنا!!!.

وإذا كان ذلك كفراً بواحاً، وكذباً صراحاً على التاريخ، فإن التعالي على العمل البدني، هو فكر جاهلي عاشه العرب لما كانوا صحراويين عقلياً (أي قبل أن يكرمهم الله بالإسلام) وهي فكرة انقرضت مع هتلر وموسوليني كرمزين لمبدأ النخبة الفاشي.

ويتمثل الكذب أيضاً على القرآن وعلى العقل، حين يفتري المؤلف على الأنبياء، بزعمه أنه ما من نبي قط كاشَفَ العامة منذ بداية دعوته بجميع ما يعرف!! فالذي يعرفه كل مؤمن أن النبي (كل نبي)، لا يكتم شيئاً من رسالته في أي وقت، لأنه لا يأتي بشيء من أمور الدين من عنده، فهو عبد

---

(١) سورة العلق: الآيتان: ٩، ١٠.

اصطفاه الله - عز وجل - لهذه المهمة العظيمة، فالنبي يتلقى أوامر الله ونواهيه عن طريق الوحي، وهو معصوم من كتمانها ولو إلى أجل محدود.

ولم يقل بمثل هذه الأكاذيب سوى أهل الشطحات والشركيات من غلاة المتصوفة.

ومن المعلوم للكافة أن الرسول محمداً ﷺ، بدأ الدعوة إلى الإسلام، بالعقيدة الصحيحة « لا إله إلا الله، محمد رسول الله » دون أي تردد ولا إخفاء!!

وكذلك أكذوبة العداء بين العقل والجسد، فهي أسطورة مستمدة من الصراع الذي تزعمه الكنيسة بين الروح والجسد... ويذهل المرء وهو يقرؤها لكاتب يثور على الإسلام الذي وازن بين الروح والعقل والجسد، وكرم العمل اليدوي، يثور ليأخذ بفكرة عنصرية شوفينية سقيمة، يعارضها العلم ويحتقرها العقل.

إن الحقيقة التي يأبى أمثال هذا الرجل أن يسلِّموا بها، هي أن الإسلام لا أسرار فيه ولا خرافة ولا ترهات، وهذا ما نحن على استعداد للبرهنة عليه علمياً في مناظرة مفتوحة مع أي شخص زَيَّنَ له هواه اتباع الشيطان.

إن الحقيقة المنزهة، أبلغها إلينا محمد ﷺ ولم يَخْلُ يوم واحد منذ ١٤٢٣ عاماً، من جماعة تعرف تلك الحقيقة وتؤمن بها وتدعو إليها، وهي محفوظة بوعد إلهي لا يتخلف:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٩) [(١)].

والله - عز وجل - لا يخلف وعده، ومن أصدق من الله قيلا؟!.

* * *

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

في الباب الثاني رد على أكاذيب المؤلف رداً إيجابياً موسعاً وموثقاً... ويبدأ بإثبات كذبه وعدم أمانته بتحريف النصوص وسرقة أفكار المستشرقين دون نسبتها إلى أصحابها.

الباب الثاني

سارق الأكاذيب

مقدمة الطبعة الأولى
للجزء الثاني

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده :

من حق القارئ الكريم علي أن أنجزه ما وعدته به من تفنيد أكاذيب حسين أحمد أمين، صاحب كتاب «دليل المسلم الحزين».

وقد بدأت - ولا أقول فعلت - لأنني وجدت المهمة أوسع نطاقاً من حجم هذا الجزء، مما اضطرني إلى ادخار بقية النقاط إلى الجزء الثالث (الأخير) من هذا الكتاب، لتقديم الصورة الصحيحة عن التشريع الإسلامي، وتطور الإسلام وتطويره المزعومين ، ومناقشة العلاقة بين ديننا والعلم الحديث، فضلاً عن طرح النظرة السليمة - كما أراها - إلى تاريخنا بصفحاته البيض والسود والرمادية معاً.

أما في هذا الجزء المكون من فصلين مطولين ، فقد أرجعت - بشيء من التفصيل، ولكن بكثير من التوثيق - أباطيل «المسلم الحزين» إلى أصحابها الحقيقيين من مستشرقين ومتغربين، برغم حرص المؤلف على طمس هوياتهم إذ يسوق تلك الأراجيف بضمير المتكلم، دون أن يشير إلى أنها أفكار منتهبة. وقد ضاعف من مشقة عملي هذا، أن التوثيق نادر في كتابه، فكنت ملزماً بالبحث والتنقيب للوصول إلى الدليل، فقد كنت أحس أثناء مطالعة كتابه، بأن هذه التخرصات ليست جديدة، لكنني لم أكن لأذكر في أول وهلة، أين قرأت هذه النقطة، وأين أعثر على الأخرى؟... لا سيما أن الرجل الذي ألقى علينا خطباً عصماء عن الأمانة، وألصق

بعلماء الأمة أشنع الاتهامات فوصمهم بالكذب، هذا الرجل انتهب أفكاره من سابقيه في هذا الميدان، وهم كثير، حتى ليمكنك ـ بعد مطالعة هذا الجزء ـ أن تجزم بأنه ليس لصاحبنا من دور في كتابه، سوى جمع الأراجيف وربطها بعضها ببعض.

وهذا ـ في الحقيقة ـ أحد دوافعي الأساسية لتوسيع كتابي، لأنني أرد بذلك على مجمل أكاذيب المستشرقين وأتباعهم في ديارنا، وذلك بخلاف ما يبدو على السطح من أني أعري فكر شخص واحد.

وبعد أن أعدت «الباطل» إلى نصابه في الفصل الأول، ركزت مهمتي على قضية السنة النبوية المطهرة، لا لأنها هي المصدر الثاني للإسلام فحسب، وإنما لأن عبيد الغزو الفكري يخصونها بأكبر قسط من نشاطهم التآمري، بعد أن يئس سادتهم من إمكان التحريف والتشكيك في النص القرآني.

ولذلك جاء الفصل الثاني ـ كالأول ـ طويلاً، على الرغم من حرصي الشديد على الإيجاز ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

وغاية ما أعد به قارئي العزيز، أن تكون فصول الجزء الأخير من الكتاب اختصاراً دون افتئات على الدقة والأمانة، وهما في مقدمة اهتماماتي في حدود الطاقة البشرية، فقد تعلمت من إسلامي أن أشهد بالحق بعيداً عن الأهواء، كما تعلمت منه أن الله يحب إذا عمل أحدنا عملاً أن يتقنه.

وإني إذ أطمع في تسامح القارئ مع الهفوات والهنات التي لا يخلو منها أي عمل بشري، أتطلع في الوقت نفسه، إلى ألا يبخل القارئ الكريم بالتنبيه على أي معلومة خاطئة استَنَدت إليها، ولا بتصحيح أي استنتاج غير سديد توصلت إليه.

فإن وفقت إلى الصواب فبفضل من ربي، وإن كانت الأخرى فهي من نفسي وتقصيري.

أسأل المولى ـ سبحانه ـ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله بكرمه وفضله، ليكون في ميزان أعمالي القليلة، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

راجياً منه ـ تبارك وتعالى ـ أن ينفع به ليسهم في مهمة تعريف الشباب ـ بخاصة ـ بحقيقة هويتهم الحضارية المميزة، التي يراد لهم الانسلاخ عنها.

والله ولي التوفيق.

منذر الأسعد

الفصل الأول

أسـاطيـر الآخـريـن

كلٌّ من الهاتف والكاذب ينقل ما يُقال له إلى شخص آخر . . .

الفرق الوحيد بينهما هو أن الهاتف ينقله دون تحريف ! !

- . . . . -

وإذا الأمانة سئلت

الكذب في ميدان الكتابة أنواع :

فهناك من يغتال الأمانة، بتحريف النصوص، أو ببتر أوصالها، لتنطق بنقيض حقيقتها.

وهناك من يسرق بضائع الآخرين، فينتحلها لنفسه، ويخفي هوية أصحابها الأصلاء.

وهناك من ينسب إلى فئة من الناس، ما ليس فيهم، ومن كان أكثر انحرافاً، يتهم من يكرههم بنقيض ما فيهم، ويسلبهم شمائلهم ومزاياهم.

غير أن صاحبنا جمع في كتابه أصناف الكذب كلها ـ ولا فخر ـ ولذلك فالكتاب شبه خال من التوثيق وخصوصاً في الادعاءات الخطيرة التي يسوقها ... وإليك شواهد على كل نوع، قبل أن نفصل القول فيما افتراه على الإسلام ورجالاته منذ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ حتى الدعاة إلى الله في أمريكا.

* * *

الأمانة الضائعة :

حمل المؤلف حملة شرسة على المؤرخين للإسلام من المعاصرين كطه حسين ومحمد حسين هيكل، لأنهم ـ وفقاً لادعائه ـ تجاهلوا وقائع تمس بعض الصحابة، وهذا يصيب الأمانة العلمية في مقتل !!.

واستشهد لذلك بأن طه حسين نفى صحة الاتهام الذي وجهه أهل الكوفة لسعد بن أبي وقاص زاعمين أنه ليس عادلاً وأنه متخاذل عن الغزو !!.

لكن المؤلف الذي أقام للأمانة المقتولة ـ بزعمه ـ مأتماً وعويلاً، قتل الأمانة عمداً

في أكذوبته هذه ... فهو إما أن يكون عارفاً بالتفاصيل التي سنذكرها حولها موثقة، مما يعني أنه أخفى ما لا يوائم هواه، وهي خيانة صريحة للأمانة، وإما أن يكون جاهلاً، وموقع الجاهل هو أن يقرأ ويسأل، لا أن ينصب نفسه عالماً يقذف الآخرين بما هم منه براء.

فأولاً ليس أهل الكوفة هم من اتهموا سعداً، وإنما الجراح بن سنان الأسدي ونفر من قومه بني سعد.

وكان أهل المساجد الذين يسألهم المحقق الذي أوفده عمر (واسمه محمد بن مسلمة) يقولون عن سعد : لا نعلم عنه إلا خيراً ولا نشتهي به بديلاً ! حتى إن الجماعة التي كانت تمالئ المدعي (الجراح بن سنان) لما نشدهم ابن مسلمة أن يشهدوا بما عرفوا، سكتوا ولم يجرؤوا على توجيه الطعن الكاذب لسعد بن أبي وقاص.

وقائل العبارة التي ابتسرها حسين أحمد أمين من سياقها ومنحها صيغة الرأي الجماعي، هو شخص واحد يدعى أسامة بن قتادة، فقد وقف في مسجد بني عبس وقال لمحمد بن مسلمة : اللهم إذ نشدتنا فإنه لا يقسم بالسوية، ولا يعدل في الرعية، ولا يغزو في السرية !!.

وبتر المؤلف حسين أمين ـ غير الأمين ـ دفاع سعد عن نفسه .. وهكذا تكون الأمانة في الأحكام التاريخية وإلا فلا!!.

قال سعد : اللهم إن كان قالها كاذباً ورياء وسمعة، فاكفف بصره، وأكثر عياله، وعرضه لمضلات الفتن.

ودعا سعد على النفر المتواطئين على الطعن الكاذب فيه فقال : اللهم إن كانوا خرجوا أشراً وبطراً وكذباً، فأجهد بلاءهم.

ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، فكيف إذا كان صاحبها أحد العشرة

الذين بشرهم الرسول ﷺ بالجنة ؟ وكان أول من رمى بسهم في سبيل الله ؟ وأول من أهرق من المشركين دماً ؟ وخامس الذين أسلموا في مطلع البعثة ؟.

لذلك فقد عمي أسامة بن قتادة واجتمع عنده عشر بنات، وكان يلاحق النساء وهو شيخ فانٍ، فإذا عثروا عليه وقرعوه قال : أصابتني دعوة الرجل الصالح سعد.

وأما النفر الذين كانوا أصل الأفتراء، فإن الجراح قُطع بالسيوف يوم حاول اغتيال الحسن بن علي بساباط، وشُدِخ قبيصة بالحجار، وقتل أربد بنعال السيوف.

الكذبة الأخرى التي اقترفها المؤلف، هي تجاهله نتيجة التحقيق عند الخليفة الفاروق ... فقد خرج المحقق محمد بن مسلمة بسعد وبالمدعين حتى قدموا على عمر، فلما اطلع على مجريات القضية قال ثاني الخلفاء الراشدين : لولا الاحتياط لكان سبيلهم بيِّناً !! .

أي أن عمر مقتنع من البداية بنزاهة سعد وببراءته من الاتهامات الجائرة، لكن الاحتياط واجب، لأن الوظيفة الأولى للخليفة المسلم هي إقامة العدل ... ولأن الإسلام لا يقول بعصمة أحد من البشر سوى الأنبياء (وذلك بخلاف ما يرمي به حسين أمين المسلمين إذ يزعم أنهم يقدسون السلف الصالح ويقولون بعصمتهم من الخطأ والذنوب !!) .

وكان الفاروق قد قال للشاكين - قبل أن يرسل مندوبه ليتحقق من الأمر - : إن الدليل على ما عندكم من الشر، نهوضكم على سعد وهو مستعد لقتال أعداء الله، وقد أجمعوا لكم، ومع هذا فسأنظر في أمركم !! .

وفي النهاية عزل عمر سعداً من غير عجز ولا خيانة، وهذا قرار سياسي من حق الحاكم أن يتخذه في كل العصور وعند جميع الأمم. دون أن يُطالَب بإبداء الأسباب.

وإن كان بعض الرواة يشيرون إلى أن سعداً أبى الرجوع إلى الكوفة لما اعتزم عمر

إرجاعه إليها، فأجابه سعد : أتأمرني أن أعود إلى قوم يزعمون أني لا أحسن أصلي ! .

وفي كلتا الحالين لا يوجد ما يسيء إلى صفحة سعد ـ رضي الله عنه ـ وإلا لما كان عمر يجعله من أهل الشورى الستة الذين أوكل إليهم اختيار خليفة له لما طعن!! ـ

تلك هي رواية الطبري (ج ٤ ص ٢٣٥) ويرويها ابن عساكر بسياق آخر (ج ٦ ص ١٠٢) ويستدل المسعودي (مروج الذهب ج٢ ص٣٤٣) بواقعة عزل الفاروق سعداً من غير اتهام، يستدل بها على شدة حرص الفاروق، ويؤكد ـ برغم الإجمال الشديد في روايته ـ أن بعض أهل الكوفة حمدوا سعداً، وشكاه آخرون !! فأين كل هذا من أكاذيب صاحبنا المركبة !! .

ومع ذلك ترى صاحبنا (ص ٣٢٣ من كتابه) يتناسى هذه الأراجيف الرخيصة التي ساقها في حق سعد بتحريف الحقائق، يتناساها مؤكداً أن سعداً (رضي الله عنه) في الجنة ببشارة النبي ﷺ له !! والذي جعله يتجاهل افتراءاته على سعد ويقتنع بالسنة النبوية التي ينكرها، ويؤمن بأن النبي أبلغنا غيوباً أطلعه الله عليها، فعل كل هذا ليبرر لنفسه لبس خاتم من الذهب، منتهكاً نهي النبي ﷺ الرجال عن ذلك !! فقد نسب إلى الطبقات الكبرى رواية تزعم أن سعداً كان يلبس خاتماً من الذهب.

* * *

وفي هذا الإطار نلاحظ أن الرجل يقول الرأي ونقيضه ـ وقد ذكرنا عدداً من الشواهد القاطعة في الجزء الأول ـ، ونكتفي هنا بمثال واحد .. فالمؤلف عندما تحدث عن أبي لهب زعم أن قريشاً لم تكن متمسكة بأصنامها وادعى أن معارضتها للرسول ﷺ إنما نبعت من كون الدين يهدد مصالحها !! . (وقد أوضحنا في الجزء الأول من الكتاب تهافت هذه الأسطورة. ومن شاء التوسع في تبيان تهافتها فليرجع إلى بحث الدكتور عماد الدين خليل : المستشرقون والسيرة النبوية ـ مناهج

المستشرقين - ج١ - ص ١٥٧، ١٥٨)، و «الأمين» ناقض هذه الأسطورة بنفسه عندما كتب يروج للابتداع في الدين، حيث قال هناك: إن القرآن حمل بشدة على تمسك الجاهليين بعقائدهم الموروثة !! .

ومع أن تفسير معارضة مشركي مكة للإسلام بدوافع اقتصادية بحتة كَذِب قد دحضته نصوص القرآن وأحكام الشرع المطهر ومبادئه وحقائق التاريخ الدامغة، فإن صاحبنا نسي - أو ظن أن قارئه نسي - هذه المزاعم، فإذا به يؤيد أكاذيب علي عبد الرازق حول حروب الردة، إذ ادعى أن أبا بكر لم يكن يحارب لرفع راية الإسلام، وإنما للدفاع عن مصالح قريش !!.

فكيف أصبح الدين الذي جاء يهدد مصالح قريش، خادماً لهذه المصالح ؟! .

هذا كلام خبيء معناه ليست لنا عقول.

إن الموقفين هنا يقومان على كذبتين كل منهما منهارة بنفسها، فكيف بمن يوفق بين الكذبتين على تناقضهما التام؟ .

وهذا الكذوب يتجاهل تزكية القرآن لأبي بكر، وشهادات الرسول ﷺ المشرفة بحقه، ويتناسى دور أبي بكر في نصرة هذا الدين منذ بدايته لما كان ضعيفاً، فكيف ينقلب - عقلاً - إلى رجل يحارب من أجل الدنيا، مع أنه عَرَّض حياته للخطر في بداية البعثة انتصاراً لدعوة لا يؤمن بها يومذاك أي إنسان حريص على مصالحه، لأن جميع الظروف المحيطة بها ضدها ؟!.

ولأننا نبني قاعدتنا على منطق صريح، نتجاوز كل ما سلف مما يقطع العقل بصحته، ونقبل أن نحكم على موقف الصدِّيق في حروب الردة على أنه مسلم عادي (أي : بصرف النظر عن تزكية السماء له، وعن تاريخه الناصع في نصرة الإسلام بنفسه وماله).

* * *

إن الأصل في المسلم حسن الظن وبراءة الذمة، فنحن لنا الظاهر، أما السرائر فيتولاها الله ـ عز وجل ـ . . .إن الرجل حارب حركة الارتداد ومَنْعِ الزكاة وهي حركة معادية للإسلام عداوة ضارية ترمي إلى نقض أسسه وأركانه، فالأصل أنه فعلها لله، ومن زعم العكس فهو يزعم ـ ضمناً ـ أنه يشق عن قلوب الناس ويعلم سرائرها !! .

إن حسين أمين ومن شايعه ينادون بالويل والثبور على من يحكمون بالكفر في أيامنا على رجال ينكرون أموراً معلومة من الدين بالضرورة، وهذا كفر بواح لا مرية فيه ... فكيف يسوغ أن يُتَّهَمَ الأبرياء ويُحمى من يُظْهِرُ الكفر ؟

إنه الهوى ولا شيء سواه !!.

* * *

بضاعتهم لم تُرَدَّ إليهم !!

في الصفحة ١٣٢ من كتابه، نعى المؤلف على عبد الرحمن الكواكبي أنه أخذ كتابيه المعروفين «أم القرى» و «طبائع الاستبداد» عن مفكرين أوربيين.

وليس من شأننا هنا، أن ننظر في مدى جدية هذا الاتهام للكواكبي، وكل ما يهمنا منه، أن قائله يقترف الجريمة التي يشنع بها على الكواكبي.

فالمؤلف يتدفق في الأفكار وكأنها من صنعه، مع أنه ليس له من فضل فيها سوى الجمع ـ هذا إذا كان جمع الأكاذيب ودفن أسماء أصحابها فضيلة ـ ولأن المجال لا يتسع لرد كل كذبة إلى صاحبها الأصلي، فسنقتصر على أمثلة تكفي لتأييد اتهامنا لصاحب «دليل المسلم الحزين».

* * *

لا كتاب مع القرآن :

هَدْمُ السنة النبوية وإثارة الشك فيها، من الأهداف الجوهرية للمؤلف.

وقد سرق المؤلف الهدف والوسائل عن عدد غير قليل من الأشخاص فإنكار السنة ظهر على يد قلة من الجهلة في عهد الصحابة (حجية السنة للسلفي ص٢٢) وهو ما حذر منه الرسول ﷺ فقد أخرج الترمذي عن المقدم بن معد يكرب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

[ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله].

ثم أنكرت طائفة من الخوارج الاحتجاج بالسنة، فالأزارقة أنكروا رجم الزاني المحصن، ونصاب السرقة لعدم ورودهما في القرآن، كما قالوا بقطع يد السارق من المنكب (من الثابت في السنة الشريفة أن يد السارق تقطع من مفصل الكف إذا سرق مقدارالنصاب فأكثر من حرز).

والنجدات (من الخوارج أيضاً) أسقطوا حد الخمر للذريعة نفسها : عدم النص عليه في القرآن. أما الميمونية فأباحوا نكاح بنات البنين وبنات البنات وأولاد الإخوة وبنات الأخوات، لأن القرآن لم يذكرهن في قائمة المحرمات (انظر : الملل والنحل للشهرستاني والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم والفرق بين الفرق للبغدادي، وأصول الدين له أيضاً ص١٩ والقرآنيون لخادم حسين إلهي بخش ص٨٤ – ٨٦).

وقد ناظر الشافعي أحد الخوارج من منكري السنة، وقد استخدم حجج الخارجي

في تلك المناظرة كل من أنكر السنة بعده، كبعض المعتزلة قديماً ومعظم المستشرقين المتعصبين، وأتباعهم من التغريبيين حديثاً، وحسين أحمد أمين أخيراً (القرآنيون ص ٩٣ - ٩٧، وحجية السنة للسلفي ص ٨٧ و ص ٢١١ وإن كان السلفي تابع الخضري والسباعي في وهمهما أن الذي ناظر الشافعي معتزلي).

وقد نشأت في الهند حركة قوية في رعاية الاستعمار البريطاني، قامت على إنكار السنة النبوية المطهرة، وركزت في البداية على إنكار الأحاديث التي تحث على جهاد الكفار والمشركين، وذلك خدمة للمحتلين الإنجليز، ومولت الشركات الأمريكية عدة مؤتمرات لهذه الحركة المشبوهة، وهي حركة تعتبر ثمرة طبيعية للبذرة التي غرسها أحمد خان الذي دعم الاحتلال الإنجليزي للهند، فأكرمه الإنجليز بلقب «سير» ولقب «نجم الهند» !! ويعده حسين أمين - تبعاً لأبيه أحمد أمين - مصلحاً عظيماً !!. (*)

وقد تحالفت حركة «القرآنيين» هذه مع رجالات الانقلابات العسكرية في باكستان، بدءاً بالجلاد أيوب خان الذي حل كل الأحزاب والجمعيات في البلاد ما عدا «حركة طلوع إسلام» وهي إحدى فصائل «القرآنيين» المنكرين للسنة. وأيوب خان هو الذي فرض قانوناً غربياً للأحوال الشخصية في باكستان يعارض الثوابت الشرعية، وكان هذا الطاغية يزعم في جلساته أن الإسلام هو سبب تخلف المسلمين !! .

(«القرآنيون» لخادم حسين إلهي بخش : وهو كتاب قيم يوثق تاريخ هذه الحركة الهدامة ويعرض مبادئها ويفندها بقوة وحسم .. وعلى من رغب في مزيد من التفصيل بخصوص ما أجملناه عن هذه الفئة في شبه القارة الهندية ، أن يرجع إلى الكتاب المذكور وخصوصاً ص٢١-٦٥ + ص ١٠٧).

* * *

(*) أفادني الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي، أن هناك مبالغة في دعوى عمالة أحمد خان للإنجليز .. وها أنذا أثبت ملاحظته حرصاً على الحق، لكن الوقت لم يسعفني لحسم المسألة أو ترجيح أحد القولين.

سلسلة من الصفيح :

على أساس من تخاريف بعض الخوارج التي أشرنا إليها، بنى بعض سفهاء المعتزلة هجومهم على السنة النبوية الشريفة من أمثال : النَّظَّام الذي شتم الصحابة الذين نقلوا الحديث النبوي إلى التابعين، والنّظَّام هذا هو أول من افترى على أبي هريرة تهمة وضع الحديث على النبي ﷺ ... ومن هؤلاء الضالين المضلين : أبو الهذيل العلاف، وعبيدالله بن الحسن الذي زعم أن من سمى الزاني كافراً، فقد أصاب .. وكذلك من سماه فاسقاً، ومن سماه منافقاً ومن سماه كافراً غير مشرك .. كلهم ـ عنده ـ على صواب !! .

ومنهم هشام بن الحكم وثمامة الأشرس ومحمد بن الجهم البرمكي والجاحظ الذي سخر من كثير من الأحاديث النبوية الصحيحة قبل أن يولد حسين أحمد أمين بما يربو على ١٢ قرناً !! .

وقد تقصى ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ (٢١٣ ـ ٢٧٦ هـ) شبهاتهم ودحضها بمنطق سديد في كتابه القيم « تأويل مختلف الحديث » .

ووقع أدعياء الأمانة العلمية ونزاهة منهج البحث من غلاة المستشرقين على الكتاب، فصاروا يوردون شبهات منكري السنة ويقدمونها على أنها آراء ابن قتيبة، فيقولون قبلها : قال ابن قتيبة[1] مع أن الرجل قال بعكس تلك الشبهات بل إنه فندها !! وكذلك تكون أمانة العلم وإلا فلا !! .

وخلف من بعد المستشرقين تلاميذهم في ديار المسلمين، وكثير منهم اعتمدوا على مقولات أساتذتهم دون تمحيص، لأن تبعيتهم لهم جزء من انبهارهم الأعمى

---

(١) هذا ما فعله أبو رية (أضواء على السنة ـ ص ١٦٦ وما بعدها) فهو ينسب كلام منكري السنة إلى ابن قتيبة !! أما حسين أحمد أمين فيلغي ابن قتيبة والمعتزلة والخوارج وجولدزيهر وشاخت وأحمد أمين (أباه) وأبا رية، مع أنه يسرق منهم جميعاً، ما عدا ابن قتيبة الذي افترى عليه أبو رية فنسب إليه نقيض رأيه !!.

المطلق بتفوق مدنية الغرب المعاصرة.

وبعض هؤلاء من ذوي الأهواء، لذلك تراهم يمارسون التحريف عن سابق تصميم، ويرفضون كل مسعى لتبيان الحق لهم.

ونفر من هذه الفئة، اكتفوا باستيراد المنهج الاستشراقي وقوامه الانتقائية والأحكام المسبقة وتحريف الكلم عن مواضعه ليخدم أهواءهم المحددة من قبل عملية البحث، مع تضعيف القوي وتقوية الضعيف !! .

وإليكم أنموذجاً على هذه السلسلة يتصل بالصحابي الجليل أبي هريرة، باعتباره أكثر الصحابة رواية للحديث النبوي :

١ - هاجمه النَّظّام لكثرة مروياته ووصمه بأنه أكذب الناس !! .

(تأويل مختلف الحديث ص١٠، ص٢٢، ص ٢٣ + القرآنيون ص٨٩).

٢ - ثم ظهر اليهودي الحقود جولدزيهر - وهو منصف عند صاحبنا !! - فاتهم أبا هريرة بالكذب (دفاع عن السنة ص ١٣٤ + ١٦٥)، وجولدزيهر يشكك في حديث أبي هريرة عن دعاء النبي ﷺ له أن يحفظ فلا ينسى ... وبعد جولدزيهر يأتي دور اليهودي الآخر « شاخت » وكيتاني فيتلقف مقولاتهما منكرو السنة من أدعياء الإسلام (مستشرقون لنذير حمدان ص ٢٥٤).

ثم يصف المستشرق الأمريكي « شبرنجر » أبا هريرة بأنه « المتطرف في الاختلاق ورعاً » (السنة ومكانتها ص٣٦٧، وقد نقل أبو رية هذه الأكذوبة في ص ١٧١ من كتابه ثم سرقها حسين أحمد أمين بصيغة : « الكذاب الورع » ونسبها إلى « بعضهم » ليوحي بأن قائلها قد يكون أحد علماء الإسلام !!) .

٣ - ويأتي دور الأتباع، ليرددوا ما قاله « السادة » في الغرب.

رددها أحمد أمين (والد صاحبنا) (فجر الإسلام ص٢٥٥ - ٢٧٤) وتلاه المأفون أبو رية مستخدماً لغة سوقية تخلو من أدنى درجات الأدب بحق أي إنسان، فكيف وهي توجه لصحابي جليل في مكانة أبي هريرة ؟ (أضواء على السنة المحمدية لمحمود أبو رية ص ١٦٨).

* * *

وكان أحمد زكي أبو شادي قد سبق هؤلاء الأتباع في الهجوم على السنة وعلى أبي هريرة وابن عباس، لكن هواه أداه إلى اتهامهما بالغفلة والتأثر بالإسرائيليات، بالإضافة إلى انتحال الأحاديث على الرسول ﷺ (« ثورة الإسلام » لأبو شادي ص ١٧٤ - نقلاً عن « القرآنيون » ص١٧٩).

* * *

ويظل دور صاحبنا هو الأسوأ، لأنه أخفى عن قرائه أنه يسرق أكاذيب الآخرين، ولأنه تجاهل الردود العلمية الرصينة على هذه الأكاذيب، سواء ما كان منها رداً على أبيه « المؤرخ الإسلامي » أو على أبي رية، أو على الأصل الاستشراقي الذي تابعاه عن غفلة أو هوى أو عنهما معاً.

(انظر : دفاع عن السنة لأبي شهبة من ص١١٢ حتى ص٢١١ وكشف أبو شهبة فيها خيانات أبي رية لأمانة العلم وتحريفه النصوص .. وانظر كذلك : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي حيث دحض أساطير أحمد أمين من الصفحة ٢٣٦ حتى ٢٩٠ وخص أبا هريرة ببحث قيم ص ٢٩١ - ٣١٩ ثم فضح جهل أبي رية وانعدام ضميره وترديده أكاذيب المستشرقين ص ٣٢٠ - ٣٧٣).

كل ما سلف بيانه موثقاً، ليس أكثر من أنموذج واحد على أن المؤلف لم يأت

في كتابه بجديد، ولدينا عشرات البراهين على سرقاته التي ظنها تخفى على الناس، فكتم أسماء أصحابها وانتحلها لنفسه (لذلك نفهم سر اتهامه للصحابة بانتحال الحديث النبوي، لأن كل إنسان يرى الآخرين بمنظار طبعه !).

ولأن المجال هنا يضيق - على رحابته - بتعداد سرقات الرجل كلها وإعادتها إلى مصادرها الأصلية، فإنني أقدم ثبتاً موجزاً بأبرزها بحسب موضوعها ، :

ذيل الأكاذيب المسروقة عن السنة النبوية

١ ـ بالإضافة إلى المستشرقين وأحمد أمين وأبي رية والقرآنيين في الهند وباكستان فإن المؤلف مسبوق بالهجوم العصري على السنة في مصر مع استخدام الشبهات نفسها، بكل من :

إسماعيل أدهم :

الذي كان عضواً في المجمع الشرقي (السوفياتي) لنشر الإلحاد، وقد زعم قبل ٥٧ سنة (!!) أن غالبية الأحاديث مكذوبة على النبي ﷺ . (الفتح ج ٨ ص ٧٨٠ ـ نقلاً عن «القرآنيون» ص١٨٠).

ولكم أن تلاحظوا أن شر الملاحدة من عبيد موسكو على الإسلام أقدم من تجميل المؤلف لهم ونصحه إيانا بأن نأخذ الإسلام «العلمي» القادم من هناك !!.

محمد أبو زيد الدمنهوري :

الذي فسر القرآن بالقرآن ـ بزعمه ـ، واتهم السنة النبوية بأنها كانت نكبة على الإسلام والمسلمين (تذكرون نكبة علي عبد الرازق بالخلافة !).

وتمنى هذا المأفون إحراق كتب السنة على أن يُبْدَأ بالصحيحين «ليرتاح الناس من شر ما فيهما» !!.

(الفتح ج٢ ص٥٠٤ ـ نقلاً عن « القرآنيين» ص١٨١).

المحامي أحمد أفندي صفوت :

الذي ألقى محاضرة سفيهة دعا فيها إلى نسف الأحاديث النبوية كلها، وذلك قبل أن يولد المؤلف بسنين طويلة (تحديداً بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩١٧م!!).

(«القرآنيون» ص ١٨٣)

* * *

الطبيب محمد توفيق صدقي :

بدأ التشكيك في السُّنَّة عام ١٩٠٦م، وإن كان قد رجع عن بعض شذوذه بعد ردود العلماء عليه. (« القرآنيون » ص ١٥٣ + ١٦٤).

مجلة « الشرق والغرب » :

حتى هذه المجلة المسيحية دخلت على الخط « حرصاً » على الإسلام ـ مثل كل منكري السنة قديماً وحديثاً ـ فقد نشرت عام ١٩١٦م عدة بحوث بعنوان : « السنة وصحتها » تضمنت التشكيك في الإمام البخاري لأنه يقول بعدالة الصحابة جميعاً . . وتزعم المجلة الصليبية أن أبا هريرة وابن عباس، هما اللذان وضعا أساس الشريعة الإسلامية !! . (« القرآنيون » ص ١٨٥).

٢ ـ سرقة الشبهات :

رأينا أن محاولات هدم السنة قديمة تبلغ من العمر قروناً، وأن المؤلف عالة على آراء مشروخة رددها من قبله كثير من الخوارج والمعتزلة والمستشرقين والمتغربين .

لقد قلدهم المؤلف في الفكرة الأساسية ـ دون أن يشير إلى أي اسم من أسمائهم !! ـ ثم قلدهم في الشبهات الواهية التي تذرعوا بها إلى إنكار السنة الشريفة ـ وكعادته أخفى أسماءهم حرصاً على الأمانة، فالرجل ليس كفقهائنا ومحدثينا الأتقياء ـ الكذابين، وغير الأمناء !!.

معيار قبول السنة عرضها على القرآن :

سبقه إلى الاتكاء على حديث موضوع (فعلاً) بهذا المعنى، كل من:

ـ قدامى أهل الأهواء حتى فند دعواهم ابن حزم (الإحكام ١ /١٩٧، ١٩٨).

ـ « السير » أحمد خان.

(« القرآنيون » ص ١٠٥، ١٠٦).

الكذب على الرواة :

- سرق عن أبي رية (أضواء ص ٢٧٣) أكذوبة أن الإمام مالكاً صاحب رأي لا صاحب حديث !!.

- سرق عن أبي رية (أضواء ص ١٨٥، ١٨٦) أكذوبة تشيع أبي هريرة لبني أمية. وأصل سرقة أبي رية عند ابن أبي الحديد، وهي أكذوبة متهافتة، سنسوق الأدلة على نقيضها !!.

- سرق عن جولدزيهر (دراسات إسلامية - جولدزيهر ص ٤٣ - ٤٨) اتهامه للزهري بوضع حديث الصخرة لبني أمية.. وهي مسروقة أصلاً عن اليعقوبي المعروف بعدائه للسنة!! (السنة حجيتها ومكانتها - السلفي ص٢٤٨). والأمين يتهم الفقهاء بأنهم فرس، وسبقه « برويز » - من القرآنيين الهنود - (القرآنيون ص٢٣٨، ٢٣٩) إلى اتهام أصحاب الصحاح الستة في الحديث النبوي بأنهم إيرانيون جميعاً وبأن الأحاديث مؤامرة أعجمية ضد الإسلام !! ونسي هذا الدجال أن مسلماً وأبا داود والترمذي عرب فصحاء، وأن الآخرين عرب بحكم اللسان، فليست العربية بأب ولا أم، وإنما العربية اللسان، كما جاء في الأثر، ثم أليست هذه الأكذوبة الوضيعة مضحكة، لأنه إذا كان هناك بلد اشتهر بالعداء للسنة فهو بلاد الفرس !!.

السنة ليست وحياً :

سبقه القرآنيون الهنود إلى أنه لا وحي سوى القرآن (القرآنيون ص٢١٣، ٢١٤) بل إن أحد كبارهم (عبد اللّه جكر الوي) وصلت به وقاحته إلى ادعاء أن الأحاديث النبوية شرك باللّه !! (القرآنيون ص٢١٩).

وسبقه منهم واحد آخر هو « الخواجه أحمد الدين » الذي ادعى أن طاعة

الرسول ﷺ كانت واجبة أثناء حياته فحسب (القرآنيون ص٢٣١)... وقد سبق المرتدون من أصحاب مسيلمة وسجاح، كل هؤلاء الدجالين، فقال قائلهم منذ أربعة عشر قرناً :

أطعنا رسول الله ما كان بيننا ألا ليت شعري ما لأبي بكر ؟

وقد رد الإمام الطبري على هذه الأكذوبة القديمة في تفسيره للقرآن (٤/ ١٤٧)، وكذلك ابن حزم (الإحكام١/ ٨٧).

وحتى استدلال «الأمين» لهذه الأكذوبة بتضخيمه معاتبات الله في القرآن للنبي ﷺ مسروقة عن القرآنيين الهنود (السنة : حجيتها ومكانتها - د. السلفي - ص٢٦٤ + القرآنيون ص ٣١٦)، وهي شواهد عليهم وليست لهم، كما سنرى عند التفنيد.

رفض أحاديث الأحكام :

وممن قال ذلك قبل أن يولد صاحبنا ويصبح «كاتباً إسلامياً مستنيراً» كل من :

- «برويز» مؤسس حركة طلوع إسلام التي تنكر السنة، فقد رفض أن يكون للأحاديث النبوية أي قيمة تشريعية (القرآنيون ص١٠٨).

- المستشرق «شاخت» في كتابه «أصول الشريعة المحمدية» و «المدخل إلى الفقه الإسلامي» (مناهج المستشرقين ج١ص٦٩+ اهتمام المحدثين بنقد الحديث للسلفي ص ٤٤٧).

سرقة الأمثلة والجزئيات :

- تكذيب حديث الشجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مئة عام (مع أنه حديث متواتر !!).

(مسروق عن أبي رية - أضواء على السنة المحمدية ص ١٧٧).

- الحديث الموضوع « مابلغكم عني من قول حسن لم أقله فأنا قلته » والحديث الموضوع الآخر « إذا حُدِّثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدَّثت به أو لم أحدِّث » (الاستشهاد بهما مسروق عن أبي رية - أضواء ص ١٠١) !!.

وهذان الحديثان الموضوعان أكد علماء الحديث منذ قرون أنهما موضوعان، لا يصح لباحث أمين ونزيه - حقاً - أن يستشهد بهما ضد علماء الحديث الذين قالوا: إنهما موضوعان !! ومن المخزي لحسين أمين - بالإضافة إلى السرقة، وإلى أن الحديثين موضوعان كما أكد علماء الحديث !! - أن سيده أبا رية ينسب « توثيقهما » إلى ابن حزم ، ولما رجعت إلى ابن حزم (الإحكام ١ /٢١٣، ٢١٤) وجدت الرجل يبين أن هذين الحديثين مكذوبان على الرسول ﷺ !! فانظروا مبلغ الأمانة لدى الكاذب الأول ثم لدى السارق الكاذب الثاني !! .

- الحديث الموضوع : « يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي »!!. فليس من الأمانة أن يُهاجم رجال الحديث بحديث حكموا عليه بالوضع (تدريب الراوي ١٨١ + لسان الميزان ٥ /٧، ٨)، ثم يُتَّهمون بأنهم صححوه !! .

- سرق عن أبيه (دون أن يشير إليه) فهمه المعوج الذي أداه إلى التشكيك في حديث « أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس مئة سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد » . (فجر الإسلام ٢١٧، ٢١٨).

- سرق التشكيك في حديث التصبح بسبع تمرات عن أبيه (فجر الإسلام ٢١٧، ٢١٨) وعن أبي رية (أضواء - ص ٢٠٧ وما بعدها).

- سرق التشكيك في حديث الذباب عن أبي رية في حديثه عن معركة الذباب !! (أضواء ص ١٩٩).

- سرق عن أبي رية (أضواء ص ٢٠٣) قلة رواية الخلفاء الراشدين الأربعة للحديث (وكان صاحبنا أشد دهاء ممن سرق عنه، إذ أشار إلى قلة رواية الصديق والفاروق وذي النورين، وحذف الإمام علياً من القائمة لأنه عرف من تفنيد العلماء لأبي رية أن الإمام علياً أكثر الراشدين رواية !!) .

- سرق عن أبي رية (أضواء ص ٢٦٣) تشكيكه في حديث الحوض، علماً بأن أبا شهبة ـ رحمه الله ـ على تبحره في السنة وعلومها، لم يقف على النص الذي ساقه أبو رية في أي كتاب من كتب الحديث (دفاع عن السنة ـ أبو شهبة ـ ص٢٦٩) .

أحاديث الفضائل موضوعة :

وأكذوبة أن الأحاديث النبوية الواردة في فضائل بعض الأماكن والأشخاص كلها موضوعة، أكذوبة سرقها المؤلف ـ وطمس سرقته ـ عن كل من :

- والده أحمد أمين (ضحى الإسلام ٢ / ١٣٢) .

- محمود أبو رية (أضواء على السنة المحمدية ص ٧٥ ـ ٧٩) .

قصر العناية على السند :

وسبقه إليها كل من :

- غاستون فييت (التاريخ العام للديانات / الإسلام / ص٣٦٥) .

- والده في «فجر الإسلام» (ص ٢١٧، ٢١٨) .

- أبو رية (أضواء ـ ص ٤، ٥) .

إدخال البدع :

زعم أحمد أمين - والد المؤلف - أن المسلمين لفقوا الحديث لإدخال الحكمة غير الإسلامية كالحكمة الهندية والزرادشتية والموعظة الإسرائيلية والنصرانية .(فجر الإسلام ص ٢٦٣) .

- وقد سرق الابن أكذوبة الأب .

- لكن الأب نفسه لم يكن صاحب الفكرة، وإنما ردد ما قاله جولدزيهر من أن بعض الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ هي أفكار مسيحية دخيلة على الإسلام (ضحى الإسلام ١ / ٣٤٠) .

غير أن أحمد أمين لم يبلغ مبلغ ابنه، فهو يذكر أن صاحب الفكرة جولدزيهر، ولا يوافقه على صحتها بصورة مطلقة .

أما الابن فيلغي أباه وجولدزيهر، ويسوق أكذوبته عن وضع الحديث النبوي لإدخال أفكار غير إسلامية في الإسلام، وكأنها من « ابتداعه » .

وليس جولدزيهر هو المستشرق الوحيد الذى افترى هذه الأسطورة، فهناك - على سبيل المثال - فنسنك في كتابه « العقيدة الإسلامية »عند كلامه عن الحديث الصحيح الذي رواه عمر بن الخطاب عن دخول جبريل على الرسول ﷺ في صورة رجل يسأل عن الإسلام والإيمان والإحسان، يزعم هذا الدجال أن الإحسان فكرة نصرانية لم تذكر في القرآن، مما يدل - حسب افترائه - على أن هذا الحديث وُضِعَ فيما بعد !! (انظر دراسة : المستشرقون والموضوعية - د. أحمد عبد الحميد غراب - الحلقة ٤ - الشرق الأوسط - العدد ٣٩٤٩ في ٢٠ / ٩ / ١٩٨٩م ص ١٤).

وضع حديث التحذير من الكذب على النبي ﷺ :

والمقصود هو حديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وهذا الزعم مسروق ـ مع طمس الجريمة ـ عن سيده جولدزيهر (دراسات إسلامية ـ جولدزيهر ـ ٢ / ١٣٢، ١٣٣).

فجولدزيهر هو الذي قال بهذه الفرية قبل أن يولد حسين أمين، إذ يزعم أن الفقهاء واجهوا استشراء الكذب على النبي ﷺ بوضع حديث : «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» . . . كما تابعه أبو رية (أضواء على السنة المحمدية ص ١٩ + ٣٧) وزعم أن كلمة «متعمداً» أضيفت إلى الحديث فيما بعد !! . علماً بأنه لم يجتمع العشرة المبشرون بالجنة على رواية حديث سوى هذا الحديث، الذي جاء من ٨٠ طريقاً، وقد أثبت المستشرق «شبرنجر» منذ عام ١٨٦٠م أن هذا الحديث لا يعتريه الشك، وذلك في بحث حوله نشر في جريدة الاتحاد الآسيوي بكلكتا بالهند (السنة : حجتها ومكانتها ـ السلفي ـ ص٢١٩).

وقد جاء أحمد أمين في ترديد هذه الأكذوبة بين جولدزيهر وأبي رية، فادعى (فجر الإسلام ص٢١١) أن حديث (من كذب علي متعمداً... الحديث) يغلب على الظن (!!) أنه إنما قيل لحادثة حدثت زُوِّرَ فيها على الرسول ﷺ !! ثم ظهر الابن ليسترد سرقة أبيه (المسروقة أصلاً عن جولدزيهر) لكن الابن استراح فتجاهل كلا من جولدزيهر وأحمد أمين وأبي رية !!.

اتهام الفقهاء بوضع الحديث :

ادعى المستشرق اليهودي الحقود «جولدزيهر» ـ الذي يعده المؤلف في مقدمة المستشرقين المنصفين الموضوعيين !! ـ ادعى أن الفقهاء الأتقياء لم يكونوا يرون في

وضع الحديث على النبي إثماً، مادام الهدف طيباً !! وقد زعم هذا الكذوب أن الفقهاء من أهل الحديث وأهل الرأي كانوا يتسابقون في وضع أحاديث تؤيد مذاهبهم (دراسات إسلامية - جولدزيهر - ص ١٨١ - ١٨٥).

* * *

وجاء حسين فردد أكاذيب سيده، وحرص على طمس اسمه، لـ « يتشرف » بأنه « مبتدعها » !! . ذلك مبلغه من الأمانة !! . فقد زعم الأمين أن معيار الحكم على الأحاديث لم يكن صدق نسبتها إلى الرسول ﷺ من كذب هذه النسبة، وإنما كان المعيار هو مدى اتفاق مضمونها مع تعاليم الدين (وسنفند في فصل لاحق هذه الأكذوبة المسروقة).

كما سبقه « شاخت » إلى اتهام الفقهاء والمحدثين بوضع الحديث على الرسول الكريم ﷺ، وإلى الادعاء بأن الأسانيد أمر اعتباطي يسهل تزويره !!.

(د. محمد مصطفى الأعظمي - مناهج المستشرقين ١ / ٨٢، ٨٣).

وممن سبقه إلى هذه الأسطورة « فلهاوزن » في كتابه « الدولة العربية » إذ يقول (ص ٢٧٣) ما نصه : « من عادة الفقهاء دائماً أنهم إذا تقررت قاعدة ما، شيئاً فشيئاً، تحت تأثير الحاجات أو النزعات المتجددة حيناً بعد حين، أرجعوها إلى البدايات الأولى وجعلوا لها صبغة مقدسة، بردهم إياها إلى سنة النبي ﷺ وسنة الخلفاء الأولين ».

* * *

رابعاً: أكذوبة البيئة والصحراء ...

يمكن تلمس الجذر الحقيقي لأكذوبة صاحبنا عن العقلية البدوية التي ألصقها بالفاتحين المسلمين، يمكن تلمسها في أكذوبة المستشرق العنصري «رينان» في كتابه «تاريخ اللغات السامية» إذ يجعل الجنس السامي - الذي ينتمي إليه العرب - أدنى من الجنس الآري في القدرة على التفكير المجرد (د. محمد أبو ريان - تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام - ص٩ ، ١٠).

والحقيقة أن الهدف البعيد لرينان ومن تابعه من غلاة المستشرقين مثل «جوتييه» و«تنمان» و«كارل هينريش بيكر» الذي يزعم أن الروح الإسلامية لا تقوم إلا على الإجماع، أقول: إن الهدف البعيد لهؤلاء ليس تجريد العرب من القدرة على التفكير المنهجي - وهي أسطورة أنهاها العلم الحديث الذي وأد التقسيمات العنصرية للشعوب - وإنما الغاية هي الانتقاص من الإسلام، لأن هؤلاء الحاقدين يقيمون أكاذيبهم على أكذوبة أساسية هي أن الإسلام دين وضعي متأثر بالبيئة العربية ولم ينزل من السماء ... وها هو رينان يزعم أن الإسلام دين لا يشجع على البحث الحر، في حين يدَّعي تابعه «تنمان» أن القرآن يعوق النظر العقلي الحر (المرجع السابق ص١٥) !! (ألم يجعل حسين أمين كتاب طه حسين الذي شكك في القرآن دلالة على الفكر الحر !!).

ولذلك زعم سيده جولدزيهر أن الإسلام الذي خرج به الفاتحون من جزيرة العرب يمثل عقليتهم الصحراوية البدائية، ولذلك استعانوا بالقانون الروماني لمواجهة المستجدات في البلدان المفتوحة (أكذوبة تأثر الفقه الإسلامي بالقانون الروماني، قالها حسين أمين

مردداً أقوال سادته دون أن يوثقها أيضاً أو ينسبها إلى مصادرها ولو بدون توثيق!!).

وإليكم نص جولدزيهر : «إن فقهاء دمشق وبغداد لا يمكنهم بقوانينهم البدائية التي حملوها معهم من الجزيرة العربية، سد حاجات مجتمعات بلغت شأواً بعيداً في المدنية والحضارة، كالمجتمع السوري والمجتمع العراقي، ولذلك سارعوا إلى ابتداع (لاحظوا : ابتداع !!) نظام قانوني لمواجهة حاجات هذه المجتمعات الجديدة، متخذين في ذلك الوسائل الرومانية» !! (د. محمد يوسف موسى ـ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي ـ ص٩٢، ٩٣).

ولذلك ادعى حسين أمين ـ ناقلاً ودافناً نقله كالعادة ـ أن الإسلام كان يصلح لجزيرة العرب، فلما خرج إلى البلدان المفتوحة، عجز عن حل مشكلاتها فلجأ الفقهاء إلى حلها بآرائهم ووضعوا لهذه الآراء أحاديث على الرسول ﷺ لتحظى آراؤهم بقبول الناس !!.

وقد سبقه وليم موير إلى الادعاء الفاجر بأن الإسلام لم يهيأ إلا لبلاد العرب (د. عماد الدين خليل ـ مناهج المستشرقين ١ / ١٣٤).

كما سرق صاحبنا ازدراء العقلية العربية واتهامها بالعقم والتطرف و ... إلخ وضحك الشعوب المفتوحة على العرب، حتى أدخلت عقائدها القديمة وطقوسها الوثنية في دين الفاتحين !! عن كل من :

وات :

الذي يفسر عدم تحريم الربا في مكة، بأن النظرة العربية لم يكن فيها تصور مجرد للخطأ والصواب !! وأن عقلية العرب لا ترفض التناقض !! (د. جعفر شيخ إدريس ـ مناهج المستشرقين ١ / ٢٣٨).

أ .ف جوتييه :

الذي يكذب على العلم والتاريخ، بزعمه أن الجنس الأوربي «العظيم» يتمتع بتفوق حيوي «بيولوجي» على بقية الأجناس !! وأن العرب يعجزون عن استثمار ما جمعوا من نتائج بعد طول عناء في تأليف نظرية عامة شاملة فسيحة .. وهم نفعيون وذوو أنانية حادة!! وقد ورثوا التنجيم عن الكلدان ... (د. محمد السويسي - مناهج المستشرقين - ٢ / ٢٣).

لويس برتران :

القائل بكل وقاحة : إن الحضارة العربية أكذوبة، فقد أنشأتها شعوب كانت ذات مدنيات قبل أن يستعبدها الإسلام (!!) فاستمرت خصالها القومية في النمو، برغم ما صب عليها الفاتح من ألوان الاضطهاد (!!). وقد بلغ برتران من الحقد وعدم النزاهة أنه حاول أن ينفي كل الإنجازات العلمية التي قدمها المسلمون للبشرية، مما أثبته المؤرخ الأمريكي المنصف «سارتون» المتخصص بتاريخ العلوم !!. (د. السويسي - مناهج المستشرقين - ٢ / ٢٥).

ريمون شارل :

الذي هبط إلى حد القول : إن المناخ الملتهب في بلاد العرب يزيد من التهاب طبيعة أناس غير قادرين على التحكم في غرائزهم (د. عبد الوهاب أبو حديبة - مناهج المستشرقين - ٢ / ١٥٥) وأنا أتحدى هذا الدجال ومن يشايعه أن يصوموا شهر رمضان مرة واحدة في حياتهم، لنرى مَنْ هم الذين يتحكمون في غرائزهم ؟!.

بلاشير :

وزعم في مقدمته لترجمة «القرآن» أن العرب اشتهروا (!!) بأنهم لا يفكرون إلا في الحاضر ولا يهمهم المستقبل !! (مستشرقون - نذير حمدان - ص ١٥٣).

(هذه الأكذوبة : نسبها حسين أمين لنفسه بصيغة أخرى إذ يقول ما معناه : مما ورثناه من سيئات البدو الفاتحين اقتصار اهتمامنا على اليوم، أما الغد «فلا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله» ـ ولاحظوا الهزء بالآية القرآنية ومع ذلك فهو مفكر إسلامي ومستنير !!).

برتراند راسل :

وينكر على العرب (المسلمين) أي فضل على الحضارة، فهو يعدهم مجرد نقلة، ويدمغهم بافتقار عقولهم إلى الابتكار !! (عبدالله المشوخي ـ موقف الإسلام والكنيسة من العلم ـ ص ٦٩).

فييت :

لأن المسلمين عاجزون عن الابتكار ـ بزعمه ـ فإن شريعتهم منتحَلة !! جاء زعمه هذا في موسوعة اليونسكو « تاريخ الجنس البشري وتقدمه الثقافي والعلمي » مما يؤكد اتساع نطاق المؤامرة ضدنا، فهذه الوكالة الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة التي تدعي أنها تعمل في إطار إنساني، تسهم في الترويج للكذب على تاريخ مليار من البشر، وللأراجيف العنصرية البالية (محمد عبدالله السمان ـ مفتريات اليونسكو على الإسلام ـ ص ١٥ + ٧٦).

محمود أسعد :

إحدى أدوات أتاتورك في فرض القوانين الغربية على الأتراك بالحديد والنار .. فقد قال ـ بوقاحة : إن القرآن شريعة الصحراء (انظر : د. إبراهيم الدسوقي شتا ـ الحركة الإسلامية في تركيا ـ ص٤١).

ولنا أن نقف بدهشة أمام أكاذيب المؤلف المسروقة عن عقلية الصحراء، ولنسأل عن الفرق بين ما يتبناه رجل يزعم أنه مفكر إسلامي ـ حتى أنه يطمس أمر السرقات ـ وأحقاد لويس عوض عن الاستعمار القرشي، وأضغان رواد المارونية الانعزالية كشارل مالك وسعيد عقل وغيرهما من الذين رحبوا بالتعاون مع اليهود ضدنا، وقالوا : إن المسلمين غزوا لبنان من مكة والمدينة فليرجعوا إلى صحرائهم !!.

وما الفرق بين مقولات المؤلف السارق « الأمين » وما ينضح به اليهودي الصهيوني أهارون شاماس، الذي يزعم أن العرب خرجوا من صحرائهم لالتهام التفاحة « الكرة الأرضية » (تذكرون حديث صاحبنا عن شهيتنا للالتهام !)،وأنهم يحملون في نفوسهم نزعات عدمية للإبادة والتدمير نتيجة عيشهم في زوابع الرمال!!.

والإسلام ـ في نظر هذا الدجال ـ هو المضحخة التي حاولت ـ عبثاً !! ـ أن تجعل من القبيلة التي تقتات من الغزوات الصغيرة إمبراطورية مترامية الأطراف !! ولذلك فهم « أكلوا » جزءاً كبيراً من العالم دون أن يتمثلوا ما ازدردوه بشكل خلاق (هذه صياغة أكثر دهاء من زعم حسين أمين أن الشعوب المفتوحة خدعتنا فشوهت ديننا !!).

والعقلية الصحراوية ـ عند شاماس ـ أفقية لا عمودية، وهي أحادية الجانب لا تتفاعل مع العقل الآخر، والفيلسوف الوحيد في التاريخ العربي هو الكذب (ألم يتهم « الأمين » كل أسلافنا بالكذب بدءاً بالصحابة ومروراً بالفقهاء « الأتقياء غير الأمناء » وانتهاء بالدعاة في هذا الزمان !!).

ويصل هذا اليهودي الكذوب إلى « مربط الفَرَس » ـ كما يقال ـ، فالعقلية الصحروائية هي السبب وراء استخدام الفلسطينيين الحجارة في رجم اليهود، لأن الحجارة سلاح بدائي والعرب لم يخرجوا ـ عقليا ـ من بداوتهم، ولذلك يهاجمون الزهرة « إسرائيل » بالحجارة !!.

(أقواله مفصلة مع تفنيدها في صحيفة «القبس» الكويتيه ـ العدد ٦٢١٠ ـ بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٩م ـ ملحق : قضايا القبس ـ ص ٣١).

* * *

بعد كل ما سلف، هل نظلم صاحبنا ورهطه والذين مدحوا كتابه المحشو بالأكاذيب المسروقة، إذا قلنا : تبًّا لإسلام مستنير كذوب، يلتقي مع أحقاد اليهود والصليبيين وأكاذيبهم ؟! بل يستقيها منهم .

* * *

أكاذيب مسروقة عن العقيدة والشريعة

قال المستشرق «فييت» : إن الشريعة الإسلامية أُخِذَت من الأمم المفتوحة (محمد عبدالله السمان ـ مفتريات اليونسكو ـ ص ١٥ + ٧٦) .

أما الأمريكي «واشنجتون إيرفنج» فقد زعم منذ القرن التاسع عشر، أن عقيدة القضاء والقدر ظهرت عند المسلمين عقب هزيمتهم في أُحُد . (د. محمد حسين هيكل ـ حياة محمد ص ٥٤٧ !!) .

(ولعلكم تذكرون أن حسين أمين زعم أن عقيدة القدر نزعة بدوية !!) .

كما سرق حسين غير الأمين التشكيك في «الإجماع» كمصدر غير رئيسي للشريعة الإسلامية، عن جولدزيهر ـ وكعادته : طمس السرقة ـ (شبهات حول التشريع الإسلامي ـ د. محمد نبيل غنايم ـ ص ٤٥) .

كما سطا المؤلف «الأمين جداً» على أكذوبة المستشرق الدجال «هورخرونيه» الذي تظاهر بالإسلام كذباً ، وخلاصتها أن الشريعة الإسلامية قدمت تنازلات لأعراف المجتمعات المفتوحة ولاستبداد الحكام !! (الاستشراق بين الموضوعية والافتعال ـ د. قاسم السامرائي ص ١١٠ـ١١٢) .

أما ادعاؤه الفاجر أن عمر بن الخطاب ألغى سهم المؤلفة قلوبهم، فهو ادعاء رخيص مسروق عن المعتزلة لكن مع التضخيم ليتناسب مع تضخم استنارة «الأمين» في عصر الثورة الصناعية فالمعتزلة زعموا أن الفاروق كان يخصص النص بالرأي، لكن «الأمين» يزعم أن عمر كان يلغي النصوص، وتخصيص النصوص بالرأي فسق، أما إلغاؤها فكفر !! . (للوقوف على أكذوبة المعتزلة الصغرى، انظر : أحمد أمين ـ ظهر الإسلام ٤ / ٣٧) .

وانتهب حسين أكذوبة تأثر الفقه الإسلامي بالقانون الروماني، وهي أكذوبة سبقه إليها معظم المستشرقين على اختلاف بينهم في درجة هذا التأثر المزعوم، وممن اشتط في تضخيم هذه الأكذوبة التي لا أساس لها من الصحة : جولدزيهر (المنصف في زعم المؤلف !!) وألفرد فون كريمر وشيلدون آموس الذي قال بدون حياء : «إن الشرع المحمدي ليس إلا القانون الروماني للإمبراطورية الشرقية، معدلاً وفق الأحوال السياسية في الممتلكات العربية .. وإن القانون المحمدي ليس سوى قانون جستنيان في لباس عربي» !! .

وقد تبنى هذه الأكذوبة كأنها مسلمة لا شية فيها، نجيب العقيقي في كتابه «المستشرقون» ج ١،ص٧٢ (انظر : د. محمود حمدي زقزوق ـ الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري ص ١٠٦ ـ ١٠٩) ... والذي يبدو لي أن كل «ابتداع» حسين أمين ينحصر في تحويل التهمة إلى أبي حنيفة.

ومع أن عدداً من كبار رجالات القانون المعاصرين (وبعضهم من الغربيين) قد فند هذه الأسطورة، فإننا سنوضح مدى تهافتها في صفحات قادمة فما يهمنا هو إثبات مدى تبعية حسين أمين لسادته وانعدام الأمانة لديه، إذ يسعى للظهور بمظهر المبتكر، وهو لص للأفكار محترف، مع ملاحظة أن جولدزيهر خص بفريته الإمام الأوزاعي علماً بأن الأوزاعي من مدرسة أهل الحديث وليس من مدرسة الرأي .. وقد دحض أحمد أمين هذه الأكذوبة ـ مع هجومه على السنة ـ (فجر الإسلام ص٢٤٧) متناقضاً بذلك مع نفسه، حيث يدعي في الكتاب ذاته (ص٩٣) أن الأحكام التي أوضحها القرآن والسنة امتزجت بالقانون الروماني !! .

كما أن ألفرد فون كريمر حصر الأكذوبة بالإمامين الشافعي والأوزاعي (د. محمد يوسف موسى ـ المدخل لدراسة الفقه الإسلامي ـ ص ١٠٦).

الإجماع :

وافتراءات صاحبنا على «الإجماع» كمصدر إضافي من مصادر الشريعة الإسلامية، هي الأخرى أباطيل مختلسة، فقد زعم أن الإجماع مؤامرة من الفقهاء لإلحاق البدع بالإسلام، لأن الشريعة التي كانت كافية للجزيرة العربية، باتت قاصرة عن مواكبة الظروف الجديدة في المجتمعات المفتوحة الأكثر تطوراً والأشد تعقيداً.

وهذا الإفك منتهب من سيده جولدزيهر، الذي ادعى أن وظيفة الاجماع هي ضم عبادات وتشريعات جديدة إلى الإسلام، يواجه بها الأزمات ويشبع بها الرغبات، وأن الحاجة إلى الإجماع نشأت عن قصور الكتاب والسنة، وأن فكرة الإجماع التي ثبتت قواعدها خلال هذا التطور الذي مر بالشريعة الإسلامية، أصبحت عنصراً من عناصر التوفيق والتقريب بين السنة والبدع المستحدثة !! (الشيخ : محمد الغزالي - دفاع عن العقيدة والشريعة - ص ١٩٠) .

وتجاهل الكاذب الأصلي «جولدزيهر» - وتَابَعَه «الأمين» - أنه قد زعم من قبل أن السنة النبوية منحولة لمجاراة التطور، فكيف قصرت عنه هنا فاحتاجت إلى الإجماع ؟ وكيف كانت السنة نفسها بدعة، ثم أصبح الإجماع هنا وسيلة للتقريب بين السنة والبدعة ؟!! .

ومن قال لهذا الدجال : إن المختلَف فيه بين الفقهاء - وهو كثير جداً - يعد - تبعاً لأكذوبته - خارج نطاق الشريعة لأنه مختلف فيه ؟!.

ثم أليس من المدهش أن يحمل «الأمين» على الفقهاء بحجة أنهم أضفوا الشرعية على البدع - وهذا كذب وقح - ثم يدعو هو صراحة إلى الابتداع في دين الله، حتى بما ينسف ثوابته ؟! كما سبق «الأمينَ» إلى الكذب على الإجماع،

أستاذُهُ « علي عبد الرازق » في « الإسلام وأصول الحكم » !! لكن عبد الرازق نقض تحريفه للإجماع في كتاب ثانٍ صدر بعد ٢٠ سنة من كتابه الباطل الأول (د. الريس ـ الإسلام والخلافة ص ٢٥٠، ٢٥١).

كما سرق « الأمين » أكذوبة « شاخت » القائلة : إن كتب الحيل وُجِدَت للتوفيق بين ما سماه « قيود الشريعة » و« متطلبات الحياة العملية » (د. محمد أنس الزرقا ـ مناهج المستشرقين ٢ / ٢٢٩).

التلاعب باللغة :

حاول صاحبنا أن يلغي دلالات المصطلحات الشرعية وأن يتشبث بدلالاتها اللغوية وحدها، لغرض واحد هو التزييف لإثبات أهوائه، كإصراره على المعنى اللغوي للبدعة . . وهذه المحاولة قديمة حتى إن ابن حزم ـ رحمه الله ـ تصدى لها منذ قرون. و « الأمين » طالما امتدح ابن حزم وأثنى عليه ـ حينما يبستر نصوصاً لابن حزم لتخدم أغراضه الدنيئة ـ فما له يتعامى عن تفنيد ابن حزم (في كتابه : الإحكام في أصول الأحكام ـ ١ / ٥٧) لمثل هذه الألاعيب، كإصرار أعداء السنة القدامى على أن معنى الصلاة : الدعاء، ومعنى الزكاة : طهارة الأنفس، ومعنى الحج : القصد إلى الإمام . . . . إلخ !! .

وقد تكررت المحاولة حديثاً على أيدي أعداء السنة في شبه القارة الهندية، إذ زعم « الحافظ أسلم » أن اسم الولد يطلق على الذكر والأنثى فلا يسوغ التفريق في الميراث بين ذكر وأنثى (القرآنيون ص ٤٣٢) وهذا البهتان يصطدم بنصوص قرآنية صريحة، كقوله تعالى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] . . . وهذا يؤكد أن النتيجة الطبيعية لإنكار السنة هي إنكار القرآن في مرحلة لاحقة (قد تكون بلوغ المسلمين مرحلة المجتمع الصناعي حسب أباطيل حسين أمين !!) .

وقد عبر «برويز» الذي ينكر السنة عن هذه النتيجة حين زعم أن نظام التركة والوصية الوارد في القرآن الكريم، هو بمثابة أحكام انتقالية، فإذا وصل نظام القرآن الاقتصادي إلى غايته فلن تبقى أملاك تورث (القرآنيون - ص ٤٣٢) ... وهذا النظام المفترى نظام شيوعي لا مكان للملكية الفردية فيه (القرآنيون ص٢٨٦+٣٨٩).

* * *

كما اقتصر القرآنيون الهنود على الدلالات اللغوية للصلاة والطواف ... إلى آخره، لكن المخزي لهم ولكل المحرفين، أنهم يخرجون على اللغة بعد خروجهم على الشرع، إذا اصطدمت بأكاذيبهم، فهم - مثلاً - يفسرون «الرسول» في قوله تعالى: ﴿ **وأطيعوا الرسول** ﴾ بأنه القرآن، لأنه رسول بين الله وخلقه !! (القرآنيون ص٢٧٥، ٢٧٦)، وذلك ليتحايلوا على هذا النص الحاسم الذي يوجب طاعة الرسول محمد ﷺ .

المرأة وقانون الأحوال الشخصية :

وفي هذا المجال أيضا لم يأت حسين أمين بجديد، واكتفى - كعادته - بسرقة أباطيل الآخرين، دون أن يشير إليهم، ليبدو أنه «مبتدعها» .. فقبل أكثر من ربع قرن طالب الدكتور محمد مندور بوضع تشريع شامل للأحوال الشخصية، لا مكان للدين فيه، وقد أفحمه العلامة محمود محمد شاكر (أباطيل وأسمار - ص ٤٧٠) .. كما أن محمد المنجوري سبق «الأمين» في كلمة ألقاها بجمعية الشبان المسيحيين!! ونشرتها «السياسة الأسبوعية»، في عددها ١٦٤ الصادر بتاريخ ٢٧/٤/١٩٢٩م، دعا فيها إلى نبذ كل ما يمت إلى الماضي بصلة، وزعم أن نظام الأسرة عندنا من أفسد النظم، لأن التشريع لا يزال يستمد أصوله من مصادر بعيدة كل البعد عن مصادر الحياة الاجتماعية الجديدة !! .

والحل في رأيه أن يهدم نظام الأسرة جذرياً، وأن يكون التشريع مستمداً من روح العصر وحسبما تقتضيه وجهة التطور !! .

وأما الزعم بأن حجاب المرأة ليس إسلامياً، فقد سبقه دعاة «البابية» الكفرة إلى القول بتحريم الحجاب (موسوعة الأديان والمذاهب المعاصرة - الندوة العالمية للشباب الإسلامي - ص ٦٤). وقد خطبت «قرة العين» - إحدى فاجراتهم الشهيرات - في مؤتمر «بدشت» عام ١٢٦١هـ (١٨٤٨م) داعية نساء إيران إلى نبذ الحجاب وهاجمت نظام الزواج والطلاق في الإسلام، ثم جهرت بكفرها إذ دعت إلى نسخ الإسلام جملة (د. محسن عبد الحميد - حقيقة البابية والبهائية - ص١١١ -١١٧).

وكذلك الحزب الجمهوري السوداني الذي أسسه المرتد الهالك محمود محمد طه (موسوعة الأديان - ص ١٨٧) ، وكذلك أحد التغريبيين الذي زعم قبل أن يظهر «المستنير» أن الحجاب كان مشروعاً في صدر الإسلام لضرورة زمنية زالت اليوم (ورد ذلك في كتاب الشيخ ناصر الدين الألباني / حجاب المرأة - ص ٤٥).

كما سبق الفاجر أتاتورك أفكار صاحبنا بعشرات السنين، فنزع الحجاب عن النساء المسلمات بالقوة !! .

وتلاه القس جوليوس نيريري الذي استعمر «زنجبار» المسلمة عام ١٩٦٤م، وسط تصفيق وتهليل بعض الزعامات العربية اللادينية، التي أسبغت على هذا القس الحقود صفات التقدمية والثورية ... إلخ .

وبعد الغزو العسكري، حاول نيريري تنصير مسلمي زنجبار بكل ما أوتي من سلطة سياسية وإعلامية واقتصادية، فلما خاب مسعاه حرض «ساني كواما» رئيسة جمعية المرأة في حزب نيريري الذي يحتكر الحكم، فدعت إلى تغيير عقائد المسلمين من خلال تعديل قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث والنسب .. إلخ.

وفي الهند ثمة مؤامرة هندوسية لتبديل قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، لكن صمود المسلمين هناك مازال سداً منيعاً أمامها.

فهل هؤلاء «مفكرون إسلاميون مستنيرون» كصاحبنا ؟.

وصاحب «دليل المسلم الحزين» اتهم نظامي عبد الناصر والسادات بالعمالة وتنفيذ سياسة الدول الكبرى، فما قوله في أن زوجة أحد اللذين اتهمهما بالعمالة، هي التي اجترأت على تعديل قانون الأحوال الشخصية في مصر، بما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، مع أن «الأمين» يعد قانون الأحوال الشخصية ـ الذي غيرته جيهان ـ هو العقبة الباقية أمام «تطوير» التشريعات في البلدان الإسلامية !!.

هل اتضح للقارئ الكريم حجم الكذب والباطل في أقاويل هذا الرجل المسروقة؟ .. إن التطوير الذي يلح عليه ينفذه أناس عملاء ـ حسب رأيه شخصياً ـ !! .

كما سبقته جيهان إلى الهجوم القولي والعملي على الحجاب الشرعي ... فها هي تتباهى في حوار مع صحيفة فرنسية بقولها : إن المحجبات يرعبن الأطفال بمنظرهن الشاذ ، وقد قررت بصفتي مدرسة في الجامعة أن أطرد أي طالبة محجبة .. وقالت : الإسلام لم يدع إلى ارتداء الحجاب، فالحجاب مسألة فرعية وهي بعيدة عن مبادئ الإسلام وجوهره (كل «المستنيرين» يحددون للإسلام جواهر بأهوائهم !!) .. (جريدة «القبس» الكويتيه ٦ / ١٠ / ١٩٨٠م).

وإذا كان الحجاب الإسلامي فارسياً في أكاذيب حسين أمين، فإنه يهودي الأصل في أكاذيب إحدى الفاجرات، التي زعمت أنه لا يوجد نص قرآني يدل على الحجاب، وإن نساء الرسول ﷺ لم يَكُنَّ محجبات !! (جريدة «الأهالي» ـ لسان حال حزب التجمع « الشيوعي » ـ ٥ / ١٠ / ١٩٨٣م).

ولن نطيل في هذا، مع أن هذا الملف المشبوه مليء بوقائع المؤامرات المستمرة على الإسلام، التى تلتقي عندها كل النقائض من يهود وصليبيين وشيوعيين وعلمانيين و....

ويكفي أن « جلادستون » رئيس وزراء بريطانيا في ذروة الحقبة الاستعمارية للإمبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس، قال بدون مواربة : لن تتحقق مرامينا في الشرق، مالم يرفع الحجاب عن المرأة المسلمة ويغطى به القرآن !! .

بعد كل ذلك، لست أشك في أن جلادستون كان « مفكراً إسلامياً مستنيراً »!!.

* * *

د- أكاذيب مسروقة عن السيرة والتاريخ

إذا كان حسين أمين يتهم الصحابة بحب الغزو وشهية الالتهام، فإن أحد سادته «بروكلمان» يدعي أن الآيات التي أباحت القتال في الأشهر الحرم، جاءت متأخرة بعد أن أثارت الغنائم العظيمة مطامع النبي ﷺ - كبرت كلمة تخرج من أفواههم - إثارة كافية. (د. عماد الدين خليل - دراسة في السيرة ص ٢٧). وسرق حسين عن «إيمرسون» أكذوبته القائلة إن الرسول ﷺ حل مشكلة الجوع الناتجة عن هجرته وأصحابه إلى يثرب، بالإغارة على القوافل المارة بالمدينة (مختارات من إيمرسون ص ٣٤، نقلاً عن حصوننا مهددة لمحمد محمد حسين ص ١٣٥).

ويزعم فلهاوزن أنه «لم يبق الإسلام على تسامحه بعد بدر» !! (د. عماد الدين خليل - مناهج المستشرقين ١ /١٣٧).

ونسي هؤلاء المتخرصون أن صلح الحديبية قد تم بعد أن أصبح المسلمون قوة كبيرة بالقياس إلى ما كانوا عليه في بدر !! ثم أليس من التجني على العقل أن يزعم الدجالون أن الإسلام انتشر بالسيف مع أنه بدأ في مكة بأشخاص قلائل معظمهم من المستضعَفين ؟ وإذا لم يكن الإسلام متسامحاً فكيف يعيش بيننا إلى اليوم ملايين من غير المسلمين ؟!! .

وإليكم زعماً آخر افتراه بروكلمان وسرق المؤلف هذا الزعم ونسبه إلى نفسه بأن طمس معالم السرقة ... يقول بروكلمان : حالت الظروف بين النبي ﷺ وبين شن حملة نظامية مباشرة على المشركين، ففكرة الشرف العربية القديمة كانت تمسك المهاجرين عن محاربة إخوانهم في قريش في حين كان المدنيون غير شديدي الميل

إلى تعكير صفو السلم مع جيرانهم الأقوياء[١] (المصدر السابق ص ١٣٨).

ويكفي لنسف هذه الفرية ما ثبت يقيناً من تشوق كثير من الصحابة - مهاجرين وأنصاراً - إلى قتال قريش منذ الهجرة، لولا أن النبي ﷺ كان يقول لهم: «لم يؤذن لي !!» ولما نزل الإذن بالقتال انتصرت القلة المؤمنة في بدر على الكثرة المشركة، فأين كانت أسطورة «الشرف القديمة» التي يزعمون أنها تمنع المهاجرين من قتال إخوانهم في قريش ؟ أين كانت عندما قتل أبو عبيدة عامر بن الجراح أباه في الموقعة نفسها ؟ ثم ألا يتناقض زعمه عن إحجام الأنصار عن قتال جيرانهم الأقوياء (قريش) مع زعمه الآخر عن تطلع أهل يثرب إلى النفوذ السياسي، وأنهم لذلك آووا النبي لما هاجر إليهم ؟ أو لم يسأل نفسه: لم سماهم الله - عز وجل - «الأنصار»؟! وهل نسي أن القرآن الكريم نسب كراهية القتال إلى فريق من المؤمنين، لا إلى المؤمنين كلهم وذلك في الآية الخامسة من سورة الأنفال ؟.

وقد سرق حسين أمين عن «مونتجمري وات» ما زعمه في كتابه «محمد في مكة» من أن حماية المطعم بن عدي للنبي إثر صد أهل الطائف له ﷺ كانت مشروطة بأن يحد النبي ﷺ من دعوته، وبأن الرسول ﷺ استجاب لهذا الشرط !! (المرجع السابق ص ١٢٥).

وكذلك سرق الأمين ما ادعاه وات من أن اضطهاد قريش للمسلمين كان يسيراً (ص١٥٤) وأن الهجرة إلى الحبشة لا ترجع إلى الاضطهاد، وإنما إلى أسباب اقتصادية.

* * *

---

(١) من المخري لبروكلمان وتلميذه السارق، ما قاله المقداد بن عمرو للرسول الكريم ﷺ لما استشار المسلمين حول التصدي لقريش عشية موقعة بدر فقد قال: والله لا نقول لك ما قال بنو إسرائيل لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون، ولكن: اذهب انت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون. وكذلك ما قاله سعد بن معاذ من زعماء الأنصار مخاطباً النبي ﷺ: فو الذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا البحر فخضته، لخضناه معك، ما تخلف منا رجل واحد ... [انظر: محمد الغزالي - فقه السيرة ص ٢٣٨، ٢٣٩].

واختلس عن د. زاهر رياض في كتابه «الإسلام في إثيوبيا في العصور الوسطى» أكذوبة سرقها رياض هذا عن كثير من غلاة المستشرقين، خلاصتها أن قريشاً عادت دعوة النبي ﷺ مخافة أن يقوض سلطانها وليس لحرصها على معتقداتها (أباطيل وأسمار ص ٢٩١ - ٣١٦).

كما سرق صاحبنا عن وات أسطورة الصراع بين أثرياء قريش ومتوسطي الثراء فيها (د. خليل - مناهج المستشرقين ١ / ١٨٦) وأن الإسلام حرر متوسطي الثراء من سيطرة بني مخزوم المالية (ص١٨٨) !! .

وقد روَّج الحقود «جاستون فييت» في الصفحات الأولى من كتابه «مجد الإسلام» لأكذوبة أن بني أمية كانوا - قبل الإسلام - أوفر ثراء من بني هاشم، ودحض المؤرخ حسين مؤنس هذه الفرية على صفحات الملحق الأدبي للأهرام وأعاد الدكتور محمد البهي نشر مقال الدكتور مؤنس ضمن ملاحق كتابه «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» (راجع ص ٥٦٩).

وكان المستشرق الإنجليزي المشهور «هاملتون جب» قد سار على المنهج نفسه (المرجع السابق ص ٢٣٠ وما بعدها).

كما ردد أكذوبة الصراع الطبقي في مكة والدور المزعوم للإسلام فيها، بندلي جوزي في مزاعمه «عن جمهورية أبي سفيان» (د. عماد الدين خليل - دراسة في السيرة ص ٢٣، ٢٤ + ص ٣٣).

وفند الأستاذ أحمد سالم موسى في كتابه «لماذا ظهر الإسلام في جزيرة العرب» (ص ٥٦ - ٧٤)، أكاذيب «جوزي» التي تبناها كل من أحمد عباس صالح «اليمين واليسار في الإسلام» ونديم البيطار «اليمين واليسار في الإسلام» - ايضاً !!! - ومحمود إسماعيل عبد الرازق . . .

الهجوم على عمر بن عبد العزيز :

شن حسين أمين حملة شرسة على خامس الخلفاء الراشدين «عمر بن عبد العزيز»، متهماً سياساته العادلة الحكيمة، بأنها أدت إلى إفلاس الدولة، ومهدت لسقوط الدولة الأموية.

ومع أن هذا كذب صريح، فإنه مسروق أيضاً ... فالمؤلف «الأمين» لم يشر إلى أساتذته المستشرقين الذين سبقوه إلى هذا الهراء، فردد مزاعمهم وتجاهل ذكرهم، ليبدو الأمر على أنه من «ابتداعه»، وربما لئلا يستفز قراءه إذا علموا أن أصحاب هذه الفرية مستشرقون حاقدون على دينهم وعلى تاريخهم.

وهذا الاحتمال الأخير قد يكون تنفيذاً لوصية أبيه أحمد أمين للدكتور علي حسن عبد القادر الذي كان من أشياع المستشرقين ثم تاب بعد أن اتضح له أنه مضلِّل.

فقد روى الرجل للسباعي(السنة ومكانتها ـ ص ٢٣٨) أن أحمد أمين «نصحه» بأن يتبنى آراء المستشرقين دون أن يشير إليهم، ليكون الكلام أقل إثارة للأزهر ؟! .

وأيا كانت الدوافع، فإن هذا الشاهد يضم إلى عشرات الشواهد الأخرى، التي تؤكد افتقار صاحبنا إلى الحد الأدنى من الأمانة العلمية، فهذه الأكذوبة بدأها دوزي واقتفى أثره كل من فان فلوتن وألفرد فون كريمر وموللر ... ويفند الدكتور عماد الدين خليل في كتابه القيم «ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز» ص ١٣٢، ١٣٣، أكذوبة المستشرق «فان فلوتن» الذي يقول في ص ٥٨ من كتابه «السيادة العربية» :

«لا ريب أن سياسة عمر بن عبد العزيز المالية لم توقظ إلا آمالاً لم تستطع الحكومة تحقيقها، فقد كانت الحال تتطلب علاجاً آخر غير تلك السياسة التي سار عليها عمر بن الخطاب، ففي العراق أنضبت الأعطيات السنوية بيت المال بعد أن تأثرت موارده تأثراً

محسوساً من جراء إلغاء الجزية في خراسان (يعني إلغاء عمر بن عبد العزيز الجزية عمن أسلم وقد كان الأمويون من قبله يتقاضونها ظلماً وجوراً - منذر) .

وهكذا أعقبت تلك الفوضى في الشؤون المالية بعد موت عمر بن عبد العزيز سياسة خراجية أقصى ما تكون جوراً وعسفاً » .

ويكمل فان فلوتن أكذوبته (ص٥٩ من كتابه) بقوله : (لم تكن غلطة عمر ابن عبد العزيز سوى رجعيته ومحافظته الدينية وتمسكه الشديد بالنظام الذي سنه عمر بن الخطاب . . .) .

وهذا التفسير الأعوج سرقه المؤلف - كالعادة - وطمس اسم الكذاب الذي سرق عنه !! .

أما « موللر » فكان أكثر بجاحة إذ زعم أن أموال الدولة في عهد عمر بن عبد العزيز قد تلاشت، كما يزول الشيء بإشارة سحرية !! وانحطت أموال الخراج دفعة واحدة!! .

هذه الوقاحة استفزت المستشرق فلهاوزن الذي رد على موللر بقوله : (ولكنه على كل حال زعم لا يمكن أن يكون صحيحاً بوجه من الوجوه، وذلك لأن الأحوال المالية كانت سيئة في الأيام المضطربة لعهد عبد الملك والحجاج، أما في عهد عمر فقد عادت إلى حال الصحة) !! (الدولة العربية ص٢٩٦ ، نقلاً عن د. خليل ص ١٤٣) .

ويقول فلهاوزن : (كان إصلاح الناحية المالية أول ما اتجهت إليه همة عمر ولكن ليس من السهل أن نتبين بوضوح نوع إصلاحاته في ميدان نظام الخراج، والآراء التي جاء بها في هذا الشأن ألفرد فون كريمر وتابعه أوجست موللر مشوبة بأخطاء حقيقية) (الدولة العربية ص٢٦٣) .

وكان موللر في كتابه (تاريخ الإسلام في الشرق والغرب) ج١ ص ٣٤٩ قد

تابع فون كريمر فيما زعمه بكتابه (تاريخ حضارة المشرق)ج١ ص١٧٤ من أن كل ما فعله عمر يكاد يكون قد ساعد على إفساد نظام الدولة من أساسه !! .

فقد انصرف ـ بزعمهما ـ عن الأصول المتمشية مع الواقع، وأراد أن يستعيض عنها بتحقيق مبادئ مثالية استمدها من القرآن والحديث، فقد كان ورعاً ومتأثراً بمبادئ حاشيته الدينية !! .

وحتى الموقف الحازم الذي اتخذه عمر برد الأموال المأخوذة من الرعية ظلماً، لا يسلم من سوء النية لدى موللر، الذي يزعم أن هذا القرار كان فرصة للخونة إذ يعني لهم أن ينتهبوا خزانة الدولة من غير أن ينالهم عقاب !! وهكذا تكون أمانة العلم وسلامة العقل، لدى المستشرقين المتعصبين، الذين يتبنى حسين أحمد أباطيلهم دون أن يقول : إنها مأخوذة عنهم !! .

هذا وعلى الرغم من أن ما أسلفناه يكفي لدمغه بجريمة انتهاب الأكاذيب من المستشرقين وانتحالها لنفسه ـ ضمناً ـ فإن بإمكان من شاء التوسع في هذه النقطة، أن يرجع إلى كتاب « الدولة الأموية » للدكتور يوسف العش، الذي يفند(ص٢٧٣ ـ٢٧٥ من كتابه) أسطورة المستشرقين عن أن عمر بن عبد العزيز قوّض ـ بتساهله ـ دولة بني أمية !! .

* * *

الفقهاء الملفقون :

١ ـ كرر حسين أمين اتهاماته الظالمة لفقهاء المسلمين بأنهم كانوا ملفقين وغير أمناء، في عدة مواضع من كتابه.

وهي فرية قالها عشرات من المستشرقين المغرضين، ويكفي أن سيده « شاخت »

قد قال في كتابه «أصول الشريعة المحمدية»: كان الفقهاء في القرون الثلاثة (يعني: الهجرية) الأولى، كذابين وملفقين وغير أمناء !! (د. الأعظمي - مناهج المستشرقين ١/٦٨).. و «شاخت» هذا افترى على الفقهاء قبل «الأمين» بأنهم يبيعون دينهم بدنياهم، إذ زعم أنهم فسروا «الفقراء والمساكين» بصورة تعسفية ليتسنى لهم أكل أموال الزكاة (د. الزرقا - مناهج المستشرقين ٢/٢٠٩).

٢ - وأكذوبته عن أن الشافعي هو أول من جعل السنة مصدراً للتشريع مسروقة عن «كولسن» ... ويفند الدكتور محمد سليم العوا هذه الأكذوبة التي ادعاها كولسن (مناهج المستشرقين - ١/٢٧٠).

٣ - كما سرق «الأمين» عن «شاخت» اتهامه لأبي حنيفة بأنه كان يرفض العمل بالحديث النبوي (هذا الموقف المزعوم عن أبي حنيفة، وصفه «الأمين» بأنه موقف رجولي!) وممن سبق صاحبنا إلى هذه الفرية عن أبي حنيفة: أبو رية (أضواء على السنة المحمدية - ص ٢٥٤) !!.

وزعم شاخت أن أصحاب أبي حنيفة - أبا يوسف تحديداً - تعرضوا لضغوط أكبر مما تعرض له أبو حنيفة. كي يقبلوا بالأحاديث النبوية. (د. الأعظمي - مناهج المستشرقين - ١/٨٧) ... وهذه الفرية سرقها «الأمين» أيضاً ولم ينسبها إلى أصحابها.

ونحن نشير في هذه العجالة إلى أن اتهام أبي حنيفة برفض السنة أقدم من «شاخت» ولكن الذين وجهوه هم غلاة المتعصبين المذهبيين ضد أبي حنيفة، وسنفند الأكذوبتين معاً عن أبي حنيفة وتلامذته في فصل لاحق ... ومنذ متى كانت الأمانة العلمية أن يتبنى الباحث اتهامات الخصوم لخصمهم على علاتها، ودون أن يشير إلى أنهم خصومه ؟!.

٤ - انساق «الأمين» وراء أكذوبة شائعة عن إغلاق باب الاجتهاد مع أن الإمام

الشوكاني في كتابه «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، ترجم لـ ٥٩٦ مجتهداً وصلت إليه أخبارهم، وقد ظهروا جميعاً في المرحلة التي شاع أن الاجتهاد جمد فيها !! .

٥ ـ الهجوم في العصر الحديث على المتمسكين بإسلامهم، هو موقف أقدم من صاحبنا. وقد أثبت العلامة محمود محمد شاكر دور الغزو الفكري الغربي وأذنابه المحليين في تنفير الناس ممن يردون أمور الدين كلها إلى الكتاب والسنة (أباطيل وأسمار ص ٥٠١ ـ ٥٠٨). كما افترى سيده أبو رية على علماء السنة النبوية، بأنهم يأكلون بها أموال الناس بالباطل (السنة ومكانتها ـ السباعي ـ ص٤٣). كما قاس «الأمين» علماء المسلمين في هذا العصر على رجال الكهنوت النصارى، وهي فرية سبقه إليها توفيق الحكيم في الصفحة ١٢٠ من كتابه «كواليس الأدباء» (د. محمد رجب البيومي ـ الأزهر بين السياسة وحرية الفكر ـ ص ١٣٥).

* * *

أكاذيب متفرقة :

١ ـ زعم صاحبنا أن المسلمين في هذا العصر قبلوا طواعية بالقوانين الغربية، وتجاهل أن الاستعمار هو الذي وضعها وفرضها بقواته المحتلة.

وقد سبقه (ماهر سامي يوسف) إلى هذا الادعاء قبل أكثر من ٢٠ عاماً إذ زعم أن تلك القوانين نتيجة للتطور ولم يفرضها المستعمرون (أباطيل وأسمار ص٣٩٥ ـ ٤٠٥) مع أن واضعها في مصر بالذات هو نوبار الأرمني غير المسلم في عهد الاحتلال البريطاني (الربا والقضايا المعاصرة ـ ملحق مجلة الأزهر ـ شعبان ١٤١٠ هـ/ص ١١١ + ١٣٨).

وقد سبق للأستاذ شاكر أن سمع بأذنه من القس زويمر في المؤتمر التنصيري

الذي عقدوه في عام ١٩٠٦م في منزل أحمد عرابي ـ لإظهار الشماتة بهزيمته ـ سمع وصفه حد السرقة في الإسلام بأنه وحشية وقسوة (أباطيل وأسمار ص٤١٣+٤٣٠) (كررهما حسين «الأمين» ونسبهما إلى فقهاء الإسلام !!) .

كما افترى «كرومر» رجل الاستعمار الإنجليزي في مصر على الإسلام فاتهمه بالتحجر بسبب حد الحرابة والإفساد في الأرض (العقاد ـ حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ـ ص٣٤٩) .

ويتحدث العقاد عن فرض الربا على المسلمين في معاملاتهم، فيقول (ص١٨٧، ١٨٨) : إذ رأى أصحاب الشركات والمصارف مصلحتهم في الربا، رهنوا مصير الحضارة بالربا، «وعمموا هذا النظام بعجره وبجره على الماضي والحاضر والمستقبل في المشرق والمغرب، وبين جميع الملل والأقوام، وطلبوا إلى أصحاب العقائد أن ينسخوها وإلى أصحاب الشرائع أن ينقضوها وإلى أصحاب المبادئ الخلقية والفكرية أن يقتلعوها من جذورها، واجترؤوا على من يناقضهم وينظر إلى ما فوق أنوفهم، فاتهموه بالجمود والنكسة وألقوا عليه تبعة الفساد والرجعة بالعقول إلى الوراء» ولا تعليق !! .

٢ ـ وأما تعميمه حول فساد التعليم في مصر، متجاهلاً بذلك دور الغرب، ورجال التغريب، فيكفي لمعرفة تهافته وتواطئه، أن نرجع إلى «أباطيل وأسمار» ص١٦٥، ١٦٦ + ص ١٨٤، ١٨٥ + ص ٤٤١ -٤٤٣ + ص ٥٥٧ !! .

٣ ـ زعم «الأمين» أن الصوفية «أعملوا فكرهم فيما ورد بالقرآن عن أن الأعمال بالنيات» !! .

وهذه أكذوبة مزدوجة، فليس في القرآن ـ لفظاً ـ نص يقول «إن الأعمال بالنيات» وإن كان المعنى وارداً في عشرات الآيات القرآنية، إنما هناك حديث نبوي

صحيح [**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل إمرئ ما نوى**] ، فهل يجهل «الأمين» الفرق بين القرآن والحديث، أم أنه يكتب فيما يجهل ؟! .علماً بأن أستاذ أبيه «جولدزيهر»يشكك في صحة هذا الحديث ويدعي أنه منحول على الرسول ﷺ !! (جولدزيهر - العقيدة والشريعة - ٢ / ٤١ - ٤٥ نقلاً عن : اهتمام المحدثين - السلفي - ص ٤٨٥).

* * *

أما الشطر الآخر لأكذوبة «الأمين» فهو حصره العمل بهذا المبدأ الشرعي الأساسي في نطاق الصوفية !! فقاعدة أن العمل غير الخالص لله عمل مرفوض شرعاً، قاعدة مجمع عليها بين المسلمين منذ الصحابة حتى يومنا هذا، ولها عشرات الأدلة الشرعية من القرآن والسنة !! .

وتجاهل «الأمين» أن كثيراً من الصوفية احتالوا على الكتاب والسنة وزيفوا مفهوم الإخلاص لله، إذ يلغون قيمة العمل نهائياً بحجة سلامة القلب !! وكثير من الصوفية يتوجهون بأفعالهم التعبدية إلى الله - سبحانه - بواسطة الموتى، مما يدخلهم في دائرة الشرك، فماذا يبقى - عندهم - من الإخلاص لله إذاً ؟.

* * *

(٥) أكاذيب مسروقة عن تطور الإسلام

اعتمد المستشرقون المغرضون في معرض هجومهم على السنة النبوية الشريفة، أسطورة « تطور الإسلام »، لأنهم ينكرون أن يكون الإسلام من عند الله، وانسياقاً منهم وراء قياسهم الإسلام قياساً فاسداً على ما ثبت لهم بالأدلة القطعية، من تحريف ديانتهم المسيحية خلال القرون الماضية (انظر على سبيل المثال : تحليل كولن ويلسون لتطور المسيحية التاريخي ودور بولس اليهودي في تحريفها - د. عماد الدين خليل - تهافت العلمانية - ص ١٥١) .

فأسطورة تطور الإسلام وتأثره بالبيئات تارة، وبالديانات الأخرى تارة أخرى، أسطورة ليست جديدة لأنها ظاهرة عامة - كما يقول العقاد - في دراسات الغربيين الدينية (الإسلام دعوة عالمية - العقاد - ص ١٧٥، ١٧٦)، وقد تكررت هذه الأراجيف لدى « جب » في الكتاب الذي ألفه ومجموعة من المستشرقين « الاتجاهات الحديثة في الإسلام » إذ ينسب الإسلام إلى البيئة المكية، ويزعم أن العرب عارضوا فكرة الجنة والنار لأنها من خارج بيئتهم، بخلاف عدم معارضتهم توحيد الله - عز وجل - (هذا الدجال يتجاهل أن مشركي مكة وغيرها عارضوا توحيد الألوهية أكثر مما عارضوا مبدأ الجنة والنار !!) .

(انظر : د. محمد البهي - الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي - ص٢٣١ + ص ٥٥٥، وانظر لتفنيد هذه الأكذوبة رد طيباوي عليها في المرجع نفسه ص ٥٩٦ - ٦٠٤) .

وممن أيد هذه الفرية « فون جرينباوم » في كتابه « محاولات في شرح الإسلام

المعاصر» و«إبراهام كاش» في كتابه «اليهودية في الإسلام» و «بيكر» و«هورجرونجي» اللذان يهرفان بمزاعم عن التأثيرات المسيحية في الإسلام !! وذهب الكذب ببروكلمان إلى المزيد من الافتراء، فزعم أن النبي ﷺ أقر في البداية وثنية بيئته، وأنه اتضح للرسول ﷺ فساد تلك البيئة فيما بعد، فحاول تقليد اليهود والنصارى، من خلال تبني فكرة يدعو إليها على أنها وحي من الله !! (بروكلمان - تاريخ الشعوب الإسلامية - ص ٣٦) وهذه الأكذوبة التي يفتريها بروكلمان (المنصف عند أهل التغريب) قالها مشركو مكة منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة ﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الأنعام : ٢٥] ونسي هذا الكذوب أن من أوائل ما نزل من القرآن في مكة، سورة الإخلاص وفيها النص على التوحيد القاطع: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ ﴾ [الإخلاص: ١/ ٤].

وسورة «الكافرون» التي تجزم بالمفاصلة النهائية بين التوحيد والشرك :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ [الكافرون : ١/ ٦].

ولا يخجل محمد أركون من أن يقول في مجلة «الحوار الدولي»: إنه يؤمن بأن الإسلام أساطير الأولين، لكنه لا يستخدم مصطلح الأساطير أمام المسلمين (انظر : د. محمد العربي الخطابي - الأسطورة الأصلية في رأي أستاذ جامعي - الشرق الأوسط العدد ١٤٠٨ في ٢٦/ ٢/ ١٩٩٠م).

وفي سياق هذه المؤامرة ينسب جولدزيهر معظم الأحاديث النبوية إلى ما أسماه تطور الإسلام (الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري - د. محمود

حمدي زقزوق ص ١٠١، ١٠٢ + السنة ومكانتها للسباعي ص ١٩٠، ١٩١ + الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام « مجموعة دراسات » ص ٤٤٢، ٤٤٣).

وكذلك فعل تابعه « شاخت » في دائرة المعارف الإسلامية وفي كتابه « أصول الشريعة المحمدية ». (الغزو الفكري - ص ٩٥، ٩٦ + اهتمام المحدثين للسلفي ص ٤٩١ + د. الأعظمي - مناهج المستشرقين ج١ ص ٦٨ ..)..

و« شاخت » يلصق هذه الأكذوبة بعمر بن الخطاب، فالفاروق - حسب زعم هذا الكذاب - أكثر ميلاً من أبي بكر إلى التغيير مما كان - ربما !! - سبباً في ظهور أحاديث جديدة (اهتمام المحدثين للسلفي ص ٤٤٦، ٤٤٧).

ويلاحظ هنا أن شاخت ناقض نفسه فيما روج له من أفكار أستاذه جولدزيهر عن أسطورة أن الأحاديث النبوية وضعت في عصور تالية لمجاراة تطور الحياة، إذ قال: إن الجمود والشكلية طرآ على الفقه بسبب الانتصار الكامل للسنة النبوية !! (الزرقا - مناهج المستشرقين - ٢/ ٢٢٩)... فكيف تكون السنة مجاراة للتطور ثم سبباً للجمود ؟ ! إن النقائض لا تلتقي بمثل هذه الوقاحة في فكر إنسان عاقل نزيه ... فهو إما أن يكون فاقد العقل أو معدوم النزاهة، أو أنه لا يملك ذرة منهما معاً !!.

وممن قال بأكذوبة أن السنة النبوية وضعت على النبي بعد وفاته لمجاراة تغيرات الحياة، الإنجليزي مرجليوث في كتابه الذي يحمل اسماً كافياً للدلالة على أكذوبته، هو « تطور الديانة المحمدية » !! وسمى مرجليوث عملية جمع الحديث بأنها بدعة (تذكرون أكذوبة حسين أمين بتحريفه مصطلح « البدعة » عن حقيقته .. ينظر الجزء الأول من هذا الكتاب).

وممن قال بهذه الأسطورة المستشرق البلجيكي المتعصب هنري لامنس، الذي يصفه عبد الرحمن بدوي في « موسوعة المستشرقين » (وبدوي رجل وجودي !!)

بأنه : مستشرق وراهب يسوعي شديد التعصب ضد الإسلام، يفتقر افتقاراً تاماً إلى النزاهه في البحث، وإلى الأمانة في نقل النصوص وفهمها (يتهمه د. بدوي صراحة بالكذب في إشارته إلى المراجع حيث تبين للدكتور أن هذه الإشارات تحيل إلى مواضع غير موجودة إطلاقاً، أو أنها تقوم على فهم خبيث للنص !!).

* * *

وقد زعم لامنس أن المصدر الوحيد لكتابة السيرة النبوية هو القرآن، لأن الأحاديث النبوية كلها موضوعة ... وزعم هذا الجهول أن الحديث مكذوب إذا لم يوافق القرآن، فإذا وافقه فهو منقول من القرآن !! .

وهذا الحقد الأهوج لدى لامنس، استفز مستشرقاً غربياً آخر هو درمنجهم، الذي علق على الأكذوبة الأخيرة بقوله : كيف نفهم التاريخ إذا اقتضى تطابق الدليلين تهادمهما بالضرورة بدلاً من أن يؤيد أحدهما الآخر (انظر : حياة محمد - أميل درمنجهم ص ٨، ١٠، ١١).

كما تبنى الأكذوبة نفسها فنسنك في كتابه « العقيدة الإسلامية : شأنها وتطورها التاريخي » الذي نشرته مطبعة كمبردج عام ١٩٣٢ وأعادت طباعته عام ١٩٦٥م.

فهو يزعم أن دعوة الرسول ﷺ في مكة تختلف عنها في المدينة، بحكم التطور واختلاف الظروف والبيئة !! ولذلك فإن القرآن - بزعمه - لا يحتوي على خلاصة واضحة للعقيدة الإسلامية .

ويدعي فنسنك أن انتصارات النبي ﷺ في المدينة على المشركين وتوطد أركان دولته، أدت إلى تحول اهتمامه إلى التشريع والغزوات والغنيمة والفيء، وبوجه خاص إلى الأمر بطاعة الله ورسوله، ولعلكم تذكرون مزاعم صاحبنا عن أن الأمر

بطاعة الرسول ﷺ جاء بعد انتصار المسلمين في بدر !! والآن عرفتم أحد مصادر السرقة، سرقة الأكذوبة !! (انظر: المستشرقون والموضوعية - الحلقة ٣ - د. أحمد عبد الحميد غراب - الشرق الأوسط - العدد ٣٩٤٥ بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٨٩م - ص١٩ + الفكر الإسلامي الحديث - الدكتور البهي - ص٥٥٥).

ومع أن الصلاة فرضت على المسلمين قبل هجرة المصطفى ﷺ إلى مكة بست سنوات، فإن فنسنك لم يخجل من أن يكذب على التاريخ المتيقن منه، إذ يزعم أن الشهادتين من وضع المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ، علماً بأن الشهادتين كانتا مفتاح الدخول في الإسلام منذ اليوم الأول لبعثة محمد ﷺ - أي حتى قبل فرض الصلاة والأذان !! .

وإذا خلا حديث نبوي واحد من ذكر الجهاد في سبيل الله، فإن هذا عند فنسنك دليل على أن الحديث قد تم وضعه على النبي بعد انحسار الفتوحات الإسلامية حيث فقد الجهاد أهميته !! (المستشرقون والموضوعية - ٥ - د. غراب - الشرق الأوسط - ٣٩٥٠ - في ٢١/ ٩/ ١٩٨٩م - ص١٠).

وكان طه حسين قد ادعى في خطبة ألقاها في حفل بكلية الآداب بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٣٢م أن الدين في نظر العلم الحديث ظاهرة كغيره من الظواهر لم ينزل من السماء، ولا هبط به الوحي، وإنما خرج من الأرض كما خرجت الجماعة نفسها ونشرت جريدة السياسة الأسبوعية هذه الخطبة في اليوم التالي !! وقد فند هذه الأكذوبة في حينها الدكتور الغمراوي، ومحب الدين الخطيب والشيخ مصطفى عبد الرازق، مستدلين بأساطين العلماء الغربيين مثل «ماتيون» رئيس أكاديمية العلم الفرنسية يومذاك، و«بول أميل» . . . ذلك لأن طه حسين الذي نسب مقولته إلى العلم الحديث، كان يعلم أنه يكرر أسطورة أغريقية قديمة، تجددت في العصر الحديث على يد فولتير الذي ادعى أن الديانات طارئة على البشر، واصطنعها الدهاة

ليضحكوا بها على السذج، كما كررها جان جاك روسو بخصوص القوانين، وصاغها «كونت» في صيغة مراحل زعمها لتطور البشر هي :

١ - الفلسفة الدينية .

٢ - تلتها الفلسفة التجريدية .

٣ - وتلتهما الفلسفة الواقعية .

وترددت هذه الأكذوبة عند دعاة «المذهب التقدمي» مثل سبنسر وتيلور ودور كايم الذي (درس طه حسين على يديه وفتن به)، فهم يزعمون أن الدين بدأ خرافات وثنية ثم تطور شيئاً فشيئاً نحو الكمال(توحيد الخالق) !! وزعم دور كايم أن التدين وليد أسباب اجتماعية وليس تلبية لحالة نفسية تنبع من فطرة الفرد !! (انظر : الدين - د. محمد عبدالله دراز - ص ٨٠، ٨١ + ص ٨٤ + ص ١٠٧ + ص ١٥٠) وقد نسفها دراز - رحمه الله - بمنطق علمي سديد في كتابه المذكور (ص ١٥٣ - ١٦٤).

* * *

عالمية الدعوة :

في إطار الأكذوبة الكبرى التي روج لها غلاة المستشرقين، عن التطور المزعوم في الإسلام، أطلقوا العنان لخيالهم المريض، فزعموا أن عالمية الدعوة الإسلامية ظهرت بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى !! وممن قال هذا الهراء «وليم موير» و«فلهاوزن» (د. عماد الدين خليل - دراسة في السيرة - ص ٢٠، ٢١ + د. خليل - مناهج المستشرقين - ١ / ١٣٤).

وتجاهل هؤلاء المتعصبون الآيات القرآنية المكية العديدة التي تفحمهم، مثل

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (١٠٧) ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً ... (٢٨) ﴾ [سبأ : ٢٨] .

وسار « وات » على النهج المنحرف نفسه، لكنه نسب التطور المزعوم نحو العالمية إلى العهد النبوي ، فزعم أن الدعوة الإسلامية تدرجت من قريش إلى العرب فالعالم، نتيجة الظروف التاريخية المختلفة التي كان يمر بها النبي ﷺ (د. خليل - مناهج المستشرقين : ١ /١٧٧) .

وتناسى هذا المستشرق أن الآيات المكية كانت تخاطب الناس، ويتكرر فيها النداء : ﴿ **ياأيها الناس** ﴾ فلم توجه إلى قريش ولا إلى العرب - ولو آية واحدة تشفع لهذه الأكذوبة بشبهة في الأقل - !! هذه الفرية القائمة على التزوير والتنكر للحقائق الساطعة، أثارت استياء مستشرق معروف، هو « توماس أرنولد » الذي فندها على مدى أربع صفحات في كتابه الشهير « الدعوة إلى الإسلام » الذي نُقِلَ إلى العربية عام ١٩٤٧م. ومما قاله أرنولد - ص ٥٠ : « إن الرسول ﷺ صرح بكل وضوح وجلاء، أن الإسلام ليس مقصوراً على الجنس العربي، قبل أن يدور بخلد العرب أي شيء يتعلق بحياة الفتح والغزو بزمن طويل » !! .

أما المستشرق الروسي « تولستوف » فقد تمادى في غيه إلى درجة مضحكة إذ أنكر وجود محمد ﷺ كلياً، وبلغ السخف بقرينه « كليموفيتش » أن زعم أن الإسلام نفسه نشأ من أسطورة صُنعت في فترة الخلافة لمصلحة الطبقة الحاكمة، وهي مستمدة من اعتقادات سابقة تسمى « الحنفية » (د. خليل - مناهج المستشرقين: ١ / ١٤٠) ولا ضرورة للتعليق على هذا السخف الوضيع.

وعلى منوال المستشرقين الموتورين، نسج عدد من المتغربين في ديار المسلمين، حول أسطورة البيئة وتطور الدين، وذلك من قبل أن يولد حسين أمين .

فهذا زكي مبارك في صحيفة «الرسالة» (ج٧ / ص٥٠٧) يعلل اعتقاد جمهور المسلمين بأن النبوة لا تكتسب وإنما هي فضل يختص الله به من يشاء، يعلله بنشوء الإسلام في بيئات وثنية أو خاضعة للعقلية الوثنية !! .

ويتجاهل مبارك بذلك نصوصاً قرآنية تقطع بأن الله ـ عز وجل ـ أعلم حيث يجعل رسالته !! .

أما توفيق الحكيم فقد ادعى أن الرسول ﷺ هو الذي ابتكر أسلوب رسالته، الذي تأثر بالبيئة وبظروف المعيشة التي أحاطت به عند البعثة (انظر مقالة الحكيم : «نجم أحمد» الرسالة ج ١ ص٥٢٥ العدد ١٩٦ بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٣٥٦هـ الموافق ٥ / ٤ / ١٩٣٧م !!).

وطه حسين يعلّم طلبته (الفتح ٦ / ٦٤٦) أن في القرآن أسلوبين مختلفين أحدهما جاف مستمد من البيئة المكية، فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة تغير الأسلوب بحكم البيئة أيضاً !! فقد كان في المدينة طوائف من اليهود وبينهم التوراة، فأصبح ذلك الأسلوب ليناً وديعاً مسالماً تلوح عليه أمارات الثقافة والاستنارة!! .

وقد أسفرت الدسائس السابقة واللاحقة عن رسالة للدكتوراه تقدم بها محمد أحمد خلف الله عام ١٩٢٧م بعنوان «الفن القصصي في القرآن»، زعم فيها أن في القرآن قصصاً تمثيلياً لا يلزم فيه أن تكون أحداثه من الحقائق، وقد يكتفى فيه بالفرضيات والمتخيلات !! (انظر : القرآنيون ص ١٢١ ـ ١٣٢).

* * *

التغريب هو الهدف :

وبنى المرجفون على أباطيلهم تلك، أباطيل فوقها هي الغرض الحقيقي للمؤامرة

أصلاً ... فإذا كان الإسلام ثمرة بيئته وظروفه، وفقاً لتلك الأراجيف فإن للمسلمين اليوم أن يتأثروا بظروف العصر ومدنيته الغالبة، وذلكم هو الهدف الذى سعى إليه الاستعمار الصليبي قروناً فكان نجاحه فيه طفيفاً، ولذلك أوكل المهمة الدنيئة إلى أذنابه من الحكام والكتاب الأمساخ الذين تربوا في المدارس التنصيرية والاستعمارية.

ولذلك عمد الطبيب محمد توفيق صدقي ـ أحد منكري السنة ـ إلى قصر السنة النبوية على العرب، ففسر قول الله تعالى :

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴿٧﴾ ﴾ [الحشر : ٧] بأن الرسول ﷺ أعطاها للعرب لا لنا (أي أنه يخرج المصريين من دائر ة العروبة تنفيذاً لمؤامرة الفرعونية التي أججها الغرب المحتل !!) فالسنة ـ كما يفتري ـ هي خطاب الرسول ﷺ الخاص والقرآن خطاب الله العام !! .

ويزعم أن « ما بينته السنة للعرب في ذلك الزمن (بخصوص الزكاة) لا يصلح لجميع الأمم في الأوقات المختلفة » .

كما زعم صدقي أنه ليس للنبي ﷺ أن يفرض على المسلمين فرضاً ليس في كتاب الله !!.

وكان حشمت علي ـ خليفة عبدالله جكرالوي ـ (من أشهر منكري السنة الهنود) قد زعم في « تبليغ القرآن » ص٥ أن إرشادات الرسول ﷺ كانت تصدر وفق ظروف أصحابه، وأن خطاب القرآن عام أما المخاطبون ـ بفتح الطاء ـ بالحديث النبوي فأمة خاصة هم العرب . (القرآنيون ص ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٧، ١٦٣، ٢٣٠، ٢٣١).

وتجاهل هؤلاء المأفونون أن هذه الأكذوبة تحتاج إلى دليل شرعي أو عقلي واحد، مع أن الأدلة القطعية عقلاً ونقلاً تشهد بصحة العكس، فرسالة محمد ﷺ للجن والإنس إلى قيام الساعة، يستوى في ذلك ما جاء في القرآن الكريم وما ثبت

أن الرسول ﷺ بلغه بواسطة السنة، والفرق بينهما هو أن القرآن موحى به معنى ولفظاً ولذلك تعبدنا الله بتلاوته، أما السنة فهي ما أوحي إلى الرسول الكريم معنى، وصاغه ﷺ لفظاً.

ومن أنكر جزءاً أنكر الكل ... وهذا ما جرى لعميل الإنجليز «أحمد خان» الذي ادعى أن القرآن أوحي للنبي ﷺ بالمعنى فحسب، وأن النبي ﷺ صاغ ألفاظه (القرآنيون ص١٠٢).

وعمي هذا العميل (الذي يسمونه مصلحاً إسلامياً) أو تعامى، عن الفروق الواضحة بين كلام الله - عز وجل - (القرآن) وكلام الرسول ﷺ من حيث البلاغة !! وهي فروق يعرفها من كانت له أدنى معرفة صحيحة باللسان العربي.

* * *

إنكار الغيوب :

وكان من الطبيعي أن تنتهي تلك الآراء الهدامة، إلى إنكار كثير من قطعيات القرآن الكريم في ميادين الاعتقاد والتشريع على حد سواء.

فأحمد خان ينفي المعجزات الثابتة شرعاً حتى ما ورد منها في القرآن الكريم الذي يزعمون أنهم يقتصرون عليه، وهذا الزعم هو المرحلة الأولى، أما الثانية فهي إنكار ثوابت منصوص عليها في القرآن .

فهذا «المصلح - العميل» ينفي إلقاء أبي الأنبياء - إبراهيم - في النار وتحولها - بإذن الله - إلى برد وسلام عليه، وينكر أن تكون ولادة عيسى بغير أب .. .إلخ (القرآنيون ص ١٠٣، ١٠٤).

ويدعي الحافظ أسلم ومقبول أحمد - من القرآنيين الهنود - أن الجنة والنار

صورتان تمثيليتان حسبما كانت تعرفه وتحس به البشرية زمن نزول القرآن !! وأن الحس البشري تطور في عصرنا، مما يوجب وضع تعريفات جديدة للجنة والنار فلا يلزم أن يكون الاحتراق حسياً للجسم، بل المراد المشقة والكرب، مما يجعل الإنسان يحس بالاحتراق داخل نفسه !! .

ويصوغ هذه الأساطير كل من برويز وأحمد الدين وجعفر شاه فُلواروي صياغة أخرى، فيزعمون أن الجنة والنار طور من أطوار الحياة البشرية، فنمو الحياة وازدهارها يعني حياة الجنة، وتوقفها وعدم الرقي فيها يعني الجحيم والنار !! (القرآنيون ص٣٥٣، ٣٥٤).

والحقيقة أن هذه الأكاذيب ليست جديدة، فقد روجت لها الفرق الباطنية منذ القدم، وما من مثقف يجهل اليوم ما كان يفعله حسن الصباح زعيم الحشاشين في قلعة آلموت، الذي كان يقدم الحشيش المخدر لأزلامه ثم يدخلهم إلى وديان ذات خضرة وأنهار تعج بالفتيات الجميلات، ويقول لهم : هذه هي الجنة !! وكانت الفرق الباطنية قد فسرت الجنة بأنها رضى الإمام، والجحيم بأنها غضبه !! .

ويتجاهل هؤلاء المارقون ـ القرآنيون !! ـ عشرات الآيات القرآنية التي تحدثت عن نعيم الجنة وعذاب جهنم بصور معنوية وحسية بلغة قطعية الدلالة، لاتدع مجالاً للتأويل ولا للتلاعب .. وجاء العلم الحديث ليتبين في بعضها معجزات قرآنية جديدة، كما في قوله تعالى :

﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا ﴿٥٦﴾ ﴾ [النساء : ٥٦].

ففي هذا القرن ـ فحسب ـ ثبت علمياً أن جلد الإنسان هو المكان الذي تنتهي إليه أعصاب الإحساس، فإذا ما سلخ جلد الإنسان ينتهي إحساسه بالألم !! .

كما أن تمييز القرآن لنوعي النعيم : المعنوي والحسي، ولنوعي العذاب المعنوي والحسي أكبر دليل على أن المراد بالنعيم نوعان والمراد بالعذاب نوعان . فمن النعيم الروحي قوله تعالى :

﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ (٤٣) ﴾ [الأعراف : ٤٣].

ومن النعيم الحسي قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَحُورٌ عِينٌ (٢٢) كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ (٢٣) ﴾ [الواقعة :٢٢، ٢٣].

وقوله عز من قائل :

﴿ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ (٥٨) ﴾ [العنكبوت :٥٨].

وقوله تعالى :

﴿ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى (١٥) ﴾ [محمد : ١٥].

ومن العذاب المعنوي :

﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً (٢٧) ﴾ [الفرقان : ٢٧].

و﴿ يَوْمَ يَنظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا (٤٠) ﴾ [النبأ : ٤٠] .

ومن العذاب الحسي :

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ② عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ③ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ④ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ آنِيَةٍ ⑤ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ⑥ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ ⑦ ﴾ [الغاشية : ٢-٧].

وقد سخر محمود محمد الخضيري في جريدة «السياسة الأسبوعية» (بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٢٨م !!) من فكرة الثواب والعقاب الأخرويين !! .

وإذا كان صاحبنا يقول بأكذوبة التطور والتطوير، وينتظر ارتقاء المسلمين إلى مرحلة المجتمع الصناعي حتى يجهر بكل ما لديه، فإن الجماعة سبقوه وكانوا أكثر «جرأة» !! . صحيح أنه يكتفي الآن بإنكار الغيوب التي تحدثت عنها السنة (مثل وصف الحور العين في الجنة ...) لكن - كما أشرنا من قبل - فإن منكر السنة سيفضي إلى إنكار القرآن ... لا سيما أن صاحبنا يدعو إلى إنكار قطعيات تشريعية في القرآن بحجة التطور، كعدم قطع يد السارق ...

* * *

وماذا بعد ؟

بعد هذا العرض الموجز لأصل أكذوبة التطور، ندرك حجم «الأمانة العلمية» التي «يتحلى» بها صاحب «دليل المسلم الحزين» !! .

لقد رأينا أن أسطورة (تطور الإسلام) فكرة سائدة لدى كثير من المستشرقين الموتورين وأتباعهم من المرتدين والضالين قبل أن يولد والده أحمد أمين نفسه فكيف تجاهل المؤلف الهمام أن يشير - ولو مرة واحدة - إلى سابقيه في هذه الأكذوبة، التي تعد إحدى الأفكار المحورية في كتابه، مع انهم يفوقون العشرات

عدداً ؟ وهل عرف القارئ الكريم سر حقد حسين أحمد أمين على فقهائنا الذين «لم يكونوا أمناء مع أنفسهم» ؟! .

إن الكذاب لا يعرف الراحة إذا لم يجعل أساتذة الصدق كذابين مثله !! .

* * *

٢ و ٣ أكاذيب مسروقة عن الابتداع وتطوير الإسلام

رأينا في الجزء الأول من هذا الكتاب، أن حسين أمين يطالب الإسلام بتقديم تنازلات جوهرية، لكي يكون مقبولاً لدى الناس اليوم.

وهذه الردة التي لا يقول بها مسلم، تشكل هدفاً حيوياً للاستعمار الغربي، الذي سعى طويلاً لاقتلاع الإ سلام من حياة المسلمين، فألغى المستعمرون الأوربيون الشريعة الإسلامية في الهند عام ١٧٩١م وفي الجزائر عام ١٨٣٠م وفي تونس عام ١٩٠٦م والمغرب ١٩١٣م.. إلخ حتى إن المستشرق سانتلانا فرض على ليبيا أيام الاستعمار الإيطالي قانوناً زعم أنه يقوم على التطور المنطقي لمبادئ الفقه الإسلامي، مما اضطر عالماً من بني جلدته إلى الاعتراض على هذا العمل التعسفي في مجلة LOZ عام ١٩٢٩م) فوصف ما فعله سانتلانا بأنه «أوَّل الفقه الإسلامي تأويلاً رومانياً» !! (نذير حمدان - مستشرقون - ص١٠٢).

هذا بعض ما يؤكد أن مطالبته بالتنازلات مسروقة، فضلاً عن أنه يفضح أكذوبتين أخريين له إذ ادعى في كتابه أن الاستعمار يؤيد المسلمين الذين يؤمنون بالتزام الكتاب والسنة، كما زعم أن انتشار القوانين الغربية تم برضى من المسلمين!!.

وما اقترفه الاستعمار بفرضه قوانينه الغازية بالقوة على المجتمعات الإسلامية التي احتل بلادها، أعلنه المستشرق «كراج» صراحة بقوله «إن على الإسلام أن يتغير جذرياً أو أن يتخلى عن مسايرة الحياة» !! (الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري - د. زقزوق - ص ٩٧ + الفكر الإسلامي الحديث للبهي ص٦١٢).

وصدق المستشرق « جب » حين اعترف بأن ثمرة العناصر المتشككة من أبناء المسلمين، ستكون التخريب بلا ريب (القرآنيون ص ١٤٩) .

فهذه الثمرة هي حصاد رؤية زرعها المستشرقون من قبل، تقوم ـ كما يثبت الدكتور البهي ـ على أن الإسلام بحاجة إلى إصلاح، وأن الإصلاح الذي طرأ على المسيحية يثبت حتمية الإصلاح في كل دين (الفكر الإسلامي الحديث ـ البهي ـ ص٦٠٧) .

وقد ترافقت هذه الدعوة الماكرة مع السيطرة الغربية على العالم الإسلامي (المرجع السابق ص ٦١١) أي من قبل أن يظهر حسين أمين ويدعي أنه مبتكر هذه الأسطورة .

والتطور الذي أراد الغرب فرضه على الإسلام، ناتج عن قصور المسيحية واضطرابها وتنافر عناصرها الدخيلة والأصلية، مثلما هو ناتج عن أطماع الغربيين الاستعمارية الجديدة، ولذلك سعوا إلى تصوير الإسلام متعدداً بعدد الشعوب التي تعتنقه، والطوائف التي تنتمي إليه (الفكر الإسلامي الحديث ـ البهي ـ ص ٦٢) .

* * *

نَسْخ الشريعة :

استناداً إلى أكذوبة التطور الذي زعموا تأثر الإسلام به منذ عصر النبوة، شيدوا أكذوبة التطوير الذي يجب إدخاله على الإسلام اليوم . فنشأت برعاية الاستعمار الغربي وتأييده حركة أحمد خان والقاديانية في الهند، والبابية والبهائية في إيران (الفكر الإسلامي الحديث ـ البهي ـ ص ٤٠ ـ٥١ + البابية ـ د. محسن عبد الحميد) . بعضها أنكر السنة النبوية، وبعضها أنكر ختم النبوة، وأسقط فريق آخر

فريضة الحج !!، وإن كانت البداية قد انطلقت من نسف مبدأ الجهاد الإسلامي ضد الغزاة الكفرة، وذلك لكي يهنأ الاستعمار الغربي في نهب المسلمين ومسخ هويتهم، وتحويلهم إلى عبيد، ونقل بلادهم إلى التبعية في كل شيء، وجعلها مصدراً للمواد الخام لصناعات الغرب بأبخس الأثمان، وسوقاً لمنتجاته بأبهظ الأسعار !!.

* * *

ووصلت المؤامرة ذروتها تدريجياً فادعت البابية نسخ شريعة الإسلام جملة، بعد أن حرمت الحجاب على المرأة، وظهر الحزب الجمهوري في السودان، الذي ردد وراء سادته أكذوبة تطور الإسلام، وأكذوبة تطويره، فأسقط الزكاة والحجاب، وقال بإسقاط الصلاة إذا صلح الإنسان، وهو يأخذ بالآيات المكية وبالآيات المدنية ذات الطبيعة المكية ويسميها آيات الأصول مدعياً ـ بكل وقاحة ـ أن مستوى فهم الناس لآيات الأصول زمن نزول القرآن كان قاصراً، ولذلك تم إرجاؤها إلى أن يصبح الناس في مستوى يمكن مخاطبتهم بها !! .

ولذلك فإن الآيات القرآنية المدنية اليوم منسوخة (تذكرون أكذوبة حسين أمين عن المجتمع الصناعي !..) (انظر موسوعة الأديان والمذاهب المعاصرة ـ ص٦٣، ٦٤+ ص ٧٢ + ص ١٨٥ ـ ١٨٩ + مجلة أكتوبر العدد ٣٦٩ في ٢٠ / ١١ / ١٩٨٣م وفيها بيان أباطيل الجمهوريين من مصادرها مع تفنيد قيم لها من قبل الدكتور الأحمدي أبو النور) . وظهر في مصر أستاذ للتاريخ أسقط فريضة الصيام (الأزهر بين السياسة وحرية الفكر ـ د . محمد رجب البيومي ص١٧٧+١٨٤) .

وفي هذا السياق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٠م حركة أطلقت على نفسها اسم «أمة الإسلام»، وانتشرت أفكارها المدمرة بين السود في أمريكا، وهي تزعم أن العنصر الأسود متفوق ، وأن البيض شياطين، كما أن «أليجا

محمد » - أحد قادتها - لقب نفسه بـ « رسول الله » !! وهو يؤمن بالتجسد والحلول - تعالى الله عما يقول الظالمون - ولا يؤمن بالغيبيات كالملائكة والبعث، وينكر أن يكون محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، وكان يصوم شهر كانون الأول (ديسمبر) من كل عام شمسي بدلاً من صيام شهر رمضان وفقاً للتقويم القمري (موسوعة الأديان - ص ٨٩ - ٩٦).

* * *

وإذا كانت الحركة قد بدأت في العودة إلى الأصول الإسلامية، وتحول اسمها إلى « البلاليين » فإننا رمينا من وراء العرض الموجز لأهم أفكارها الخارجة على ثوابت الإسلام، إلى مزيد من الشواهد التي تدل على أن حسين أمين مسبوق في كل ما قاله بدعوات أقدم وأكثر وضوحاً وصراحة في المروق من الإسلام.

أفلم يَدْعُ مراراً إلى الابتداع ؟ فما رأيه فيما سلف من بدع ؟.

ومع ذلك ففي إزاء العودة إلى الرشد لدى حركة « أمة الإسلام » عموماً، أصر نفر من الضالين على ركوب رأسهم، فانشقوا تحت اسم زائف هو « أنصار الله » التي يدعي مؤسسها (ويسمي نفسه : عيسى الهادي المهدي) أنه إله متجسد - سبحان الله وتعالى عما يشركون - أن الله لم يرفع عيسى (عليه الصلاة والسلام) إليه، وأن أبا بكر وعمر أضافا عشر آيات مفتريات إلى القرآن !.

وأنه يجب على المسلمين العمل بالتوارة والإنجيل، فالقرآن - بزعمه الباطل - لم ينسخهما !! وزعم أن الجنة نعيم نفساني والنار عذاب نفساني، وأباح شرب الخمر .. (عبد الكريم يعقوب - مجلة « اليمامة » - العدد ١٠٦٦ - بتاريخ ٨ / ١ / ١٤١٠ هـ / ص ٥٢، ٥٣)، وثمة نقطة هامشية أشير إليها هنا، هي أن المؤلف « الأمين » الذي هاجم دعاة الإسلام الصحيح في أمريكا، لم يتحدث عن هذه الفرقة الضالة

ولـو بكلمة ... لأنهم « مستنيرون » مثله ـ فيما يبدو ـ!! .

* * *

الروس على الخط :

الدكتور مرسي سعد الدين رئيس تحرير مجلة « كايرو توداي » وعضو مجلس الأمناء في الإذاعة والتلفزيون، وعضو في المجالس القومية المتخصصة، ونائب الأمين العام للاتحاد الإفريقي ـ الآسيوي، وأمين عام الفرع المصري لنادي « العالم » الدولي ، وقد عمل في حقل التضامن الإفريقي ـ الآسيوي مدة تربو على عشرين عاماً .. هذا الرجل البعيد عن أي احتمال لاتهامه بالتطرف الديني ـ التهمة الرائجة ـ يروي الواقعة التالية (من حوار أجرته معه : ألفت قطامش ـ نشر بمجلة الوطن العربي العدد ١٥٤ ـ ٦٨٠ بتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٩٠م ص ٢٦ وما بعدها) ... يقول : عندما زرنا الاتحاد السوفياتي أرادوا أن يثبتوا لنا أنهم دولة تسمح بحرية الأديان، وفي طشقند ـ وهي جمهورية إسلامية وتشهد الآن أحداثاً دامية ـ (ربما كان ذلك خطأ مطبعياً فهي عاصمة جمهورية أوزبكستان الإسلامية ـ منذر) ـ زرنا مسجد طرقعة بابيراتد، فوجدنا سكرتيرة سوفياتية ترتدي الميني جيب (لباس فاضح يكشف الفخذين ـ منذر) وتقوم بكتابة خطبة الجمعة لإمام المسجد !!

فذلكم هو تطوير الدين حسب الرؤية الملحدة، التي بشر « الأمين » بها، لأنها ترفض الأحاديث النبوية عن عجيزة الحوراء في الجنة، فهي ـ كما زعم ـ رؤية علمية متأثرة بالتقدم العلمي تحت الاحتلال الروسي !! .

وحسين أمين مسبوق ـ حتى في مصر نفسها ـ بنفر من أتباع هذا « التطوير العلمي الديالكتيكي !! » ... وقد تحدث عنهم فضيلة الشيخ محمد الغزالي في

كتابه «الإسلام في وجه الزحف الأحمر» ص ١٦٧، ١٦٨ فقال - بالحرف : «فلنترك أولئك الذين يصفون الدين بأنه رجعية بالية - والدين هو الإسلام لا غير !! - فإن هؤلاء الخراصين بين جاحد يعرف مكابرته أو كاذب يعرف قصوره .

ولننتقل إلى نوع آخر من الناس أشد خطورة من سابقه.

هذا النوع من الناس يزعم الإيمان، بل لا تنقصه الجرأة ليقول ذلك : إنه أعرف منك بالله وأغير على دينه .

ولكنه يفهم الإسلام بعقل مرن، وتفكير متحرر، لا كما يفهمه الجامدون من الشيوخ.

حسناً فلنر نماذج من هذا التجديد في تفهم الدين .

سمعت أحد هؤلاء يذكر أنه يأكل لحم الخنزير !! لماذا وقد حرمه الله ؟ لا .. إن ذلك يوم كانت المراعي رديئة موبوءة، أما في عصرنا حيث الإشراف الطبي على المراعي والحظائر فلحم الخنزير مباح.

وسمعت آخر يطلب المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، لماذا وقد جعل الله نصيب هذا غير نصيب تلك؟.

لا .. ذلك يوم كان العلم والعمل وقفاً على الرجال. أما الآن فالمرأة والرجل سواء في العلم والعمل.

ورأيت آخر يَدَعُ الوضوء والصلاة، ولا تنقصه الصفاقة ليقول : إنه أعرف بالله من الرُّكع السجود.

لكن لماذا لم تُصَلِّ وقد أمر الله المؤمنين بأداء الصلوات الخمس ؟!.

لا .. ذلك كان لتدريب الناس على الأخلاق الحسنة، وقد استكملنا أكثر من غيرنا تلك الخلال.

ويفطر أحدكم في رمضان، ويأمر الآخرين بالفطر (!) ويضع قدما على أخرى في مكتبه وهو يهتك حرمة الشهر ويشرب القهوة والدخان!!.

لكن لماذا تفعل ذلك وقد قال الله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴿١٨٣﴾﴾ [البقرة: ١٨٣] ـ لا.. إن هذا الصوم يضعف الإنتاج!! ونحن في عصر يتطلب المزيد منه.

ويقضي أحدهم زهرة شبابه يسطو على الأعراض ويقترف الفاحشة فإذا اعترضت طريقه.. قال: هذه طبيعة لابد أن تجاب.

لكن الزنى جريمة تستحق سوء العذاب؟ الجلد في الدنيا، والجحيم في الأخرى.

وهنا يتضاحك على حدود الله من جلد، ورجم، وقطع، وعلى التخويف بالآخرة.

وليس يختلف مسلم ومسلم في أن جحد الفرائض واستباحة المحارم كفر بالله والمرسلين، وأن دعوى هؤلاء الناس مرفوضة جملة وتفصيلاً.

وأن حقائق الدين أصلب من أن تسيل مع ميوعة هؤلاء الأفاقين.. وفي أثناء الاحتلال الغربي للبلاد الإسلامية بين المحيطين الهادي والأطلسي، صنعت أجهزته الثقافية ألوفاً مؤلفة من هؤلاء الأفونين.

فلما انسحب عسكرياً ترك شؤون البلاد الإدارية والسياسية بين أيديهم؟!.

أتراه خرج وقد استخلف من بعده هؤلاء المارقين؟.

وهذا الصنف من المسلمين عرباً أم غير عرب هم دعاة الحكم المدني المبتوت الصلة بالإسلام» انتهى كلام الشيخ الغزالي.

المجتمع الصناعي المنتظر :

وهو المجتمع الذي يرتقب « الأمين » أن يَبْلُغَه المسلمون ليتسنى له ولأمثاله الجهر ببقية ما لديهم من كفر مكنون، مع أن هناك من سبقه إلى ذلك دون أن ينتظر ذلك المجتمع.

فقد زعم « برويز » أن إعلان الإسلام عن ختم النبوة، هو ثورة في تاريخ الإنسانية، لأنه - بزعمه - يعني وصول الإنسان إلى النضج الفكري والشعور التام، فلا يحتاج إلى هداية أصلية!! (القرآنيون ص ٣٢٢، ٣٢٣).

فهذا المارق يؤمن ببعض الكتاب - مع تحريفه عن مفاهيمه القطعية - ويكفر ببعض .. أفلم يقرأ قول الله - سبحانه - ﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ** (٨٥) ﴾ [آل عمران : ٨٥].

وما الحاجة - إذاً - إلى حفظ الإسلام الذي وعد الله - سبحانه - به؟ أم أنهم - باسم العقل زوراً وبهتاناً - يجوّزون على الله العبث والتناقض - تعالى عما يفتري الظالمون -؟!.

كما يزعم الحافظ محمد أسلم أن الجزئيات قابلة للتغيير حسب الظروف، لكن يتضح من بقية كلامه أن الجزئيات التي عناها قد تشمل القطعيات، فهو يجيز لمركز الملة الذي ابتدعه قرآنيو الهند وزعموا أن طاعته اليوم بمثابة طاعة الرسول ﷺ في حياته !! يجيز له أن يمنع أموراً أجازها القرآن، وله أن يقيد ما أطلقه القرآن !! كما أن من حقه أن يجعل بعض الأحكام ساقطة عن العمل !! (القرآنيون ص ٢٧٩، ٢٨٠).

وتطبيقاً لهذه الأراجيف زعم برويز أن تعدد الزوجات في فجر الإسلام جاء حلاً لظروف طارئة هي نقص الرجال وزيادة يتامى النساء (أي أنه قيد القرآن

والسنة بمزاجه)، ولذلك يباح التعدد ـ حسب أكذوبته ـ في الطوارئ التي يقدرها المجتمع لا الأفراد!! (القرآنيون ص ٤١٩، ٤٢٠).

والقرآنيون الهنود الذين سبقوا صاحبنا هم مسبوقون أيضاً بمزاعم غلاة المستشرقين ـ كما رأينا ـ وبفجور بعض علماء الغرب الملحدين مثل جوليان هكسلي الذي زعم « أن التطورات العلمية التي حدثت في القرن التاسع عشر تعتبر انفجاراً معرفياً في وجه جميع الأساطير الإنسانية عن الآلهة والدين كما تفجرت الأفكار القديمة عن المادة ونسفت بمجرد تفجير الذرة » !! (الإسلام يتحدى ـ وحيد الدين خان ص ٣٢).

وما قاله هكسلي وراسل وغيرهما من ملاحدة الغرب، صحيح إذا كان الكلام على حرفيته، و « الأساطير الإنسانية » هي الأوهام التي اصطنعها البشر وسموها أدياناً وكذلك البدع التي ألحقت بالديانات السماوية، فهو كلام صحيح وإن كانت صحته متيقنة بموجب أصول تلك الديانات إذا ظلت محفوظة (كالإسلام)، فلا تتوقف تلك الصحة على التطورات العلمية. أما أن يدعونا شخص يزعم أنه مسلم ـ بل مفكر إسلامي ومستنير !! ـ إلى انتظار ما جرى للمسيحية في أوربا إذا بلغنا مرحلة المجتمع الصناعي، فإنه يغدو مفضوح الغرض، فضلاً عن أن قياسه الإسلام على المسيحية أكذوبة باطلة علمياً (يكفي موريس بوكاي كباحث علمي نزيه من المجتمعات الصناعية لإثبات صحة الإسلام وحصول التحريف في اليهودية والمسيحية!!).

لئلا تنتهي الصلاحية :

زعم « الأمين » أن دعوته لنسف ثوابت الإسلام، تهدف إلى أن يكون مقبولاً لدى الناس، وبذلك يظل الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان !! (لم نكن نعلم أن

صلاحية أي مبدأ تكون بنسفه من جذوره، ولم، نكن ندرك أهمية حسين أمين، فقد ظل الإسلام - حسب أساطير هذا الرجل - غير صالح لكل زمان ومكان إلى أن ظهر النبي الجديد !! - وحاشا لله) وقد سبقه إلى هذه الأباطيل كثيرون، نكتفي بأن نشير إلى واحد منهم هو أحمد زكي أبو شادي في كتابه « ثورة الإسلام » فهو يقول ص ١٧ : « وأما التغني بأبي داود والنسائي ومسلم، وترديد الأحاديث الملفقة التي لا تنسجم وتعاليم القرآن، وأما التنازل عن صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، فبمثابة الخيانة لرسالة الإسلام الخالدة » !!.

ويضيف هذا المستكبر الجهول - أبو شادي - ص ٦٣ : « والقرآن الشريف والأحاديث النبوية (آمن بها هنا، وكلهم ذاك الرجل ، يؤمنون ويكفرون بحسب الغرض - منذر) مجموعة مبادئ خلقية وسلوكية مسببة، بحيث أن أحكامها عرضة للتبدل بتبدل الأحوال والأسباب، ففيه شواهد هادية على ضوئها وأسبابها وظروفها، لا أحكام متزمتة، لا تقبل التعديل وفاقاً لتبدل الأسباب والظروف » !! ولذلك يزعم أبو شادي ص ١١٥ - أن « .. ما كان يصلح عملياً في عهد الرسالة، بل حتى في ضحى الإسلام، لم يعد يصلح الآن لشعب متقدم كالشعب المصري مثلاً، تجاوز تعداده العشرين مليوناً، بينهم مليونان من خيرة المواطنين العريقي المصرية يدينون بغير دين الإسلام » !! (وكأن غير المسلمين هؤلاء كان يمكنهم أن يظلوا على ديانتهم لو لم يكن الإسلام هو العدل الإلهي المصفى الذي لا يجبر الناس على أن يدخلوا فيه !! إن هذه الذريعة الواهية لم تظهر إلا بعد غلبة الاستعمار الغربي وتدخله في شؤون المسلمين بحجة حماية الأقليات !!).

ولكي يزداد القارئ اقتناعاً بأن صاحب « دليل المسلم الحزين » لم يأت بجديد، وأنه سرق ثم طمس، نقول له : إن الكذب على مبدأ النسخ في

القرآن والادعاء أنه يتيح للبشر أن ينسخوا ما شاءت لهم أهواؤهم منه، هو كذب مسروق أيضاً .. ففي حين زعم « ول ديورانت » أن النسخ في القرآن جاء لإزالة التناقض !! (منهج كتابة التاريخ الإسلامي - د. مسعود وجمعة ص ٤٣) فإن المستشرق « فون جرينباوم » ادعى أن وجود النسخ في القرآن كان لمسايرة الظروف والمتغيرات، لولا أن قضى عليه النبي ﷺ قبل وفاته (الإسلام وموقف علماء المستشرقين - د. متولي ص ٩).

* * *

نماذج من التطوير :

اكتفى « الأمين » بإثارة الشكوك، لكن سابقيه - وخصوصاً القرآنيين في الهند - قدموا بدائل للثوابت الشرعية، نطلع القارئ الكريم على طرف منها، ليدرك أن « الأمين » مسبوق بمراحل، وليكون على بينة من « التطوير » المراد، وأنه ليس سوى ذريعة لإبطال الإسلام جملة (على غرار البابية والبهائية والقاديانية ومن قبلها الباطنية في العصر العباسي).. وهذه بعض بدائلهم المضحكة :

- لأن القرآنيين أنكروا السنة، فقد اختلفوا بخصوص الصلاة في أربع طوائف .. فبعضهم أقروا بوجوب ثلاث صلوات في اليوم والليلة (عام ١٩١٦ م)، ثم توصلوا بعد ست سنوات إلى أن صلاة العصر والمغرب اتباع لهوى النفس !! (لعلم القارئ فإن مسيلمة الكذاب جعل مهره لسجاح إسقاط فريضتين كل يوم !!)، وزعموا أن كل صلاة ركعتان، وما زاد فهو من الناس لا من رب الناس !!.

وعند الخواجة ليس من المفروض سوى الفجر والعشاء .. وعند رفيع الدين أربع، يستقبل المصلي في الأوليين مشرق الشمس !! وفي الأخريين مغربها !! وذلك

بالاستناد الباطل إلى قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ (١١٥)﴾ [البقرة:١١٥] .. متجاهلاً بذلك قوله تعالى : ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ (١٤٤)﴾ [البقرة ١٤٤] وقوله تعالى : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ (١٥٠)﴾ [البقرة : ١٥٠]!!.

وزعم أن الفجر تتزاوج بالعشاء والظهر بالمغرب أما العصر فلا زوج لها فلا تُصلى!! وكل هذا الهراء الباطل أسنده إلى قوله تعالى :

﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ (٤٩)﴾ [الذاريات : ٤٩] ... أما برويز فزعم أن للحكومة أن تتصرف في جزئيات الصلاة التي لم يعينها القرآن تغييراً وتبديلاً (القرآنيون ص ٣٦٦ - ٣٧٨).

ومن هذا الباب المضحك - المبكي، اقترح أحد الدجالين ويدعى « أحمد فوزي » اقترح تغيير هيئة الصلاة بأن يجلس المصلي على كرسي وتوضع أمامه منضدة يسجد عليها !! ونشر هذه الأباطيل في الجريدة المعروفة بولائها وتطبيلها للاستعمار البريطاني في مصر وهي جريدة « المقطم » العدد ١٣٢٩٢ بتاريخ ٢٠/٥/١٣٥١ هـ !!.

ولاحظوا حجم هذه الاختلافات المخزية، مع أن «الأمين» زعم في كتابه أن الفقهاء وضعوا الأحاديث المكذوبة على الرسول ﷺ انتصاراً لآرائهم !! فها هم سادته من منكري السنة، لم يتفقوا حتى على المقطوع به عند جميع الفقهاء من أركان الصلاة وشروطها، برغم إلغائهم للسنة !!.

- وأما الصوم فقد مر بنا أن أستاذاً للتاريخ أبطله !! أما الخواجة أحمد الدين فزعم أن المأمور به شرعاً هو صوم شهر دون التقيد برمضان وأن المسلمين في

فجر الإسلام التزموا صوم رمضان لنزول القرآن به، ولكن حاجة المسلم (!!) مقدمة على تعيين رمضان !! (ألم يثبت لكم أن الهدف النهائي هو إنكار القرآن ؟! .. فالله ـ عز وجل ـ يقول في القرآن الذي يزعم هؤلاء المارقون تمسكهم به ـ يقول:

﴿ **فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** (١٨٥) ﴾ [البقرة : ١٨٥]).

أما محمد رفيع الدين فيزعم أن المطلوب صيام ٣٠ يوماً بالشهر الشمسي لأن النظام القمري نظام الكفار !! ويحدد المدة من ٢٢ / ١٠ إلى ٢٠ / ١١ بالتقويم الشمسي، لأن صيام هذه المدة لا يضر بالإنسان !! .

ولم يقل لنا هذا المرتد كيف يكون هذا نظام الكفار مع أن الله ـ عز وجل ـ أمرنا بصوم رمضان، وأمرنا بالحج في ذي الحجة !! وكيف أن الله سبحانه حدد لنا أربعة أشهر حرم بالتقويم القمري !! .

أما عند مقبول أحمد وعبدالله فالصيام من ٢١ رمضان حتى صباح العيد (القرآنيون ص : ٣٩٦، ٣٩٧) .

ـ ويقول القرآنيون بأن الزكاة فريضة يومية، ومقدارها عُشْر المال !! أما حجتهم في ذلك فهي قوله تعالى :

﴿ **إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا** (٦٥) ﴾ [الأنفال : ٦٥] !! فالسنة هنا هي العشر !! (القرآنيون ص٣٨٥) .

فأي مهزلة هذه ؟ ! وما علاقة هذا الوعد الإلهي بنصرة القلة المؤمنة على الكثرة الكافرة، ما علاقته بالزكاة أصلاً ؟ ! لكن تلك هي بعض الثمار الكريهة المترتبة على إنكار سنة رسول الله ﷺ !! .

ـ وفي ميدان الحدود والعقوبات، دعا برويز إلى جلد كل من يتصل بغير الزوجة (المستمني ـ ناكح الزوجة في دبرها ...) !! ولا رجم ـ عنده ـ للزاني المحصن .

وعند أصحاب بلاغ القرآن يعاقب شارب الخمر بالجلد، لكن الدولة تحدد عدد الجلدات في كل مرة (انظروا العدل !!) مع مراعاة الظروف والأحوال والأشخاص.

أما برويز فلا يحدد الجلد، ويترك المسألة كلياً لتقديرات الحكومة «القرآنية».

وبرويز هذا ينكر أي عقوبة تنزل بالمرتد، لأن الردة من دين لآخر ليست جرماً عند هذا المرتد !! .

وأصحاب بلاغ القرآن زعموا أن المقصود من قوله تعالى :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة : ٣٨] هو بتر القوى التي اضطرته إلى السرقة !! وإن لم يكن هناك مفر من العقوبة فامنعوا أيدي السارقين من السرقة، وأصلحوها بالسجن، أما قطع العضو فعقوبة وحشية لا تقصدها الآية : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴿٥﴾ ﴾ !!.

(للتفصيل في هذه المهازل، وتفنيدها انظر: القرآنيون ص ٤٠٣ + ٤٠٩ + ٤١٣ + ٤١٧).

أما عبد المتعال الصعيدي فكتب في «السياسة الأسبوعية» العدد ٦ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٣٧م عن آيتي حد السارق والزاني غير المحصن فزعم أنه يمكن لنا أن نفهم أن صيغة الأمر فيهما «فاقطعوا» «فاجلدوا» على انها للإباحة لا للوجوب، فيكون القطع في السرقة هو أقصى عقوبة فيها، ويجوز العدول عنه في بعض الحالات (انظروا العدالة العابثة !!) إلى عقوبة أخرى رادعة، ويكون شأنه في ذلك

شأن كل المباحات التي تخضع لتصرفات ولي الأمر، وتقبل التأثر بكل زمان ومكان، وهكذا الأمر في حد الزنى سواء أكان رجماً أم جلداً !!.

ومقال الصعيدي هذا نشر وعمر صاحبنا ست سنوات !!.

وفات السارق ـ والمسروق منه من قبله ـ أن من حِكَم الله ـ عز وجل ـ العظيمة في تحديد الحدود منه ـ سبحانه ـ ألا تترك لأهواء البشر، التي قد تتلاعب في عقوبات كبريات الجرائم بحسب مزاجها سواء أكان ذلك المزاج متعلقاً بالنسب أو بالثراء أو بأي عامل آخر يصيب العدالة في مقتل !! . وهذا ما أثار رسولنا الكريم ﷺ لما أجاب أسامة بن زيد طلب بعض القرشيين أن يشفع للمخزومية التي سرقت، فغضب المصطفى ﷺ عليه من أسامة ـ على مكانته ومكانة أبيه زيد بن حارثة لدى النبي – وقال ما معناه : إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ... والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت (وحاشاها ـ منذر) لأقمت عليها الحد ـ أو : كما قال ﷺ .

وهؤلاء الدجالون يريدون بنا العودة إلى الجاهلية وعدوانها وبعدها عن العدل الذي أمر الله ـ عز وجل ـ به في القرآن وعلى لسان نبيه، بصرف النظر عن فارق الدين والجنس والسن واللون ... (وإن كان بعض العلماء يستثنون غير المسلمين من بعض الحدود إذا لم تكن محرمة في دينهم، أي أن التمييز ـ هنا ـ هو ضد المسلم ظاهراً ـ إن جاز لنا قول ذلك، وذلك بما أكرمه الله به من الاهتداء إلى دينه، لأن العقاب يكون بقدر التكريم، وعقوبة الدنيا الفانية أهون بكثير من خزى الآخرة وعذابها) .

أقدم من المستشرقين :

ومن المثير للسخرية أن هذه الأباطيل التي قال بها كثير من غلاة المستشرقين

ومن المرتدين في العصر الحديث، قبل أن يولد «الأمين»، هي أكاذيب قديمة عمر بعضها أكثر من عشرة قرون.

فالمؤامرة على الإسلام وثوابته القطعية، تعود إلى القرامطة والباطنية الذين أسسوا أطروحاتهم الباطلة على مذهب زرادشت المجوسي، ومزدك الثنوي الإباحي (دعا إلى آلهين اثنين، وقال بشيوع النساء والأموال ..) وعلى أراجيف غيرهما من المجوس والفلاسفة والمشركين.

وغايتهم نقض شريعة الإسلام، ولذلك فقد زعموا - قبل أحمد خان !! - أن القرآن هو تعبير محمد ﷺ عن المعارف التي فاضت عليه من العقل، وأنكروا القيامة، ورمزوا بها إلى خروج الإمام، وقالوا بالتناسخ، ويدعون أن الغاية من التكاليف الشرعية تكون للسوقة (تماماً كما يزعم الأمين أن الأعمال البدنية تمنع المسلمين اليوم من فهم إسلامه المستنير ولذلك فهو ينتظر المجتمع الصناعي !!)، ومن مروق الباطنية زعمهم أن من تنبه قلبه سقطت عنه تلك التكاليف !.

والصيام - عندهم - هو الإمساك عن كشف سرهم لمن لا يستحقه.

والميتة المحرمة بنص القرآن، هي - عندهم - الذي يقتصر على الظاهر ويرفض تأويلاتهم المخاتلة.

(انظر: القرامطة - ابن الجوزي - ص ٥٧ - ٦٥).

ولأن هؤلاء ينكرون فريضة الحج هاجموا الحجاج سنة ٣١٢هـ وقتلوهم ونهبوهم وَسَبَوْا نساءهم وصبيانهم، وقتلوا الحجاج ثانية في المسجد الحرام سنة ٣١٩هـ، وكان قائدهم أبو طاهر يقول لهم: أجهزوا على الكفار عبدة الأحجار !! ونهبوا الحجر الأسود فبقي معهم إلى سنة ٣٣٩هـ.

وقد دعوا إلى مؤاخاة الناس على اختلاف أديانهم (ابن الجوزي - القرامطة -

ص١٥ ـ ٢٠ ـ مقدمة المحقق) من قبل أن يدعونا حسين أمين بألف ومئة سنة في مقاله بجريدة الوطن الكويتيه إلى المبدأ نفسه اقتداء بأخناتون عابد الشمس !! . ثم أليس من المخزي لهذا الرجل أن دعوته هذه تتم في ذروة الجهاد ضد «اسرائيل» التي تتبنى دعوة مريبة لتوحيد الأديان شبيهة بدعوته (انظر دراسة قيمة للدكتور : إبراهيم البحراوي ـ المسلمون ـ العدد ٢٦٦ بتاريخ ١٢/٨/١٤١٠هـ الموافق ٩/٣/١٩٩٠م).

ويمكن لمن يرغب في التوسع في معرفة تحريفات القرامطة، أن يرجع إلى كتاب : «الإسماعيلية» لإحسان إلهي ظهير، وخصوصاً من ص٤٧٣ حتى ٥٩٢ .

وقد قالوا بنسخ الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد، وأبقوا عقد النكاح والطلاق والمواريث وملكية الأموال ودفن الموتى وغسل الأجسام بالماء (المرجع السابق ص٥٦٢) .

فما الذي يبقى لحسين أمين من «شرف» الأكاذيب التي ساقها، بعد أن أرجعناها في هذا الفصل المطول إلى الكذابين الذين سرق عنهم ؟ ولست أجد ما أختم به هذا الفصل، خيراً من قول المولى ـ تبارك وتعالى ـ في محكم التنزيل :

﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ (٧١) ﴾

[المؤمنون : ٧١].

وقوله سبحانه :

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (١١٢) وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ (١١٣) ﴾ [الأنعام : ١١٢، ١١٣].

* * *

ز) سرقات أساتذته(١)

أسبغ حسين أمين سمة المنهج العلمي والدلالة على التحرر العقلي في مصر خلال الثلث الأول من هذا القرن، على كتابين، الأول «في الشعر الجاهلي» لطه حسين، والثاني «الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبد الرازق.

وقد بينت عشرات الكتب التي ردت عليهما حجم الأكاذيب فيهما، ويعنينا منها هنا نقطة واحدة، هي ما سرقه هذان المؤلفان الأثيران لدى صاحبنا ... فطه حسين سرق كذبته الأساسية القائلة : إن الشعر الجاهلي كله منحول، عن مقال مرجليوث «أصول الشعر العربي» الذي كتبه هذا المستشرق الحقود قبل سنة من صدور كتاب طه حسين الذي خفف من حدة مقولات مرجليوث (د. محمد مصطفى هدارة ـ مناهج المستشرقين ـ ١/٣٩٧) .. ومرجليوث نفسه ليس مبتكر هذه الأكذوبة، فقد اقتبس عن الأفاق «هورجرونيه» تشكيكه بوجود إبراهيم وإسماعيل ـ عليهما الصلاة والسلام ـ (نذير حمدان ـ مستشرقون ـ ص ٣٦) .. وهكذا يتضح أن سند هذه الأسطورة الباطلة يبدأ بهورجرونيه فمرجليوث فطه حسين، فحسين أمين الذي يثني على السارق الأخير ويصفه بأنه المفكر الحر الجريء وبأنه يتبع المنهج العلمي !! .

أما كتاب علي عبد الرازق فإن الدكتور ضياء الدين الريس في كتابه المهم «الإسلام والخلافة» قد تكفل بتبيان تهافته فكرياً، ودوره المشبوه سياسياً لخدمة الإنجليز، وأن أفكاره ليست من وضع علي عبد الرازق ... ومن المضحك أن «الأمين» يعد كتاب عبد الرازق المكون من ٥٠ صفحة استغرقت ١٠ سنوات (٥ صفحات كل سنة!!) يعده فتحاً علمياً !!.

(١) نأخذه بجريرتها لأنه أقر معظمها ودافع عنها .

ومع أن هذا الكتاب يهاجم الخليفة محمد الخامس بالاسم (أي قبل إلغاء الخلافة في تركيا ببضع سنين !!) فإن حسين «الأمين» سار وراء المطبلين للكتاب (وهم كثر وقد سبقوه)، فزعم أن طمع فؤاد بالخلافة بعد إلغائها من قبل أتاتورك كان الدافع وراء إتمام الكتاب، ولم يقل لنا : لماذا كانت بدايته قبل إلغاء الخلافة ؟ أليست لخدمة السياسة الإنجليزية المتآمرة على وحدة المسلمين ؟!.

أما الدكتور محمد محمد حسين فيؤكد في كتابه «الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر» ج٢ ص٨٥، ٨٦ أن كتاب «الإسلام وأصول الحكم» مأخوذ عن كتاب «الخلافة وسلطة الأمة» الذي أصدرته حكومة أتاتورك التي ألغت الخلافة مع تعديل في الوسائل، إذ أجاز محمد بخيت المطيعي تولي غير المسلم سدة الخلافة العظمى (المنار - آذار(مارس) ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م المجلد ٩ ص ٣٢٨). أما السرقات الجزئية في كتاب علي عبد الرازق فحدث عنها ولا حرج.

ومنها للتمثيل - لا الحصر - أكذوبة أن الزكاة لم تكن فريضة دينية عند وفاة النبي ﷺ لولا إصرار أبي بكر الذي جعل منها مؤسسة دائمة ساهمت في بسط سلطان الإسلام، هذه الأكذوبة رددها شاخت نقلاً عن أساتذته من غلاة المستشرقين المتعصبين (مناهج المستشرقين ٢ / ٢٠٩) ... لكن المؤلم أن المستشرقين - على حقدهم - كانوا أكثر أدباً من علي عبد الرازق خريج الأزهر الذي عمل قاضياً شرعياً !! فهم نسبوا إلى سياسة أبي بكر أنها استهدفت بسط سلطان الإسلام، أما عبد الرازق فقد كان أشد فجوراً حين اتهم الصديق (رضي الله عنه) بأن حروبه ضد المرتدين لم تكن للدين وإنما للسيطرة الدنيوية والتنازع في الملك !!.

* * *

وأكذوبة علي عبد الرازق الأخيرة أعجبت حسين أمين للغاية، ولذلك عدها

في قائمة «الكشوفات» التي كان «الفضل» فيها لكتاب «الإسلام وأصول الحكم»، جاهلاً - أو متجاهلاً - أن عمر هذه الكذبة لا يقل عن خمسة قرون !! فإن شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) قد رد على هذه الأكذوبة التي قالها الحاقدون على أبي بكر، وذلك في كتابه «منهاج السنة النبوية» ج٢/٢٩٨.

فعلي عبد الرازق ليس أول من أطلق هذه الفرية، وذلك بخلاف ما زعمه له حسين أمين من «فضل» و«كشوفات» !! والحقيقة التي تستر عليها «الأمين»، هي أن وقاحة علي عبد الرازق لم تقتصر على الصديق، وإنما شملت اتهام نبينا ﷺ بالحرب لإكراه الناس على الإسلام، فهو يقول - بقلة أدب لا يعرفها سوى غلاة المستشرقين - (ص ١١٦ من كتاب : الإسلام وأصول الحكم) :

«أول ما يخطر بالبال مثال من أمثلة الشؤون الملكية، التي ظهرت أيام النبي ﷺ مسألة الجهاد، فقد غزا ﷺ المخالفين لدينه من قومه العرب، وفتح بلادهم، وغنم أموالهم، وسبى رجالهم ونساءهم، ولا شك في أنه ﷺ قد امتد بصره إلى ما وراء جزيرة العرب، واستعد للانسياب بجيشه في أقطار الأرض، وبدأ فعلاً يصارع دولة الرومان في الغرب، ويدعو إلى الانقياد لدينه كسرى الفرس في الشرق، ونجاشي الحبشة ومقوقس مصر.

وظاهر أول وهلة أن الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة إلى الدين، ولا لحمل الناس على الإيمان بالله ورسوله، وإنما يكون الجهاد لتثبيت السلطان وتوسيع الملك.

ودعوة الدين دعوة إلى الله تعالى، وقوام تلك الدعوة لا يكون إلا البيان، وتحريك القلوب بوسائل التأثير والإقناع، فأما القوة والإكراه فلا يناسبان دعوة يكون الغرض منها هداية القلوب وتطهير العقائد، وما عرفنا في تاريخ الرسل رجلاً حمل الناس على الإيمان بالله بحد السيف، ولا غزا قوماً في سبيل الإقناع بدينه».

وهكذا تكون أمانة الكلمة ومنهجية البحث وغيرهما من الصفات الطيبة التي أسبغها «الأمين» على «اكتشافات» علي عبد الرازق ! فهذان الدجالان يتجاهلان التزام الرسول ﷺ قوله تعالى :

﴿ لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ (٢٥٦) ﴾ [البقرة ٢٥٦].

ويتناسيان أنه بعد فتح مكة قال لمن أوسعوه أذى وتشريداً وحاربوا دعوته سنين طوالاً قال : «اذهبوا فأنتم الطلقاء !» ويتعاميان عن بقاء ملايين من غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية التي فتحها الصحابة والتابعون، فلو كان هناك ميل للإكراه على اعتناق الإسلام لما بقي واحد منهم !! وما استئصال المسلمين في إسبانيا على يد فرديناند وإيزابيلا إلا شاهد واحد على الفرق الجوهري بين الجهاد لإزالة العوائق من طريق الدعوة، وإجبار المخالفين على الإيمان بها أو قتلهم وطردهم ! وما زعمه عبد الرازق هنا من أن النبي ﷺ مارس السلطة يتناقض مع أكذوبته الكبرى القائمة على إنكار أن الإسلام دين ودولة !! هذا إذا كان علي عبد الرازق هو مؤلف الكتاب ـ المهزلة ـ فعلاً !! .

الفصل الثاني

السُّنَّةُ المفترى عليها

دولة الباطل ساعة ، ودولة الحق
إلى قيام الساعة

« علي بن أبي طالب »
(رضي الله عنه)

السنة النبوية المطهرة - وتعني : ما قاله الرسول الكريم ﷺ أو فعله أو أقره - هي المصدر الثاني للإسلام عقيدة وشريعة، فهي صنو القرآن وتفسره وتبين مجمله ... كما أنها التطبيق العملي الحي الأمثل لمراد الله - عز وجل - من عباده في رسالته الخاتمة إلى المكلفين من خلقه .

هكذا فهمها الصحابة الكرام، الذين كانوا - بحكم تربية النبي ﷺ لهم - هم أقدر الناس على معرفة السنة وتبليغها لمن تبعهم بإحسان، الذين بلغوها لمن بعدهم، وهكذا حتى وصلت إلينا . فتبليغ الإسلام بدءاً بالصحابة وإلى قيام الساعة، شمل كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

ولم يسلم المصدران الجليلان من سوء الفهم ولا من المؤمرات الخبيثة منذ عهد الخلفاء الراشدين، حتى يوم الناس هذا، على يد المرتدين وأدعياء النبوة تارة، وعلى يد الخوارج المتعنتين تارة أخرى، وباسم العقل على يد غلاة المعتزلة، وتحت راية حب آل البيت طوراً آخر.

ومع الغزوة الصليبية الحديثة - عسكرياً واقتصادياً وفكرياً - اشتدت حبكة المؤامرة، بما خلفه الغرب بعد رحيل جيوشه، من أمساخ يفكرون بعقول سادتهم، مدعومين بأنظمة سياسية لا دينية، تقمع كل فكر سوى التشكيك بالدين، وهو التشكيك الذي تحميه تحت ذريعة حرية الفكر .

وبالرغم من مؤامرات الماضي البعيد والقريب والحاضر، ظل المسلمون على إيمانهم بالمصدرين : الكتاب والسنة.

وإن كان التركيز على السنة قد أصبح هو المحور الرئيسي للمؤامرة، نظراً لسعتها التي تتيح للمتلاعبين أن يشككوا بعض الناس ممن لا تسعفه ظروفه للإحاطة بهذا البحر المحيط .

وسأقدم الدليل على زعمي هذا، على لسان كاتب عربي شهير ليس ممن يتهمون بأنهم «أصوليون» أو «متطرفون» إلى آخر ما في جعبة الإعلام الغربي - وتابعه التغريبي - من أسماء مختلقة لكل من يلتزم مبادئ الإسلام ... ذلكم هو الأستاذ أحمد بهاء الدين، الذي كتب في عموده «يوميات» ما نصه «الوطن - الكويتية - العدد ٤٧٢٨ بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٨٨م - ص ٢٨» : (لوكانت النشرة أو المجلة التي أشرت إليها أمس قاصرة على ادعاء دعاوى جديدة منحرفة باسم الإسلام - كتكفير من يأخذ بالحديث والسنة - لقلنا إنها إحدى الفرق المنحرفة باسم الإسلام وأمثالها كثير حتى في أمريكا . ولكن الملحوظات التي تستوقف النظر ونضيفها إلى الملاحظات التي ذكرناها أمس : أنها تبدو ممولة تمويلاً جيداً، خصوصاً بإنتاجها التلفزيوني عن موضوعات حساسة في القرآن وحياة الرسول ﷺ والكثير مما سجلته على أشرطة فيديو للبيع . والاسم الوحيد الذي يقابله تعريف واضح هو الدكتور أحمد صبحي منصور يحاضر في جامعة أريزونا عن القهر الفكري الأزهري وأنه منتشر في الصحافة والتلفزيون ؟.

وأنهم - تلك الجمعية - سوف يعقدون «مؤتمراً دولياً للأمة الإسلامية الواحدة من أيام ٥، ٦، ٧ أغسطس المقبل ورسم الحضور للفرد ٧٦ دولاراً وللأسرة ٩٥ دولاراً تغطي كل نفقات الإقامة والطعام.

... والتفاصيل كثيرة وقد نشرت بعضها أمس واليوم لإعطاء فكرة فقط .. ولكن السؤال الأكبر الذي تثيره المجلة هو : لماذا هذا التوجه الأساسي في كل شيء إلى مهاجمة الأزهر الشريف بالذات .

إن الأزهر ليس الوحيد الذي يعترف بالسنة والأحاديث النبوية، بل الأغلبية الساحقة من عموم المسلمين والهيئات الإسلامية، فلماذا اختصاصه بالهجوم

والتشهير، وجعل أبرز ما في النشرة وما في نشاطات الجمعية هو اتهام الأزهر بالكفر، وبتضليل المسلمين، وبجر مصر إلى الخراب الشامل في سنة ١٩٩٠ بالتحديد ؟.

وهل هي حركة سياسية موجهة ضد مصر أم حركة دينية موجهة ضد الأزهر؟ أم ضد الإسلام ذاته وهو أمر عرفه الإسلام كثيراً ؟ ومن يقف وراءها ؟ إن مصر لها سفارة في أمريكا، ولدينا مؤسسات كمؤسسة «الوحدة الإسلامية»(*) ومؤسسة «جامعة الدول العربية».

هل ياترى تعرف هذه الجهات، ويعرف الأزهر نفسه، شيئاً عن تلك الجماعة الإسلامية الغربية (لعل الكاتب يقصد: الغريبة/ منذر) في أميركا ؟ ومن يتكلم بأسمها ؟ ومن يمولها ؟.

وهذه الجماعة هل يمكنها أن ترسل لي ما تفصح به عن نفسها ؟ وترد على هذه الأسئلة ؟.

* * *

لقد حرصت على إيراد هذا الكلام بنصه لأنه من مصدر لا يشك فيه حسين أمين وأمثاله فالأستاذ بهاء أحد مادحي كتابه، وإن كان تقريظه ذاك يصطدم بما قرأناه له قبل قليل !!.

وفي مقابل ذلك أشير إلى كاتب كويتي كتب في جريدة «السياسة» (العدد ٦٤٥٩ بتاريخ ٤/١٠/١٤٠٩ هـ الموافق ٩/٥/١٩٨٩م)، متهجما على تخصيص كتب لفضح الأحاديث الموضوعة على الرسول ﷺ !! .

(*) هكذا جاءت، مع أنه ما من مؤسسة بهذا الاسم، وربما كان مقصد الكاتب : منظمة المؤتمر الإسلامي.

وهذه الإشارة توضح للقارئ الكريم أن إرضاء أهواء هؤلاء الناس مستحيل ـ هذا لو كان إرضاء الهوى أمراً محموداً !!، فهم ـ كما ترى ـ متناقضون، بعضهم يزعم أن السنة كلها موضوعة، وبعضهم الآخر يعترض على فضح الأحاديث المكذوبة على المصطفى ﷺ.

بين السلف والخلف

رأينا في الفصل السابق « أساطير الآخرين » أن حسين أحمد أمين، ليس أول الذين حاولوا هدم السنة، ونؤكد هنا أنه لن يكون آخرهم.

وإذا كان تفنيد آراء هؤلاء الهدامين واجباً لئلا يغتر بهم غير المطلعين، فإن ثمة واجباً آخر أكثر أهمية، وأعني به الجانب الإيجابي في خدمة السنة النبوية الشريفة ... فذلك الجانب هو الأصل، استمراراً لهذه المهمة العظيمة، التي ترد كيد الخائنين إلى نحورهم.

لقد عني السلف الصالح بخدمة السنة عنايتهم بخدمة القرآن الكريم، حتى بلغت علوم الحديث النبوي ٦٥ علماً (كما عددها العلامة ابن الصلاح)، بل إن السيوطي (في تدريب الراوي) وصل بها إلى ٩٣ علماً !.

وإننا لنحمد الله - سبحانه - أن الأمة تبذل منذ سنوات جهوداً حميدة في هذا الجانب الحيوي، إذ نذر بعض العلماء كل وقتهم لعلوم الحديث، كما شهد العمل الجماعي في هذا الميدان خطوات تبشر بخير وافر - إن شاء الله - .

فقد أنشئ في دولة قطر الشقيقة « مركز السيرة والسنة »، الذي نظم في شهر شعبان ١٤١٠هـ ندوة بعنوان « نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي » شارك فيها نخبة من العلماء المسلمين من مختلف أقطارهم، واشتملت فعالياتها على دراسات وأبحاث مهمة، بغية إنجاز المزيد من تيسير الحديث النبوي للباحثين والمثقفين، مع الحرص على تسخير التقنيات المعلوماتية الحديثة (الحاسوب) لهذه المهمة النبيلة.

وسبق للمجمع الملكي (الأردني) لبحوث الحضارة الإسلامية، أن خصص

مؤتمره العام السابع (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، لتدارس السنة النبوية، وشارك فيه - أيضاً - عشرات من علماء المسلمين، فقدموا أبحاثاً قيمة عن السنة وحفظها، وفندوا شبهات المرجفين حولها، (انظر تقريراً جيداً عن المؤتمر نشره د. سعيد إسماعيل علي أحد المشاركين فيه - مجلة «الهلال» القاهرية - ذو الحجة ١٤٠٩هـ/آب «أغسطس» ١٩٨٩م/ص٣٨ - ٤٤).

* * *

بالمنطق ..

بين أيدي الباحثين النزيهين - حقاً - ثلاث وسائل تؤدي كلها إلى اليقين، بأن السنة النبوية، هي صنو القرآن الكريم كمصدر أساسي لمعرفة الإسلام معرفة صحيحة أمينة .. تلك الوسائل هي :

١ - العقل .

٢ - القرآن .

٣ - التاريخ .

فالعقل - السليم بعد أن يثبت له وجود الله - عز وجل - وأنه ليس كالمخلوقين في شيء،وأنه - سبحانه - حكيم، فلا يدع عباده يتخبطون، ولذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، فإن العقل - بعد هذه المراحل - يصدق من أقام الحجة على أنه نبي أو رسول، في أنه لا يكذب على الله، ولذلك فإن ما يبلغه النبي ﷺ - كل نبي - لمن بعث إليهم، على أنه من عند الله، فهو - يقيناً - من عند الله، وعلى هؤلاء السمع والطاعة لكل ما بلغهم من نبيهم على أنه من الدين .

ولما كان محمد ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، وقد بعثه الله - تبارك وتعالى -

إلى الثقلين كافة ـ وهذا ما نحن مستعدون للبرهنة عليه بعشرات الأدلة العقلية الدامغة ـ فإنه أمين على وحي السماء، فما ثبت لنا أن هذا الرسول قاله أو فعله على أنه جزء من رسالته، فهو ملزم لكل من آمن بهذه الرسالة .

لأنه يستحيل ـ عقلاً ـ أن يكون الرسول ـ أي رسول ـ صادقاً وكاذباً معاً ـ حاشاه ـ، وإذا كان البشر لا يأتمنون على رسائلهم العادية رسلاً يشكون في أمانتهم، فهل يسبغ عقل سليم أن يكون الله ـ سبحانه ـ أقل حكمة من عباده ـ تعالى الله عما يقول الظالمون ـ ؟ !! .

وكما أن صدق الرسول لا يتجزأ، فإن تصديق المرسل إليهم لا يتجزأ، فيستحيل ـ عقلاً ـ أن يزعم شخص ما، أنه يصدق نبيه في بعض رسالته، ويكذبه في بعضها الآخر، لأنه ـ في حال كهذه ـ لا يسمى مؤمناً بالنبي !!.

فالمُعَوَّل عليه في حالتنا هذه ـ أي الإسلام ـ هو التثبت مما بلغه محمد ﷺ لصحبه حتى وصل إلينا، لا سيما أن الله ـ عز وجل ـ أكمل الدين قبل أن يختار رسوله إلى جواره ـ سبحانه ـ كما تكفل ـ تبارك وتعالى ـ بحفظ هذا الدين ، فقال في محكم التنزيل : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ⑨ ﴾ [الحجر : ٩] والذكر ـ عقلاً ـ يشمل الدين كله، ومن زعم أن المحفوظ هو القرآن دون السنة، فإنه يجيز ـ والعياذ بالله ـ العبث وعدم الحكمة على الله ـ سبحانه وتعالى !! ـ فالمولى الذي ﴿ **لَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ④ ﴾ لا يترك عباده بنصف دين أو نصف رسالة ـ سبحانه ـ فهذا ما لا يفعله المخلوقون، فما بالنا برب السموات والأرض اللطيف الخبير الحكيم ؟ ! .

* * *

ومن المعلوم لدى المسلمين في مختلف الأزمنة والأمكنة، أن القرآن الكريم هو كلام الله ـ عز وجل ـ وأن دور محمد ﷺ اقتصر على تبليغه كما بلغه أياه جبريل، دون زيادة ولا نقصان ولا تصرف ـ ولو بحركة أو سكون ـ وأما السنة فهي وحي من الله بالمعنى ، أما اللفظ فمن الرسول ﷺ .

إن السفراء والمبعوثين الشخصيين للزعماء السياسيين في عصرنا ـ ولله المثل الأعلى ـ ينقلون رسائل من قادة بلدانهم إلى قادة بلدان أخرى، وبعض تلك الرسائل مكتوبة وبعضها شفهية، بل إن المهمة الواحدة ـ في بعض الأحوال ـ تتضمن نقل رسالة مكتوبة وأخرى شفهية في آن معاً ! .

فهل سمعتم أو قرأتم أن بلداً ما شك في صدق مبعوث البلد الآخر، مع أن المرسِل والرسول والمرسَل إليه كلهم بشر غير معصومين ؟! .

أما وضع صاحبنا ـ وكل من شاكله ـ في هذه الصورة، فيشبه شخصاً لا يتمتع بأي صفة في بلده ـ ولا في سواه !! ـ يذهب إلى زعيم الدولة المرسل إليه، زاعماً أن لديه المحتوى الحقيقي لرسالة زعيم دولته !! .

فأين ـ بالله عليكم ـ يوضع شخص كهذا ؟! ومن ذا الذي يصدقه ؟ ! .

* * *

القرآن يشهد ...

أما شبهة « المسلم الحزين » ـ وهي مسروقة كغيرها مثلما رأينا من قبل ـ التي تزعم أن النبي ليس معصوماً إلا عند تبليغ القرآن، فهي شبهة متهافتة !! .

لأن النبي ﷺ معصوم ـ عقلاً كما رأينا ـ في تبليغ الرسالة كلها، لا فرق بين ما كان موحى به إليه نصاً، وما كان موحى به إليه معنى .

ولنلاحظ ـ قبل أن نسوق الشواهد القرآنية الدامغة ـ أن قلة الأدب بلغت بالمؤلف أنه ساق كذبته الوضيعة بالصيغة التالية :

« والرسول لم يَدَّعِ أنه معصوم إلا حين يتلو القرآن . . »، وكأن الرسول ﷺ ادعى ـ ادعاء !! ـ أنه معصوم حين يبلغ القرآن !! وأنا أتحداه أن يأتي بدليل واحد عقلي أو نقلي يشهد لأسطورته !! .

علماً بأن النبي ﷺ أمين على وحي السماء لفظاً ومعنى، قرآناً وسنةً . . .

ونحن نسأل « الحزين » : لنفترض ـ جدلاً ـ أن زعمك صحيح فهذا معناه أنه حديث نبوي، فكيف تصدقه ؟ !! .

وبعد البراهين العقلية، نقدم الأدلة القرآنية التي تؤكد أن الوحي للرسول ﷺ لا يقتصر على القرآن وحده :

١ ـ يقول الله عز وجل :

﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ [النساء : ١٦٣، ١٦٤]

والشاهد من الآيتين وما يؤيدهما من آيات عديدة أخرى، هو أن بعض الأنبياء لم ينزل الله عليهم كتباً من عنده ـ سبحانه ـ مما يدل على أن الوحي يمكن أن يكون بغير اللفظ . . فما الذي يميز السنة النبوية التي بلغها محمد ﷺ، عما أوحي إلى هؤلاء الأنبياء؟ والقصد هو أن الشاهد دليل جلي على وجود الوحي من الله بغير نصوص الكتب السماوية .

٢ ـ قوله سبحانه وتعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ (٤٣) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ (٤٤) ﴾ [النحل : ٤٣، ٤٤] ـ وهذا واضح في أن من رسالة محمد ﷺ أن يبين للناس بالوحي المعنوي ما نزل إليهم من وحي النصوص بلفظها ومعناها .

٣ ـ قوله تعالى :

﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢) وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ (٥) ﴾ [النجم : ١-٥]

٤ ـ الآيات الكثيرة التي توجب طاعة الرسول ﷺ إلى جانب طاعة الله .. ولو كان المراد هو التزام ما في القرآن وحده، لا قتصر الأمر على طاعة الله وحده .. وما اقتران طاعة الرسول ﷺ بطاعة الله إلا دليل على أن الله ـ عز وجل ـ يوحي إلى رسوله غير القرآن بالمعنى .

ونذكر من هذه الآيات :

ـ ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ (٣٢) ﴾ [آل عمران : ٣٢] .

ـ ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (٦٥) ﴾ [النساء : ٦٥] .

فالإيمان يقتضي تحكيمه ﷺ حال حياته ـ وسنته بعد وفاته ـ، مع عدم الشعور بأدنى حرج مما قضى به، ومع التسليم التام !! فهل هذه الشروط تكون للنبي المعصوم ﷺ وهو يبلغ عن ربه، أم تكون له وهو غير مبلغ ولا معصوم ؟ ! حاشاه .

- ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٣١].

- ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء : ٨٠].

- ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ [النور : ٥١].

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾﴾ [الحشر : ٧].

٥ - مواقف يدل عليها القرآن : قال الله - عز وجل - مخاطباً نبيه بخصوص المنافقين :

﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ ﴿٨٤﴾﴾

[التوبة :٨٤].

ومعلوم أن النفاق الأكبر الذي يُخرج من الملة، هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، وخبايا القلوب لا يعلمها إلا الله، فهذه الآية تؤكد أن الله - عز وجل - عَرَّفَ نبيه أسماء المنافقين لئلا يصلي عليهم صلاة الجنازة، وذلك بواسطة الوحي، مع أنه لم يرد ذكر لتلك الأسماء في القرآن ! .

- وقال سبحانه : ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة : ١٤٣].

وقال عز من قائل : ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً

تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ (١٤٤) ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وهذا نص صريح في أن صلاة النبي الكريم وصحبه إلى القبلة الأولى «بيت المقدس» كانت بأمر إلهي لكن لم ينص على ذلك الأمر في القرآن من قبل، فكيف جاء إذاً ؟ . هذا مع التنبيه إلى أن الصلاة فرضت في مكة في السنة السابعة للبعثة ـ في الأرجح ـ في حين أن تحويل القبلة إلى المسجد الحرام تم بُعَيْدَ الهجرة النبوية المباركة إلى يثرب !! .

ـ وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ (٣) ﴾ [التحريم : ٣] فكيف أظهره الله عليه، وكيف نبأه العليم الخبير ـ سبحانه ؟ أليس بالوحي ؟ الجواب : نعم ، ولكن ليس في القرآن ذلك الإظهار المشار إليه، فلم يبق سوى الإذعان لحقيقة أن الوحي للرسول ﷺ لا يقتصر على القرآن فحسب .

* * *

وقائع ثابتة

هناك حقائق تاريخية دامغة، تؤكد أن الوحي قرآن وسنة، منها :

١ ـ أن الحباب بن المنذر سأل الرسول ﷺ عن الموقع الذي نزل فيه قبيل غزوة بدر : أرأيت هذا المنزل، أمنزلاً أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ .

فقال ﷺ «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة !**» .

فقال يا رسول الله، فإن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله، ثم نغوِّر (التغوير هو الدفن والطمس) ما وراءه من القلب (مفردها قليب أي بئر) ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماء ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون . فقال رسول الله ﷺ : « لقد أشرت بالرأي » فنهض رسول الله ﷺ ومن معه بالناس، فسار حتى إذا أتي ما من القوم نزل عليه . . إلخ (عبد السلام هارون ـ تهذيب سيرة ابن هشام ـ ص ١٤٣) !! .

من هذه الواقعه نستنتج ما يلي :

(أ) أن الصحابة يعلمون أن بعض الوحي قرآن وبعضه سنة .

(ب) أن الموقع الذي اختاره المصطفى ﷺ ـ بداءة، لو كان بوحي من الله، لما جاز للمسلمين التقدم عنه ولا التأخر !! .

(ج) أن الرسول ﷺ أمين على وحي السماء . ولو كان غير ذلك ـ وحاشاه أن يكون ـ لقال للحباب : إنه منزل اختاره الله لي !! .

(د) أن اختيارات الرسول ﷺ بدون الوحي، إنما هي اختيارات بشر يصيب ويخطئ، ولذلك أخذ بمشورة الحباب لما رأى أنها أفضل من اختياره هو ﷺ.

٢ - وفي غزوة الخندق (الأحزاب)، لما اشتد على الناس البلاء، بعث رسول الله ﷺ إلى عيينه بن حصن، وإلى الحارث بن عوف المري، وهما قائدا غطفان، فأعطاهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معهما عنه وعن أصحابه، فجرى بينه وبينهما الصلح، حتى كتبوا الكتاب، ولم تقع الشهادة ولا عزيمة الصلح، إلا المراوضة في ذلك، فلما أراد رسول الله ﷺ أن يفعل (أي : أن يوقع الكتاب ويبرم الصلح نهائياً)، بعث إلى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة، فذكر ذلك لهما واستشارهما فيه، فقالا له : يا رسول الله، أمراً تحبه فنصنعه، أم شيئاً أمرك الله به لابد لنا من العمل به، أم شيئاً تصنعه لنا ؟ قال ﷺ : « بل شيء أصنعه لكم، والله ما أصنع ذلك، إلا لأني رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحد، وكالبوكم (المكالبة : المضايقة والتشديد) من كل جانب، فأردت أن أكسر عنكم من شوكتهم إلى أمر ما ».

فقال له سعد بن معاذ : يا رسول اللّه، قد كنا نحن وهؤلاء القوم على الشرك باللّه وعبادة الأوثان، لا نعبد اللّه ولا نعرفه، وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة إلا قِرىً (القِرى : إطعام الضعيف) أو بيعاً، أفحين أكرمنا اللّه بالإسلام وهدانا له وأعزنا بك وبه نعطيهم أموالنا ؟ واللّه ما لنا بهذا من حاجة، واللّه ما نعطيهم إلا السيف حتى يحكم اللّه بيننا وبينهم، قال رسول اللّه ﷺ : فأنت وذاك. فتناول سعد بن معاذ الصحيفة، فمحا ما فيها من الكتاب، ثم قال : ليجهدوا علينا (المرجع السابق ص ١٩٢ ، ١٩٣).

وهذا الموقف يؤكد النتائج التي استخلصناها من سابقه.. فالرسول ﷺ الذي لا يخالفه المهاجرين والأنصار لو أبرم أمراً، يحرص على استشارة أهل الرأي من

أصحابه، إذا لم يكن في المسألة وحي إلهي يلزم الجميع. ومع أن النبي ﷺ كان من حقه - كأي قائد سياسي وعسكري في الأقل - أن ينفذ ما رأى أنه مصلحة عليا، ولا سيما أن الظرف خطير فمشركو العرب قد وحدوا صفوفهم وحاصروا المدينة، يريدون إطفاء نور الدين الجديد، مع ذلك فإنه استشار زعماء الأنصار.

وكم كان الناطق باسمهم « سعد بن معاذ » رضي اللّه عنه، كم كان لبقاً إذ ميز في استفساراته بين ثلاث حالات .. فإذا كان الصلح مع غطفان أمراً يحبه المصطفى ﷺ بوصفه قائداً بشراً، فإن الأنصار على استعداد لصنعه، إكراماً لنبيهم، مع أن الأمر - في اعتقادهم - أكبر من أن يرضوا به في الإسلام، وخصوصاً أنه لم يحدث حتى في الجاهلية !!.

أما إذا كان أمراً من اللّه، فلابد لهم من العمل به !!.

لكنه إن كان لخير أهل المدينة فيما يرى الرسول ﷺ، فإنهم لن يعطوا غطفان إلا السيف.

ولنتأمل جيداً في إجابة رسولنا ﷺ، فهو لم يقل: إنه وحي لأنه ليس وحياً، كما لم يقل: شيء أحبه فاصنعوه!! فأي قائد يتنازل عما يراه صوباً ومصلحة عليا، ويسمح بتمزيق مسودة الصلح ؟!.

لا يصنع ذلك إلا الرسول الذي اجتباه ربه ليحمل آخر رسالات السماء إلى الأرض !!.

* * *

٣ - لما تجهز رسول اللّه ﷺ لفتح مكة، كتب « حاطب بن أبي بلتعة » إلى أهل مكة يخبرهم بذلك، وأرسل كتابه مع امرأة مسافرة، فبعث رسول اللّه ﷺ علياً والزبير والمقداد، وقال: « انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ [موقع على بعد قليل من المدينة] فإن بها ظعينة معها كتاب فخذوه فأتوني به » .. فخرجوا وأخذوا الكتاب

من المرأة بعد أن هددوها بتفتيشها، فأخرجته من ضفائر شعرها، فأتوا به النبي ﷺ، فإذا فيه من حاطب إلى أناس من المشركين بمكة يخبرهم ببعض أمر رسول اللّه ﷺ فقال النبي ﷺ: « ما هذا يا حاطب ؟ » فقال : يا رسول اللّه، لا تعجل علي إني كنت امرءاً ملصقاً في قريش ولم أكن من أنفسها، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهلهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أتخذ يداً يحمون بها قرابتي، ولم أفعله ارتداداً عن ديني ولا رضى بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول اللّه ﷺ : « أما إنه قد صدقكم » فقال عمر : يا رسول اللّه دعني أضرب عنق هذا المنافق. فقال رسول اللّه ﷺ : « إنه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله قد اطلع على من شهد بدراً فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »، فأنزل اللّه ـ عز وجل ـ الآية الأولى من سورة الممتحنة، ونصها :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ (١) ﴾.

(ومن رغب في الوقوف على نص الواقعة حرفياً، فليرجع إلى صحيحي البخاري ومسلم، وإن كان الكاندهلوى يي حياة الصحابة ٢ / ٤٢٤، ٤٢٥ يقول: أخرجه الجماعة إلا بن ماجة، وقال الترمذي : حسن صحيح، كذا في البداية ٤ / ٢٨٤).

فمن أعْلَمَ الرسولَ ﷺ بأمر كتاب حاطب، وهو كتاب سري للغاية ؟!.. لا ريب في أن اللّه ـ سبحانه ـ أعلم نبيه القصة بواسطة جبريل عليه السلام.. وهذا ليس مجرد استنتاج من عندي، فقد نص عليه ابن هشام في السيرة صراحة، بقوله: وأتى رسولَ اللّه ﷺ الخبرُ من السماء بما صنع حاطب !! « تهذيب السيرة ص ٢٤٨).

٤ ـ ولئلا نتوسع في هذه البراهين الدامغة، نكتفي بالإشارة إلى إخبار النبي ﷺ عن فتح خيبر على يد علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ قبل أن يفتحها الله على المسلمين، وكذلك عن استشهاد الخلفاء الثلاثة عمر وعثمان وعلي، وعن فتح فارس والشام ومصر، بل وفتح القسطنطينية (استانبول اليوم)، التي تم فتحها على يد السلطان العثماني محمد الثاني (المعروف بالفاتح)، وذلك بعد ٩٠٠ سنة من بشارة النبي ﷺ !!.

* * *

ولقد كان النبي ﷺ أميناً معصوماً من الخطأ والنسيان في التبليغ، فكان يميز بين القرآن وبين ما يقوله ويفعله ﷺ، وكان يميز في أقواله وأفعاله ما كان تشريعاً خاصاً به، عما كان تشريعاً عاماً، وعما ليس بتشريع .. فالرسول ﷺ ـ على سبيل المثال ـ كان يكره من الشاة المثانة والغداة والمصران والأنثيين والطحال، ومع ذلك فليست هذه الأشياء مكروهة شرعاً، وإنما كان ذلك شعور النبي ﷺ النفسي تجاه هذه الأجزاء، لكنه ﷺ لم يقل : أنا أعاف هذه الأشياء، فهي مكروهة لكم أو محرمة عليكم !! فمن الثابت شرعاً أن الشاه كلها مباحة للأكل ما عدا الدم المسفوح (انظر : تأويل مختلف الحديث ـ ص ٢٦٩).

وبالإضافة إلى كل ما سلف، فإنه يكفي للتيقن من أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للإسلام، تطبيقها الجماعي لدى الصحابة ثم لدى التابعين، ولدى معظم المسلمين حتى يوم الناس هذا !!.

* * *

النبي ﷺ وعلم الغيب

يقول منكرو السنة : إن الرسول ﷺ لم يكن يعلم الغيب، مستدلين بقول اللّه تعالى : ﴿ قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ..(٦٥) ﴾ [النمل : ٦٥] وقوله سبحانه آمراً نبيه :

﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (١٨٨) ﴾ [الأعراف : ١٨٨].

وهذا حق لا يخالفهم فيه مسلم، إلا عندما يريدون به باطلاً .. فالرسول ﷺ لا يعلم بنفسه أي جزء من الغيب .. لكنه عَلِمَ من المغيبات ما أعلمه اللّه إياه دون ما سواه منها، وأخبر ﷺ بما أعلمه الله به عند الحاجة، وهذا الاستثناء عليه عشرات الأدلة العقلية والقرآنية، وليس تشهياً ولا تزيداً.

ومع أننا قدمنا أدلة عقلية عامة تؤكد أن السنة وحي، فإننا نضيف ها هنا قول اللّه سبحانه في محكم التنزيل :

﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ .. (٢٥٥) ﴾ [البقرة : ٢٥٥].. فهذه الآية الكريمة دليل عقلي ونقلي معاً !! فاللّه عز وجل - يتيح للبشر عموماً - من علمه ما شاء - سبحانه - .

وهذا الاستثناء أكثر صراحة في قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا (٢٥) عَالِمُ الْغَيْبِ

فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا (٢٧) لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا (٢٨) ﴾ [الجن : ٢٥ ـ ٢٨].

* * *

فالرسول ﷺ لم يخبرنا من المغيبات إلا بما أعلمه الله إياه، فهو ﷺ لا يعلم بنفسه من الغيب شيئاً مثله في ذلك كل المخلوقين، لكن مزيته أنه يوحى إليه. ولذلك فإن من الخيانة أن يتشبث الجاحدون بصفته البشرية ويتناسون صفة الرسالة، فالله سبحانه أمر نبيه ﷺ بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ (١١٠) ﴾ [الكهف : ١١٠] فالرسول ﷺ ـ بغير الوحي ـ بشر مثلنا، لكن أين يذهبون بـ « يوحى إليّ » ؟!.

وهذا يشبه تسخير الله الريح لسليمان عليه الصلاة والسلام، في قوله سبحانه: ﴿ فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ (٣٦) ﴾ [سورة ص: ٣٦].

والريح ـ لدى أتباع الديانات السماوية كلها ـ تجري بأمر الله وحده، تلك هي سنة الله الثابتة، ومع ذلك فقد سخرها ـ تبارك وتعالى ـ لسليمان تجري بأمره، دون أن يعني ذلك قدرة سليمان بنفسه على تسخير الريح بأمره،إنما هي مكرمة إلهية خاصة بذلك النبي ﷺ .

ولذلك فإن محمداً ﷺ كان يبلغ ما يوحى إليه (بنصه أو بمعناه بحسب الحال) إلى أصحابه، وكان ينفي حصول الوحي عندما لا يكون وحي، والأحداث التي سقناها قبل قليل خير شاهد على ذلك، مع أنها كانت لدى الصحابة مظنة الوحي !! ومن أمانته ﷺ أن ما يوحى إليه بنصه (أي : القرآن) يبلغه، على أنه

كلام اللّه المعجز المتعبد بتلاوته، وأما ما يوحى إليه بمعناه فلم يكن ينسبه إلى القرآن، فهو ملزم لنا، لكنه ليس معجزاً بلفظه، ولم يتعبدنا اللّه بتلاوته كالقرآن !! بل وميَّز لنا ﷺ ما كان من خصائصه عما سواه مما يلزم كل مسلم، فعلمنا أن صوم الوصال لا يجوز لغير النبي ﷺ، كما أن قيام الليل تطوع بالنسبة إلينا لكنه كان فرضاً في حقه ﷺ، ونضيف شاهدين آخرين للمقارنة فحسب، ففي حديث طويل من طريق أم العلا أنها قالت: لما توفي عثمان بن مظعون أدرجناه في أثوابه فدخل علينا رسول اللّه ﷺ فسمعني أشهد له بالجنة، فقال ﷺ ما معناه :

« **وما يدريك أن اللّه أكرمه** ». فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي. فقال ﷺ : « **أما هو فقد جاءه اليقين من ربه، وإني لأرجو له الخير، واللّه ما أدري وأنا رسول اللّه ما يُفْعَلُ بي، فقلت واللّه لا أُزَكِّي بعده أحداً أبداً** » رواه أحمد والبخاري في كتاب الجنائز من صحيحه، وفي رواية له: « **ما أدري وأنا رسول اللّه ما يُفْعَلُ به** ».

لكنه ﷺ بشر آخرين من الصحابة بالجنة، مما يؤكد أن النبي لا يعلم من المغيبات إلا ما أعلمه اللّه.

ومن المثير للسخرية أن حسين أمين الذي افترى على الصحابي الجليل (سعد ابن أبي وقاص) فألصق به اتهامات باطلة، وابتسر نصوصاً حرفها لتشهد لمزاعمه، لما احتاج أن يدافع أمام بعض الدعاة في أمريكا عن لبسه خاتماً ذهبياً برغم النهي الصريح عن ذلك من النبي ﷺ، اتكأ على رواية تقول : إن سعداً كان يلبس خاتماً ذهبياً وقال حسين أمين لمنتقده : وسعد ـ برغمك ورغم أصحابك ـ ممن ضمن لهم النبي ﷺ الجنة (وصحتها : بشره النبي ﷺ بالجنة لأن النبي ﷺ لا يضمن الجنة من عنده لأحد !!).

فهذا الذي ينكر على الله أن يُعْلِمَ نبيه ببعض المغيبات، آمن ببعضها عند حاجته

لتبرير سلوكه المخالف للثابت عن النبي ﷺ !! بل إنه يرفض ما ثبتت صحة نسبته إلى النبي ﷺ ويعارضه بفعل صحابي كان قد شكك في ذمته !! فهل يريد هؤلاء الزئبقيون أن نجعل ديننا ـ مثلهم ـ سخرياً فنؤمن بالشيء في موقف، وننكره في موقف آخر فنغدو أسوأ من بني إسرائيل الذين يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ؟!!.

* * *

اجتهادات الرسول ﷺ

هوَّل القوم من شأن معاتبات قليلة من الله ـ عز وجل ـ لنبيه ﷺ، وَعَدُّوها دليلاً على أن الإسلام هو القرآن فحسب (وإن كانوا كما أثبتنا ينكرون قطعيات من القرآن فيما بعد، فإنكار السنة مجرد مرحلة لمراعاة فروق التوقيت).

غير أن تلك المعاتبات حجة عليهم وليست لهم ـ كما توهموا ـ فهي تؤكد صدق النبي ﷺ في التبليغ ، وأُفَضّل أولاً ألا نسميها أخطاء، ولو أن بعض الإسلاميين أطلقوا عليها هذه التسمية غفلة وسهواً . فلم يكن لدى النبي ﷺ أحكام إلهية سابقة خالفها لتسمى أخطاء، وإنما هي اجتهادات خالف فيها المصطفى ﷺ الأمثل في حقه، وليست أخطاء مطلقة ... إنه ﷺ صد ابن أم مكتوم لغاية نبيلة هي مصلحة الدعوة، وهذا ما يفعله القادة حتى اليوم، إذ يعطون الأولوية لنصرة مبادئهم بكسب خصومهم على استقبال بعض أنصارهم ... بل إنه ما من قائد دولة يسمح باستقبال كل إنسان في كل وقت !! .

وقل مثل ذلك في أسرى بدر، حيث قَبِلَ النبي ﷺ الفداء بالمال أو بتعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة، وكذلك في إذنه ﷺ لمن تخلفوا عن غزوة تبوك.

ثم إن هذه المعاتبات تؤكد أن بقية اجتهادات الرسول ﷺ مؤيدة من الله، بدليل أنه لم يُعَاتَبْ بشأنها ؟ !! أي أن الله أقره عليها صراحة أو ضمناً بعدم التعقيب عليها.

ومما يدل على ذلك، قوله تعالى مخاطباً نبيه :

﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ﴿٥٠﴾﴾ [سبأ : ٥٠].

* * *

أم أن القوم سيفترون على الله فيقولون : إنه ـ سبحانه ـ سكت عن الأشد خطراً كمسائل الاعتقاد والحلال والحرام، وعاتب نبيه ﷺ في الأقل أهمية؟! أم أنهم سيرتدُّون علانية فيزعمون أن الرسول كتم شيئاً من الوحي ـ والعياذ بالله؟!.

وننهي بحث هذه النقطة، بما قاله الشيخ عبد الوهاب خلاف حولها في كتابه «خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي» من الصفحة ١٣ وما بعدها..

ومما قرره: «فكل ما شُرِعَ من الأحكام في عهد الرسول ﷺ كان مصدره الوحي الإلهي أو الاجتهاد النبوي .. وكانت وظيفة الرسول ﷺ بالنسبة لما شرع بالمصدر الأول تبليغه وتبيينه تنفيذاً لقول الله ـ سبحانه:

﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ (٦٧)﴾

ولقوله عز شأنه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ (٤٤)﴾ وكان ما صدر عن المصدر الثاني وهو الاجتهاد النبوي تارة تعبيراً عن إلهام إلهي، أي أن الرسول ﷺ إذا أخذ في الاجتهاد ألهمه الله حكم ما أراد معرفة حكمه، وتارة استنباطاً واستمداداً للحكم بما تهدي إليه المصلحة وروح التشريع. والأحكام الاجتهادية التي يُلْهِمُ بها اللهُ الرسولَ ﷺ هي أحكام إلهية ليس للرسول فيها إلا التعبير عنها بقوله أو بفعله . والأحكام الاجتهادية التي لم يلهم بها الرسول، بل صدرت عن بحثه ونظره، هي أحكام نبوية بمعانيها وعباراتها، وهذه لا يقره الله عليها إلا إذا كانت صواباً، وأما إذا لم يوفق الرسول ﷺ فيها إلى الصواب فإن الله يرده إلى الصواب ..».

* * *

نتائج إنكار السنة

من كل ما سلف يتضح لنا أن إنكار السنة النبوية، جحود بالقرآن الذي أثبت حجيتها وأوجب طاعة الرسول ﷺ في حياته، والتزام سنته بعد وفاته.

وحالُ منكري السنة اليوم لا تبعد عن حال المنافقين الذين كانوا يتحايلون لرفض وامر الرسول ﷺ وإثارة الشبهات حولها، فقال اللّه تعالى فيهم في محكم كتابه:

﴿ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ (٤٧) وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ (٤٨) وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ (٤٩) أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٥٠) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١) ﴾ [النور: ٤٧- ٥١].

وبالإضافة إلى هذه الحجة القطعية المبدئية العامة، فإن منكري السنة في التطبيق العملي، أوصلهم جحودهم السنة الشريفة إلى إنكار قطعيات قرآنية، كما مر بنا في الفصل الأول .. كإنكارهم المعجزات والمغيبات في الحديث، مع أن لها نظائر في القرآن، فإنكار هذه وتلك واحد، وقبولهما واحد.

ففي القرآن من المغيبيات والمعجزات: الملائكة والجن وقتال الملائكة في بدر مع المسلمين ووصف نعيم الجنة وعذاب جهنم، وناقة صالح وعصا موسى، والنار التي كانت برداً وسلاماً على إبراهيم، وخلق آدم من غير أب ولا أم، وخلق عيسى من غير أب .. إلخ.

كما رأينا مهازل القرآنيين في أمور التشريع والعبادة، نتيجة إنكارهم ما ثبت من سنة المصطفى القولية والعملية.. كما أن هذه المكابرة قادت أبا رية إلى إنكار بشارة التوراة والإنجيل بمحمد ﷺ، جاهلاً أو متجاهلاً النصوص القرآنية الحاسمة في هذا الصدد، مثل قوله تعالى:

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ ... (١٥٧) ﴾ [الأعراف: ١٥٧]!!.

وفي السياق نفسه ردد «الأمين» التهمة الوضيعة التي سرقها عن جولدزيهر ثم عن أبي رية، القائلة: إن حديث: «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا** » حديث وضعه الزهري لعبد الملك الذي بنى مسجد الصخرة لصرف الناس عن الحج، لوقوع مكة حينذاك في قبضة عبد الله بن الزبير الثائر على الدولة الأموية.

فعل ذلك ـ سارقاً متكتماً ـ وهو يجهل أو يتجاهل أن المسجد الأقصى سابق على بعثة محمد ﷺ، وأنه ليس مسجد الصخرة، وأن الأقصى مبارك بنص قرآني صريح من قبل دولة بني أمية بل وقبل الخلافة الراشدة التي سبقتها .. قال تعالى:

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا .. (١) ﴾ [الإسراء: ١] .

إن إلغاء السنة ـ بالإضافة إلى كونه كفراً بالقرآن ونقضاً للعقل ـ يجعل الدين فوضى وأهواء (مثلما رأينا من خلافات القرآنيين حول الصلاة والصيام والزكاة والحدود... إلخ)، ونضيف إليهم تخبط محمد توفيق صدقي الذي زعم أن الصلاة الواجبة ركعتان وللمسلم أن يزيد على ذلك ما يشاء بحيث لا يخرج عن

الاعتدال والقصد !! .

ولذلك نقول مع الدكتور محمد عمارة : إن مهمة الرسول ﷺ كانت البلاغ للقرآن بتفصيل مجمله، وبسط كلياته، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، ومع الضوابط المُعِينَة على التمييز بين مُحْكَمه ومتشابهه، وأيضاً بتوقيت شعائره والفرائض والمناسك، وبيان المقاصد الشرعية الكلية كقوانين تحكم واقع الأمة وعلاقات أبنائها ... فقد كانت السنة هي التجسيد العملي للرسالة الإلهية : عقيدة وشريعة، وقيماً وأخلاقاً، التجسيد العملي بالتجربة النبوية والتطبيق النبوي، الذي وضع النص القرآني في الممارسة والتطبيق، وأحال المنهج الرباني بناء مَعيشاً في الحياة ... فالمسلم - يضيف د. عمارة - يلتمس السنة مصدراً لمعرفة أسباب نزول القرآن، والوعي بحكمة التشريع، ولمعرفة الفروع التي وقف القرآن عند أصولها، ومنها نتعلم التمييز بين الثوابت والمتغيرات ... (دور السنة في تجديد الفكر الإسلامي - المسلمون - العدد ٢٤١ - ١٥ / ٢ / ١٤١٠هـ الموافق ١٥ / ٩ / ١٩٨٩م) .

* * *

ابن حزم و "الأمين"

والمؤلف الذي ابتسر كثيراً من نصوص ابن حزم من سياقها، واتكأ عليها لتخدم أغراضه، لم يكن أميناً، حين تجاهل موقف ابن حزم من السنة، لا سيما أن هجوم ابن حزم على القائلين بالقياس من مقلدي الفقهاء، إنما صدر عن تمسكه الحرفي بالسنة لفظاً ومعنى ... فابن حزم يقرر (الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٥٧٦) أن من خالف في حكم خطأ فإنه يعذر لخطئه وجهله، مالم تقع عليه الحجة، فإن قامت وتمادى على التدين بخلاف رسول الله ﷺ فهو كافر مشرك حلال الدم والمال !! .

وابن حزم أكد تكفير المكتفي بالقرآن - بإجماع الأمة (الأحكام ١ / ٢١٤)
وتوقع ابن حزم - منذ عصره ذاك - ما وقع فيه القرآنيون في عصرنا، فقال : إن المكتفي بالقرآن لا يلزمه إلا ركعة بين دلوك الشمس وغسق الليل، وأخرى عند الفجر (المرجع نفسه ١ / ٢١٤).

كما أن منكر السنة سيضطر إلى إباحة الجمع بين العمة وبنت أخيها، لأن تحريمه ورد في السنة التي يجحدها ولم يرد في القرآن !! .

ونؤكد ها هنا ثانية أن منكر السنة يتألى على الله - عز وجل - لأن مؤدى افتراء مثل هذا الزنديق، أن الله - سبحانه - تعبدنا بالغوامض والمبهمات !! ناهيك عن أن كثيراً من الأمور الثابتة بالسنة نقلها جمع عن جمع، يستحيل - عقلاً - تواطؤهم على الكذب، وذلك مثل شروط الصلاة وأركانها، والطهارة من الحدثين، ومقادير الزكاة، وأركان الحج ... لا سيما أنها منقولة بتلك الواسطة قولاً وتطبيقاً إلى يوم الناس هذا .

بعد وفاة الرسول ﷺ

بقيت شبهة أخرى يطنطن بها جاحدو السنة بعد أن أعيتهم كل ذرائعهم الواهية .. فهم يزعمون أن طاعة الرسول ﷺ كانت واجبة حال حياته ﷺ ... وهذا التخرص يصطدم بالآيات العديدة التي استشهدنا بها من قبل . فهي توجب طاعته ﷺ على الإطلاق، فمن أين يخصصونها ويقصرونها على حياته ؟ أليس هذا تقولاً على رب العالمين ؟ أو ليس تطاولاً عليه - سبحانه - ومروقاً من ربقة الإسلام، لأن فحواه أن الله - تعالى عما يفترون - لم يبلغنا أن طاعة رسوله ﷺ تنقضي بوفاته ﷺ، فهل يكون مسلماً من يُجَوِّز على الله - جل جلاله - الخطأ أوالنسيان حتى يستدرك عليه هؤلاء المارقون ؟ .

والرسول الذي كان يميز لأصحابه ما نزل عليه فيه وحي، مما كان رأياً منه، في مواقف جزئية محدودة، لماذا لم يبلغنا هذه القضية الخطيرة ؟! .

إن العقل الذي يؤمن بأن محمداً ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، يقر - تبعاً لذلك - بأن ما أوجبه ﷺ واجب إلى يوم القيامة، وما حرمه حرام إلى يوم يبعثون ... والله - سبحانه - وصف المشركين بقوله :

﴿وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ .. (٢٩)﴾ [التوبة:٢٩] فلو لم يكن من حق الرسول أن يبيح ويوجب ويحرم - بإذن من الله - لما نصت الآية على اسمه الشريف، فإن زعم متطاول أن طاعة الرسول موقتة، فماذا يفعل بهذه الآية حيث اقترن ما يحرمه الله بما يحرمه رسوله ؟ ! إنه سيصل إلى ادعاء أن ما حرمه الله - أيضاً - موقت !! وقد فعل «الأمين» ذلك، حين زعم أن حد السرقة وغيره من الحدود المنصوص عليها في القرآن صراحة وبحسم واضح، تصلح لجزيرة العرب قبل ١٤ قرناً، لكنها لا تصلح لكل زمان ومكان !! وذلك هو المروق الجلي من الإسلام ..

ولمزيد من الإيضاح نشير إلى أن هذه الشبهة قديمة، حتى إن الإمام ابن جرير الطبري دحضها في تفسيره قول الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً (٥٩) ﴾ [النساء : ٥٩] ... فأكد الطبري أن الله عم الأمر بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى، وبعد وفاته في اتباع سنته، ولم يخصص في ذلك حالاً دون حال، فهو على العموم حتى يخصص ذلك ما يجب التسليم به !!.

وأنا - على قلة بضاعتي - أوضح المسألة بلغة العصر فأقول : إن الرد إلى الله هو الرد

إلى ما قاله ـ سبحانه ـ أي القرآن، وإلا فإن تلقي العباد ـ غير الأنبياء ـ عن الله أمر مستحيل، وكذلك الرد إلى الرسول يكون إلى ما قاله ﷺ، فالصحابة كان يمكنهم الرجوع إليه ﷺ مباشرة، أما من لم يدركه في حياته، فيرجع إلى ما ثبت أنه قاله ﷺ .

ولذلك فإن رد الأحاديث الصحيحة هو رفض لجزء من الدين، مثلما أن قبول الأحاديث الموضوعة على الرسول ﷺ يُدخل في الدين ما ليس منه، وكلاهما مرفوض، وكلاهما غرض لأعداء هذا الدين الذين يرومون نقض ثوابته، وإدخال البدع فيه، وها هو تلميذهم «الأمين» يفعل ذلك في كتابه !! .

* * *

كيف وصلت إلينا ؟

السنة ـ كما أثبتنا ـ واجبة الاتباع يقيناً ـ عقلاً ونقلاً ـ وهذا ما أجمع عليه المسلمون في شتى عصورهم . . . ولا خلاف بين فقهائهم المعتبرين إلا في أحاديث مفردة، وذلك بحسب تعديلهم وجرحهم لرواتها، أو لا ختلاف أنظارهم في فقهها : أهي ناسخة أم منسوخة ؟ أهذا الحديث يقيد حديثاً آخر، أم أن الحديث الآخر يقيده . . . إلخ .

أما المبدأ فهو موضع اتفاق قطعي .

ولذلك فإن السؤال عن طريقة وصول السنة إلينا يطرح نفسه . . لقد حث المصطفى ﷺ على التبليغ عنه، فقال في ختام خطبته الشهيرة في حجة الوداع : « **ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب** » و « **ليبلغ الشاهد منكم الغائب** » « **ألا هل بلغت !! اللهم فاشهد** » !!

وقال ﷺ : « **نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مُبَلَّغٍ أوعى من سامع** » .

ولتحقيق هذه الغاية الشريفة، كان ﷺ يستنصت الناس، فعن جرير أن النبي ﷺ قال له في حجة الوداع « استنصت الناس » . . . وكان ـ كما روى أنس ـ إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لِتُفْهَمَ عنه . . .

ولذلك كان صحابته (رضوان الله عليهم) حريصين ـ على تفاوت بينهم ـ على السماع منه ﷺ وعلى وعي ما يسمعون وتبليغه فكان الفاروق ـ مثلاً ـ يتناوب وجاراً أنصارياً له من بني أمية بن زيد، النزول إلى الرسول ﷺ للسماع منه يوماً

لكل منهما في حين ينصرف لأمور معاشه في اليوم التالي !!.

يقول الشيخ محمد الغزالي : من خصائص الإسلام أن أصوله العلمية ظفرت بصيانة فريدة أبقتها إلى آخر الدهر مستعصية على التبديد والتحريف .

فالقرآن منذ نزل من عند الله حتى هذه الساعة محفوظ من أول حرف فيه إلى آخر حرف منه ... تتوارثه القرون بطريق التواتر، وهو طريق فوق الشك والريبة، إذ هو مجيء الخبر عن طريق جموع يحكم العقل باستحالة تواطئها على الكذب.

ونستطيع القول بأن القرآن هو الكتاب الفذ الذي حبته العناية العليا هذه الخاصة، وليس بين أيدي الناس كتاب من الأرض أو من السماء حصنته كل هذه الضمانات.

ثم هناك السنة وهي المصدر الثاني لتعاليم الإسلام .

وقد لقيت هي الأخرى من عناية الأمة الإسلامية ما يجعلها مستيقنة في الجملة.

* * *

كيف ثبتت السنة؟

ولما كان بعض الناس ضعيف الدراية بطبيعة هذا المصدر فنحن نشرحه بكلمات وجيزة.. ونسارع إلى القول بأن التاريخ لم يَحْكِ عن أمة من الأمم أنها احتفت بآثار نبيها، واستقصتها وغربلتها، ووضعت أدق القوانين العلمية لقبولها، مثل ما فعل المسلمون بتراث محمد ﷺ من قول وفعل وقضاء وتقرير .

وليس في دين من الأديان، ولا مذهب من المذاهب هذا الوزن العجيب للأسانيد والمرويات وهذه المحاكمة المنصفة لما يُنقل عن صاحب رسالة.

من السنة ما هو متواتر لا يقل في ثبوته عن القرآن الكريم نفسه كهيئات الصلاة مثلا.

* * *

ومنها ما هو متواتر المعنى . أى أن النقول تجيء بوقائع شتى وألفاظ متفاوته ولكن ينتظمها جميعاً قدر مشترك من المعاني.

ومنها ما جاء بأسانيد آحاد .

والإسناد - وإن شاع الجهل به الآن - إلا أنه شيء خطير في حقيقته وأثره - ولذلك قال العلماء : الإسناد من الدين لولاه لقال من شاء ما شاء !!.

وذلك أن المسلمين متفقون على أن ما أمر به الرسول ﷺ أو نهى عنه يجب أن نطيعه فيه . فذلك حقه بل حق الأنبياء كلهم :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ (٦٤) ﴾ [النساء : ٦٤]

والاجتهاد بين الناس إنما يحدث في معرفة هل قال الرسول ﷺ ذلك أو لم يقله.

ولا شك أن العقائد كلها وجمهرة الأحكام التي هي عماد الدين بلغت الناس بطرق مشهورة لا محل للجهل بها.

بيد أن هناك أحكاماً جاءت عن طريق سنن الآحاد التي أشرنا إليها آنفاً . ونحن هنا نريد أن ننظر بإنصاف وفي حياد تام إلى أسلوب المسلمين في تلقي هذه السنن.

هل هو أسلوب يتسم بالمجازفه والتراخي، أم هو أسلوب يتسم باليقظة والدقة؟؟.

ولنضرب مثلاً بالأخبار التي تذاع عن الرؤساء الكبار في عصرنا !! هب أن مستشاراً لرئيس الولايات المتحدة أدلى بتصريح عن رأي الرئيس في قضية ما، فنقل هذا التصريح رجل من الحاشية ثم تلقفه أحد الصحافيين فنشره، ما تكون قيمة هذا الخبر؟.

نجيب بأنه خبر يحتمل الصدق والكذب ولا يترجح إلى إحدى الناحيتين إلا إذا عرفنا قيمة المصدر الذى أتى منه هذا النبأ .

فإذا عرفنا أن الخبر نقلته الصحيفة بالفعل عن رجل الحاشية، عن مستشار الرئيس مباشرة، وكان كل واحد من هؤلاء مشهور بأمرين : الضبط التام لما يسمع والصدق التام فيما ينقل ... فما يكون رأينا في هذا الخبر نصدقه أم نكذبه ؟

الجواب أننا نتجه إلى تصديقه.

وذلك هو ما يطلب علماء المسلمين توافره في الخبر ليكون صحيحاً، وتقبل نسبته لرسول الله ﷺ بل هم يزيدون إلى هذا أمرين آخرين : لقد اطمأنوا إلى الخبر من ناحية مصدره، أعني الرواة الذين نقلوا، لكن الخبر نفسه ما هو ؟ إنه قد يكون مخالفاً لما استقر بطريق أوثق، فإذا كان مخالفاً عُدَّ شاذاً، ووقع التوقف فيه، ثم قد تكون هناك علل أخرى خفية تتسرب إلى الحديث المروي فترفع الثقة به ولا يعد الحديث صحيحاً إلا إذا برئ من سائر هذه العلل القوادح.

ثم ماذا بعد هذه الاشتراطات كلها ؟

إن الحديث بعد أن نطمئن إلى سلسلة الرواة الذين نقلوه، وأنهم أمناء واعون،وأن كل واحد منهم تلقى عن الآخر تلقياً مباشراً، وأن ما نقلوه متفق عليه مع ما عُلم من الدين بالطرق الأخرى وليست هناك علة فيه . هذا الحديث يفيد العلم الظني، أي أنه ليس مصدراً للعقائد الدينية وإنما مجال الأخذ به في الأعمال الشرعية الأخرى.

إن علوم السنة ـ وهي تلك التي تولت الأمة الحفاظ عليها ـ لا نظير لها في دين آخر . فهل يدري المستشرق الذي ينظر بقلة اكتراث إلى ثبوت السنة كيف تثبت

المعارف الشرعية في نحلته؟.

إنه مسكين لا يدري إلا أن يهاجم الإسلام.

وإلا أن يردد لحساب التبشير الذي أعماه الحقد، أن القرآن من تأليف محمد نسبه إلى الله .

وأن السنة من تأليف الناس نسبوها إلى محمد ﷺ .

وأن كلا من الكتاب والسنة واردات أجنبية نقلت إلى البيئة العربية لأن العرب جهال لا مكانة لهم في هذا العالم . هذا هو البحث الحر المحايد النزيه !! .

* * *

مزاعم جريئة ...

والمستشرق المخمور[1] يسطر هذا الهذيان لا على أنه قيء حاقد صغير ، بل على أنه علم محايد نزيه . . . واسمع قوله « ص ٤٤ » :

« كانت تطورات التفكير الإسلامي ووضع الأشكال العلمية له وتأسيس النظم كل ذلك جاء نتيجة لعمل الخلف التالين، ولم يتم كل هذا بدون كفاح داخلي وتوفيقات، وهكذا يظهر غير صحيح ما يقال من أن الإسلام في كل العلاقات جاء إلى العالم طريقة كاملة، بل على العكس فإن الإسلام والقرآن لم يتمما كل شيء بل كانا مجالاً لعمل الأجيال اللاحقة ».

ويقول ماضياً في هرائه « ص ٤٤ » : « القرآن نفسه لم يعط من الأحكام إلا القليل، ولا يمكن أن تكون أحكامه شاملة لهذه العلاقات غير المنتظرة مما جاء من الفتوح، فقد كان مقصوراً على حالات العرب الساذجة ومعنياً بها بحيث لا يكفي لهذا الوضع الجديد ».

---

(١) يعني جولدزيهر .

ويقول متابعاً هجومه على السنة « ص ٤٨ » :

« كان العمل أو الحكم يعد سليماً عندما يمكن إثبات أنه متصل في سلسلة من الرواة بمرجع أخير من الصحابة شهد ذلك وسمعه من الرسول ﷺ، وبهذه الأحاديث صارت التقاليد سواء في العبادة أو القانون محلاً للتقديس بعد أن بحثت قيمتها كأنها قد استعملت تحت عين الرسول ووافق عليها، بما له من الحق في ذلك - هو والمؤمنون الأولون .

ثم يقول - مصطنعاً دقة البحث « ص ٤٩ » :

« ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها . بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول ﷺ أو هي من عمل رجال الإسلام القدامى !! ولكن من ناحية أخرى فإنه ليس من السهل تبين هذا الخطر المستجد ومع بعد الزمان والمكان عن المنبع الأصلي، بأن يخترع أصحاب المذاهب النظرية والعلمية أحاديث لا ترى عليها شائبة في ظاهرها ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه » ثم يقول :

« والحق أن كل فكرة وكل حزب صاحب مذهب، يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وإن المخالف له في الرأي يسلك أيضاً هذا الطريق ومن ذلك لا يوجد في دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو جملة أحاديث ظاهرها لا تشوبه أية شائبة » .

أما باطنها فمختلق كما يريد المستشرق أن يقول، مختلق من صنع الأمة الإسلامية التي تواطأت عامدة على التهام الأفكار التي وجدتها في البلاد المفتوحة، ثم زعمت أن هذه الأفكار كلها من عمل رسول الإسلام، وهو يؤكد ذلك مرة أخرى فيقول « ص ٥١ » :

« من ناحية التطور الديني الذي نعني به هنا لا يهمنا « الحديث » من ناحية شكله النقدي وإنما يهمنا من ناحية التطور كما أن صحته وقدمه تجيء متأخرة عن معرفة أن الحديث تتجلى فيه جهود الأمة الإسلامية في عملها الشخصي الخالص ونرى ذلك كله من الأمثلة الكثيرة للأغراض التي لم تكن موجودة في القرآن .

ذلك بأنه لم تندمج في « الحديث » أمور القانون والعادات والعقائد والأفكار السياسية وحسب، بل قد لف فيه كل ما يملكه الإسلام من محصوله الشخصي وكذلك الأمور الغريبة عنه بعد أن غُيِّرَ هذا الغريب المستعار تغييراً أبعده عن أصله المأخوذ منه وضم ذلك كله إلى الإسلام » ثم يقول « ص ٥٢ » :

« وهكذا صار الحديث إطاراً للأفكار الدينية والخلقية في الإسلام وتطوراته القديمة، وفيه ظهر تطور المبادئ الأخلاقية التي وجدت أسسها من قبل في القرآن » .

* * *

هل هذه أحاديث موضوعة ؟

ومن حسن الحظ أن الرجل أراد أن يضرب لنا أمثلة، أو يسوق نماذج، لتطور التفكير الفقهي في مجالات العقيدة والخُلُق والسياسة .

فلننظر إلى ما صنع لنرى الأطوار التي زعم وجودها وتتابعها في هذا الدين قال « ص٥٣ » :

وسأذكر مثالاً واحداً له أهميته لتقدير الأفكار الدينية في الإسلام، فحسب مذهب القرآن في التوحيد يعد الشرك أكبر الذنوب، ولا يغفره الله تعالى .

وفي تطور هذا التصور الاعتقادي الأول كما يظهر في الحديث نرى أنه لا يدل على الشرك تشويه العقيدة فقط، بل كل ضرب من العبادة يُشْتَمُّ منه أن تمجيد الله

غير مقصود لذاته .

فالرياء لا يتفق مع التوحيد، وكذلك بعض الذنوب الكبيرة، فهي نوع من الشرك .

أي أن حديث «الرياء شرك» لم يقله الرسول ﷺ بل هو تطور من صنع الناس، نما به معنى التوحيد الأصلي واتسعت دائرته .

وكذلك حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» قال هذا المستشرق عنه: إنه من صنع الناس، ألفه في وقت متأخر ناس طيبون ليحاربوا ما شاع من مظاهر التقوى الكاذبة.

وهذا الكلام باطل كله، وقد أسسه على الزعم بأن مذهب القرآن في الشرك يخالف تلك الامتدادات التي ظهرت بعد في السنة.

وأدنى تأمل في حديث القرآن عن الرياء يكشف غباوة هذا الاستنتاج.

فالقرآن الكريم قرن الرياء بالكفر في غير موضع .

ففي سورة البقرة :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ (٢٦٤)﴾

وفي سورة النساء يعلن الله كراهيته لكل مختال فخور ممن يضنون بمالهم في وجوه الخير ثم يعطف عليهم :

﴿ وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا (٣٨)﴾.

ثم يتبع تقريع المرائين بهذا التساؤل :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ (٣٩) ﴾

[النساء].

وفي نهاية سورة الكهف، وصف بالشرك لمن يبتغي بعمله وجهاً آخر مع الله :

﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (١١٠) ﴾

وسبب نزول الآية أن الرسول ﷺ سئل عن الرجل، يعمل لله ويحب أن يراه الناس، فسكت وتكلم الوحي بما أثبتنا .

فأين هذا التطور المزعوم في وصف الرياء، وبيان ما انطوى عليه من إثم ؟ . إن المقدار المقرر لما تضمنه من سوء لم يزد خردلة في عصرنا هذا عما كان في عهد نزول الوحي ... !! .

ذلك والقرآن الكريم يبني قيمة العمل على النية المصاحبة له .

فيقول في نفقات الكفار والظَّلَمة :

﴿ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ (١١٧) ﴾ [آل عمران] .

ويقول عن المؤمنين المخلصين :

﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ (٢٦٥) ﴾

[البقرة].

وقد رأيت كيف احتقر الرياء وأهله، فما هو التطور في الفقه الإسلامي الذي دفع المؤمنين في عصور متأخرة إلى اختلاق حديث « إنما الأعمال بالنيات » كما يزعم هذا المستشرق ؟.

إن هذا المنهج في البحث يزهدنا في متابعة الكاتب، ويرخص جميع النتائج التي يبلغها .

وما عساك ترقب من رجل يبذل قصاراه في إثبات أن الإسلام ليس بدين ؟ فيزعم أن القرآن كلام اختلقه محمد ونسبه إلى الله وأن السنة أحاديث افتعلها الناس، وأودعوها تجارب الآخرين وتقاليدهم ثم نسبوها إلى محمد ... !! .

أي أن الأرض محمولة على قرن ثور، وأن الزلازل حركة انتقالها من القرن الأيمن إلى الأيسر ... إلى آخر التفكير البقري الاستشراقي الذي يعلل الخرافة بخرافة أخرى، ثم يدعي أنه لم يجئ بهراء ... بل جاء ببحث علمي نزيه .

انتهى الكلام الرائع الذي دحض به الشيخ الغزالي هراء جولدزيهر ... ولعل من المفيد تذكير القارئ الكريم بأن هذه الأكاذيب التي قالها جولدزيهر هي نفسها التي سرقها حسين أمين ونحلها لنفسه (انظر : الفصل السابق من الجزء الثاني، والجزء الأول من هذا الكتاب، لترى أن السرقة « الأمينية » شبه حرفية) !! .

* * *

الصحابة والكذب ..

إذا كان كل إنسان عاقل يحرص على اختيار أصدقائه كل الحرص، فما يبلغ هذا الحرص لدى القائد الذي يتولى شؤون أمته ؟ ... ثم ما يبلغ عند رسول بعثه الله رحمة للعالمين، وأيده ـ كما في النص القرآني ـ ﴿ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ (٦٢) ﴾

[الأنفال ٦٢] .

فكيف يكون الأمر إذا كان رب العالمين قد زكاهم في محكم التنزيل، فقال سبحانه : ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴿١٨﴾﴾ [الفتح ١٨] .

أقول هذا مؤكداً أن اعتقادنا في الصحابة أنهم لا يتعمدون الكذب - وخصوصاً على الله ورسوله - وذلك لتبديد الوهم الذي يروِّج له الموتورون إذ يزعمون أننا نقدس الصحابة ونقول بعصمتهم من الذنوب ومن الخطأ ومن النسيان !! وأنا أتحدى أي واحد من هؤلاء المرجفين أن يأتي بقول واحد لعالم مسلم واحد من المقبولين لدى الأمة، يؤدي إلى هذا المعنى الفاسد .

* * *

وحتى لو غضضنا الطرف عن تزكية السماء - وكفى بها شرفاً وفخراً - فإننا نسأل : أي عقل سليم يدمغ أمة كاملة - من المؤمنين أو من غيرهم - بأقبح الصفات كالغفلة وممالأة الباطل (على غرار أبي رية في أكاذيبه عن صحابة رسول الله)؟ .. وأي أمانة لدى مثل هذا المأفون الذي يفهم - على طريقة سادته من غلاة المستشرقين - يفهم اختلاف الصحابة في بعض الفتاوى على أنها تكذيب من بعضهم لبعض ؟! .

وهل فاته أن الأفهام - أفهام كل جماعة من البشر - تتفاوت في فهم النصوص غير القطعية من حيث دلالتها ؟ .

وأي أمانة لديه عندما يُحَمِّل الصحابيَّ الجليل أبا هريرة أخطاء بعض الذين يسمعونه فيخلطون في الروايات التي ينقلونها عنه ؟ ! .

وما الذي يبقى من العقل السليم عند من يتكئ في رفضه روايات أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، على أن أبا هريرة ليس من الصحابة الأربعة الذين أمر الرسول ﷺ بأخذ القرآن منهم ؟ .

ومن يفتري على الأئمة على مدى ١٤٠٠ سنة، مثل «الأمين» الذي يزعم بأن هناك من ادعى أنه صحابي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، موحياً بأن الأمة قبلت هذه الأكاذيب من هؤلاء الأدعياء، هل يكون عنده ذرة من الأمانة، مع أن المقطوع به لدى علماء الأمة سلفاً وخلفاً أن آخر الصحابة وفاة، انتقل إلى جوار ربه قبل انقضاء قرن على وفاة الرسول الكريم ﷺ ؟ !.

وأي منهج علمي يبيح لسارق الأكاذيب، أن يفتري على جميع علماء المسلمين، إذ يدعي أنهم تغاضوا عن الأحاديث التي كان القُصَّاص يضعونها على المصطفى، لما رأوا - أي العلماء - أنها تُقَوِّي إيمان العامة، ونحن نتحداه بأن يأتي بشاهد واحد على أكذوبته هذه من أي عالم معتبر ؟! .. وهل كان علماء المسلمين يرتضون أن يتقوى الإيمان بواسطة الأكاذيب ؟ !.

* * *

السبب والنتيجة

من المثير للسخرية أن هؤلاء الجاحدين الذين يسطون على أباطيل المستشرقين فينسبونها ويزعمون أنها حقائق، قد اختلفوا في السبب والنتيجة.

فأبو رية يزعم أن عدم تدوين السنة النبوية في العهد النبوي، هو سبب الخلافات الفقهية التي مزقت الأمة ... وقد سبقه القرآنيون إلى هذا الزعم (القرآنيون - ص ٢٣٤) الذي ينطوي على ثلاث أكاذيب، الأولى: عدم تدوين السنة في حياة الرسول ﷺ وهذا كذب كما سنرى فيما بعد، وقد سبق المعتزلةُ الجميعَ إلى هذه الأكذوبة (تأويل مختلف الحديث ص٣) .. أما الثانية فهي أن السنة لو دُوِّنت لامتنعت الخلافات الفقهية، وهذا ادعاء باطل يدل على جهل مطبق، لأن كثيراً من نصوص القرآن الذي دُوِّن كاملاً في حياة النبي ﷺ تُفْهَمُ على أكثر من وجه، فالقرآن كما قال الإمام علي لابن عباس لما ندبه لمجادلة الخوارج: حمَّال أَوْجُهٍ (بتر الأمين شطر هذه العبارة الخالدة، لأنها تهدم أكاذيبه عن السنة، فالإمام علي قال لابن عباس: جادلهم بالسنة، فإن القرآن حمال أوجه).

وليس أدل على ذلك من أن القرآنيين اختلفوا حول الأصول - كما مر بنا في الفصل السابق - برغم جحودهم السنة !! .

أما الأكذوبة الثالثة فهي أن الخلافات الفقهية سبب تمزيق المسلمين !! .

فتلك الاختلافات لم تمنع المسلمين من الوحدة خلال قرون مضت ... صحيح أن تلك الاختلافات قد ضخمت في عصور الانحدار والتعصب المذهبي، لكن تمزق المسلمين كان بسبب السياسة والصراع على الحكم، وزاده الاستعمار الغربي الذي قضى على الخلافة وجزأ بلاد العرب والمسلمين وكرس تقسيمها إلى دويلات.

أما الشطر الآخر من جاحدي السنة (ومنهم صاحبنا)، فقد زعموا العكس ، فقالوا : إن الخلافات الفقهية هي التي أدت بالفقهاء إلى وضع أحاديث مكذوبة على الرسول ﷺ !! وقبل أن نعري هذه الأسطورة ـ وهي أكثر انحطاطاً وافتراء من سابقتها ـ نسأل : لو أن شخصاً قذف شخصاً آخر بـ ١٪ مما كاله الأمين للفقهاء، لطولب بالإثبات أمام القضاء، فإن عجز فإن من حق المفترى عليه أن يقاضيه بتهمة القذف والتشهير ... فأين أدلة هذا المدعي السارق؟ وهل يقبل العقل تعميمه الظالم إذ يتهم جميع الفقهاء عبر كل القرون المنصرمة ؟!.

لقد زعم الكذوب (تابعاً سيديه : جولدزيهر وشاخت) أن الشافعي هو أول من جعل السنة النبوية مصدراً للتشريع كالقرآن !! وما مر بنا من أدلة قرآنية وعقلية وتاريخية يكفي لدحضه وتعرية أكذوبته . ونذكر هنا شاهداً آخر هو خطبة أبي بكر الصديق لما اختاره المسلمون خليفة لرسولهم، إذ قال فيهم : [**أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم**] .

فها هو الصديق يقدم برنامجه السياسي (بلغة عصرنا)، مؤكداً أن السنة كالقرآن في وجوب طاعتها ! ومع أن الصحابة اختلفوا في أمر اختيار الخليفة الأول، فإنهم لم يختلفوا حول برنامج أبي بكر، وخصوصاً التزامه الكتاب والسنة !! .

وجاءت مواقف عملية أخرى أكدت التزام الصديق بهذا البرنامج، إذ أصر على إنفاذ جيش أسامه الذي كان الرسول ﷺ قد أَمَّره على الجيش، لكن أسامة تريث في المسير لما أحس دنو أجل الرسول ﷺ ... أصر أبو بكر واحتد على عمر الذي عارضه من جهة الخطر الذي رأى الفاروق أنه قد يترتب على رحيل هذا الجيش من قبائل جزيرة العرب التي قد تنتهز الفرصة، ومن الروم المتربصين على تخوم الجزيرة .

لكن الصديق نهر عمر وقال له : ما كنت لأخرم أمراً أبرمه رسول الله ﷺ !!

هذا مع أن تكليف النبي ﷺ لأسامة والجيش الذي يقوده، إنما هو أمر فعله الرسول ﷺ بحكم قيادته للدولة، وليس واجباً دينياً ... وحتى لو كان واجباً فإن الضرورات تبيح المحظورات لكن الصديق أنفذ الجيش !! .

ولنذكر أيضاً إصرار أبي بكر على محاربة المرتدين ومانعي الزكاة، وقوله : (والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه) .

إن جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان أكدوا حجية السنة قبل أن يأتي الشافعي الذي يفتري عليه « الأمين » وعلى السنة معاً، حين يزعم أن الشافعي هو أول من قال بحجيتها !! .

وحتى الأكاذيب الأخرى التي انتهبها « الأمين » من سيده جولدزيهر، تدحض افتراءه على السنة والشافعي .

فلو سلمنا - جدلاً - أن الزهري وضع حديثاً عن زيارة الأقصى لعبد الملك (أثبتنا مراراً أن هذا الاتهام كذب وضيع)، أفلا يعني ذلك أن الناس لا يصدقون نسبة الشيء إلى الدين إلا بآية أو حديث ؟ ! أو لا يعني ذلك أن الناس تؤمن بحجية السنة قبل أن يولد الشافعي سنة ١٥٠ هـ !! وأما أسطورته الأخرى وخلاصتها أن الشافعي يجيز نسخ القرآن بالسنة، فيمكن التأكد من كذبها في كتب أصول الفقه الكثيرة (انظر على سبيل المثال : « أصول الفقه » للشيخ محمد الخضري - ص٢٦١) وحتى بعض كتب الحديث تؤكد أن الشافعي كان ممن لا يجيزون نسخ القرآن بالسنة (انظر على سبيل المثال : جامع الأصول ١ /١٤٩) .. ومن مفارقات حسين التي لا تكاد تنتهي، أن هذا الذي يمنع على الرسول ﷺ أن ينسخ القرآن بالسنة - وكلاهما وحي جاءنا عن طريقه ﷺ - يمارس شخصياً نسخ قطعيات القرآن والسنة بهواه!! .. وكذلك يكون الإسلام « المستنير » وإلا فلا !! .

سقوط الأقنعة

لئلا نضطر إلى الإطالة، نوجز فيما يلي تفنيد أكاذيب «الأمين» في هذا المضمار :

١ ـ الصورة الكاذبة التي رسمها صاحبنا للفقهاء من أنهم يستبيحون الكذب على النبي ﷺ لنصرة اجتهاداتهم، توجب أن يتهم بعضهم بعضاً بالكذب على الرسول ﷺ !! وأنا أتحداه أن يأتي ولو بشطر كلمة بهذا المعنى من أي مجتهد بحق مجتهد آخر !! لقدأجاز العلماء الكذب للإصلاح بين الناس إن لم يتوصل إليه بالصدق، وفي حالات محدودة أخرى، ليس من بينها الكذب على النبي ﷺ ؟!

٢ ـ لو كان وضع الحديث النبوي ميسوراً لمن شاء دون أن ينكشف أمره فلم اضطر ثلاثة خلفاء عباسيين إلى اضطهاد الإمام أحمد بن حنبل في فتنة خلق القرآن؟ وهل عجز هؤلاء وعلماؤهم وقضاتهم المعتزلة عن وضع حديث يخدم مذهبهم في خلق القرآن ؟ (د. الأعظمي ـ مناهج المستشرقين ١ / ٩٤) .

٣ ـ أنه يغلب على المحدّثين الاهتمام بروايات الحديث، وعلى الفقهاء الاهتمام باستنباط الأحكام منها . (د. الأعظمي ـ المرجع السابق ١ / ١٠٥) .

ولذلك فكثيراً ما اختلف الفقهاء في الأحكام التي توصل كل منهم إليها، برغم اتفاقهم على صحة النصوص الواردة بخصوصها ... فزكاة المال من أركان الإسلام الثابته لدى جميع الفقهاء بالقرآن والسنة، ومع ذلك قال أبو حنيفة : لا زكاة في أموال المجنون والصبي، لأنها في اجتهاده عبادة، والمجنون والصبي لا يكلفان بالعبادة!! وقال الجمهور : بل تجب الزكاة في تلك الأموال إذا بلغت مقدار النصاب وحال عليها الحول (أي السنة) ويؤديها وليهما، لأن الزكاة حق المال الفقه على

المذاهب الأربعة ـ الجزيري ج١ص٥٩١ + فقه السنة ـ سيد سابق ١ /٢٨٣) !! . .

فليس ها هنا حديث مختلَفٌ في ثبوته أو عدم ثبوته، بل الاختلاف في الاستنباط برغم إقرارهم صحة النصوص الواردة عن الزكاة في الكتاب والسنة!! .

كما لم يرد أي من الأئمة ولو حديثاً واحداً من الأحاديث الصحيحة الواردة حول صلاة الجماعة لكن اتفاقهم على ثبوت النصوص لم يمنعهم من الاختلاف في فهمها، فصلاة الجماعة عند الإمام أحمد فرض عين على المستطيع، لكنها سنة عين مؤكدة عند الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ومالك والشافعي (الفقه على المذاهب الأربعة ـ الجزيري ج١ ص٤٠٥، ٤٠٦) .

وقل مثل ذلك في حكم تارك الصلاة، فالنصوص الواردة فيها ثابته لدى الأئمة الأربعة، وخلاصتها أن من ترك الصلاة فقد كفر .

فقد ذهب أحمد وبعض المالكية إلى أن تارك الصلاة كافر ـ بإطلاق ـ فالنصوص صريحة، وقال الثلاثة : يكفر من ترك الصلاة جاحداً بها، أما تاركها كسلاً فقد اختلفوا في حكمه (المرجع السابق ج١ ص ١٧٢ + فقه السنة ١ / ٨٠-٨٢) .

* * *

وفي تفنيد د. الأعظمي لاتهام شاخت الإمام الأوزاعي بوضع الحديث على النبي ﷺ يبرهن الباحث الفاضل ـ بالأرقام والوثائق ـ على كذب شاخت في ادعائه، وذلك باعتماد المصدر نفسه الذي زعم شاخت أنه بنى افتراءه على أساسه ! (مناهج المستشرقين ـ ١ / ١٠٢، ١٠٣) .

ويوضح الدكتور الأعظمي اتفاق أبي يوسف ـ صاحب أبي حنيفة ـ والأوزاعي

على صحة الآثار المنسوبة إلى النبي ﷺ والصحابة في ١٨ قضية فقهية، ومع ذلك يختلفان في استنتاج الأحكام في أغلب تلك القضايا (المرجع السابق١ / ١٠٤)!!.

* * *

بل إن اختلافات الفقهاء في بعض التفاصيل حول حكم الردة، لم تكن بسبب اختلافهم حول حديث نبوي روايةً ولا درايةً، وإنما بسبب اختلاف فهمهم لآيات قرآنية (محمد علي الصابوني - تفسير آيات الأحكام - ١ / ٢٦٤)... وكذلك فيما يتصل بالتائب بعد إقامة حد القذف عليه، فأبو حنيفة يرى أن وصف الفسق يسقط عنه، لكن شهادته تظل مردودة أبداً، أما الجمهور وفيهم الأئمة الثلاثة الآخرون، فذهبوا إلى سقوط صفة الفسق وإلى قبول الشهادة معاً !! والخلاف بين الاجتهادين لغوي، حول فهم الآية الرابعة من سورة النور .. (الصابوني - المرجع السابق - ٢ / ٧٠ ومابعدها) وليس مرجع الخلاف إلى أي حديث نبوي لأي من الفريقين المختلفين !!.

وفي بعض الأحيان يتفقون على صحة أحاديث معينة، ومع ذلك يختلفون فيما إذا كانت تصرفاً من الرسول ﷺ من قبيل الفتيا أو من قبيل الإمامة، مثل قوله ﷺ : [**من أحيا أرضاً مواتاً فهي له**] فهو عند الحنفية تصرُّف بالإمامة، ولمن جاء بعد النبي ﷺ أن يعيد النظر في السماح بذلك حسب المصلحة. أما الشافعية والمالكية فيرون أنه من قبيل التصرف بالفتوى، فلمن شاء أن يحيي موات الأرض ويتملكها دون استئذان الإمام !! (د. محمد سعيد رمضان البوطي - ضوابط المصلحة ص ١٦٨، ١٦٩).

وقد يتفق فقيهان - مثلاً - على الأخذ بالقياس أو بالمصالح المرسلة، لكنهما يختلفان في الأحكام المبنية عليهما .(المرجع السابق ص ٣٧٠).

٤ ـ لو صدقنا فريته عن افتراء الفقهاء أحاديث على النبي ﷺ تناصر اجتهاداتهم، لكان محتوماً ألا يتفق فقيهان اثنان على مسألة، إذ لعمد كل منهم (حسب الأكذوبة) إلى وضع حديث يعزز رؤيته ويباين الآخر !! وهذا كذب صراح، ولولا ضيق المجال لأتيت بآلاف الأحكام التي اتفق فيها فقيهان فأكثر، ومئات من التي اتفق عليها الأئمة الأربعة جميعاً!!.

* * *

٥ ـ هل يعلم هذا الكذوب أن الإمام أحمد ـ كمثال ـ رفض أن يقوم تلاميذه بتدوين فقهه؟ فهل يسعى رجل بهذا الورع إلى الانتصار لفقهه بالكذب على الرسول، وهو يرفض حتى تدوينه [1] ؟!.

ولم يجلس أحمد ـ رحمه الله ـ للفتيا إلا بعد تدوين مسنده في الحديث النبوي !! (عبد الرحمن الشرقاوي ـ أئمة الفقه التسعة ص ١٨٢ ـ ١٨٤) .. وبلغ من تقواه أنه لما علم بنبأ وفاة المعتصم الذي سامه سوء العذاب في السجن بسبب اعتقاده المخالف للمعتزلة، دعا للمعتصم بالمغفرة، ولما قيل له: لقد كان صاحب خمر، قال رحم الله المعتصم فقد كان فاتحاً.. بل إن الإمام رفض الشماتة بابن أبي دؤاد السبب الأول لمحنته (الشرقاوي ص ٢١٨ + ٢٢٢) فهل يعمد أناس أجلاء بهذا المستوى من الخلق النبيل، هل يعمدون إلى الكذب على نبيهم، لينتصروا على آراء فقهاء آخرين، مع أنهم يدعون لا لمن خالفهم في الاجتهاد، بل لمن سجنهم وعذبهم؟!.. ألا .. شاهت الوجوه .. وكل يرى الناس بمنظار طبعه..

---

(١) بعد أن انتهيت من إعداد هذا الجزء من الكتاب، وكدت أدفع به إلى المطبعة نشرت مجلة الهلال (القاهرية) في عدد نيسان (ابريل) ١٩٩٠م حلقة جديدة لحسين احمد أمين عن «المئة الأعظم في التاريخ الإسلامي» ومما كتبه عن الإمام احمد: «ولم يكن تأسيس المذهب ـ فيما نعلم ـ عن قصد منه أو إعداد له من جانبه ..» ويؤكد ان تلامذته هم الذين جمعوا فقه !! فكيف يوفق هذا الرجل بين أكاذيبه عن الفقهاء الذين يزوّرون الحديث على النبي ﷺ، وبين إقراره بهذه الحقيقة التي تناقض زعمه ذاك وتهدمه ؟.

٦ ـ منع ابن حزم تأجير الأرض الزراعية وبيع الماء للزراعة، .وخالفه أهل الرأي وأهل الحديث جميعاً... !! (الشرقاوي ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦).

٧ ـ وما رأي هذا الإمَّعة الكذوب، في أن علماء الحديث قالوا عن أحاديث تشهد لمعتقداتهم (كحديث أن القرآن غير مخلوق)، قالوا إنها موضوعة !! (د. نور الدين عتر ـ منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٠٢ + ٣١٠).

٨ ـ وهل علم هذا الحقود، أن روايات التشهد الذي يقال في الصلاة بلغت ثماني روايات عند الإمام أحمد !! أي أنها جميعاً صحيحة، فهل يقر بهذا العدد من يسعى إلى الانتصار لفقهه !! قال ابن قدامة الحنبلي : وبأي تشهُّد تشهَّد مما صح عن النبي ﷺ جائز ـ نص عليه أحمد فقال : تشهد عبد اللّه ـ يعني ابن مسعود ـ أحب إلي، وإن تشهَّد بغيره فهو جائز، لأن النبي ﷺ لما علَّمه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجمع كالقراءات المختلفة التي اشتمل عليها المصحف. ويقول الشيخ محمد أبو شهبة معلقاً على هذا النص: وقد اختلفت أنظار الأئمة في ترجيح بعض روايات التشهد على بعض، من غير طعن في المرجوح ولا ردٍّ له .. ولهم في اختياراتهم مرجحات وأدلة تدل على رحابة الصدر في البحث وعمق الغور وشفوف النظر (دفاع عن السنة ص ٦٧).

فالاختلاف بين اختيارات الأئمة لم يتضمن رد أي رواية من الروايات العديدة، وإنما كان مرجعه ترجيحات لا تطعن في بقية الروايات ولا فيمن اختارها!!.. فماذا يبقى من أكذوبة أن الفقهاء وضعوا الحديث على النبي ﷺ انتصاراً لآرائهم الشخصية ؟!.

٩ ـ وعلى النقيض من مزاعمه عن خضوع أهل الرأي لأهل الحديث، فإن معظم أعلام التابعين من أهل الحديث، لم تصل إلينا اجتهاداتهم، لوفاة معظمهم في سنة

واحدة هي سنة ٩٤ هجرية !! (خليل الميس - مجلة : الفكر الإسلامي - العدد ١٢ - السنة ١٨ - جمادى الأولى ١٤١٠هـ - ص ٦٨) ومما له دلالة في هذا الصدد أن أياً من المذاهب الأربعة لم يَمْح المذاهب الأخرى !!.

١٠ - إن اختلاف الأفهام مع الاتفاق على صحة النص، حصل بين الصحابة في حياة الرسول ﷺ .. فقد أمرهم ﷺ لما توجهوا لفتح حصون بني قريظة بألا يُصلُّوا العصر إلا في ديار بني قريظة، فلما لم تفتح عليهم وحان وقت العصر أدى فريق من الصحابة الصلاة وقالوا : أراد النبي ﷺ حثنا على الإسراع في الفتح، وتمسك آخرون بحرفية الأمر فلم يؤدوا صلاة العصر إلا بعد فتح حصون بني قريظة.. ولما أخبروا الرسول الكريم ﷺ لم يُعنِّف أحداً من الفريقين !!.

ومن جهة أخرى فلو كانت الأحاديث توضع لنصرة المذاهب الفقهية دون أن تتنبه لها الأمة المتهمة بالغفلة والكذب، لما جاء مثل هذا الحديث بهذه الصورة، إذ لو وضعه أهل الظاهر - وهذا افتراض جدلي فحسب - لما جعلوا الفريقين على صواب، ولو وضعه مخالفوهم في منهج الاجتهاد، لجعلوا الفريق الذي التزم حرفية النص مخطئاً !! لكن ذلك لم يحصل، لأن أياً من أئمة الفقه والحديث أورع من أن يكذب ولو مازحاً مع ولده، فكيف يكذب على رسول الله ﷺ بل كيف يكذب على الله، لأن الكاذب على الرسول ﷺ هو كاذب ضمناً على رب العزة - سبحانه وتعالى لأن الرسول ﷺ مبلّغ عن ربه - تبارك وتعالى !!.

١١ - افترى « الأمين » على فقهاء الإسلام جملة، فزعم أنهم وضعوا حديث « ادرؤوا الحدود بالشبهات »، مع أنه حديث صحيح.. وزعم الكذوب أن الفقهاء اقترفوا هذا الجرم الشنيع، تحايلاً منهم على تنفيذ حدود الله - عز وجل - لأنهم استفظعوها !!.

فانظروا كم كذبة في هذه الأسطورة المركبة ؟!.

ونغض الطرف عنها لأنها مفضوحة، ونسأل: وهل العدل ـ لدى أي أمة من البشر ـ يقتضي أخذ الأبرياء بالشبهات؟ إنه لم يفعل ذلك في التاريخ الإنساني إلا الطغاه المستبدون.. والقانون الوضعي الذي درسه صاحبنا في الجامعة، لا يبيح ـ على عوجه ـ أن يؤخذ المتهمون بالظن، بل لابد من اليقين، وقد أخذ الغربيون قاعدة: «أن الشك يفسر لصالح المتهم» أخذوها عن التطبيق الإسلامي لحديث «ادرؤوا الحدود بالشبهات» !! فهل يكون الأصل خاطئاً مع أنه إلهي المصدر، ويكون المقلِّد له صحيحاً لأنه وارد من عند سادة هؤلاء العبيد ـ عبيد الفكر ـ ؟!.. وما قوله في اشتراط القرآن أن يكون شهود الزنى أربعة، مع أنه يكفي شاهدان فحسب لإثبات جريمة القتل ؟! هل القرآن يستفظع العقوبة ؟ وأي فقيه في تاريخ الإسلام كله، ورد على لسانه ولو شبهة استفظاع لأي حد شرعي؟! ماذا نقول لمن اجتمع في قلبه الحقد والكذب؟! وما قوله في الآية الكريمة :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ (٦) ﴾ [الحجرات : ٦].

١٢ ـ وافترى «الأمين» على الفقهاء أنهم وضعوا قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» ليبيسروا على الناس التملص من أحكام الإسلام !!! وهذا ـ كغيره من أباطيله ـ كَذِب من لا حياء فيه.

ونسأله أولاً: لِمَ لَمْ يجعل الفقهاء هذه القاعدة حديثاً منسوباً إلى الرسول ﷺ، ما داموا ـ بحسب أراجيفك ـ يستسهلون مثل هذه الجريمة النكراء، وما دامت تتم بيسر ودون عوائق؟!.

أليس هذا مما يضاف إلى عشرات البراهين على سقوط أكاذيبك عنهم وعن

السنة النبوية المطهرة؟!.

وهل جهل «الأمين» ـ أم تجاهل ـ قول اللّه ـ عز وجل ـ

﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٠٥) مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ﴾

[النحل : ١٠٥، ١٠٦].

فهل هناك ما هو أشد من الكفر، ومع ذلك أجاز القرآن للمسلم أن يُظْهره عندما يكون مجبراً على ذلك !!.

وأين ذهبت عنه آيات قرآنية أخرى تبيح المحظورات عند الاضطرار، كقوله سبحانه:

﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١٧٣) ﴾ [البقرة : ١٧٣].. وكذلك الآية ٣ من سورة المائدة، والآيتان ١١٩، ١٤٥ من سورة الأنعام، والآية ١١٥ من سورة النحل، وجميعها تؤكد الأمر نفسه !!.

* * *

ناهيك عن الآيات الأخرى التى تؤكد أن التكليف على قدر الطاقة

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا (٢٨٦) ﴾ [البقرة : ٢٨٦]،

﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ مَا آتَاهَا (٧) ﴾ [الطلاق : ٧]،

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ (١٦) ﴾ [التغابن : ١٦] كما أن القرآن أوضح

سقوط الإثم في حالات الخطأ والنسيان ـ فضلاً عن الإكراه كما سبق : ـ

﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (٢٨٦) ﴾ [البقرة : ٢٨٦].

وما قوله في أن القرآن أباح للمسلم أن يفطر في رمضان في حالتي المرض والسفر :

﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ .. (١٨٥) ﴾. [البقرة : ١٨٥].

كما أجاز له أن يقصر الصلاة في السفر :

﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ ...(١٠١) ﴾ [النساء : ١٠١].

كل هذه الآيات يتجاهلها « الكاتب الإسلامي المستنير » ـ أو من سرق عنهم أكاذيبهم ـ مع أن آية واحدة منها تكفي لاستنباط قاعدة « الضرورات تبيح المحظورات » !!.

ومن أخبر هذا الكذوب أن هذه القاعدة تعني أن يتملص المسلمون ـ حكاماً ومحكومين ـ من تنفيذ الحدود الشرعية؟! أتحداه أن يأتي بإثبات واحد على هذه الفرية الظالمة !!.

إن الفقهاء ـ رحمهم الله ـ وضعوا ضوابط للضرورة التي تبيح المحظور، منها :

١ ـ أن تكون الضرورة قائمة لا منتظرة، والضرورة أن يكون هناك خطر حقيقي على إحدى الضرورات الخمس (الدين والنفس والعرض والعقل والمال) التي صانتها

الشريعة الإسلامية.

٢ ـ ألا يكون أمام المضطر وسيلة أخرى مباحة لدفع الضرر .

٣ ـ ألا يخالف المضطر مبادئ الشريعة الأساسية من حفظ حقوق الآخرين وتحقيق العدل وأداء الأمانات ودفع الضرر والحفاظ حقيقة على مبدأ التدين وأصول العقيدة الإسلامية، فمثلاً لا يحل الزنى والقتل والكفر[١] والغضب بأي حال، لأن هذه مفاسد في ذاتها !! .

٤ ـ أن يقتصر فيما يباح تناوله للضرورة على الحد الأدنى أو القدر اللازم لدفع الضرر.

(نظرية الضرورة الشرعية ـ د. وهبه الزحيلي ـ ص ٦٨ ـ ٧١) ... فأين هذه الضوابط مما صوَّره خيال « الأمين » زوراً وبهتاناً ؟!.

بل إن الفقهاء ميزوا بين الإكراه التام (الملجئ) والإكراه الناقص والإكراه المعنوي (المرجع السابق ص٨٦) ووضعوا قواعد الضرورة وتطبيقاتها (المرجع نفسه ص ١٩٣ - ٢٧٨ !!).

ومن الناحية العقلية، هل يكون الإنسان مسؤولاً عن فعل يرتكبه مضطراً تحت تهديد السلاح مثلاً ؟! (علماً بأنه من الناحية الشرعية لا يحل له أن يقتل شخصاً آخر، ولو كان الثمن حياته هو !!) .

وما لنا وللافتراضات، فها هي المادة ٦١ من قانون العقوبات المصري تنص على حالة الضرورة ويدخل في ضمنها الإكراه المعنوي .

أما امتناع المسئولية الجنائية بسبب الإكراه المادي أو القوة القاهرة فأمر مقرر

---

(١) الممنوع طبعاً هو الكفر عن اقتناع، أما إظهار الكفر عند الإكراه فجائز مادام القلب مطمئناً بالإيمان .

بمقتضى المبادئ القانونية العامة الثابتة .. كما نصت المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات السوري على الإكراه بشكليه المادي والمعنوي، وأما حالة الضرورة فقد نصت فيه على حكمها المادتان ٢٢٨، ٢٢٩ وهي تعتبر من موانع العقاب !! .

بل إن المواد ٢٤٥ - ٢٥١ من قانون العقوبات المصري والمادة ١٨٣ من قانون العقوبات السوري تعتبر حالة الدفاع المشروع من أسباب إباحة الجرائم !!.

(المرجع السابق ص ١٠٢ - ١٠٤ + ١٥٤ + ٣٠٨).

ونختم هذه الاستشهادات من القوانين الوضعية، بشهادة الفقيه القانوني الفرسي «لامبير» الذي يقول : «تعتبر نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي أكثر حزماً وشمولاً من فكرة وُجد أساسها في القانون الدولي العام في نظرية الظروف المتغيرة (شرط بقاء الحال على ما هو عليه) وفي القضاء الإداري الفرنسي في نظرية الظروف الطارئة، وفي القضاء الإنجليزي فيما أدخله من المرونة على نظرية إيقاف تنفيذ الالتزام تحت ضغط الظروف الاقتصادية التي نشأت بسبب الحرب، وفي القضاء الدستوري الأمريكي في نظرية الحوادث المفاجئة» !! (الزحيلي - المرجع السابق - ص ٣١٥، ٣١٦).

هذه شهادة قانوني كبير لا يؤمن بأن الإسلام رسالة السماء الأخيرة إلى الأرض ولكم أن تقارنوها بمزاعم وتخرصات رجل يدعي أنه «كاتب إسلامي مستنير»!!

* * *

١٣ - برغم كل الفساد في عصرنا وضعف الوازع الديني لدى بعض الناس، فإن المسلمين يصومون شهر رمضان في كثير من السنين ثلاثين يوماً، لأنه لم يتقدم شاهدان - ولو زوراً - لإثبات رؤية هلال شهر شوال مساء اليوم التاسع والعشرين من

رمضان !! والسبب هو أنه حتى الذين يستهترون بخطورة شهادة الزور في الخصومات العادية بين الناس، يحجمون عن شهادة الزور في قضية تمس دين المجتمع.

فكيف - بالله عليكم - يقدم عليها علماء أجلاء يخشون ربهم، وكثير منهم أوذوا لصدعهم بكلمة الحق في وجه السلاطين الجائرين ؟!.

* * *

١٤ - «الأمين» برغم كل أكاذيبه، لم يخجل من أن يزعم أن الرسول ﷺ راضٍ عما يفعله صاحبنا مبارك له !! .

وأنا أتحداه على الملأ أن يأتي بقول يضاهي افتراءه هذا، منسوب لأحد العلماء المسلمين المعتبرين !!.

١٥ - إن علماء السلف برغم كل اختلافاتهم الفقهية، كانوا يوقر بعضهم بعضاً فالشافعي يقول : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة، والإمام أحمد يقول لولده عبد الله : كان الشافعي - رحمه الله - كالشمس للدنيا وكالعافية للناس. فانظر هل لهذين من خلف أو عوض ؟ ... ومع أن الشافعي كان أستاذاً لأحمد، فإنه كان يقول له: أنتم أعلم بالحديث والرجال مني .. (أدب الاختلاف في الإسلام ص١٣١ - ١٣٤).

فكيف ينسجم هذا التوقير المتبادل بينهم، مع ما زعمه الكذوب إذ جعلهم مثل زعماء الأحزاب المتنافسين على الدنيا، يهمهم الانتصار لآرائهم ولو بالكذب على رسولهم ﷺ ؟!.

بل إن أياً منهم لم يزعم أنه يحتكر الحق، وغاية ما يقوله كل منهم : اجتهادي صواب قابل للخطأ، واجتهاد غيري خطأ قابل للصواب !!.

وتلك أمانة العلم !!. فهم أبرياء من الصورة المزيفة التي افتراها هذا الكذوب لهم !!.

وكثيراً ما رددوا قولهم « لا أدري » أمام أسئلة وجهت إليهم، فلو كانوا كما يختلق « الأمين »، ما قالوها !! وما كانوا ليختموا فتاواهم بالجملة الرائعة : « والله أعلم » فما كانوا يجزمون إلا في القطعيات من حيث ثبوتها ودلالتها معاً !!. ولو كانوا كما يزعم لما رفضوا أن يقلدهم أحد !! [انظر : ابن حزم ـ الإحكام ـ ٢ / ٢٨٠، ٢٨١].

ولو كانوا كما صورهم ـ بهواه ـ لاتهم بعضهم بعضاً بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، وخصوصاً أبا حنيفة الذي اشتط بعض خصوم مذهبه في عصور التزمت المذهبي فاتهموه بأنه يرد أحاديث الآحاد، لكنهم لم يتهموه بوضع الحديث على النبي ﷺ، فما الذي منعهم ياترى ؟ ! .. إن المشتطين في الخصومات المذهبية من المتأخرين ـ برغم ضيق أفقهم ـ أصحاب دين يخافون ربهم فلا يتهمون الأبرياء زوراً وبهتاناً، ولا سيما أنهم يعرفون الإسلام الصحيح، لأن الإسلام المزور « المستنير » لم يكن قد ظهر في أيامهم ! .

* * *

النعمان والسنة

زعم « الأمين » أن أبا حنيفة النعمان، رفض الأخذ بالسنة، وهي أكذوبة قديمة قالها خصوم الرجل في عصور التزمت المذهبي، لكنها لم تكن مضخمة بهذا الإطلاق الكاذب، وإنما اتهمه هؤلاء المتحجرون بأنه في بعض اجتهاداته لم يأخذ بالحديث. لكنهم لم يزعموا (مثلما زعم « الأمين ») أن تلاميذه خضعوا فأخذوا في اجتهاداتهم بالأحاديث (وهي كذبة مسروقة ليس هو مبتدعها !!) .

ويكفي أن شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته الشهيرة « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » يلتمس المعاذير الصحيحة لمن لم يأخذ من المجتهدين ببعض الأحاديث،

فهم قد فعلوا ذلك لعدم بلوغ تلك الأحاديث إليهم أحياناً، ولعدم توثيقهم رواة بعضها تارة أخرى، ولاقتناعهم بأن الحديث الذي ردوه مرجوح إما لأنه منسوخ، وإما لأن نصاً آخر خصصه، أو .... إلخ .

وابن تيمية ـ لمن جهل أو تجاهل ـ ليس حنفياً، بل أنه ليس من أتباع أي مذهب، وإن كانت أغلب اجتهاداته وترجيحاته تلتقي مع مذهب الإمام أحمد !! .

وحتى ابن حزم الذي حمل على أتباع الأئمة بمنتهى الحدة والقسوة، ينقل عن أبي حنيفة إقراره بأن ما جاء عن رسول الله ﷺ على الرأس والعين (الإحكام ١ / ٥٨٨) وكذلك (السنة : حجيتها ومكانتها ـ السلفي ص ٧٧، ٧٨) .

وليس هناك من يعرِّفنا بقواعد مذهب أبي حنيفة، كصاحب المذهب نفسه، إذ يقول :« آخذ بكتاب الله تعالى، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول الصحابة، آخذ بقول من شئت منهم وأدع قول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر ـ أو جاء ـ إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن المسيب ـ وعدَّد رجالاً ـ فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا » (الانتقاء لابن عبد البر ـ نقلاً عن : أبو حنيفة النعمان ـ وهبي سليمان غاوجي ـ ص ١٣٠ ـ وانظر كذلك دفاع عن السنة ـ محمد أبو شهبة ص ٢٥٦، ٢٥٧) .

فالرجل لا يلتزم السنة الصحيحة فحسب، وإنما يلتزم ـ إذا لم يجد دليلاً في السنة ـ أقوال الصحابة فلا يتعداها إلى غيرها !! وكان أبو حنيفة ـ بخلاف ما زعم « الأمين » ـ يرجع عن رأيه عندما يثبت عنده حديث في المسألة ـ د. أبو شهبة ـ ص٢٥٨، ٢٥٩) ولذلك وصف سفيان الثوري الزعم بأن أبا حنيفة يرد الأحاديث، بأنه تشنيع قوم يغفر الله لنا ولهم !! .

والحقيقة أن أبا حنيفة له ١٧ مسنداً ففهمها بعض الناس - حتى ابن خلدون - على أنها ١٧ حديثاً !! فظلموا الرجل من حيث لا يقصدون إلى ذلك، وهذه المسانيد كلها قد طبعت في الهند في مجلدين !! (أبو شهبة ٢٨٩ + أبو حنيفة - وهبي سليمان ص ١٦٩).

وأبو حنيفة - بخلاف معظم أهل الحديث - يقبل الحديث المرسل، وهو أن يروي الرجل حديثاً عمن لم يعاصره !! (جامع الأصول ١ / ١١٧، ١١٨ + ص١٦٧، ١٦٨) .

وقد عده الإمام الذهبي من حفاظ الحديث ... كما روى الحديث عن أبي حنيفة كل من الثوري وابن المبارك ووكيع بن الجراح وغيرهم من أئمة الحديث، وسئل عنه يحيى بن معين : يا أبا زكريا : أبو حنيفة كان يصدق في الحديث ؟ فقال : نعم، صدوق . (المرجع السابق ص ١٨٢)

وشعبة بن الحجاج – أمير المؤمنين في الحديث - وثّق أبا حنيفة وطلب إليه أن يحدِّث، أي : أن يروي الأحاديث (أدب الاختلاف في الإسلام ص ١٣٠). كل ذلك لا يمنع من أن علماء العراق كانو أشد تحرياً لصحة رواية الحديث، وذلك بسبب الفتنة التي عصفت بذلك القطر، من قبل أن تنتهي دولة الخلافة الراشدة (د. وهبة الزحيلي - مجلة الفكر الإسلامي - العدد ١٢ - السنة ١٨ - جمادى الأولى ١٤١٠ هـ – ص ٦٩) - لكن ذلك لم يكن رفضاً لما يثبت من السنة، بل إنه لا انفصال بين مدرستي أهل الحديث وأهل الفقه، فالجميع ملتزمون بالكتاب والسنة كأصلين للاعتقاد والتشريع، والجميع كانوا تلامذة لكبار التابعين الأجلاء، الذين تتلمذوا من قبل على عدد من علماء الصحابة ومحدثيهم (المرجع السابق ص ٦٦ - ٦٩) .

* * *

انصياع التلاميذ !!

مادامت أسطورة رفض أبي حنيفة للسنة النبوية، قد انهارت ـ كما رأينا بالأدلة السابقة الناصعة ـ فإن أسطورة انصياع أصحابه من بعده لأهل الحديث، تنهار تلقائياً، لأنها مبنية على سابقتها، وما أُسِّسَ على باطل فهو باطل .

ومع ذلك، نضيف اعتراف ابن حزم بسعة انتشار المذهب الحنفي في المشرق، وهي ناتجة عن تقلُّد أبي يوسف ـ صاحب أبي حنيفة ـ منصب قاضي القضاة في دولة بني العباس، فلم يكن يولي قاضياً إلا إذا كان حنفياً (الإحكام ١ / ٦٢٥) .

وبعبارة أخرى فإن أصحاب أبي حنيفة لم يكونوا في وضع من يخضع لغيرهم (هذا لو أننا هبطنا إلى درك القوم الذين يفسرون تاريخنا بهذه الأراجيف)، بل إن مذهبهم قد ساد على ما سواه لأنهم كانوا يمثلون المذهب الرسمي للدولة !! . ناهيك عن أن محمد بن الحسن الشيباني ـ صاحب أبي حنيفة أيضاً ـ الذي اتهمه حسين أمين بالخضوع، ألَّف بعد وفاة أبي حنيفة كتاب « المخارج والحيل » (أدب الاختلاف في الإسلام ـ د. طه جابر فياض العلواني ـ ص ١٤٢) . . . وها هو أبو يوسف (المتهم الأخير) يَمضي في مسألة العرف بخلاف الجمهور وبخلاف أبي حنيفة معاً (المدخل الفقهي العام ـ مصطفى الزرقا ـ ٢ / ٩٠٤، ٩٠٥) .

* * *

ومالك ؟ ...

وزعم صاحبنا أن الإمام مالك بن أنس ـ إمام دار الهجرة ـ يقدم المصلحة على النصوص القرآنية والنبوية . . . مع العلم بأن مالكاً هو صاحب المقولة الشهيرة « ما منا إلا من رَدَّ وَرُدَّ عليه إلا صاحب هذه الحجرة ـ إشارة إلى الروضة النبوية الشريفة » .

ومما صح عنه أنه كان يتهيب أن يفتي بالرأي، وكان يعلل ذلك بقوله : كان النبي ﷺ يُسأل فينتظر الوحي فكيف أفتي برأيي (أدب الاختلاف في الإسلام - ص١٨٤) .

وأقصى ما قيل عن المالكية هو قول الشيخ مصطفى الزرقا : إن المالكية يخصصون العام ويقيدون المطلق من النصوص غير القطعية !! بالمصالح المرسلة . والفرق شاسع بين هذا الكلام وادعاءات « الأمين » الذي جعلها رداً للنصوص !!. أما اتهام مالك بخلع ربقة التشريع فهو من متعصبي المذاهب الأخرى المتأخرين، وهو اتهام باطل جائر ... فإذا كان « الأمين » قد نقل عنهم فلِمَ لَمْ يبين النقل، وأنه نقل عن خصوم مالك من عصور التحجر المذهبي ؟ (ومع ذلك فقد فند الدكتور البوطي كلام الزرقا - انظر ضوابط المصلحة ص ٣٣٤ + ص ٣٦٧ + ص ٣٨٨) . وإن كان أبو رية قد سبق « الأمين » إلى الادعاء بأن مالكاً يرد الأحاديث التي تعارض القرآن أو قواعد الشريعة (أبو رية - ص ٢٥٢) !! .

وعموماً فإن الأئمة الأربعة وغيرهم من مجتهدي الأمة، مُقِرُّون بأن السنة النبوية صنو القرآن من حيث حجيتها ووجوب اتباعها .. أما اختلافاتهم فترجع - غالباً - إلى أن بعض نصوص القرآن والسنة ليست قطعية الدلالة، وهذه رحمة من الله بعباده وتيسير عليهم .. كما ترجع بعض اختلافاتهم إلى تباين القواعد الأصولية وضوابط الاستنباط التي توصل كل منهم إليها، في ضوء ما فهمه من الكتاب والسنة (انظر : أدب الاختلاف في الإسلام - العلواني ص ٩٣ - ١١٥) .

وقد قال الإمام أحمد : مازلنا - يعني أهل الحديث - نلعن أهل الرأي

ويلعنوننا[١] حتى جاء الشافعي فعلمنا فقه السنة .

وليس من خلاف بينهم جميعاً فيما يتصل بحجية السنة، إلا فيما ذهب إليه بعض الأصوليين من أن حديث الآحاد (الذي رواه الثقة الضابط عن مثله إلى رسول الله ﷺ) ليس حجة في قضايا الاعتقاد، لأنه ظن راجح، والعقيدة لا تبنى إلا على اليقين .. وأيا كان مدى صحة هذا الاشتراط من ضعفه، فإنه لا يطعن في أصل الاحتجاج بصحيح السنة النبوية .

* * *

وتبقى لنا كلمة أخيرة ـ بعد كل ما أوضحناه من قبل ـ بخصوص اتهاماته الفاجرة للفقهاء بأنهم أدخلوا البدع في دين الإسلام، عن طريق اختراع الأحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ تارة، وعن طريق الإجماع تارة أخرى .. نقول إن السنة محفوظة وقد أقمنا في هذا الفصل من الأدلة العقلية والنقلية على ذلك ما يكفي، والفقهاء المجتهدون أَجَلُّ من أن يكذبوا ـ ولو مازحين ! ـ، لا سيما أن من ألصق بهم هذه الاتهامات الكاذبة إنما هو كذاب أشر ينتهب الأكاذيب من المستشرقين والمتغربين .

إن المبتدعين في الدين ظهروا في عصور الانحدار والجمود لا في زمن الاجتهاد على أيدي الأئمة الأعلام، فبدعة المولد النبوي مثلاً ـ كما أقر «الأمين» نفسه ـ ظهرت في القرن الثامن الهجري !! وحتى أولئك المبتدعون ـ وغالبا ما ابتدعوا لقصورهم وجهلهم ـ لم يختلقوا أحاديث تشهد لما ابتدعوه، وإنما استدلوا لبدعهم استدلالاً خاطئاً من أدلة صحيحة في ذاتها .. فجهر المؤذن بالصلاة على رسول الله

---

(١) هذه فضيحة أخرى لأكاذيب «الأمين» عن خضوع تلاميذ أبي حنيفة لأهل الحديث .. فالإمام أحمد يشير إلى حدة الخلاف بين مدرستي الحديث والرأي في زمانه، مع أنه جاء بعد أبي يوسف ومحمد بن الحسن وهما أشهرأصحاب أبي حنيفة الذين ساروا على نهجه ! . وهي فضيحة لأكاذيب «الأمين» عن الشافعي، فدوره هو تأصيل فقه السنة ـ كما شهد له أحمد ـ، لا أنه أول من جعلها مصدراً للتشريع كالقرآن !! .. ومعنى شهادة أحمد أن أهل الحديث تعمق فقههم للسنة فتقلصت مساحة اختلافهم مع أهل الرأي ، وليس العكس الذي يزعمه السارق الكذوب !! ..

في ختام الأذان، ليس له حديث واحد ضعيف ـ ناهيك عن حديث صحيح !! ـ وكذلك بالنسبة إلى الجهر بالنية للصلاة . . . فإذا كان المبتدعون المخطئون لم يصلوا إلى حد اختلاق الأحاديث على النبي الكريم ﷺ، فهل يفعلها الأئمة المتبعون ؟ كما أن البدع التي أشرنا إليها هنا تنسف أكذوبته عن الإجماع كوسيلة لإدخال البدع في الدين، إذ ظل في المسلمين من ينكر على أصحاب هذه البدع ما أضافوه إلى الدين بغير دليل صحيح، أي أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، مصداقاً لما أخبر به المعصوم ﷺ . . وحتى ما استحسنته الأمة من تصرفات مباحة لا تدخل في دائرة الزيادة في الدين، نسبت إلى أصحابها ولم تنسب إلى الرسول ﷺ، ومثال ذلك ما فعله عمر بن عبد العزيز في ختام خطبة الجمعة من تلاوة قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ .. ﴿٩٠﴾ ﴾ [النحل : ٩٠] فقد نُسِبَ ذلك إلى عمر، وهو ليس زيادة في الدين لأنه تلاوة آية قرآنية، في موضع يحسن فيه ـ أصلاً ـ مثل ذلك، ومع ذلك فتلاوة هذه الآية ليست شرطاً لصحة الخطبة !! أفرأيتم ورع علماء الأمة ووقاحة المفترين عليها!!.

ومثل ذلك ما فعله الفاروق من قبل حين جمع الناس على أُبَيّ لصلاة التراويح في رمضان، فقد نُسِبَ هذا الفعل الخير إلى عمر، ولم يقل أحد إن رسول الله ﷺ هو الذي جمعهم على ذلك !! مع أن أصل التراويح مشروع لأن النبي ﷺ فعلها أياماً ثم امتنع عن الخروج إلى المسجد في وقتها، لئلا يظن المسلمون أنها فريضة !!.

التدوين والحفظ

من الشبهات التي روَّج لها جاحدو السنة كثيراً، أنها لم تدون في حياة الرسول ﷺ، وهو ما أدى - بزعمهم - إلى اختلاط الزائف بالصحيح،وأنه لو تم تدوينها مثلما دون القرآن لبقيت محفوظة من كل ما هو غريب عنها !! وتبعاً لذلك فالحل عندهم هو اطراحها ورفضها كلية !!.

وهذه الشبهة تتركب من جملة أكاذيب ومغالطات بُني بعضها على بعض. فهل من المقبول في أي منهج علمي، أن نرفض ما اختلط فيه الصحيح بالزائف ؟ أليس ذلك هو حال العوام الجهلة ؟ إن مهمة العالم في ميدانه أن يعري الدخيل عن الأصيل، فلا يتخذ من المدسوس ذريعة لرفض القضية من أساسها !!.

وأما ادعاء أن التدوين وسيلة للحفظ لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، فادعاء متهافت . إن هؤلاء يظنون - أو يوحون لنا أنهم يظنون - أن التدوين هو الذي حفظ لنا النص القرآني. وهذا جهل - إن لم يكن تجاهلاً - فالثقة المطلقة التي يتمتع بها النص القرآني الكريم، ترجع إلى عدة عوامل متضافرة، من أهمها حفظه باستمرار في صدور عدد غير قليل من الحفاظ في شتى ديار المسلمين، وهو ما يحول دون تواطئهم على الزيادة والنقص، بل ويحمي النص حتى من الخطأ والسهو، فإذا أخطأ أحدهم كانت قراءة الآخرين الصحيحة مرجعاً لتصويبه .. وهكذا .

إن أي نص يقتصر توثيقه على تدوينه على الورق، ليس في منجى من التزوير والتحريف .

فالقرآن تم حفظه - جماعياً - في الصدور، كما تم حفظه في السطور.

وكذلك حُفِظَت السنة النبوية شفاهة وكتابة، على تفاوت بين كثير منها حَفِظَهُ الثقة الضابط عن الثقة الضابط، وبين قليل منها (المتواتر) الذي رواه جمع عن جمع عن جمع يستحيل - عقلاً - أن يخطئوا كلهم معاً، كما يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب ! أما الجوانب التطبيقية كالعبادات فهي منقولة نقلاً تطبيقياً مقطوعاً بصحته.

ولست أدري لِمَ يتجاهل هؤلاء المفتونون بالغرب، أن دستور أولى الديمقراطيات الحديثة (بريطانيا) مازال غير مكتوب !! فهل غض ذلك من قيمته، أو شكك الإنجليز في نصوصه ؟ !.

والحقيقة أنه وردت أحاديث تنهى عن كتابة أقواله ﷺ كما وردت آثار تأذن بها، وذهب أكثر العلماء إلى أن النهي منسوخ بالإذن، وقال بعضهم: إن النهي خاص بمن لا يؤمن عليه الغلط والخلط بين القرآن والسنة أما الإذن فهو خاص بمن لا يخشى عليه ذلك . (السباعي - السنة ومكانتها ص ٦١) (د. عتر - منهج النقد في علوم الحديث ص ٣٩ - ٤٣).

ومن الثابت علمياً أن بعض الصحابة دونوا ما حفظوه من السنة لأنفسهم، كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة علي بن أبي طالب، وصحيفة سعد بن عبادة، وكتب الرسول ﷺ إلى ملوك عصره يدعوهم فيها إلى الإسلام ، والعبادات وأنصبة الزكاة والجزية والديات، وكتابه إلى وائل بن حجر لقومه في حضرموت، وفيه الأصول العامة للإسلام وأهم المحرمات فيه .

وكتابة خطبته ﷺ يوم فتح مكة لأبي شاه اليمني، ناهيك عن معاهدته مع سكان المدينة غير المسلمين مطلع الهجرة، وعقود صلح الحديبية وصلح تبوك.. (عتر - المرجع السابق ص ٤٥ - ٤٨).

وممن اطلع على هذا الجانب المهم وأيده بمزيد من الأدلة فواد سزكين (سزكين - تاريخ التراث العربي - المجلد الأول - الجزء الأول ص ٢٣١) . يضاف إلى ذلك صحيفة أبي هريرة التي طبعت بتحقيق محمد حميد الله، وصحف سمرة بن جندب وعبدالله بن أبي أوفى وعبدالله بن مسعود (القرآنيون ص ٢٤٥) .

* * *

وبعد وفاة الرسول ﷺ، والاطمئنان إلى عدم التباس السنة بالقرآن، شهد تدوين الحديث مزيداً من الانتشار والعناية، لكنه ظل عملاً فردياً غير رسمي، فالمستشرق الحاقد شاخت الذي ردد أقوال جولدزيهر وافتراءاته على السنة، اضطر إلى إيراد نصوص تثبت أن الإمام الزهري دوَّن الحديث والزهري مولود في منتصف القرن الهجري الأول (د. الأعظمي - مناهج المستشرقين - ١ / ٩١، ٩٢) .

ولم يكد القرن الهجري الأول ينقضي حتى كانت معظم السنة مدونة (عبد الوهاب خلاَّف - خلاصة تاريخ التشريع ص ٥٩) .

وتم التدوين الرسمي للحديث النبوي على يد الخليفة الجليل عمر بن عبد العزيز ولم يغفرها له المستشرقون الحاقدون ومن شايعهم في عصرنا من « كتاب إسلاميين مستنيرين » !! .

فقد كتب عمر إلى عماله في المدن كمحمد بن حزم وابن شهاب الزهري، لجمع الحديث وتدوينه، لأن الصحابة الذين رووا السنة توزع علمهم في الأمصار بعد انتشارهم فيها في عهد عثمان بن عفان (د. بكري شيخ أمين - أدب الحديث النبوي ص ٣٩ + السلفي : حجية السنة ومكانتها ص ١٦٥ - ١٨١) .

* * *

الذاكرة الضعيفة

لقد فات المرجفين بقضية تدوين السنة، أن البشر - أفراداً وشعوباً - يتفاوتون في قدرتهم على الحفظ والتذكر.

فقد اشتهر العرب بقوة حافظتهم، وربما كانت حاجتهم الناتجة عن أميتهم قد ساعدت في ذلك، ولذلك حفظوا أشعارهم وذكر أيامهم الخالية دون تدوين .. وجاء عصر عبيد الغرب ليستفظعوا ذلك لأن سادتهم في الغرب لا يستطيعون الحفظ على طريقة العرب ... وجاء جاحدو السنة ليشككوا في حفظ أبي هريرة (وسنتناسى مؤقتا دعاء المصطفى له بألا ينسى)، مع أن كل ما حفظه أبو هريرة الذي تفرغ من كل شؤون الحياة لملازمة الرسول ﷺ، لا يعدل شيئا بالقياس إلى ما ثبت عن حفظ آخرين عاشوا في عصور التدوين من بعده، كأبي زرعه الذي حفظ ٧٠٠٠٠٠ حديث !! وكان الأصمعي يحفظ ١٥٠٠٠ أرجوزة من أراجيز العرب!! والشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي في عصرنا كان يحفظ الشعر الجاهلي كله وشعر أبي العلاء كله (السباعي - السنة ومكانتها - ص ٢٩٥).

إن الأحاديث التي رواها أبو هريرة - ٥٣٧٤ حديثاً - (وكثير منها لا يتجاوز السطرين أو الثلاثة)، ليست شيئاً أمام الطفل السعودي محمد السعود الذي حفظ القرآن الكريم كله ولما يتجاوز الثانية عشرة من عمره .

هذا الطفل المكفوف البصر، حفظ القرآن في ٦٠ يوماً (جريدة : الرأي العام الكويتيه - العدد ٩٢٦٨ - بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٩ - الصفحة الأخيرة).

أما عند غيرنا، فهناك أمثلة كثيرة، منها أن العالم الأمريكي الشهير «جراي»

كان يحفظ أسماء أكثر من ٢٥ ألف صنف من النبات أما فيكتور دوجووي (١٧٦٩ - ١٨٤٦م) الذي كان عضواً في الأكاديمية الفرنسية، فقد حفظ مؤلفات فولتير كلها عن ظهر قلب وهو في الثالثة عشرة من عمره !! .

والعالم السويسري «بيير موشون» (١٧٣٣ - ١٧٩٧م) كان يحفظ الموسوعة الفرنسية التي تضم ١٧ مجلداً فيها ١٨ مليون كلمة !!! .

* * *

سهولة الكذب . . .

زعم «الأمين» في أكاذيبه المنتهبة، أن من اليسير جداً تزييف سند مقبول لحديث موضوع، كما ادعى أن علماء الحديث لا يشترطون لقبول الراوي سوى أن يكون تقياً فحسب .

وقد مر بنا كيف عجزت دولة بني العباس بكل سلطانها عن تزييف حديث مكذوب على النبي ﷺ، لتحارب به الإمام أحمد بن حنبل الأعزل في سجونها إلا من إيمانه، وذلك إبان فتنة خلق القرآن !!.

وأضرب للقارئ الكريم مثلاً آخر . . . ففي رواية جابر في الصحيحين «كنا نعزل والقرآن ينزل»، وعند الترمذي «ذلك - أي : العزل - هو الوأد الخفي».

وأخذ بعض الفقهاء بالأولى لأنها أصح رواية «فهم على النقيض من مزاعمه لا يقولون رأياً ثم يبحثون له عن مسوغات حتى لو كانت بالكذب على النبي» .

والشاهد هنا أنه لو كان أمر تزييف السند المقبول سهلاً، وكان الفقهاء على الصورة التي افتراها، فما الذي منع الفقهاء القائلين بعدم جواز العزل من انتحال سند أصح للرواية الأضعف؟! .

ألم يزعم « الأمين » أن السلاسل الذهبية في سند الحديث يسيرة على كل من رغب، وكأنه يظنها السلاسل الذهبية (الفعلية) التي تتدلى من رقاب أبناء المترفين الذين ينكرون السنة النبوية اليوم، لأنها - أي: السنة - تحرّم لبس الذهب على الرجال!!.

أما أكذوبته (المسروقة) عن اشتراطهم صدق الراوي فقط، فإنها تتهاوى إذا علمنا أنهم لا يقبلون حديث من عُرف بكثرة السهو في رواياته، ومن عُرف بقبول التلقين في الحديث، ومن كثرت عنده الشواذ أي المخالفات ومن غلط في حديث وتم تبيان غلطه له فأصر على روايته عناداً..!! (عتر - ص ٨٦، ٨٧).

كما طعنوا في ضبط من يُلحق شيئاً بالحديث خطأ أو نسياناً !!

(أبو شهبة - ص ٦١).

وذلك لأن للمحدثين شرطين أساسيين في قبول الراوي، هما صدقه وضبطه، ولذلك كثر عندهم وصف بعض الرواة بقولهم: فيه جهالة - ليس بالحافظ - غيره أوثق منه - سيئ الحفظ.. إلخ !! (عتر - ص ١١١).

ولذلك فإن احتياطهم لأمر السنة وصل إلى حد تضعيف الحديث إذا فقد شرطاً واحداً من الشروط الستة للحديث المقبول، مع أن اختلال شرط غير ناتج عن جرح الراوي في صدقه، ليس دليلاً قاطعاً على أن الحديث غير صحيح، إذ يحتمل أن يكون الراوي السيئ الحفظ قد أصاب، ومع ذلك يضعّفون حديثه !! (عتر - ص ٢٨٦، ٢٨٧).

وكمثال، انظر إلى ما قالوه في حق أحد الرواة: « صدوق كثير الغلط، ثَبت في الكتابة، وكانت فيه غفلة » !! (الحافظ الطبراني - الأوائل - ص ٤٦).

كما ميزوا حال الراوي بين مرحلة وأخرى، فقالوا: « إسناد ضعيف فيه ابن لهيعة وهذه الرواية عنه بعد احتراق كتبه »!! (المرجع السابق - ص ٧١).. ومن رغب التوسع في اشتراطهم الضبط - وليس الصدق وحده كما زعم صاحبنا - نشير عليه بالرجوع إلى جامع الأصول لابن الأثير الجزري (١/ ٧٢ وما بعدها).

* * *

رواية الكذب ..

وزعم الأمين سارقاً عن أبيه (ضحى الإسلام ٢ / ١٣٠؛١٣١) عن جولدزيهر، أنه متى صح السند، ارتضى علماء الحديث الرواية مهما كان مضمونها!!.

وهذا كذب صريح، كما أنه يتناقض مع أكذوبته الأخرى حين زعم أن علماء الحديث لم يكونوا معنيين بالتثبت من أن النبي ﷺ قال هذا الكلام أو لم يقله، ما دام مضمون الرواية يتفق مع تعاليم الدين!!. فهو تارة يجعل السند وحده سبباً لقبولهم الحديث مهما كان المتن، وتارة أخرى يجعل المتن هو مسوغ قبولهم، مهما كان السند !! وكذلك تكون أمانة البحث، وسلامة العقول، نسأل الله السلامة. مع أن علماء الحديث قسموا الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف وشاذ.. ليس بحسب السند كما ادعى أبوه من قبله، وإنما بحسب السند والمتن، ولذلك اشترطوا في الحديث الصحيح والحسن ألا يكون شاذاً ولا معلاً، وقسموا الشذوذ إلى شذوذ في المتن وشذوذ في السند !!.

أما افتراؤه على الفقهاء أنهم وضعوا الحديث على النبي فقد رأينا تفاهته من قبل، وأما افتراؤه على علماء الحديث أنهم قبلوا الأحاديث الموضوعة فهذا كذب صريح. فهم رفضوا - ما عدا النووي - حتى رواية من يتوب من الكذب في

الحديث، وقبلوا رواية التائب من الكذب في غير الحديث (عتر - ص ٨٢ + السلفي: السنة حجيتها ومكانتها ص ٢٠٤) وذهب السيوطي إلى عدم قبول رواية التائب من الكذب في غير الحديث (القرآنيون ص ٢٥٦).

وأما الذين قالوا: نحن نكذب للنبي لا عليه، فهم بعض المتزهدين الجهلة، وليسوا علماء الحديث كما أوحى « الأمين » الكذاب الأشر.

فهؤلاء الحمقى كأنهم جهلوا أن « كذب عليه » معناه: ألصق به ما لم يقله سواء أكان مؤيداً له أم طاعناً فيه !. (عتر - ص ٤٧٠).

* * *

الكاذب حسبةً ..

يقول ابن الأثير الجزري (جامع الأصول ١ / ١٣٥ وما بعدها) في تعريف الطبقة الأولى من المجروحين: (وهي أعظم أنواع الجرح وأخبث طبقات المجروحين: الكذب على رسول الله ﷺ، وقد قال ﷺ: « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » وهي كبيرة من الكبائر. وقد ارتكبها جماعة كثيرة اختلفت أغراضهم ومقاصدهم في ارتكابها) ..

ويعدد: فمنهم قوم من الزنادقة كالمغيرة بن سعيد الكوفي وضعوا الأحاديث ليوقعوا بذلك الشك في قلوب الناس.. ومنهم قوم وضعوا الحديث لهوى يدعون الناس إليه. فمنهم من تاب وأقر على نفسه، قال شيخ من شيوخ الخوارج (أي من الوضاعين وليس من شيوخ الحديث كما زعم الكذاب « الأمين » في الصفحة ٦١ من كتابه !) قال الخارجي بعد أن تاب : إن هذه الأحاديث دين فانظروا ممن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً !! (ولم يحذرهم من أن

يصدقوا الأحاديث، كما افترى « الأمين » جداً !!. (انظر الحقيقة في: جامع الأصول ١/١٣٦).

ومنهم جماعة وضعوا الحديث حسبة كما زعموا - هذا تعليق ابن الأثير - يدعون الناس إلى فضائل الأعمال مثل أبي عصمة نوح بن أبي مريم المروزي و...

ومنهم جماعة وضعوا الحديث تقرباً إلى الملوك، مثل غياث بن إبراهيم دخل على المهدي بن المنصور، وكان يعجبه الحمام الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة، فروى حديثاً عن النبي ﷺ أنه قال: [**لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل أو جناح**] قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام وخرج قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله، ما قال رسول الله « جناح » ولكن هذا أراد أن يتقرب إلينا، يا غلام اذبح الحمام.. (أي لم يواصل المهدي هوايته، وذلك بخلاف ما ادعاه « الأمين ») !!.

فالذي زاد كلمة « جناح » كذباً هو واحد من الوضاعين المرفوضة روايتهم وليس إماماً من علماء الحديث حتى يصبح هذا الشاهد ضد علماء الحديث الذين فندوه!! قال الإمام أحمد عن غياث هذا: ترك الناس حديثه. وروى عباس عن يحيى : ليس بثقة، وقال الجوزجاني: سمعت غير واحد يقول: يضع الحديث. وقال البخاري: تركوه!! (انظر أيضاً: السنة ،مكانتها للسباعي ص ٨٨).

وعلماء الحديث فضحوا أكاذيب القُصاص الذين كانوا يضعون الحديث على النبي لترقيق قلوب العامة، ولم يتواطؤوا معهم على جريمتهم الشنعاء، حيث زعم صاحبنا أن العلماء والفقهاء غضوا الطرف عن وضع القصاص الأحاديث المكذوبة على النبي ﷺ، لأنهم رأوا أنها تقوّي إيمان العامة.. فمن شاء التثبت من الموقف الذي نشير إليه، فليقرأ فضائح القصاص فيما كتبه ابن قتيبة (تأويل مختلف

الحديث ص ٢٧٩ وما بعدها).

ولا أجد ما أختم به تفنيد هذه الفرية، أجمل من قول الدكتور عتر (ص ٤٧٢): « وإننا ندعو الناقدين كلهم أن يأتوا بحديث من كتب السنة الأصول يدل على وضعه ما ذكروه من عامل سياسي كدعم بني أمية أو غيرهم، أو عامل بيئة أو غير ذلك.

اللهم إلا أن يكون بعض هؤلاء الوالغين في علم المحدثين قد اطلع على بعض تلك الأحاديث في كتاب « اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » للإمام السيوطي، أو في كتاب « تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة » للحافظ أبي الحسن بن عراق، فحَسِبَ بما أوتي من السعة في علم الحديث[1] أن هذه الكتب هي مصادر نقل السنة النبوية، فحق له أن يقول ما شاء له القول »!!.

* * *

(١) هذه سخرية يستحقها كل الادعياء .

التساهل في الفضائل

قال الإمام أحمد بن حنبل « إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام، تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عنه في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد ولولا الأسانيد لقال من شاء ما شاء » (جامع الأصول ١/١٠٩).. غير أن الكاتب « الإسلامي المستنير » الذي يقذف علماء الأمة كلهم بعدم الأمانة وبالكذب على رسولهم، قادته « أمانته » إلى إيراد نص الإمام (ص ٦٢ من دليل المسلم الحزين) مع بتر عبارة « وما لا يضع حكماً ولا يرفعه »، وبتر « ولولا الأسانيد لقال من شاء ما شاء » !!.. أفرأيتم مبلغه من الأمانة؟ ومع ذلك فإن ابن حزم رحمه الله يقول (الأحكام ١/١٣٧): إن تقسيم قبول الرواة بين الأحكام والرقائق (أي : فضائل الأعمال) فاسد لا دليل له.

فليس جميع العلماء ممن تساهلوا في فضائل الأعمال، وذلك بخلاف ما زعمه « الكذوب ».

* * *

أما الجريمة الثانية هنا لصاحبنا، فتعميمه نص الإمام أحمد على كل الفضائل الواردة في السنة، كفضائل بعض الأزمنة والمواقع والأشخاص.. وهذا افتراء محض ففضائل الأعمال هي الحث على أمور وردت فيها نصوص صحيحة، فلا مانع من قبول ما يعضدها حتى لو لم يكن في مستوى تلك النصوص من الصحة!! وكلنا نعلم أن أحمد كان من أشد علماء هذه الأمة رفضاً لدخول البدع في دين الله، فكيف يوحي « الأمين جداً » بالعكس؟!.

وأما عبارة « حديث ضعيف يستأنس به » التي ساءت « الأمين » - أو من يختلس أباطيلهم - فلا تثريب عليها لأنها ليست كما صورها ظالماً كعادته.. فمعنى يستأنس به أنه قرينة تضاف إلى الأدلة الصحيحة، لكنه ليس دليلاً معتبراً وحده لإطلاق حكم أصلي جديد!!.. ولنلاحظ أنه « ضعيف » أي ليس موضوعاً على الرسول ﷺ.. وأنا أتحداه أن يأتي بحديث موضوع واحد ارتضاه أي عالم من علماء الحديث، أو استند إليه أحد المجتهدين !.

ولذلكاشترط العلماء الذين ارتضوا العمل بالحديث الضعيف في الفضائل (أي: فعل المستحبات وهجر المكروهات):

١ - أن يكون الضعف غير شديد، فخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب (حتى المتهمين !!) ومن فحش غلطه.

٢ - أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أساساً (أي لا مكان للبدع، وذلك بخلاف أكاذيب «المسلم الحزين !!» فلا يجوز العمل بحديث ضعيف تترتب عليه مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير !!).

٣ - ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله، بل تجب روايته بصيغة التمريض مثل: رُوِي، أو حُكِي، أو يُرْوى.. فلا يجوز أن يقال: قال رسول الله... ومع ذلك فإن الكاتب لو كان صادقاً وعارفاً بما يكتب عنه، لوجب عليه الإشارة إلى علماء أجلاء لم يجيزوا العمل بالحديث الضعيف مطلقاً (حتى في الفضائل) ومنهم - بالإضافة إلى ابن حزم الذي أشرنا إلى موقفه قبل قليل - القاضي أبو بكر بن العربي والشهاب الخفاجي، مستدلين بأن فضائل الأعمال مثلها مثل الحلال والحرام لأن الكل شرع ودين، وأن في الأحاديث الصحيحة مندوحة عن الأحاديث الضعيفة (عتر ص ٢٩٣، ٢٩٤).

التفاضل في القرآن والعقل

ولست أدري بأي عقل ينكر الذين سرق عنهم «الأمين» أن يكون لبعض الأشخاص والمواقع والأزمنة فضائل ليست لغيرها !! فبأي عقل يكون الذين آمنوا في بداية الرسالة كأبي بكر وعلي وخديجة فتحملوا مشاق البذل في حين يحيط الأعداء الأقوياء بالدعوة ومعتنقيها من كل جانب، بأي عقل يكون هؤلاء مثل من أسلم بعد الفتح؟!.

ثم إن القرآن الكريم يؤكد صدق ما يراه العقل في هذا، قال تعالى:

﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ⑩ ﴾ [الحديد: ١٠].

ثم أليس لكل شعب أيام يميزها عما سواها، فيحيي فيها ذكريات أمجاده وانتصاراته مثلاً؟ أو ليس في كل أمة أبطال تميزهم عن مواطنيها العاديين؟ أم أن ما يباح لجميع البشر يحرم على المسلمين؟ لا سيما أن التفضيل الذي نعنيه هنا هو ما كان من مصدر سماوي، فالرسول ﷺ يبلغ عن ربه.

وفي القرآن الكريم عشرات الشواهد على التفضيل الذي نتحدث عنه.

فالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم هم بشر ممتازون عن سواهم.. بل إن بين الأنبياء من كانوا من أولي العزم من الرسل كمحمد وموسى ونوح.. وآخرين من غير أولي العزم !!.

وأما الأزمنة فالقرآن يذكر الأشهر الأربعة التي ميزها اللّه عن أشهر العام فحرم فيها البدء بالقتال بدون داع.. قال تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ...(٣٦) ﴾ [التوبة: ٣٦].

وميَّز سبحانه شهر رمضان بنزول القرآن:

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ (١٨٥) ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وكذلك موسم الحج ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ..(١٩٧) ﴾ [البقرة: ١٩٧]

وحتى رمضان امتازت إحدى لياليه عن بقية الشهر

﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ (٣) ﴾ [القدر: ٣].

وأما الأماكن المفضلة في القرآن، فمنها مكة المكرمة

﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ (٩٦) ﴾

[آل عمران: ٩٦].

وكذلك المسجد الأقصى:

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ...(١) ﴾ [الإسراء: ١].

وكذلك الوادي المقدس « طُوَى » الذي أمر اللّه كليمه موسى بالتوجه إليه:

﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى (١٦) ﴾ [النازعات: ١٦].

* * *

الأدلة القرآنية والعقلية - إذاً - تدل على تفاضل البشر والمواقع والأزمنة، فما الذي يجعلها مردودة إذا جاءت بها السنة النبوية؟.

إن المهم - في أمر السنة - أن نتحرى ثبوتها عن الرسول ﷺ فما ثبت أثبتناه وما لم يثبت رددناه، لأن المبدأ مستساغ نقلاً وعقلاً (بالأدلة السابقة).

وقد فعل علماء الحديث ذلك فنقبوا فيما نُسِبَ إلى المصطفى من الأحاديث التي تشهد بفضائل شخص أو موقع مختار أو زمان معين، فقبلوا ما صح منها، - وهو كثير - وردوا ما لم يصح - وهو كثير أيضاً.. ومما يكشف أيضاً عن هوية صاحبنا أنه - وهو ينكر الفضائل - أقر في موضع آخر من كتابه، بأن سعد بن أبي وقاص في الجنة، وهذه من فضائل سعد الواردة في الحديث، فكيف يقر بتلك الفضيلة؟!.

لا تنسوا أنه اعترف بها للدفاع عن لبسه خاتماً من الذهب، متكئاً على رواية تنسب ذلك إلى سعد، ولو فعلها - سعد - جدلاً - فإن سعداً ليس معصوماً، فالحجة في قول المصطفى دون أي مخلوق آخر، ولو فعلها سعد فإنه مبشر بالجنة فهل «الأمين» عنده بشارة كسعد ليفعل ما يحلو له !!..

علماً بأن بعض الصحابة لبسوا خواتم الذهب - مثل سعد - وربما لم يبلغهم النهي، فمن ذا الذي يزعم أن كل صحابي يحيط بجميع السنة؟ (سيد سابق - فقه السنة - ٣ / ٣٦٤).

* * *

النقد العقلي..

يرد الجاحدون كثيراً من الأحاديث النبوية بحجة أن العقل يرفضها ويزعمون أن علماء الحديث اهتموا بنقد السند أكثر من نقد المتن (وبعضهم مثل صاحبنا

ينفي وجود نقد المتن نهائياً)، وهذا أدى - بزعمهم - إلى نسبة أقوال إلى النبي ﷺ لا يسيغها العقل البشري.

وهذه الأكذوبة قديمة، ومما يدل على قدمها، أن ابن قتيبة رد منذ قرون على مروّجيها، فقال: (تأويل مختلف الحديث ص ١٤، ١٥): ما دمتم تعتمدون العقل والعقول لا تختلف أمام ما تستطيع الجزم به مثلما يتفق المهندسون والأطباء في ميادين تخصصاتهم، فعلام كنتم أكثر الناس اختلافاً؟! ويعرض نماذج لاختلافات العلاّف والنَّظّام وهشام بن الحكم، وهي اختلافات في الأصول ناهيك عن الفروع !!.

وقد مر بنا قبل قليل دحض فريتهم القائلة: إن صحة السند تكفي عند علماء الحديث لقبول الرواية، ونضيف هنا أن علماء الحديث أكدوا أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، فقد يصح أحدهما دون الآخر (انظر : موقف ابن حجر وملا علي القاري في: الغزو الفكري ص ٩٣) علماً بأنهم رفضوا آلاف المرويات التي لا يتعارض متنها مع تعاليم الإسلام، لأن في سندها انقطاعاً أو مجهولين !! فَلِم لَمْ يختلقوا لها ما يصحح سندها لو كانوا كما زعم الكذوب.. ويكفي لرد أكذوبته عن عدم استخدام علماء الحديث للعقل في نقد المرويات، مقولة الإمام الشهير ابن الجوزي: « ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع » .. ولنلاحظ أن هذه القاعدة أقدم من ابن الجوزي، لأنه ينقلها عن قائل سبقه !

والحقيقة هي أن علماء الحديث اختبروا السند واختبروا المتن ثم قاموا بإجراء موازنة ضخمة بين الأحاديث مجتمعة سنداً ومتناً معاً (د. عتر - ص ٤٥٨).

والأصول التي اعتمدها علماء الحديث في دراية الأحاديث النبوية (أي ما اتصل بمتنها) تربو على ١٠٠ أصل !.

ومن القواعد التي وضعوها لنقد المتن، وقالوا: إنها من العلامات الدالة على أن الحديث موضوع على الرسول ﷺ :

١ - إذا كان ركيك اللفظ لا يقوله بليغ أو فصيح.

٢ - إذا كان مخالفاً لبديهيات العقول (وليس لأهواء بعض الناس !!. وإنما لبدهيات العقول التي لا تختلف بين البشر !!) بحيث لا يمكن تأويله.

٣ - إذا خالف القواعد العامة في الحِكم والأخلاق.

٤ - إذا خالف الحس والمشاهدة.

٥ - إذا خالف البدهي في الطب والحكمة.

٦ - إذا تضمن دعوة إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.

٧ - إذا خالف المعقول في أصول العقيدة من صفات الله ورسله.

٨ - إذا خالف السنن الإلهية في الكون والإنسان.

٩ - إذا اشتمل على سخافات يترفع عنها العقلاء.

١٠ - إذا خالف الدلالة القطعية للقرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو المعلوم من الدين بالضرورة بحيث لا يحتمل التأويل.

١١ - إذا خالف الحقائق التاريخية المعروفة عن عصر النبي ﷺ .

١٢ - إذا وافق مذهب الراوي الداعية إلى مذهبه.

١٣ - إذا أخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم ثم انفرد راوٍ واحد بروايته !!.

١٤ - إذا كان ناشئاً عن باعث شخصي حمل الراوي على روايته.

١٥ -إذا اشتمل على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، أو على مبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير !!.

(انظر: الباعث الحثيث ص ٧٦ -٨٧، والمنار المنيف ص ١٩ وما بعدها - - السنة ومكانتها ص ٢٧١ ، ٢٧٢ -السنة: حجيتها ومكانتها ص ٢٤١ -جامع الأصول ١/ ١٥٨ -اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ص ٣٢١). فما قول « الأمين » بعد كل هذا؟.

* * *

كما أن علماء الحديث يتناولون المتون بالدرجة الأولى في مباحثهم عن الحديث المقلوب والمضطرب والمدرج والمُصَحَّف وزيادة الثقة ! (اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً -د. السلفي ص ٣١٩ ، ٣٢٠).

وقد بدأ نقد المتن منذ عهد الصحابة (رضي الله عنهم) (المرجع السابق ص ٣١٠ - ٣١٤)، وشهد المزيد من الاتساع عند التابعين ومن بعدهم (المرجع نفسه ص ٣١٤-٣١٧).

ومن الشواهد التطبيقية أنهم رفضوا الحديث الموضوع « لا يدخل ولد الزنى الجنة » لأنه يعارض قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [الأنعام : ١٦٤]. كما رفضوا أحاديث عُمُرِ الدنيا لمعارضتها أحاديث صحيحة مناقضة لها، ورفضوا زعْم من روى أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، لمناقضته صريح العقل (يا عقلاء).

ورفضوا حديث دخول الرسول ﷺ حمَّاماً بالجحفة، لأنه لم يكن في زمنه حمَّامات .. وحديث من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً، لأنه يتضمن ثواباً مبالغاً فيه على فعل صغير.

ورفضوا حديث: إذا عطس الرجل وهو يتحدث فإنه علامة صدقه، لأن التجربة تثبت عدم صحته! (اهتمام المحدثين ص ٣٩٨ ـ ٤٠٠ + أبو شهبة ص ٤٨) وردوا أحاديث في الفقه كثيرة لأنها تؤيد مذهب الراوي المتعصب مثل: «المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة» ومثل: «إذا كان في الثوب قدر درهم من الدم غُسِل الثوب وأعيدت الصلاة» (السنة ومكانتها ـ السباعي ص ٢٧٤).

وبالإضافة إلى عشرات الكتب التي صنفها العلماء في فضح الأحاديث الموضوعة، فقد ألفوا كتباً في القواعد التفصيلية (التي تدعم القواعد العامة السابق ذكرها) التي تشير إلى أن حديثاً بعينه موضوع، وذلك مثل «كتاب الأباطيل» للجوزجاني، و«المغني من الحفظ والكتاب» لأبي حفص الموصلي، ومن أحسنها كتاب «المنار المنيف» لابن القيم (اهتمام المحدثين ص ٤٠٨).

ومن تلك القواعد:

- أحاديث التواريخ المستقبلية (التي تحدد سنة أو شهراً..) كلها كذب مفترى.
- كل حديث في الصخرة كذب مفترى (أين «الأمين» الذي سرق عن أبي رية عن أبيه عن سيدهم جولدزيهر اتهاماتهم الباطلة للزهري لروايته حديث: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد.. فها هنا تتمة افتضاح أكاذيبه فالصخرة غير الأقصى !!. والحديث الذي رواه الزهري عن الأقصى وليس عن الصخرة !!).
- أحاديث الحَمَام لا يصح منها شيء (وليس حديث الدجال غياث أمام المهدي فحسب !!).
- أحاديث ذم الحبشة والسودان والترك والخصيان والمماليك كلها كذب.

- لا يصح في فضل معاوية شيء !! (أين هذا من افتراءات جولدزيهر وعبيده !!؟).
- كل حديث في ذم معاوية وعمرو بن العاص وبني أمية فهو كذب.
- كل حديث في مدح بغداد أو ذمها، والبصرة والكوفة ومرو وعسقلان والإسكندرية ونصيبين وأنطاكية فهو كذب.
- كل حديث فيه: أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة أو من مدن النار فهو كذب.
- كل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد كذب.
- كل حديث في تحريم ولد العباس على النار كذب.
- أحاديث الذِّكْر على أعضاء الوضوء كلها باطل ليس فيها شيء يصح (المرجع السابق ص ٤٠٩ - ٤١٥).. ومثل هذا العمل العظيم الذي يحتاج إلى استقصاء شاق جداً، كم يدل على عناية علماء المسلمين بالتثبت مما ينسب إلى نبيهم ﷺ.

ناهيك عن بحثهم عن العلة، التي تعني وجود سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه (أي يكون رواته مشهورين بالعدالة من حيث استقامة الدين، وبالضبط في نقلهم، ومع ذلك يطرأ على الحديث علة خفية تقدح في صحته !!).

والعلة قد تكون في المتن وحده - كما رأينا - لكنها أكثر ما تكون في السند، فتقدح في الإسناد والمتن معاً !! (اهتمام المحدثين - ص ٣٠٠ وما بعدها).

فكيف - بعد ذلك كله - يسير الجاحد من أدعياء الإسلام، وراء حاقد مثل ميور وغليوم اللذين زعما أن التمييز بين الصحيح والموضوع من الحديث النبوي مستحيل؟! أو يلغي عقله - فضلاً عن دينه - فيردد كالببغاء أكذوبة ميور المضحكة

القائلة: إن الرغبة في تبديد سأم الصحابة من الحروب التي هي أدت إلى ازدهار وضع الأحاديث المكذوبة للقضاء على البطالة !!.

لقد صدق من قال عن هؤلاء العبيد: إنهم يعبدون عقولهم في وجه الشريعة، ويتخلون عنها أمام سادتهم الغربيين؟!.

* * *

وعلى الرغم من أن ما سقناه من أدلة يكفي لتعرية الغاية الحقيقية لحسين أمين من نصوصه غير المباشرة، فإنني أفضل أن أختم هذا الفصل بتأكيد غرضه الهدام من نص يحدد فيه غرضه صراحة (مجلة الهلال القاهرية - عدد نيسان/أبريل - ١٩٩٠م /ص ٢١٥ - ٢١٧) فقد كتب عن الإمام أحمد بن حنبل الذي صمد في وجه التعذيب خلال محنة خلق القرآن، وفسر صاحبنا هذا الصمود بأنه كان وراء موقف الإمام اعتباران، أولهما « الإحساس (لئلا يقول: الإيمان !!) بأنه لا بقاء للإسلام إلا ببقاء السنة.. ولو أتيح للحركة العقلية التي نهض بها المعتزلة أن تؤدي إلى نبذ السنة، فمن الراجح أن يكون لمبدأ حرية الفكر - الذي يدين بالعقل دون النقل ولا ينزل على حكم سلطة ما - أثر انحلالي يوهن من قوة الإسلام وتماسكه، كما أنه يجعل الإسلام أكثر قابلية للتأثر بما يطرأ عليه من خارجه من عوامل التعديل والإصلاح حتى يكون أكثر انطباقاً على نواميس العقل، وأدنى إلى مقتضيات واحتياجات العصور المتتابعة !! » ذلكم هو هدفه من متابعة هجومه على السنة، مثلما هو واضح من تحليله لهجوم المعتزلة عليها !!.

أما أكذوبة تعارض الإسلام مع العقل - طالما أن السنة باقية - فسيأتي بيان تهافتها في مناقشتنا للأحاديث التي ردها .

* * *

تفنيد موجز للأحاديث الواردة في كتابه

١ - حديث ذم الشافعي ومدح أبي حنيفة موضوع، والذين أوضحوا أنه موضوع هم علماء الحديث، فليس من الأمانة أن ينتهبه الكذوب من كتب هؤلاء العلماء، ثم يوحي للقارئ أنه هو الذي اكتشف أن هذا الحديث موضوع، وأن علماء الحديث يقبلونه !!.

(انظر: لسان الميزان ٥/ ٧، ٨ + تدريب الراوي ١٨١ + د. عتر ص ٣١١)
ومما قالوه في مخترع هذا الحديث واسمه: مأمون بن أحمد المروزي: أتى بطامات وفضائح، دجال !! (جامع الأصول ١/ ١٣٨).

* * *

٢ - حديث: كل قول حسن وإن لم أكن قلته فقد قلته.

وحديث: كل حديث يوافق الحق وإن لم أقله... إلخ.

موضوعان (ابن حزم - الإحكام ١/ ٢١٣).

أي أن وضعهما منصوص عليه منذ قرون، فكيف يكذب صاحبنا عندما يوحي أنهما انطليا على علماء الحديث وأنه مكتشف وضعهما على المصطفى ﷺ ؟.. هذا بالإضافة إلى أنه سرق الاستدلال بهما عن الطبيب محمد توفيق صدقي الذي استدل بهما ظلماً قبل ولادة صاحبنا بعشرات السنين (السنة ومكانتها ص ١٥٤، ١٥٥).

* * *

٣ ـ حديث : عرض الأحاديث على القرآن موضوع (الإحكام ١ / ٢١٤) .

ولأن هذا الحديث يعزز شبهاته فقد تبناه !! فإما أنه يعلم أن هذا الحديث موضوع واستخدمه على أنه صحيح فتلك خيانة، وإما أنه لا يعلم فمن يسيغ للجاهل أن يقتحم ما يجهل ويتصدر فيه للفتيا؟ .

٤ ـ الذين زعموا أنهم وضعوا الأحاديث كذباً للنبي ﷺ لا عليه هم جهلة الزاهدين (د. عتر ص ٤٧٠ + القرآنيون ص ٢٣٤) .

٥ ـ حديث الحَمَام للمهدي العباسي : مر بنا أنه موضوع !! .

* * *

٦ ـ مقابل ردّه الأحاديث الصحيحة بالهوى والتشهي تحت ذريعة العقل، اعتمد أقاويل زعمت أن كلب أهل الكهف المذكورين في القرآن، اسمه « قطمير » وأنه ـ أي : الكلب ـ سيحشر يوم القيامة إلى الجنة مع الصالحين! . فأي عقل هذا الذي رضي به دخول كلب الجنة (مع أن من المعلوم من الإسلام بالضرورة أن البهائم ليست مكلفة فلا تدخل جنة ولا ناراً)؟ وأي عقل يجعل للكلب هذا الشرف الذي تنقطع إليه أعناق الأتقياء ، ويرفض أحاديث صحيحة لتضمنها فضائل أشخاص أو أزمنة أو أماكن تمتاز عما سواها؟!! .

* * *

٧ ـ « الباذنجان شفاء من كل داء » : حديث موضوع، نص على وضعه ابن القيم « المنار المنيف »، والملا علي القاري « المصنوع » والسيوطي في « اللآلئ المصنوعة » . . فكيف يدسه « المسلم الحزين » « الأمين جداً » مع الأحاديث الصحيحة في كتابه، ليردها جميعاً ؟! .

* * *

٨ ـ حديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» الذي رفضه (سارقاً الرفض عن سيده جولدزيهر) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد في مسنده والطبراني والبزار والدارقطني ... وقد رُوِيَ من ٧٨ طريقاً !! وقد بلغت عند علي القاري ١٠٢ من الطرق (قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي ـ ص٢٣ ـ ٢٧).

هذا الحشد الكريم ممن رووا هذا الحديث، هل توفر لـ ١ / ١٠٠٠ من تواريخ الأمم الأخرى ؟ .

أو لـ ١ / ١٠٠٠ من معتقداتها الدينية ؟ .

هذا من جهة الرواية، أما من جهة المنطق الذي طالما تشدق المرجفون باسمه، فإن من المدهش أن يفتروا على هذا الحديث أنه مكذوب، فهل المنطق يبيح الكذب على أي إنسان ؟ أليس الكذب مذموماً ـ بالفطرة ـ لدى كل البشر، حتى إن الكاذب نفسه يستر أكاذيبه لأنه يعلم مدى احتقار الآخرين له إذا ما أفتضح كذبه؟!.

وَمَنْ مِنْ العقلاء يداوي الكذب بالكذب ؟ .

فكيف يسوغ ذلك لدى أناس أخلصوا أنفسهم لله كعلماء المسلمين الذين يقر جولدزيهر وتوابعه بمن فيهم «الأمين الحزين» بأنهم أتقياء !! .

وكيف يرتضي هؤلاء الأتقياء ـ والتقوى لا تجتمع مع الكذب على غير النبي ﷺ فما بالنا بالكذب على النبي ﷺ بل على الذي يبلغ النبي ﷺ عنه، كيف يرتضون ـ حسب هذه الأكذوبة الوضيعة ـ أن يكذبوا وهم يعلمون أن نبيهم حَذَّر من الكذب حتى في الهزل ؟!.

بل كيف يستقيم ذلك في حق أناس وصلوا ـ كالشيخ محمد والد إمام الحرمين

الجويني -إلى حد تكفير من يكذب على رسول الله ﷺ قاصداً إلى ذلك عالماً بافترائه !! (الباعث الحثيث ص ٨٤).

وكلمة « متعمدا » التي سرق الأمين عن أبي رية (أضواء على السنة - ص٣٧) أنها أضيفت فيما بعد، ليتسنى لواضعي الحديث على النبي ﷺ أن يمارسوا جريمتهم على اعتبار أنهم غير متعمدين، فهذا هراء باطل !! لأن التعمد وارد في حق كل من يكذب - وهو يعلم أنه يكذب - على الرسول ﷺ !! أما من كذب ناسياً أو متوهماً فلا يعد متعمداً، والوضاعون لا يضعون الأحاديث الكاذبة وهم ناسون أو متوهمون !! .

وحتى ما أضيف خطأ أو سهواً فلا يجوز لمن اكتشفه أن يرويه، لأن عدم إثم الذي أضاف دون تعمد شيء، وروايته بعد اتضاح الإضافة الدخيلة شيء آخر !! .

* * *

٩ - كذّب الأمين بحديث : انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، على اعتبار أن هذه حكمة جاهلية !! وتناسى هذا الكذوب تتمة الحديث التي تحيل معنى المقولة الجاهلية غير الحكيمة، إلى معنى عظيم يناقضها ... فلما سئل الرسول ﷺ عن معنى نصر الأخ المؤمن ظالماً قال - ما معناه : أن تأخذ على يديه !! وعلى أساسه الواهي هذا، ينبغي نسف الفكر الإنساني كله، لأنه كثيراً ما يكمل اللاحق ما سبقه، أو ينسفه، أو يغير اتجاهه !! .

هذا - ولله المثل الأعلى - ولم نشر إلى الفكرة الأخيرة، إلا لتباين تهافت منطق هذا السارق الكاذب، حتى لو ناقشناه على أسس فكرية بشرية محضة، فكيف إذا كان القائل هو خاتم الأنبياء والمرسلين، وقد عصمه ربه فلا ينطق عن الهوى ؟!.

* * *

١٠ - « من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل » هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأحمد . . . وقد رده الأمين سارقاً في ذلك مواقف سابقيه مثلما أثبتنا في « سرقة الشواهد والأمثلة » من قبل . . يقول السباعي (السنة ومكانتها ص٢٨٣ وما بعدها) : وبعض العلماء جعل هذا الحديث خاصاً بتمر المدينة، عملاً برواية مسلم [**من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها**] ويؤكده حديث عائشة في مسلم عن رسول الله ﷺ : [**إن هذه عجوة العالية شفاء**] قالوا : ولا مانع أن يخص الله بلداً بميزة لا تكون في غيره كما وُجِدَ الشفاء لبعض الأدواء في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره، لتأثير يكون في تلك الأرض أو ذلك الهواء ببركة النبي ﷺ وببركة يده الكريمة، فقد كانت العجوة مما غرسه النبي ﷺ في المدينة[1] .

ومنهم من قال : إن هذا عام في كل عجوة .

والذي ارتضاه الأكثرون تخصيصه بعجوة المدينة : قال « ابن القيم » في « زاد المعاد » : والتمر غذاء فاضل حافظ للصحة، ولا سيما لمن اعتاد الغذاء به، كأهل المدينة، وهو من أفضل الأغذية في البلاد الباردة والحارة التي حرارتها في الدرجة الثانية . . . إلى أن قال : وتمر العالية من أجود أصناف تمرهم فإنه ملين للجسم، لذيذ الطعم، صادق الحلاوة، والتمر يدخل في الأغذية والأدوية والفاكهة، وهو يوافق أكثر الأبدان، مقوٍّ للحرارة الغريزية، ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولد عن غيره من الأغذية والفاكهة، بل يمنع لمن اعتاده من تعفن الأخلاط وفسادها . وهذا الحديث من الخطاب الذي أريد به الخاص كأهل المدينة ومن جاورهم، ولا ريب أن

---

(١) وقد جربت ذلك بنفسي حين ذهبت إلى الحج عام ١٣٨٤هـ فاستمررت على التصبح بسبع تمرات من تمر المدينة مدة خمسة أشهر كاملة، وأنا مصاب بمرض « السكر » ثم حللت البول والدم فلم يظهر أي أثر للسكر في البول ولم يزد السكر في الدم عما كان عليه قبل سفري إلى الحج (انظر مقالي في ذلك بمجلة « حضارة الإسلام » في العدد الثالث من السنة الخامسة) (الهامش للسباعي ايضاً)

للأمكنة اختصاصاً ينفع كثيراً من الأدوية في ذلك دون غيره، فيكون الدواء الذي قد نبت في هذا المكان نافعاً من الداء، ولا يوجد فيه ذلك النفع إذا نبت في مكان غيره لتأثير نفس التربة أو الهواء أو هما جميعاً، فإن للأرض خواص وطبائع يقارب اختلافها اختلاف طبائع الإنسان، وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء مأكولاً، وفي بعضها سماً قاتلاً، وذكر في موضع آخر: أن التمر على الريق يقتل الدود فإنه مع حرارته فيه قوة ترياقية، فإذا أديم استعماله على الريق ضعف مادة الدود، وأضعفه وقلله وقتله وهو فاكهة وغذاء وشراب وحلوى.

* * *

ويقول في مكان آخر: ونفع هذا العدد من التمر من هذا البلد من هذه البقعة بعينها من السم والسحر بحيث تمنع إصابته، من الخواص التي لو قالها أبقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاه عنهما الأطباء بالقبول والإذعان والانقياد، مع أن القائل إنما معه الحدس والتخمين والظن. فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحي أَوْلَى أن تُتلقى أقواله بالقبول وترك الاعتراض (زاد المعاد ٣ / ٩٤).

هذا خلاصة ماذكروه في هذا المقام، والذي أراه أن المبادرة رلى تكذيب حديث ورفضه لا يصح، إلا إذا وهن طريقه، أو حكم العقل والطب حكماً قطعياً بتكذيبه وبطلانه، وهذا الحديث قد صح سنده من غير طريق عن أئمة الحديث، ورواه ثقات عدول لا مجال لتكذيبهم، ومتنه صحيح على وجه الإجمال، وقد جربه كثير من الناس، وكنت ممن جربه ـ مازال الكلام للسباعي ـ فظهر صدقه إذ أثبت للعجوة فائدة، وحض على أكلها، ومن المقرر حتى في الطب الحديث أن العجوة مغذية، ملينة للمعدة، منشطة للجسم، مبيدة للديدان المنتشرة فيه، ولا شك أن الأمراض الداخلية من تعفن الأمعاء وانتشار الديدان سموم تودي بحياة

الإنسان إذا استفحل أمرها ..... وإذاً فالحديث لا غبار عليه .

أما السحر فإذا ذهبنا إلى أنه مرض نفسي، وأن الإيحاء النفسي له أثر كبير في شفاء المرضى بمثل تلك الأمراض، وإذا أخذنا العجوة على أنها مغذية مفيدة للجسم، مقوية للبنية، قاتلة للديدان، قاضية على تعفن الفضلات، وأنها من عجوة المدينة، مدينة النبي ﷺ، وأن هذا علاج وصفه (عليه الصلاة والسلام)، وهو الذي لا ينطق عن الهوى، فلاشك في أن ذلك يحدث أثراً طيباً في نفس المسحور، وقد أثبت الطب أثر الإيحاء النفسي في كثير من الأمراض شفاء أو إصابة، أفليس ذلك من شأنه ألا نتسرع في تكذيب الحديث مادام من الممكن تخريجه على وجه معقول !! .

* * *

وإذا كان الطب الحديث لم يُوفَّق في اكتشاف سائر خواص العجوة حتى الآن، أفليس من الخطأ، التسرع إلى الحكم بوضعه، وهل ادعى أحد أن الطب انتهى إلى غايته، أو أنه اكتشف كل خاصة لكل من المأكولات والمشروبات والنباتات والثمار التي في الدنيا ؟ إنك لا تشك معي في أن إقدام مؤلف «فجر الإسلام» (السباعي يتحدث هنا عن والد صاحبنا أحمد أمين الذي سبقه إلى تكذيب هذا الحديث) على القطع بتكذيب هذا الحديث جرأة بالغة منه لا يمكن أن تقبل في المحيط العلمي بأي حال، مادام متنه صحيحاً على وجه الإجمال، ولا يضره بعد ذلك أن الطب لم يكتشف حتى الآن بقية ما دل عليه من خواص العجوة، ويقيني أنه لو كان في الحجاز معاهد طبية راقية[١]، أو لو كان تمر العالية موجوداً عند الغربيين، لاستطاع التحليل الطبي الحديث أن يكتشف فيه خواص كثيرة، ولعله يستطيع أن يكتشف هذه الخاصة العجيبة، إن لم يكن اليوم ففي المستقبل إن شاء الله ... انتهى كلام الدكتور السباعي ـ رحمه الله ـ .

* * *

(١) هذا الكلام من السباعي قديم قبل النهضة الحضارية الحالية في المملكة العربية السعودية.

أما الشيخ محمد أبو شهبة - رحمه الله - فيقول (دفاع عن السنة ص ٢١٧ وما بعدها) في معرض رده على أبي رية الذي سبق صاحبنا إلى تكذيب حديث الاصطباح بالتمر : (وأحب أن أنبه إلى أن المؤلف تابع في هذا الأستاذ أحمد أمين في « ضحى الإسلام » وهو تابع المستشرقين في هذا وإليك الجواب عن هذا .

١ - إن العلماء القدامى - أثابهم الله - قالوا : المراد نوع من التمر وهو تمر المدينة، وأن العدد قد يراد به التكثير ولا سيما أن لفظ السبعة يستعمل في هذا، كما قالوا: إن بعض الفواكه والثمار والنباتات قد يكون لها من الخصائص والآثار في تربة ما لا يكون لها في تربة أخرى وهذا الذي سبقوا إليه هو ما أيده العلم اليوم. فما المانع عقلاً أن يكون لهذا النوع من تمر المدينة خصائص في إزالة السموم، وتقوية النفس والجسم ضد أثر السحر ؟ وليس للقائل أن يقول : فلنجرب بأن نعطي تمراً لإنسان ثم نعطيه سماً لنرى ماذا تكون النتيجة، لأن الحديث الشريف لم يحدد أي نوع من أنواع السموم هو المراد ؟ فلنبحث حتى نصل إلى المراد، كما أحب أن أنبه إلى أثر الطب النبوي من الناحية الروحية والنفسية، فمن أكل تمراً أو عجوة بهذه النية فسيحصل له من قوة الروح والبدن ما يزيل كل أثر لما يحتمل من سحر، ولا يخفى علينا أثر الإيحاء إلى النفس بالصحة أو المرض، وإن بعض الأشخاص قد يجني عليهم الوهم والخوف، والحديث من الأمور الغيبية التي يجب أن نذعن لها ما دمنا نعتقد أن الرسول ﷺ حق وما جاء به حق، ومادام ثبت وصح بطرق الإثبات العلمي السليم، ومن أراد زيادة في هذا فليرجع إلى ما كتبه الإمام ابن القيم في « زاد المعاد »، والحافظ بن حجر في « فتح الباري » (فتح الباري جزء ١٠ ص١٩٦، ١٩٧ + زاد المعاد - باب خواص العجوة) .

٢ - إن الحديث يعتبر من المعجزات النبوية فقد اطلعت على بحث قيم للدكتور

الكيميائي محمود سلامة عن فائدة العجوة في مجلة «الدكتور» وأنها عامل قوي في دفع السموم من الجسم والتخلص منها كما كتب غيره في هذا مؤيداً للحديث فقلت: يا سبحان الله، لقد قال الرسول الكريم ﷺ هذا ولم يكن طبيباً ولا متطبباً، وفي وقت لم تكن تقدمت فيه المباحث الطبية إلى إدراك هذا، ألا فاعتبروا ياأولي الأبصار !! فما رأي المعترضين على هذا الحديث فيما قاله العلم اليوم في خواص العجوة ؟!.

ولو أن بعض الأطباء المسلمين العباقرة اتجه إلى الطب النبوي كما ثبت في الصحاح، وبحث فيه بإيمان وصبر وجلد فأنا كفيل أنه سيخلص للبشرية من ذلك بخير كثير، وسيظهر لنا الكثير من أسرار الإعجاز في هذه الأحاديث، فهل من مستجيب ؟ نعم إن بعض الأطباء المؤمنين اتجه إلى هذا ونشروا فيه مقالات، ولكني أريد بحثاً مستفيضاً في سِفْر كبير يكون مرجعاً في هذا الموضوع الجليل) ... انتهى كلام أبو شهبة ـ رحمه الله ـ .

* * *

ويؤكد الدكتور صبري القباني في كتابه (الغذاء لا الدواء ـ ص ١١٩ وما بعدها) أن التمر يضفي السكينة والدعة على النفوس القلقة المضطربة، «لذلك فإننا ننصح بإعطاء كل طفل ثائر عصبي المزاج بضع تمرات في صباح كل يوم لتضفي السكينة والهدوء على نفسه، فتحدّ من تصرفاته واضطرابه» !! ويضيف إلى مزايا التمر أنه يرطب الأمعاء ويحفظها من الالتهاب والضعف ... وأنه لوحظ عدم إصابة سكان الواحات بمرض السرطان، وأن من المعتقد أن غنى التمر بالمغنيسيوم هو سبب وقايتهم .

وأنواع السكر الموجودة في التمر مدرة للبول وتغسل الكلى وتنظف الكبد، «لذلك فالذي يعتاد على تناول التمر يكون ضامناً لجهازه الدموي والعصبي أكثر

من الأشخاص اللاحمة المغرمة بتناول اللحوم، لما تتركه هذه المواد من فضلات سامة قد يسبب تراكمها تسمماً بطيئاً في الجسم».

ثم يقارن الدكتور القباني بين عمل التمر في التغلب على إمساك المعدة، وعمل الملينات الصناعية التي تُضعف الغشاء المخاطي الذي يحمي الدم من بقايا الأطعمة والنفايات السامة، فيغلظ هذا الغشاء في النهاية ثم يتشقق فيسمح بمرور السموم الداخلية فيغدو صاحبه سوداوي المزاج عصبياً يثور لأتفه الأسباب .. «ولو أنه اعتاد تناول التمر يومياً لتخلص من هذا الاضطراب الجسدي النفساني لأن الألياف السللوزية تعين الأمعاء في حركاتها الاستدارية بصورة طبيعية فيتبرز الإنسان يومياً بشكل طبيعي دون عناء أو دواء» !! .

وأنا أقول: كل هذه السموم التي تحدث عنها الدكتور القباني وعن فوائد التمر في مقاومتها، ألا تكفي لإثبات أن الحديث معجزة بخلاف زعم صاحبنا سارقاً عن سارق عن سارق، من أنه يتناقض مع العقل والعلم ؟! .

ولإحاطة القارئ الكريم فإن كلام القباني عن التمر لم يمر بالحديث المذكور من قريب أو بعيد، وإنما كل كلامه عن السموم وأهمية التمر في تخليص الجسم منها حديث طبي محض !! .

* * *

١١ - وكذّب الأمين - سارقاً كالعادة - حديث الذباب ... ونحن نورد فيما يلي جواب الشيخ أبو شهبة على أبي رية من قبل (دفاع عن السنة - ص ١٩٩ وما بعدها) قال: وروى البخاري وابن ماجة عن النبي ﷺ قال: [**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم يطرحه فإن في أحد جناحيه داء والآخر شفاء**] وقد علق في الحاشية بما سماه «معركة الذباب» بين مجلة لواء الإسلام ومجلة

الدكتور وانتصر فيها لمجلة الدكتور وأنحى باللائمة والتثريب على المصححين لهذا الحديث ونبزهم بالألقاب .

وإليك مفصل الحق في هذا الحديث الذي ثارت حوله العجاجة والخصومات بين المثبتين والنافين، وقد كنت عنيت بالكتابة في هذا الحديث وَرَدٌ الشبه الواردة عليه في كتابي الذي نلت به درجة الأستاذية (كان ذلك في عام ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م) وهو « الوضع في الحديث ورد شبه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين » وقد وجِّهت إلي « الإذاعة السعودية » في أول عهدها سؤالاً عن هذا الحديث وَرَدَ إليها من أحد المستمعين وكنت إبَّانها مبعوث الأزهر الشريف للتدريس بالبلد الحرام « مكة » وإصلاح مناهج التعليم، وهاك خلاصة ما كتبته في كتاب وما أذعته .

قلت ـ بعد أن بينت منزلة السنة من الكتاب وعناية الأمة الإسلامية بها عناية فائقة، وأن المحدثين بلغوا الغاية في نقد السند، وعنوا بنقد المتن ولكن لم يبالغوا في نقد المتن مبالغتهم في نقد السند، لاعتبارات شريفة أفضتُ في الكلام عنها في هذا الكتاب ـ :

هذا الحديث رواه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، ولم أجد لأحد من نقاد الحديث طعناً في سنده فهو في درجه عالية من الصحة، وكل ما وقع من الطعن فيه من بعض المتساهلين إنما هو من جهة متنه ومدلوله، فقد قالوا : كيف يكون الذباب الذي هو مباءة الجراثيم فيه دواء ؟ وكيف يجمع الله بين الداء والدواء في شيء واحد ؟ وهل الذباب يعقل فيقدم أحد الجناحين على الآخر ؟ .

وقد بذل علماؤنا الأوائل ـ أثابهم الله ـ الجهد في رد هذه الشبه فقالوا : لا مانع عقلاً أن يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد، بل هو أمر مشاهَدٌ معروف، فالنحلة تلقي السم من أسفلها وتخرج عسلاً فيه شفاء للناس من فيها، والحية القاتل

سمها، يدخل لحمها في الترياق الذي يعالج به السم، وإن الله الذى هدى النحلة إلى أن تبني بيتها على أعظم نظام هندسي، وهدى النملة أن تدخر قوتها لأوان حاجتها، وأن تفلق الحبة نصفين لئلا تنبت ـ لقادر على أن يلهم الذبابة أن تقدم جناحاً وتؤخر آخر ، وحاول بعضهم أن يجيب فقال : إن الحديث من قبيل المجاز، وإن المراد بالداء داء الكِبْر، وبالدواء حمل النفس على التواضع بتناول ما سقط فيه الذباب .

وقد شاء ربك العالم بما كان وما يكون أن يظهر سر هذا الحديث، وأن يتوصل بعض الأطباء إلى أن في الذباب مادة قاتلة للميكروب، فبغمسه في الإناء تكون هذه المادة سبباً في إبادة ما يحمله الذباب من الجراثيم التي ربما تكون عالقة به، وبذلك أصبح ما قاله العلماء الأقدمون ـ تجويزاً ـ حقيقة مقررة، وإليك ما ذكره أحد الأطباء المصريين في محاضرة بجمعية الهداية الإسلامية بمصر قال : يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه، ويأكل بعضاً آخر فتتكون في جسمه مادة سامة يسميها علماء الطب « مبعد البكتريا » وهي تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية أو يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتريا هذا، وأن هناك خاصة في أحد الجناحين هي أن يحول مبعد البكتريا إلى ناحيته، وعلى هذا إذا سقط الذباب في شراب أو طعام ألقى الجراثيم العالقة بأطرافه، فإن أقرب مبعد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعدالبكتريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريباً من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه.. وفي مجلة التجارب الطبية الإنجليزية عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧ ما ترجمته : « لقد أُطْعِمَ الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها وتكون في الذباب مادة سامة تسمى « بكتريوفاج » ولو عُمِلت خلاصة من الذباب

لمحلول ملحي لاحتوت على «بكتريوفاج» التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولدة للأمراض، وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك، وبذلك ظهر أن الحديث الذي عده بعض المتساهلين كذباً من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول ﷺ .

وقد كتب طبيبان فاضلان بحثاً قيماً حول حديث الذباب، مدعماً بالأدلة وذكر المراجع العلمية التي رجعا إليها في إثبات صحة هذا الحديث بما لا يدع مجالاً للشك فيه، وإليك هذا الحديث بنصه (نشر هذا الحديث القيم في مجلة الأزهر عدد رجب لسنة ١٣٧٨هـ) :

* * *

كلمة الطب في حديث الذباب :

البحوث والمرجع العلمية تؤيد الحديث الشريف: [**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء**].

تحقيق علمي للدكتور محمود كمال، والدكتور محمد عبد المنعم حسين :

كثر التعرض لهذا الحديث وخصوصاً من جانب أطباء مكذبين للحديث لعلمهم بأن الذباب ينقل العدوى والجراثيم الحاملة للمرض، ونحن نعلم أن من بين الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ ما هو صحيح وما هو مكذوب، وكان على فقهاء الحديث أن يبينوا الصحيح ويستبعدوا المكذوب، وتمسك رجال الحديث والفقهاء الأعلام بصحة الحديث لاستناده لثقة من الرواة، وتمسك بعض الأطباء بالناحية الصحية وكذبوا الحديث وكنا نود أن نفهم الحديث على أسس ثلاثة :

١ ـ عدم التعرض لصحة الحديث فهذا من اختصاص فقهاء الحديث والعلماء

الذين درسوا العلم والحديث، وهم أعلم كيف يستبعدون الأحاديث المكذوبة.

٢ ـ محاولة البحث العلمي بافتراض صحة الحديث للوصول إلى حقائق أنبأنا عنها النبي ﷺ : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [النجم : ٣، ٤].

٣ ـ عدم الخوض في موضوع مادة الحديث قبل الرجوع إلى المراجع العلمية الكافية عن الحشرات وعن طفيليات الحشرات، لهذا رأينا بعد قراءة الموضوع والمجادلات المتبادلة بين الفريقين في الصحف والمجلات منذ مدة طويلة أن نحاول أن نرد الحق إلى نصابه ذلك أن بعضنا ـ بعد قراءة آراء فقهاء الحديث عن صحة الحديث ـ لم يتردد في تصديقه، وحاول أن يرجع إلى المراجع العلمية التي تؤيد صحة الحديث.

وقد جاء في المراجع العلمية أن الأستاذ الألماني «بريفيلد» من جامعة هال بألمانيا وجد في عام ١٨٧١ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلي من جنس الفطريات سماها «أمبوزاموسكي» من عائلة «انتوموفترالي» من تحت فصيلة «سيجومايسيس» من فصيلة «فيكومايسيس» ويقضي هذا الفطر حياته في الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة، على شكل خلايا خميرة مستديرة ثم يستطيل ويخرج عن نطاق البطن بواسطة الفتحات التنفسية أو بين المفاصل البطنية، وفي هذه الحالة يصبح خارج جسم الذبابة ... وهذا الشكل يمثل الدور التناسلي لهذا الفطر، تتجمع بذور الفطر في داخل الخلية إلى قوة معينة تمكن الخلية من الانفجار وإطلاق البذور خارجها، وهذا سيكون بقوة دفع شديدة لدرجة تطلق البذور إلى مسافة ٢ سم من الخلية بواسطة انفجار واندفاع السائل على هيئة رشاش.

ويوجد دائماً حول الذبابة الميتة والمتروكة على الزجاج مجال من البذور لهذا

الفطر، ورؤوس الخلية المستطيلة التي تخرج منها البذور موجودة حول القسم الثالث أو الأخير من الذبابة على بطنها وظهرها، وهذا القسم الثالث أو الأخير دائماً يكون مرتفعاً عندما تقف الذبابة على أي مسند لتحفظ توازنها واستعدادها للطيران، والانفجار كما ذكرنا يحدث بعد ارتفاع ضغط السائل داخل الخلية المستطيلة إلى قوة معينة، وهذا قد يكون مسبَّباً من وجود نقطة زائدة من السائل حول الخلية المستطيلة، وفي وقت الانفجار يخرج من السائل والبذور جزء من «السيتوبلازم» من الفطر كما ذكر الأستاذ «لانجيرون» - أكبر الأساتذة في علم الفطريات - في عام ١٩٤٥، أن هذه الفطريات كما ذكرنا تعيش في شكل خميرة مستديرة داخل أنسجة الذبابة وهي تفرز أنزيمات قوية تحلل وتذيب أجزاء الحشرة الحاملة للمرض.

ومن جهة أخرى تم في سنة ١٩٤٧ عزل مادة مضادة للحيوية (بواسطة «آرنشتين» و«كوك» من إنجلترا و«روليوس» من سويسرا في سنة ١٩٥٠م) تسمى جافاسين من نفس الفصيلة التي ذكرناها والتي تعيش في الذبابة وهذه المادة المضادة للحيوية تقتل جراثيم مختلفة من بينها الجراثيم السالبة والموجبة لصبغة جرام، وجراثيم الدوسنتاريا والتيفود، وفي سنة ١٩٤٨م عزل (بريان) و(كورتيس) و(هيمنج) و(جيفيريس) و(ماكجوان) من بريطانيا مادة مضادة للحيوية تسمى «كلوتينيزين» من فطريات من نفس فصيلة الفطر الذي يعيش في الذبابة، وتؤثر على الجراثيم السالبة لصبغة جرام من بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفود، وفي سنة ١٩٤٩م عزل (كوكس) و(فارمر) من إنجلترا و (جرمان) و(روث) و(إتلنجر) و(بلانتر) من سويسرا مادة مضادة للحيوية تسمى «انياتين» من فطريات من نفس صنف الفطر الذي يعيش في الذبابة، تؤثر بقوة شديدة على جراثيم جرام موجب وجرام سالب وعلى بعض فطريات أخرى، ومن بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفود

والكوليرا، ولم تدخل هذه المواد المضادة للحيوية بعد للاستعمال الطبي، ولكنها فقط من العجائب العلمية لسبب واحد وهو أنها بدخولها بكميات كبيرة في الجسم قد تؤدي إلى حدوث بعض المضاعفات، بينما قوتها شديدة جداً وتفوق جميع مضادات الحيوية المستعملة في علاج الأمراض المختلفة وتكفي كمية قليلة جداً لمنع معيشة أو نمو جراثيم التيفود والدوسنتاريا والكوليرا وما يشبهها .

* * *

وفي سنة ١٩٤٧م عزل «موفيتش» مواد مضادة للحيوية من مزرعة الفطريات الموجودة على جسم الذبابة، ووجد أنها ذات مفعول قوي في بعض الجراثيم السالبة لصبغة جرام مثل جراثيم التيفود والدوسنتاريا وما يشبهها، وبالبحث عن فائدة الفطريات لمقاومة الجراثيم التي تسبب أمراض الحميات التي يلزمها وقت قصير للحضانة وجد أن واحد جرام (والصواب: جراماً واحداً) من هذه المواد المضادة للحيوية يمكن أن يحفظ أكثر من ١٠٠٠ لتر لبن من التلوث من الجراثيم المرضية المزمنة .

وهذا أكبر دليل على القوة الشديدة لمفعول هذه المواد .

أما بخصوص تلوث الذباب بالجراثيم المرضية كجراثيم الكوليرا والتيفود والدوسنتاريا وغيرها التي ينقلها الذباب بكثرة، فمكان هذه الجراثيم فقط على أطراف أرجل الذبابة أو في برازها، وهذا ثابت في جميع المراجع البكتريولوجية، وليس من الضروري ذكر أسماء المؤلفين أو المراجع لهذه الحقيقية المعلومة .

ويستدل من كل هذا على أنه إذا وقعت الذبابة على الأكل فستلمس الغذاء بأرجلها الحاملة للميكروبات المرضية، التيفود أو الكوليرا أو الدوسنتاريا أو غيرها، وإذا تبرزت على الغذاء فستلوث الغذاء أيضاً كما ذكرنا بأرجلها، أما الفطريات التي تفرز المواد المضادة للحيوية والتي تقتل الجراثيم المرضية الموجودة في براز الذبابة وفي

أرجلها، فتوجد على بطن الذبابة ولا تنطلق مع سائل الخلية المستطيلة من الفطريات والمحتوي على المواد المضادة للحيوية إلا بعد أن يلمسها السائل الذي يزيد الضغط الداخلي لسائل الخلية ويسبب انفجار الخلية المستطيلة واندفاع البذور والسائل.

وبذلك يحقق العلماء بأحاديثهم تفسير الحديث النبوي الذي يؤكد ضرورة غمس الذبابة كلها في السائل أو الغذاء إذا وقعت عليه لإفساد أثر الجراثيم المرضية التي تنقلها بأرجلها أو ببرازها، وكذلك يؤكد الحقيقة التي أشار إليها الحديث، وهي أن في أحد جناحيها داء (أي في أحد أجزاء جسمها الأمراض المنقولة بالجراثيم المرضية التي حملتها) وفي الآخر شفاء، وهو المواد المضادة للحيوية التي تفرزها الفطريات الموجودة على بطنها، والتي تخرج وتنطلق بوجود سائل حول الخلايا المستطيلة للفطريات .

وبعد «فلعلك - أيها القارئ ازددت يقينا بصحة هذا الحديث واطمأننت إلى أن الاذعان والقبول لما صح عن الرسول أحرى بالمؤمن المتثبت وأولى، وفي كل يوم تتقدم فيه العلوم والمعارف البشرية يُظْهِرُ الله - سبحانه - من الآيات ما يدل على صدق النبي ﷺ وصدق معجزته الكبرى وهي القرآن، وصدق الله حيث يقول :

﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ (٥٣) ﴾.

بذلك انتهى كلام العلامة المحقق أبو شهبة .. ولي فوق كل ما سلف من بيان دقيق واضح وقفة أمام المكذبين بحديثي التمر والذباب .. أفترض - جدلاً فحسب - أن الحديثين غير صحيحين - وهذا افتراض جدلي محض - فأي منهج علمي صحيح يبيح لمن عثر على حديثين أدخلا خطأ، أن يرد - بسببهما - عشرات الألوف من الأحاديث الصحيحة ؟ !! .

الأمر الآخر هو أنه لو كانت نية حسين أحمد أمين سليمة ـ وهذا افتراض جدلي وإلا فالأدلة بعكس ذلك لا سيما أنه ليس صاحب موقف وإنما هو سارق للأكاذيب يداري سرقته من الافتضاح ـ أقول : لو كانت نيته سليمة، لأدرج الحديثين مع حديث تأبير النخل، حيث قال الرسول ﷺ للأنصار لما ثبت أن نصحه لهم بعد التأبير أدى إلى عدم حمل النخل، قال : أنتم أعلم بشؤون دنياكم ـ أو كما قال ﷺ ـ فالرسول علية الصلاة والسلام إنما بعث هادياً ومبشراً ونذيراً للناس كافة حتى قيام الساعة، ولم يبعث طبيباً ... ولا يطعن في نبوته أن يخطئ في الأمور البشرية الصرفة كالزراعة والطب واختيار موقع لنزول جيشه ... بل إن هذه الأخطاء في هذه المسائل تشهد مع غيرها من البراهين الكثيرة على صدق رسالته. كل هذا إنما يدخل في إطارالافتراضات ولو أن حسين أمين أو أيا ممن سرق عنهم ـ نحا هذا المنحى لكان بوسعنا أن نلتمس له العذر، ولما كان في مقدور أي إنسان أن يتهمه .. أما أن يكون رد الحديث ـ مع أنه مسروق ـ للهوى والتشهي وجحود السنة كلياً، فهو ردة صريحة فعلها من فعلها .

* * *

١٢ ـ سبق لأبيه أحمد أمين أن فهم حديثاً صحيحاً فهماً قاصراً، إذ توهم أنه يدل على انتهاء الحياة على الأرض بعد قرن من الزمان منذ أن قال النبي ﷺ الحديث المذكور.

والحديث أخرجه البخاري في باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء من كتاب الصلاة، وهو « أن عبدالله بن عمر قال : صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلم قام النبي ﷺ فقال: [**أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مئة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد**] فوهل الناس في مقالة

رسول الله ﷺ إلى ما يتحدثون في هذه الأحاديث عن مئة سنة، وإنما قال النبي ﷺ : [**لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض**] يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن . فهذا نص الحديث واضح في أن الرسول ﷺ أخبر صحابته في آخر حياته ـ وجاء في رواية جابر : قبل وفاته بشهر ـ أن من كان منهم على ظهر الأرض حيًّا حين قال الرسول ﷺ تلك المقالة، لا يعمر أكثر من مئة سنة بعدها، ولم يفطن بعض الصحابة إلى تقييد الرسول ﷺ بمن هو على ظهرها «اليوم» فظنوه على إطلاقه، وأن الدنيا تنتهي بعد مئة سنة، فنبههم ابن عمر إلى القيد في لفظ الرسول، وكذلك فعل علي ابن أبي طالب في رواية الطبراني .

وقد استقصى العلماء من كان آخر الصحابة موتاً فوجدوه أبا الطفيل عامر بن واثلة، وقد مات سنة عشر ومئة، وهي رأس مئة سنة من حديث الرسول ﷺ (السباعي ـ السنة ومكانتها ص٢٧٩، ٢٨٠) (آخر صحابي مات ـ إذاً سنة ١١٠هجرية) لا كما زعم الأمين من أن أناساً ظهروا في القرون الهجرية التالية وادعوا لقاء الرسول ﷺ أو الإمام علي موحياً بذلك أن علماء الحديث رووا عن هؤلاء !! .

* * *

والعبرة ليست بادعاء هؤلاء الأفاقين، فالمهم أن دعواهم مرفوضة عند أهل العلم، وإلا فليأت «الأمين» بدليل واحد على ذلك !! ولو كان أميناً ـ قليلاً ـ لوثق كلامه بالإشارة إلى مصدره !!.

فالحديث معجزة نبوية حيث وقع الأمر كما أخبر الرسول ﷺ، ولا يغض من قدره أن يفهمه أحمد أمين فهماً سقيماً ثم يقلده ابنه !!.

ربما تذرع «الأمين الحزين» بأن بعض الصحابة فهموا الحديث خطأ في أول الأمر، حتى نبههم ابن عمر أو علي، وهذا عذر مرفوض لأن من يطلع على الحديث وعلى التنبيه لا يعذر إذا فهمهما خطأ أو ادعى ذلك ؟! .

فما بالك لو عرف أن أباه سرق الاستشهاد بالحديث عن خصوم السنة القدامى الذين رد عليهم ابن قتيبة، ولم يقف عند تفنيده لأوهامهم (تأويل مختلف الحديث ص ٩٩) !!.

* * *

١٣ ـ الغيبيات :

رد الأمين أحاديث عدة تتعلق بأمور مغيبة، زاعماً أن العقل يرفضها، مثل أن الشيطان يأكل بشماله، ومثل حديث الحوض الذي سبقه أبو رية إلى رده، برغم وروده عن ثلاثين صحابياً، منهم عشرون في الصحيحين (أبو شهبة ص ٢٧٠) .

وهذا افتئات على العقل ـ فضلاً عن كونه جحوداً للدين بالهوى . . فالعقل بعد أن يؤمن بأن القرآن من عند الله، وأن الرسول ﷺ يبلغٌ عن ربه، لا يستطيع ـ أي العقل ـ أن يرفض شيئا من أمور الدين الثابتة، مالم يكن حكمها أنها مستحيلة عقلياً (وهذا غير موجود في الإسلام أبداً) . . . أما أن يرفضها لمجرد أن العقل لا يدرك جزئياتها فهذا عمل غير عقلاني، لأن أمام العقل للمعرفة وسيلتين : الاستقراء فيما يخضع للتجربة وإعادتها، والاستنتاج في النظريات . . . والسبيل أمام الوسيلتين هو الحواس أولاً .

ولأن أمور الغيب لا تخضع للتجربة ولم يسبق للحواس أن عرفتها، فكيف يمكن رفضها باسم العقل ؟ .

وإذا كان الأمين يلغي عقله حين يفعل ذلك، فكيف يفهم قول الله ـ سبحانه ـ في وصف إبليس ورهطه :

﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ .. ﴿٢٧﴾ ﴾ [الأعراف : ٢٧].

هل يحكم بأن إبليس غير موجود فيكفر صراحة ؟ علماً بأنه سرق هذا الشاهد عن المعتزلة الذين رد عليهم ابن قتيبة (تأويل مختلف الحديث ص ٣٢٦).

وكذلك صفات الحوض في الجنة، وصفات الحور العين، وحالات العذاب في جهنم ... فما ورد منها في القرآن وفي السنة الصحيحة نؤمن به، وإن لم نستطع تصوره بدقة، لأنه يفوق قدرتنا على التخيل... وصدق الرسول الكريم ﷺ حين وصف الجنة بأن فيها « ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر » أما حديث (عجيزة الحوراء ميل في ميل)، فإنه فضيحة أخرى لهذا الكذوب، إذ أنه ليس صحيحاً وقد أشار إلى وضعه ابن قتيبة في « تأويل مختلف الحديث ص٢٨٠ »، فليس من الأمانة أن يسوقه « الأمين جداً » على أنه شاهد ضد علماء الحديث الذين قالوا عنه : حديث موضوع .

* * *

١٤ ـ سخر « الأمين » من أحاديث الآداب السلوكية عموماً، كالتي تعلمنا ما نقول إذا عطسنا ؟ وما نقول إذا أكلنا ؟! والتي تحثنا على أن نأكل بميامننا ... إلخ.

وقد سبق لي في الجزء الأول من هذا الكتاب، أن أوردت عدة نصوص قرآنية تجعل اليمين ـ عموماً ـ موضع تكريم .

وأما رده الأحاديث الأخرى فإنه يدل على جهل بالقرآن ـ أو تجاهل له ـ فذِكْر الله ـ عز وجل ـ في كل حال هو دأب الأنبياء والصالحين ـ فنوح عليه السلام ذَكَر ربه

لما ركب وجماعة المؤمنين السفينة :

﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴿٤١﴾ ﴾ [هود : ٤١]. واستهل سليمان عليه السلام رسالته إلى بلقيس ملكة سبأ

﴿ ... وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ ﴾ [النمل : ٣٠]، وقد أمرنا ربنا إذا ركبنا على ظهور السفن والبهائم أن نقول :

﴿ لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ [الزخرف : ١٣، ١٤].

- كما أمر الله النبيَّيْن الكريمين موسى وهارون بقوله – عز وجل :

﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴿٤٢﴾ ﴾ [طه : ٤٢]

ويؤكد معنى أن الدعاء وذكر الله شأن الأنبياء والصديقين والصالحين كل من الآيات التالي بيانها : (آل عمران ٣٨، ١٣٥ - الأنعام ٥٢ - الأعراف ١٥١، ١٥٥ - إبراهيم ٣٩، ٤٠، ٤١ - المؤمنون ١١٨ - القصص ١٦ - سورة ص ٢٤، ٣٥ - الحشر ١٠ - يوسف ٩٨ - الدخان ٢٢ - القمر ١٠ - السجدة ١٦ - الجن ٢٠).

ومما يؤكد أن الدعاء دلالة على التوحيد : البقرة ١٨٦ - النمل ٦٢ - يونس ١٠٦ - الشعراء ٢١٣ - الإسراء ٦٧، ١١٠ - آل عمران ٣٨ - الأنعام ٦٣ - الفرقان ٧٧ - غافر ١٤، ٦٠، ٦٥ - الأعراف ١٨٠، أما الآية ١٨ من سورة الجن فتقول :

﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾.

وتدلنا الآيات التالي بيانها على أن المشركين - حتى المشركين !! وضعاف الإيمان يدعون ربهم في المآزق فقط :

الأنعام٤١ ـ يونس ١٢ ـ الزمر ٨، ٤٩ ـ العنكبوت ٦٥ ـ الروم ٣٣ ـ لقمان ٣٢.

وقد وردت مادة «ذكر» ومشتقاتها في القرآن الكريم وكانت محل الثناء على هذا المسلك النبيل ٩٢ مرة !!.

* * *

أما مادة «سبح» فوردت في ٥٢ موضعاً في محكم التنزيل.

ناهيك عما ورد في تعظيم أمر الاستغفار وحمد الله وشكره والاستعانة به ـ سبحانه ـ وصدق الله القائل في الذكر الحكيم :

﴿ **أَلا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ** (٢٨) ﴾ [الرعد : ٢٨] والقائل :

﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ** .. (٢) ﴾

[الأنفال: ٢].

فكيف لا يكون رسولنا ﷺ وهو سيد العابدين في مقدمة من يذكرون ربهم بالغدو والآصال، لا سيما أن الله ـ عز وجل ـ أكرمه وفضله على عباده، ورفع له ذكره.

ولذلك ثبت أنه ﷺ كان يستغفر الله في اليوم أكثر من سبعين أو مئة مرة. ولنضع هذه البشارة الإلهية الكريمة :

﴿ **وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ** (١٥٥) **الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** (١٥٦) ﴾ [البقرة : ١٥٥، ١٥٦].

ففيم العجب من أن يعلمنا ﷺ الذكر الملائم لبدء الطعام والانتهاء منه، وعند الركوب، والسفر وعند السرور وعند النوازل ... كيف لا وذلك شأن الأنبياء الكرام

جميعهم، كما تدل الآيات التي أوردناها ؟ بل إن ذلك شأن الكون كله حتى الجمادات :

﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ (٤٤) ﴾ [الإسراء : ٤٤] .

وأمر ـ سبحانه ـ الجبال والطير بترديد ذكر داود لربه :

﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ .. (١٠) ﴾ [سبأ : ١٠] .

وبعد ذلك كله يأتي شخص يدعي الإسلام فيرفض ما ورد في السنة من أذكار وآداب، برغم أن لها نظائر بالمئات في كتاب الله ؟ .

* * *

وكيف يستهتر امرؤ يزعم أنه كاتب إسلامي بما ورد في السنة من آداب وآثار تعزز ارتباط المسلم بربه، وتوقظ فيه حاسة مراقبة الله ـ سبحانه ـ في شأنه كله، كيف يقدم على فعلة كهذه، وهو يطالع الأمر الإلهي :

﴿ وَلا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ .. (١٢١) ﴾

[الأنعام : ١٢١] .

والأمر الآخر :

﴿ وَالَّذِي خَلَقَ الأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ (١٢) لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ (١٣) وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ (١٤) ﴾

[الزخرف : ١٢ ـ ١٤] .

وبالمناسبة فإن دعاء الركوب الذي علمنا إياه نبينا الكريم هو الدعاء نفسه الذي حث عليه ربنا في كتابه في الآيات المذكورة. ولكن لا عجب بعد كل ما لمسناه من تحريف الأمين لثوابت الإسلام القطعية، وقد سبقه فرعون إلى الاستهتار بشأن الدعاء: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ..(٢٦)﴾ [غافر : ٢٦] . فكان رد موسى عليه :

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَّا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ (٢٧)﴾ [غافر : ٢٧].

وكانت المحصلة النهائية :

﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ (٥٥)﴾ [الزخرف : ٥٥] هذا في الدنيا، أما في الآخرة، فلنصغ إلى خطاب الله ـ عز وجل ـ للكفرة والهازئين بدينه ، يقرعهم سبحانه :

﴿إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ (١٠٩) فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِي وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ (١١٠) إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ (١١١)﴾

[المؤمنون : ١٠٩ ـ ١١١] .

فالطريقان واضحتان : طريق المؤمنين الذاكرين الشاكرين الصابرين المستعينين بالله، وأولئك هم الفائزون، والأخرى طريق المشركين الجاحدين المشككين الذين يسخرون من ذكر الله ـ سبحانه وتعالى ـ فليختر كل ما يلائمه ! .

* * *

١٥ ـ نسب الأمين إلى القرآن نص «إنما الأعمال بالنيات» جاهلاً أنه مطلع

حديث نبوي صحيح، فكيف يتصدى لأمور السنة الواسعة شخص يجهل حديثاً من أشهر الأحاديث بين المسلمين ويظنه آية قرآنية ؟! .

وقد زعم صاحبنا أن الذين عنوا بهذا الأمر هم الصوفية، وسبق أن دحضنا هذا الافتراء، ونضيف هنا إلى ما سلف، أن الإمام الأوزاعي (من الفقهاء المحقود عليهم لدى شاخت وغيره من أساتذة صاحبنا !!) استشهد بهذا الحديث في تصديه للوالي العباسي الذي عاقب نصارى لبنان بجريرة قسم منهم تآمر على سلامة الدولة مع عدو خارجي (الإسلام بين العلماء والحكام ـ عبد العزيز البدري ص ٨٣) .

والأوزاعي من فقهاء أهل الحديث وليس صوفياً !! .

وكان جولدزيهر قد زعم أن هذا الحديث موضوع، وأنه دليل (!!) على تطور الإسلام ـ بزعم ذلك اليهودي الحقود، متجاهلاً أن إخلاص النية لله في العمل شرط لقبوله، وأن الرياء يحبط الأعمال، وذلك في عشرات النصوص القرآنية، فكيف يكون الحديث المؤيد لهذا المعنى نتيجة أكذوبة التطور، لإدخال البدع في الدين؟! .

ومن تلك الآيات :

ـ ﴿ **أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ .. (٣)** ﴾ [الزمر : ٣] .

ـ ﴿ **وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ... (٢٢)** ﴾

[الرعد : ٢٢] .

ـ ﴿ **وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ ... (٢٧٢)** ﴾ [البقرة : ٢٧٢] .

ـ ﴿ **وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ (١٩) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ (٢٠)** ﴾

[الليل : ١٩، ٢٠]

- ﴿ وَلَيْس عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴿٥﴾ ﴾ [الأحزاب : ٥] .

- ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلا شُكُورًا ﴿٩﴾ ﴾ [الإنسان: ٩].

- ﴿ لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ..﴿٢٢٥﴾ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] .

كما فضحت آيات عدة أخرى المنافقين لأنهم يُظْهِرُون الإسلام وقلوبهم تبطن غير ذلك، ومنها :

- ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلاَّ وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلا يُنفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾

[التوبة :٥٤].

- ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴿١٤٢﴾ ﴾ [النساء : ١٤٢]

- ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [البقرة : ١٠].

- ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [الماعون : ٤ ـ ٧].

- ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ .. ﴿١٦٧﴾ ﴾ [آل عمران : ١٦٧].

- ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴿١١﴾ ﴾ [الفتح : ١١] .

فهل عَمِيَ جولدزيهر عن هذه النصوص القرآنية وغيرها ؟ ألا يدل ذلك على مدى « صدق » صاحبنا حين أثنى على جولدزيهر بأنه من المستشرقين المنصفين في حين شن حملة ظالمة على كل مستشرق أنصف الإسلام ولو بشطر كلمة ؟ وإذا عرف السبب، بطل العجب ؟ !.

١٦ ـ زعم الأمين (ص ٦٣ من كتابه) أنه يوجد حديث يذكر فضائل لبلدة جزائرية تسمى « شرشل » وأنا أتحداه أن يأتي لهذه القرية بأي دليل من كتب الحديث الصحيح والحسن بل والضعيف.

١٧ ـ أما تشكيكه بكل حديث تضمن الإشارة إلى أحداث ستقع مستقبلاً، ثم وقعت كما قال الرسول ﷺ، فقد فندنا هذه الأسطورة عند حديثنا عن أن الوحي قرآن وسنة،، وعن إعلام الله نبيه بعض المغيبات .

ويكفي أن النبي ﷺ أخبرنا بفتح القسطنطينية قبل فتحها بـ ٩٠٠ سنة !! فليقل لنا « الأمين » كيف يرد هذا الحديث المعروف في كتب السنة قبل أن يتحقق ما ذكر فيه بتسعة قرون ؟ !.

١٨ ـ الحديث الذي معناه : إنا معاشر الأنبياء لا نُوَرَّث، ما تركناه صدقة .. ادعى صاحبنا أنه موضوع، وأن اختلاقه تم على مراحل (يبدو أن الناس كانوا يحبون الكذب بالتقسيط بحسب هذا الزعم المضحك !!) .. وزعم أنه وضع في عصر الدولة الأموية !! .

مع أن الثابت أن أبا بكر الصديق استشهد بهذا الحديث في خلافه حول أرض فدك مع فاطمة بنت رسول الله ﷺ، التي لحقت بأبيها عليه الصلاة والسلام بعد ستة أشهر من وفاته !!.

أي أن هذا الحديث وُضِعَ ـ بحسب هذه الأكذوبة المتهافته ـ في زمن قياسي !!
وهذا اتهام وضيع لأبي بكر .. والعقل ـ فضلاً عن النقل ـ يؤكد استحالته، لأن معناه أن الصحابة كلهم يتواطؤون على الكذب ـ وحاشاهم .. فما الكذاب الأشر إلا من يتهمهم .

فكيف وضع في زمن بني أمية ؟

وإذا ازداد «الأمين» بجاحة (كالتي ينتظر المجتمع الصناعي لأجلها) ووصل إلى حد الافتراء على أبي بكر وبخاصة أنه أيد من قبل افتراءات علي عبد الرازق عنه بخصوص الزكاة والملك الاستبدادي)، فإن ذلك يهوي بمعول آخر على أكذوبته المسروقة من جولدزيهر عن أن وضع الحديث تم بعد توسع الفتوحات في زمن بني أمية !!.

* * *

١٩ ـ ادعى «الأمين» أن الأحاديث التي توجب طاعة الأمير مكذوبة على رسول الله ﷺ ... وتجاهل بذلك قول الله ـ سبحانه ـ :

﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء : ٥٩] !! .

والعلماء الذين يفتري عليهم هذا الكذوب، لم يقل أي منهم إن طاعة الأمير مطلقة كطاعة الله وطاعة رسوله، وإنما هي طاعة مقيدة بحديث [**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**]!!

هؤلاء العلماء الأتقياء الأبرياء، لو كانوا كما وصمهم هذا الكذوب، لما نقلوا لنا أحاديث نبوية تجعل سكوت العلماء على جور السلطان أمراً محرماً، مع أن بوسع العلماء أن يسكتوا !! .. ولما نقلوا من السنة ما يدل على أن الساكت عن

الحـق شيطان أخرس !! .

ولو كانوا كذلك لما نقلوا حديثاً يؤكد أن أفضل الشهداء بعد حمزة(رضي الله عنه) رجل قام إلى حاكم ظالم فنصحه فقتله !! .

إن أقصى ما قاله بعض الفقهاء هو منعهم الخروج المسلح على الحاكم ما لم يجاهر بكفر صريح، وهذا الاجتهاد ـ حتى لو كان خطأ ـ فإن الله يأجرهم عليه !! والبون شاسع بين التحذير من الحرب الأهلية المدمرة ـ بلغة عصرنا ـ وبين زعم الطاعة المطلقة للحاكم تلك التي نسبها إلى العلماء زوراً وبهتاناً . . . فهؤلاء العلماء متفقون على أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق لكنهم لم يتفقوا على منع الخروج على الحاكم الظالم، فمنهم من أباحه إذا كانت الغلبة راجحة في ظن الذين خرجوا وإذا كان خروجهم مستنداً إلى أدلة صحيحة .

* * *

٢٠ ـ لكن الأمين أكد صحة حديث تأبير النخل، لأنه ظن أنه يناصر دعواه في نسف ثوابت الإسلام !! وهكذا تكون الأمانة : أن يقبل الإنسان من السنة ويرفض بحسب هواه !!.

والذي جعله يعتقد صحة هذا الحديث هو قول الرسول ﷺ : [**أنتم أعلم بشؤون دنياكم**] الذي سبقه إلى استخدامه كثيرون لحذف النظام السياسي كله من الإسلام، زاعمين أن السياسة ـ أصولاً وفروعاً ـ من أمور دنيانا فنحن أعلم بها، وأراد آخرون ـ كما يقول د. يوسف القرضاوي ـ أن يحذفوا النظام الاقتصادي كله من الإسلام بسبب هذا الحديث .

وأضيف إلى ذلك أنه ليس من الأمانة ولا منهجية البحث التي يتشدقون بها، أن يقرر الباحث حكماً شرعياً بالاستناد إلى نص واحد، دون جمعه مع النصوص

الأخرى، لأن الدين لا يتناقض، أما لو أُخِذت الأحكام بهذه الصورة المبتسرة، فسيظهر الدين متناقضاً ـ وهو ليس كذلك !! .

ويفسر الدكتور القرضاوي معنى هذا الحديث بأن الدين لا يتدخل في أمور البشر التي تدفع إليها غرائزهم وحاجاتهم الدنيوية إلا حيث يكون فيها إفراط أو تفريط أو انحراف .

كما أنه يتدخل ليربط حركات الإنسان كلها بأهداف ربانية عليا وقيم أخلاقية، ثم ليرسم آداباً إنسانية راقية في أداء الأعمال تميز الإنسان عن الحيوان الأعجم !! .

ومن الأمثلة التي تساق في هذا الشأن ـ يضيف د. القرضاوي : الزراعة ـ مثلاً ـ فالإسلام يحث عليها، ويَعِدُ الزارعَ بأفضل المثوبة عند الله [**ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة**] رواه البخاري في كتاب المزارعة .

ولكن الدين لا يتدخل ليعلم الناس كيف يزرعون؟ وبأي شيء يسقون الزرع: أبالشادوف أم بالطنبور أم بالساقية أم بالآلة الميكانيكية ؟ ... بالري التقليدي أو بالرش أو التنقيط أو غيره ... الدين لا يتدخل هنا فليس هذا من اختصاصه، إنما هو من اختصاص أهل العلم والخبرة والمسؤولين (الهلال ـ شهر آب (أغسطس) ١٩٨٩م ـ ص ٤١، ٤٢).

وبعبارة أخرى نقول : إن الإسلام لا يتدخل في الشؤون الفنية الصرفة مادام النشاط ليس محرماً أو مكروهاً ... وكذلك فيما يتوصل إليه العلم في كل زمن من نتائج لأبحاثه، فلا يتدخل الإسلام إلا إذا استُخدِم العلم للضرر لا للنفع، أو إذا استخدم جسراً لتيسير المحرمات. الإسلام يتدخل قبل البداية لتوجيه مسار العلم في

خدمة البشر، ثم يتدخل في النهاية ـ بعد النتائج ـ ليتأكد من أنها لن تستخدم في الأذى، أما مرحلة البحث العلمي بين البداية والنهاية فتلك من شأن العلماء والباحثين المختصين دون سواهم .

وليس أدل على أن هذا الحديث لا يؤدي إلى الغاية التي يبحث عنها المرجفون، من أن الرسول ﷺ الذي قال : [**أنتم أعلم بشؤون دنياكم**] حث في مواضع أخرى على الزراعة وغرس الأشجار، فلم يعتبرها مجرد أمر فني لا يتدخل فيه الإسلام .. والرسول ﷺ الذي أراد المبطلون تحريف جملته هذه، هو نفسه الذي مارس الحكم والقيادة العسكرية والقضاء، فنظم الدولة وعقد المعاهدات وأرسل السفراء وقاد المسلمين في الحروب، وقضى في الخصومات، وولى الولاة والقضاة .

ولذلك فإن من يعتبر أن هذه الأعمال من أمور دنيانا التي نحن أعلم بها، يتهم الرسول ﷺ بالتناقض بين ما قال وما فعل ـ حاشاه ﷺ .

ولهذا كله فإن العلماء ميزوا بين ما فعله الرسول ﷺ من قبيل الفتيا، وما فعله بمقتضى قيادته للمسلمين أو إمامته لهم (د. البوطي ـ ضوابط المصلحة ـ ص ١٦٨، ١٦٩) .

أو بصيغة أخرى : فرَّقوا بين ما كان تشريعاً من أفعاله ﷺ وما ليس تشريعاً .

وقالوا : كل فعل فعله ﷺ هو تشريع إلا في الحالات الثلاث التالية :

١ ـ الأفعال التي صدرت عن الرسول ﷺ بمقتضى الطبيعة البشرية كالقيام والقعود والأكل والشرب .. فهذه تدل على الإباحه وليست مصدراً تشريعياً، ولا يجب على الأمة اتباعها لأنها ليست من الرسالة، وإن اتبعها أحد من المسلمين كان اقتداء حسناً منه بالنبي، كاقتداء ابن عمر بالرسول ﷺ في مأكله ومشربه وملبسه .

ولذلك كما يقول ابن قتيبة ـ (تأويل مختلف الحديث ص ٤٧) : لو أن رجلاً لم يأكل البطيخ طول عمره، وقد كان يُعْجِبُ النبي ﷺ، فلا يقال : إنه ترك السنة .

٢ ـ الأفعال التي صدرت عن الرسول ﷺ بمقتضى الخبرة والتجربة في شؤون الدنيا، كنزوله عند أول ماء في غزوة بدر، وارتحاله عنه بعد أن بيَّن له الحباب بن المنذر أنه ليس الموقع الأفضل.

ومثل إشارته ﷺ على أهل المدينة ألا يؤبروا (أي : ألا يلقحوا)النخل، فتركوا التأبير وتلف الثمر، فقال لهم : أبروا أنتم أعلم بشؤون دنياكم !! .

٣ ـ الأفعال التي صدرت عن النبي ﷺ بمقتضى الوحي، لكن الدليل الشرعي أكد أنها خاصة به ﷺ، كتزوجه بأكثر من أربع نساء، وكوجوب قيام الليل عليه، وجواز الوصال في الصيام له وحده ﷺ .

أما قضاؤه ﷺ في خصومة، فيشتمل على أمرين أحدهما : إثبات الوقائع وهو أمر تقديري وليس بتشريع، والثاني : حكمه بعد تقدير ثبوت الوقائع وهذا تشريع، ولهذا روى البخاري ومسلم عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم وقال: [**إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصوم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو يتركها**] أو كما قال ﷺ..(عبد الوهاب خلاف ـ علم أصول الفقه ص ٤٣، ٤٤ + القرآنيون ص ٧٤).

وبذلك يتضح الفرق ـ فيما يتصل بالسنة النبوية ـ بين الحق والباطل، وبين العلم والجهالة، وبين الأمانة والخيانة، وبين الصدق والكذب .

وصدق رب العالمين القائل في محكم تنزيله :

﴿ **فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلالُ** ..(٣٢) ﴾ [يونس : ٣٢]

* * *

ونختم الفصل بشهادة أستاذ للتاريخ في الجامعة اللبنانية، معروف برصانته ومكانته العلمية ، فهو لا يسرق الأكاذيب لينسبها إلى نفسه، ذلكم هو الدكتور أسد رستم ، والرجل شريك لنا في الوطن وإن كان يخالفنا في الدين فهو مسيحي .

يقول في مقدمة كتابه «مصطلح التاريخ» عن رسالة في علم مصطلح الحديث للقاضي عياض : (إن ما جاء فيها من مظاهر الدقة في التفكير والاستنتاج تحت عنوان «تحري الرواية والمجيء باللفظ»، يضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوربا وأمريكا .. وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة في الحديث تتفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرها علماء أوربا فيما بعد في بناء علم المنهجية «المثودلوجية».

ولو أن مؤرخي أوربا في العصور الحديثة اطلعوا على مصنفات الأئمة المحدِّثين لما تأخروا في تأسيس علم «المثودلوجية» حتى أواخر القرن الماضي ... فنؤكد لهم أن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق بتعليمه والعمل بتأسيسه وقواعده ..).

[نقلاً عن : لماذا يزيفون التاريخ ؟ – ص ٣٠٠، ٣٠١].

فكم هو البون شاسع جداً بين عالم أصيل في ميدان التاريخ، لم يمنعه كونه غير مسلم، من أن ينصف علماء الحديث ، بل ولا من أن يفخر بما أنجزوه، وبين كاتب مقتحم يجمع فضلات المستشرقين الحاقدين، ثم ينتحلها لنفسه، وكلها تجنٍّ وافتراء على العلماء العاملين المخلصين ، وعلى دين الله - عز وجل - !! ثم يزعم أنه حريص على الإسلام !!.

* * *

الباب الثالث

حقائق مُفترى عليها

تقديم الطبعة الأولى [للجزء الثالث]

الحمد لفاطر السموات والأرض، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله محمد بن عبدالله، المبعوث رحمة للعالمين وبعد..

يسعدني أن أقدم للقراء الأفاضل، الجزء الأخير من هذا الكتاب، استكمالاً لما بدأته في الجزأين الأول والثاني.

وهذا الجزء يتكون من ستة فصول، تسعى – بالدليل الناصع – إلى رسم الصورة الحقيقية لموقف الإسلام من قضايا عدة، وهي الصورة التي حرص حسين أحمد أمين على طمسها، ليتسنى له تقديم صورة زائفة، سرق جميع مكوناتها من غلاة المستشرقين والمنصِّرين.

فسيجد القارئ العزيز مناقشة مستفيضة لأمانة المؤرخين المسلمين النادرة، وكذلك حقيقة خامس الراشدين عمر بن عبدالعزيز، مع الاهتمام بقراءة أسباب سقوط الدولة الأموية.. وذلك فضلاً عن العناية بعلاقة العلماء بالسلطة السياسية، لاسيما في العهدين الأموي والعباسي.

وقد خصصت الفصل الرابع لتجلية عقيدة القضاء والقدر، كما جاءت في الكتاب والسنة، وكما طبَّقها الصحابة والتابعون.

أما الفصل الخامس فقد بسطت فيه القول في قضية العلوم الحديثة وعلاقتها بالإسلام.

وقد أفردت الفصل الأخير، لدحض أسطورة تأثر الإسلام بالبيئات المختلفة،

ولأكذوبة تقديمه تنازلات لأعراف الناس وتقاليدهم.

وكان في خطتي أن أختم الكتاب بفصل يناقش علاقة المسلمين اليوم، بالغرب ومدنيته المسيطِرة، لولا أني حرصت على ألاَّ أُثقل على القارئ بزيادة حجم الكتاب، وخصوصًا أن القضية شائكة يتعذر إيجاز القول فيها، دون الإخلال بمرتكزاتها وتشعباتها.. وهذا ما دعاني إلى العزم - بمشيئة الله - على تأليف كتاب خاص بها، فهي أبعد مدىً من تقولات صاحبنا التحكمية.. ولا يستعصي على القارئ الفاضل أن يتعرف إلى موقفي المبدئي من هذه المسألة الحيوية، وذلك من خلال صفحات الكتاب في أجزائه الثلاثة.

أسأل الله - عزّ وجلّ - أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله - سبحانه - وأن ينفع به.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

منذر الأسعد

الرياض بتاريخ ١٩ صفر

١٤١١هـ

الموافق ٨/ ٩/ ١٩٩٠م

الفصل الأول
تاريخ فاجر

الحمقى صنفان: أحدهما لا يشك في شيء،
والآخر يشك في كل شيء!!

— . . . . —

الكذب كالرمل: ناعم عندما نتمدد عليه،
وثقيل عندما نحمله!!

هنالك فرق يتيم بين «المسلم الحزين» وغلاة المستشرقين الذين انتهب أكاذيبهم لنفسه، وهو فرق لصالح هذا الفريق من المستشرقين.

إذ أن أكثرهم حقداً على الإسلام، لم يبلغ مبلغ صاحبنا من التشويه بالهوى ورسم لوحة سوداوية لا يصدقها عاقل عن أي جماعة من البشر!!

فليس ثمة عصر ذهبي لنا - بزعمه -، كما أن قادة الرأي في الأمة منافقون، يبيعون دينهم بدنيا غيرهم، ويكذبون على نبيهم، وهؤلاء الكذابون - كما يصورهم «الأمين» - قهروا المؤرخين على اصطناع تاريخ زائف للمسلمين كله ورود ورياحين، وذلك لاعتبارات أخلاقية قوامها تقديس السلف... إلخ.

وليس في كتاب «الأمين» شيء جميل في تاريخ المسلمين سوى تاريخ يزيد والحجاج(*)!! أما أبوبكر الصديق فغاوي سلطة، وسعد بن أبي وقاص غير أمين، وأبو هريرة كذاب ورع، وعمر بن عبدالعزيز سياسي فاشل [بسبب ورعه!]، والزهري يضع الأحاديث المزورة على النبي ﷺ...

ونظراً لضيق المجال، ولأن كتابي غير مخصص لقضايا التاريخ الإسلامي، فإننا سنناقش هذه الأراجيف المسروقة، بكثير من الإيجاز..

(*) من مآزق «الأمين» أن المعتزلة الذين يبجلهم، يلتقون في ذم معظم بني أمية وقادتهم - وخصوصاً الحجاج -، يلتقون مع الفقهاء والمؤرخين الذين افترى «الأمين» عليهم!! [أحمد أمين - ضحى الإسلام - ٣ / ٧٩ وما بعدها]، وإن كانوا قد ناقضوا أنفسهم حين زعمو أن السياسة الناجحة لا تتوقف على موافقة الشريعة [أحمد أمين - ضحى الإسلام - ٤ / ٣٧]!!.

الظلم المزدوج

ونعنى بذلك أكذوبة حسين أحمد أمين المتمثلة باتهام الفقهاء بالضغط، وباتهام المؤرخين بالرضوخ لضغوط الفقهاء المزعومة.. وعلى الرغم من أن البينة على المدعي، فإن من العبث أن ننتظر من صاحبنا إقامة الدليل على دعواه، فتلك سيرته في كتابه كله.

ومع هذا فسأقدم الدليل على العكس، ولو أنه ليس من واجبي – من الناحية المنهجية – بل هو من واجب صاحب الادعاء.

وقبل ذلك يتعين علينا أن ننبه إلى أنه بتعميمه الكاذب يخلط – جهلاً أو تجاهلاً – بين عمليتين في التأريخ، **أولاهما** هي تقرير الوقائع بعد مرحلة البحث والتمحيص، **والثانية** هي تفسير تلك الوقائع، أو إصدار الحكم بعد التثبت من الأدلة.

ففي أي مرحلة تدخَّل الفقهاء ليفرضوا على المؤرخين صنع صورة زاهية كاذبة لتاريخ السلف؟

ولأن صاحبنا يعمم ويطلق القول على عواهنه، دون تحديد يقتضيه منهج البحث، فإننا مضطرون إلى محاكمة الاحتمال في العمليتين معًا!!.

فأما عملية تفسير التاريخ فهي محدودة للغاية في أعمال مؤرخينا القدامى – قبل ابن خلدون – .. وهذا ما عدَّه مؤرخ شهير معاصر هو الدكتور علي أدهم، عيبًا وقع فيه هؤلاء المورخون، بعدم تجاوزهم الروايات إلى الحكم عليها

وتقصّي الدوافع التي تعمل وراء الظواهر الاجتماعية (علي أدهم - بعض مؤرخي الإسلام ص ٤٣، ٤٤).. وهي إشارة واضحة إلى فارق جوهري بين عمل هؤلاء المؤرخين، وعمل رجال الحديث الذين - كما أثبتنا في الجزء الثاني- لم يتوقف جهدهم عند حدود إسناد الروايات، وإنما تجاوزوها إلى التثبت من المضمون، والموازنة بين المتون... ذلك لأن التأريخ لدى المسلمين نشأ في الأصل متأثراً بعلوم الحديث النبوي ومؤرخي السيرة النبوية.

وهذا كما يؤكد علي أدهم (المرجع السابق ص ١٣) قد رفع من مستوى الكتابة التاريخية لدى المسلمين، ولذلك يظل إسناد الروايات إلى أصحابها ميزة لتاريخنا (ص ٣٣)..

لكن المؤرخين - في الغالب - أوردوا الروايات الصحيحة والضعيفة والمكذوبة دون أن يغربلوها، وهو ما يلقي على المخلصين من أبناء الأمة في عصرنا، تبعة هذه المهمة الجليلة على غرار ما صنع علماء الحديث.

من هنا نخلص إلى نسف الاتهام الوضيع في المرحلة الأولى من عمل مؤرخينا، أي مرحلة تقرير الوقائع، لاسيما أنهم - كما أشار الأستاذ علي أدهم- نادراً ما تجاوزوا هذه المرحلة إلى الموازنة والحكم والتفسير.. إذ أنهم - وكتبهم لا تزال موجودة، وكثير منها مطبوع عدة طبعات - لم يستبعدوا الروايات الضعيفة ولا المكذوبة ولا المشكوك في صحتها، ولا الصحيحة، فأين يكون رضوخهم للفقهاء - هذا لو سلمنا بأكذوبة وجود ضغط من الفقهاء -؟!.. ونحن نستشهد أباه (أحمد أمين)، الذي سبقه إلى ترديد كثير من أكاذيب المستشرقين، ومع ذلك فقد بقيت لدى الأب مسكة من الحياء، فقد اعترف بأننا نعلم من تاريخنا الإسلامي من كان يشرب من الحكام الخمر، ومن

كان يحب الجواري، فالخليفة في نظر المؤرخين المسلمين – ما زال الكلام لأحمد أمين – بشر، يخطئ ويصيب، وللمؤرخين أن يشرّحوه بالنقد كأي إنسان آخر من غير الأنبياء (أحمد أمين – ضحى الإسلام – ٣ / ٢٢١– ٢٣١).

* * *

نماذج تطبيقية

على الرغم من كفاية البرهان العام السالف ذكره، فإني أقدم بعض الشواهد التطبيقية، لكي يزداد القارئ الكريم اطمئنانًا إلى صحة ما قلته:

١ - من أين عرفنا اختلافات الصحابة في الفقه وفي صناعة أخطر القرارات السياسية (كالفرق بين موقف أبي بكر وعمر بن الخطاب من محاربة المرتدين ومانعي الزكاة، في البداية؟! ومآخذ الثائرين على عثمان؟ وحرب صفين والجمل ومن كان مع علي في كل منهما ومن كان ضده ومن اعتزل الفئتين؟..).. بل من الذي نقل لنا قصة كتاب حاطب بن أبي بلتعة إلى مشركي مكة، عن استعدادات النبي ﷺ لغزوها؟.. وكذلك تحويل معاوية لطريقة نقل السلطة عن طريقة الخلفاء الراشدين؟!.

٢ - يروي الطبري في تاريخه (٤ / ٤٤) أن خالد بن الوليد لما جاءه كتاب أبي بكر بالسير من العراق إلى الشام، سار كارهاً وقال: «هذا عمل الأعيثر ابن أمّ شملة يعني: عمر بن الخطاب - حسدني أن يكون فتح العراق على يدي» (نقلاً عن: حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام ١ / ٢٢٦).. ونسأل - بصرف النظر عن مدى صحة هذه الرواية -: أين ضغط الفقهاء؟ وأين رضوخ المؤرخين؟ بل وأين الصورة الوردية الزائفة؟!.

٣ - روى ابن هشام (عبد السلام هارون - تهذيب السيرة - ص ٢٥١ وما بعدها) قصة العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ لما حاول أن يستأمن النبي لأبي سفيان زعيم المشركين، عشية توجه النبي وصحبه لفتح

مكة.. وقد اعترض عمر على ذلك، واستأذن النبي في قتل أبي سفيان حيث أمكن الله منه بغير عقد ولا عهد.. لكن العباس قد أجار أبا سفيان، ولما رأى أن الفاروق يكثر في شأنه، قال له - غاضبًا -: مهلاً يا عمر، فو الله أن لو كان من بني عدي بن كعب - يعني عشيرة عمر - ما قلت هذا، ولكنك قد عرفتَ أنه من رجال بني عبد مناف.

فقال: مهلاً يا عباس، فإن إسلامك يوم أسلمت كان أحب إلي من إسلام الخطاب لو أسلم...

٤ - لقد أورد مؤرخونا - على سبيل المثال - حسنات هشام بن عبدالملك (*) كحلمه، وعفته، وحسن تدبيره وعنايته بشؤون الحرب، كما ذكروا سيئاته كخشونته، وقسوته على العلويين [زيد ويحيى ابنَيْ علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب] (حسن إبراهيم حسن - ١ / ٣٣١ - ٣٣٤).

٥ - بل إنهم لم يهضموا ظالمًا في مستوى الحجاج ما كان له من صنيع حسن، كتسيير الجيوش لفتح السند وما وراء النهر، وعنايته بتنقيط المصحف... إلخ!!.

٦ - والمعتصم ثامن خلفاء بني العباس لم يطمس مؤرخونا على نخوته وقهره الروم في عمورية، برغم إدمانه الخمر، وبرغم تعذيبه الإمام أحمد بن حنبل دون ذنب جناه الإمام، سوى جهره بما يؤمن أنه حق!! أي أنها جريمة من

(*) بل إن رواة السيرة خلدوا اسم يامين بن عمير بن كعب بن شبل النضري - من يهود بني النضير -، الذي زوّد مسلمين هما أبو ليلى المازني وعبدالله بن مغفل المازني، ركوبتين لهما، بعد أن عجزا عن الحصول على ما يحملهما عند التجهز لغزوة تبوك!!!

جرائم الرأي - بلغة عصرنا - وهي تقدح في سمعة مقترفها لدى جميع الأمم المتحضرة!! والأعجب من ذلك أن الإمام أحمد نفسه - أي ضحية الجريمة - دعا للمعتصم لما مات وقال: يرحم الله المعتصم فقد كان فاتحًا!! فأين ضغط الفقهاء؟ لو دعا أحمد على المعتصم بأن ينتقم الله منه لكان ذلك من حقه، بل لو سكت لكان متكرمًا، فكيف يدعو بالرحمة لظالمه؟!!.

بل إن تاريخنا العادل الذي يفتري عليه «الأمين» فيتهمه بالخضوع للفقهاء، أنصف حتى المؤجج الحقيقي لفتنة خلق القرآن عن عمد وإصرار، وأعني ابن أبي دؤاد الذي كان من رؤوس المعتزلة، وأوغر صدور خلفاء بني العباس على كل من يخالف أهل الاعتزال. فابن كثير - وهو فقيه ومؤرخ معًا - يذكر حسناته ويورد قصصًا عجيبة عن كرمه الجمّ (ابن كثير - البداية والنهاية ١٠ / ٣٢٠ - ٣٢٢)!!.

٧ - الحديث النبوي أجلُّ وأسمى - لدى المسلمين - من التأريخ، ومع ذلك فقد روى صاحب أشهر جامع صحيح - أي: البخاري - عن خوارج ومرجئة (القرآنيون ص ٢٤٨).

وأجاز علماء الحديث رواية المبتدع الصادق، ما لم تكن الرواية تشهد لبدعته، واختلفوا في قبول رواية من يكون داعية إلى بدعته (جامع الأصول ١ / ٧٥، ١٧١ + د. عتر ص ٨٣).

وهذا دليل دامغ على مدى نزاهة علمائنا ومؤرخينا، إذ لم يجعلوا من خلاف الفرق الأخرى سببًا كافيًا لرفض روايات أصحابها، ولو في الحديث النبوي الذي أحاطوه بضمانات متشددة!!.

٨ - بل إن الطبري لم يتوسع في عرضه أخبار ثورة ما، مثلما فعل مع ثورة محمد ذي النفس الزكية وأخيه إبراهيم (٨٥ صفحة!)، وهي ثورة علوية ضد دولة بني العباس. وهو لا يخفي تعاطفه مع الثائرين، وقد بلغ من نزاهته أنه أورد ٢٣٠ رواية حول هذا الحدث المهم، بما فيها روايات أبناء العلويين أنفسهم!! (تاريخ الطبري ٩ / ١٨٠ - ٢٦٥، نقلاً عن: د. عماد الدين خليل - في التاريخ الإسلامي - ص ١٣٤ - ١٣٦).

وقد سار الطبري على النهج ذاته تجاه نكبة البرامكة على يد الرشيد، وإزاء الصراع بين الأمين وأخيه المأمون.. ويحاول قدر الإمكان أن يكون محايداً يعرض وجهات النظر المختلفة دون تحزب أو تمييز (د. عماد الدين خليل - المرجع السابق - ص ١٤٥).

٩ - بل إن بعض مؤرخينا أنفسهم متَّهمون بمناصرة فرق أخرى، فكيف رضخوا للفقهاء - إذًا - ؟! .. فقد قيل عن ابن إسحاق: كان يتشيع (علي أدهم ص ١٩)، وقيل عن الهيثم بن عدي - أحد أوائل الإخباريين - : كان يرى رأي الخوارج (المرجع السابق - ص ٢٨) .. وما لنا نبعد وقد وصلت إلينا كتب كثيرة لمؤرخين كانوا ينتمون بوضوح إلى فرق غير أهل السنة كاليعقوبي وابن أبي الحديد - مثلاً - ؟!.

١٠ - بعض المؤرخين كانوا أيضًا فقهاء وعلماء في الحديث كابن جرير الطبري والطرطوشي.

١١ - من المعلوم أن ياقوتًا الحموي (في القرن السابع الهجري!) أساء في دمشق إلى الإمام علي، فكاد العامة يفتكون به، ففر منها (علي أدهم ص ١٥٠).. ومع أن الفقهاء يرون من يذم عليًّا (رضي الله عنه) فاسقًا مردود

الشهادة، فإنهم لم يلاحقوا ياقوتًا ولم يحجبوا مصنفاته العديدة عنا!!!.

١٢ ـ لم يخلط العلماء بين الأمور.. فالواقدي ـ مثلاً ـ ثقة في التاريخ لكنه ضعيف عند أهل الحديث، وكذلك الهيثم بن عدي، ومع ذلك فإن تضعيفهما في الحديث لم يؤثر على رواياتهما التاريخية؟!.

١٣ ـ الروايات الواهية التي ساقها «الأمين» في كتابه التي تفتري على الصحابي الجليل «سعد بن أبي وقاص»، هي الأخرى ـ على تهافتها ـ نسفٌ لأكذوبته عن ضغوط الفقهاء ورضوخ المؤرخين.. فلو كان الأمر كما يزعم، لما عثر لها على أثر!! إن الأمانة الرفيعة لدى المؤرخين المسلمين من نوع يندر مثيله، وكان في وسعهم حذف مثل هذه الأباطيل، دون أن تخدش أمانتهم، لكنهم ضربوا مثلاً رائعًا إذ رووا كل ما سمعوه وأسندوه إلى رواته حتى لو كان هؤلاء الرواة ضعفاء أو مشكوكًا في نزاهتهم بل حتى لو كانوا كذابين..

١٤ ـ المقري في «نفح الطيب» يدافع بتوسع شديد عن لسان الدين بن الخطيب الذي قُتل متهمًا بالزندقة، مع أن قاضي قضاة قرطبة «ابن النباهي» هو أحد الذين تبنوا التهمة؟ فأين ضغوط الفقهاء وأين رضوخ المؤرخين؟ لاسيما أن المقري يشن على ابن النباهي حملة شعواء بسبب موقفه الذي قد يكون صحيحًا.

هوية المؤرخين المسلمين

يقول العلاّمة علي أدهم (ص ١٠ – ١١) : إن أغلب المؤرخين المسلمين ليسوا مؤرخين رسميين، وكان حظهم من النزاهة كبيراً.

فالطبري – مثلاً – يرفض هدايا الحكام والوزراء، (المرجع السابق ص ٤٧ ، ٤٨) وزهد الطرطوشي وورعه جعلاه قوّالاً للحق، كارهًا للباطل، شديد التبرم بالظلم، طالبًا للعدالة، نزاعًا إلى الإصلاح، مُؤْثرًا للنصح، صريحًا في مخاطبة الرؤساء والحكام، معتقداً أنه بذلك يؤدي واجبًا ويبلغ رسالة.

وابن حيان الأندلسي ممن بذلوا جهدهم في تحري الصدق وقول الحق ومع انتصاره للخلافة الأموية في الأندلس، ضد الشاغبين عليها من الطامعين وذوي الأهواء الشخصية، فقد كان أوسع أفقًا، وأكثر أمانة وأشد احتراماً من أن يكيل لهم المديح جزافًا ... فقد عدد مناقب الأمير عبدالله بن محمد – آخر الخلفاء الأمويين في الأندلس– كما ذكر عيوبه ونقائصه وأحصى عليه أخطاءه وجرائمه، فحدثنا عن شحه وإسراعه إلى سفك الدماء... وابن حيان في قوة تصويره وصرامته واستمساكه بالموازين الأخلاقية – يقول علي أدهم – يذكرني بالمؤرخ الروماني العظيم « تاسيتوس » (ص ٨٥).

أما عبد الواحد المراكشي فيصرح لنا في مقدمة كتابه « المعجب » بأنه صنّف هذا الكتاب لواحد من أعيان الدولة ، انتشل المؤلف من الفقر والخمول!! أفلا يدل هذا على مبلغ حرص مؤرخينا على الأمانة إلى درجة قد تمس كبرياءهم أحيانًا، في ذكر أمور يمكنهم السكوت عنها – في الأقل – ؟! ومع ذلك فقد كان عبد الواحد

صريحًا يقول ما يرى أنه حق (علي أدهم ص ١٣٦) .

وليس يعني كل ما سلف أنه لم يكن بين المؤرخين المسلمين أفراد آثروا الهوى على الحق، والمصلحة على الأمانة .. فالفتح بن خاقان (الأندلسي) لم يكن يتحرى الحق ولم يكن حريصًا على الصدق، بخلاف مُواطِنه ابن بسام الذي كان أكثر منه موضوعية، وأقرب إلى المنهج العلمي، وأكثر دقة ونزاهة (علي أدهم ص ١٠٤ +ص ١١١).

لكن هذا الصنف من المؤرخين مفضوح، ولم يكن موضوع قبول ولا تقدير، والعبرة بالتيار العريض العام الذي نتمنى أن يكون مؤرخو زماننا في مستوى يقرب من نزاهته وأمانته.

ويكفي تاريخنا فخراً أننا استخدمنا التأريخ باليوم والشهر والسنة منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وهو أمر لم تعرفه أوربا – بشهادة المؤرخ الإنجليزي (بكل) – قبل عام ١٥٩٧م!!.

* * *

تاريخ [مفبرك]

بعد أن اتضح الحق في الأكذوبة التي شادها خيال «المسلم الحزين» أو اختلقتها أحقاد الغلاة الذين سرق أكاذيبهم، وبعد أن مر بنا هجومه الظالم على كل مستشرق أنصف الإسلام وتاريخه – ولو جزئيًا –، فلننظر في نماذج من البديل الزائف الذي يريد هؤلاء تقديمه لشبابنا بدلاً من التاريخ الصحيح، وذلك لكي يفقدوا الثقة بكل ماضيهم، ومن ثَمَّ بالدين الذي صنع به الأجداد أمجاداً خالدة الذكر..

فسابِقه أبو رية – على سبيل المثال – بعد أن شبع افتراءً على الصحابة والتابعين وتابعيهم، لم يخجل من أن يؤيد رواية كاذبة تزعم أن أبا هريرة كان يصلي وراء علي، ويأكل على مائدة معاوية في يوم واحد، فإذا سئل عن ذلك قال: الصلاة وراء علي أكمل، وطعام معاوية أدسم!! فهو يلغي عقله – بعد أن تخلص من القيم والأخلاق – فيصدق رواية وردت في كتاب أدبي لا تاريخي، هو كتاب «ثمار القلوب» للثعالبي.. ونقول ألغى عقله لأن عليًا كان في الكوفة، ومعاوية في الشام، وأبا هريرة في الحجاز!!! فهل كان أبو هريرة يركب طائرة كونكورد تنقله من الحجاز إلى الكوفة للصلاة، ثم إلى الشام لتناول الطعام، ثم إلى الحجاز ثانيةً!!.

ويزعم أبو رية أن أبا هريرة كان يضع الحديث على النبي لصالح معاوية ضد علي، مع أن أبا هريرة روى أحاديث كثيرة في فضائل الإمام علي (رضي الله عنه) (أبو شهبة– ص ١٩١).

أم نمضي مع المستشرقين المتعصبين، الذين تابعوا نولدكه – حتى بعد أن تراجع عن ضلالته – في ادعائه أن الحروف المقطعة في فواتح بعض سور القرآن، هي رمز

لأسماء أصحاب نسخ المصحف (م: المغيرة – هـ: أبو هريرة....) !! (د. التهامي نقرة – مناهج المستشرقين – ١ /٢٣)... أم نأخذ تاريخنا عن الدجال الموتور « جولدزيهر » – وهو من المنصفين عند « الأمين »! – الذي يرفض الأخذ بالقراءات السبع المتواترة للقرآن، ويتمسك بقراءة شاذة غير متواترة، لأنها تخدم هواه (المرجع السابق ص ٤٨).

أم نتعلم أمانة التاريخ على يد « شاخت » الذي يرفض قبول مصادر المعتزلة التي تثبت اقتناع كبار زعماء هذه الفرقة بالسنة النبوية خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين ، ويأخذ برأي خصمهم ابن قتيبة في هذه القضية؟ (د. الأعظمي – مناهج المستشرقين – ١ /٨٩، ٩٠).

أم ندرس مناهج التأريخ على يد اليهودي « إسرائيل ولفنسون » الذي يؤيد سابقيه من الحاقدين في نفيهم مؤامرة بني النضير على الرسول ﷺ، لأنها لم ترد في سورة الحشر التي أشارت إلى غزو المسلمين ديار بني النضير (ولفنسون – تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ص ١٣٥ – ١٣٧).

أم نقتبس سلامة الفهم عن « شبرنجر » الذي يزعم أن اسم النبي ﷺ ورد في أربع سور مدنية، ولم يرد في أي سورة مكية (د. عماد الدين خليل – مناهج المستشرقين ١ / ١٣١)، ثم يستنتج أن اسم « محمد » لم يكن اسم علم للنبي ﷺ في مكة، وإنما اتخذه ﷺ في المدينة بتأثير قراءته للإنجيل (متجاهلاً أمية النبي!!) واتصاله بالنصارى، متعاميًا عن أن هذه التهمة الوضيعة وُجِّهت من المشركين إلى الرسول وهو في مكة، قال تعالى: **﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ (١٠٣)﴾** [١].

---

(١) سورة النحل: الآية ١٠٣.

وهل نتحرى الحقائق على يد مخبول مثل «كليموفيتش» الذي وصل به السخف إلى إنكار وجود شخصية محمد ﷺ، زاعماً أنها أسطورة اختلقها الناس فيما بعد لأغراض سياسية!!! أم عند جهول يفسر كنية أبي بكر بأنها تعني «أبا العذراءَ» فهو لا يميز بَكر (بفتح الباء) مِنْ: بِكْر (بكسرها)!!.

أم لدى متعالمٍ آخر منهم فسر كلمة «حافِّين» في قوله - تعالى -:

﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٧٥)﴾ (١)، فسرها بقوله: «أي بدون أحذية»!!.

* * *

غير أن هذا لا يعني أن نقلد «الأمين» في أحكامه التعميمية الجائرة، فليس جميع المستشرقين متعصبين أو جهلة أو يجمعون بين السوءتين.. إذ أن كثيراً منهم قدموا دراسات رصينة عن الإسلام وتاريخه، امتازت بالدقة والأمانة، فهي تنم عن علم غزير وعن ضمير حي.. لكن «الأمين» تهجم على هذا الصنف من المستشرقين واتهمهم بالجهل وبعدم الإخلاص...، لأنه يمقت النتائج الصادقة التي استخلصوها، وهو يثني على الحاقدين من أمثال جولدزيهر وتابعيه، لأنه تعلم على يديهم تحريف الكلم عن مواضعه، لتشويه الدين الإسلامي في مفاهيمه وفي تاريخه معًا.. علماً بأن اتهامات صاحبنا للمنصفين - حقيقةً - من المستشرقين بأنهم مالؤوا المسلمين، وأنهم عبروا عن حقدهم على مسيحيتهم بتقدير الإسلام، إلى آخر هذه المعزوفة، اتهامات متهافتة، ويسرنا أن نوضح أنه - كالعادة - ليس صادقًا ولا مبتدعًا

(١) سورة الزمر: الآية ٧٥.

في هذا.. هو ليس صادقًا لأنه منذ زمن بعيد جرَّ فريلاند ورايسكه على نفسيهما سخط الكنيسة لأنهما أنصفا المسلمين، أي أن إنصاف المسلمين هو الذي جلب عليهما حقد الكنيسة، وهذا نقيض ما زعمه صاحبنا (د. زقزوق – الاستشراق والخلفية الحضارية – ص ٣٣ – ٣٦).

و« الأمين » ليس مبتدعًا، لأن الدكتور السباعي كشف النقاب عن أن هذه الاتهامات الوضيعة يوجهها المستشرقون ذوو الأهداف التبشيرية والسياسية إلى المستشرقين المنصفين، فيقذفونهم بأنهم ممالئون للمسلمين ومنحرفون عن المنهج العلمي !! وهو ما فعلوه – على سبيل المثال – مع توماس أرنولد في كتابه « دعوة الإسلام »، لأنه برهن فيه على تسامح المسلمين مع مخالفيهم في الدين في مختلف مراحل تاريخهم، وذلك بعكس تعامل مخالفيهم معهم.. (د. السباعي – الاستشراق والمستشرقون – ص ٢٤).

* * *

ولأن المجال ليس مجال تفصيل، نجمل المآخذ المنهجية على دراسات المستشرقين المتعصبين من أمثال جولد زيهر (وقد أثبتنا مقدار حقده وانحرافه عن المنهج العلمي في مواضع متفرقة من هذا الكتاب).. وأبرز هذه المآخذ :

١ ـ أن لديهم أحكامًا مسبقة ضد الإسلام، مستقرة عندهم قبل البحث، ولذلك يبحثون لها عن مسوغات.

٢ ـ لأن الحقائق لا تسعف أحكامهم الجاهزة، فإن أسلوبهم يتركز على :

(أ) التشكيك في كل صحيح يصطدم بأهوائهم.

(ب) تقوية كل مكذوب وشاذ وضعيف يلائم معتقداتهم المسبقة.

(جـ) إذا لم تكفِ الوسيلتان (أ – ب) لإنجاح غرضهم، يلجؤون إلى تحريف النصوص وتأويلها بصورة فاسدة خارج إطار المنطق السليم، وخارج حدود اللغة معاً.

(د) تخصيص العام (التمسك بأسباب النزول دون دلالة النص العامة) وتعميم الخاص أو الجزئي (تلميذ هذه المدرسة د. طه حسين فعل ذلك في «حديث الأربعاء» حيث دمغ العصر العباسي بأنه عصر شك وزندقة ومجون لمجرد وجود أفراد قلائل كانوا ماجنين ومتزندقين، متجاهلاً أن هذا العصر هو عصر علوم الحديث والفقه واللغة والعطاء الحضاري عموماً!!! ومن المفارقات أن أتباع هذا التيار – ومنهم «المسلم الحزين» – ينفون اليوم وقوع التحلل الأخلاقي في الغرب، على الرغم من أنه ليس ظاهرة جزئية – كما كان في عهد العباسيين–، وعلى الرغم من وجود قوانين رسمية تبيحه، وعلى الرغم من استمداده من فلسفة عامة مقررة باسم الحرية الشخصية، وعلى الرغم من حديث مؤلفين غربيين مرموقين عن هذه الظواهر مدعمة بالأرقام والإحصاءات الحكومية!!!).

٣ـ بعد كل ذلك التحريف في النصوص والوقائع، تأتي مرحلة الموازنة والحكم والتفسير، والحَكَم الوحيد عندهم هو ديانتهم (اليهودية أو المسيحية أو الإلحاد...)، والتاريخ الغربي، والمفاهيم والتقاليد الغربية.. فلأن الكَرَم مثلاً نادر جداً في الحياة الغربية في شتى العصور، فإن شخصية حاتم الطائي ذلك السخي العربي الشهير، تغدو شخصية خرافية، لأن الغربي يدفع عن نفسه في المطعم، ويدفع صديقه عن نفسه، وهما على مائدة واحدة!!.

٤ ـ من أبرز أحكامهم المسبقة:

– إنكار نبوة محمد ﷺ.

– أن الإسلام انتشر بالسيف (متعامين عن حقيقتين مازالتا قائمتين أولاهما: وجود ملايين من غير المسلمين في المجتمعات الإسلامية مازالوا على دياناتهم، في حين تم استئصال شأفة المسلمين واليهود من إسبانيا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين على يد فرديناند وإيزابيلا، فلو كان انتشار الإسلام بالقوة والإكراه – كما زعموا – لما بقي شخص واحد غير مسلم في المجتمعات التي دخلها المسلمون فاتحين!!.

أما الحقيقة الثانية فهي أن الذين يدينون اليوم بالإسلام ممن لم تصل إليهم الفتوحات الإسلامية يشكلون القسم الأكبر من المسلمين (جنوب شرقي آسيا كله كأندونيسيا والفلبين وتايلاند...، وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا...)، في حين استولى العثمانيون عسكريًا على قسم كبير من أوربا حتى إنهم وصلوا أسوار فيينا، لكن نسبة المسلمين هناك ظلت ضئيلة، فأين الإكراه؟!!).

– إنكار أصالة الفقه الإسلامي.

– محاولة تشويه العقيدة الإسلامية، لأن سلامتها مصدر وحدة المسلمين في وجه التحديات (وخصوصًا الغربية).

– التركيز على التجزئة، فهناك إسلام شامي وآخر مصري وثالث عراقي ورابع فارسي... وكذلك العزف على وتر الطائفية.

– إنعاش التاريخ السابق على الإسلام وتغذية النزعات الانفصالية (روكفلر تبرع بـ ١٠ ملايين من الدولارات في الربع الأول من القرن الميلادي العشرين للتنقيب عن الآثار الفرعونية!!).

احذروا التقوى؟!!!

حمل «الأمين» على أمة الإسلام، لأنها لا تفصل في تاريخها بين التقوى والسلوك الشخصي من جهة، والكفاءة الإدارية من جهة أخرى.

ولأنه يعمم - كعادته - أجدني مضطراً إلى التعامل مع تهمته هذه، على أنها تشمل العمليتين التأريخيتين: التثبت من الوقائع، ثم محاولة تفسيرها.

فأما في عملية جمع الوقائع والتحري عن مدى صحتها، فقد أشرنا من قبل إلى أن مؤرخينا لم يتورعوا عن إيراد أي رواية مهما كانت ضعيفة، بل حتى لو كانت رائحة الكذب تفوح منها، سواء أكانت تنطوي على ميزة حسنة لرجل سيئ، أو تحمل مذمة ظالمة لرجل مستقيم.

وأما عملية الموازنة والحكم، فإنها - كما أشار الأستاذ علي أدهم - محدودة أصلاً لدى مؤرخينا، وقد فعلوا ذلك انطلاقاً من حرصهم الزائد على النزاهة والحياد (كما يؤكد الدكتور عبدالعزيز الدوري في كتابه: نشأة علم التاريخ عند العرب - ص ٥٥، ٥٦).

وعليه تنهار التهمة الظالمة من جذورها.. ولا عجب في هذا، فالمسلمون تعلموا من قرآنهم ومن سنة نبيهم واجب الإنصاف والعدل مع الآخرين بصرف النظر عن العاطفة الشخصية بل وعن الأخوّة الدينية: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (٨)﴾** (١).

---

(١) سورة المائدة: الآية ٨.

وعلى الرغم من أن النبي ﷺ حكَم في قضية حكمًا عادلاً بحسب الظاهر – والقاضي حتى لو كان الرسول نفسه يحكم وفق الأدلة والقرائن الظاهرة – فقد نزل عليه الوحي من السماء ليبين له (عليه الصلاة والسلام) أن الحقيقة هي غير ما عُرِض عليه: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ ﴾ (١).

ولما اختار النبي لأصحابه أن يخرجوا من اضطهاد قريش، اختار لهم الحبشة لأن فيها ملكًا لا يُظْلَمُ عنده أحد، وملِكها حنيذاك – النجاشي – كان نصرانيًا وأسلم في مرحلة لاحقة!.

والقرآن يربي المسلم على عدم التعميم، كما في قوله – تعالى –: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ (٢).

وقوله – سبحانه – ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٦﴾ ﴾ (٣).

والقرآن يربي المسلم على الشهادة بالحق ولو على نفسه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

(١) سورة النساء :الآية ١٠٥.
(٢) سورة آل عمران : الآية ٧٥.
(٣) سورة المائدة : الآية ٦٦.

كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١٣٥)﴾ [١].

ولذلك فإن الصحابة الذين نقلوا إلينا القرآن والسنة النبوية، نقلوا حتى ما يحرص الإنسان بغريزة «الأنا» على إخفائه، لولا أنهم تربوا بوحي السماء على يد خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ.

فمنهم عرفنا أن الرماة في معركة أحد خالفوا عن أمر النبي، وغادروا مواقعهم.. وأن مخالفتهم هذه أدت إلى تغير ميزان المعركة لصالح المشركين، فلم يثبت حول النبي في القتال بعد ذلك إلاّ ثلاثة عشر رجلاً، وممن لم يثبتوا عثمان بن عفان (أين أسطورة ضغط الفقهاء ورضوخ المؤرخين؟!!).

وعن طريق هؤلاء الأمناء الذين لم يعرف التاريخ لهم نظيراً عرفنا أن قول الله – تبارك وتعالى– ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا .. (١١) ﴾ [٢]، نزل لأن المسلمين هرعوا إلى قافلة وفدت على المدينة، بينما الرسول ﷺ يخطب الجمعة، فلم يبق في المسجد إلا اثنا عشر رجلاً.... (الصابوني – صفوة التفاسير–١٨/ ٥٠).

ولو ذهبنا نستقصي مثل هذه الشواهد على صدقهم النادر في غيرهم، لاحتاج الأمر إلى مجلدات.

(١) سورة النساء: الآية ١٣٥.
(٢) سورة الجمعة: الآية ١١.

سياسة بلا أخلاق

بعد أن حررنا موضع التلبيس، وبرهنا على سقوط الأكذوبة، نشير إلى أن غاية «الأمين» ربما تكون هي فصل السياسة عن الأخلاق. وهذه دعوة غربية شهيرة «بطلها» مؤسس مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة»، وهو مكيافلي صاحب كتاب «الأمير»، فقد كان واضحاً في فصله الأخلاق عن السياسة فصلاً لا تردد فيه ولا جمجمة!.

والفيلسوف الإنجليزي «جود» في كتابه عن فلسفة الأخلاق والسياسة، يعلل الفصل الذي تم في الغرب بين الأخلاق والسياسة في عصر النهضة، بالثنائية المفتعلة التي فرضتها الكنيسة بين الدين والدنيا.. وعلى الرغم من استمرار الغرب في تبني هذا الفصل التعسفي بضعة قرون، فقد طرأ منذ أوائل القرن العشرين الميلادي تغير مهم في هذه المسألة، وبدأ التفكير السياسي والتفكير الأخلاقي يتقاربان، وطويت مسافة الخُلْف بينهما، وتجهد معظم النظم السياسية الحديثة بوجه عام في التوفيق بين السياسة والأخلاق.

أما معظم المفكرين السياسيين في الإسلام، فلم يروا هذا التفريق بين السياسة والأخلاق.. تجد ذلك عند ابن خلدون وابن الطقطقي صاحب «الفخري في الآداب السلطانية» وعند الطرطوشي صاحب كتاب «سراج الملوك».. فالطرطوشي لما جاء إلى مصر كانت أحوالها سيئة على يد الفاطميين، فرأى أن خير علاج لأوضاعها هو تحري العدل في السياسة والتعلق بالخصال الحميدة.. (علي أدهم ص ١٢٥ - ١٣١).

* * *

بين الواقع والواجب

في الحقيقة ينبغي لنا التنبه إلى أن رفض المسلمين الفصل بين الأخلاق والسياسة، مستمد من إسلامهم الذي يأمر معتنقه بأن يعمر الكون في إطار طاعة الله التي تقوم على العدل والحق والخير والصدق والأمانة... فليس في الإسلام ثنائيات تمزق الإنسان.. فالدنيا في الإسلام مقابل الآخرة، وليس الدين نقيضاً للدنيا.. والطريق السليم من الدنيا إلى الآخرة يقوم على التزام منهج الله **﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا (٧٧)﴾**(١)، كما أن الإسلام – بعكس المسيحية – دين ودولة.

ومع ذلك يجب أن نفرق بين ما يجب أن يكون، وبين ما يكون فعلاً. فالدولة الصالحة (ومثلها الفرد الصالح) تطابق – قدر المستطاع – بين ما يجب وما يكون، والدولة الفاسدة هي التي تخالف ما يجب أن يقع. فإذا تصدينا للتأريخ لفترة أو دولة ما، فلا ننطلق مما يجب ونسبغه على واقع سيئ، وإنما ندرس ما هو واقع بصرف النظر عن موقفنا منه، ثم يأتي الحكم والتفسير في ضوء الواجب، على أن التلازم المأمول لا يعني – في الإسلام – طمس المعالم التي تميز الواقع من المثال، أو العكس.

ولذلك قال بعض علماء الإسلام: الحاكم الكافر العادل خير من الحاكم المسلم الجائر، لأن كفر الأول على نفسه، وعدله للناس، أما الثاني فإسلامه لنفسه، وظلمه على الأمة.. بل إن هناك وقائع في عهد بعض الخلفاء الراشدين، مؤداها أن يتم –

(١) سورة القصص: الآية ٧٧.

عند الضرورة - اختيار القوي الفاجر لا التقي الضعيف (الطنطاويان - أخبار عمر ص ١٣٠) . . والأصل في حالات سمو غالبية الأمة، أن يكثر فيها الاتقياء الأقوياء، فيتم اختيار القادة منهم. . فالأصل في الإسلام أن يُختار الحاكم أو المسؤول - في أي درجة - من بين أتقى الناس وأكثرهم كفاية بشروط المنصب، لكن عند الاضطرار - أي الشذوذ الذي يؤكد القاعدة ولا ينفيها - يجري التفاضل بين تقي غير كفء، وفاجر كفء، وعند ذاك نضطر إلى اختيار الفاجر الكفء!!! . . والحقيقة - بخلاف ما زعم « الأمين » - فإن البشر - ما عدا الأنبياء - ليسوا معصومين من القصور والضعف والخطأ بمن فيهم الصحابة، فالمسلمون لا يعتقدون أن السلف كانوا ملائكة! (انظر: البغدادي - الفرق بين الفرق - ص ٣٣٣ - ٣٤١، وكذلك: أبو شهبة - دفاع عن السنة ص ٢٨٦).

ولقد شَقِيَت أمتنا بالانفصال التدريجي الذي وقع بين مبادئ الإسلام العظيمة، وسلوك كثير من الحاكمين. . ولسنا وحدنا من يقول هذا، فإن معظم المؤرخين غير المسلمين - بمن فيهم غلاة المستشرقين - يدركون الفرق الشاسع جداً بين عمر بن الخطاب والوليد بن يزيد مثلاً!! .

وإذا كان الأستاذ علي أدهم قد أشار إلى بدء الغربيين في التراجع الفكري عن فصلهم التعسفي بين القيم والسياسة، فإن هناك مؤشرات قوية على بدء تراجعهم عنه عمليًا. إن المرشح الأمريكي الأسبق لرئاسة الجمهورية في الولايات المتحدة « هارت » قد انسحب من الانتخابات، لما افتضحت علاقته الشائنة بإحدى النساء الـ. . . !.

أوليس القانون في الدول الغربية يمنع الرئيس من الإثراء غير المشروع؟ أليس ذلك ارتباطًا - ولو جزئيًا - بين القيم والسياسة.

أوليست الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان كلها تعبر عن تطلع الإنسانية إلى عدم فصل القيم عن السياسة؟.

ومهما كان مدى الالتزام بهذا التطابق لدى الآخرين قويًا أو هامشيًا، فإنه ضرورة لابد منها، وقد سبقهم الإسلام إليها، ووضع لها من الضوابط ما يكفل حسن أدائها، شريطة قيام الأمة بواجبها في الرقابة الصحيحة على الحكام. وهذا يتحقق ما دامت الأمة - أغلبيتها - يقظةً وملتزمة بمبادئ دينها، قبل أن تتصدى لتطالب حكامها بهذا الالتزام!.

ولم أجد ما يلخص روعة عطاء المسلمين في مجال التأريخ، أفضل مما قدمه الدكتور علي سامي النشار في كتابه القيّم (مناهج البحث عند مفكري الإسلام - ص ٣٤٩)، حيث يصف إنجازاتهم في تأصيل المنهج التجريبي - أو الاستردادي - بقوله: «نرى المسلمين قد أقاموه على أسس علمية دقيقة، فيما يُعْرَفُ بعلم مصطلح الحديث، وطرق تحقيق الحديث روايةً ودرايةً، هي هي منهج البحث التاريخي الحديث، كما عرفه فلنج وسينيوبوس ولانجلو.

وقد توصل المسلمون إلى كل ما توصل إليه علماء مناهج البحث التاريخي (في عصرنا - منذر) ، من نقد النصوص الداخلي والخارجي، كما عرفوا طرق التحليل والتركيب التاريخية، وفَحْصَ الوثائق ومنهج المقارنة والتقسيم والتصنيف.

كما أن دراسة طرق التحقيق التاريخي عند كثيرين من علماء الطبقات، وبخاصة : التاج السبكي وابن خلدون والسخاوي، ستوضح هذا أيضاً توضيحًا أكيداً».

* * *

الفصل الثاني

خامس الفاشلين

الجهلة يمقتون العظماء لأنهم لا يعرفونهم جيداً..

أما الحاقدون فيكرهون الناجحين لأنهم يعرفونهم!!

- منذر -

سيرة الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز، تصلح أنموذجًا تطبيقيًا على ضرورة التلازم بين المُثُل العليا والسياسة.. لاسيما أن «الأمين» الذي يدعو إلى نظرية الفصل بينهما، النظرية الغربية التي أدرك أصحابها خطأهم وبدؤوا يراجعون أنفسهم بخصوصها، هذا الرجل ضرب بموقف المسلمين من عمر بن عبدالعزيز، مثلاً على ما زعم أنه خلط خاطئ بين التقوى والسياسة.

ولذلك عنونت هذا الفصل من كتابي بـ«خامس الفاشلين»، لأن عمر بن عبدالعزيز الذي أطلق عليه المسلمون «خامس الخلفاء الراشدين»،استفز صاحبنا فاتهمه بالفشل السياسي والتسبب في سقوط دولة بني أمية، علمًا بأن استفزاز «الأمين» مستعار، فالتهمة الكاذبة – كما أثبتنا في الفصل الأول من الجزء الثاني من هذا الكتاب – مسروقة عن عدد من المستشرقين مثل فان فلوتن ومن شايعه.

ذلك أن التزام عمر سيرة الخلفاء الراشدين، هو الدافع الرئيسي الذي دعا المتعصبين الحاقدين من المستشرقين، لكي يتجنوا عليه ويزوِّروا تاريخه، ولكي يصلوا إلى تثبيت أحد أحكامهم المسبقة الضالة، ونعني به ادعاءهم أن التقوى لا تصلح للحكم، وأن الإسلام لا يصلح للتطبيق، وإذا صلح فلم تتعدَ صلاحيته زمن الخلفاء الراشدين، بل زمن الأوَّلَيْن منهم: أبي بكر وعمر بن الخطاب .. وهي دعوى كاذبة ترمي إلى نصرة السياسة الغربية في عصرنا، التي تقوم على إحباط أي محاولة من المسلمين للاحتكام إلى دينهم، لأنه يضير المخططات الغربية الطامعة.

فسيرة عمر بن عبدالعزيز الرائعة التي تحققت فيها – على قصر مدة حكمه – عودة جميلة إلى سياسة الراشدين، تنقض أسطورة الذين يقصرون صلاحية الإسلام على زمن الراشدين كلهم أو بعضهم.

ونجاح عمر يعني إمكان التطبيق في كل زمان ومكان، ولذلك انهال الموتورون

عليه رجمًا وافتراءً.. ولما كان التشكيك في ورع عمر بن عبدالعزيز وفي تقواه أمرًا متعذرًا لأنه متواتر نقلته الكافة عن الكافة، فقد انتهج الحاقدون سبيلاً آخر، هو الطعن في نتائج سياساته على أرض الواقع.

وربما كان كتاب «ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبدالعزيز» للدكتور عماد الدين خليل، هو أفضل كتاب - في حدود اطلاعي فحسب - دحض هذه الأكذوبة عن خامس الراشدين، ويضاف إليه الكتاب القيم «الدولة الأموية» للدكتور يوسف العش، الذي ينسف هذه الأسطورة بصورة غير مباشرة، لأنه عبارة عن دراسة علمية رصينة للأسباب الحقيقية التي أدت إلى سقوط الدولة الأموية، إذ يتضح من الكتابين المذكورين أن السياسات الأموية المخالفة لسياسة عمر هي التي عجلت في تصدع سلطان بني أمية، وليس العكس الذي زعمه «الأمين» سارقًا الزعم عن سادته!!.

* * *

بطاقة موجزة

يقول خير الدين الزركلي (الأعلام ٥ / ٥٠) : إن عمر بن عبدالعزيز ولد سنة ٦١ للهجرة (٦٨١م) وتوفي سنة ١٠١ للهجرة (٧٢٠م) . هو ابن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص: الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له: خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم .

وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام . ولد ونشأ بالمدينة (ثمة خلاف بين المؤرخين حول مكان ولادته بين المدينة المنورة وحلوان بمصر) وولي إمارة المدينة للوليد بن عبدالملك، ثم جعله سليمان بن عبدالملك وزيراً له بالشام، وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩هـ فبويع في مسجد دمشق . وهدأ الناس في أيامه فمنع سب علي بن أبي طالب (وكان من تقدمه من الأمويين يسبونه على المنابر)، ولم تطل مدته . قيل: دُسَّ له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرة فتوفي به . ومدة خلافته سنتان ونصف . وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة!! وفي كتاب «الإسلام والحضارة العربية»: (كانت طريقته في إدارة ولايته إطلاق الحرية للعامل، لا يشاور الخليفة إلا في أهم المهمات مما يُشْكِلُ عليه أمره) .

رثاه الشريف الرضي بقصيدة مطلعها :

يابن عبدالعزيز لو بكت العين   فتىً من أمية لبكيتك

ومن الكتب التي أُلفت عنه : لابن الجوزي (سيرة عمر بن عبد العزيز) ولعبد الله بن عبدالحكم (سيرة عمر بن عبد العزيز) ولأحمد زكي صفوت (عمر بن عبدالعزيز) ولعبد العزيز سيد الأهل (الخليفة الزاهد) وجميعها مطبوعة، بالإضافة إلى المخطوطات التي رأى الزركلي إحداها في الفاتيكان! وإذا كانت قصيدة الشريف

الرضي شهادة منصفة من سيد العلويين في زمانه في حق عمر الأموي، وسخط آل البيت على بني أمية مشهور للعامة والخاصة، فإن الدولة العباسية التي قامت أساسًا على الدعوة لآل البيت - وإن انفرد بنو العباس بالسلطة فيما بعد على حساب ذرية الإمام علي -، هذه الدولة التي هدمت دولة بني أمية، تخللها نبش قبور الخلفاء الأمويين - فيما يروي المسعودي - إلا قبر عمر بن عبدالعزيز (حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام ١ / ٣٣١).

وللإنسان المنصف البعيد عن الخضوع للأهواء أن يسأل: لِمَ حظي عمر من جميع المسلمين - حتى من خصوم بني أمية - بكل هذا التقدير والثناء، مع أن مدة حكمه لم تزد عن سنتين وخمسة أشهر - بالتحديد -، ومع أن الرجل لم يوزع الأموال على المحاسيب والشعراء بل إنه قد سلك العكس؟ لاسيما أن أي خليفة أموي لم يحظَ بمثل هذه المودة؟!.

* * *

الميزان المحايد

لقد حقق عمر انقلابًا كاملاً في حياة الناس، ذكَّرهم فيه – عمليًا – بأيام النقاء في عهد الخلفاء الراشدين ولذلك شبهوه بهم.. وقد استمد الرجل سياسته من إسلامه. ونحن – قبل أن نستقري أسباب سقوط الدولة الأموية – نود أن نحدد الميزان الذي نحاكم سياسات عمر بموجبه .. والمفترض أن يكون الإسلام هو ذلك الميزان، لأن عمر انطلق في انقلابه التصحيحي منه، ولأنه دين الأمة، ولأن كل القضايا التي نعالجها في الكتاب تتعلق بالإسلام مباشرة..

لكننا سنحتكم إلى مبادئ العدل والسياسة الحكيمة، التي يصبو إليها الضمير البشري في عصرنا – حتى لدى غير المسلمين – فتتحقق تارة، وتظل أحلامًا تارة أخرى.. وقد عمدت إلى ذلك لأن الإسلام دين الفطرة السليمة، فإذا ما أزيلت عنها الغشاوة فإنها ستلتقي به ولو من غير أن تقصد إلى ذلك.. ولكي نُريَ «الأمين» وأشياعه أننا لا نخشى من معاملة تاريخنا بقواعد العدل العامة وبالعقل المتجرد عن الهوى والتبعية.

إن المُثُلَ الإنسانية العليا في هذا الزمن تنشد – مع اختلاف في بعض التفاصيل – أن يكون الحاكم خادمًا للأمة وليس سيدًا تخدمه، وأن يكون نزيهًا فلا تمتد يده إلى كسب غير مشروع، وعادلاً فلا يحابي أحدًا على حساب المصلحة العليا للأمة لأي سبب غير عادل كالانتماء الديني والجنسي والطبقي واللون ... إلخ.

* * *

برنامجه السياسي

أولى النقاط التي تستدعي الاهتمام، هي أن عمر لم يكن راغبًا في السلطة بل كان يخشى أن تصير إليه.. ولما بويع بالخلافة قال: والله إن هذا أمر ما سألته الله قط. ولأنه كان متحفظًا على طريقة تداول السلطة في أسلافه، وقد دُفعت إليه السلطة بالطريقة نفسها، فقد خلع نفسه أمام الناس لأنها بغير مشورة من المسلمين، فلما أصر المسلمون عليه رضي بذلك (د. خليل – ملامح الانقلاب الإسلامي ص ٦٤، ٦٥، وحسن إبراهيم حسن ١/ ٣٢٧).

ومصدر ذلك الإحجام هو تقديره العظيم للمسؤولية أمام الله.. لما بويع جاءه سالم السدي فسأله عمر: أسرَّك ما وليت أم ساءك؟ فقال: سرني للناس وساءني لك. قال عمر: أخشى أن أكون قد أوبقت (أهلكت) نفسي!.

قال السدي: ما أحسن حالك إن كنت تخاف، فإني أخاف عليك من ألاّ تخاف. قال: عظني. فقال السدي: أبونا آدم أخرج من الجنة بخطيئة واحدة!.

ولنقف أمام خطبته الأولى في الناس بعد أن أصبح خليفة للمسلمين حيث قال: «أيها الناس: إنه لا كتاب بعد القرآن، ولا نبي بعد محمد ﷺ، ألا وإني لست بقاضٍ ولكني منفذ، ولست بمبتدع ولكني متبع، ولست بخير من أحدكم ولكني أثقلكم حملاً، وإن الرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بظالم، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» (حسن إبراهيم حسن ١/ ٣٢٨). وفي طبقات ابن سعد (٥/ ٢٥٣): «ألا لا طاعة لنا في معصية الله»!!.

* * *

وحدة الصف

استلم عمر زمام الحكم وقد ورث شروخًا قاتلةً في الأمة، كان معظمها نتيجة لأولوية كرسي السلطة على كل ما عداه، لدى أغلبية أسلافه.. ويمكن إيجاز تلك الشروخ في العناوين الرئيسة التالية:

١ ـ شرخ قبلي غذاه الأمويون بين القيسية واليمانية حتى إن معركة مرج راهط سنة ٦٣ هجرية مزقت الشاميين أنفسهم إلى كتلتين متنازعتين!.

٢ ـ شرخ طائفي مع العلويين والخوارج، أذكته السياسة الأموية القائمة على الدم والقمع المسلح.

٣ ـ شرخ عنصري بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب (الموالي)، حيث جعل الأمويون الفريق الثاني مواطنين من الدرجة الثانية حتى إنهم لم يرفعوا الجزية عمن أسلم من مواطنيهم غير العرب!.

٤ ـ شرخ طبقي يقوم على نهب مال الأمة، وتداوله في الشريحة العليا الموالية للسلطة!!.

فهل يسوغ لعاقل أن يدافع عن هذه السياسات الجائرة التي تنتهك حقوق الإنسان؟ ناهيك عن مخاطرها السياسية على الدولة نفسها!. جاء عمر فرفض الاتجار الرخيص بالنزعة القبلية، وأطفأها بعدم انحيازه لأي فريق، وأثبت أنه للأمة كلها وليس لفريق منها دون سواه (د. خليل ص ٩٨).

وألغى البذاءة الوضيعة السالفة (شتم الإمام علي على المنابر) وأحل مكانها قول

المولى – سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ (١).

كما أمر بتوزيع الخُمْس على بني هاشم وفقًا للحكم الشرعي، وقد ظلوا محرومين من حقهم هذا طيلة العهود السابقة.. وآتت هذه السياسة الملتزمة شرع الله ثمارها فلم يثر العلويون في عهده، بل بقيت لعمر في ذاكرتهم أجمل صورة كما رأينا في رثاء نقيبهم الشريف الرضي له (انظر: المسعودي في مروج الذهب ٣/١٨٣، ١٨٤ – ابن طباطبا/ الفخري ص ١١٧ – ابن سعد/ الطبقات الكبرى ٥/٢٨٦ – اليعقوبي ٢/٣٠٥، ٣٠٦).

وقد اندلعت في خلافة عمر ثورة الخوارج في الجزيرة الفراتية بقيادة بسطام اليشكري المعروف بـ«شوذب»، فلم يسلك معهم سبيل العنف والشدة كما فعل عمه عبد الملك من قبل، وإنما كتب عمر إلى واليه على العراق يأمره بعدم التعرض لهم ما لم يسفكوا دمًا أو يفسدوا في الأرض (أي: يقطعوا الطريق ويروعوا الآمنين)، وحتى إن فعلوا ذلك فهو لا يطلق يد واليه لاستئصال شأفتهم، وإنما يأمره أن يَحُول بينهم وبين تلك الجرائم .. ولم يقف العدل والحرص على وحدة الأمة عند هذا الحد، بل بعث عمر كتابًا إلى «شوذب» يدعوه أن يجنح إلى السلم، وأن يتناظر مع الدولة، فمن وجد أن الحق مع الآخر اتبعه!!! أجل، إنها دعوة كريمة جداً للحوار، فيما يتم قمع أي تحرك مماثل في هذا العصر بمنتهى القوة والبطش.

وقد نجح عمر في إقناع مندوبي «شوذب» بوضع السلاح، كما نجحوا في إقناعه بأن يجعل الخلافة من بعده شورى، فُدسَّ له السم – فيما يقال – في اليوم الذي

(١) سورة النحل: الآية ٩٠.

ضربه موعداً لجوابه النهائي للخوارج (الطبري ٦ / ٥٥٦).

ويقول اليعقوبي: إن عمر فكر في استخلاف القاسم بن محمد بن أبي بكر أو العالم المعروف ميمون بن مهران، ويرجح اليعقوبي أن ذلك دعا بني أمية إلى دس السم لعمر (اليعقوبي ٢ / ٣٠٢).

ولما مات عمر عمد خليفته يزيد بن عبد الملك إلى العنف مع شوذب الذي هزم جيوش الدولة أربع مرات!!!.

مع الموالي وأهل الكتاب

رفع عمر الظلم الواقع على المسلمين من غير العرب، وقد كان أسلافه يستمرون في فرض الجزية عليهم.. فكتب إليه واليه على مصر أن ذلك سينقص من موارد بيت المال، فرد عليه عمر: «ضع الجزية عمن أسلم، قبح الله رأيك، فإن الله إنما بعث محمداً ﷺ هادياً ولم يبعثه جابياً، ولعمري لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم في الإسلام على يديه»!

فهل من العدل – في منطق «الأمين» وسادته – أن يستمر فرض الجزية الظالم؟ وبلغة غير المسلمين نسأل: هل يبيح قانون أي بلد متحضر في أيامنا استيفاء ضريبة من غير المكلف بها؟

وعمر المؤمن كان ينظر بنور الله فلم يدخل جميع الناس في الإسلام فظلت الجزية على غير المسلمين.. كما رفع الظلم عن أهل اليمن الذين كانوا – قبل عهده – يؤدون الخراجَ عن أرضهم في سنوات الخصب والجدب على حد سواء!! (د. خليل ص ٨٦، ٨٧).

كما ألغى خامس الراشدين الضرائب عن أملاك الكنائس، لأنه لا مستند شرعياً لها (د. خليل ص ١٢٨).

وافتدى الأسرى لدى الروم مسلمين وذميين (ابن سعد ٥ / ٢٦٠).

هذه السياسة الشرعية العادلة، جعلت أحد الكتّاب النساطرة يضيف كلمات التبجيل إلى اسم الرسول ﷺ وإلى أسماء الخلفاء الراشدين (لأن عمر انتهج نهجهم)، وكان يستنزل رحمة الله على عمر بن عبد العزيز (توماس أرنولد: الدعوة

إلى الإسلام ص ٤٦٦) . . ناهيك عن إلغائه « السخرة » ذلك النظام اللاإنساني الذي كان مفروضاً على الناس بقوة السلطة دون أجر (د. خليل – ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز – ص ١٢٢) .

ولقد تجاوز عدل عمر أهل الكتاب إلى المجوس، فمنع على ولاته أن يهدموا معابد غير المسلمين التي صولحوا عليها حتى بيوت النار. بل إن ورعه دفعه إلى الإلحاح على الرفق بالحيوان، فجدد الحظر الشرعي على جر الشاة لذبحها، ومنع اللُّجُم الثقيلة للخيل والبغال، واستخدام المناخس ذات الرؤوس الحديدية لئلا تؤلم البهائم، وحدد لحمولة البعير حداً لا تتجاوزه!! (الطبري ٦ / ٥٧٢ – وابن عبد الحكم ١٥٩، ١٦٠).

* * *

في الإدارة والمال

إن شعور عمر الصادق بضخامة التبعة، قاده بعد أن تولى أمور الأمة إلى أن يتشدد مع نفسه وأهله وولاته، وإلى أن ينتهج سياسة التسامح مع الرعية.. فقد حَرَم نفسه وأسرته كثيراً من الطيبات المباحة شرعًا، وكان يستمتع بها من قبل! لأنه كان يدرك أن تصحيح الانحرافات الهائلة التي ورثها، يتطلب منه أن يكون قدوة مثالية، لا يخدشها اختلاف الفعل عن القول.

كانت ثروات بني أمية قد تضخمت نتيجة الظلم، حتى تجاوزت نصف ثروة الأمة كلها، أما مصادرها الجائرة فهي ظلم الآخرين وأكل أموالهم بالباطل، فضلاً عن الجوائز والهدايا والمخصصات الاستثنائية. رد عمر المظالم إلى أصحابها، والأموال العامة إلى بيت المال، وخصص لكل أموي ١٠ دنانير، مثله في ذلك مثل أي مواطن في الدولة! هاج بنو أمية على سياسته التي تحرمهم من الثروات غير المشروعة، فوسطوا بينهم وبين عمر عمته فاطمة بنت مروان، ثم هشام بن عبد الملك، وأبى الخليفة العادل أي مساومة! (د. خليل ص ١١٦).

وَحَجَبَ الأموال الغزيرة التي كانت تغدق بغير حساب على الشعراء المدّاحين الكذابين الذين يرتزقون على حساب المال العام (المصدر السابق ص ١٥٤).

كما عزل الولاة الظالمين، وحظر الوظيفة العامة على كل من يكشف سجل ماضيه عن ظلم أو إرهاب أو استغلال لمنصب، وحرَّم على ولاته العمل بالتجارة (المصدر السابق ص ١١٦، ١٥٥).

ورفض عمر أن يجيب واليه على الموصل يحيى الغساني، إلى أخذ الناس

بالشبهات - كما كانت الحال من قبل -، وأصر على أن يؤخذ المذنب فعلاً بالبينة القاطعة وفي حدود الكتاب والسنة (ص ١٦١). ووزع رسالة في الأمصار توصي الولاة بالاحتياط عمومًا في تنفيذ العقوبات (ص ١٨٥).

وقد بلغ من فهمه مقاصد الشريعة التي تقدم حفظ النفس من الهلاك على بقية الضرورات الخمس - بما فيها حفظ الدين!- أنه فضَّل منح المال للجياع على كسوة الكعبة المشرفة (ص ١٣٢).

ووعيًا من عمر الحصيف لخطورة أن تتركز الثروة في يد قلة من عناصر الأمة (بالتعبير القرآني: ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ .. ⑦ ﴾[1])، فقد منع الرجل بيع أراضي الخراج، لئلا تتسع الملكيات الكبيرة على حساب متوسطي الدخل ومحدوديه.. وقمع الأساليب غير المشروعة في التجارة كتواطؤ التجار على تخفيض أسعار الشراء على حساب المنتجين (ص ١٢٤).

وقاوم الهجرة من الأمصار إلى العاصمة بأسلوب عملي هادئ، إذ كان يصر على أن يأخذ أهل الأمصار أعطياتهم في مواقع إقامتهم وليس في دمشق (د. خليل ص ١٢٨).

* * *

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

ضمان اجتماعي مبكر

اتجه عمر بن عبد العزيز إلى تطبيق فكرة (الضمان الاجتماعي) وتوسيع آفاقها لتشمل الأمة كلها: مسلمين وغير مسلمين، عربًا وموالي، رجالاً ونساءً وأطفالاً، فقراء ومعوقين ومرضى.

ولكي يؤتي هذا النظام الراشد ثماره، فلا يبقى شعارًا نظريًا، أقام عمر نظامًا لامركزيًا مفتوحًا، فجعل كل ولاية من الولايات تسعى إلى نوع من الاكتفاء الذاتي في جمع الضرائب المشروعة، والإنفاق منها على الاحتياجات المحلية، فإذا عجزت ولاية عن كفاية نفسها، أعانتها الولاية التي تحقق لديها فائض (د. خليل ص ١٢٥ وما بعدها).

وأقام الخانات ومراكز الضيافة في الطرق، لإغاثة ابن السبيل.

كما أقام دار الطعام للفقراء والغرباء، وحذّر أهله وبنيه من أن يصيبوا منها شيئًا!.

وشمل توزيع المال الفائض أهل الذمة – وخصوصًا كبار السن –، الذين أتاح لمزارعيهم – أيضاً – الاقتراض الحسن من المال العام، لتنشط زراعتهم.

وتشدد عمر في جمع أموال الزكاة ممن تجب عليهم من المسلمين، واهتم بتوزيعها على مستحقيها، فإن لم يجد الولاة فقراء أهلاً للزكاة، يشتروا بتلك الأموال أرقاء يعتقونهم في سبيل الله (ابن عبد الحكم ص ٦٩، ١٢٤– ١٢٥، والطبري ٦/٥٦٩، ٥٧٠).

* * *

عبيد الدولة

ما الذي يبقى – بعد ما سلف – من التهمة الكاذبة الوضيعة المزدوجة بحق عمر ابن عبد العزيز: إفلاس الخزانة العامة، والتسبب في إسقاط الدولة؟.

وقبل الإجابة عن السؤال الأول، يجدر بنا أن نسأل العقلاء: هل الحكومة هي التي يجب أن تخدم المجتمع أم أن على المجتمع أن يكون في مرتبة العبودية للحكومة؟!.

إن كل الحكومات في العالم – على تباين خصائصها الحقيقية – تدعي أنها في خدمة شعوبها.. وقد انهار الفكر الفاشي والنازي الذي يقرر عبودية المجتمع لصالح الدولة، فهو فكر لا إنساني.

لقد كان أسلاف عمر بن عبد العزيز معنيين للغاية بتكديس الأموال في بيت المال، لاستخدامه في إرضاء المتنفذين وشراء طاعة المعارضين، وتجييش الجيوش لكسر شوكة المعارضين الذين يرفضون الولاء بالمال، ناهيك عما يسرف على الشعراء المادحين الكاذبين.

وكل هذا لم يكن عمر في حاجة إليه، ووظيفة المال عنده– كما يقرها الإسلام وتوافق عليها النظم المعاصرة نظريًا في الأقل– هي أن ينفق في وجوه الإنتاج ورفاه المجتمع.

لكن بيت المال لم يكن – في أي حال – على وشك الإفلاس – كما زعموا–..
وإلا فمن أين مَوَّل عمر هذه النفقات العامة العظيمة التي فتح بابها؟ ومن أين أقام نظام التضامن الاجتماعي الذي شمل الأمة كلها؟ ومن أين أمد الولايات الفقيرة بما

يكفي احتياجاتها؟.

لقد ضبط الرجل واردات الدولة بدقة وحزم، كما أرجع إلى بيت المال أموالاً طائلة سلبت من المال العام ظلماً وعدوانًا، ووفر على الخزانة أموالاً باهظة كانت تنفق على حرب المعارضين.. كل ذلك أعطاه قدرة كافية على تنفيذ برنامجه الاجتماعي الضخم، دون أن يفلس بيت المال.

بل إن سياسة أسلافه التي جمَّدها هو بخصوص أرض الخراج والصوافي (القطائع)، كان من شأنها لو استمرت – في المدى البعيد – أن تنهي أعظم الموارد المشروعة لبيت المال.. فقد كانوا يسمحون بانتقال أراضي الخراج إلى المتنفذين الذين يسددون عنها العشر فحسب، وهو ما يخفض حصة الدولة في ضرائبها تخفيضًا مريعًا!.

وكان لإيقاف عمر بيع أراضي الخراج والقطائع ثمرتان مهمتان، الأولى: الحفاظ على أهم موارد بيت المال، والثانية تشجيع المزارعين على زراعة الأرض وتثبيتهم فيها دون خوف من مضايقة المتنفذين، التي كانت تهدف إلى دفعهم نحو بيع أراضيهم! (فلهاوزن – الدولة العربية ص ٢٨٥، ٢٨٦، د. يوسف العش – الدولة الأموية ص ٢٦٨ – ٢٧٢).

* * *

سياسته المالية

وأختم الحديث عن إصلاحات عمر المالية، ببعض ما قاله الدكتور عماد الدين خليل عنها في ختام الفصل الذي خصصه للشؤون الإدارية والمالية في خلافة عمر بن عبد العزيز (ص ١٤٠ - ١٥٠)، وذلك بشيء من الحذف مع استبعاد الحواشي.. قال الدكتور الفاضل:

«إن عدلاً كهذا، وأمناً واستقراراً ينشران جناحهما على كل أقاليم الدولة، لابد أن تؤتي أُكلها - بإذن الله - للجميع: أمة وحكومة ودولة.. فيزداد النشاط ويتفجر الوازع الذاتي بالمعطيات، وينمو الدخل القومي، وتجد أجهزة الدولة مواردها الكافية، كي تعود بدورها لتوزعها على نقاط الضعف في جسد الأمة، وترفع مستواها إلى الأفق الحر الكريم الذي يرجوه لكل المسلمين خليفة راشد يرى فيهم جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

ولا يمضي سوى وقت قصير على تطبيق هذا البرنامج الاقتصادي العادل المتزن، حتى يجد المسلمون أنفسهم في رفاهية تضم الجميع، وتجد الدولة ماليتها قد استندت إلى موارد نامية، متطورة، مضمونة... واطمأن الناس في كل رقعة من رقع هذه المملكة الواسعة، حتى عز وجود من يستحق الزكاة ويقبلها وأصبحت هذه مشكلة للأغنياء وأصحاب الأموال تتطلب حلاً سريعًا.

وانظروا: هاهو يحيى بن سعيد، عامل الدولة على صدقات (زكاة) إفريقية يقول: «بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيراً، ولم نجد من يأخذها مني، فقد أغنى عمر بن

عبدالعزيز الناس، فاشتريت بها رقابًا فأعتقتهم، وولاؤهم للمسلمين»، وهذا هو أحد أحفاد زيد بن الخطاب يعلن: «إنما ولي عمر بن عبد العزيز سنتين ونصفًا، فذلك ثلاثون شهرًا، فما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول:

اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيهم، فما يجده، فيرجع بماله. قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس».

وتتوالي الشهادات عن العدل والكفاية والرفاهية التي عمت الجميع.. شهادات من جهات شتى طرحها موظفون من عصر عمر، وشهود عيان، ومواطنون .. ودوّنها رواة ومؤرخون ثقات.. وأكدها الباحثون في شتى العصور ولنستعرض بعضها فحسب، فربما فيه الكفاية للرد على مستشرقين من أمثال دوزي وفان فلوتن وموللر وغيرهم من رواد المدرسة العلمانية في التاريخ، أولئك الذين يرون الدين والتقدم على طرفي نقيض. واسمعوا ما يقوله الشهود:

ابن كثير: كان منادي عمر ينادي كل يوم: أين الغارمون؟! أين الناكحون، أين المساكين؟ أين اليتامى؟ حتى أغنى كلاًّ من هؤلاء.

ولي عمر سنتين ونصفًا، فملأ الأرض عدلاً، وفاض المال حتى كان الرجل يهمه لمن يعطي الصدقة؟.

السيوطي: قال عمر بن أسيد: والله ما مات عمر حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون، فما يبرح حتى يرجع بماله كله، قد أغنى عمر الناس.

ابن سعد: أخرج عمر ثلاث أعطيات لأهل المدينة في سنتين وخمسة أشهر. وقال متحدث من الكوفة: كل يوم، كان يجيء خيرٌ من عمر!!.

ابن الجوزي: قدم على عمر بعض أهل المدينة فجعل يسأل: ما فعل المساكين الذين كانوا يجلسون في مكان كذا وكذا.. فأجابوه: قاموا منه يا أمير المؤمنين، وأغناهم الله. وكان من أولئك المساكين من يبيع الحطب للمسافرين، فالتمس ذلك منهم بعد فقالوا: قد أغنانا الله عن بيعه بما يعطينا عمر بن عبدالعزيز.

وكتب إليه بعض ولاته أن الناس لما سمعوا بولايتك تسارعوا إلى أداء زكاة الفطر، فقد اجتمع من ذلك شيء كثير، ولم أحب أن أحدث فيها شيئًا حتى تكتب إلي برأيك، فأجابه: ما حبسك إياها إلى اليوم! أخرجها حين تنظر في كتابي.

وكتب ابن جحدم، عامل صدقاته: أنه كان يجمع الصدقات من أحياء تغلب ثم يقسمها على فقرائهم حتى ليصيب الرجل الفريضتين أو الثلاث، فما يفارق الحي وفيهم فقير.

ابن عبد الحكم: كان رسول عمر يقدم البصرة، فإذا سُمع به تلقاه الناس، فليس يقدم إلا بزيادة في عطاء، وقسم، أو خير يأمر به، أو شر ينهى عنه، فلا يزال الناس يشيعونه حتى يدخل المسجد فيقرأ ذلك الكتاب حتى قدم بريد نعيه، فلقيه الناس كما يلقونه، فإذا هو باكٍ يخبر بموته فبكى الناس لبكائه لعظيم ما نزل بهم، ولعظيم مصيبتهم. وكتب إلى عامله على الكوفة: كتبت تذكر أنه قد اجتمعت عندك أموال بعد أعطية الجند، فأعط منهم من كان عليه دَيْنٌ في غير فساد، أوتزوج فلم يقدر على نقد. فكتب إليه العامل: أنه قد بقي عندنا بعد ذلك!! فأجابه عمر: أن قوّ أهل الذمة فإنا لا نريدهم لسنة ولا لسنتين!!.

وكتب إليه عدي بن أرطأة عامله على البصرة: أنه قد أصاب الناس من الخير خيرٌ حتى لقد خشيت أن يبطروا. فأجابه عمر: ... مُرْ مَنْ قِبَلَكَ أن يحمدوا الله!!.

وخطب عمر يومًا فقال: « ... وقد أعطاني من ذلك، وله الحمد في عاجل الدنيا، وجماعة من الشمل وصلاح ذات البين وسعة في الرزق، ونصر على الأعداء، وكفاية حسنة، حتى أغنى لأهل كل جانب من المسلمين جانبهم، ووسع عليهم الرزق. ولا يرى أهل كل ناحية إلا أنهم أفضل قسمًا مما بسط الله لهم من رزقه ونعمه، من أهل الناحية الأخرى».

والتقى يومًا رجلاً من أهل المدينة فسأله عن حالها فأجاب: إني تركتها والغني فيها موفور والعائل مجبور.

عبد العزيز الدوري: نجح عمر بن عبد العزيز في إجراءاته، لأنه وضعها في إطار المفاهيم الإسلامية، وقد ثبّتت الخطوط التي رسمها أسس تحديد الضرائب، ومنحت مفاهيمها.

فلهاوزن: أما ما يزعمه البعض (مثل موللر) من أن أموال الدولة في عهد عمر ابن عبد العزيز قد تلاشت، كما يزول الشيء بإشارة سحرية، وأن ما يتحصل من الخراج قد انحط دفعة واحدة، فإني لا أريد هنا أن أتعرض للكلام فيما إذا كان ذلك الزعم أكثر من أن يكون نتيجة خطأ، ولكنه على كل حال زعم لا يمكن أن يكون صحيحًا بوجه من الوجوه، وذلك أن الأحوال المالية كانت سيئة في الأيام المضطربة لعهد عبد الملك والحجاج، أما في عهد عمر فقد عادت إلى حالة الصحة.

ولنرجع معًا صفحات قليلة إلى الوراء، وننظر إلى تلك الضمانات المالية واسعة النطاق، التي كفل بها عمر فئات عديدة من أبناء الأمة الإسلامية.. إلى الأموال الكثيرة التي أمر عماله أن ينفقوها لرفع المستوى المعاشي لطبقات الأمة، وإلى المبالغ التي خصصت لمشاريع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلى هذه العناية وهذا الحرص على أن تبلغ كفالة الدولة كل أبناء الأمة عربًا وغير عرب وغير مسلمين، وكل

العاطلين والمرضى والمعتقلين والمسافرين والمدينين والفقراء وأبناء السبيل وطالبي الزواج وحتى الأطفال ؟! ثم لنطلع – قبل ذلك – على رسالتي عمر إلى أبي مجلز وعقبة بن زرعة الطائي حيث أعلن فيهما أنه سيمدهما بالمبالغ اللازمة من ميزانية الدولة إذا لم يَكْفِ خراج أقاليمهم لتغطية المصاريف المحلية... ترى.. هل إن هذه التكاليف المالية التي ألقى عمر عبئها على الميزانية المركزية، وهذه المشاريع الواسعة، كانت ستتحقق لو كان هنالك أيّ عجز تعاني منه ميزانية الدولة؟! ألا يدل هذا التوسع من قِبَل الخليفة على أنه يعتمد على ميزانية مستقرة، غنية، مضمونة الموارد، بحيث يتقدم إلى أمته وعماله – بثقة ويقين – بكل هذه الأنواع الفريدة العجيبة من الضمانات الاجتماعية؟ ثم كيف يمكن تفسير تناقص خراج السواد – على سبيل المثال – في عهد الحجاج إلى أربعين مليون درهم، بينما كان قد بلغ في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه مائة مليون؟!

ومن ذا يقول: إن عمر بن عبد العزيز لم ينتهج نهج ابن الخطاب؟ كان يجب – وفق منطق فلوتن ودوزي وموللر وسائر الوضعيين – أن تفيض خزائن الحجاج ذهبًا، وأن تخلو خزائن العمريْن، وتكنس، ويرش عليها الماء!! فما هو السر في حدوث هذه النتيجة المعاكسة سواء في عهد ابن الخطاب أم في عهد حفيده إن لم يكن العدل والتنظيم والإيجابية؟! ثم أليس من الكذب الذي يخجل منه الأميون – فضلاً عن العلماء المؤرخين – أن يأتي مستشرق متخصص – كفان فلوتن – فيلقي نظرة جانبية مبتورة ومتعمدة على بعض وقائع التاريخ، ويصدر حكمه بأن سياسة عمر بن عبد العزيز المالية هذه، لم تكن سوى (غلطة) ارتكبها بدافع من « رجعيته ومحافظته الدينية، وتمسكه الشديد بالنظام الذي سنه عمر بن الخطاب.. وأن الحال كانت تتطلب علاجًا آخر، غير تلك السياسة التي سار عليها عمر بن الخطاب »؟.. ليس

لهذا الكذب، وهذا الالتواء في فحص النصوص التاريخية إلا الدافع الذي عودنا المستشرقون عليه في جل أعمالهم: التعصب ضد الإسلام متمثلاً بمبادئه وقادته، ودوله وحضارته، والعمل الدائب – على حساب التاريخ والحقيقة – لصرف أذهان المسلمين عن أية دعوة ترى في شد الوقائع واليوميات إلى القيم والأهداف التي طرحها القرآن والسنة: الطريق الوحيد للخلاص.. لأن أية دعوة كهذه ستجابه – كما يؤكد المستشرقون بالفشل ذاته الذي شهدته محاولة عمر بن عبد العزيز!!.

وليس لنا – إذن – أن نصب اللوم على فان فلوتن وحده، وهناك كثيرون غيره، ساروا على ذات المنهج العلماني في معالجة قضايا التاريخ الإسلامي، فوقعوا في أخطاء ما أنزل الله بها من سلطان. حتى لقد استفزت هذه الأخطاء أحد المستشرقين أنفسهم فانبرى لإعادة تقييم منهج عمر الاقتصادي ووضع الأمور في أماكنها، والرد على هذه الأخطاء. من أجل ذلك نحب أن نختتم هذا الفصل بحوار طريف بين المستشرقين أنفسهم حول منجزات عمر الاقتصادية لكي تستكمل الصورة كافة جوانبها(*)، ولكيلا يبقى هناك ظل قائم دون أن تسلط عليه الأضواء.

يقول فلهاوزن: كان إصلاح الناحية المالية أوّل ما اتجهت إليه همة عمر، ولكن ليس من السهل أن نتبين بوضوح نوع إصلاحاته في ميدان نظام الخراج، والآراء التي جاء بها في هذا الشأن (ألفردفون كريمر) وتابعه أوجست موللر مشوبة بأخطاء حقيقية.

ماذا يقول كريمر وتابعه موللر؟ إنهما يقولان: إن ذهن عمر بن عبدالعزيز كان «بحكم سلطان الدين عليه، بعيداً عن كل إدراك لما تقتضيه الحكمة السياسية وأنه

(*) كذا وردت عند الدكتور عماد الدين خليل، والأصواب أن يقال: جوانبها كافة....

وإن كان لا يمكن النزاع في أن بعض ما وضعه من نظم قد أدى إلى تقوية روح الإسلام في ذاته تقوية كبيرة، فإن كل ما فعله يكاد يكون قد ساعد في الجملة على إفساد نظام الدولة من أساسه، بعد أن كانت قد أصبحت دولة دنيوية.

والرومان، وهم أكفأ الشعوب التي عرفها التاريخ في مسائل السياسة الكبيرة، إنما قرروا المبدأ الذي قرروه عن علم وهو أنه لا دولة يمكن أن تعيش إلا بالوسائل التي أدت إلى قيامها. أما عمر بن عبد العزيز فقد انصرف عن الأصول المتمشية مع الواقع، والتي وضعها خلفاء الأمويين بعد عصر معاوية، و أراد أن يستعيض عنها بتحقيق مبادئ مثالية استمدها من القرآن والحديث، حتى لو كان هذا العمل الخليق بالثناء لا يمكن تنفيذه إلا على أساس علم غير كامل بالظروف الواقعة (!!) ولكن عمر، وهو الخليفة الورع، كان متأثراً بمبادئ حاشيته الدينية إلى حد أنه لم يقم حتى بمحاولة اصطناع شيء من العقل عند تطبيق ما في القرآن من مبادئ كُبرى على أحوال هذه الدنيا الناقصة، وكان تفكيره الساذج يقول له: إن الله يريد كذا وكذا، وإنه إذا كان الله يريد ذلك فمن الممكن تنفيذه».

وبعد أن يستعرض موللر – نقلاً عن كريمر – إجراءات عمر بشأن الجزية والخراج والأعطيات وهو ما ألحق ببيت المال خسائر فادحة لا تعوض!! يقول: « ... وإلى جانب هذه الإجراءات التي أضرّت ببيت المال أكبر الضرر جاء أمر آخر أصدره عمر، وقد أوحى به إليه إحساس إنساني بالعدالة، لكن لم يكن موفقًا من ناحية عملية، وهو يقضي برد جميع الأموال التي ابتزت من الرعايا ظلماً إلى أصحابها. ولا نعرف إن كان هذا قد وقع مقصوراً على أحوال فردية. ولكن أكثر العمال خيانة ما كان يستطيع أن يتمنى فرصة أكثر مواتاة من هذه الفرصة لانتهاب الخزانة من غير أن يناله عقاب».

أترون؟! حتى أكثر الاجراءات التصاقًا بمفهوم العدل الاجتماعي، يفسرها موللر على أنها فرصة مواتية للعمال الخونة في انتهاب الخزانة دون أن ينالهم عقاب.

فهل سبق لنا - بعد اطلاعنا على برامج عمر الإدارية والاقتصادية - أن شهدنا، ولو دليلاً واحداً على هذا الانتهاب من قبل العمال؟.. ولا نريد أن نستمر في النقاش، وهذا فلهاوزن نفسه يناقش هذه الصورة الثنائية المصطنعة في تقييم منجزات عمر الاقتصادية والاجتماعية.

بعد أن يستعرض فلهاوزن إجراءات عمر العملية بشأن الجزية والخراج وموازنة المالية، بالتأكيد على الضريبة الأخيرة يقول: «... وكذلك عُني عمر بالحيلولة بين الولاة وبين أن يكون همهم الأول من مناصبهم جمع الأموال لأنفسهم والأغلب أن ذلك عوّض النفقات التي اقتضتها إصلاحاته ضعفين... ومهما كان الأمر فإن الاهتمام بالشؤون المالية ليس هو كل ما يعني الدولة (!!) ومن ذا الذي يكون عنده من الجرأة ما يجعله يستنكر على عمر أن أسقط عن البربر الجزية جزية الأبناء - فقد كانوا يقدمون أبناءهم على سبيل الجزية - وأنه خفف العبء عن نصارى نجران، وأنه عمل على حماية الرعية من العمال، وأنه حرص على ألا تكون إدارة الأمصار مجرد وسيلة لاستغلالها استغلالاً ماليًا؟».

ونمضي مع مقتطفات أخرى من رد «فلهاوزن»، وهو رد مقنع، ومغرٍ، لأنه ينبثق عن رؤية واضحة للتطور المالي في عصر الأمويين، نمضي معه وهو يسعى إلى إزالة الغبش الذي يشوه رؤية كثير من المستشرقين، وهو غبش لا يمكن رده بأية حال من الأحوال إلى حسن النية والتجرد وعدم الفهم!! «أما (فون كريمر) و(أوجست موللر) فرأيهما أن عمر إنما تدخل في الأمور المالية دون أية ضرورة عملية، جريًا وراء ما صوره له ورعه من مُثُل عليا خيالية، فأفسد المجرى الطبيعي للمالية وأخرجها عن الطريق

الذي أدى بها إليه التطور السابق. وهما يزعمان أيضاً أنه لم تكن عنده أية فكرة عن الأحوال الواقعية. أما الحقيقة فهي بالأحرى أن المؤرخين الذين ينقدون أعمال عمر هم الذين يتصورون الأحوال الواقعية لذلك العصر تصوراً خاطئاً. فلقد كانت هذه الاحوال مضطربة ومحتاجة إلى تنظيم جديد. ولم يكن عمر نفسه هو الذي أحدث الاضطراب في نظام الخراج، بل كان الاضطراب موجوداً من قبل، وما كان يمكن أن يستمر. ولم يكن الواجب الذي أراد عمر الاضطلاع به، واجبًا خياليًا موهومًا، بل كان واجبًا حقيقيًا وملحًّا .. فأما القاعدة التي تمخضت عنها الحكمة الرومانية، وهي أن دولة لا يمكن (*)أ ن تعيش إلا بالوسائل التي اعتمدت عليها في قيامها، هذه القاعدة التي يسوقها موللر في أخذه على عمر انحرافه عن سنة سلفه من خلفاء بني أمية، فهي قاعدة يمكن أيضاً أن تذكر في معرض النقد لخلفاء بني أمية أنفسهم. ذلك أن حكومتهم لم تكن بأي حال من الأحوال سائرة على سنة حكومة النبي وأصحابه. وهي وإن كانت قد أرادت أن تتمسّك بالإسلام، وما كان يمكنها أن تتنكر له، فإن الإسلام لم يكن من شأنه أن يؤيدها، بل أن يقوض الأساس الذي قامت عليه».

ويختتم «فلهاوزن» مناقشته قائلاً: «... ولا يمكن التكهن بما كان عمر بن عبد العزيز سيحقق من أعمال، لأن خلافته لم تدم إلا نحو عامين ونصف...».

انتهى الكلام القيّم للدكتور عماد الدين خليل، وندع للقارئ العاقل أن يزن كل ما سلف عن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - بميزان العقل السليم، لتبدو له سفاهة الأكاذيب التي افتراها عليه المستشرقون، وجاء حسين أحمد أمين ليسرقها، ويطمس على أسماء أصحابها، ليوهمنا بأنه «مكتشفها»!!.

* * *

(*) الصواب ان يقال: وهي أنه لا يمكن دولةً أن...

سقوط الدولة الأموية

يرى الدكتور حسن إبراهيم حسن (١ / ٣٣٦ وما بعدها) أن أسباب سقوط الدولة الأموية هي :

١ ـ نظام تولية العهد اثنين اثنين (أي أن يعهد كل خليفة لواحد يليه ثانٍ بعد موته) .

٢ ـ ظهور روح العصبية . . ويوضح الدكتور حسن هنا أن الفتنة التي سكنت في عهد عمر بن عبد العزيز، كادت من قبله تذهب بريح الدولة الأموية!! وقد تأججت هذه الروح القبلية السلبية بصفة خاصة في عهد يزيد بن عبد الملك الذي تلا عمر في الحكم! .

٣ ـ انغماس الخلفاء في الترف .

أما الشيخ محمد الخضري (محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية / الدولة الأموية ـ ٢ / ٢٢٢ وما بعدها)، فيشارك الدكتور حسن في السببين الأولين؛ لكنه يرى أن العنصر الثالث هو تعامل بعض الخلفاء مع قوادهم بالأهواء وليس بالشرع ولا بالمصلحة العليا للأمة .

هذا مع ملاحظة أن الشيخ الخضري ممن يتعاطفون مع الأمويين بوجه عام، فهو حين لا يشير إلى أن سياسة عمر من العوامل التي نقضت أركان دولة بني أمية، لا يفعلها نكاية بالأمويين ـ كما يروِّج « الأمين » وغيره ـ!! .

وقد نشرت مجلة (عالم الفكر) التي تصدر في دولة الكويت (المجلد

١٥ / العدد ٣ / أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٤م) دراسة مستفيضة للأستاذ عبد الجبار منسي العبيدي (ص ٢٦٩ – ٢٩٤)، اعتمد فيها على ما يقرب من ٥٠ مصدراً و١٧ مرجعًا عربيًا ومترجَمًا بالإضافة إلى أربعة مراجع بالإنجليزية.

وقد أرجع الباحث جذور سقوط الدولة الأموية إلى ما قبل قيامها، أي: إلى حادثة الفتنة الكبرى التي ذهب ضحيتها الخليفة الراشد عثمان بن عفان ، ثم التغير الطارئ على أسلوب نقل السلطة وتقليص دور الأمة فيه.. يضاف إلى ذلك لجوء الأمويين إلى العناصر العربية المتعصبة، ثم إحياؤهم العصبية القبلية التي حاربها الإسلام من قبل.. وكذلك ابتعاد كثير من الممارسات السياسية عن العدل الشرعي (المظالم – الضرائب المرهِقة –...).

ولذلك اتسعت الحركات المعارضة (الشيعة – الخوارج – الزبيريون – ...) وتكررت ثوراتها التي مزقت الأمة، وكلفت الدولة أموالاً طائلة (كثورة المختار الثقفي وابن الأشعث والأشدق والجارود وخروج قبائل الأزد والزبيريين وثورة الزنج والأزارقة والصفرية والأباضية...).

كما شهدت منطقة خراسان سياسة أموية مجحفة بجعلها موردًا للشام.. وقد أحس بذلك بعض خلفاء وولاة بني أمية كعمر بن عبد العزيز ونصر بن سيار وحاولوا إصلاحه، لكن ظروف المجتمع في خراسان وغيرها، وحالة التداعي والتداخل حالت دون ذلك (هذه الإشارة أخذها الأستاذ العبيدي عن كتاب عبد الله الخطيب – الحكم الأموي في خراسان ص ١٤٥).

ولعبت الشعوبية دوراً بارزاً في التعتيم على الإصلاحات في بلاد فارس، وإبراز المساوئ لتشويه سمعتها.

ناهيك عن قتل القادة المظفرين كقتيبة بن مسلم الباهلي، والحط من شأن

بعضهم الآخر كموسى بن نصير.

كما تنازع الفرعان الأمويان السفياني والمرواني على السلطة.

ولا شك – يضيف الباحث – أن سياسة الحجاج بن يوسف الثقفي القاسية كان لها دور فعال في إشعال الثورات والفتن ضد الأمويين!! (وهذا حق، وينسف مزاعم «الأمين» عن كفاية الحجاج، لأن القائد الناجح هو الذي يمتص عوامل النقمة، لا الذي يذكيها ويؤججها!! منذر).

وفي سياق بحثه يتحدث الأستاذ العبيدي عن معالم السياسة العامة لعمر بن عبد العزيز كالعدل ورفع الظلم وامتصاص نقمة الخوارج ومنع التعذيب والضرب بالسياط لتحصيل الضرائب، كما حاول مساواة العرب بالموالي (العكس هو الصحيح وربما كان هذا الاستخدام زلة لغوية غير مقصودة – منذر)، ولم يتعصب لقبيلة دون أخرى، ولم يولِّ واليًا إلا لكفايته وعدله... ثم يقول: لكن وفاته المفاجئة وقصر مدة حكمه حالا دون تطبيق مثل هذه السياسة (لعل الباحث يقصد: حالا دون الاستمرار في تطبيق مثل هذه السياسة – منذر) التي لو استمرت لحققت مردودًا إيجابيًا لصالح الناس والدولة، لكن من جاء بعده (يعني: يزيد بن عبد الملك) قد أزال كل ما جاء به سلفه!!.

ولما انتقلت السلطة بعد يزيد إلى هشام حاول أن يحيي بعض سياسة عمر لكن عوامل النقمة كانت قد تجمعت .. ومع ذلك لم تكن المعارضة تشكل خطرًا على الدولة في نهاية عهد هشام، لكن وضع الأمويين اضطرب بعد هشام فحكم من بعده الوليد بن يزيد الذي يُضرب به المثل في الإهمال والابتعاد عن الدين، ويزيد بن الوليد ابن عبد الملك الذي كان وبالاً على الدولة والبيت الأموي.

وجاء مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، فتعصب للقيسية وهو ما

أثار حفيظة القبائل اليمانية في الشام، وهذا أضعف العنصر العربي الذي تعتمد عليه الدولة الأموية بانحراف القبائل اليمانية عنه وانضمامهم إلى الدعوة العباسية الناشطة.

كما لعب الاضطراب المالي في الدولة الأموية دوراً مهماً بعد أن تحولت طرق التجارة من حوض البحر المتوسط إلى الخليج العربي والقسطنطينية وخاصة بعد أن هُزِم المسلمون في معركتهم البحرية مع الروم سنة ١٢٩ هـ(٧٤٧م) أي بعد وفاة عمر ابن عبد العزيز بثمانية وعشرين عاماً!.

ناهيك عن تحول طبيعة نظام الحكم، حيث أصبحت الأمة بعيدة عن المشاركة، والمقاتلون لم يعودوا مجاهدين في سبيل الله، بل صاروا جنوداً للدولة مأجورين فيها لتحقيق أهدافها وخدمة رجالها، ولم تعد الأموال تقتصر على ما يرضاه الشرع وإنما أصبحت جبايات مفروضة من الخليفة ورجال دولته تستخدم لصالحهم..

وأختم هذا الفصل بالإشارة إلى تعليل أبي مسلم الخراساني - أحد أبرز قادة الثورة العباسية - لانهيار الدولة الأموية، فقد قال: إن بني أمية أَدْنَوُا الأعداء ليتألفوهم، وتجاهلوا الأصدقاء اطمئناناً إلى تأييدهم، فتحول الأصدقاء أعداء، ولم يتحول الأعداء أصدقاء!!. وهو قول وجيه، لكنه - كما أسلفنا عن غيره - لا يصلح - وحده - لتفسير سقوط الدولة الأموية.

فأين أكذوبة «الأمين» من منهج البحث التاريخي، الذي يبرهن - كما مر بنا - على أن سقوط الدولة الأموية، نتج عن عوامل متشابكة عديدة، لا عن سبب واحد، ولم تكن سياسة عمر بن عبد العزيز من بين تلك العناصر، بل إن من الثابت أنه لو سار بنو أمية على سياسته نفسها لما سقطت دولتهم خلال أقل من قرن واحد!!.

* * *

الفصل الثالث

فقهاء وسلاطين

قصم ظهري رجلان :

عالِمٌ متهتك وجاهل متنسك . . .

ـ الإمام علي بن أبي طالب ـ

(رضي الله عنه)

الصورة التي رسمها حسين أحمد أمين لعلماء المسلمين صورة جائرة.. لأنها تقوم على الكذب والتناقض.. فالتعميم عدو منهج البحث، ويهبط إلى درك الخيانة حين يأتي عن سابق عمد وتصور، ليغدو كذبًا مكشوفًا.

فهو يعمم اتهاماته لعلماء المسلمين جميعًا وخلال أربعة عشر قرنًا، ولا يستثني إلا أفراداً معدودين في بعض الأحوال، إذا أمكنه أن يستثمر مواقفهم – ولو بتحريفها أو ابتسارها من سياقها العام أو من الإطار الكلي لفكر صاحبها– ، وذلك لخدمة أحكامه المسبقة المأخوذة عن سواه.

وقد مر بنا ادعاؤه أن العلماء الأتقياء – بتعبيره – كانوا يختلقون الروايات الكاذبة على الرسول ﷺ ورأينا مدى تهافت هذا الاتهام الوضيع المسروق عن جولدزيهر وشاخت.. وهو يتهمهم – دون تخصيص ولا تحديد كعادته! – ويبلغ به الافتراء في تصويره علماء الأمة أن يدَّعي خنوعهم للسلطان الجائر، وأنهم اعترضوا على إزالة الظلم الذي يرونه قَدَرًا إلهيًا لا راد له، فضلاً عن ترقبهم للمهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً!! ولذلك فالفقهاء لا يعترضون على انتهاك الأحكام الشرعية، لأن هذا التفريط يثبت صدق ما أخبر به الرسول ﷺ عن المهدي!!!.

إن الإنسان العاقل يحار أمام منهج الشعوذة الذي لا يحتكره صاحبنا في كل حال، فالفقهاء إذا قاموا بواجبهم في الحث على التزام الحكام والمحكومين أحكام دينهم، فإنما يفعلون لكي تكون لهم اليد العليا!!.

وإذا انتهجوا أسلوب النصح الهادئ للحكام، فهم منافقون يبيعون آخرتهم لقاء المال والجاه – وأحيانًا لأكل الفستق المقشور واللوزينج!!–.

إن التاريخ يصبح ألعوبة إذا أُخضع للأهواء والأغراض، والتعميم – خصوصًا إذا

أُضيف التناقض إليه ! – تضليل وتزوير علني . ولكيلا أقع فيما ألوم سواي عليه، أسجل احترازاً مبدئياً، خلاصته أن العلم ليس ضمانة كافية لاستقامة السلوك، ولذلك يوجد في كل عصر علماء عاملون مخلصون – ولنا الظاهر فحسب – كما يوجد آخرون من فقهاء ذيل بغلة السلطان، يحرفون الكلم عن مواضعه ليسبغوا على الظلم رداءً شرعيًا زائفًا .

لكن الحقيقة – سواء فيما يتصل بالماضي المحفوظ تاريخيًا، أو فيما يتعلق بأحوال معاصرة – لا تختلط على العقلاء والمنصفين . . فإذا كان ظاهر شخص ما، هو الصلاح، فإن علينا أن نحكم بصلاحه وندع أمر سريرته إلى الله . . إذ إن أقصى ما في طاقة البشر هو اعتماد ظاهر الحال .

وقبل أن أفند هذه الأكذوبة التي تحاول تلبيس الحق بالباطل، ينبغي لي أن أشير إلى أن حسين أمين ليس صاحبها وإنما هو – كالعهد به – سارقها مع حرصه على طمس معالم جريمته . فقد زعم بعض غلاة المستشرقين أن الأفراد ليس لهم حقوق إزاء الحكام، وأن الطاعة للحاكم واجبة على الأفراد دائمًا . . (د . عبد الحميد متولي – الإسلام وموقف علماء المستشرقين ص ١٢)، مع أن وجه الحق في مثل هذه المسألة – كما يقول د . متولي – هو من البدهيات .

* * *

واجبات وحقوق

لأن الفقهاء المسلمين يستمدون مواقفهم واجتهاداتهم من القرآن والسنة – أصلاً – سواء أكان اجتهادهم صوابًا أم خطأ –، فإن الخطوة الأولى هي التعرف إلى النصوص الواردة في المسألة.

إن الواجب الأول الملقى على عاتق علماء الدين، هو عدم كتمان علمهم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾﴾[١].

وقال ﷺ: «من سئل عن علم فكتمه أُلجِمَ يوم القيامة بلجام من نار»[٢].

كما يتعين أن يكونوا في طليعة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾[٣].

وإذا كان كل مسلم مطالبًا بأن لا يكون حسن القول سيئ السلوك ائتماراً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾[٤]، فإن العلماء ورثة الأنبياء وهو ما يلقي على عاتقهم

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٨٧.
(٢) رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن.
(٣) سورة آل عمران : الآية ١٠٤.
(٤) سورة الصف : الآيتان ٢، ٣.

مهمة تبليغ ذلك الإرث وحث الأمة على التزامه.. ولذلك تعين عليهم النصح للمسلمين أئمتهم وعامتهم وخاصتهم.

أما حقوق الحاكمين على المحكومين فهي السمع والطاعة في غير معصية، قال - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ (٥٩) ﴾ [١]. وقال (عليه الصلاة والسلام): «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فإذا أُمِر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» [٢].

وليس يُفْهَم من ذلك الاكتفاء بعدم الطاعة كموقف سلبي، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس، حتى لو بلغ الظلم بالحاكم أن يقتل العالِم الناصح، قال ﷺ: «سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام ظالم فأمره ونهاه فقتله» [٣]. ولذلك قال (عليه الصلاة والسلام): «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض وليلعنكم كما لعن بني إسرائيل» [٤].

وعموماً فإن إنكار المنكر واجب بحسب الاستطاعة، لقوله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان» [٥].. وقال ﷺ: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» [٦].

---

(١) سورة النساء الآية ٥٩.
(٢) متفق عليه.
(٣) رواه الحاكم بسند صحيح.
(٤) رواه أبو داود والترمذي.
(٥) رواه مسلم.
(٦) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة.

ولأهمية دور العلماء في تصويب مسيرة الأمة، حذر النبي ﷺ ممن يكون عالمًا متضلعًا بلا تقوى، كأن يريد السمعة والمال أو يوافق الحكام الجائرين على ضلالاتهم، فقال ﷺ : «إني لا أتخوف على أمتي مؤمنًا ولا مشركًا فأما المؤمن فيحجزه إيمانه وأما المشرك فيقمعه كفره، ولكن أتخوف عليهم منافقًا عالم اللسان يقول ما تعرفون ويعمل ما تنكرون» [١].

فأين هذه النصوص الصريحة الواضحة، من أكذوبة قبول الظلم بانتظار المهدي، ومن الزعم بأن طاعة الحكام طاعة مطلقة حتى لو كانت أوامرهم عصيانًا لله – عزوجل –؟!.

ولقد عقد النووي في «رياض الصالحين» باباً للأحاديث الواردة في «وجوب طاعة ولاة الأمر في غير معصية وتحريم طاعتهم في المعصية» (ص ٢٢٢– ٢٢٥)، فينظر هناك!!

* * *

---

(١) رواه الطبراني والبزار.

الموقف الفقهي النظري

ينسب عبد القاهر البغدادي (الفرق بين الفرق ص ٣٠١) إلى أصحاب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وأصحاب أبي ثور وأصحاب أحمد بن حنبل وأهل الظاهر، أنهم يرون وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية.

أما أحمد أمين – والد صاحب « دليل المسلم الحزين »!! – فيلخص نظرة أهل السنة إلى الخليفة (ضحى الإسلام ٣ / ٢٢٠، ٢٢١)، في أن الخليفة عندهم « إنسان ككل الناس، ولد كما يولد الناس، وتعلم أو جهل كما يتعلم أو يجهل الناس، ليس له من مزية إلا أن كفايته وأخلاقه جعلت الناس يختارونه، أو أنه تلقى الخلافة ممن قبله، ليس يتلقى وحيًا وليس له سلطة روحية، إنما هو منفذ للقانون الإسلامي. وقد ينحرف عن التنفيذ فلا طاعة له على الناس، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وليس له أن يشترع إلا في حدود القوانين الإسلامي وإلا فتشريعه باطل، ثم قد يجور وقد يعدل، وقد يتهتك ويشرب الخمر فيكون عاصيًا، والمؤرخون أحرار في تشريحه كتشريح كل الناس، ويزنونه بنفس الموازين التي توزن بها أعمال الناس، وإن انحرف واستطاعوا عزله عزلوه » ..

فأين هذه الصورة الأمينة مما افتراه الابن عليهم، الذي لم يسأل نفسه: لِمَ لَمْ يرد اسم أي خليفة أموي – حتى معاوية وهو صحابي – ولا عباسي – بل ولا العباس نفسه وهو صحابي وعم الرسول الكريم – لم يرد ضمن أسماء العشرة المبشّرين بالجنة!!.

* * *

التغيير بالقوة

على أن هناك فرقًا بين رفض الطاعة في معصية الله، والثورة على الحاكم الجائر. وقد اختلفت أنظار الفقهاء في ذلك، فمنهم من منع الثورة انطلاقًا من أن الحاكم الغَشُوم أهون من فتنة تدوم، ولأن هناك أحاديث صحيحة تنهى عن خلع الحاكم الظالم بالقوة ما دام يقيم الصلاة أو لا يجهر بكفر صريح فيه من الله برهان.

وهذا الموقف – أيدناه أم عارضناه – لا ينطلق من تسويغ الظلم ولا انتظار المهدي ليصحح الأوضاع المنحرفة، وإنما يفاضل بين ظلم الحاكم الذي ينتهي مهما طال عليه الأمد، وحرب أهلية لا تبقي ولا تذر.. لاسيما أن أكبر شرخ في وحدة المسلمين بدأ مبكراً بما فعله معاوية في حربه ضد الإمام علي الخليفة الشرعي (نحن نتكلم عن النتائج وليس يعنينا هاهنا الدخول في طبيعة دوافع معاوية).

لكن طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية ذهبوا إلى أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك، وكان أهل الحق في وضع يرجحون معه الظفر. وهذا هو قول علي بن أبي طالب وكل من معه من الصحابة، وقول أم المؤمنين عائشة وطلحة والزبير وكل من معهم من الصحابة وقول معاوية وعمرو والنعمان بن بشير وغيرهم ومن معهم من الصحابة وهو قول عبد الله بن الزبير والحسن بن علي وبقية الصحابة القائمين يوم الحرة (في وجه يزيد) وقول كل من قام على الفاسق الحجاج ومن والاهم من الصحابة كأنس بن مالك وأفاضل التابعين كابن أبي ليلى وسعيد بن جبير والحسن البصري ومالك بن دينار... وهو الذي تدل عليه أقوال أبي حنيفة وشريك ومالك والشافعي وداود وأصحابهم من الفقهاء فكل من ذكرنا من قديم أو حديث إما ناطق بذلك في

فتواه، وإما فاعل ذلك بسل سيفه في إنكار ما رأوه منكرًا (حسن الهضيبي – دعاة لا قضاة ص ١٨٢ وما بعدها) .

ويرد أصحاب الموقف الثاني – هذا – على أدلة مانعي الثورة بأن إنكار المنكر باليد واجب على المستطيع – كما دل الحديث الصحيح –، وبقوله ﷺ : « من قُتِل دون ماله فهو شهيد والمقتول دون دِيْنه فهو شهيد، والمقتول دون مظلمة فهو شهيد » .

وبما رواه الحسين بن علي (رضي الله عنهما) عن جده ﷺ : « من رأى سلطانًا جائرًا مستحلاً لحُرَم الله ناكثًا لعهد الله مخالفًا لسنة رسول الله يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان فلم يغيِّر بقول ولا فعل كان حقًا على الله أن يدخله مدخله » .

ويرون أن هذه الأدلة ناسخة للأدلة المانعة التي يستشهد بها الفريق الأول، لأن الأدلة الثانية تورد واجبًا زائدًا على معهود الأصل هو القتال، وهذا يجعلها هي الناسخة .

وأما ما يحصل في حال التغيير بالقوة من إباحة الحريم وسفك الدماء ونهب الأموال وهتك الأستار، فردوا عليه بأنه : لا يحل لمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يفعل من ذلك شيئًا، وإلا لأصبح هو الذي ينبغي أن يُنْكَر عليه .. ولو كان خوف ما ذكروا مانعًا من تغيير المنكر ومن الأمر بالمعروف لكان هذا بعينه مانعًا من جهاد الكفار، وهذا ما لا يقوله مسلم .

والواجب أن يُنْصَحَ الحاكم الظالم بالرجوع عن ظلمه – حتى لو كان تنفيذ حد شرعي عليه – فإن رجع فقد نفذ أمر الله، وإن امتنع وجب خلعه وإقامة غيره ممن يقوم بالحق، لقوله – تعالى – ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۝٢ ﴾[1] . (الهضيبي – المرجع السابق ص ١٨٥ – ١٨٨) .

---

(١) سورة المائدة : الآية ٢ .

ومما يستدل به الفريق الثاني – كدليل عملي – على صحة رؤيته، أن عمر بن الخطاب قال على المنبر يومًا: يا معشر المسلمين ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا كذا (وميَّل رأسه)؟ فقام إليه رجل فقال: كنا نقول بالسيف كذا (وأشار إلى القطع) فقال عمر: رحمك الله، الحمد لله الذي جعل في رعيتي من إذا تعوجت قومني! (الطنطاويان – أخبار عمر ص ٣٣٢).

وفي رواية أخرى أن عمر قال: الحمد لله الذي جعل في أمة محمد من يقوّم اعوجاج عمر بسيفه (عبدالعزيز البدري – الإسلام بين العلماء والحكام ص ٣٣).

وفي موقف آخر قال عمر: « ... فلن يعجز الناس أن يولوا رجلاً منهم فإن استقام اتبعوه، وإن كَنِف (أي: ظلم) قتلوه. فقال طلحة: وما عليك لو قلت: إن تعوّج عزلوه؟ قال: لا، القتل أنكل لمن بعده » (الطنطاويان – المرجع السابق ص ١٦٠).

أما خروج فئة على الحاكم العادل فممنوعة عند الفريقين، بل يجب على الأمة نصرته ولو بالسيوف. أما إن كان جائرًا والخارجون غواة سلطة لا طلاب حق، فالموقف – كما قاله الإمام مالك – لما سئل عن جواز قتال الخارجين على الخليفة، إذ قال: إن خرجوا على مثل عمر بن عبد العزيز ! قال السائل: فإن لم يكن مثله. فقال: دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم ثم ينتقم من كليهما. (البدري – ص ١٠٤).

ويقتضينا الإنصاف أن نشير إلى أن الفريق الأول الذي لا يحبذ الثورة المسلحة ضد الحاكم الظالم، لا يبيح للعلماء السكوت عن ظلمه – فكيف بالتملق له والتأييد لباطله –!!.

فالإمام أحمد بن حنبل الذي يرى عدم الخروج على الحاكم الظالم، لا يقر

السكوت على ظلمه، بل قال: إن النصح له فرض كفاية على أهل العلم وذوي الرأي، فإن قام به بعضهم سقط الإثم عن الجميع، وإلا فقد أثموا جميعًا!.. فهو يدعو إلى الطاعة فيما ليس معصية، مع استمرار النصيحة لا إلى السكوت عن المظالم..

وإذا كان عدم الخروج على الحاكم الظالم ظلمًا، فالخروج عليه ظلم أكبر منه، على أن مخالفي أحمد لم يجرؤوا على اتهامه في أمانة علمه، وإنما هم خطَّؤوه – وهذا حقهم في الاجتهاد مثلما هو حقٌّ له –، ذلك لأن الإمام لم يكن ممن يتصلون بالخلفاء بل إنه كان يرفض أموالهم، وأبى أن يتولى منصبًا لهم (عبد الرحمن الشرقاوي – أئمة الفقه التسعة – ص ١٧٥، ١٧٦).

***

أحكام تاريخية

على الرغم من أن الفقهاء نشؤوا جميعًا بعد سنوات طويلة من استشهاد الإمام علي (رضي الله عنه) وفي ظل دول معادية عمومًا – على تفاوت في الدرجات – لشيعته، فإنهم قالوا بتصويب علي في حروبه بالبصرة (موقعة الجمل) وصفين والنهروان، وقالوا : إن معاوية وأصحابه بغوا عليه بتأويل أخطؤوا فيه لكنهم لم يكفروا بخطئهم . وإن عليًا أصاب في التحكيم غير أن الحكمين أخطآ في خلع علي من غير سبب أوجب خلعه، وخدع أحد الحكمين الآخر (البغدادي – الفرق بين الفرق ص ٣٤٢) .

بل إن ابن حزم – وهو أموي بالولاء وكان أبوه وزيرًا للخليفة الأموي هشام المؤيد في الأندلس – أوجب على معاوية اتباع الإمام علي، وأن عدم اتباعه بغي عليه (الشرقاوي – المرجع السابق ص ٢٥٨) .

وقالوا : إن أول من أخرج المنبر من المسجد النبوي هو مروان بن الحكم فأُنْكِر عليه (ابن الأثير الجزري – جامع الأصول ١ / ٣٢٤) .

ومع أن الإمام البخاري عاش في العهد العباسي، فقد رفض تصحيح حديث يزعم راويه أن النبي ﷺ بشّر عمه العباس بأن ذريته ستقيم دولة، فقال البخاري : في سنده عبيد بن أبي قرة لا يُتابع على حديثه (ابن كثير – البداية والنهاية ١٠ / ٥١) .

فها أنت ترى كيف جهر العلماء المخلصون بما يرون أنه حق، فلم يمالئوا ولم يسكتوا عن الظلم، ولم ينتظروا المهدي، ولعل صمود الإمام أحمد في محنة خلق القرآن في وجه ثلاثة من خلفاء بني العباس، خير شاهد على صدع العلماء العاملين

بما يعتقدون أنه حق، دون أن يغويهم الترغيب، أو يهز صمودهم الترهيب.

وقد كان الإمام مالك بن أنس يشرح لطلبة العلم الحديث الشريف: «ليس على مُسْتَكْرَه يمين»، فثار محمد ذو النفس الزكية - من نسل الحسن بن علي - على أبي جعفر المنصور، لأنه أخذ البيعة لنفسه قسراً فبايعه الناس مُكْرَهين.. وأرسل والي المدينة إلى مالك أن يكف عن الكلام في هذا الحديث وأن يكتمه عن الناس، لأنه يحرضهم على نقض البيعة للخليفة.

لكن مالكًا رفض هذا الأمر الوضيع، وواصل تفسير الحديث غير آبه بتهديد الوالي، الذي أمر بضرب مالك بالسوط، ثم جذبه الزبانية جذبًا غليظًا أدى إلى انخلاع كتفه، وفرضوا عليه الإقامة الجبرية في بيته.. وعندما رأى المنصور نقمة الناس عليه لما فعله بالإمام الجليل، أمر والي المدينة بإطلاق سراحه .. وفي موسم الحج اعتذر الخليفة شخصيًا إلى مالك عما لحق به من أذى، مؤكداً أنه لا علم له بصنيع الوالي. وقد أمر أبو جعفر بحبس الوالي لولا أن عفا مالك عنه!! (الشرقاوي - المرجع السابق ص ٨٤، ٨٥)!.

أي أن هذا الفقيه الكبير أصر على عدم كتمان العلم برغم الأذى الذي وقع عليه، لكنه عفا عن ظالمه لما ارتفع عنه ظلمه، لأن الإمام لم يبلغ العلم للناس لخصومة شخصية مع أحد، وإنما هو يؤدي أمانة عظيمة يعلم أن الله سيسأله عنها!!.

ولقد كان تأييد ثورات العلويين ضد العباسيين خطرًا يكفي للإطاحة برأس فاعله، ومع ذلك فإن أبا حنيفة - كما يروي الزمخشري في الكشاف - كان يفتي سراً بوجوب نصرة زيد بن علي، وحمل المال إليه، والخروج معه على اللص المتغلب المتسمي بالإمام والخليفة (أحمد أمين - ضحى الإسلام ٣ / ٢٧٤)!!.

وأما محمد بن الحسن الشيباني - صاحب أبي حنيفة - فقد رفض أن يفتي

لهارون الرشيد بقتل يحيى بن عبدالله بن حسن - أخي محمد النفس الزكية - الذي ثار على الخلافة، ثم قبل بعرض الرشيد الصلح طالبًا أمانًا بخط الرشيد الذي أجابه إلى طلبه، فلما قدِم يحيى حبسه الرشيد، واستفتي الفقهاء والقضاة في نقض العهد، فأفتى بذلك بعضهم وأبى آخرون منهم محمد بن الحسن (أحمد أمين - المرجع السابق ٣/٢٩٣)!!.

* * *

حتى مع الحاكم العادل

يعتقد علماء الحديث أن الذهاب إلى بيوت الحكام وقبول جوائزهم – لم يقصروا الأمر على الظَّلَمة منهم! – يجرح العدالة!! (أبو شهبة ص ٣٤)، وذلك خشية تأثيرهم على من يروي الحديث، فيجاريهم بالزيادة أو النقص أو التحريف ليرضي أهواء الفاسدين منهم!.

وهذا بالمناسبة يفحم كل أفاك يزعم أن علماء الحديث وضعوا الأحاديث المزورة لإرضاء شهوات الحكام وأغراضهم الخاصة، فأنت ترى تجريحهم من يتردد على بيوت الحكام ويقبل الأموال منهم، مع أن الأمرين ليسا محرمين شرعًا، ودون أن يكون الحاكم متّهمًا عندهم أصلاً!! أجل، فإلى هذا الحد وصل حرصهم على نقاء سنة نبيهم، لأنها دين.

وصدق أمير المؤمنين الإمام علي (رضي الله عنه) إذ قال: « قصم ظهري رجلان: عالِم متهتك وجاهل متنسك، فالجاهل يغر الناس بتنسكه، والعالِم يغرّهم بتهتكه »!!.

على أن زيارة الحكام العادلين الملتزمين شرع الله جائزة – إن لم تكن مندوبة – إذا كانت لتشجيع هؤلاء على التمسك بكتاب الله وسنة نبيه. أما الظالمون المعرضون عن الدين، فإن أحوال مواجهة العلماء لهم – كما يقول الإمام أبو حامد الغزالي – ثلاث هي:

١ ـ الدخول عليهم مذموم جدًا وفيه تغليظات وتشديدات.

٢ ـ دخول السلطان الظالم على العالِم زائرًا، فجواب السلام لابد منه، وعلى

العالم أن ينصحه ويرشده إلى طريق المصلحة وفق الشرع.

٣ ـ أن يعتزلهم، وهو الواجب، مع بغضهم على ظلمهم، ولا يثني عليهم.

ويجيب الغزالي من يقول: لكن علماء السلف كانوا يدخلون، بقوله: نعم.. تَعَلَّمِ الدخول منهم ثم ادخل .. ويروي بعد ذلك وقائع مثيرة عن قوة النصح من هؤلاء العلماء للحكام، منها - بإيجاز- دخول طاووس اليماني على هشام بن عبدالملك في مكة المكرمة - بناء على طلب الأخير-، فقد خلع طاووس نعليه بحاشية بساطه وقال له: السلام عليك يا هشام، ثم جلس بإزائه!.

غضب الخليفة الأموي حتى همَّ بقتله لولا من ذكّروه بأنه في البلد الحرام والشهر الحرام. ولما عاتبه هشام على تصرفاته قال طاووس: أما خلع نعلي بحاشية بساطك فإني أخلعهما بين يدي رب العزة خمس مرات كل يوم ولا يغضب عليَّ.

وأما أني لم أقبل يدك فلأن ذلك غير مشروع. وأما أني لم أسلّم عليك بإمرة المؤمنين، فليس كل الناس راضين بإمرتك فكرهت أن أكذب، وأما أني لم أخاطبك بكنيتك فإن الله سمى أنبياءه وأولياءه فقال: يا داود، يا يحيى، يا عيسى.. وكنى - سبحانه - أعداءه فقال: «تبت يدا أبي لهب». وأما جلوسي بإزائك فإني سمعت أمير المؤمنين عليًا (رضي الله عنه) يقول: إذا أردت أن تنظر إلى رجل من أهل النار فانظر إلى رجل جالس وحوله قوم قيام!! (البدري - المرجع السابق - ص ١١٥ - ١١٧).

* * *

أعطيات الحكام

اختلف العلماء في قبول مِنَح الحكام وأعطياتهم إلى:

١ ـ **القسم الأول**: يرفض أخذ المال من الحاكم ويبتعد عنه، ومنهم: أحمد بن حنبل، وأبو حنيفة وسفيان الثوري وابن المسيب والفضيل ابن عياض والطبري.

٢ ـ **القسم الثاني**: كانوا يأخذون الأعطيات لينفقوها على طلبة العلم الفقراء – فهم لم يكونوا في حاجة إليها، ولا يرون فيها حرمة ولا كراهة لأنها حق لهم لا منّة من الحاكم! – ولم يكن قبولهم المال مانعًا لهم من نصح الحكام والإنكار عليهم. ومن هؤلاء بعض أئمة أهل البيت كالإمام جعفر الصادق (حظ بني هاشم من الأموال) والإمام الشافعي (سهم بني المطلب من الغنيمة)، وبعض العلماء كالحسن البصري ومالك بن أنس.

هذا عندما تكون أكثر أموال الحاكم حلالاً، ولذلك أفتى الإمام الغزالي بتحريم أموال السلاطين في زمانه لأنها حرام كلها أو أكثرها، ولأن الحكام في عصره لم يعودوا يعطون المال إلا لمن يمدحهم وهم لا يستحقون، ويعينهم على ظلمهم، ويتستر على مقابحهم! (البدري – المرجع السابق ص ١٢٢ – ١٢٨).

* * *

عند أحمد أمين

تحدث والد صاحبنا عن «المهدي» (ضحى الإسلام ٣/٢٣٥ – ٢٤٦) ومما قاله: من عقائد الشيعة البارزة الاعتقاد في المهدي، وأول ما نعلم من إطلاق كلمة «المهدي» للدلالة على إمام منتظر، أن كَيْسان مولى علي بن أبي طالب أطلقها على محمد بن الحنفية (وهو ابن الإمام علي، لكن أمه من بني حنيفة فنُسِب إليها). وتكرر الأمر نفسه على يد المختار بن أبي عبيد الثقفي.. وإنَّ زَعْم الكيسانية أن محمد بن الحنفية غائب – لم يمت! – وسيعود، هو أساس فكرة الإمام المنتظر.

ولم يروِ البخاري ومسلم شيئًا من أحاديث المهدي، مما يدل على عدم صحتها عندهما..

وينقل أحمد أمين عن ابن خلدون قوله: «وقد أجهد رجال الحديث أنفسهم في فحص سند هذه الأحاديث، وأبانوا ما فيها من ضعف رجالها».

وانتشرت فكرة المهدي المنتظر في جو العصر الأموي، وكان أكثر دعاتها من الشيعة، وإن كان خالد بن يزيد بن معاوية قد ابتكر مهدياً آخر يلقب بـ«السفياني المنتظر».

ثم كان للعباسيين مهدي ثالث، وربما كان ذلك وراء تسمية المنصور أحد أبنائه باسم «المهدي»..

ويعزو أحمد أمين انتشار الفكرة إلى يأس الشيعة من الخلافة، وإلى يأس خالد ابن يزيد لما خرج الحكم من يده إلى مروان بن الحكم!! أما عند العباسيين فلكي يحاربوا خصومهم بالسلاح نفسه.

والزيدية – من الشيعة – ينكرون المهدي والرجعة إنكاراً شديداً.

ويرى صاحب «ضحى الإسلام» أن قصة المهدي خرافة ترتب عليها كثير من المفاسد، من أهمها خضوع الناس للأوهام، فهي لا تتفق وسنة الله في خلقه، لأنها قعدت بالناس عن إصلاح الحكم وتحقيق العدل، فالحاكم يُفْسِد والشعب يحلم وحالة الأمة تسوء.

حتميات مثقوبة

مهما كان رأينا في وجهة نظر أحمد أمين، فإنها تظل قابلة للمناقشة والأخذ والرد والتنقيح، لأنها بخلاف أكذوبة ابنه الذي نسب إلى الفقهاء تسويغ ظلم الحكام – إن لم يكن: سرورهم به! – بحجة انتظار المهدي، كما زعم أن علماء الأمة «عشقوا» ذلك الجور لأنه يثبت صحة ما أخبر به الرسول ﷺ!!.

وقد رأينا من الحقائق الدامغة ما يكفي لنسف أسطورته المتخيلة من جذورها، لأن العلماء مختلفون في قبول الأخبار الواردة في المهدي، ومن ارتضاها منهم، لم يقبل بظلم الحكام وإنما أنكره بقلبه ولسانه – وأحيانًا بيده كما فعل سعيد بن جبير –!.

كما أن الشيعة الذين يؤمنون بالمهدي – باستثناء الزيدية – لم يتوانوا عن الثورة كلما سنحت لهم الفرصة، في العهدين الأموي والعباسي على حد سواء!!.. بل إنهم أقاموا على يد الصفويين دولة قوية ظلت تناوش العثمانيين طويلاً!.

ناهيك عن إطاحتهم – في عصرنا الحالي – بعرش الطاووس (الشاه المتجبر محمد رضا بهلوي) !! لست أرمي من وراء ذلك إلى تأييد فكرة المهدي ولا إلى معارضتها، وإنما أهدف إلى تبيان سقوط الحتميات في مجال الحياة الإنسانية القائمة على إرادة حرة، لا تتقيد بجبريات نظرية اخترعها خيال بعض البشر، وخصوصًا أولئك الذين يرومون تشويه التاريخ الإسلامي لأغراض في نفوسهم غير شريفة، إذ يزيفون مفهوم القضاء والقدر تارةً، ليقولوا: إن المسلمين جميعًا فهموه في كل عصورهم على أنه خنوع واستسلام وتواكل!!.

كما يقيمون علاقة مفتراة بين انتظار المهدي وتسويغ الأمة المزعوم للجور

السياسي، مع أن تاريخها مليء بمواقف مشرفة تنطق بعكس أباطيلهم، سواء أكانت مواقف علماء أفذاذ في وجه حكام فَجرَة، أو حركات شاملة تتصدى للظلم الداخلي أو للغزو الخارجي!.

بل إن اليهود الذين ظلوا ينتظرون نزول المسيح - وفقًا لمعتقداتهم - أقاموا دولتهم الظالمة في فلسطين، وتخلوا عن انتظارهم الذي دام أكثر من ألفي سنة!!.

* * *

مواقف ناصعة

يؤسفني جداً أن المجال ضيق للغاية، أمام الصور المشرقة الغزيرة لمواقف علمائنا العاملين في حقب التاريخ الإسلامي المختلفة.. فهي تملأ كتب التاريخ والتراجم والسِّيَر، فضلاً عن الكتب التي صنفت لهذا الغرض النبيل بصفة خاصة، فلم تقصر على مواقف عالِمٍ معين. ومن أجمل ما قرأت في هذا المضمار كتاب «الإسلام بين العلماء والحكام» لعبد العزيز البدري، وكتاب (الأزهر بين السياسة وحرية الفكر) للدكتور محمد رجب البيومي، وكتاب «أئمة الفقه التسعة» لعبد الرحمن الشرقاوي. هذه الكتب الثلاثة هي المصدر الأساسي الذي اقتبست عنه ما سأورده هنا من وقفات للحق خالدة الذكر.

وأسجل لعبد الرحمن الشرقاوي اليساري الجاهر بيساريته، أنه أنصف في كتابه الأئمة الكرام الذين تناولهم في كتابه المذكور، الأمر الذي يزيد من فجيعة المرء بـ «حسين أحمد أمين» الذي سلك العكس فحاول تشويه الفقهاء والخلفاء والصحابة والتابعين بل وتاريخ الأمة كله منذ بعثة المصطفى ﷺ إلى يوم الناس هذا، في حين أنصفهم كاتب ماركسي، فأين يصبح موقع «المسلم الحزين»؟ وما الذي سيقوله مادحوه المبالِغون لرب العالمين يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم؟ إن كانوا جاهلين بحقيقة الكتاب، فكيف يثنون على ما يجهلون، وإن كانوا عارفين بهويته فهم شركاء لصاحبه!.

● **سعيد بن المسيب**: تابعي جليل بل كان يسمى - بحق - «إمام التابعين» أبوه وجده صحابيان. استشهد جده في معركة «اليمامة» أثناء حروب الردة. كان سعيد يشارك في الجهاد في عصره، حتى بعد أن كبر عمره وفقد إحدى عينيه.

تلقى العلم عن عدد جمٍّ من فقهاء الصحابة، وكان يفتي وبعض الصحابة أحياء!.

اشتهر سعيد بالجرأة في قول الحق لا يخشى في الله لومة لائم، حتى أزعجت مواقفه خلفاء بني أمية، لاسيما أنه كان يرفض مخصصاته من بيت المال - وهي تشمل كل مسلم - حتى يفتح الله بينه وبين بني أمية! ولما كتب عبد الملك بن مروان ولاية عهده لابنه الوليد ثم لسليمان من بعده، رفض سعيد أن يبايع.. وقد ضُرب بالسياط!! وكان الوالي قد ساومه على أن يسكت فلا يقول لا، ولا يقول: نعم، فأبى.. وعرض عليه ألاّ يذهب في يوم البيعة إلى المسجد فأبى، وعرض عليه مغادرة المدينة يومًا فأبى (البدري - ص ١٣٥ وما بعدها).

ولجأ السياسي المحنك عبد الملك إلى وسيلة ذكية، فطلب من سعيد أن يزوج بنته للوليد بن عبد الملك، أي: ولي العهد والخليفة المقبل، لكن سعيداً أبى هذه المصاهرة، حرصًا على آخرة ابنته، ولكي لا يدع للأمويين منفذاً عليه قد يلقي ظلالاً من الشك على صدعه بالحق في وجه انحرافاتهم!. والذي آلم الوليد أكثر من الرفض، أن سعيداً زوَّج ابنته لتلميذه الفقير المُعْدِم «أبي وداعة»!.

وسيرة سعيد الناصعة تبرئ صحابيًا جليلاً وتابعيًا كريمًا تلقيا من افتراءات غلاة المستشرقين وأتباعهم المتغربين أوفر نصيب!.

الصحابي هو أبو هريرة الذي تزوج سعيد بنته، وكان سعيد يروي الحديث عن أبي هريرة.. فلو كان أبو هريرة كما صوره جولدزيهر وشاخت ثم أحمد أمين فأبو رية فحسين أحمد أمين، من أنه يضع الأحاديث لبني أمية، لما روى عنه سعيد الذي علمنا طرفًا من وقفته الصريحة ضد الأمويين!.

سعيد لم يسكت على الأصل ذي السلطة (بني أمية)، أفيسكت على والد زوجته؟ والحقيقة هي أن أبا هريرة روى أحاديث عدة في فضائل علي والسبطين

الحسن والحسين، وهو ما لا يرضي بني أمية! بل إن أبا هريرة اصطدم مع مروان بن الحكم والي المدينة الذي اعترض على رغبة المسلمين هناك في دفن الحسن بن علي (رضي الله عنهما) بجوار جده المصطفى ﷺ .. ومروان بن الحكم هو أول من حاول التشكيك في مرويات أبي هريرة عن النبي (أي أن أمويًا مسؤولاً هو الذي بدأ الأكذوبة التي يتمسك بها المستشرقون والمتغربون، فكيف يكون أبو هريرة ممن يضعون الحديث لبني أمية؟) .. واحتدم النقاش بين الرجلين حتى اضطر أبو هريرة إلى تعيير مروان بأنه من الطلقاء (الذين أسلموا بعد فتح مكة)!!.

وبالمناسبة فإن الأحاديث المنسوبة إلى أبي هريرة في فضل معاوية هي أحاديث موضوعة على أبي هريرة!!! (أبو شهبة ص ١٨٨، ١٨٩).

● **الزهري**: ابن شهاب الزهري، هو التابعي الفاضل الذي تبرئه - أيضًا- سيرة سعيد بن المسيب من الافتراءات الوضيعة التي قيلت في حقه، فالزهري تتلمذ على سعيد الصدّاع بالحق، فضلاً عن تتلمذه على عدد من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عمر...، وإن كان التصاقه بسعيد هو الأطول (ثماني سنوات) والأبعد أثراً في علمه وفقهه، لاسيما أنه روى الحديث النبوي عن سعيد. فهل كان سعيد الذي أرّق بني أمية هو الذي يضع الأحاديث المكذوبة لبني أمية؟ أم أنه تغاضى عن الزهري المتهم بتلك الفرية الدنيئة؟...و لقد فندت من قبل أسطورة الوضع في حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»..

ولنلاحظ أن العباسيين الذين نبشوا قبور بني أمية لم يعيبوا على الوليد بناء مسجد الصخرة، بل إن المأمون حاول نسبة بنائه إلى نفسه!! والعباسيون الذي انتقموا فعلاً وقولاً من كل أعوان بني أمية لم يمسُّوا الزهري بكلمة سوء، وإنما ظل الرجل عالمًا جليلاً يروى عنه!!.

علماً بأن الكذاب جولدزيهر وأتباعه من المتغربين تجاهلوا حقيقة تاريخية هي أن الزهري تعرف إلى عبد الملك بن مروان بعد مقتل ابن الزبير بسبع سنوات، في حين أن الفرية تزعم أن حديث شد الرحال إلى المساجد الثلاثة وضعه الزهري أيام تمرد ابن الزبير على عبد الملك!!! (السباعي – السنة ومكانتها ص ٢١٨).

والآن أضيف أن من بين أصح الأسانيد عند رجال الحديث : [الزهري عن علي ابن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ] فأين بنو أمية أيها الحاقدون الكاذبون؟.. وفي كثير من الأحاديث ترى السند التالي : [الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة]!! أي أن بين الطرفين رجلاً مشهوراً بجفائه لبني أمية!!! (انظر : ابن الأثير – جامع الأصول – ١ / ١٥٤).

والمضحك من أكاذيب القوم أن حديث شد الرحال، وهو الحديث الصحيح الذي اتهموه بأنه موضوع، قد رواه الزهري عن سعيد بن المسيب المزعج رقم واحد لحكم عبد الملك، فضلاً عن أن سعيداً مات بعد مصرع ابن الزبير بعشرين سنة!!!! (السباعي – المرجع السابق ص ٢١٩).

والزهري المفترى عليه، روى في عهد بني أمية حديثًا يعلي من شأن العباس بن عبد المطلب (الكاندهلوي – حياة الصحابة ١ / ١٠٥).

وقد استفز التشويه الزائف لسيرة الزهري، المستشرق « هورو اتش » – أو : هوروفتس – فكتب في مجلة الثقافة الإسلامية (ج٢ ص ٣٧، ٣٨) رداً على أكاذيب جولدزيهر عنه، مؤكداً أن الزهري كان كثيراً ما يختلف مع عبد الملك بحدة، وأن الزهري أرفع من أن يضع أو يفتري (د. السلفي – السنة : حجيتها ومكانتها – ص ٢٥٠).

ولما حاول هشام بن عبد الملك الافتراء على الإمام علي بن أبي طالب بأنه هو

الذي تولى كِبْر حديث الإفك عن عائشة أم المؤمنين، قال له الزهري :إن الذي تولى كبره هو عبد الله بن أُبّي زعيم المنافقين في المدينة . فقال هشام : كذبت .

قال الزهري : أنا أكذب! لا أبالك!! فو الله لو نادى منادٍ من السماء أن الله أحل الكذب ما كذبت!! (السلفي - المرجع السابق ص ٢٥٣)!! فهل هذا الدفاع الحق عن الإمام علي يلتقي مع الأكذوبة الرخيصة عن وضع الزهري الحديث لنصرة الأمويين بالباطل؟!.

وهنالك وقفة أخرى لا تقل عن هذه شجاعةً في قول الحق . فقد أحاط بعض المنافقين بالخليفة الوليد بن عبد الملك وزعموا له أن الله - تعالى - يدوِّن حسنات الخليفة ولا يحاسبه على سيئاته!! وأيدوا باطلهم بتحريف نصوص وافتراء أحاديث يرفضها علماء الحديث قاطبة . .

فلما دخل الزهري على الوليد سأله هذا عن صحة ما زعموه فقال الزهري :

يا أمير المؤمنين هذا حديث باطل . . أنبيٌّ أكرم على الله أم خليفة؟ قال الوليد :

بل النبي أكرم . قال الزهري : فإن الله - تعالى - يقول لنبيه وخليفته داود (عليه الصلاة والسلام) : **﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ (٢٦)﴾**[1] . . فقال الوليد : صدقت، وإنا لله وإنا إليه راجعون . . إن الناس ليغووننا عن ربنا . . ثم أمر بطرد المنافقين من مجلسه! (المستشار : حسن الحفناوي - جريدة الاتحاد « الظبيانية » - ١٥ / ٤ / ١٩٩٠م ص ١٢).

---

(١) سورة ص : الآية ٢٦ .

● **الأوزاعي**: هذا الفقيه الجليل الذي افترى عليه «سيدهم» شاخت بأنه يضع أحاديث نبوية مكذوبة، سأله عبد الله بن علي (أبو العباس السفاح!! أجل: السفاح) بعد أن قضى على الدولة الأموية: يا أوزاعي ما ترى فيما صنعناه من إزالة أيدي أولئك الظَّلَمة عن العباد والبلاد؟ أجهاداً ورباطًا هو؟ .. فأجابه الأوزاعي الورع بحديث النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإن لكل امرئ ما نوى... الحديث».. فامتعض السفاح ثم سأل: ما تقول يا أوزاعي في دماء بني أمية؟ فقال الأوزاعي: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة».. فازداد السفاح غضبًا ثم قال: ما تقول في أموالهم؟ قال الأوزاعي: إن كانت في أيديهم حرامًا فهي حرام عليك، وإن كانت حلالاً فليس تحل لك..

هنالك رأى السفاح أن يشتري سكوت الأوزاعي فعرض عليه تولي القضاة، لكن الإمام المدرك للمسؤولية الحريص على آخرته، اعتذر! (البدري ص ٨٣، ٨٤).

● **الحسن البصري**: دعا عمر بن هبيرة فقهاء الأمصار فأخذ يسألهم واحداً واحداً عما يصادره من أموال الثائرين مصادرة مؤقتة، زاعماً أن الخليفة حين يعلم بذلك يأمره بعدم ردها.. فقال له الحسن البصري – من قصة طويلة –: إن الله أحق أن يطاع، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.. فاعرض كتاب أمير المؤمنين على كتاب الله، فإن وافقه فخذ به، وإن خالفه فانبذه! إن الله يمنعك من يزيد (أي: الخليفة) وإن يزيد لا يمنعك من الله!! (البدري ص ٩٠ – ٩١).

وإن من أمانة هؤلاء الرجال الأفذاذ، أن راوي هذه الواقعة هو الشعبي، الذي لم يَدَّعِ البطولة لنفسه، بل إنه كان أمينًا حين ذكر لنا جوابه هو على سؤال ابن هبيرة المشهور ببطشه، فقال: قلت: أصلح الله الأمير، إنما السلطان والد يخطئ ويصيب..

فسر ابن هبيرة بقولي وأعجب به!!. أهؤلاء يكذبون أم الكذاب هو من يتهمهم بنقيض حقيقتهم؟!.

● **ابن أبي ذويب**: سأله أبو جعفر المنصور عن الحسن بن زيد واليه على المدينة (والوالي حاضر في المجلس!) فقال: أشهد أنه يحكم بغير الحق ويتبع هواه.

فقال الحسن: يا أمير المؤمنين اسأله عن نفسك. فقال أبو جعفر لابن أبي ذؤيب: ما تقول فيّ؟ قال: تعفيني يا أمير المؤمنين. قال: أسألك بالله إلا أخبرتني. قال: تسألني بالله كأنك لا تعرف نفسك؟ قال: والله لتخبرنّي.

قال: أشهد بالله أنك أخذت المال من غير حقه فجعلته في غير أهله، وأشهد أن الظلم ببابك فاشٍ. فجاء أبو جعفر من موضعه حتى وضع يده في قفا ابن أبي ذؤيب فقبض عليه ثم قال: أما والله لولا أني جالسٌ هاهنا لأخَذَتْ فارس والروم والديلم والترك بهذا المكان (أي: بقفاه). فقال ابن أبي ذؤيب: يا أمير المؤمنين قد ولي أبوبكر وعمر فأخذا الحق وقسما بالسوية وأخذا بأقفاء فارس والروم وأصغرا أنوفهم!. فخلى أبو جفعر قفاه قائلاً: والله لولا أني أعلم أنك صادق لقتلتك! (البدري ص ٩٢).

● **محيي الدين النووي**: لما خرج الظاهر بيبرس إلى قتال التتار بالشام طلب من العلماء أن يفتوه بجواز أخذ مال الرعية لتجهيز المقاتلين، لكن النووي امتنع.

فلما استفسره الظاهر عن السبب قال: سمعت أن عندك ألف مملوك لكل مملوك حياصة من ذهب، وأن عندك مئتي جارية لكل جارية حُقٌّ من الحلي، فإذا أنفقت ذلك كله، وظلت حاجة الجيش إلى المال قائمة، فإني أفتيك حينذاك بأخذ المال من الرعية. فغضب الظاهر وأمره بالخروج من دمشق، فخرج النووي إلى بلده (نوى)..

لكن العلماء أوضحوا للظاهر مكانة النووي وتأثيره في الناس، فأصدر قراراً برجوعه،

لكن الشيخ امتنع وقال: لا أدخلها والظاهر فيها!! (البدري ص ١٠١).

● **العز بن عبد السلام**: اشتهر بلقب رفيع هو «سلطان العلماء» لشدته في الحق، وقد عاش في فترة تاريخية عصيبة هي فترة الحروب الصليبية.

حمل على فقهاء البلاط المنافقين، وأفتى بتحريم بيع الصليبيين أي سلعة، وكان الخائن إسماعيل قد سمح لهم بدخول دمشق وشراء السلاح منها، فأعلن العز من على المنبر أن إسماعيل خائن، ثم وقَّع فتوى ابن الحاجب بخلع إسماعيل الذي نفى الشيخ إلى القدس حيث سجن هناك.

وفي مصر أفتى العز ببيع أمراء المماليك وفيهم نائب السلطنة، وباعهم فعلاً ورد أموالهم إلى بيت مال المسلمين!!.

وحث العلماء على قيادة الجهاد ضد الصليبيين فخرجوا معه إلى دمياط حيث نصرهم الله على الغزاة، وأسروا ملك فرنسا لويس التاسع! (الشرقاوي ٢٩١ + ٣٣٩) و(البدري ١٩٠- ١٩٨).

وفي مصر كرر العز مع قطز موقف النووي مع بيبرس، فاعترض على فرض ضرائب على الشعب لتجهيز جيش يصد زحف التتار، طالباً أن تباع ثروات السلطان لتنفق على الجيش، فإن عجزت تفرض الضرائب (الشرقاوي ص ٣٣٧).

● **ابن تيمية**: عاش مجتهدا مجدداً في عصر الجمود والتزمت المذهبي، ولذلك فقد تآمر عليه المتعصبون واستَعْدَوا السلطات ضده، فنكلت به.. وسلوك مخالفيه ليس من أخلاق المسلمين - فضلاً عن أخلاق العلماء - وقد سُجِن نتيجة مؤامراتهم في دمشق والقاهرة أكثر من مرة.

ومع ما جَرُّوه عليه من محن، فإن الرجل الورع يقول عن مخالفيه الذين تسببوا

له بالأذى لمجرد مخالفته لهم في الفقه: «ولا يخلو الرجل – منهم – من أن يكون مجتهداً أو مخطئاً أو مذنبًا، فالأول مأجور مشكور، والثاني مع أجره على الاجتهاد معفو عنه، والثالث يغفر الله لنا وله ولسائر المؤمنين»!!.

ولما انتصر له السلطان الناصر ابن قلاوون، قال له الشيخ عن الذين تآمروا عليه: دماؤهم حرام عليك ولا يحل لك إيذاؤهم، فقال السلطان: إنهم آذوك وأرادوا قتلك مراراً!! فقال الشيخ: «من آذاني فهو في حِلّ، ومن آذى الله ورسوله، فالله ينتقم منه وأنا لا أنتصر لنفسي»!.. والأعجب من ذلك أنه أصر على أن يشفع لخصومه عند السلطان!.

وعاد الشيخ إلى دمشق لكن ليجاهد التتار مع السلطان الناصر الذي قاد جيش المسلمين لمحاربة هؤلاء الغزاة!! ومعركة «شقحب» تشهد لهذا العالم الجليل، أنه فارس مجاهد، جمع بين العلم والعمل والجهاد بالنفس..

وقد استفز الرجل باجتهاده ومخالفته الأئمة الأربعة في بعض المسائل، استفز المتعصبين المذهبيين الذين يجعلون التقليد دينًا حتى لمن بلغ مرتبة الاجتهاد! كما استعدى الشيخ بحرصه على تنقية عقائد الناس ومسالكهم من الشركيات والبدع، استعدى المستفيدين وهم كُثُر، فتآمر الطرفان عليه حتى أعيد إلى السجن حيث توفي هناك. وقبل وفاته بعشرين يوماً زاره وزير دمشق في محبسه وطلب منه أن يحله مما عساه يكون قد وقع منه، فقال: «إني أحللتك وجميع من عاداني وهو لا يعلم أني على الحق!! وأحللت السلطان المعظم الملك الناصر من حَبْسِه إياي لكونه فعل ذلك مقلِّداً معذوراً ولم يفعله لهوى نفسه، وقد أحللت كل أحد ما بيني وبينه إلا من كان عدواً لله ورسوله ﷺ» (البدري ١٩٨ – ٢٠٨).

● **السرهندي:** عام ٩٦٣هـ تولى حكم الهند «جلال الدين أكبر» وهو مغولي

من سلالة تيمور لنك، اضطهد المسلمين وادعى أن نبوة محمد ﷺ عمرها ألف عام وانتهت ليبدأ عصره هو في الألف الثاني! . واخترع ديناً جديداً ملفقاً من ديانات مختلفة سماه «الدين الإلهي» . .

واضطهد كل من استمسك بدينه ورفض كفره الصريح، فعمد إلى قتله أو سجنه .

وحرم هذا المرتد ذبح البقر والتاريخ الهجري، وأباح الخمر ولحم الخنزير وصار يصلي على طريقة البراهمة موجهاً وجهه شطر الشمس (لاحظوا كم الإسلام «المستنير» قديم!!) .

في هذا الوضع الأليم عاش الشيخ «أحمد بن عبد الأحد الفاروقي السرهندي» - رحمه الله - الذي رفض أسنى المناصب في هذه الدولة الكافرة، ودعا بكل قوته المسلمين إلى التمسك بدينهم، ومعاداة السلطان المرتد .

ولما هلك الطاغية أكبر خلفه ابنه «جهان كير» الذي كان صالحاً لكن حاشيته خافوا على مكاسبهم في عهد أبيه، فأوغروا صدر الملك على السرهندي حتى استدعاه ليختبره . . فلما دخل الشيخ رفض السجود للملك - وكانت هذه العادة الهندوكية التي لا يقرها الإسلام قد سادت هناك - فغضب السلطان وأمر باعتقاله .

ولما تبين للملك أنه أخطأ، أفرج عن الشيخ واعتذر منه، وأصدر أوامره بتصحيح كل تشريعات والده الخارجة على الإسلام، كما منع الملك أن يسجد له الداخلون عليه (البدري ٢٠٨ - ٢١٤) .

● **ابن دقيق العيد** : تولى منصب قاضي القضاة في ظل استبداد المماليك، فكان شوكة في حلوقهم، يوقفهم عند حد العدل رغم أنوفهم .

رُفِعَت إليه مرة قضية تاجر ثري مات وليس له وارث، فجاء نائب السلطنة (منكوتمر) بشاب قَدَّمه على أنه شقيق الميت، ليرثه ثم يستولي منكوتمر على الميراث، ويعطي الشاب المزور مكافأة يسيرة. لكن ابن دقيق العيد اكتشف المؤامرة ورفض – طبعًا – أن يورث الشاب، وتدخل منكوتمر بأبهته وسلطته وألح، فجمع ابن دقيق العيد قضاة القاهرة وعزل نفسه أمامهم. ولما وصلت الضجة إلى السلطان وبخ نائبه، وحلف على الشيخ أن يعود إلى عمله، وليس لنائب السلطنة معه أي كلام.

رجع الشيخ إلى منصبه وأرسل إلى جميع القضاة في أنحاء مصر ألاّ يستجيبوا إلا للحق، وأن وقفته كانت ليضرب لهم المثل بنفسه، وأن عليهم أن يعلموا أن المنصب زائل، وأن الله – عزوجل – لا تخفى عليه خافية .. (د. البيومي ص ١٨).

● أخبار موجزة:

أجدني مضطراً بسبب ضيق المجال إلى الإشارة الموجزة:

١ ـ محنة الأئمة الأربعة مع الحكام وكذلك سعيد بن جبير والإمام جعفر الصادق والإمام البخاري (البدري : ١٢٩ – ١٩٠).

٢ ـ جهاد العلماء في الحروب (الشافعي – البخاري – عبد الله بن المبارك – ابن الفرات – ابن تيمية – أحمد بن عرفان الهندي – عز الدين القسام – الأمير عبد القادر الجزائري – المهدي في السودان – عمر المختار – علماء العراق في ثورة العشرين) (البدري: ص ٢٢٢ – ٢٤٤).

٣ ـ الشيخ زكريا الأنصاري يقف في وجه (قانصوه الغوري) سلطان المماليك المستبد (د. البيومي ص ١٨، ١٩).

٤ ـ الذين كتبوا تاريخ مصر بأهوائهم يتجاهلون ما رواه الجبرتي عن جهاد

المصريين وعلماء الأزهر بالذات (المرجع السابق ص ٢٣) .

٥ ـ الشيخ الدردير يقود مظاهرة ضد المماليك الذين نهبوا دار أحد المواطنين (المرجع السابق ص ٢٦، ٢٧) .

٦ ـ سليمان الحلبي (الطالب السوري في الأزهر) يقتل كليبر بالتنسيق مع أربعة أزهريين آخرين (د. بيومي ص ٤٠) .

٧ ـ الفرنسيون المحتلون يقتلون خمسة من مشايخ الأزهر حرضوا المصريين على الثورة (المرجع السابق ص ٤٢) .

٨ ـ عمر مكرم والعلماء يخلعون الوالي خورشيد بالقوة (ص ٤٤) .

٩ ـ اختار العلماء محمد والي بعد الوالي المخلوع على أن يحكم بالشرع، فلما ظلم اعترضوا على ظمله فسجنهم ونفى عمر مكرم إلى دمياط (ص ٥٢) .

١٠ ـ الجبرتي (وهو أزهري) يفضح سياسات محمد علي (ص ٥٣) .

١١ ـ شيخ الأزهر إبراهيم الباجوري يحتج على الخديوي عباس لظلمه بعض الأقباط (ص ٦٠) .

١٢ ـ العلماء بقيادة الشيخ محمد عليش يدافعون عن أحمد عرابي (ص ٧١، ٧٢) .

١٣ ـ علماء الأزهر يفتون بمروق الخديوي توفيق وخيانته (ص ٧٣) .

١٤ ـ بعد فشل ثورة عرابي ودخول جيش الاحتلال الإنجليزي، سُحِب العلماء على وجوههم لمناصرتهم عرابي، وقد مات الشيخ محمد عليش في المستشفى نتيجة تعذيبه وهو شيخ طاعن في السن . . ومنهم من نُفِي

وصودرت أمواله (ص ٧٥، ٧٦) .

١٥ ـ عباس محمود العقاد (مؤرخ سعد المعجب به) يعترف بأن سعداً فوجئ بمظاهرة الأزهر التي أطلقت شرارة الثورة المصرية عام ١٩١٩م التي نسبت إلى سعد زغلول نفسه، وعبد العزيز فهمي – أحد أعضاء الوفد الأول – يستنكر المظاهرة ويفضّل معالجة الأمور بهدوء (ص ٨٩) .

١٦ ـ علماء الأزهر يطوقون مؤامرة إنجليزية لشق وحدة الشعب المصري، إذ روّج الإنجليز لادعاء أن الأقباط ليسوا مع الثورة، فأحبط علماء الأزهر هذه المؤامرة (ص ٩١) .

١٧ ـ الشيخ المراغي – شيخ الأزهر – ينادي في الحرب العالمية الثانية بحياد مصر التي لا مصلحة لها في الحرب إلى جانب الحلفاء في حين أن الإنجليز – وهم من الحلفاء – يحتلونها، كما ليس لها مصلحة في الحرب إلى جانب الألمان فهم كالإنجليز مستعمِرون أولاً وأخيراً . وتضج الحكومة ويغضب البريطانيون من موقف الشيخ (ص ١٦٣) .

١٨ ـ ابن باديس (١٣٠٨هـ/ ١٨٨٩م – ١٣٥٩ هـ/ ١٩٤٠م) مصلح ومجاهد جزائري قاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ضد الاحتلال الاستيطاني الفرنسي الذي حاول إغراءه بالمناصب – دون جدوى – رفض في الحرب العالمية الثانية تأييد فرنسا ضد ألمانيا وإيطاليا ونوى إشعال ثورة شاملة ضد الفرنسيين، فسارعوا إلى فرض الإقامة الجبرية عليه في قسطنطينة (جريدة الشرق الأوسط – العدد ٤١٥٧ بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٩٠م) .

١٩ ـ عبد الكريم الخطابي : مجاهد مغربي، تلقى تعليماً شرعياً وعصرياً . تولى منصب قاضي القضاة في مليلة عام ١٩١٥م . عارض الاحتلال الإسباني

علناً فاعتقلوه حتى فر من سجنه عام ١٩١٨م. عبأ الناس للجهاد ضد الغاصبين فهزمهم في «أنوال» في أول مواجهة له معهم. وأسس جمهورية الريف وانتصر ثانية على الإسبان عام ١٩٢٤م ثم زحف بقواته على الأراضي المغربية التي تحتلها فرنسا فاتحد الجيشان الاستعماريان الفرنسي والإسباني ضده، فاضطر عام ١٩٢٦م إلى الاستسلام حيث نفي إلى المحيط الهندي. عاش في مصر منذ ١٩٤٧م ونشط في لجنة تحرير المغرب العربي.

بعد استقلال المغرب دعاه الملك محمد الخامس ليعود إلى وطنه بعد أن تحرر، لكنه أصر على عدم العودة قبل أن يتحرر كامل تراب شمال أفريقيا.

توفي في القاهرة عام ١٩٦٣م! (الشرق الأوسط – العدد ٤١٦٤ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٩٠م).

٢٠ ـ وقف علماؤنا المخلصون ضد الطغاة مراراً، مدافعين عن مواطنيهم غير المسلمين، فابن تيمية رفض أن يطلق التتري «قطلوا شاه» أسرى المسلمين دون أهل الذمة من يهود ونصارى.

أما الإمام الأوزاعي فقد شكا والي جبل لبنان صالح بن علي بن عبد الله بن عباس (وهو من أقارب الخليفة) شكاه إلى الخليفة، لأنه أجلى جماعة من أهل الذمة لخروج نفر منهم على عامل الخراج، فأصر الأوزاعي على أنه لا تزر وازرة وزر أخرى، فلا يجوز أخذ البريء بجريرة المذنب، مع أن القضية قضية تمرد على السلطة العليا للدولة (البلاذري – فتوح البلدان – ٢٢٢ والأموال لأبي عبيد ١٧٠، ١٧١).

ولما عمد الوليد بن يزيد إلى إجلاء الذميين من قبرص إلى الشام تحسباً لحملة رومية، اعترض الفقهاء على مسلكه، مع أن تصرفه مشروع حتى في القرن

العشرين[1]، فالأمن القومي للدولة فوق كل اعتبار لدى جميع الدول وفي كل الأزمنة! لكن العلماء احتجوا لأن الشرع لا يبيح نفي أهل الذمة عن ديارهم بدون ذنب!.. ولما جاء يزيد بن الوليد ردهم إلى قبرص فاستحسن العلماء صنيعه وعدوه في مناقبه (البلاذري ص ٢١٤). وقد مر بنا في البند (١١) قبل قليل، أن شيخ الأزهر احتج على الخديوي عباس لأنه ظلم بعض الأقباط.

٢١ - في كتابه (أمريكا.. الجنة والنار) يشير عادل حمودة إلى جمعيات زنجية تؤمن بإسلام منحرف يقوم على احتقار البيض، وأن بعض الدول العربية تدعمهم.. (ص ١٥٩).. أذكر هذا لمجرد التنبيه على حجم الظلم والافتراء اللذين صبهما «الأمين» في كتابه على الدعاة الصادقين هناك وتجاهل مثل هذه النقاط الخطيرة، فالغرض واضح!! ونحن لا نزعم أن دعاة الإسلام كما جاء في الكتاب والسنة معصومون، فاعتقادنا صريح في أنه لا عصمة إلا للرسل والأنبياء.. وحتى هذه الصفوة التي اجتباها رب العالمين لتبليغ رسالاته، ليست معصومة من النسيان ولا من الخطأ البشري خارج إطار تبليغ الرسالة، ولا من الزلات الهينة قبل النبوة.

* * *

---

(١) في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) احتجزت السلطات الأمريكية جميع مواطنيها من أصل ياباني في معسكرات اعتقال إلى أن انتهت الحرب باستسلام اليابان عقب إلقاء الأمريكيين قنبلتين ذريتين فوق هيروشيما وناغازاكي!!.

الفصل الرابع

القدَر بين الجحود والجمود

«إنَّ الله أراد بنا أشياء، وأراد منا أشياء.. فما أراد بنا طواه عنا، وما أراده منا أظهره لنا، فما بالنا نشتغل بما أراده بنا عما أراده منا؟».

ـ الإمام جعفر الصادق ـ

رضي الله عنه

«القضاء والقدر» مشكلة فلسفية شغلت البشرية، منذ أقدم العصور، وما زالت - وسوف تبقى - من المعضلات عند غير المسلمين حتى يومنا هذا، وإن كان غير المسلمين يبحثونها بعنوان «الجبر والاختيار»، لأن مصطلح «القضاء والقدر» إسلامي محض.

فقد تساءل الفلاسفة ورجالات التشريع وفقهاء القوانين: هل الإنسان مُخَيَّرٌ أم مُسَيَّرٌ؟ .. واضطربت الأفهام في الإجابة فهناك من يزعم أن الإنسان ريشة لا وزن لها في مهب الريح، فهو محكوم بما ورثه عن أسلافه من خصائص لا حيلة له فيها، كما أنه محكوم بظروف بيئته فلا يقدر على الفكاك منها.

وذهب فريق ثانٍ إلى المبالغة في قدرات الإرادة الإنسانية، فالإنسان - عند هؤلاء - قادر على تجاوز موروثاته، وعلى «قهر» الطبيعة المحيطة به!.

* * *

الجبر الاستشراقي

جنح كثير من المستشرقين إلى تشويه عقيدة القضاء والقدر في الإسلام، فصوروها على أنها الجبرية، يستوي في ذلك المؤمن منهم بالجبر أصلاً أو بالاختيار.

وإذا كان جهل معظم المستشرقين بالدلالات اللغوية والشرعية الدقيقة للمصطلحات الإسلامية عنصراً مهماً وراء ذلك التشويه، فإن تخلف المسلمين وتواكلهم في العصر الحديث كان عاملاً لا يقل أهمية عن الأول، إذ أعطى المغرضين من المستشرقين مادة دسمة ليحاكموا الإسلام من خلال واقع المسلمين المتردي في هذا العصر، مع علمهم بأن المنهج العلمي في البحث يقتضي العكس تماماً، أو يوجب – في الأقل – التمييز بين عقيدة القدر في الإسلام، وفهم المسلمين لها، وهو فهمٌ يختلف – قرباً وبعداً من الأصل الصحيح – من عصر إلى عصر، بل إنك لتجد درجات ذلك التباين في العصر الواحد والمكان الواحد في بعض الأحايين.. على أن هؤلاء المستشرقين نشؤوا في بيئة لا تعرف سوى قولين متطرفين أحدهما الحرية المطلقة للإنسان، والأخرى هي الجبرية الكاملة، فتعاملوا مع الإسلام من خلال أفقهم الضيق، ناهيك عن أحقادهم وكثير من جهلهم بالعربية!.

ويأتي المفكر العنصري «أرنست رينان» في مقدمة المستشرقين الذين حرَّفوا الحقائق في هذا المجال، إذ زعم أن إيمان المسلمين بالغيبيات وبالقضاء والقدر يَحُولُ دون تشجيع العلم والفلسفة والبحث الحر!!. وقد رد عليه – في حينه – جمال الدين الأفغاني، مبيناً أن العكس هو الصحيح، فما تخلف المسلمون إلا يوم فهموا دينهم فهماً سقيماً.

ومن هؤلاء المنصِّر هانوتو الذي ردد الأكذوبة ذاتها، وقد فندها الشيخ محمد عبده في كتابه «الإسلام والنصرانية».

أما المستشرق الأمريكي المتعصب «إيرفنج» (وهو من المنصفين في رأي «المسلم الحزين»!) فقد زعم أن عقيدة القضاء والقدر ظهرت بعد موقعة «أحد»، وأن النبي ﷺ بعد استشهاد عمه حمزة قال: إن كل نفس لا تموت إلا في وقتها المحدد بقدر الله!.

[وقد تجاهل هذا الكذوب الحقود أن عشرات الآيات المكية التي نزلت قبل الهجرة إلى المدينة بسنوات، تؤكد عقيدة أن لكل أجلٍ كتابًا!!]

وإذ يقر إيرفنج بأن عقيدة القضاء والقدر، زودت جنود المسلمين في عهد الفتوحات بطاقة معنوية جعلتهم لا يُغْلَبون، فإنه يزعم أن المسلم بعد توقف الفتوحات مال إلى الإذعان لكل ما يصيبه على أنه بعض ما قدّر الله عليه، ما دام كل جهد وكل حكمة إنسانية عبثًا لا نفع له!!.

(انظر تلك الأكاذيب وتعرية د. محمد حسين هيكل لها في كتابه «حياة محمد» الفصل الختامي الثاني – ص ٥٤٧).

أما «وات» في كتابه «الجبر والاختيار» فيزعم أن الدولة الأموية هي التي شجعت عقيدة القضاء والقدر، ليتسنى لها سحب التأييد الشعبي من تحت أقدام خصومها الثائرين!.

* * *

أقدار بدوية!

أما الناقل غير الأمين «حسين أحمد أمين» فقد زعم أن القضاء والقدر نزعة نقلها الغازي البدوي إلى المجتمعات المفتوحة! فالبدوي – يضيف «الأمين» – لا سلطان له على الماء والكلأ، وقد يضل في الصحراء، أو يتعرض لهجوم من قطاع الطرق، لكن موقفًا كهذا لا نفهمه – يقول – عند ريفي مصري أو عراقي، يبذر الحَبَّ في فصل مطمئنًا إلى حصاد المحصول في فصل، آخذًا حيطته بإقامة السدود.. أما البدوي فلا يستطيع التنبؤ بما في الغد «فلا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله»، ويرى «الأمين» أن الاستبداد السياسي في ديار المسلمين هو مسؤول أيضاً – بالإضافة إلى الغازي البدوي – عن انتشار نزعة القضاء والقدر!.

* * *

وإذ نصرف النظر عن قلة الأدب في تصوير الفاتحين المسلمين، على أنهم غزاة من البدو، فإننا نقول – باختصار شديد –:

١ – إن القضاء والقدر عقيدة قرآنية – كما سنرى بعد قليل – فهل القرآن عند «المسلم المستنير» نتاج نزعة بدوية أيضًا؟ – تعالى الله عما يقول الظالمون – ناهيك عن الأحاديث النبوية وعشرات الوقائع في عهد الخلفاء الراشدين، وجميعها تؤكد أن القضاء والقدر جزء أساسي من عقيدة الإسلام، يكفر منكِره!.

٢ – إن فلاسفة الإغريق – وليس البدو الغزاة – هم أول من نادى بالحتمية!!.

٣ – إذا كانت عقيدة القضاء والقدر حسب فهمه المنحرف تعني السلبية،

فكيف تمكن عدد قليل من البدو «السلبيين المتخلفين» من فتح بلدان زراعية «تستطيع التنبؤ بما في الغد» وهي أكثر عدداً وعدة، وأبعد شوطًا في ميادين المدنية؟ وقد حدث ذلك كله في بضع عقود من السنين، دَافَعَ فيها عن البلدان المتمدنة المفتوحة العملاقان في ذلك الزمان: الروم والفرس؟!.

٤ ـ نزعة الاقتصار على اليوم سادت لدى المترفين وليست عند البدو. قالها امرؤ القيس ملك كندة الموالي للروم «اليوم خمر وغداً أمر»، وقالها عمر الخيام المتهتك ـ كما ترجمه أحمد رامي ـ: .

لا تشغل البال بماضي الزمان ولا بآتي العيش قبل الأوان

واغنم من الحاضر لذّاته فليس في طبع الليالي الأمان

وهي أصلاً نظرة يونانية عرفت لدى الأبيقوريين!.

٥ ـ إذا كان الاعتقاد بالقضاء والقدر رديف الاستبداد السياسي، فلماذا خلت الصحراء العربية ـ حتى في الجاهلية من تأليه ملوكها، في حين ظهر هذا النمط من الشرك في بلاد الأنهار وأَخْذِ الحيطة بالسدود؟!!.

٦ ـ إن من الجهل ـ إن لم يكن من التجاهل ـ أن يستدل شخص يسمي نفسه «مفكرًا» و«إسلاميًا» و«مستنيراً»، أن يستدل لفهمه المنحرف بقوله ـ تعالى ـ مخاطبًا نبيه ﷺ.

﴿ وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (٢٣) إِلاَّ أَن يَشَاءَ .. (٢٤) ﴾ [١].

---

(١) سورة الكهف الآيتان ٢٣، ٢٤.

فليس يفهم من هذا النص القاطع أنه دلالة على عدم الاكتراث بالمستقبل إلا جاهل يقحم نفسه في زمرة العلماء، أو متجاهل ماكر يحرّف الكلم عن مواضعه .. فالنهي في الآية عن نسيان الاعتماد على مشيئة الله – سبحانه –، وليس النهي عن التفكير في الغد .. وعكس تخريفاته هو الصحيح، فالقيد «إلا أن يشاء الله» هو الذي يؤكد إقرار النبي – وكل مسلم – على التخطيط للغد .. ولو خَلَت الآية من هذا الاستثناء لكانت «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً»، وحينذاك تصبح زجراً عن التفكير في المستقبل!.

ناهيك عن تخطيط يوسف (عليه السلام) لسبع سنوات – لا ليوم واحد فحسب –، فقد أوّل رؤيا الملك بأن هناك سنوات مَحْلٍ وجدبٍ قادمة، فأمرهم بأن يحتفظوا بالقمح في سنبله – كل ما يزيد عن حاجاتهم الاستهلاكية الرشيدة – وذلك كاحتياط استراتيجي لم تأخذ به الدول الحديثة إلا في القرن الحالي بصورة منهجية. قال – تعالى – على لسان يوسف: **﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨)﴾** [1].

٧ـ ليس هناك أدنى تعارض في ضميري ولا في ضمير أي مسلم يؤمن بما ورد في الكتاب والسنة، بين التوكل على الله والتخطيط للغد، فذلك ما فعله الرسول ﷺ في سنته القولية والعملية وسار عليه الصحابة والتابعون من بعده.

(١) سورة يوسف: الآيتان ٤٧، ٤٨.

والحقيقة أن ما يدعونا إليه «الحزين» هو التخطيط للغد، مع التخلي عن التوكل على الله – عز وجل –.

نحن نؤمن بالأسباب فهي – أيضاً – من قدر الله الذي سخر لنا ما في السموات والأرض، لا ننكرها كجهلة المتصوفة، ولا نعبدها كعبيد الغرب!.

وأتحدى «الأمين» في زعمه أن التخطيط البشري – الفردي والجماعي – يتحقق بنسبة ١٠٠٪!! أفلا أخطط وأعمل بالأسباب بعد الاتكال على الله انطلاقًا من المقولة النبوية الخالدة لصاحب الناقة: «اعقلها وتوكل»؟ إن «الحزين» حر في أن يعقل ناقته دون أن يتوكل، لكن أن يزعم أن هذا هو الإسلام، فإنه ردٌّ لآيات مُحْكَمَة وأحاديث صحيحة ثابتة، ومن يصر على رد القطعيات يخرج من حظيرة الإسلام، إلا إذا كان كالبهاء يعد نفسه نبيًا جاء ينسخ الإسلام!!.

٨ – أليس من المثير للضحك – وشر المصيبة ما يضحك – أن هذا المتهجم على القضاء والقدر وهي عقيدة نقلت إلينا بالتواتر وبالأدلة القطعية، يؤمن في الوقت نفسه بجبرية لكنها ليست من الدين في شيء وليست من الحق والمنطق في شيء: إنها «الحتمية التاريخية»!!! التي جاء بها ماركس، أبو الشيوعية التي أفلست في أقل من قرن من الزمان، وما كان لها أن تستمر القرن المذكور لولا البطش والإرهاب والفتك بالملايين من الأبرياء..

* * *

أبوبكر .. وأبو جعفر

إن الآيات والأحاديث التي تقرر عقيدة القضاء والقدر لا تبيح الظلم أبداً.

وقد حكم النبي ﷺ المؤمن بقضاء الله وقدره، فكان حكمه أعدل حكم تعرفه البشرية من قبل ومن بعد، وهو ما ينسف أكذوبة الربط المتعسف بين الإيمان بالقدر والقهر السياسي.. ويكفينا أنموذجان هاهنا..

فلقد استهل أبوبكر الصديق – المؤمن بقدر الله وبقضائه – استهل خلافته بخطبة شهيرة قال فيها: «أما بعد، أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوِّموني. الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قويٌّ عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله . والقويُّ فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله...»!! إنها أنموذج رائع على التقاء الإيمان بالقضاء والقدر مع العدل والاستقامة ومحاسبة الرعية للحاكمين!.

في حين قال أبو جعفر المنصور بعد تسنمه ذروة الحكم: «أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتأييده، وحارسُه على ماله أعمل فيه بمشيئته وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلاً، إن شاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم وقَسْم أرزاقكم، وإن شاء أن يقفلني عليها أقفلني....».

فأبو جعفر – هنا – يحرّف العقيدة الصحيحة، إذ يريد أن يدثر استبداده بالقدر، متجاهلاً أوامر الشرع فيما يخص ممارسة السلطة والتصرف بمال الأمة.

من مقارنة الأنموذجين نخلص إلى أن المسلم غير معصوم من الخطيئة ولا من الخطأ، لكن الإسلام معصوم بحفظ الله – عز وجل – إياه، بحفظ مصادره.

وليس أدل على أن موقف أبي جعفر ظل نشازاً مرفوضاً، من أن علماء الأمة لم يأخذوا بموقفه الخاطئ وإنما آخذوه عليه!! علماً بأن العصر العباسي شهد ذروة التناحر بين الفرق، لكن الجبريين ظلوا قلة.

وهذا يشهد على صيانة مصدري الإسلام (القرآن والسنة) من التحريف، كما يدل على الأثر السيئ للابتداع في الدين، سواء أكان ذلك الابتداع بإضافة الغريب إلى الدين، أو ببتر أجزاء من الدين.. فعدم ابتداع الصحابة أي زيادة أو نقصان فيما يتصل بالقضاء والقدر، جعلهم قادة فاتحين، أما الذين ابتدعوا فيها في العصور التالية فقد قعدوا عن الفتح وانشغلوا ببحوث سفسطائية كانت على حساب مستقبل الأمة، من حيث الإخلاد إلى الأرض، والاستكانة للظلم وللغزو الخارجي، ومن حيث إعلاء صوت الشرثرة على حساب المنهج التجريبي الذي كنا أول من وضع نواته الصحيحة، لكننا لم نتابع جهودنا لتطويره، فقد كان ضحية الابتداع والانشغال بالبدع، ولذلك طوّره الغرب وسيطر به على العالم في القرون الأخيرة.

وكل ما سلف يدحض ترويج «الأمين» لضرورة الابتداع في الدين!.

* * *

بقي أن نشير إلى ما روّج له المستشرقون وكثير من تابعيهم المتغربين، من أن الأمويين دعموا عقيدة القضاء والقدر، علماً بأن بعض الأمويين ناصروا عقيدة الجبر وليس معتقد القضاء والقدر – وسنرى البون الشاسع بينهما –. ومع ذلك فإن التعميم والإطلاق لغة الجهل والكذب، إذ أن بني أمية الذين شجع بعضهم عقيدة الجبر، هم الذين قتلوا رأس الجبريين في عصرهم – الجهم بن صفوان –!! (أحمد أمين – ضحى الإسلام ٣ / ٨١).. بل إن بعض الخلفاء الأمويين كانوا من المعتزلة الذين ينكرون القضاء والقدر، مثل الوليد بن يزيد الذي خرج مع عصبة من المعتزلة

على يزيد بن الوليد فقتلوه وأحلوا الوليد هذا محله (ضحى الإسلام ٣ / ٨٢) .

وقبل أن أقدم عقيدة القضاء والقدر في وجهها الصحيح الوارد في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وتطبيقات النبي ﷺ والصحابة لها، أشير إلى أن مستشرقًا غير مسلم كان أكثر أمانة وصدقًا وإنصافاً من صاحبنا، في حديثه عن القضاء والقدر، فلنستمع إلى « كانتول سميث » إذ يقول :

« .... والتاريخ في نظر المسلم هو سجل المحاولة البشرية الدائمة لتحقيق ملكوت الله في الأرض، ومن ثم فكل عمل وكل شعور – فردياً كان أو جماعيًا – ذو أهمية بالغة، لأن الحاضر نتيجة الماضي، والمستقبل متوقف على الحاضر. فالمفهوم الإسلامي واضح الإيجابية، فبينما غير المسلم يضحي بنفسه لأنه لا يريد أن تمر عجلة التاريخ الخاطئة، وهو حي وسامحٌ لها بالمرور، فهو يقف في طريقها حتى تدوسه وتقتله، ويكون ذلك أغلى قربان يتقدم به إلى الله، فإن المسلم حين يضحي بنفسه، ففي حسه أن هناك نظاماً إلهيًا يراد أن يطبق في واقع الأرض، وفي حسه – وهو يضحي – أنه يدفع عجلة هذا النظام خطوة إلى الأمام »!! (أنور الجندي – سموم الاستشراق والمستشرقين – ص ٢٩).

* * *

القدر في الكتاب والسنة

إن أكبر خطأ يقع فيه بعض الباحثين هو اجتزاء الأدلة الشرعية دون النظر فيها بصورة شمولية، لمراعاة العام والخاص، والمطلق والمقيد والمجمل والمفصل..

فإذا كان النظر في الأدلة شاملاً ودقيقًا، فإنه يمكن أن يتوصل إلى أن عقيدة القضاء والقدر في الإسلام، تتكون من:

١ ـ لا مشيئة مطلقة في الكون سوى مشيئة خالقه ـ سبحانه ـ.

٢ ـ أن الإنسان مخيَّرٌ في أشياء ومجبر في أشياء، وأن الحساب يقتصر على الأولى دون الثانية.

٣ ـ أن عِلْمَ الله ـ سبحانه ـ بما يكون من الإنسان، ليس إجباراً له.

٤ ـ أن العمل بالأسباب مع التوكل هو الموقف الإسلامي الصحيح، دون من يعتمد على الأسباب جاحداً المتصرف فيها، ودون من يزعم التوكل ويتجاهل العمل بالأسباب.

* * *

فلننظر الآن في الأدلة على كل نقطة من النقاط الأربع:

مشيئة الله:

الله ـ عز وجل ـ هو خالق كل شيء، وهو ـ سبحانه ـ الحاكم المطلق دون أي شريك في الكون بما فيه من مخلوقات مختلفة..

قال - تعالى - ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ (١).

وقال - سبحانه -: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ (٢).

ومشيئة الخالق نوعان: مشيئة كونية، ومشيئة شرعية.

المشيئة الكونية تلزم العاقل بتوحيد الربوبية، فلا خالق ولا متصرف في الكون وما فيه تصرفًا مطلقًا بدون حدود سوى الله - سبحانه - وهذا النوع من التوحيد أقر به حتى كفار قريش (*)، قال - تعالى - : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ (٣).

وقال - عز من قائل -: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ (٤).

وقال : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾﴾.(٥)

وقد شاء رب العالمين- سبحانه وتعالى - أن يضع في الكون والأنفس سننًا،

---

(١) سورة يس: الآيتان ٨٢، ٨٣.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠.
(*) أي أنهم كانوا أقل شراً من «الأمين» الذي يدافع عن اعتقاد الكندي المأخوذ عن أرسطو من أن الله - سبحانه - خلق الكون وتركه دون تدخل (تعالى الله عما يقول الظالمون).
(٣) سورة العنكبوت: الآية ٦١.
(٤) سورة العنكبوت: الآية ٦٣.
(٥) سورة الزخرف: الآية ٨٧.

فقال: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ (١).

وقال – تعالى –: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ (٢).

إن آيات الله في الكون تدعو الإنسان العاقل إلى الإيمان بالله وحده لا شريك له، فضلاً عن كونها مسخَّرة لخدمة البشر– بصرف النظر عن الإيمان والكفر!!.

قال – تعالى – : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ (٣).

---

(١) سورة القمر: الآية ٤٩.
(٢) سورة الأنعام :الآيات ٩٥ – ٩٩.
(٣) سورة الأعراف : الآية ٥٤.

وقال – تبارك وتعالى – ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ (١).

(انظر أيضاً للغرض نفسه: الرعد ٢، ٤ – الحجر ٢٢ – إبراهيم ٣٢، ٣٣ – النحل ١٢ – ١٦، ٧٨، ٧٩ – الإسراء ١٢ – الأنبياء ٣٠ – يس ٤٠ – الرحمن ٥).

والله – عز وجل – قادر على خرق هذه السنن التي وضعها، لمعجزة يؤيد بها أنبياءه، وليس ذلك إلا لله.. والعقل البشري يدرك أن من يضع القانون هو الذي يستثني منه، فذلك هو واقع الإنسانية فالقانون الذي يسنه حاكم فرد ينقضه الحاكم الفرد، والقانون الذي يشرعه برلمان ينقضه البرلمان نفسه – ولله المثل الأعلى – .. لكن الأصل هو سريان السنن التي شاء الله أن تكون، إلى أن يأتي يوم القيامة ﴿ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ﴿٧﴾ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴿٨﴾ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴿٩﴾ يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفَرُّ ﴿١٠﴾ ﴾ (٢).

أما مشيئة التشريع التي تعني توحيد الله في ألوهيته، فلا يعبد المؤمن سوى الله ولا يطيع أحداً طاعةً مطلقة إلا الله، فهي التي أنكرها مشركو قريش.

إن الله رب العالمين لكنه إله المؤمنين، فالسنن تعمل برغم البشر وإن كان في وسعهم استثمارها، وهذا الاستثمار متاح لمن يعمل سواء أكان مؤمناً أم كافراً، أما توحيد الألوهية فهو باختيار الإنسان، ولذلك فهو موضع الثواب والعقاب.

والمؤمن مطالَبٌ بعمارة الكون مثلما هو مطالَبٌ بطاعة الله وفق الرسالة التي بلغته .. فإذا قصر في إحداهما فالخطأ منه وليس من الرسالة!.

---

(١) سورة الجاثية: الآية ١٣.

(٢) سورة القيامة: الآيات ٧ – ١٠.

مكانة الإنسان وحدوده:

الإنسان – في الإسلام – هو خليفة الله في الأرض، قال – تعالى –: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً.. (٣٠) ﴾[١].

ولذلك فهو مخلوق مكرَّم ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً (٧٠) ﴾[٢]

وقد شاء الله – عز وجل – أن يخلق الإنسان ويجعله قادراً على الاختيار، فما هو كالملائكة الذين لا يعصون الله ويفعلون ما يؤمرون، وما هو كالحيوان الذي تقوده غريزته فلا عقل له يوازن به بين الحق والباطل.

قال – تعالى –: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٧) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٨) قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا (٩) وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا (١٠) ﴾[٣].

وقال – سبحانه –: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ (١٠)﴾[٤]. وأمر نبيه: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ (٢٩) ﴾[٥].

ولتمييز الحق من الباطل بدقة، بعث الله – عز وجل – الأنبياء والرسل مبشرين ومنذرين، يبلغون البشر منهج الله في مهمة خلافته في الأرض.

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٠.
(٢) سورة الإسراء الآية ٧٠.
(٣) سورة الشمس الآيات ٧ – ١٠.
(٤) سورة البلد الآيات ٨ – ١٠.
(٥) سورة الكهف الآية ٢٩.

وقد قلنا: إن الله جعل الإنسان قادراً على الاختيار، ولم نقل: جعله مختاراً فحسب، لأن في الإنسان جانباً لا يد له فيه.. فالمرء لا يختار أبويه ولا مكان ولادته ولا موعدها، كما يرث الإنسان لون بشرته وعينيه وطول جسمه.. وقلب الإنسان يعمل بدون أي إرادة لحامله، بل إنه يواصل مهمته والإنسان نائم.

وكذلك أجهزة الهضم والأعصاب ... إلخ، ومثلها الحركات اللا إرادية والانعكاسية كحركة رموش العيون.. ولذلك فإن هذه الأمور ليست موضع تفاضل ولا محل حساب.

فلا ثواب ولا عقاب إلا على ما يختاره الإنسان بكامل قدرته على الاختيار ﴿ **لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ** ..(٢٨٦) ﴾[1] .. فلا تكليف إلا لعاقل تجاوز مرحلة الطفولة وفي حدود استطاعته ﴿**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** (١٦) ﴾[2]. لأن الجنون وعدم نضج العقل (قبل البلوغ) وأي مانع خارجي كلها عوامل تحد من قدرة المرء على الاختيار الحر.. ولذلك قال المصطفى ﷺ في حديث روته عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها – «رُفِع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل» [أخرجه أحمد].

وقال – تعالى – ﴿**رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا** .. (٢٨٦) ﴾[3].

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.
(٢) سورة التغابن: الآية ١٦.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.

وفي حديث نبوي جاء - ما معناه - رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.. ولذلك فإن الحج - مثلاً - فرض على من استطاع إليه سبيلاً، كما رُخّص للمسافر والمريض أن يفطرا في رمضان على أن يقضيا ما أفطراه بعد زوال ظرفيهما..

المهم أن الاختيار الإنساني الحر الذي لا يعترضه أي عائق، هو مناط التكليف: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾[١] ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾[٢].

التيسير حسب الاختيار

إن الله - عز وجل - الذي لا تخفى عليه خافية، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، يُعين عبده الذي يختار سبيل الحق، بحسب درجة صدق ذلك العبد في توجهه، كما يمد - سبحانه - للإنسان الظالم الجاحد المتبع لهواه، يمد له حبل الغواية.. قال تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾[٣].

وعليه فإن الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۝٦﴾[٤].

و ﴿لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ۝٣﴾[٥].

---

(١) سورة الزلزلة: الآيتان ٧، ٨.
(٢) سورة فصلت: الآية ٤٦.
(٣) سورة الليل: الآيات ٥ - ١٠.
(٤) سورة المنافقون: الآية ٦.
(٥) سورة الزمر: الآية ٣.

و﴿لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴿٢٨﴾﴾ (١).

و﴿لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٠﴾﴾ (٢).

و﴿لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾ (٣).

لأن الأصل فيهم أنهم اختاروا الشرك والضلال فولاهم الله ما تولوا ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴿٥﴾﴾ (٤).

فالتيسير من الله بحسب اختيار العبد:

﴿إِنَّ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لا يَهْدِيهِمُ ﴿١٠٤﴾﴾ (٥).

ولذلك فإن الله – عز وجل – طبع على قلوب الكافرين بكفرهم:

﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴿١٥٥﴾﴾ (٦).

فتلك نتيجة كفرهم وليس العكس، فالله أحكم الحاكمين لا يطبع على قلب إنسان لم يختر الكفر، فذلك ظلم يتنزه عنه عقلاء البشر فكيف بخالق السماوات والأرضين؟ وتأكد هذا المعنى مراراً:

﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾ (٧).

﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ﴿١٠١﴾ ﴾ (٨).

---

(١) سورة غافر: الآية ٢٨.
(٢) سورة الأحقاف: الآية ١٠.
(٣) سورة التوبة: الآية ٣٧.
(٤) سورة الصف: الآية ٥.
(٥) سورة النحل: الآية ١٠٤.
(٦) سورة النساء: الآية ١٥٥.
(٧) سورة يونس: الآية ٧٤.
(٨) سورة الأعراف: الآية ١٠١.

﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ (٣٥)﴾ [١].

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لا يَفْقَهُونَ (٣)﴾ [٢].

﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَّ يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ (١٤٦)﴾ [٣].

وفي المقابل، فـ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ (١٣)﴾ [٤].

﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى .. (٧٦)﴾ [٥].

﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ (٢٧)﴾ [٦].

﴿ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ (١١) ﴾ [٧].

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ (٦٩)﴾ [٨].

لَبْس المجتزئين:

إن الذي يجتزئ الدليل دون إحاطة ببقية الأدلة، يجد نفسه في تيه.. فهو يتلو قول الله – سبحانه – مخاطبًا نبيه محمدًا ﷺ:

﴿ إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ (٥٦)﴾ [٩].

---

(١) سورة غافر: الآية ٣٥.
(٢) سورة المنافقون: الآية ٣.
(٣) سورة الأعراف : الآية ١٤٦.
(٤) سورة الشورى: الآية ١٣.
(٥) سورة مريم: الآية ٧٦.
(٦) سورة الرعد: الآية ٢٧.
(٧) سورة التغابن: الآية ١١.
(٨) سورة العنكبوت: الآية ٦٩.
(٩) سورة القصص: الآية ٥٦.

ويتلو قوله – تعالى – مخاطباً نبيه أيضاً: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾[1].

فيتوهم أن في الأمر تناقضًا – تعالى الله عن ذلك –، ولو تدبر ونظر في الأدلة كلها وفي سيرة الرسول ﷺ، لعلم أن الهداية الأولى التي لا يملكها النبي – ولا أي مخلوق – وهي هداية التيسيرلأنها اختصاص إلهي صرف، فالله – سبحانه – هو وحده الذي يعلم ما في القلوب، وييسر للناس بحسب ما يعلمه من سرائرهم وتوجهاتهم نحو الحق أو نحو الباطل.

أما الهداية في الآية الثانية فهي من مهمة الرسل الكرام الذين يبلغون رسالات ربهم، فهي بمعنى البيان وإيضاح سبيل الخير من سبيل الشر، وهي بعد ذلك من واجب العلماء لأنهم ورثة الأنبياء يبلغون ما علموه من الرسالة .. والهداية بهذا المعنى وردت في آيات أخرى، كقوله – تعالى – عن الإنسان: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾[2]، وقوله – سبحانه –: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾[3].

وقد اضطرب المشركون في فهم هذه القضية، فتذرعوا بالقدر لشركهم وشرك آبائهم .. وقد صور القرآن ذلك في قوله – تعالى –: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا .. ۝١٤٨ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ۝١٤٩﴾[3].

---

(١) سورة الشورى: الآية ٥٢.
(٢) سورة الإنسان: الآية ٣.
(٣) سورة البلد: الآية ١٠.
(٤) سورة الأنعام :الآيات ١٤٨ – ١٤٩.

فالحقيقة أنه لو شاء الله أن يجعل البشر كالملائكة مؤمنين طائعين لجعلهم ولا راد لمشيئته- سبحانه -، لكن «لو» تؤكد أن الله لم يشأ ذلك، وإنما شاء أن يخلقهم قادرين على الاختيار ولذلك سيحاسبهم ويجزيهم وفقًا لاختيارهم.

أما عِلْمُ الله المسبق بما يختاره العبد فليس فيه أدنى شبهة للجبر.. فإن البشر - على محدودية طاقاتهم - توصلوا بموجب سنن الله الكونية إلى معرفة حالة الطقس في ساعات أو أيام مقبلة، فهل يكون علمهم هذا - ولله المثل الأعلى - إكراهاً للشمس أو للريح..؟ وقل مثل ذلك في علماء الاقتصاد الذين يتوقعون - بنسبة عالية من الدقة - ركوداً اقتصاديًا في وقت معين... ولذلك فإن من الحماقة ما فعله «الأمين» حين حاول التشكيك في أن سورة «المسد» مكية (انظر فصل: أبو لهب الإمبريالي،، في الجزء الأول من هذا الكتاب).. فقد توهم أن نزول السورة التي تنص على هلاك أبي لهب في الآخرة، من قبل أن يموت فيها دلالة على الجبر!! وهذا وهم، بل هي معجزة للنبي ﷺ، لأنه لا يعلم حقيقة ما في القلوب وما الذي سيختاره العبد إلا رب العالمين، الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، ولا أدنى من ذلك ولا أكبر.

فهو - سبحانه- عالمٌ بأن أبا لهب لن يختار الإيمان ولو لإبطال نبوة ابن أخيه، وهذا ليس جبراً إلا في العقول غير السوية التي تسير وراء الأهواء.

إرادة الله ورضاه:

قال غيلان - المعتزلي - لأحد العلماء: أنشدك الله، أترى الله يحب أن يُعْصى؟ فقال له ربيعة: أنشدك الله أترى الله يُعْصى قسرًا؟ فكأن ربيعة ألقم غيلان حجراً.

فقد ضل المعتزلة لأنهم – كما يقول أحمد أمين والد صاحبنا – أفرطوا في قياس الغائب على الشاهد، وفي قياس العدل الإلهي على أوضاع البشر.

فهم قد خلطوا بين أمرين، أحدهما مشيئة الله، والثاني شريعة الله .. أو بين ما أراده الله، وبين ما يحبه – سبحانه– أو يبغضه. فالكافر لا يكفر برغم الله – تعالى الله عن ذلك – لأن المولى – سبحانه – قادر على أن يخلقه مؤمناً دون أن يترك له أي قدرة على اختيار الكفر.. لكن الله شاء أن يخلق البشر أحراراً مختارين.. فالله – سبحانه – شاء أن يعطي بني آدم القدرة على الاختيار بين الإيمان والكفر، لكنه لا يحب الكفر ولا الفسوق ولا العصيان، ولذلك بعث الأنبياء ليبلغوا العباد ويقيموا الحجة عليهم بتبيان ما يرضي الله وما يغضبه.

* * *

الأسباب بين إفراط وتفريط :

ذكرتُ من قبل أن الله – عز وجل – أودع مخلوقاته سننًا لا تتخلف إلا في المعجزات (كتحول النار إلى برد وسلام على نبيه إبراهيم، وكتحويل البحر إلى يابسة لموسى والمؤمنين معه لما فروا من فرعون، وكالإسراء بمحمد ﷺ من مكة إلى القدس في ليلة واحدة، قبل أن تخترع السيارة والطائرة . . .، وكنطق عيسى في المهد وإحيائه الموتى بإذن الله . . .)، إن الأسباب جزء من قضاء الله وقدره، فالمسلم لا ينكرها فإنكارها شأن من يعطلون عقولهم عن فهم الكتاب والسنة مثل جهلة المتصوفة، ومن يعطلونها عن فهم كتاب الله الكوني كفلاسفة الوهم الذين يزعمون أن العالم الخارجي ليس سوى وهم أنتجه خداع الحواس البشرية (مثل باركلي وهيوم وفلاسفة العدمية في القرن التاسع عشر) .

لكن المسلم لا يغلو في الأسباب كما فعل النمرود وكما يفعل كثير من مفكري الغرب الماديين الذين جعلوا الأسباب خالقةً مع أنها مخلوقة! لقد أراد النمرود أن يلبس على الناس إيمانهم، فزعم أنه يحيي ويميت وجاء بشخص فأمر بقتله ونفذ الحكم فيه، ثم جاء بآخر فأمر بقتله ثم أوقف تنفيذ الحكم . . لكن أبا الأنبياء إبراهيم (عليه الصلاة والسلام) لم يشأ أن يدخل معه في جدل عقيم برغم أن الحجة القاطعة مع إبراهيم، ولكيلا يظل تحرير القضية موضع النزاع غائمًا في بعض العقول، فقد جابهه إبراهيم (عليه السلام) بحجة لا مجال للتلبيس فيها . .

قال – تعالى –: **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ﴿٢٥٨﴾﴾** [١] .

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٨ .

والمسلم يأخذ بالأسباب مع التوكل على الله خالقها، مصداقًا للتوجيه النبوي الكريم لصاحب الناقة: «اعقلها وتوكل».

ومن يتدبر قصة ذي القرنين في سورة الكهف، يدرك أن الموقف الشرعي هو استعمال جميع الأسباب المتاحة مع التوكل على الله .. قال - تعالى - عن ذي القرنين: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾﴾[1].

ولما طلب منه القوم الذين وجدهم بين السدين، أن يقيم سدًا بينهم وبين يأجوج ومأجوج المفسدين في الأرض، قال: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴿٩٥﴾ آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾ فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴿٩٧﴾ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا ﴿٩٨﴾﴾[2].

فهذا العبد الصالح لم يقل لهم: توكلوا على الله وسينشأ السد من تلقاء نفسه، وإنما طلب منهم قواطع الحديد حتى جعل الضلعين متساويين ثم أساله بالنار وأهال عليه النحاس المذاب.. كما أنه لم يفعل هذه الأسباب متجاهلاً ربه الذي سخرها له ومنحه القدرة على تنفيذها.

وقد أحسن الناظم - من حيث صدْق الفهم لا من حيث الفن والتصوير - إذ قال:

ألم تر أن الله قال لمريمٍ ... وهزي إليك الجذع يسَّاقط الرُّطَبُ

ولو شاء أن تجنيه من غير هزها ... جَنَتْه، ولكن كل شيء له سببُ

---

(١) سورة الكهف الآيتان ٨٤، ٨٥.

(٢) سورة الكهف الآيات ٩٥ - ٩٨.

ومثل ذلك أن الله - سبحانه - جعل الملائكة تقاتل إلى جانب المسلمين، ولم يجعلها تقاتل وحدها، لأنه لابد من الأسباب.

قال - تعالى -: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴿٦٠﴾﴾ (١).

وقال - سبحانه - لنبيه: ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ (٢).

وتأييد الله - تعالى - مشروط بعمل المؤمنين وفقًا لمنهجه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٧﴾﴾ (٣).

وكذلك أي تغيير: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴿١١﴾﴾ (٤).

الأسباب - إذًا - لازمة وعدم الأخذ بها تهاون ومخالفة، لكن الشطط هو تجاهل موجدها ومسخِّرها، وكذلك المبالغة فيها.. ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾ (٥).

فالإنسان مهما خطط ومهما برمج، لا يعلم ما في الغد علم اليقين، إنما هو الظن الراجح، وهذا لا إثم فيه ولا حرج إذا قرن الإنسان تحققه بإذن الله.. فليس التخطيط للغد - كما زعم «الأمين» - معارضًا للإيمان بالقضاء والقدر، ولا للتوكل على

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٠.
(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٢.
(٣) سورة محمد: الآية ٧.
(٤) سورة الرعد: الآية ١١.
(٥) سورة لقمان: الآية ٣٤.

الله.. وإلا فليبلغنا «الأمين» عن موعد موته هو!!.

في السُّنَّة:

روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**ما أنزل الله من داء إلا أنزل له دواء**» [أخرجه البخاري].

وعن جابر بن عبدالله - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لكل داء دواءً، فإذا أُصِيبَ دواءُ الداء بَرَأَ بإذن الله**» [أخرجه مسلم].

فالأمر بالتداوي صريح وأنه سبب للعلاج، لكن الطبيب قد يخطئ، أما إذا كان تشخيصه صحيحاً وعلاجه صائبًا، فإن الداء يبرأ بإذن الله.

بل إن الإسلام يأمر بالوقاية من المرض لا بانتظاره للعلاج منه فيما بعد، قال إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص: سمعت أسامة يحدث سعداً عن النبي ﷺ قال: «**إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها**» [أخرجه البخاري ومسلم ومالك في الموطأ والترمذي].

ذلك لأن خروج الإنسان من أرض حل بها هذا الوباء، يعني أن ينقله إلى من لم يصابوا به، ودخوله على بلد حل به الطاعون يعني تعريض نفسه إلى احتمال الإصابة به..

كما ورد في حديث آخر، قوله ﷺ: «**فِرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد**».

وقال أيضاً: «**لا يُوردُ ممرضٌ على مُصحٍّ**».

والأسباب من قدر الله، فهذا أبو خزامة يسأل النبي ﷺ: **أرأيت رقى نسترقيها ودواءً نتداوى به وتقاة نتقيها: هل ترد من قدر الله شيئًا، فقال ﷺ: «هي من قدر الله»**!!.

ولأن تلك الأسباب مخلوقة فينبغي العمل بها دون الاعتقاد بأنها تعمل بنفسها خارج مشيئة الله الذي أوجدها، ولذلك قال ﷺ: «**لا عدوى ولا صَفَرَ ولا هامة فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيأتي البعير الأجرب فيدخل فيها فَيُجْرِبُها؟ فقال: فمن أعدى الأول**».

فالنبي (عليه الصلاة والسلام) ينكر أن تكون العدوى على غرار قناعة العرب في جاهليتهم بالتطير من أشياء كثيرة، كأنها خلقت نفسها، ولذلك أعاد السائل إلى إصابة الإبل بالجرب في المرة الأولى قبل العدوى. ودليل هذا التقييد أمره ﷺ بالفرار من المجذوم، وبعدم ورود المريض على الصحيح، وبعدم دخول بلد الطاعون لمن هو خارجه، وبعدم الخروج منها لمن كان داخله.. كما أن على المسلم أن يفوض أمره إلى الله إن لم يتمكن من الأسباب، أو إن فعلها فلم تؤد الغرض، **فإبراهيم (عليه الصلاة والسلام) لما ألقي في النار قال: حسبنا الله ونعم الوكيل** [من حديث لابن عباس رواه البخاري].

الدنيا والآخرة:

من الأوهام المبتدعة التي طرأت على المسلمين – لا على الإسلام لأن مصدريه محفوظان بحفظ الله –، إهمال الدنيا بحجة التوكل أو بحجة العمل للآخرة فحسب.. وهذا مخالف للثابت في الكتاب والسنة وتطبيقات النبي وصحبه الكرام.

فـالله – عـز وجل – يقـول: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴿٧٧﴾ ﴾ (١).

كـمـا أن من دعـاء المسلم: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢٠١﴾ ﴾ (٢). وعبَّر عن ذلك القولُ المأثور: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً!!).

وقد أمرنا ربنا بالسعي في طلب الرزق فقال – تعالى –: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ (٣).

كما حثنا – سبحانه – على ذلك بعد أداء صلاة الجمعة فقال – عزَّ من قائل –:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾ (٤).

ولذلك كـان عراك بن مـالك – رضي الله عنه – يقـول بعـد أن يصلي الجـمعة: **اللهم إني سعيت كما أمرتني، وها أنا أنتشر كما أمرتني، فارزقني كما وعدتني...**

ولذلك فقد رفض النبي ﷺ – في حديث متفق عليه – منطق الثلاثة الذين اشتطوا فقرر أحدهم أن يصلي الليل كله فلا ينام، فيما نوى الثاني أن يصوم الدهر

(١) سورة القصص: الآية ٧٧.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠١.
(٣) سورة الملك: الآية ١٥.
(٤) سورة الجمعة: الآيتان ٩، ١٠.

فلا يفطر وتعهد الثالث أن يعتزل النساء فلا يتزوج فقال لهم النبي ﷺ : « **أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني** »!!!.

حتى إن كل عمل مباح يفعله المسلم مبتغيًا به مرضاة الله فإن له بها أجرًا، قال ﷺ من حديث رواه مسلم: « **... وفي بُضْعِ أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر** »..

وعليه فالإسلام لا ينظر إلى الدنيا نظرة احتقار، بل ولا إلى الاتصال الجنسي المشروع الذي يؤجر عليه المسلم، في حين تتقذر منه النصرانية وتدعو إلى الرهبانية.

وقال ﷺ : « **لا تحقرن من المعروف شيئًا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق** » [رواه مسلم].

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : « **كل سلامى من الناس عليه صدقة: كل يوم تطلع فيه الشمس وتعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة** [متفق عليه].

فقد تلاحمت الأعمال الطيبة في الحديث، ما كان منها إعانة مسلم في عمل دنيوي، وما كان مشيًا إلى المسجد لأداء صلاة الفريضة، وما كان عملاً ذا نفع عام كإزالة القاذورات من الشارع! فليس في الإسلام دين مقابل الدنيا، إنما هناك دنيا وآخرة، واتباع الدين في الدنيا يكفل السعادة فيها وفي الآخرة معًا، فالعبادات المعروفة جزء من الإسلام، أما مفهومها العام فيشمل كل عمل واجب أو مسنون أو مباح إذا

قُصِد به وجه الله – سبحانه –، ولذلك « ... **فلا يغرس المسلم غرسًا فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا طير إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة** » [رواه مسلم].

بل إن هذا التلاحم الرائع يبلغ مداه في قول المصطفى ﷺ من حديث معناه: إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة واستطاع أن يغرسها فليغرسها!!!.

فعلى الرغم مما نعلمه من الكتاب وصحيح السنة عن أهوال القيامة، فإن المسلم مندوب إلى غرس شجرة في ذلك الوقت العصيب!!.

ولذلك فالعمل اليدوي مكَّرم بخلاف ازدراء الجاهلين له، إذ روى المقدام ابن معديكرب (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ أنه قال: « **ما أكل أحد طعامًا قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده** » [رواه البخاري].

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « **كان زكريا عليه السلام نجارًا** » [رواه مسلم].

وتجويد العمل – لا مجرد أدائه – مطلوب شرعًا، قال ﷺ: « **إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه** »!.

تطبيقات عملية:

يعجز الراصد لسيرة نبينا (عليه الصلاة والسلام) عن العثور على موقف لا يتجاور فيه التوكل على الله إلى جانب العمل بالأسباب إلى أقصى حد ممكن..

فقد أمر النبي ﷺ أصحابه بالهجرة إلى الحبشة مرتين، لأن فيها ملكًا عادلاً لا يُظْلَمُ عنده أحد.. ثم أمرهم بالهجرة إلى المدينة ولحق بهم إليها، لأنه وجد فيها

المناخ الملائم لإقامة نواة لدولة الإسلام، تصلح لتكون منطلقًا إلى الدعوة إلى الله بأمان وطمأنينة.

ومن المدينة قاد المصطفى ﷺ الصحابة بنفسه إلى الحرب مرات عدة (بدر - أحد - حنين...)، كما خطط وبعث السرايا المقاتلة في مهمات محددة.

وفي بدر غيَّر موقع جيشه بعد أن أشار عليه الحباب بن المنذر بموقع أفضل من حيث الأسباب!!.

وفي «أُحُد» تغير ميزان المعركة لصالح قريش، بعد أن خالف الرماة أوامره ﷺ فغادروا مواقعهم في الجبل ظنًّا منهم أن المعركة قد انتهت!!.

وفي غزوة الأحزاب أخذ النبي الكريم بمشورة سلمان الفارسي فأمر بحفر الخندق حول المدينة، وشارك شخصيًا في هذا التحصين الاستراتيجي.

وبعث المصطفى يدعو ملوك الدنيا يومذاك إلى الإسلام، وهذا يدل على الأخذ بالأسباب أيضًا.

وعن أبي إبراهيم عبد الله بن أبي أوفى (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو، انتظر حتى إذا مالت الشمس قام فيهم فقال: «**يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو، واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» ثم قال النبي ﷺ: «اللهم مُنْزِل الكتاب، ومُجْرِيَ السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم**» [متفق عليه].

فهذا الحديث الجليل ذو دلالات عظيمة فيما نحن بصدده..فالنبي يأمر فيه أصحابه بأن يسألوا الله العافية من الحرب وويلاتها، فإن لم يكن ثمة بديل فهم مأمورون بالصبر (الصبر الحقيقي لا الصبر الذي يفهمه بعض الجهلة ويروج له

المتغربون على أنه القبول بالظلم والإخلاد إلى الكسل!!) فالصبر هو الثبات والجلَد وتحمل مشاق الجهاد بعد إعداد العدة، ثم يحثهم الرسول ﷺ على الثبات لأن الجنة مأوى الشهداء، ثم يتوجه (عليه الصلاة والسلام) إلى ربه بالدعاء .. فالدعاء مقرون بالعمل الصحيح لا كما انحرف به مفهوم كثير من المسلمين في عصور البدع والجمود فقصروا همتهم كلها على الدعاء وحده!! مع تفريطهم في الأخذ بالأسباب المتاحة..

فَهْمُ الصحابة وتطبيقاتهم:

يؤكد المسار العام للصحابة أنهم اقتدوا بالنبي الكريم، فلم يكن توكلهم على الله ينفك عن الأخذ بالأسباب، في الحروب وفي تسيير أمور الرعية على حد سواء .. وكما قال الشيخ علي الطنطاوي في كتابه «تعريف عام بدين الإسلام» (ج ١ - العقيدة - ص ١٦٠ - ١٦٢).

«خصوم الإسلام يتهمون المسلمين اليوم بالتواكل والتكاسل، لأنهم يؤمنون بالقدر، وإن كان في هذه التهمة بعض الحق، كان السبب فيها سوء فهم كثير من المتأخرين لعقيدة القدر. لقد اتخذها كثير من المسلمين الجاهلين حجة لارتكاب المعاصي، وسبباً للكسل والخمول، مع أن سلفنا قد اتخذوا منها دافعًا إلى العمل وإلى الجهاد.

قرأنا أن الرزق مقسوم، (ما كان لك سوف يأتيك على ضعفك وما كان لغيرك لن تناله بقوتك)، فظن قوم أن مقتضى ذلك ترك الكسب، وإهمال السعي، وأن نقعد بلا عمل، وننتظر أن تمطرنا السماء ذهبًا وفضة، وأن نسافر بلا مال ولا استعداد... وقرأ ذلك السلف، ففهموا منه أن عليهم أن يعملوا كل ما في وسعهم،

وأن يبذلوا لجمع المال من الحلال كل ما في طاقاتهم، ثم إذا استفرغوا الجهد رضوا بما جاءهم، فلم يسخطوا على ربهم، ولم يحملوا الحسد لمن نال من إخوانهم أكثر مما نالوا، ولم يبطرهم الغنى ولم يؤلمهم الفقر.

وسمعنا أن الأجل محتوم، فاتخذنا ذلك سببًا لإهمال التوقي والاحتياط، وإضاعة المسؤوليات، والخلط بين الجريمة المتعمدة وبين القدر الذي وقع بلا جرم(*)، وسمع ذلك أجدادنا فقالوا: إذا كان الأجل محتومًا لا يموت أحد قبل موعده ولو خاض اللهب وتلقى بصدره الرماح، ولا يتأخر عن موعده ولو اعتصم في حصن له سبعة أسوار، فلنعمل لما يرضي الله، نجاهد بأنفسنا في سبيل الله، لا نخشى الموت لأن الموت محتوم، له موعد لا يسبقه ولا يتأخر عنه. ولنجاهد بألسنتنا في إنكار المنكر، ومواجهة الطاغي الظالم بكلمة الحق، فأقبلوا لا يخشون في الحق أحداً ولا يخافون إلا الله شيئًا.

وفهمنا أن كل شيء مقدر، وأهملنا دراسة سنن الله في الكون، وقوانين الطبيعة التي جعلها ربنا سببًا للنفع والضرر، وكان سلفنا هم علماءَها، وهم الذين يعرفونها ويستفيدون منها، فكان من نتيجة ذلك أن هبطنا من الذروة إلى الحضيض، ونزلنا من الأعالي إلى الأسافل. وكانوا بالإيمان سادة الدنيا وقادتها وأساتذتها، فصرنا المسودين المقودين، وفتحوا بسيف الحق ثلث العالم المتحضر، وفتح عدونا بسيف الباطل قلب بلادنا.

سبب تقديس الأموات:

ولما رأينا (أي رأى بعضنا) أن حياتنا كلها قد فسدت، وأن الأحياء منا قد ذلوا

(*) يسرع السائق حتى إذا اصطدم، قال: إنه القدر، ويهمل التلميذ، فإذا رسب، احتج بالقدر (الهامش للشيخ الطنطاوي).

وذكرنا عز الأجداد وصلاحهم، تحوّل يأسنا من الحاضر إلى أمل بالماضي، وصار أحياؤنا إلى تعظيم أمواتنا، فنشأت من هنا مظاهر تقديس الأموات، والاعتماد عليهم، وانتظار المدد منهم فظن أن نجاحهم وخيبتنا، تمكنهم من إمدادنا، فصرنا نقيم الأضرحة الفخمة، والقباب العالية عليها، ونبدي في التقديس لها، ما رجع بنا إلى قريب من عقائد الجاهلية، وصرنا ننذر النذور لهذه القبور، ونتوسل بها التوسل الممنوع، وربما طلبنا من أصحابها النفع والضرر، بلا أسباب ظاهرة، ولا واسطة ملموسة. وكل ذلك (رد فعل) لسوء حاضرنا، وجلال ماضينا.

خلط لا مبرر له:

وكل ذلك جر إليه الفهم الخاطئ منا لعقيدة القدر، هذا الفهم الذي جعل منا من يخلط بين النصوص الواردة في الأمور الإرادية، التي نملك التصرف فيها، والأمور التي جعلها الله فوق إرادتنا، وأعلى من أن تصل إليها طاقاتنا، ونشأ هذا الخلط العجيب في المذاهب الكلامية. فمن مدع أن الإنسان مسير لا إرادة له، لأنه لا يستطيع أن يتحكم في عضلة قلبه مثلاً، ولا عمل له في اختيار أبويه، وانتخاب بيئته الأولى، ونسوا أن الله أعطاه عضلات يتحكم فيها، وأعطاه عقلاً يستطيع به أن يصحح (على قدر الإمكان) أخطاء بيئته وآثار تربيته.

وتوسع آخرون، وأعطوا إرادة الإنسان أكثر مما لها في الواقع، وخلطوا تبعًا لذلك في أمر الثواب والعقاب، ونسوا أن الله لا يحاسب الإنسان إلا في حدود حريته وقدرته، ولا يؤاخذه على ما أُكْرِه عليه. وتَخبّطوا في البحث عن عدالة الله، ونسوا الحقيقة الأولى، وهي أن عدالة الله لا تقاس بمقياس العدالة البشرية، وطريق السلامة في عقيدة القدر وفي سائر العقائد، أن نعود فيها إلى المنبع الأصلي: القرآن(*)، وأن

(*) ما من ريب في أن الشيخ الطنطاوي يقصد: القرآن والسنة.

نتبع فيها ما كان عليه السلف من الصحابة والتابعين، وأن ندع هذه البحوث العقيمة التي أثارتها الدراسة الناقصة، للفلسفة اليونانية البدائية السطحية». . . انتهى الكلام القيّم لفضيلة الشيخ.

أفراد قلائل:

والصحابة - بوجه عام - لم يخوضوا في جدل عقيم حول القضاء والقدر كالذي تسبب فيه المعتزلة والجبريون فيما بعد.. لأن الصحابة كان لهم من حسن الاتباع المقرون إلى سعة الفهم والإدراك ما يغنيهم عن الحذلقة والدخول في متاهة لا ينتج عنها عمل نافع لا في الدنيا ولا في الآخرة!!.

وكان لديهم من المهمات الكبرى الجليلة ما يشغلهم عن السفسطة، فضلاً عن أن عندهم من حصانة التربية النبوية ما يربأ بهم عنها حتى لو وجدوا وقت الفراغ..

على أن ذلك لا يمنع من حدوث لبس لدى أفراد منهم في حالات محدودة جداً، فالذي كان يعرض له الضباب في إدراكه قضية القدر، سرعان ما يرجع إلى الصواب بعد أن يُبَيَّن له.. ذلك لأن خلافه الأول لم يكن ناشئاً عن هوى ولا بحثاً عن شهرة ولا غيرها من متاع الدنيا الزائل، وإنما هو يعبر عن القضية كما يفهمها بصدق ليس غير، فإذا اتضح له أن موقفه ليس هو الموقف الشرعي الصحيح، فإنه يعود إليه من فوره دونما لجاج ولا تحريف للكلم ومن غير بحث عن معاذير واهية.

وكيف لا يفعلون وقد نهاهم نبيهم عن الجدل من أجل الجدل.. وعن الخوض في القضاء والقدر تحديداً .. فها هو أبو هريرة - رضي الله عنه - يقول:

«خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدَر، فغضب حتى احمر وجهه حتى كأنما فقئ في وجنتيه حَبُّ الرمان، فقال: أبهذا أُمِرْتم، أم بهذا

أُرْسِلْتُ إليكم؟ إنما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمتُ عليكم أن لا تنازعوا فيه» [أخرجه الترمذي].

إنما قد يلتبس أمر عند التطبيق العملي، لكن تصحيحه ميسور، والمخطئ يرجع دونما سفسطه. فقد أخرج البخاري ومسلم ومالك في الموطأ حديثًا طويلاً لابن عباس (رضي الله عنهما) عن لقاء الخليفة عمر بن الخطاب بقائد جنده أبي عبيده ابن الجراح في الشام، وبلوغ عمر نبأ وباء وقع بالشام، فاستشار الفاروق الناس وأخذ بمشورة مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فقرر الرجوع بمن معه.. **فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله.. فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبًا عن حوارهما فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تَقْدَموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»**..

فحمد عمر ربه ثم انصرف.

فعمر على حبه وتقديره أبا عبيدة، يرد عليه بحسم: نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله، وذلك قبل أن يأتي عبد الرحمن فيورد نصًا حاسمًا في المسألة، يؤكد صحة فهم الفاروق للقضاء والقدر.. وأظن أن عمر نفسه (رضي الله عنه) هو الذي مر بصاحب جمل أجرب يدعو ربه أن يشفي له الجمل، فقال له: هلاّ جعلت مع دعائك شيئًا من القطران؟!.

مسؤولية التحريف:

رأينا من النصوص الصريحة من القرآن والسنة، والثابت من سيرة الرسول ﷺ ومن المسار العام لأصحابه من بعده، أنهم فهموا عقيدة القضاء والقدر على أنها

التوكل على الله مع استنفاد الأسباب المتاحة كلها.. فهموها على أنها ثبات في الجهاد، وكسب وكدح في ميادين الرزق، وقول الحق مهما كلف من ثمن، مصداقًا لقوله (عليه الصلاة والسلام): «**لا ينبغي لامرئ شهد مقامًا فيه حق إلا تكلم به فإنه لن يقدم أجله ولن يحرمه رزقًا هو له**» [أخرجه البيهقي والترمذي وابن ماجه]، كانوا – كما وصفهم خالد بن الوليد لقائد الروم – يحرصون على الموت حرص عدوهم على الحياة.

لكن الاعتقاد الصحيح في القضاء والقدر، الذي كان عامل قوة وازدهار، تم تحريفه فيما بعد، بفعل المجادلات العقيمة التي اعتمدت تحريف النصوص أو بترها أو المسلكين معًا، وساعد بعض الحكام في ازدهار هذه النزعة.

لكن التحريف كان في فهم المسلمين، لأن الإسلام نفسه في مصدريه الأصليين محفوظ بحفظ رب العالمين.

وإلا فمن ذا الذي يقارن بين بطولات الصحابة والتابعين في بدر وأحد والخندق وفي حروب الردة وفي اليرموك والقادسية ونهاوند وفتح الأندلس وما وراء النهر وفي بلاط الشهداء وحطين وعين جالوت...

من ذا الذي يقارنها بحال المسلمين عندما دخل التتار بغداد دون مقاومة، حتى إن التتري كان يدخل الشارع فيفتك بأهله وحده إلى أن ينكسر سيفه، فيحطم رؤوس الخانعين بالحجارة، وقد يأمر الواحد من ضحاياه بالاستلقاء والانتظار حتى يعثر هو على الحجارة فيعود والضحية الذليل لم يحاول الهرب – في الأقل – بل لم يرفع رأسه، فيرضُّ التتري رأسه بالحجارة التي جلبها!!!.

صار الناس – بفعل البدع التي يدافع عنها «الحزين» – يطلبون النصر من

الأموات، مع أن طلب النصر من الله – سبحانه – لا يرفع إثم التقصير في الأسباب وإعداد العدة، فكيف بمن يشرك بالله فيطلب الغوث من موتى لا حيلة لهم في دفع مكروه ولا في جلب نفع، أما هذا الطالب وهو حي – نظريًا – فإنه ميت أكثر من الموتى الذين يستغيثهم..

لقد انتظر الناس في دمشق دخول التتار اعتمادًا على إسكافي يزعم أنه ولي صالح، فلما جاء تيمور لنك رجع الاسكافي قائلاً للمغفلين من حوله: كيف أرده والخضر – ولي الله – في مقدمة جيشه!!!.

أفيكون الدينُ مسؤولاً عن تحريف المبتدعين له؟.

إن الإسلام – قبل أن تدخل البدع في فهم المسلمين له – كان العنصر الأول للعزة والكرامة والانتصارات المتوالية.

إن الطبيب يعالج المريض ولا يقتله.. والمسلمون هم المرضى، والإسلام هو العلاج الذي يحتاج إلى أطباء مخلصين يدحضون البدع من عقول الناس ويردونهم إلى دينهم ردًا جميلاً. ولو كان «الأمين» صادقًا لما اتهم الإسلام بأنه نزعة بدوية!! ولما دافع في الوقت نفسه عن البدع التي شوهت – من بين ما شوهت – عقيدة القضاء والقدر في عقول المسلمين.

وأخيراً...

إن الإيمان بالقضاء والقدر من المزايا العظيمة التي ينفرد بها الإسلام، وخصوصًا أن الإسلام نظام متماسك يشمل العقيدة والشريعة، الأحكام والآداب، العبادات والمعاملات، السياسة والأخلاق...

ولا يتجلى الأثر الإيجابي لعقيدة القضاء والقدر إلا إذا فُهِمت على وجهها

الصحيح الوارد في الكتاب والسنة والتطبيقات النبوية، وإلا إذا أُخِذَت ضمن وحدة متناسقة بين الأركان الأخرى للعقيدة، وثوابت الشريعة وأحكامها.

فالمسلم – في هذا الوضع فحسب – يستوفي الأسباب والشروط، وهو متوكل على ربه الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.

يتقن عمله وهو يتحرى الإحسان في كل حركة.

يسعى إلى الكسب الشريف، وينفق ماله في وجوه الحلال، وفي دروب الخير.

يعمر الكون لأنها مهمة ندبه الله – عز وجل – إليها، فلا صراع عنده بين الدنيا والآخرة..

إنه يحرث الأرض ويبذر الحَبَّ، ثم يتعهده بالري والتعشيب والتسميد.. لكنه لا يندم إذا جاء المحصول ضئيلاً، لأنه لم يُفَرِّط في الأسباب.. فإذا كان التقصير من جانبه فلا يلومن إلا نفسه، أما بعد أن يبذل الجهد الممكن كله، فإنه سيكون مطمئن القلب، لا يأسى على مافاته، ولا يتطلع بحقد إلى ما في أيدي الناس.

وإذا كان التوفيق حليفه فلن يستعبده الكِبْر، ولن يكون مطية للغرور!! لأن الفضل الحقيقي لله، فعلى العبد فعل الأسباب، أما النتائج فهي بيد الله – جل جلاله –.. ولذلك يؤتي المسلم حق الله في ماله، لأن الله هو المُنْعِم.

إنه يقي نفسه وأهله من الأمراض والأوبئة بكل عوامل الوقاية المقررة صحياً.. وهو لا يفعل ذلك متفضلاً، لأنه آثم إذا تقاعس عن حماية بدنه – ومن يعولهم – من الأذى.

فإذا أصيب – برغم الاحتياطات – فإنه يلتمس العلاج على أيدي المختصين من الأطباء.. فإن وفقهم الله إلى إصابة التشخيص والدواء، فالحمد لله أولاً وآخراً، وهم

مأجورون إن كانوا يرومون بطبهم رضى مولاهم.

وإذا فشل العلاج - دون إهمال من الأطباء - فإنه يرضى بما قدَّره الله، ليحظى بالأجر إذا صبر.. فلا صبر قبل استنفاد الأسباب!.

ولذلك لا يقع ضحية اليأس ولا يفتح للشيطان باباً.. فلا يقول: لو أني، ولولا...

إنه ليس كالذين ينتحرون في الغرب إذا ما يئسوا من الشفاء، أو فشلوا في حياتهم الزوجية، لأنه لا يفتقد العزاء مثلهم.

أجل! فالإيمان بالقضاء والقدر تَحَرُّرٌ من كل صنوف الخوف.. والمؤمن به لا يعرف الخوف من الموت، لأنه ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [1].

ولأنه: ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [2].

ولا يعرف الخوف من الجوائح والكوارث، لأنه ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴿٥١﴾﴾ [3].. طالما أنه لم يقصر ولم يُفَرِّطْ.

ولا يعرف الخوف على لقمة العيش، لأنه ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴿٦﴾﴾ [4]. فالرزاق هو الله وليس أحداً من المخلوقين!.

---

(١) سورة الرحمن: الآية ٢٧.
(٢) سورة يونس: الآية ٤٩.
(٣) سورة التوبة: الآية ٥١.
(٤) سورة هود: الآية ٦.

ولا يعرف الخوف على مصير الأهل ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴿٣١﴾﴾ [١].

ولا يعرف الخوف من تكالب الأعداء وتضافر الظروف ضده ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [٢].

ولا يعرف القنوط لأنه ﴿لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾[٣].

إن الإيمان بالقضاء والقدر تصدٍّ للظلم، وثبات في وجه الغزاة، لأن المؤمن به من ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [٤].

وهو موعود بإحدى الحسنين ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ ﴿٥٢﴾﴾ [٥]، والحسنيان هما النصر المؤزر أو الشهادة الكريمة التي هي حياة عظيمة في جوار المولى – سبحانه – ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [٦].

إن الإيمان بالقضاء والقدر صدع بكلمة الحق لا تثنيها الرغبة ولا تجهضها الرهبة، لأن سيد الشهداء حمزةُ ورجلٌ قام إلى حاكم جائر فنصحه فقتله – أو : كما قال ﷺ.

(١) سورة الإسراء: الآية ٣١.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٧٣.
(٣) سورة يوسف: الآية ٨٧.
(٤) سورة الشورى: الآية ٣٩.
(٥) سورة التوبة: الآية ٥٢.
(٦) سورة آل عمران: الآية ١٦٩.

إنه – بإيجاز – قدرة على مواجهة تخلف اليوم، وتحديات المستقبل.

إنه إرادة المسلم الحق معززة بنصر الله، في وجه كل بغي وعدوان.

إنه التحرر من جميع أشكال العبودية للمخلوقين!.

* * *

تلك الصورة ليست تنظيراً ولا تخيلات، لأنها ظلت واقعًا جميلاً قرونًا عدة، كنا فيها قادة العالم إلى الهدى والنور، ومقصد طلبة العلم، ومصنع حضارة لا مثيل لها لأنها لا تعرف الثنائيات الممزقة بين الدين والدنيا، بين القيم والسياسة.

فإذا كان حاضرنا قد هبط من ذروة التوكل إلى حضيض التواكل، ومن قمم العزة إلى درك الهوان، فإنه ثمرة انحرافنا عن الإسلام إذ جزأناه فآمنا ببعضه وكفرنا – عمليًا في الأقل – ببعض، وأدخلنا في مفاهيمنا عنه ما ليس منه.

والارتقاء ليس مستحيلاً، فالشروط واضحة.. إن التزمناها حققنا النتائج نفسها. ولا يعني ذلك – كما يفهم بعض المتكلسين ويروّج كل الحاقدين – لا يعني الرجوع إلى الوراء، بل التقدم إلى الأمام .. فنحن لا ندعو إلى نكران ما أنجزته الإنسانية في شتى الميادين، وإنما ندعو إلى الأخذ بثوابت الإسلام لا بفهم زيد من القدماء لبعض المتغيرات.. وإذا كنا نعادي تغيير الثوابت بحجة التقدم، فإننا نقاوم – بالدرجة نفسها – تثبيت المتغيرات باسم العودة إلى الإسلام.

* * *

بين القدر والحتمية

لا ينتهي العجب من مسلك أُناس يرفضون القضاء والقدر زاعمين أنه جبر وإنكار لإرادة الإنسان وحريته – وقد تبين لك البون الشاسع بين عقيدة القضاء والقدر في الإسلام، وأباطيل الجبريين والمنكرين للقدر على حد سواء – . .

العجب من هؤلاء الذين يرفضون عقيدة تقرر حرية الإنسان ومسؤوليته عما يفعله حرًا مختاراً، ثم يعتنقون جبريات بشرية سخيفة، تزري بإرادة الإنسان حتى لتكاد تلغيها . . ففي الفكر الغربي من بَالَغَ بقدرات العقل الباطن حتى عده هو القائد الفعلي للإنسان، وحتى أخذت التشريعات هناك تدلل المجرم على حساب أمن المجتمع، زاعمة أن المجرم ضحية دافع نفسي قهري سيطر عليه فقاده إلى القتل!! وهناك من تذرع بالوراثة . . أو بالظروف الاجتماعية (*) إلى آخره . .

ونحن لا ننكر تأثيرات تلك العوامل، إنما نرفض الشطط، فالإرادة الإنسانية لا تخضع لحتميات الوراثة والظروف، والدليل الناصع هو ما يلمسه الإنسان كثيراً من أن امرأتين تتعرضان للفقر بالدرجة نفسها، فتنحرف إحداهما دون الأخرى!! .

إن الإسلام لا يقر تلك الجبريات الكاذبة ولا يرفع التبعة عن الإنسان، إلا في حالات فردية يثبت يقيناً أنها أثرت سلبًا في إرادة الإنسان وقدرته على اتخاذ القرار الصائب، لا أن تصبح كما في الغرب قوانين ثابتة تقوم على احتقار الإرادة الإنسانية وعلى اعتبارها قشة تذروها كل نسمة هواء . . ورغبة مني في تزويد القارئ بلمحة

(*) مثل ميكانيكية الاصطفاء الحتمي العشوائي التي ادعاها دارون في البيولوجيا، وطبقها بعض المفكرين الغربيين على الحياة الاجتماعية !! وكالمذهب الطبيعي الذي روّج له الكاتب الفرنسي الإباحي إميل زولا، الذي يزعم أنه في ظلم رب العمل للعامل، لا ينبغي لنا توجيه اللوم لأحد، لأن كل إنسان هو ضحية ظروفه !!.

موجزة عن الجبريات المختلفة (ويسمونها أحيانًا : الحتميات)، أثبت هاهنا مقالة قيمة للدكتور محمد علي الفرا بعنوان «الإنسان بين حتمية ابن خلدون وإمكانية لابلاش وفيفر» نشرتها مجلة «الخفجي» .. وهي تؤكد – بصورة غير مباشرة– ما قررتُهُ من قبل عن تهافت أكذوبة أن الجبر نزعة صحراوية!! فها هي حتميات الغرب منذ الإغريق إلى العصر الصناعي الراهن..

نص المقالة

الحتمية مسألة على جانب كبير من الأهمية، شغلت أذهان المفكرين منذ أقدم العصور وحتى زماننا هذا، شارك في طرحها ومناقشتها علماء من مختلف الأجناس والأقطار، وعلى مر الأزمنة والعصور. واستخدمت في تبريرها وتفنيدها حجج وبراهين، وتباينت فيها الآراء، وظهرت على أثرها المدارس والاتجاهات، فهناك من بالغ في التعصب لها والعمل على نشرها وبثها بين الناس، وهناك من أصر على نقضها وإثبات بطلانها.

ولعلِ من المفيد أن نبين في بادئ الأمر مفهوم الحتمية، حتى يكون الجميع على بينة من الأمر فيتخذ من يشاء له موقفًا يرتاح إليه، ووجهة نظر يعتقد بصحتها.

مفهوم الحتمية :

الحتمية كلمة تقابلها في الإنجليزية – Determinism، وهي مشتقة من الحتم بمعنى القضاء كقوله سبحانه وتعالى : **﴿كان على ربك حتماً مقضياً﴾**، ويحتم الشيء يقتضيه.

وإذا ابتعدنا عن المعنى اللغوي للحتمية ودخلنا في مفهومها الفلسفي فإنها فيه هذه الحالة تعني تحكم البيئة في الإنسان وسيطرتها عليه. والحتمية كفلسفة تدل

على تسلط البيئة الطبيعية على الإنسان على اعتبار أنه أحد الكائنات فيها، فهي تؤثر في خلقته وشكله ونمط حياته وسلوكه وأفعاله وكافة [١] الأنشطة والفعاليات التي يمارسها، أو يمتهنها، على سطح الأرض.

أما البيئة الطبيعية فهي كل ما يكتنف الإنسان ويحيط به من ظاهرات طبيعية بدءاً بموقع المكان أو البيئة فلكيًا أي من حيث موقعه بالنسبة إلى خطوط الطول ودوائر العرض، وما لهذا من علاقة بالقرب أو البعد عن خط الاستواء، وما يترتب على ذلك من خصائص مناخية معينة. وَيُقَوَّمُ الموقع جغرافيًا من حيث قربه أو بعده عن البحار والمسطحات المائية ومدى ارتباطه واتصاله بغيره من المواقع والأماكن وما ينتج عن ذلك من مزايا وخصائص تُكْسِبُ السكان مهارات وقدرات يمكن استغلالها اقتصاديًا.

وتعتبر مظاهر السطح، أي شكل الأرض من ارتفاع وانخفاض عوامل هامة[٢] من عوامل البيئة الطبيعية التي تتأثر بها أنماط الحياة. وليس هناك من ينكر دور المناخ كعامل بيئي في نشاط الإنسان وسلوكه وطباعه. والحياة النباتية ممثلة بمختلف أنواعها وأشكالها، من أعشاب غنية أو فقيرة، وغابات كثيفة أو غير كثيفة، أحد مكونات البيئة الطبيعية والتي يشكل الحيوان الطبيعي عنصراً من عناصرها.

الإغريق أول من نادى بالحتمية:

لعل الإغريق كانوا أول من أرسى دعائم الحتمية، وحللوا تأثير عوامل البيئة في الإنسان، وأرجعوا التباين في البشر، وسلوكهم وطبائعهم، إلى المؤثرات البيئية.

---

(١) الصواب: والمناشط والفعاليات كافةً..

(٢) الصواب: مهمة.

ففي عام ٤٢٠ ق. م عقد «هيبوقراط – Hippocrates» – أو «أبو قراط» وهو أبو الطب وصاحب القسَم الطبي الشهير – في مناقشته عن الهواء والمكان، مقارنة بين سكان القارة الآسيوية الذين يتميزون بالتسامح والطيبة لكونهم يعيشون في منطقة كثيرة الخيرات وفيرة الأرزاق، وبين الأوربيين الذين يكدحون ويَشْقَوْن للحصول على قُوتِهم في بيئتهم الفقيرة. كما يقارن بين سكان الجبال طوال القامة، أقوياء البنية، وذوي الجرأة والشجاعة والنفوس الطيبة، وبين سكان السهول الجافة ذوي الأجسام النحيلة، والعضلات القوية، والشعور الشقراء [١].

ويردد «أرسطو» نفس الآراء في كتابه «السياسة» حيث يقول: [٢]: «سكان الأقطار الأوربية الباردة شجعان، ولكن ينقصهم التفكير والمهارة الفنية، ولهذا يتمتعون بالحرية مدة أطول من غيرهم، كما ينقصهم التنظيم السياسي ويعجزون عن حكم جيرانهم. أما سكان آسيا فهم على النقيض، حكماء، ولكن ينقصهم الحماس، ومن ثم كانت حالتهم الدائمة هي الخضوع».

ويرى «أرسطو» بأن الأغريق يتمتعون بجميع المزايا والفضائل لأنهم يسكنون منطقة معتدلة، باردة في الشمال وحارة في الجنوب [٣].

مسيرة الحتمية عبر الزمن:

بدأ الاهتمام من جديد بالحتمية، وبخاصة في عصر النهضة الأوربية نتيجة المعارف والحقائق المتراكمة عن أقطار العالم وشعوبها. وقد كان لحركة الكشوف

1. James, P.E, . "All possible Worlds" A History of Geographical Ideas, The Bobbs Merril, New York, 1972, P. 43.
2. Ibid, PP. 33 - 35.
3. Ibid.

الجغرافية ابتداء من القرن الخامس عشر للميلاد دور كبير في جلب كثير من المعلومات عن بلدان كانت مجهولة وعن حياة شعوب غير معروفة. وهذه المعارف والمعلومات استخدمت من قبل الباحثين والمفكرين في البرهنة على الحتمية. ففي نهاية القرن السادس عشر، وصف «بودان – Bodin» سكان الأقاليم الشمالية بالشدة والشجاعة والخشونة في حين أن الجنوبيين يتميزون بالخبث والرغبة في الثأر، وهم أقدر من غيرهم على التمييز بين الحق والباطل. أما شعوب المناطق المعتدلة فيتفوقون على الجنوبيين في قدراتهم ومواهبهم وفعالياتهم، وفيهم الصفات التي تمكنهم من حكم الأمم وقيادتها.

ونجد مثل هذه الأفكار عند كثير من المفكرين وأصحاب الرأي البارزين على اختلاف تخصصاتهم فهذا «مونتسكيو – Montesquieu» في مؤلفه «روح القوانين» يقول بأن المناخ الحار يسبب الجمود في العادات والتقاليد والشرائع والقوانين، ويقارن «مونتسكيو» بين شعوب العالم حسب طبيعة البيئة التي يعيشون عليها فيقول: [١].

«إن سكان الجزر أكثر تمسكًا بحريتهم من سكان القارات. وبما أن الجزر غالبًا ما تكون صغيرة المساحة فإن من الصعب أن يستعبد بعض سكانها البعض الآخر.. إن البحر يقف حاجزًا فيمنع الغزاة، ولذلك فإن سكان الجزر يشعرون بالأمن وينعمون بحريتهم ويسهل عليهم التمسك بقوانينهم».

(١) جريفث تيلور (محرر) «الجغرافية في القرن العشرين» (مترجم) جـ ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، صفحة ١٧٧.

حتمية ابن خلدون :

كان عبد الرحمن بن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر للميلاد من أكبر دعاة الحتمية وفلاسفتها والعاملين على نشرها وبثها بين الناس. وقد استفاد كثيراً من اطلاعاته الواسعة لمؤلفات من سبقه من الكتاب والمفكرين سواء كانوا عربًا أو إغريقًا ورومان، وتأثر بنظرياتهم وأفكارهم. ولعل فلسفة الحتمية كانت نتاج هذا الاطلاع الواسع وقراءاته المكثفة. ولكنه لم يكن مجرد ناقل لأفكار غيره بل كان مبدعًا في كثير مما ألف وكتب وبحث، وبخاصة فيما يتعلق بالعمران البشري والاجتماع والتاريخ وفلسفته.

وفيما يختص بالحتمية، فقد جاء ابن خلدون بالكثير من الأدلة والبراهين التي يؤيد بها وجهة نظره مستفيداً من رحلاته المتعددة وجولاته في إفريقيا وآسيا. وبناء عليه، فقد استطاع ابن خلدون أن يستثمر هذه الرحلات والجولات في شرح العلاقة بين البيئة والإنسان، ومدى الارتباط بينهما، ونوع التفاعل الموجود بين مختلف عناصر كل منهما، وخرج بنتيجة مؤداها أن البيئة بمختلف عناصرها تؤثر في الإنسان وتحتم نمط سلوكه وحياته كما سنرى الآن.

* * *

العلاقة بين المناخ والإنسان عند ابن خلدون :

يفرد ابن خلدون للمناخ في «مقدمته» جزءًا خاصًا تحت عنوان «في المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير الهواء في ألوان البشر والكثير من أحوالهم» يقول فيه: [١].

(١) عبد الرحمن بن خلدون، «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، دار العودة، بيروت، صفحة ٦٥ - ٦٨.

«إن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر في الجنوب منه، والبرد في الشمال. ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين في الحر والبرد وجب أن تتدرج من كليهما إلى الوسط، فيكون معتدلاً فالإقليم الرابع أعدل العمران.. فلهذا كانت العلوم والصنائع والملابس، والأقوات والفواكه، بل والحيوانات وجميع ما يتكون في هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالاعتدال، وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً، حتى النبوات فإنما توجد في الأكثر منها.. وأما الأقاليم البعيدة من الاعتدال، فأهلها أبعد من الاعتدال في جميع أحوالهم، فبناؤهم بالطين والقصب، وأقواتهم من الذرة والعشب، وملابسهم من أوراق الشجر يضعونها عليهم أو الجلود، وأكثرهم عرايا من اللباس.. وأخلاقهم مع ذلك قريبة من خلق الحيوانات العجم حتى ينقل عن الكثير منهم أنهم يسكنون الكهوف والغايض، ويأكلون العشب، وأنهم متوحشون غير مستأنسين يأكل بعضهم بعضاً».

ويسخر ابن خلدون من بعض النسابين الذين يقولون بأن السود هم نسل حام ابن نوح، واختصوا بهذا اللون لدعوة كانت عليهم من أبيهم، ظهر أثرها في لونه، وفيما جعل الله من الرق في نسله. ويعلل ابن خلدون سواد البشرة إلى نوع المناخ الذي يعيش فيه السود وفي هذا يقول [١].

« ... وفي القول بنسبة السواد إلى حام غفلة عن طبيعة الحر والبرد وأثرهما في الهواء، وفيما يتكون من الحيوانات، وذلك أن هذا اللون شمل أهل الإقليم الأول والثاني من مزاج هوائهم للحرارة المتضاعفة بالجنوب، فإن الشمس تُسَامِتُ رؤوسهم مرتين في كل سنة، قريبة إحداهما من الأخرى، فتطول المسامتة عامة الفصول، فيكثر

(١) عبد الرحمن بن خلدون، «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، دار العودة، بيرت، صفحة ٦٥ - ٦٨.

الضوء لأجلها، ويلح القيظ الشديد عليهم، وتَسْوَدُّ جلودهم لإفراط الحر، ونظير هذين الإقليمين فيما يقابلهما من الشمال، الإقليم السابع والسادس شمل سكانهما أيضًا البياض من مزاج هوائهم للبرد المفرط بالشمال، إذ الشمس لا تزال بأفقهم في دائرة مرأى العين، ولا ترتفع إلى المسامتة، ولا ما قرب منها، فيضعف الحر فيها، ويشتد البرد عامة الفصول فتبيض ألوان أهلها».

الموارد البيئيّة وأثرها على البشر عند ابن خلدون:

ولا يقتصر تأثير البيئة في الإنسان من حيث أجناسه وسلالاته، وسلوكه وطباعه، ونشاطه وأفعاله وإنما يتعدى ذلك عند ابن خلدون إلى أثر الموارد البيئية على نمط الحياة وشكل العمران، ويقول ابن خلدون في «المقدمة الخامسة في اختلاف أحوال العمران في الخصب والجوع، وما ينشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البشر وأخلاقهم» ما يلي [١]:

«إن هذه الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب، ولا كل سكانها في رغد من العيش، بل فيها ما يوجد لأهله خصب العيش من الحبوب والأدم والحنطة والفواكه لزكاء المنابت، واعتدال الطينة ووفور العمران، وفيها الأرض الحرة التي لا تنبت زرعًا ولا عشبًا بالجملة فسكانها في شظف من العيش».

ويبالغ ابن خلدون في تأثير البيئة على الإنسان مبالغة شديدة حتى فاق من سبقه من فلاسفة الحتمية، فهو يربط بين الطعام والذكاء، ويفسر ذكاء بعض الشعوب إلى نوع [*] الأطعمة التي تتناولها، وفي ذلك يقول: [٢].

(١) المرجع نفسه، صفحة ٦٩ - ٧٣.
(*) والصواب : بنوع الأطعمة..
(٢) المرجع نفسه، صفحة ٧٠.

« . . . فإنا نجد أهل الأقاليم المخصبة العيش الكثيرة الزرع والضرع والأدم والفواكه يتصف أهلها غالبًا بالبلادة في أذهانهم والخشونة في أجسامهم، وهذا شأن البربر المنغمسين في الأدم والحنطة مع المتقشفين في عيشهم المقتصرين على الشعير أو الذرة مثل المصامدة وأهل غمارة والسوس، فتجد هؤلاء أحسن حالاً في عقولهم وجسومهم، وكذا أهل بلاد المغرب على الجملة المنغمسون في الأدم والبر مع أهل الأندلس المفقود بأرضهم السمن جملة وغالب عيشهم الذرة فتجد لأهل الأندلس من ذكاء العقول، وخفة الأجسام وقبول التعليم ما لا يوجد لغيرهم » .

ونحن بالطبع لا نوافق ابن خلدون فيما ذهب إليه، ونعتقد أنه تطرف ومبالغة، فهو أعطى البيئة كل شيء ولم يحاول أن يبرز دور الإنسان، وتأثيره في البيئة وهذا ما سنوضحه بعد قليل .

الحتميَّة في العصر الحديث :

حرص كتَّاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على إبراز أثر البيئة في الإنسان، ولكن منهم من ناقش الأمر بروية وعقلانية، في حين أن بعضهم غالى في ذلك ووصل إلى حد التطرف .

فالجغرافي الألماني الأشهر « الكسندر فون همبولت-Alexander Von Humboldt » (١٧٦٩ - ١٨٥٩م) يعالج الموضوع بهدوء ويقول : [١]

« لا حاجة لي بالخوف من أن يسيء البعض فهم كلامي فيظن أني أنكر ما للتكوين الطبعي للقطر من أثر كبير في طبائع سكانه . ولا ريب في أن سكان المناطق الجبلية يختلفون اختلافاً تامًا عن سكان أقاليم السهول » .

---

(١) جريفت تيلور، مرجع سابق، صفحة ١٨١ .

ويقول « همبولت » في كتاب الشهير « الكون – Cosmos » عن مدى تأثير التضاريس في نشوء المدنيات القديمة وتطورها ما يلي :

« سرعان ما ظهر أثر البحر في قوة الفينيقيين، وفيما بعد في الشعوب الإغريقية .

هذا وقد حمل الأفكار الحتمية مفكرون من كافة الاختصاصات مثل عالم الأحياء السويسري « إرنست هيكل – E. Haeckel » الذي أرسى قواعد علم جديد أطلق عليه « الإيكولوجيا – Ecology » أو « علم البيئة » أي التكيف مع البيئة . وفي التاريخ اعتقد « بكل – Buckle » بالحتمية اعتقاداً منه بأن ذلك خير ما يرفع التاريخ إلى مستوى العلوم الطبيعية القائمة على السببية .

وتأتي العالمة الجغرافية الشهيرة « إلين تشرشل سمبل – Ellen C. Semple » على رأس غلاة المتطرفين للحتمية والمنادين بسيطرة البيئة وبسلبية الإنسان، وقد أخذت الأفكار الحتمية من أستاذها « راتزل – Ratzel »، الذي تتلمذ من قبل على يد « هيكل » . إلا أن « سمبل » بالغت كثيراً في آراء أستاذها حتى اتهمها البعض بأنها أساءت إليه لأنها نشرت أفكارها باللغة الإنجليزية في كتاب يحمل نفس (*) اسم كتاب أستاذها – Anthropo geography والذي نشر بالألمانية فقط .

تقول « سمبل » عن البيئة وأثرها في الإنسان وذلك في عام ١٩١١ ما يلي : (١)

« الإنسان نتاج سطح الأرض، وليس معنى هذا أنه مجرد ابن الأرض وجزء من ترابها، ولكن معناه أن الأرض أرضعته، وغذته، وحددت واجباته، ووجهت أفكاره، وجابهته بالصعاب التي تقوي جسمه وتشحذ عقله، وأعطته مشاكل الملاحة، ومشاكل الري، وفي الوقت نفسه همست له بحلول لتلك المشاكل. لقد تغلغلت

(*) والصواب : يحمل اسم كتاب أستاذها نفسه . .
(١) المرجع نفسه صفحة ١٩٧ .

في عظامه ولحمه وروحه وعقله».

لا شك في أن مثل هذا القول مبالغة في أثر البيئة، وتحقير للإنسان الذي يبدو وكأن لا دور له، ولا أثر له. وفيه أيضاً الكثير من المغالطات. فقد كشفت الدراسات البشرية المتعمقة في مختلف جهات العالم عن أمور كثيرة لا يمكن تفسيرها من الناحية البيئية وحدها، فهناك بيئات متشابهة طبيعيًا، ولكنها مختلفة بشريًا. فمثلاً يختلف سكان الأسكيمو كثيراً عن الجماعات البشرية التي تقطن التندرا في سيبريا، كما أن الأقزام الصيادين يسكنون مع الزنوج الزراعيين في الغابات الاستوائية في وسط إفريقية ومع ذلك فهما علي طرفي نقيض.

كما أن فعالية الإنسان لا يمكن إنكارها فمراكز الصناعة اليوم لا تعتمد على العوامل البيئية بمقدار ما تعتمد على الكثير من العوامل البشرية. ولو حاولنا تفسير شتى الظاهرات البشرية والفعاليات كنشوء المدن والمستوطنات والزراعة وأنماطها، لوجدنا أن البيئة وحدها ليست السبب في كل ذلك.

نشأة الإمكانيَّة:

يميل المختصون في العلوم الإنسانية إلى إبرار دور الإنسان وإظهار فعاليته ونشاطه، ويقولون بأن الإنسان ليس بالكائن السلبي أو الخامل الذي يتقبل المؤثرات البيئية دون أن يكون له دور. إنه على خلاف الكائنات الأخرى، فبفضل العقل الذي أنعم الله به عليه يستطيع أن يذلل الكثير من عقبات البيئة، ويحل أموراً كانت مستعصية، بل وتعدى هذا الدور وصار يؤثر في البيئة محدثًا فيها تغييرات جوهرية ملموسة، فقد شق الأنفاق في الجبال، وحفر الترع والقنوات ووصل البحار، وأقام التلال، وأباد الحشائش، والغابات، وساعد على انقراض بعض الحيوانات، وعمل على توالد البعض

الآخر، وأحدث بذلك معالم بيئية جديدة. كما تدخل في الطقس والمناخ، وتغلب على الحرارة الشديدة، والبرودة المتطرفة، وسبب تخلخلاً في الدورة الهوائية، وتغيرات واضحة في الطقس والمناخ العالمي، مما قد يؤدي إلى نتائج خطيرة.

إن الدور الإيجابي الذي يؤديه الإنسان على سطح الأرض، وضمن حدود بيئته الطبيعية، كان الأساس الذي قامت عليه فلسفة الإمكانية – Possibilism التي تنادي بقدرة الإنسان وإمكانياته في تذليل عقبات البيئة. وعلى الرغم من أن العالم الفرنسي «لوسيان فيفر – Febvre» هو أول من أطلق كملة «الإمكانية» في كتابه «مقدمة جغرافية للتاريخ» إلا أنها (*) كفلسفة ارتبطت بشكل قوي بكتابات أستاذه الجغرافي الفرنسي الشهير «فيدال دي لابلاش – Vidal de Ia Blache (١٨٤٥ – ١٩١٨م) وكذلك كل من «بومان – I. Bowman» و«كارل ساور – Carl Sauer» في الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى «لابلاش» أن هناك دوراً ينبغي أن يوكل إلى الإنسان بوصفه عاملاً جغرافياً، والإنسان إيجابي وسلبي في وقت واحد، والنشاط البشري يعمل على تعديل الظواهر العضوية وغير العضوية على سطح الأرض. وفي هذا الصدد يقول «لابلاش» ما نصه (١):

«لا يستخدم الإنسان عندما يغير معالم سطح الأرض، الوسائل غير العضوية وحدها وهو لا يقنع بأن يستخدم الآثار التي تتخلف عن تحلل التربة بطريق الحرث، ولا يكتفي باستغلال المساقط المائية بما لها من قوة الجاذبية المستمدة من اختلاف تضاريس سطح الأرض، ولكنه يتحالف مع جميع القوى الحية التي تشتمل عليها أحوال البيئة التي يعيش فيها، ولهذا فهو شريك للطبيعة في دورها».

(*) والصواب: فإنها...

(١) المرجع نفسه – ص ٢١١.

وبهذا القول يرى «لابلاش» أن هناك تفاعلاً بين البيئة والإنسان فهي لا تحتم عليه نمط حياته وسلوكه وأفعاله، وهو أيضًا لا يستطيع إنكار دور البيئة عليه.

أما «لوسيان فيفر» فَيُغَلِّب دور الإنسان ويعطيه وزنًا أكثر من الوزن الذي أعطاه له أستاذه «لابلاش». يقول «فيفر» في هذا الشأن ما يلي: (١).

«الإنسان عامل جغرافي، بل إنه ليس أقل العوامل الجغرافية شأناً، وفي كل مكان يساهم الإنسان بنصيب في تغيير وجه الأرض فيكسبه ملامح جديدة، وهي المهمة التي يجب على الجغرافية أن تدرسها. وعلى مر العصور وكر الأعوام تتراكم نتائج أعماله وبهذه الأعمال وبالإقدام والتصميم في الجهود التي يبذلها يمكننا أن نقول: إن الإنسان عامل من أقوى العوامل التي تشكل وجه الأرض».

وقد بالغ «فيفر» فيما بعد في دور الإنسان فأعطاه كل شيء بعد أن سلب البيئة كل شيء فهو يقول: (٢). «لا توجد في الطبيعة ضروريات أو حتميات، بل هناك دائماً إمكانات، وبما أن الإنسان سيد الإمكانات فإنه هو الذي يحدد ما يستعمله منها».

الحتمية والإمكان في الميزان:

وخلاصة القول: إن الحتمية قللت من دور الإنسان، وربما أهملته في حين أن الإمكانية أعطته دوراً بارزاً. ونحن بدورنا لا نقلل من تأثير البيئة في الإنسان، وكذلك لا ننكر دور الإنسان في البيئة. فالبيئة لها تأثير واضح في الفعاليات والأعمال التي يقوم بها الإنسان فهو يستثمر مواردها، ويستغل إمكاناتها. وتختلف

---

(١) المرجع نفسه - ص ٢١٠.

(٢) حسن طه النجم، «دراسة في الفكر الجغرافي» مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني - العدد الثاني، ١٩٧١م، صفحة ١٢٨.

الأعمال والنشاطات بحسب موقع تلك البيئة فنجد أن الموقع البحري على سبيل المثال يغري الناس بالحِرَفِ البحرية، في حين أن المناطق السهلية الخصبة ساعدت على قيام الزراعة، أما البيئات ذات الأعشاب الوفيرة فقد مهدت إلى نشوء حرفة الرعي. وفي المناطق الجبلية ذات الموارد المعدنية، امتهن الإنسان حرفة استخراج المعادن. ولكن على الرغم من هذا فإنه يمكن القول بأنه لولا فعالية الإنسان وقدراته لما استطاع استغلال تلك البيئة واستثمارها، ولكان شأنه شأن سائر الكائنات الأخرى التي تخضع للبيئة خضوعاً مطلقاً. وعلى أية حال فإن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة تفاعلية، أي أن كلاً منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، وإن من الأفضل للإنسان عدم الإخلال بالنظام البيئي لأن في هذا خطراً كبيراً على الإنسانية ومستقبلها».. انتهى نص مقال الدكتور الفرا، الذي ينسف - ضمناً - كل ادعاءات الأمين عن العلاقة المزعومة بين الجبر والبداوة، ليشوه بها عقيدة القضاء والقدر، فها أنت قد رأيت حجم الجبر والحتم في فكر الغربيين منذ الإغريق حتى يومنا هذا، مع أنهم اليوم سادة الصناعة وليسوا من البدو!!.

الفصل الخامس

الإسلام والعلم:
خصومة مفتعلة!

القول بأن الدين يلغي العلم، أو العكس، هو سخرية نضحك بها على أنفسنا، أو يضحك بها غيرنا علينا، كي نتخلى عن أحدهما فنضيع.. ولم يسأل أحد من العبيد نفسه يوماً: ترى لمصلحة مَن نمارس هذا التطوع بالعمى والعَرَج؟!.

ـ د. عماد الدين خليل ـ



ذهب الدكتور طه حسين في كتابه «من بعيد» إلى أن العلم شيء والدين شيء آخر.. الأول متغير لا يثبت على قرار، والثاني ثابت مستقر.

العلم يقوم على العقل .. والدين يعتمد على الوجدان.

ويرى أن الخصومة بينهما قديمة منذ الإغريق، وأن الساسة هم وراء هذه الخصومة، التي لن تُحَلَّ إلا بالفصل بينهما لأن لكل منهما مجاله الخاص به، وإن كان الرجل يتمنى لو أتيح للإنسان أن يكون مؤمناً وعالمًا دون أن يغلو في التعصب للدين أو للعلم.. لكنه يشكك في قدرة الإنسان على الجمع بين هاتين القوتين فيطمئن إلى الدين دون أن ينكر العقل، ويطمئن إلى العقل دون أن يجحد الدين (انظر «من بعيد» ص ١٦، ١٧ + ٤٦ وما بعدها + ص ٢٠٦ – ٢٥٤).

والدكتور طه يعلق (ص ٤٨، ٤٩) على ما نشرته صحيفة «السياسة» للشيخ محمد بخيت من أن القرآن يثبت كروية الأض ودورانها، فيؤكد أنه يمقت هذه المحاولات للربط بين العلم والقرآن، لأنها تفسد النصوص وتحملها ما لا تحتمل بالغلو في التأويل، ولأن العلم الذي يقول بدوران الأرض قد يقول غداً: إنها لا تدور!.

بل وينسب إلى المسلمين في العصور الأولى أنهم كانوا مجمعين على أن الأرض لا تدور، وعلى أن القرآن يقول: إن الأرض لا تدور!!!.

* * *

هذا هو المنطق الذي تعامل به معظم اللادينيين – من بعد – مع الإسلام، وهو منطق مليء بالثغرات والأخطاء المنهجية، التي نذكر منها:

١ ـ التعميم والإطلاق .. فليس للأديان موقف موحد معادٍ للعلم.. وليس كل ما يُنْسَب إلى الأديان يمثلها حقيقةً – لأنه كثيراً ما يكون موقف أتباعها

لاموقفها كنصوص! – كما أن كثيراً مما تُسْبَغُ عليه صفة «العلم» ليس حقائق علمية، فقد يكون نظرية أو مجرد افتراضات! وليس كل العلماء ممن ينكرون الأديان (لمن شاء التوسع في هذا أن يرجع إلى كتاب «الله يتجلى في عصر العلم» وكتاب «العلم يدعو إلى الإيمان» ومؤلفات الدكتور موريس بوكاي، وهي كتب مترجمة تنقض تعميم الدكتور طه عن عداوة العلماء للأديان!!).

٢ ـ ليس كل ما في العلم متغيراً، وليس كل ما في الدين ثابتًا– ونعني هنا بالدين: الإسلام تحديداً – فدوران الأرض الذي ذهب الدكتور إلى أنه ليس حقيقة ثابتة، هو اليوم حقيقة مقطوع بها وقد رآها رواد الفضاء رأي العين، وصوروها في أفلام متاحة للبشرية!.

٣ ـ أن الفصل المتعسف بين الدين والعلم يرجع إلى ظرف أوربي خاص، حيث كانت الكنيسة تحارب العلم وتحاكم العلماء، وتدعي احتكار الحقيقة!! وهذا مالم يحصل في التاريخ الإسلامي كله! وذلك التناقض المزعوم من إرث القرن التاسع عشر، وقد تبدل اليوم كثيراً (انظر: د. موريس بوكاي– ما أصل الإنسان؟ – ص ٢٣٤).

٤ ـ المسلمون في العصور الأولى لم يُجْمِعوا على أن الأرض ثابتة، ولا على أن القرآن يقول بعدم دورانها!! فكثير منهم لم يتطرقوا إلى المسألة أصلاً، وبعض المفسرين الذين اقتحموا هذا الجانب، إنما اعتمدوا الإسرائيليات!! وكان الموقف الشرعي الصحيح هو التوقف في هذه المسألة، لأنه لم يرد نص قطعي الدلالة يشهد لها، ولم يكن العلم البشري قد توصل إلى قولٍ فصلٍ في موضوع دوران الأرض أو ثباتها!.

وللعلم – عند المسلمين – طريقان لا ثالث لهما، هما: الوحي، وما يقطع به

العقل وخصوصًا ما تبرهن التجربة على صحته!.

وموضوع الأرض لم يكن فيه نقل شرعي قطعي يوجب الإيمان بثباتها، كما لم تكن أقوال المنسوبين إلى العلوم الطبيعية بخصوصها سوى تخمينات افتراضية!.

* * *

أما حسين أحمد أمين فيمضي إلى أبعد من موقف طه حسين.. فهو يدعونا إلى تغيير ثوابت الإسلام لمجاراة متغيرات العلم، ثم يهزأ في الوقت نفسه من أي تطابق بين حقيقة وردت في القرآن أو السنة، ومعطيات العلم الحديث!.

أي أن هذا المنهج الملتوي يضيف إلى أخطاء رؤية طه حسين، خطيئة مزرية.. فما يتصور هو أنه نصوص دينية تعارض العلم الحديث، يجب أن نتجاوزه لنواكب العلم، أما إذا كان التطابق بين الحقيقة الشرعية والحقيقة الكونية دامغًا بحيث لا يمكن التحايل عليه ولا ادعاء التنافر بينهما، فإن الحل هو السخرية!!.

أي أن العلم – كما يفهمه صاحبنا – هو أداةٌ لهدم ثوابت الدين فحسب، فإذا أدى العلم هذا الدور فعليه أن يتوارى، لئلا يشهد للدين!! مما يؤكد حقيقة مرمى هذا الرجل، ألا وهي: نسف الدين كله (*)! وهذا الموقف لا يعبر إلا عن الاحتقار للعلم والكيد الرخيص للإسلام، والازدراء المكشوف لعقول قرائه!.

* * *

(*) ولذلك فهو يرجح أنه لو أتيح للمعتزلة أن ينجحوا في نبذ السنة، لنتج عن ذلك أثر انحلالي يوهن من قوة الإسلام وتماسكه، مع جعل الإسلام أكثر قابلية للتأثر بما يطرأ عليه من خارجه من عوامل التعديل والإصلاح حتى يكون أكثر انطباقًا على نواميس العقل!! وأدنى إلى مقتضيات واحتياجات العصور المتتابعة (مجلة «الهلال» القاهرية أبريل «نيسان» ١٩٩٠م ص ٢١٧) وإذا كنا سنفند أكذوبته عن عدم انطباق الإسلام على نواميس العقل، مع أنها كفر بواح فإنه يكفينا هنا الإشارة إلى هدفه الحقيقي من هجومه على السنة النبوية ودفاعه المتهافت عن البدع – مع أنه يزعم في مواضع أخرى أنه يدعو إلى نبذ البدع والإبقاء على جوهر الدين الأصيل!!! – ومن مخاريق هذا الكذوب أنه زعم أن السنة كانت مدخلاً رئيسيًا للابتداع في الدين، فكيف تصبح –الآن– قيدًا على البدع؟!! وأترك للقارئ أن يحكم على التناقضات العجيبة التي يجمعها هذا الرجل في حقده على الإسلام حتى في بضعة سطور فحسب!!.

ومن المؤسف أن قلةً من المنسوبين إلى العلوم الشرعية، وقفت الموقف العلماني نفسه من علاقة الإسلام بالعلم الحديث، مع اختلاف في الأسباب والدوافع..

فهذه الفئة ترى أن الدين ثابت والعلم متغير، وأن أي ارتباط بين نتائجهما يعني تعريض قداسة النص الشرعي إلى خطر الشك! وهم صادقون مع أنفسهم – وإن كانوا مخطئين في تقديري – لكنهم ليسوا كاللادينيين الذين يرفعون هذا الشعار لهدف وضيع، هو تأكيد مزاعمهم عن تعارض الدين والعلم.

ومن الذرائع التي يتمسك بها بعض المنسوبين إلى العلوم الدينية للفصل بين حقائقهما، أن الدين حق من عند الله فلا يحتاج إلى شهادة البشر!.

وهذه مغالطة – أيضاً – فالآيات الكونية التي تؤكد ما جاء في القرآن أو السنة عنها، هي آيات من خلق الله – سبحانه –، وليس للبشر من دورٍ فيها سوى اكتشافها أو اكتشاف سنة الله فيها!.

ومعظم عناصر هذه الفئة لم تطلع على العلوم الحديثة إلا بالسماع، وهو سماعٌ مشوش منسوب إلى الإلحاد .. لاسيماً أن العلم الحديث غربي في الأصل، وهو ما ألقى بظلال من الشك على نتائجه في أذهان هذه الفئة!.

كما أنها – في بعض الأحيان – تسيء فهم الحقائق الشرعية، فتفرض على النصوص فهماً بشرياً محدوداً، وتتعصب له فتزعم أنه الفهم الوحيد الصحيح!.

* * *

وظهر على الساحة فريق ثالث تعسف في الربط بين العلم الحديث وحقائق القرآن والسنة، حتى لو كانت المعطيات العلمية مجرد افتراضات لم تثبت صحتها.

وربما كان حرص هؤلاء على إعادة الثقة بالإسلام إلى النفوس القلقة، هو ما

حفزهم على انتهاج هذا المسلك.. وبعضهم كان مدفوعًا لا شعورياً بانبهاره بالغرب الذي يقدم نفسه على أنه صاحب الحضارة الأخيرة الخالدة للبشرية كلها!!.

إزاء ذلك كله، يلحّ السؤال على ذهن كل منا عن الموقف السليم من طبيعة الصلة بين الإسلام والعلم الحديث!!.

والإجابة التي أقترحها تملي السير في ثلاثة محاور، هي:

الأول: موقف الإسلام من العلم.

الثاني: موقف العلم الحديث من الدين عموماً.

الثالث: أين يلتقي الإسلام والعلم الحديث، وأين يفترقان؟

* * *

أولاً: العلم في الإسلام

العلم البشري هو نتاج الإنسان باستخدام العقل أساساً، وأدواته العديدة كالحواس الخمس وهي منافذه إلى العالم الخارجي، بالإضافة إلى القدرة على الإدراك والتصور والموازنة، التي أودعها الله - عز وجل - فيه، بالإضافة إلى البدهيات الأولية التي يدرك العقل أنها صحيحة دون الحاجة إلى إقامة البرهان عليها.

من هنا يتعين علينا أن نتعرف إلى موقف الإسلام من العقل قبل أن نعرض لموقف ديننا من العلم الذي هو أبرز نتاج لملكات الإنسان العقلية.

(أ) مكانة العقل:

قال - تعالى - في محكم التنزيل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ۝٧٠﴾[1].

وقد أصاب أحد علماء السلف إذ فسَّر الآية الكريمة بقوله: إن العقل هو موضع هذا التكريم الإلهي.. أصاب لأن العقل هو الميزة الأمُّ التي تجعل الإنسان مخلوقاً أرقى من الحيوان والنبات والجماد.

وقد وردت مادة «عقل» ومشتقاتها في معرض الثناء دائماً في القرآن الكريم، وكذلك ما يتعلق بـ «أولي الألباب» ومادة «تفكر» و«أولي النهى» و«التدبر» و«التذكر» ... وكثيراً ما جاء الحث في القرآن على استعمال العقل، مقروناً بذكر آيات الله في الكون والأنفس، التي تدعو إلى التفكر في ملكوت الله، وتُلْزِم العقل

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٠.

- إذا تجرد عن الهوى وعن التقليد - أن يؤمن بخالق هذا الكون ومبدع ما فيه من مخلوقات.

ومن تلك الآيات الكثيرة، نذكر قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (١٦٤)﴾[١].

وفي لفتة عظيمة إلى مصاير الأمم الجاحدة، جاء قول الله - عز وجل - عن عقوبة قوم لوط وضرورة الاتعاظ بها: ﴿وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ الْمُرْسَلِينَ (١٣٣) إِذْ نَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ (١٣٤) إِلاَّ عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ (١٣٥) ثُمَّ دَمَّرْنَا الآخَرِينَ (١٣٦) وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ (١٣٧) وَبِاللَّيْلِ أَفَلا تَعْقِلُونَ (١٣٨)﴾[٢].

وقد نعى الله - سبحانه - على المشركين وغيرهم من الضالين، عدم استخدام عقولهم استخداماً صحيحاً ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ (١٧١)﴾[٣].

كما عاب على المحرِّفين من أهل الكتاب خيانتهم أمانة العلم، فقال - سبحانه -: ﴿يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ (٧٥)﴾[٤].

وتضمن القرآن حملة شديدة على المعوقات التي تمنع العقل من النظر الحر

(١) سورة البقرة: الآية ١٦٤.
(٢) سورة الصافات: الآيات ١٣٣ - ١٣٨.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٧١.
(٤) سورة البقرة: الآية ٧٥.

السليم، كاتباع الآباء والأجداد دون تمحيص، والخنوع للكبراء والأحبار والمتجبرين، وكالميل مع الهوى، قال – تعالى – : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ (١٧٠)﴾[٢].

وقال – عز من قائل –: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٣١)﴾[٣].

وقال – سبحانه –: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ (٨٧)﴾[٤].

ولذلك فإن ضغط المتجبرين ليس عذراً للمستضعفين الذين يتقاعسون عن اتباع الحق بحجة ضعفهم – باستثناء العاجزين فعلاً –: ﴿قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُوْلَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا (٩٧) إِلاَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً (٩٨)﴾[٥].

وهو – من باب الأولى – ليس عذراً لمن يتبعون كبراءهم في الضلال: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاْ (٦٦) وَقَالُوا رَبَّنَا

---

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٠.
(٣) سورة التوبة : الآية ٣١.
(٤) سورة البقرة: الآية ٨٧.
(٥) سورة النساء: الآيتان ٩٧ ، ٩٨.

إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ (٦٧) ﴾[١].

وقال – تعالى – ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ (٢٣) ﴾[٢].

وقـــال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيــراً فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيــراً (١٣٥)﴾[٣].

وقـــال : ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ (١٢٠)﴾[٤].

ولكي يتحقق هذا الهدف العظيم : الاستخدام الصحيح لنعمة الله الكبرى على الإنسان (أي : العقل) فإنه ليس – في الإسلام – وسيط بين العبد وربه . . وكل مخلوق يؤخذ من قوله ويُتْرك إلا الرسول ﷺ فيما يبلغه عن ربه .

ولذلك فإنه يحظر التقليد على المجتهد ، بل إن إماماً مثل ابن حزم يحرم التقليد في الدين جذريًا ! .

كما أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها ! والعقل هو شرط التكليف شرعًا ، فالمجنون والصبي – الذي لم ينضج عقله بعد ! – غير مكلفين ! !

---

(١) سورة الأحزاب : الآيتان ٦٦ ، ٦٧ .
(٢) سورة النجم : الآية ٢٣ .
(٣) سورة النساء : الآية ١٣٥ .
(٤) سورة البقرة : الآية ١٢٠ .

ولذلك فإن التكليف حسب الطاقة ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا (٢٨٦)

والتفاضل حسب التقوى ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ (١٣)﴾[٢] .

فليس التفاضل بحسب اللون ولا العنصر ولا الجنس (ذكر أو أنثى)
لحديث المصطفى « لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأحمر على أصفر
الله والعمل الصالح » أو كما قال ﷺ .

والمسؤولية فردية ﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ (١٦٤)﴾[٣] .

ولذلك فلا طاعة مطلقة إلا لله، أما المخلوق فطاعته مقيدة بالشرع ف
طاعة لمخلوق في معصية الخالق» كما جاء في السنة .

ومع كل الوضوح في الحق، فإنه ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ (٢٥٦)﴾[٤] .

فما الذي يتعارض في الإسلام مع نواميس العقل، ذلك التعارض ا
« الأمين » دون أن يقدم ولو شاهداً واحداً مقبولاً؟!! .. !! .

إن الإسلام – عقيدة وشريعةً، أحكامًا وآدابًا وقيَمًا – ليس فيه
والعقل السليم، أما من يتخذ من هواه إلهًا – على علم أو بدون علم، و
الصنفين!! – أما من يفعل ذلك ويزعم أن بين العقل والإسلام عدم انسج
بأي خصومة –، فإنه في الحقيقة ينطق باسم هواه بعد أن يغلفه – زو

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٦ .
(٢) سورة الحجرات : الآية ١٣ .
(٣) سور الأنعام : ١٦٤ ، الإسراء ١٥ ، فاطر ١٨ ، الزمر ٧ .
(٤) سورة البقرة : الآية ٢٥٦ .

باسم العقل، والعقل بريء من تخرصاته.

إن الإسلام – بالإضافة إلى التقائه بأحكام العقل السليم المبرأ من الأهواء والآفات والمعوقات – يعلّم المسلم مبادئ التفكير الصحيح.

فهو يعلمنا العدل وقول الحق بصرف النظر عن العواطف ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾[1].

ومن ذلك التعليم الجليل، قوله – تعالى – عن السماء والأض: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿٢٢﴾﴾[2].

ومن ذلك عدم التعميم، فعلى الرغم من أن أهل الكتاب مشركون ويتبعون ديانات نسخها الإسلام بعد أن حرّفوها، فإن القرآن يعلمنا عدم التعميم تجاههم..

قال – تعالى – : ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾[3].

هذا في حين أن الغربيين الذين يزعمون أنهم يعبدون العقل ويقدسون النزاهة، كتبوا وقالوا من الافتراءات والأكاذيب البجحة والتعميمات الجائرة عن ديننا ونبينا وتاريخنا، ما خجل منه عقلاؤهم!! فمن الذي يتبع العقل فعلاً، ومن الذي يُدَثِّرُ

---

(١) سورة المائدة: الآية ٨.

(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٧٥.

أهواءه ومطامعه بالعقل؟!.

ونقول مع الأستاذ عباس محمود العقاد: إن من مزايا القرآن الكثيرة: التنويه بالعقل والتعويل عليه في أمر العقيدة وأمر التبعة والتكليف.

ففي كتب الأديان الكبرى إشارات صريحة أو مضمونة إلى العقل أو إلى التمييز، ولكنها تأتي عرضًا غير مقصودة وقد يلمح فيها القارئ بعض الأحايين شيئًا من الزراية بالعقل أو التحذير منه.

لكن القرآن لا يذكر العقل إلا في مقام التقدير، ولا تأتي الإشارة إليه عارضة ولا مقتضبة، بل هي تأتي في كل موضع من مواضعها مؤكدة جازمة باللفظ والدلالة... وهي تشمل وظائف العقل فلا ينحصر خطاب العقل في العقل الوازع ولا في العقل المدرك ولا في العقل الذي يناط به التأمل الصادق والحكم الصحيح، بل يعم الخطاب في الآيات القرآنية كل ما يتسع له الذهن الإنساني من خاصة أو وظيفة.

وصفوة القول: إن الإسلام لا يعذر العقل الذي ينزل عن حق الإنسان رهبة للقوة أو استسلامًا للخديعة... (العقاد - التفكير فريضة إسلامية ص ٣ - ٢٤).

ضوابط العقل:

العقل في الإسلام - كما مر بنا - موضع التكريم والتقدير، وهو السبيل الصحيح للاقتناع بالإسلام نفسه.. ولذلك فليس في الإسلام أي تهوين من شأن العقل.

غير أن هناك بونًا شاسعًا بين تبجيل العقل - المتجرد عن الأهواء -، وعبادة العقل التي شاعت في الغرب في العصر الحديث.. وفضلاً عن هذا الغلو اللاعقلاني،

فإن من المزري أن الغربيين عبَّروا عن تقديسهم للعقل بصنم لـ «آلهة العقل»، في هيئة امرأة عارية تمامًا!! فما أقبح عبادة العقل – وأي مخلوق – عن طريق وثن، يمثل امرأة بلا حياء!! فأي عقل في هذا الثالوث الفاجر؟.

إن العبادة – كما يقر بها كل عقل نقي من التلوث – لا تكون إلا لله – عز وجل – !! إن العقل مخلوق، والعبودية لا تكون لغير الخالق.

وما عبادة العقل إلا صورة أخرى من صور الشرك.

وليست قيمة العقل مسوغًا لعبادته، فهي تشبه عبادة مخلوقين مكرمين فالمسيح – عليه السلام – نبي كريم وقد عبده ويعبده كثير من المشركين، والملائكة كرام عند الله وقد عبدهم بعض العرب قبل الإسلام..

لذلك فإن رَفْضَنَا – نحن المسلمين – لعبادة العقل لا يعني الغض من قيمته، فنحن نرفض عبادة الملائكة وعيسى ومحمد ﷺ – هذا لو وجد من يعبد نبينا! – ودون أي انتقاص من مكانتهم العظيمة.

كما أن كرامة العقل لا تعني أنه معصوم من الخطأ العفوي، ولا من اتباع الهوى أو الظن، ولا من التأثر بالظروف المحيطة والأحكام المسبقة.

وإن الخطر على سلامة العقل يزداد كلما ابتعد مجال عمله عن المعطيات الحسية وعن ميدان التجريب والأحكام العامة.

فالبشر يتفقون – مهما تباينت البيئات والظروف – في ميادين الرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك... لكنهم يختلفون في المجالات الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع... وتتضاعف احتمالات الانحراف حينما يتصدى العقل الإنساني للتفاصيل والكيفيات في عالم الغيب كقضايا الألوهية والملائكة والجن واليوم الآخر..

فهذه سبيلها الوحي الصحيح.. والعقل السليم لا يُطالَب بالإيمان بها إلا بعد أن تقوم عليه الحجة في أمور أساسية قبلها، كتوحيد الله في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، والإيمان بأن القرآن كلام الله – عز وجل – وأن محمداً ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، وقد بلّغ الرسالة (قرآناً وسنةً) وأدى الأمانة ونصح الأمة.

وليس يعني هذا أن العاقل عاجز عن الإيمان وفق منطق صحيح بوجود الملائكة وعالم الجن والجنة والنار– بالإضافة إلى ورودها في النص الصحيح – فالعقل يتمكن من الحكم عليها مبدئياً بأنها ممكنة وغير مستحيلة، ولذلك فهو يصدق ما جاء به الوحي مادام ممكناً وغير مستحيل.. لكن العقل يتخبط إذا خاض في تفاصيلها وماهياتها.

والأدلة على اضطراب العقل في هذا المجال، أشهر من أن تُعَرف.. فهي تملأ كتب التاريخ– وخصوصاً تاريخ الفلسفة –، كما نعرف عشرات الشواهد من واقعنا المعاصر.

فلكل فيلسوف من الإغريق وتلامذتهم المسلمين ثم فلاسفة الغرب في العصور الوسطى والحديثة، مفهوم عن الألوهية يصطدم بمفاهيم نظرائه الآخرين، بالإضافة إلى اختلاط الحق بالباطل في تصور الفيلسوف الواحد نفسه.. وكما يقول أحمد أمين (والد حسين!)، فإن فلاسفة اليونان تأثروا بالوثنية في بيئتهم، وفلاسفة اليهود تأثروا باليهودية، وفلاسفة النصارى بالنصرانية، وفلاسفة المسلمين بالإسلام!! (ضحى الإسلام ٣/١٨).

أما المعتزلة الذين يفترض فيهم أن تكون خلافاتهم أقل من الفلاسفة، لأن المعتزلة يؤمنون بأن القرآن كلام الله!. فقد كفَّر بعضهم بعضاً، نظراً لتنافر مفاهيمهم

عن عالم الغيب الذي أصروا على أن يحكموا عليه بقياسه على الواقع المحسوس!. ناهيك عن اصطدام كثير من مبادئهم بالنصوص القرآنية المُحْكَمة .. وهذا تناقض إضافي فإن العقل الذي يؤمن بصحة النص القرآني لا يسيغ مخالفة القطعي في الدلالة منه!. فهم - وهذا مجرد مثال فحسب - يوجبون على الله - تعالى عما يقولون- عدم المغفرة للعاصي، مع علمهم بأن الله - سبحانه - قال في كتابه العزيز:

﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴿٤٨﴾ ﴾[1].

وهذا التطاول السفيه لا يتعارض مع النص القرآني الصريح فحسب، بل ويتناقض مع العقل نفسه.. فالعقل يقر بأن مشيئة الخالق مطلقة لأنه - سبحانه - يفعل ما يشاء كيف يشاء، في حين أن مشيئة المخلوق محدودة. وإذا كان عفو الإنسان عن إنسان ظَلَمَهُ ينم عن نبل وكرم أخلاق، فكيف يجعله هؤلاء السفهاء أمراً سيئًا من خالق السموات والأرض ومن فيهن - سبحانه - ؟!.

إن أحمد أمين - والد «الأمين» - وهو من محبي المعتزلة، يعترف بأن نقطة ضعف المعتزلة هي إفراطهم في قياس الغائب على الشاهد (ضحى الإسلام ٣ / ٦٩، وظهر الإسلام ٤ / ٧٦، ٧٧).

وصدق أحمد أمين إذ قال: إن أسلوب القرآن يناسب العالِم والعامي، العامة والخاصة... ولذلك فهو يمتاز عن منهج الفلاسفة وعن منهج علماء الكلام، وهو يسمي منهج القرآن في الخطاب وفي عرض العقائد الغيبية بأنه «المنهج الفطري» (ضحى الإسلام ٣ / ١١).

من هنا نفهم سر رفض السلف الجدال في الآيات المشتبهات، وندرك عمق

---

(١) سورة النساء: الآية ٤٨.

الإمـام مـالك الذي سـئل عن قـوله – تعـالى – : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾[١]، فقـال – رحـمه الله – الاستـواء معلوم، والكيف مجـهول ، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة!.

نعم: الكيف مجهول، لأن الله – عز وجل – ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۝١١﴾[٢]..

ولأنه – سبحانه – ﴿لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ ۝١٠٣﴾[٣].

ولقد كان «سبنسر» صادقاً في قوله : إن عجز العقل عن تصور الموجود المطلق، هو نفسه ما يوجب علينا التسليم بوجوده!!.

ويكفينا من العصر الحديث شاهد واحد، هو اختلاف العلماء الغربيين حول أسبقية توحيد الله أو الوثنية في التاريخ الإنساني.. فقد ذهب إلى الأولى كثيرون منهم: لانج، وشريدر وشميدت. أما أسطورة أن الوثنية هي الأصل فقد تبناها كل من تيلور، وفريزر، ودوركايم!! (دراز – الدين ص ١٠٧).

فإذا لم يتفق الفريقان – وكلاهما يدعي الاعتماد على العقل! – في مسألة حدثت على الأرض، فكيف يقتحم العقل عالَم الغيب الذي لا سبيل إليه سوى النص الصحيح، الذي يثبت بالنقل الموثوق به، ويمكن إخضاعه – لمزيد من الاستيقان – إلى اختبار عقلي وحيد هو أن يكون ممكنًا لا مستحيلاً!!.

كما أنه ليس من انتقاص العقل في شيء أن يعجز عن فهم الحكمة في الأمور التعبدية عمومًا .. لأن العبادة المطلقة لله – كما قلنا – وسبيلها النص الصحيح..

(١) سورة طه: الآية ٥.
(٢) سورة الشورى: الآية ١١.
(٣) سورة الأنعام: الآية ١٠٣.

فالعقل لا يستطيع – مثلاً – تعليل عدد الصلوات الخمس ولا عدد ركعات كل صلاة.. ولا الوضوء .. وليس ما نلمسه من فوائد العبادات أحيانًا دليلاً كافيًا على أن هذا هو مراد الله منها.. إن الوضوء نظافة، لكن أي نظافة متجردة عن النية وعن الكيفية الواردة في النصوص الشرعية ليست وضوءاً!!.

ولو كانت النظافة – وحدها – هي المراد من الوضوء، لما أمرنا ربنا بالتيمم بالتراب عند العجز عن استعمال الماء للوضوء، سواء بسبب فقدان الماء أو خشية الضرر منه.

ونحن نلمس في الصوم فوائد صحية وأثبت الطب الحديث كثيراً منها، لكنها ليست الحكمة من الصوم .. لأنها قد تتحقق بدون الصوم!!.

وإني أرى – بخلاف الوهم الشائع – أن تقييد العقائد بالنص وحده هو حماية للأمة من التجار والمحرفين والجهلة والمبطلين .. ولولا هذا الضابط العظيم، لأصبح الإسلام أديانًا عديدة متنافرة.

* * *

ميادين العقل

ربما يفهم أهل الأهواء مما سبق أنني مع القائلين بتجميد العقل أو بازدرائه.. وهؤلاء لا يعنونني في شيء، لأنني أخاطب العقلاء الذين لا يؤلهون عقولهم ولا يحتقرونها، بل يحترمونها ولذلك يفهمون الكلام كما هو دون تزيد ولا بتر ولا تحريف.

ومن حق العقلاء أن يسألوا : فما دور العقل إذًا؟

في حدود اطلاعي أجيب بأن العقل بعد أن يثبت له الإيمان بالله وبالقرآن

وبرسالة محمد ﷺ تظل أمامه ميادين منبسطة في مجالات الحياة المختلفة القائمة على عمارة الكون وفقًا لمنهج الله.

يظل أمامه كثير من آيات القرآن الظنية الدلالة..

وكثير من الأحاديث النبوية الظنية الدلالة..

وباب الاجتهاد مفتوح لأهله – في غير الثوابت – وما أكثر القضايا الاجتهادية في الإسلام .. وكل علم نافع هو مجال رحب أمام العقل المسلم، كالفيزياء والكيمياء والطب والهندسة والفلك وعلم طبقات الأرض (جيولوجيا) و... إلخ.

وكل ارتقاء بمستوى الحياة هو عمل مأجور إذا أراد به صاحبه وجه الله.

وإذا كان المجال أمام العقل منضبطًا في أمور العقيدة والتعبد المحض، فإنه واسع جدًا في مجالات المعاملات..

لاسيما أن الأصل في العبادات الحظر (المنع).

والأصل في المعاملات الإباحة.

فكل جديد في شؤون الحياة والتعامل بين الناس مباحٌ إذا لم يصطدم بنص شرعي صحيح.

التطرف المضاد:

لا تتجلى لنا عظمة الإسلام في موقفه المتفرد من العقل، إلا إذا ألقينا نظرة – ولو عجلى – على اضطراب الموقف الغربي من العقل وتباينه الحاد بين فترة وأخرى.. ففي حين كان أي بحث علمي – إن صحت التسمية – في العصور الوسطى في الغرب يجب ألاَّ يأتي بجديد على ما في «الكتاب المقدس» (وهذا لا نظير له في الإسلام

البتة!)، فإن الأوربيين عبدوا العقل في عصر «النهضة». غير أنهم مالبثوا أن ازدروا العقل في القرن التاسع عشر باسم العلم، حيث روّجوا للجبريات المختلفة، كالجبرية المادية وإنكار إرادة الإنسان المستقلة وهو إنكار ينافي قيمة العقل ومسؤولية الإنسان.. ولذلك كثر الحديث عن تفاهة الإنسان وهامشيته – وخصوصاً عند فرويد – حيث يسيطر الجنس واللاوعي ويخضع العقل للغزيرة، وكذلك في المذهب السلوكي (أحد مذاهب علم النفس) الذي يلغي قيمة العقل تماماً (انظر: العلم في منظوره الجديد – أغروس وستانسيو – ترجمة د. كمال خلايلي ص ١٠، ٤١، ٥٩).

كما ظهرت الوجودية الملحدة التي زعمت أن العالَم خالٍ من الحكمة والمعنى (أي: أن الحياة عبث ولا حكمة من ورائها!!) (المرجع السابق ص ١٠٦).

ثم بدأ ظهور تيار جديد في الغرب، ففي الخمسينيات نشأ «علم النفس الإنساني» ردًّا على ازدراء التحليل النفسي والمذهب السلوكي للعقل وعلى تجريدهما الإنسان من إنسانيته.

أما العلم الجديد فيقوم على أولوية العقل وعدم قابليته للحصر في الخواص الكيميائية والفيزيائية للمادة، وعلى أن الإنسان قوة واعية تملك حرية التصرف والاختيار!!.

وما كان لعلم النفس الإنساني الجديد هذا أن ينشأ لولا سقوط نظرية الحتمية المادية (المرجع السابق ص ١٠ ، ١٥).

هذا دون أن ننسى ما وجهه (كانط وراسل واستيوارت مل) وغيرهم من نسف للمنطق الصوري الذي بلغ ذروته على يد أرسطو، وكان يعد ميزان العقل!!

علماً بأن المتغربين من أنصاف المثقفين وأرباعهم الذين يجهلون هذه النقلة الجوهرية، ينددون بعلماء المسلمين الذين هاجموا منطق أرسطو منذ قرون، مع أن الغربيين الذين نقضوا هذا المنطق اعتمدوا كثيراً من حجج أولئك العلماء المسلمين (أجاد الدكتور النشار - رحمه الله - في بحث هذه القضية في كتابه القيّم «مناهج البحث عند مفكري الإسلام» انظر - خصوصاً - ص ١١٣ وما بعدها، وكذلك ص ٢١٥).

(ب) مكانة العلم:

العلم الإنساني - إذاً - هو ثمرة العقل في أرقى نشاطاته.

ومن المنطقي جداً أن يحظى العلم في الإسلام بمنزلة رفيعة، انطلاقًا من القيمة التي يتمتع بها العقل.

ولذلك فإن العلم الحق هو موضع ثقة وتقدير في القرآن الكريم وسنة المصطفى ﷺ، فلا إدانة إلا للجهل أو للأهواء التي تزيف حقائق العلم أو تطمسها لشهوة أو مصلحة خاصة على حساب الحق.. ولا تقريع إلا لمن يتبع الظن وهو يحسبه يقيناً، أو يصوره على أنه صواب مقطوع به!!.

وتكررت مادة «علم» ومشتقاتها ٧٧٥ مرة في كتاب الله، وجاءت كلها في محل التبجيل والإطراء على العلم وأهله، كما تضمنت لومًا وتعنيفًا للجاهلين وأهل الأهواء.. قال - تعالى - ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ⑪﴾ [1].

---

(١) سورة المجادلة: الآية ١١.

وقال – سبحانه – ﴿الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الإِنسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (٤)﴾ (١).

ومن المعلوم لكل مسلم أن أول ما نزل من القرآن، قول الله – تبارك وتعالى:
﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)﴾ (٢).

إن القيمة الكبرى للعلم في الإسلام، تتجلى في هذا الأمر الكريم بالقراءة وتقدير الكتابة في أول خطوة من خطوات الرسالة الخاتمة، التي بدأت في أمة أمية ندر فيها القارئون والكاتبون!! مع ذكر نعمة الله العظمى على البشر أن هيأ لهم السبل ليعلموا ما كانوا يجهلون فالإنسان في المجتمعات البدائية يكاد يكون جاهلاً جهلاً مطبقًا .. ثم ازدادت معارف البشر ونمت، بما أودعه الخالق – سبحانه – فيهم من حواس تتحسس المحيط الخارجي، ومن عقول قادرة على الغربلة والموازنة.

ولأن العلم ذو مكانة عالية، فإنه كان الركن الأساسي في مهمة الأنبياء والمرسلين، فالنبي ﴿يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ (١٥١)﴾ (٣).

وهذا ما جعل نبيًا من أولي العزم من الرسل هو موسى (عليه الصلاة والسلام) لا يستنكف أن يطلب العلم على يد عبد صالح طلبًا مُلحًّا: ﴿قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ

---

(١) سورة الرحمن: الآيات ١ – ٤.
(٢) سورة العلق: الآيات ١ – ٥.
(٣) سورة البقرة: الآية ١٥١.

أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ ﴾[١]. فلا غرو أن يخاطب رب العالمين نبيه محمداً ﷺ بقوله - سبحانه - ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾[٢] .

والمسلم مأمور بأن يتحرى الحق فلا يقول بغير علم: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴿٣٦﴾ ﴾[٣]. ولذلك فلا يجوز الجدال - وخصوصًا في الدين - بغير علم ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾[٤].

ولذلك يقع الضلال والإضلال باتباع الهوى بعلم يتم تحريفه أو حجبه تارة، وبغير علم تارة أخرى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴿١١٩﴾﴾[٥].

وهؤلاء سيحملون إثم ضلالهم وإثم إضلالهم غيرهم دون أن ينقص من وزر أتباعهم الذين عطلوا عقولهم واتبعوهم على غير بصيرة: ﴿ لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾[٦]... ويدخل في ذلك الظن ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾[٧]، ﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴿٢٩﴾﴾[٨].

---

(١) سورة الكهف: الآية ٦٦.
(٢) سورة طه: الآية ١١٤.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٣٦.
(٤) سورة لقمان: الآية ٢٠.
(٥) سورة الأنعام: الآية ١١٩.
(٦) سورة النحل: الآية ٢٥.
(٧) سورة الجاثية: الآية ٢٤.
(٨) سورة الروم: الآية ٢٩.

والشيطان يسعى لإيقاع الإنسان في هوة القول بغير علم: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ (١٦٩)﴾[١].

أما الفريق الآخر فهم ﴿مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ (٢٣)﴾[٢] فالعلم – بدون تقوى – ليس حصانة كافية ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُوْلَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ (٩)﴾[٣] .. واليهود ممن ضلوا على علم، إذ كان فريق منهم: ﴿يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٧٥)﴾[٤]. وكثير منهم اتخذوا العلم – وهو عهد إلهي – مطية للحصول على منافع عاجلة على حساب الحق: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَٰئِكَ لا خَلاقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ (٧٧)﴾[٥].

وليس أدل على هذا من أن البشرية تعاني اليوم من انفصال العلم عن القيم العليا، ولذلك فقد استخدم العلم لابتكار أسلحة الإبادة الشاملة وللتفنن في التعذيب الإنساني أيضاً!

والعلم ليس كله نافعًا، فبعض العلوم نافعة وبعضها ضارة كالسحر مثلاً: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ (١٠٢)﴾[٦].

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٦٩.
(٢) سورة الجاثية: الآية ٣٣.
(٣) سورة الجاثية: الآية ٩.
(٤) سرة البقرة : الآية ٧٥
(٥) سورة آل عمران: الآية ٧٧.
(٦) سورة البقرة : الآية ١٠٢.

والعلم المطلوب شرعًا هو العلم النافع فحسب! والعالِم الحق لا ينتابه الغرور، ولا ادعاء الإحاطة، لأنه ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ (١).

وليس العالِم الفرد وحده هو المدعوَّ إلى التواضع، فعلى البشرية كلها أن تدرك عجزها عن معرفة تفاصيل الغيوب حتى لو كانت وثيقة الاتصال بنا كأرواحنا مثلاً ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴿٨٥﴾﴾ (٢).. ولذلك فإن هذه الأمور نعلمها عن طريق الوحي المنقول نقلاً صحيحًا، وفي حدود ما بلغنا، لأن أي خروج عن ذلك مؤداه إلى الظنون المتصادمة ﴿كَلاَّ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾﴾ (٣)، فلا سبيل إلى اليقين خارج منطقة اليقين المنقولة إلينا وفي حدود النقل.. أما الذي يعلم كل شيء فهو رب العالمين ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾﴾ (٤).

ومن أقرب الأمثلة عجز أي منا عن معرفة نوايا الآخرين الحقيقية معرفة يقينية جازمة ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٢٣﴾﴾ (٥).

وكل ما يمكن لنا في ذلك هو الظن، لكن ﴿الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴿٣٦﴾﴾ (٦)، و هو ما يوقع في الإثم – غالبًا – ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴿١٢﴾﴾ (٧).

* * *

(١) سورة يوسف: الآية ٧٦.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٨٥.
(٣) سورة التكاثر: الآية ٥.
(٤) سورة العنكبوت: الآية ٦٢.
(٥) سورة لقمان: الآية ٢٣.
(٦) سورة يونس: الآية ٣٦.
(٧) سورة الحجرات: الآية ١٢

في السنة النبوية:

ونعني بها ما ثبت أن النبي ﷺ قد قاله أو فعله أو أقرَّه...

وما ورد في السنة القولية والعملية بشأن العلم لا يخرج عما ورد في القرآن.. وليس ذلك بدعًا فالسنة - عمومًا - تؤكد ما في الكتاب أو تبينه أو تزيد عليه بما يتفق معه فمصدرهما واحد هو الله - عز وجل - وواسطتهما واحدة هي الوحي.. ومن ذلك ما رواه أبو هريرة (رضي الله عنه) من أن رسول الله ﷺ قال: « **ومن سلك طريقًا يلتمس فيه علماً سهَّل الله له به طريقًا إلى الجنة** » [رواه مسلم].

وعن أبي الدرداء (رضى الله عنه) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « **من سلك طريقًا يبتغي فيه علماً سهَّل الله له طريقًا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضىً بما يصنع، وإن العالِم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء. وفضل العالِم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب... الحديث** » [رواه أبو داود والترمذي].

وكما نهى القرآن عن كتمان العلم، نهى النبي ﷺ عن هذه الجريمة، فعن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: « **من سئل عن علمٍ فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار** » [رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن].

على أن طلب العلم يجب أن يراد به وجه الله فلا يقصد به نيل الشهوة أو المال، وذلك مصداقًا لقوله ﷺ: « **من تعلم علماً مما يُبْتَغى به وجه الله - عز وجل - لا يتعلمه إلا ليصيب به عَرَضًا من الدنيا لم يجد عَرْفَ الجنة يوم القيامة** » يعني: ريحها. [رواه أبو داود بإسناد صحيح].

وإن من كرم الله – سبحانه – أنه يأجر المسلم حتى بعد أن يرحل عن دنيانا في أحوال ثلاث، أحدها العلم. قال رسول الله ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم يُنْتَفَعُ به، أو ولد صالح يدعو له**» [رواه مسلم].

علوم الدين والدنيا:

قلنا في فصل سابق: إنه لا صراع في الإسلام بين الدين والدنيا، فالدين هو سبيل السعادة في الدنيا والآخرة معًا.

ولذلك فكل علم نافع هو علم يُطْلَبُ شرعًا.. ومن حاول قصر مصطلح «العلم» الوارد في الكتاب والسنة على العلوم الشرعية، فإن الصواب لم يحالفه، لأنه يقيد مطلقًا، ويخصص عامًا من عنده بدون دليل شرعي!.

وحين يكون المراد من «العلم» – في نص ما – هو العلوم الدينية فإن النص يوضح ذلك بجلاء.. فالرسول ﷺ قال: «**من يرد الله به خيراً يُفَقّهه في الدين**» [متفق عليه].

وعلوم الدين ليست حفظ النصوص فحسب، فالفقه هو تدبر النصوص واستنباط الأحكام منها، وفي ذلك روى عبد الله بن مسعود أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**نضَّر الله امرأً سمع منا شيئًا فبلَّغه كما سمعه، فُربَّ مبلِّغٍ أوعى من سامع**» [رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح].

فالذي يبلّغ النصوص عالِمٌ في مجاله، ولا يطلب منه سوى الأمانة في التبليغ دون زيادة ولا نقصان.

أما أن دلالة العلم في النصوص الشرعية عامة، تشمل كل علم نافع، فيشهد لها ما يلي:

● قول الله – عز وجل – عن داود (عليه الصلاة والسلام): ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾[١].

● وقوله – سبحانه – ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾[٢].. فهذا المُعَمَّر الذي يصاب بالخرف يصبح جاهلاً كل ما كان يعلمه، سواء أكان ما يعلمه من أمور الدين أو سواها.

● وقوله – عز من قائل –: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾[٣].

فالنص على خشية العلماء لله، ورد بعد عرض عدد من آيات الله في الكون والكائنات الحية، وهو يؤكد شمول مصطلح «العلم» للعلوم الموصوفة – لضرورة فنية فحسب – بأنها دينية بالإضافة إلى العلوم الأخرى النافعة.

● قوله – تعالى –: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴿٦٠﴾﴾[٤]، فكل علم يؤدي إلى قوة الأمة (القوة بمفهوم حضاري شامل) يصبح واجبًا على الأمة أن تُعِدَّ له ما يكفي لتحقيقه!.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٨٠.
(٢) سورة النحل: الآية ٧٠.
(٣) سورة فاطر: الآيتان ٢٧، ٢٨.
(٤) سورة الأنفال: الآية ٦٠.

● الحديث الذي رواه أبو أُمامة (رضي الله عنه) من أن رسول الله ﷺ قال: « **فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم» ثم قال رسول الله ﷺ : «إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملةَ في جُحْرها وحتى الحوتَ ليصلُّون على معلِّمي الناس الخيرَ** » [رواه الترمذي وقال حديث حسنٌ].

فكل خير هو علم .. وكل من يعلمه الناس يحظى بالشرف الرفيع الذي جاء في الحديث.

● عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ : « **الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها** » [أخرجه الترمذي].

● أن النبي ﷺ أرسل الصحابيين « عروة بن مسعود » و« غيلان بن سلمة » إلى جرش ليتعلما صناعة العرادات والمنجنيق والدبابات (انظر: الإصابة ٤ / ٤٩٢ و ٥ / ٣٣٠ والتراتيب الإدارية للكتاني ١ / ٣٧٥ وموقف الإسلام والكنيسة من العلم للمشوخي ص ٢٧، ٢٨).

● ما دلت عليه أحاديث صحاح من أن المباح يصبح طاعةً يثاب فاعلها إذا قصد به وجه الله (كجماع الزوجة!).

● ما ورد من إشارات علمية معجزة في القرآن والسنة (وسيأتي بحثها في موضع آخر من هذا الفصل).

تطبيقات المسلمين:

١ ـ في الفقه الإسلامي:

إن مقاصد الشارع في خلقه - كما توصل إليها الفقهاء من استقراء شامل للنصوص الثابتة - تتلخص في حفظ خمسة أمور هي: الدين - النفس - العقل - النسل- المال. وكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة أو بعضها فهو مصلحة، وكل ما يفوّتها كلها أو بعضها فهو مفسدة.

وتتدرج وسائل حفظ هذه الأصول في ثلاث مراحل حسب أهميتها، وهي - كما أطلق عليها علماء الأصول - الضروريات والحاجيات والتحسينيات.

فالضروريات هي ما لابد منه لحفظ هذه الأمور الخمسة، والحاجيات هي التي قد تتحقق من دونها الأمور الخمسة ولكن مع الضيق، فَشُرِعَتْ لحاجة الناس إلى رفع الضيق عن أنفسهم كي لا يقعوا في حرج قد يفوّت عليهم المطلوب.

وأما التحسينيات فإن تركها لا يؤدي إلى ضيق ولكن مراعاتها تتفق مع مبدأ الأخذ بما يليق وتجنب ما لا يليق، وهي متمشية مع مكارم الأخلاق ومحاسن العادات.

(انظر: د. محمد سعيد رمضان البوطي - ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية ١١٩ - ١٢٨، والإمام الشاطبي - الموافقات ٣ / ٥ وما بعدها).

وإن الأئمة الذين أخذوا بالمصالح المرسلة التي لم يرد دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها، اشترطوا أن تكون مصلحة حقيقية متفقة مع مقاصد الشارع، وأن تكون عامة ليست مصلحة لشخص (د. عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعة - أدلة

التشريع المختلف في الاحتجاج بها ص ٢٢٦ وما بعدها).

وقد أشار الدكتور البوطي إلى خمسة ضوابط للمصالح المرسلة هي:

- اندراجها في مقاصد الشارع.

- عدم معارضتها للكتاب.

- عدم معارضتها للسنة.

- عدم معارضتها للقياس.

- عدم تفويتها مصلحة أهم منها.

من مجمل هذا نخلص إلى أن أي علم نافع، هو فرض كفاية على الأمة، فإذا لم ينهض له العدد الكافي بالصورة المنشودة فإن الأمة كلها تأثم!!.

والمسلم الذي يتعلم علمًا نافعًا وهو يقصد به وجه الله، ويسعى إلى عمارة الكون وفقًا لمنهج الله، ونشر الخير في أرضه، ونفع الأمة والعمل من أجل كرامتها ورفاهيتها، فإنه مأجور - إن شاء الله -.

وأجد من المهم أن أحذِّر من وهمٍ شائع في هذه المسألة، فالعلم الشرعي الذي هو فرض عين على كل مسلم (ذكراً كان أو أنثى)، لا يتعدى أركان الإيمان وأركان الإسلام، وما لا تصح العبادة إلا به - وهو غير واسع -.

أما التخصص في علوم الدين كعلوم القرآن وعلوم الحديث النبوي والفقه...، فهو فرض كفاية مثله في ذلك مثل العلوم العسكرية ومثل الطب والهندسة والفيزياء والكيمياء ... إلخ.

٢ ـ تطبيقات تاريخية :

لقد فهم المسلمون في العصور الأولى مسألة « العلم » فهمًا حضاريًا مميزًا.. ولذلك قدموا إلى البشرية إنجازات رائعة في ميادين الطب والهندسة والرياضيات والفلك، فكانت – بشهادة المنصفين حقًا من الغربيين – أساسًا للنهضة الأوربية في العصور الحديثة.

ولذلك عبر أناتول فرانس عن حزنه لخسارة المسلمين في موقعة « بلاط الشهداء » لأن معنى خسارتهم أدى إلى أن تستمر أوربا في ظلماتها بضعة قرون أخرى.

ويمكن لمن رغب في الاطلاع على عطاءات المسلمين في هذه العلوم أن يرجع إلى « حضارة العرب » لغوستاف لوبون، و« شمس العرب تسطع على الغرب » لزيغريد هونكه، و« تاريخ العلوم عند العرب » لعمر فروخ و« من روائع حضارتنا » لمصطفى السباعي.

ويكفي في هذه العجالة أن أشير إلى ما هو أهم من النتائج العظيمة التي توصل إليها أجدادنا الأبرار، وأعني بذلك المنهج التجريبي الذي كان جنينًا مجهضًا عند الإغريق، تقتله السفسطة والبحوث اللفظية..

يقول د. النشار (مناهج البحث عند مفكري الإسلام) : إن المسلمين أقاموا قياسهم الأصولي على الفكرتين اللتين أقام « جون استيورات مل » الاستقراء العلمي الحديث عليها، وهما قانون العِلّية وقانون الاطّراد (ص ١١٣ وما بعدها).

كما سبقوا فلاسفة العصر الحديث في التوصل إلى أن قوانين الفكر الثلاثة التي وضعها أرسطو ليست بدهيات، وإنما هي مُسَلَّمات تُسْتَمَدُّ من الخبرة والتجربة.

وسبقوا « بيكون » في جعل التجربة أو الاستقراء أساسًا للمعرفة وفي جعلهم

فكرة الكم أساسًا لكل عملية فكرية (المرجع السابق ص ٢١٥، ص ٢٢٦وما بعدها، ص ٢٧١).

ويفصل د. النشار القول في خصائص مناهج البحث لدى العلماء المسلمين في مجالات الكيمياء والطبيعة والرياضيات (ص ٣٢٧ - ٣٥٧). وينتهي إلى أن قيمة جهدهم تتجلى في تجاوزهم جزئيات الهنود وإغراق الإغريق في القضايا النظرية، إلى تأسيس المنهج الاستقرائي التجريبي. ويثبت أن مكانة أرسطو التنظيرية كانت أهم عائق أمام الطبيب الإغريقي الشهير «جالينوس» في محاولاته تأسيس طبه على التجريب بصورة شاملة.

ضوابط لا قيود:

لهذا كله فليس هناك أي مانع من الدين يمنع المسلمين اليوم من تعلم العلوم الحديثة وإتقان الصناعات الحيوية.

بل إن الأمة مقصِّرة لأن تلك الأمور فروض كفاية، والأمة - في حدود اطلاعي - لم تحقق كفايتها في كثير من جوانبها المهمة.

إنما لا يعني ذلك الفوضى، ولا مزج الحق بالباطل.. صحيح أنه لا قيود على العلم في الإسلام، لكن العلم لكي يكون صحيحًا ينبغي إحاطته بضمانات وضوابط شرعية.. أقترح أن تتلخص في التالي:

١ - التركيز على الهدف الأساسي: عمارة الكون وفقًا لمنهج الله المبيَّن في الكتاب والسنة.

٢ - الاقتصار على العلوم النافعة التي لا تختلف بين بيئة وأخرى كالرياضيات والطب والهندسة والفلك.

٣ ـ ليس هناك ما يمنع – بل إن من الضروري – أن نطلع على إنتاج الأمم الأخرى في الإنسانيات، لنقتبس منها أي إضافة صحيحة في المنهج وما يَسْلم من النتائج مع الابتعاد عن الأباطيل الغربية التي تلبس ثياب العلم، وهي تقوم على تجزئة الإنسان أو تهميش دوره أو تنتكس به إلى الحيوانية.. على أن نبلور مناهجنا الخاصة في الإنسانيات وفقًا لهويتنا الإسلامية المميزة.

٤ ـ ينبغي أن نعيد الصلة المبتورة في الغرب بين العلم والقيم العليا.. فالعلم يجب أن يكون في خدمة الإنسانية وسعادتها، لا أن يكون معول هدم لمكارم الأخلاق، أو عنصر تهديد لأمنها وسلامها.. فإذا راجع الغرب نفسه وتراجع عن مخططاته للهيمنة والنهب والإيذاء، واتفقت دول العالم على منع أسلحة الدمار الشامل، فإن على المسلمين الامتناع عن التفكير في إنتاجها.. وإلا فإن من المفروض عليهم أن يمتلكوا ناصيتها، لئلا يظل مصيرهم مهددًا من قوى البغي والعدوان.

٥ ـ داخليًا: يجب المواءمة بين العلم وخطط التنمية التي تستند إلى الاحتياجات الحقيقة حسب أولوياتها.. كما يتعين أن يكون العلم في خدمة المجتمع بوجه عام قدر الإمكان.

* * *

ثانيا: موقف العلم من الدين

ونعني بالدين هنا: المسيحية بالدرجة الأولى واليهودية بالدرجة الثانية، لأن تاريخنا لم يعرف خصومة بين الإسلام والعلم، ولأن العلوم الحديثة نمت وازدهرت في الغرب، الذي تدين غالبيته بالمسيحية.

سلطان الكنيسة:

من المعلوم بالتواتر أن العلم الحديث قام في أوربا على أنقاض الاستبداد السياسي والفكري والاجتماعي الذي مارسته الكنيسة، التي كانت في العصور الوسطى تُعَيِّن الأباطرة وتخلعهم، كما كانت متحالفة مع الإقطاعيين الذين كانوا يستعبدون الفلاحين - استعباداً فعليًا لا مجازيًا - ، فكان الإقطاعي يملك القرية بممتلكاتها وسكانها جميعًا.

كان بابا الكنيسة يعلن أنه دون الرب وفوق البشر (*)، فهو - في اعتقادهم - ممثل المسيح على الأرض، يحلل ويحرّم دون أن يعترض عليه مخلوق!! وكان البابا يحتكر حق تفسير «الكتاب المقدس». فهو (بادعاء البابا غريغوريوس السابع ١٠٧٣ - ١٠٨٥م) يستمد نفوذه من الله مباشرة - تعالى الله عما يفتري الظالمون -، ولذلك فإن البابا - كما أضاف غريغوريوس - لا يُسْأل عما يفعل!.

وبالإضافة إلى سيطرة البابا المطلقة على الأباطرة، فإنه كان يفرض على الناس أن يدفعوا إليه عُشْرَ أموالهم.

(*) هذا ما قاله البابا أنسنت الثالث (١١٩٨ - ١٢١٦م)!

وبلغ طغيان الكنيسة ذروته في بيع صكوك الغفران، التي كانت تباع للمجرمين لـ« يغفر» البابا لهم خطاياهم صدق الله العظيم القائل: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴿٣١﴾﴾[1] !!.

كان ثمن الغفران من خطيئة الزنى ١٥٠ من الدوقيات، وثمن الغفران لمن قتل اثنتين من بناته ٨٠٠ دوقي وهكذا.

وهبطت الوقاحة بالراهب «حنا تتزل» إلى أن قال – قاتله الله – : «إن الرجل إذا ارتكب الخطيئة مع العذراء المباركة نفسها – يعني: الصدّيقة مريم والدة المسيح عليهما السلام! – فهذه الصكوك كفيلة بأن تمنحه الغفران الكامل»!.

(لمعرفة المزيد عن فظائع الكنيسة في العصور الوسطى، انظر: رفعت وحسونة «معالم تاريخ العصور الوسطى» ص ١٣٧، ١٤٥، ١٤٨ + ر. هـ. مواري «لوثر والإصلاح الديني» ص ٧٤ + هربرت فيشر «أصول التاريخ الأوربي الحديث» ص ١٠٠ + «د. يحيى ود. طه» معالم التاريخ الأوربي الحديث ص ١٦٧ + ول ديورانت «قصة الحضارة» ٢٤/١٦: نقلاً عن: عبد الله المشوخي «موقف الإسلام والكنيسة من العلم» ص ١٢٦ – ١٢٨، ١٥٢، ١٥٣).

جذور العداء

كان من الطبيعي جداً أن تناهض الكنيسة أي نهضة علمية أو فكرية تهدد استبدادها القائم على تحريف الدين وفرض نفسها وسيطًا بين الخلق وخالقهم، وعلى دعم الإقطاعيين المتجبرين!.

---

(١) سورة التوبة: الآية ٣١.

ويضاف إلى طبيعة سلطان الكنيسة عامل آخر، يفسر عداوتها الضارية لأي استخدام صحيح للعقل الإنساني، ذلكم هو احتواء «الكتاب المقدس» المحرَّف على كثير من الأباطيل والخرافات التي يرفضها كل عاقل يستعمل عقله لا هواه، ناهيك عما تبناه رجال الدين النصارى آنذاك من معلومات خرافية فرضوا على الناس أن يؤمنوا بها إيمانهم بالأناجيل.

ومن الخرافات التي روجت لها الكنيسة أن الأرض عبارة عن معين منبسط تحيط به أربعة بحار، وأن النحل مخلوق من لحم الثور المتحلل والخنافس من لحم الحصان والجراد من البغال... وأما علاج مرض الطاعون الذي كانت الكنيسة تباركه فيتلخص في أن يغمض المريض عينيه! وكان الرهبان الذين يفرضون هذه التخاريف يفترون الكذب على الله – كعادتهم منذ قرون–، فيزعمون أن الله وأنبياءه وملائكته والحواريين متفقون على أن آراءهم – أي: آراء الرهبان الخرافية الجديدة – حق، وأن من أنكرها أو تشكك فيها، فسيتعرض لعذاب الله في اليوم الآخر...!!

وفي هذا الجو الخانق، كان كل شيء غير محسوس موضع اهتمام من الكنيسة، فتنسج حوله الخرافات والأساطير، ما عدا الطبيعيات!.

وكانت تزعم أن «الكتاب المقدس» يحتوي على جميع العلوم بتفاصيلها وأنه المصدر الوحيد للمعرفة (انظر: المشوخي – مرجع سابق ص ١٠٠، ١٠١، ١٢٤، ١٣٢ وما بعدها).

رد الفعل:

أدى هذا الظلم الكهنوتي الشامل، إلى استفزاز بعض العقلاء الذين ثبت أنهم تأثروا بالحضارة الإسلامية عن طريق الأندلس وصقلية وأثناء الحروب الصليبية،

لاسيما بمبدأ المسؤولية الفردية في الإسلام، حيث لا وسطاء بين المسلم وربه، بالإضافة إلى الحرية الفكرية والمنهج التجريبي.

من هنا قامت حركات للإصلاح الديني معادية لهيمنة الكنيسة التي كانت قد بالغت في خصومتها للعلم والعلماء .. فأقامت محاكم التفتيش الإرهابية حيث لا يعلم المتهم ما هي تهمته قبل الجلسة، ولا يعرف الأدلة التي ستستخدم ضده، وزيادةً في ازدرائه وتحطيم معنوياته، كان المتهم الماثل أمام المحكمة، يخاطَب بضمير الغائب: ليقل لنا، لماذا لم يفعل كذا... إلخ (ج. برونوفسكي – ارتقاء الإنسان ص ١٦٠).

وقد أحرقت محاكم التفتيش ٣١ ألف شخص، وأنزلت عقوبات أقل من الإعدام بـ ٢٩٠ ألفًا، وهذه الأرقام لا تشمل فروع المحكمة الإسبانية في أمريكا الجنوبية ومالطا وصقلية وسردينيا وقرطاجنة وجزر الهند الغربية وأوران.. ومن أشهر العلماء الذين اضطهدتهم الكنيسة وحاكمتهم، عالِم الفلك الشهير «غاليليو» الذي توصل إلى أن الأرض تدور حول الشمس – وهذا عكس ما كانت الكنيسة تؤمن به! – وسُجِن غاليليو وعُذّب حتى اضطر إلى التراجع عن رأيه، وإلى أن يجثو أمام البابا طالبًا الغفران، كما حوكم كوبرنيكوس وأنقذه الموت المفاجئ من الإعدام على يد الكنيسة، لكن وفاته لم تنقذ اسمه من اللعنة ولا كتبه من الإحراق!، وعوقب إسحاق نيوتن لاكتشافه قانون الجاذبية الأرضية (المشوخي – مرجع سابق ص ١٣٩، ١٤٠).

ومن المضحك / المبكي أن بغي الكنيسة شمل محاكمة الحيوانات، استمراراً لمعتقدات وثنية إغريقية ورومانية!! (السباعي – من روائع حضارتنا ص ١١٦).

نحو الإلحاد:

إن مجمل الجور الذي كانت الكنيسة تمارسه، أدى إلى الإطاحة بسلطتها السياسية من خلال ثورات اجتماعية – سياسية، فتم فصل الدين عن السلطة، كما أزيح استبداد الكنيسة بالعلم والعلماء.

من هنا اتجه العلم في الغرب – كردّ فعل – وبتأثير الفلسفات الثائرة، نحو رفض الدين «المسيحي طبعًا» .. وخصوصًا بعد ما ثبت بالبحث العلمي أن «الكتاب المقدس» ليس هو نص الوحي الإلهي، إذ لم يكتبه شهود عيان في حياة المسيح (عليه الصلاة والسلام)، وإنما تمت صياغة الأناجيل في أزمنة متأخرة بلغت بالنسبة إلى البعض ٣٠٠ سنة!! والأمر نفسه تكرر بخصوص كتب اليهود الدينية (وبعضها يضمه المسيحيون إلى كتابهم المقدس تحت مسمى «العهد القديم») (انظر: د. موريس بوكاي «ما أصل الإنسان» – ص ٢٠ ، ص ١٥٠ – ١٥٥ .. وله أيضًا «القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم» ص ١٣، ص ٢٨٤ وما بعدها).

وكلما أنجز العلم الحديث إنجازاً جديداً، ازداد عداوة للدين المسيحي، لأن معظم الحقائق تتعارض مع نصوص «الكتاب المقدس»، ناهيك عن التأثير السلبي للعلوم الإنسانية التي انطلقت بدون ضوابط، تشطر الإنسان وكل نظرية تتبنى شطراً وتضخمه وتلغي الأجزاء الأخرى من الإنسان!.

ولعل تقدير عُمْر الإنسان على الأرض هو أكثر الأمثلة وضوحًا على التناقض الشديد بين كثير من معلومات الكتب الدينية المسيحية والحقائق العلمية الراسخة حديثًا..

فالتوراة تقول: إن الإنسان ظهر على وجه الأرض منذ ٥٧٥١ سنة (محسوبة

حتى أواخر عام ١٩٩٠م)، في حين عثر علماء الآثار على آثار بشرية ترجع إلى الألف العاشرة قبل ميلاد المسيح (عليه السلام)، أي أن عمر الإنسان على الأرض هو ١٢ ألف سنة (في الأقل لأنه لا يوجد دليل قطعي ولا ظني على أن الآثار المذكورة هي أقدم آثار خلَّفها الإنسان، بل هي أقدم آثار عثرنا عليها!).

(انظر: بوكاي – ما أصل الإنسان ص ٢٢، وله أيضًا: القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم ص ١٢).

ومن ذلك النص الكنسي على ثبات الأرض، مع أن من المقطوع به اليوم هو أنها تدور حول نفسها كل ٢٤ ساعة وحول الشمس كل ٣٦٥,٢٥ يومًا! وكذلك ادعاء أن الكواكب سبع فقط... إلخ.

عبادة المادة:

إن التطرف العلمي الغربي في رفض الدين المسيحي جملةً لم يكن مفاجئًا... لما أشرنا إليه من تناقضات الكتب الدينية للقوم، وما احتشد فيها من معلومات خرافية تدحضها الحقائق العلمية، بالإضافة إلى الحقد المضطرم على طغيان الكنيسة من قبل.

ولما انهار التفسير الكنسي القائم على تلك الكتب، استيقظ الإرث الوثني المادي الإباحي الموروث عن الإغريق والرومان – وهو إرث سبق له أن شوّه المسيحية الموحِّدة فور وصولها إلى أوربا، وابتدع فيها سلطانًا للكنيسة لم تعرفه من قبل في منشئها بفلسطين –.

وإلى جوار التهتك الأخلاقي الذي يرجع بجذوره إلى الإغريق والرومان أيضًا، سار العلم بلا هداية، فبلغ مرحلة الإلحاد الفكري الذي يبحث عن مسوغات ذات رداء علمي زائف. وفشا إنكار وجود الخالق – سبحانه وتعالى – في كثير من

الأوساط العلمية، التي أخذت تفسر نشوء الكون بالمصادفة العمياء (هكذا ينتهي الهوى بالإنسان إلى نقض العقل مع أنه يزعم التزامه أحكام العقل!!) . . وطغت النظريات المادية – وأصلها إغريقي قديم يعود إلى هيرقليطس – فأصبح الإنسان عبداً للحتمية المادية – عند ماركس – وعبداً لغريزته الجنيسية – عند فرويد – وعبداً لغريزة القطيع – عند دوركايم –!!! وعلى العموم فقد سادت الأفكار الجبرية اللاعقلانية، مع انتكاس بكرامة الإنسان من خلال اختلاق علاقة عضوية – بل : وسلوكية – لا أساس لها بينه وبين الحيوان (لامارك وداروين والداروينية الاجتماعية . . . إلخ) .

وبالغ الأوربيون في تقدير العلم، حتى إنهم اعتبروه معصوماً من الخطأ (على الرغم من أنه إنتاج بشر غير معصومين في اعتقادنا، وإنتاج بشر أنصاف بهائهم في اعتقادهم!!) .

للعلم حدود :

بعد أن أخذت موجة الشطط مداها، وهدأت مشاعر السخط وردود الأفعال، أعادت الأوساط العلمية النظر في كثير من القناعات التي تشبث بها – بصفة خاصة – كثير من علماء القرن التاسع عشر، قرن الجبرية المادية والمصادفة العمياء . .

ومن أبرز العناصر التي أدت إلى هذه المراجعة العلمية للذات، اكتشاف عدد من كبار العلماء أن كثيراً مما أعطي صفة العلم في القرون الثلاثة الماضية – والقرن التاسع عشر خصوصاً –، لم يكن – في أحسن الحالات – سوى افتراضات، أو نظريات تجمع بين افتراضات عدة، لم تثبت بالتجربة . . وأن إسباغ صفة العلم عليها تم لأسباب عقائدية « إيديولوجية » بحتة في بعض الأحيان، ونتيجة تشابك العوامل العقائدية وجزئيات علمية محدودة في أحيان أخرى .

١ ـ معرفة لا يقين:

يقول البروفيسور «برونوفسكي»: «إن أحد أهداف العلوم الطبيعية إعطاء صورة دقيقة عن العالَم المادي، وإحدى منجزات الفيزياء في القرن العشرين هي البرهان على أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه»!.

ويضيف هذا الباحث الموسوعي أن الذين يزعمون «خلاف ذلك ـ سواء أكانوا علماء أو عقائديين ـ يفتحون الباب على المأساة فكل المعلومات منقوصة، غير كاملة. ويجب التعامل معها وتناولها بتواضع. تلك هي الحال البشرية، وذلك هو ما تقوله فيزياء الكم، وأعني ذلك حرفياً»!! (برونوفسكي ـ ارتقاء الإنسان ص ٢٧٣، ٢٧٤).

ويُعَرِّج برونوفسكي (ص ٢٨٣ وما بعدها) على نتائج بحوث «هيز نبرغ» التي كان من أهم نتائجها مبدأ الاحتمالية «أو: عدم الدقة» الذي لا يطعن في التأكد العلمي لكن يقرن به شيئًا لابد منه من عدم الدقة. ويسخر الباحث من تزامن ظهور مبدأ عدم الدقة العلمي، مع صعود نجم هتلر وما حمله من يقين مرعب، بعد أن نضج استثمار بحوث بلومنباخ التشريحية لتلفيق نظرية فاسدة عن تقسيم الإنسانية عرقيًا، حيث وُضِع العرق الجرماني فوق الجميع!!.

وكانت قوانين «نيوتن» حول الجاذبية قد لقيت صدمة عنيفة بواسطة النظرية النسبية التي وضعها «آينشتاين» وعلى يد «ماكس بلانك» من خلال نظريته في الكم.

مجمل هذه الكشوف العلمية وضع حداً نهائيًا للنظريات المادية العقائدية (اللاعلمية) وحتمياتها، إذ كانت الكشوف الجديدة ـ على حد قول «رونالد

سترومبرج» -: «بمثابة تذكير مزعج بأن للعلم حدوداً لا تستطيع المعرفة البشرية أن تتجاوزها البتة» (سترومبرج - تاريخ الفكر الأوربي الحديث ٤ /١٠٦، ١٠٧).

ونتج عن التدمير الثوري للصورة النيوتونية للعالم شيء من التواضع واعتراف العلم بوجود ألغاز غامضة في الكون، بدلاً من حديث العلماء الجازم في القرن الماضي عن تقدم العلم نحو المعرفة المطلقة والسيطرة الكاملة.. وبات من المفهوم إدراك محدودية حواس الإنسان وعجزها عن إدراك الحقيقة الكونية بأكملها، فالعقل المستخدم للتجاريد الرياضية ولأدوات أخرى، يستطيع أن يسبر أغوار الطبيعة بغية الحصول على فوائد عملية، أما إذا كنا نعني بـ«الفهم» صورة لكل شيء، فهذا أمر مستعصٍ علينا، وتظل ملامسة الحدس أو الخيال عابرة غير كاملة.

وربما عرف الإنسان قدره نتيجة العلم الجديد، من أنه يتمتع بمواهب رائعة لكنه ليس إلهاً.. والميدان الفسيح الغامض والمستعصي على الفهم، أصبح مفتوحاً أمام الدين (المرجع السابق - ٤ /١٠٩).

هذه الثورة العلمية على مفاهيم القرن الماضي، لم تكن ناجمة عن مواقف عقائدية «إيديولوجية» ولا سياسية، وذلك على النقيض من مادية القرن التاسع عشر التي ثبت أنها كانت عقائد مسبقة وأحكاماً جاهزة فرضت على العلم مفاهيم غير صحيحة.

وليس أدل على ذلك من أن الملحدين في أوساط العلماء أقروا بتلك النتائج، ومن أشهر هؤلاء العالِم الرياضي والفيلسوف البريطاني الملحد «برتراندراسل»، الذي اعترف بأن معلومات الإنسان العلمية لم تعد يقينية تماماً.. وإن كان «راسل» اللاأدري إلى حد مقرف، يتجاوز لا أدريته إلى الجزم بإلحاده على الرغم من تغير هوية العلم ومنحاه في هذه القضية!.

٢ ـ الخطأ الحتمي :

أسفرت الثورة العلمية الجديدة عن نسف الحتميات الجائرة التي كانت موضع تقدير معظم علماء القرن التاسع عشر الميلادي، وظهرت محلها حتمية جديدة هي حتمية الخطأ العلمي، باعتباره إنجازاً بشريًا يظل يخطئ ثم يصحح خطأه ليرتكب خطأ جديداً يقوّمه وهكذا!!.. والحاذق من العلماء ليس من ينفي وجود الخطأ أو احتمال وقوعه، وإنما من يسعى ليحد من حصوله (هذا ما يؤكده لويس دي بروجلي – انظر : د. يحيى هاشم – مجلة الأزهر – ربيع الأول ١٤٠٠ هـ – فبراير (شباط) ١٩٨٠م – ص ٢٥٩).

من تلك الأخطاء التي يمكن تكرر حدوثها في المسار العلمي :

(أ) **أخطاء التعميم** : فالتعميم برغم الملاحظة العلمية الدقيقة والتجربة، يظل عرضة لخطأ الاستنتاج من الجزئيات وإطلاق النتائج العامة.

والتعميم في العلم نوعان أحدهما مطَّرِد في الجنس كله أو الفئة كلها، والثاني إحصائي، والخطأ أكثر شيوعًا في النوع الثاني مما في الأول، وليس أدل على ذلك من النتائج المضللة التي تتوصل إليها استفتاءات الرأي العام التي تجريها المعاهد المتخصصة.

(ب) **أخطاء التنظير** : تلعب النظرية دوراً حيويًا في تقدم العلم، لكنها تصبح عائقاً أمامه في بعض الأحيان، لأن العلماء يتمسكون بأي نظرية – حتى لو ظهر بطلانها – مالم يظهر بديل لها يملأ الفراغ!.

(ج) **أخطاء التطبيق** : إذ حتى لو اتفق عالمان على نظرية علمية فإنهما كما يقول « جون كيمني » سيختلفان على الإمكانات العملية لنتائجها

مستقبلاً، نظرًا للآراء المتباينة حول الحقائق والشروط اللازمة لتطبيق النظرية تطبيقًا صحيحًا!.

(د) **أخطاء الاعتقاد العلمي**: حيث يتمسك العالِم بنظريته على الرغم من اعترافه بأن وضعها الراهن يصطدم بالحقائق، وذلك لاعتقاده بأن نظريته صحيحة وأنه في الطريق إلى حل معضلاتها!! وقد يكون إصرار العالم على موقفه صحيحًا أحيانًا، لكن نظريته قبل أن تحل مشكلاتها تظل – في نظر العلم – خطأ.

(هـ) **أخطاء الخداع الحسي**: وهي أخطاء تقع بالرغم من الاحتياطات العلمية الشديدة لتجنبها.

(و) **الأخطاء العفوية**: وأشهر أمثلتها فضيحة أشعة (إنْ) التي زعم العالِم الفرنسي الشهير بلوندلوت أنه اكتشفها عام ١٩٠٢م، غير أن الفيزيائيين الأمريكيين لما حاولوا الحصول على هذه الأشعة وفقًا لنظرية بلوندلوت وشروطه العلمية، كانت النتيجة سلبية.. وأخيرًا زار الفيزيائي الأمريكي الشهير د. هـ. وود معامل بلوندلوت بنفسه لحضور تجارب المكتشف.. واتضح أثناء التجارب أن بلوندلوت وقع في أخطاء عفوية قادته إلى نتائج غير سليمة .. وماتت أشعة (إنْ) أو لنقل :ماتت فكرتها – بالأصح –!.

(ز) **الأخطاء العمدية**: من مهازل التغريبيين أنهم يهاجمون عصمة الأنبياء الذين عصمهم الله – عز وجل – من الخطأ والنسيان والتحريف في تبليغ رسالاته – سبحانه – لكن عبيد الغرب يضفون هالة من القداسة والعصمة على كل باحث علمي .. متجاهلين أن العلماء بشر فيهم المخلص لعلمه،

وفيهم عاشق الظهور والشهرة بأي ثمن، وفيهم من هو معدوم الضمير، وبعضهم كان خائناً لبلاده، وبعضهم عمل على ابتكار أساليب وحشية لتعذيب السجناء السياسيين..!!!.

وإذا كان وجود مثل هذه الأصناف ممكنًا في أرقى مجتمع إسلامي، فإن وجودهم يكثر – دون ريب – في المجتمعات التي تعبد المادة وتؤله الحياة الدنيا.

ونكتفي بمثال واحد لشيوعه، هو الفضيحة الكبرى لعالِم النفس البريطاني «سيرل بيرت» الذي توفي عام ١٩٧١م عن عمر ناهز الثامنة والثمانين. غادر بيرت دنيانا وهو يتمتع بمكانة علمية يندر مثيلها – كما يقول د. أحمد أبو زيد في مجلة «عالم الفكر» الكويتية – أبريل/ يونيو ١٩٧٧م ص ٢٣٣ وما بعدها– . وكانت آراء بيرت بمثابة حجر الزاوية في بناء نظرية متماسكة عن دور الوراثة في الذكاء. ثم اتضح فيما بعد أنه كان يزيف النتائج بل إنه تحدث عن تجارب ليس لها وجود، ونشر دراسات لمؤلفين وباحثين لا وجود لهم، وكان يملأ تلك الدراسات بالمديح على شخصه وعلمه!! لذلك فإنه – يقول د. أبو زيد –: «يجب أن تحتل قصص التزييف العلمي مكانًا في تاريخ العلم إلى جانب الجهود الفاشلة من جانب والإنجازات الناجحة من جانب آخر سواء بسواء».

(انظر: سلسلة مقالات «في مواجهة الإلحاد المعاصر» للدكتور يحيى هاشم – نشرتها مجلة «الأزهر» خلال عامي ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ).

(حـ) **الأخطاء العقائدية «الإيديولوجية»**: وهي شديدة الخطورة، سواء أكان مصدرها التزييف المتعمد لنتائج العلم أو الانجراف العفوي من العالِم لنصرة

اعتقاده دون أن يكون قاصداً إلى ذلك عن وعي.. ويحدث التلبيس العفوي هذا – في الغالب – إذا كان موضوع البحث العلمي هو نفسه موضع اعتقاد فكري سابق لدى الباحث.. وتتضاعف الخطورة في هذا النوع من الخطأ بتأثير عاملين إضافيين هما: الابتسار الإعلامي القائم على الإثارة، والتعصب في أوساط كثير من العلماء.. وعلى سبيل المثال، فإن بريطانيا أصدرت طابعًا بريديًا عام ١٩٨٢م بمناسبة مرور قرن على وفاة تشارلز دارون صاحب نظرية التطور والاصطفاء الطبيعي، وقد حمل الطابع صورة مخلوقات تشكل معضلة لنظرية دارون.. هذا في حين يتعصب العلماء الأمريكان لأفكار دارون إلى درجة رفضهم أي نقاش حولها (انظر: د. بوكاي – «ما أصل الإنسان» ص ٥٣، ٥٤، وكذلك: وحيد الدين خان «العلم يتحدى» ص ٦٦، ٦٧)، علماً بأن «ب. ب جراسيه» رئيس قسم دراسات التطور لمدة ٣٠ عامًا في جامعة السوربون بفرنسا، ألَّف كتابه «الإنسان متهماً» ينتقد فيه الداروينية الحديثة بشدة. ويدافع الشيوعيون عن نظرية دارون المليئة بالثقوب، على الرغم من اعتمادها في الميدان الاجتماعي على مبادئ «مالتوس» الرأسمالية اللا إنسانية التي تضع حلولاً غير أخلاقية للفقر (الحروب – المجاعات – الكوارث...!) (د. بوكاي – المرجع السابق ص ١٨، ٤٧، ١١٧، ١٣٩).

كما أن كثيراً من العلماء الذين يرفضون مجرد التفكير في مسائل الدين، يخضعون لإيديولوجيات مادية تجريدية – غير علمية – على حساب حقائق الطبيعة التي كشف العلم عنها (المرجع السابق ص ٢١٤).

على أن العلماء – عموماً – قد أصبحوا أكثر عقلانية واتزانًا، بخلاف فلاسفة العلم المتعصبين.. وفي ذلك يقول «هانز ريشنباخ»: من غرائب الأمور أن الذين

يرقبون البحث العلمي من الخارج يكون لديهم في كثير من الأحيان ثقة في نتائج هذا البحث تفوق ثقة أولئك الذين يسهمون في تقدمه.. فالعالِم - يضيف ريشنباخ - لا يزعم أبداً أنه اهتدى إلى الحقيقة النهائية، أما فيلسوف العلم فهو معرَّض لخطر الثقة المطلقة بنتائج العلم.

* * *

والملحوظات السابقة المقررة حاليًا في الأوساط العلمية المحترمة، تبقى في إطارها لا تتعداه.. فهي لا تغض من قيمة العلم ولا تلغي الثقة به، لكنها تضع حدوداً وضوابط للمشتطين الذين يقلدون أوربا في كل شيء، حتى لما دخلت في جحور الإلحاد، فآمنت بالعلم - وما يدخل فيه وهو ليس علمًا - آمنت به دينًا بدلاً من دينها!! فكما نرفض هذا الغلو الذي يعمم تجربة أوربا على المسلمين الذين يختلفون عنها في العقيدة والظروف، فإننا نأبى أن يضخم بعض الجامدين من أخطاء العلم ليخلصوا إلى رفضه!! فذلك مسلك غير إسلامي ناهيك عما فيه من سد أبواب ضرورية وحيوية لحاضرنا ومستقبلنا.

إن العلم البشري كله هو سلسلة متصلة من التجارب يكتنفها الخطأ، لكنها تسعى إلى الصواب والتصحيح باستمرار.. وتلك سنّة الله في خلقه ﴿ولن تجد لسنة الله تبديلاً﴾.

ثالثاً: الإعجاز العلمي في القرآن والسنة

اشتط في مسألة الإعجاز العلمي فريقان متطرفان، اتجه كل منهما اتجاهًا نقيض الآخر.. فريق يجحد وجود الإعجاز العلمي نهائياً.

وفريق يلوي أعناق النصوص ويتعسف في التأويل، لكي يفرض صلة من أي نوع بين النظريات العلمية والنصوص القرآنية والنبوية.

والفريق الأول يضم جناحين لا يلتقيان إلا في إنكار الإعجاز العلمي، جناح لاديني يرمي إلى تقويض الإسلام بالعلم، فيفتري على ديننا - مثل «الأمين» - أنه مناقض لنواميس العقل، وإذا كان أكثر دهاء - مثل طه حسين - عمم تجربة أوربا على التاريخ الإنساني كله، فزعم أن الدين والعلم عدوان لدودان لأنهما مختلفان في كل شيء: في طبيعتهما وفي وسائلهما..

أما الجناح الثاني في هذا الفريق، فيخشى الإساءة إلى القرآن والسنة بتحميلهما ما لا يحتملان لاسيما أن هذا الجناح يحمل أفكاراً مشوشة وغير دقيقة عن العلم الحديث، من أنه مؤيد للكفر والإلحاد..

فأما الجناح التغريبي الذي يبذل كل طاقاته، ليفتعل خصومة بين الإسلام والعلم، فإني أتحداه أن يأتي بدليل على أباطيله سواء عن تعارض حقائق العلم مع نصوص القرآن والسنة، أو من تاريخنا! وليست الخصومة بين الدين والعلم قائمة منذ فجر التاريخ - بحسب ادعاء طه حسين - وإنما هي ظرف أوربي - مسيحي خاص، ولا يمكن تفسير تعميمه إلا بالتلبيس المقصود كيداً للإسلام ضمنًا، أو بالانبهار الأعمى في إسار عقدة «المركزية الأوربية»، حيث يصور الغرب نفسه مركزًا أزليًا -

أبديًا للعالمَ في التاريخ وفي الجغرافيا . . فإذا اتضح أن دين غالبية الغربيين يحتوي على خرافات، فإنهم يتحدثون بإطلاق عن عداوة الدين - كل دين - للعلم - كل علم -!!.

وإذا كانت العصور الوسطى مظلمة في أوربا، عمموها بقولهم: العصور الوسطى المظلمة، دون أن يحددوها بأوربا! مع أنها كانت عصر حضارة عربية إسلامية رائعة!! والشرق الأوسط والشرق الأقصى، كلها مصطلحات استعمارية تدخل في إطار عقدة «المركزية الأوربية»، فهذا شرق أوسط بالنسبة إلى أوربا، وذاك شرق أقصى بالنسبة إليها . . . ومع أن عقولنا تؤكد لنا الصلة الحميمة بين صحيح المنقول وصريح المعقول، بين الإسلام وحقائق العلم، فإنه إذا لم يكن مفر من أن نلغي عقولنا على غرار التغريبيين، فإننا نقبل شهادة باحث رصين مثل الدكتور موريس بوكاي، ولا نرتضي شهادة هؤلاء . . وذلك لعدة أسباب وجيهة:

١ - أنه مؤهل علميًا فهو متخصص في الطب، وباحث محترم في علم الحيوية «البيولوجيا»، أما هم فما تلقوا من الغرب سوى «إيديولوجياته».

٢ - أن شهادته تعتمد على ما تحقق منه بنفسه على صعيد الكتب الدينية وعلى صعيد المعطيات العلمية . . أما الآخرون فهم مجرد ناقلين، وكثيراً ما يخونون حتى أمانة النقل ، كما قدمنا عشرات البراهين من قبل!.

٣ - أن بوكاي بدأ أبحاثه من أرضية مجردة محايدة، وإذا كان هنالك من شك في نزاهته وحياده، فهو شك ليس لصالح الإسلام بالذات . . لا أقول هذا استنتاجًا فحسب، فها هو يصرح فيقول: لقد قضيت شطراً كبيراً من حياتي - كبقية الغربيين - وأنا أحمل عن الإسلام إرث تربية تقوم على سوء فهم الإسلام والقرآن (د. بوكاي «ما أصل الإنسان» ص ١٧٧).

لكن إخلاصه للعلم والحق دفعه إلى تعلم اللغة العربية في مرحلة تالية، ليطلع على النصوص القرآنية مباشرة، دون وساطة من ترجمات معاني القرآن، وهي ترجمات ينقدها لما لمس فيها من أخطاء وتحريفات اكتشفها بعد تعلمه لغة القرآن الكريم.

خلاصة شهادة بوكاي:

يطرح بوكاي الفرق بين حالنا وحال الغرب إزاء علاقة الدين بالعلم، فيوجزها بقوله: «في حين كان العالَم الغربي على غير وفاق مع عقيدته، لم يحدث مثل هذا الجدل والتعارض في الإسلام، وتكمن أسباب ذلك في التاريخ الإسلامي بشكل عميق بل في أصول الإسلام حقاً» (من كتابه «ما أصل الإنسان» ص ٢٣٧).

وإذ يوضح الرجل بالأدلة العلمية والتاريخية التعارض بين الكتب المقدسة للنصارى واليهود من جهة، والعلم الحديث من جهة أخرى، يستشهد بأدلة من رجال دين مسيحيين كبار، اعترفوا بهذا التعارض مضطرين نتيجة الضربات التي تلقتها كتبهم من قبل العلوم الحديثة.

ومن ذلك تراجعهم عن نسبة «الكتاب المقدس» إلى الله – سبحانه وتعالى – وإقرارهم بأن الأخطاء مرجعها إلى أن الذين كتبوا هذا الكتاب كتبوه بلغة زمانهم وقد تأثروا بمفاهيم بيئاتهم! بل إن الرجل ينقل وثيقة رسمية صادرة عن الفاتيكان تؤكد وجود أخطاء في «العهد القديم» («ما أصل الإنسان» ص ١٦، ٢٢، ١٥٠ وما بعدها).

وسبق للدكتور بوكاي أن أذهل الأكاديمية الطبية الفرنسية بتاريخ ٩/١١/١٩٧٦م إذ عرض أمام أساطين الأطباء الفرنسيين الآيات القرآنية التي سبقت

الاكتشافات العلمية الحديثة في مجال الظواهر الطبيعية، وخصوصًا في علم وظائف الأعضاء وعلم الأجنة (المرجع السابق ص ٢١).

وقد عرض بوكاي لكل من نصوص التوراة والإنجيل والقرآن التي تتحدث عن ظواهر طبيعية كالنظام الشمسي وتناسل الإنسان وخلقه... أو قضايا تاريخية كطوفان نوح (عليه السلام)، ودرس نصوص كل كتاب على حدة مع مقارنتها بقطعيات العقل وحقائق العلم والتاريخ، وانتهى إلى كشف تناقضات صارخة في التوراة والأناجيل، بالإضافة إلى اصطدامها بأكثر المعطيات العلمية رسوخًا في عصرنا، بخلاف القرآن الذي لم يجد فيه أي تأييد للأساطير أو الخرافات التي كانت سائدة في عصر نزوله.. ويقول : وهذه ليست الحال بالنسبة إلى التوراة التي عبر مؤلفوها عن أنفسهم بلغات زمنهم. ويلاحظ د. بوكاي أن القرآن يحفل بموضوعات كثيرة ذات سمة علمية، وهي موضوعات نادرة في سفر التكوين في التوراة، ومع هذه الندرة فإن ما جاء في سفر التكوين يتناقض مع حقائق العلم الحديث التي ثبتت بالتجربة والبرهان.. (انظر كتابيه : « التوراة والإنجيل والقرآن والعلم » ص ١١ – ١٣، ٢٨٤ ومابعدها – و« ما أصل الإنسان » – ص ١٧٩).

ليست جديدة :

قد يفاجأ بعض القراء الكرام، إذا علموا أن الشطط لدى بعض المسلمين في تحميل نصوصه ما لا تحتمل زاعمين أن ذلك من إعجاز القرآن، هو شطط قديم عمره ستة قرون – بحسب اطلاعي–!!.

فها هو الإمام الشاطبي – المتوفى سنة ٧٩٠هـ– ينسب إلى بعض أهل العلوم الطبيعية في زمانه تكلفهم الاحتجاج على صحة الأخذ في علومهم بآيات القرآن

وأحاديث عن النبي ﷺ (الشاطبي - الموافقات ١/ ٥٤، و٢/ ٦٩ - ٧٣). فأهل العدد - أي الحساب - استدلوا بقوله - تعالى -: ﴿ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ ﴿١١٣﴾ ﴾[1]، وأهل الهندسة بقوله - سبحانه -: ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ﴿١٧﴾ ﴾[2].. إلخ.

وقد وقع الشيخ محمد عبده في عصرنا الحديث في مطب تحميل النصوص القرآنية ما لا تحتمل، ففسر السماوات السبع الواردة في القرآن، على أنها الكواكب السبعة التي تدور حول الشمس! ولو تروى الرجل لما قال ما قال، لأن الكواكب السبعة على أيام الشيخ كانت تضم الأرض معها فلم تكن الأرض في مقابل السماوات!! ناهيك عن كثرة النجوم والكواكب التي يشاهدها الإنسان في قبة السماء، فكيف تقصر السماوات السبع على المجموعة الشمسية التي لا تعدو أن تكون نقطة صغيرة في محيط كوني عظيم لا يعلم سعة مداه إلا خالقه - تبارك وتعالى -.

ومع ذلك فقد اكتُشفت ثلاثة كواكب أخرى تدور حول الشمس عام ١٩٣٠م - بعد وفاة الشيخ بربع قرن - هي: أورانوس ونبتون وبلوتو!! أي صارت الكواكب عشرة فهل تصبح السماوات عشراً؟!!.

وممن بالغوا في هذا الاتجاه الشيخ طنطاوي جوهري في تفسيره للقرآن، وتلاه عدد من المؤلفين لعل الأستاذ عبد الرزاق نوفل - رحمه الله - هو أكثرهم شهرةً وأغزرهم إنتاجًا.

(١) سورة المؤمنون :الآية ١١٣.
(٢) سورة الرعد: الآية ١٧.

ومن مبالغاته، تفسيره العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة الواردة في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴿١٨٩﴾﴾[1]، فَسَّرها بقوله: «إن النفس هي البروتون، وإن زوجها هو الألكترون، وهما العنصران اللذان تتكون منهما الذرة»!!! (نوفل «القرآن والعلم الحديث» ص ١٣٦).

ومن الأخطاء العجيبة التي وقع فيها كثير من السائرين في هذا الاتجاه، ادعاؤهم أن القرآن نص على أن الإنسان سيغزو القمر، في قوله - سبحانه -: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لا تَنفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطَانٍ ﴿٣٣﴾ فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٤﴾ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾﴾[2].

فقد فاتهم أن الآية تنص صراحة على استحالة نفاذ الجن والإنس من أقطار السموات والأرض، فهي لا تشير إلى غزو القمر.. لكنها لا تنفيه لأن القمر جارنا القريب جداً، وليس من أقطار السموات البعيدة التي تفصلها عنا ملايين السنين الضوئية...

* * *

شبهة المانعين

لاريب في أن هذا التطرف - وإن كان مبعثه حسن النية - غير جائز، لأنه

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٨٩.

(٢) سورة الرحمن: الآيات ٣٣ - ٣٥.

يتعسف في التأويل خارج ما تحمله الألفاظ من دلالات لغوية معروفة.. فالزوجان هما الذكر والأنثى أو آدم عليه السلام وحواء تحديداً، وليسا عناصر الذرة!!

هذا التطرف استدعى تطرفًا موازيًا، فعمد بعض أهل العلم إلى منع الحديث عن الإعجاز العلمي نهائيًا، وكان من أهم أدلتهم:

- أن الإعجاز القرآني يقتصر على الإعجاز البياني من حيث بلاغة نظمه، وأن هذا ما فهمه العرب زمن نزول القرآن من تحدي القرآن لهم بأن يأتوا بمثله.
- أن النظريات العلمية متقلبة فإذا ربطنا بينها وبين القرآن، فإننا نعرّض كلام الله – عز وجل – إلى الأهواء والشكوك معاً.
- أن الصحابة فهموا الآيات القرآنية التي تتحدث عن ظواهر كونية في عصرهم، ولذلك فإن أي تفسير يقرنها بالمفاهيم العلمية الحديثة يعني أننا نفهم القرآن أكثر منهم!.

فأما حصر الإعجاز في مجال البلاغة فليس هناك من دليل شرعي عليه. وذلك فضلاً عن أن هذا الحصر منقوض بأمرين هما:

١ ـ أن التحدي يشمل الجن والإنس **﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾** [١].

وليس لدينا دليل على أن لغة الجن هي العربية، وأما الاحتجاج بما ورد في سورة «الجن» من استماع نفر من منهم للقرآن، فليس قاطعًا في الدلالة على ذلك، لأن الآيات تشير إلى «نفر من الجن» وليس إلى الجن كلهم!.

ناهيك عن أن الإنس لا يعرفون – جميعًا – اللغة العربية.

(١) سورة الإسراء: الآية ٨٨.

كما أن الإعجاز شمل في العهد النبوي نفسه أحداثًا أوضح القرآن أنها ستقع، وقد وقعت فعلاً كانتصار الروم على الفرس الوارد في الآيات الأولى من سورة الروم، ومثل هلاك أبي لهب وهو على كفره المنصوص عليه في سورة المسد!!.

٢ - في عصرنا لم تعد البلاغة سمة أساسًا للعرب، فمعظم العرب اليوم يتحدثون العامية!!.

وأما أن النظريات العلمية عرضةٌ للتبدل دائمًا، فهذا أمر صحيح.. لكن الإعجاز العلمي الحقيقي في القرآن هو الذي يتصل بالحقائق العلمية الثابتة، فليس كل ما في العلم متغيراً. وإذا أخطأ بعض الناس ففسروا آيات القرآن بنظريات أو فرضيات أو تخمينات علمية لم تستقر بعد، فهذا ما نشترك في رفضه، لكن رفض الخطأ لا يبيح رفض الصواب.. وقد أخطا مفسرون في تفسير بعض الآيات قبل أن يظهر العلم الحديث، فليس الخطأ قاصراً على المفسرين بالعلم العصري.

إن الضوابط المقررة لتفسير القرآن تشمل الجميع، ويمكن إضافة احتياطات خاصة بالقضايا العلمية الحديثة، لا ترفض التقاء قَطْعِيِّها بنصوص القرآن والسنة، ولا تأتي بفرضياتها ونظرياتها غير الثابتة لتفسير هذه النصوص.

وأما تفاسير الصحابة فليس هناك أي تفسير لصحابي أو أكثر يشمل جميع آيات القرآن – فيما أعلم –.

وتفسير الصحابي الذي تثبت نسبته إليه بخصوص آية أو أكثر، ينبغي تقديره، لكنه ليس معصومًا إذا لم يرفع ما فسره إلى النبي ﷺ.

كما أن هناك لبسًا عند البعض بين الإعجاز والتفسير، فليس الإعجاز العلمي

مدعاة لتغيير التفسير.. إن الله – عزوجل – يقول: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ (٣٠)﴾ (١) .. ففي هذه الآية إعجاز علمي، لأن العلم البشري لم يتوصل إلى هذه الحقيقة إلا في العصر الحديث، وهو ما يؤكد – لغير المسلم – أن هذا النص ليس من صنع بشر، وإنما هو وحي من الله..

فما الذي نزيده – هاهنا – على تفسير السلف للآية ؟! لا شيء، سوى دلالة الإعجاز.

* * *

إن الضابط الأساسي الذي أقترحه هو أن تكون الحقيقة العلمية المراد الإشارة إليها قطعية ثابتة، وأن يكون النص القرآني أو النبوي محتملاً لمعناها دون أي افتئات على اللغة، ولا تعسف في التأويل.

فإذا كانت المعطيات العلميـة ما زالت في طور النظرية، فإن من واجب من يربطها بآية أو حديث أن يشير إلى ذلك صراحةً، وألاّ يجزم بأن ما قاله هو مراد الله – عزوجل – منها، وإنما يقدمه كوجه محتمل دون القطع به.

وينبغي التذكير دائمًا بأن القرآن – في الأصل – هو كتاب هداية في العقيدة والتشريع والآداب، وما هو بكتاب للفيزياء أو الكيمياء أو الطبيعيات... ويكفي المسلم فخراً أنه يؤمن بدين، ليس فيه قطعية واحدة تتعارض مع قطعية علمية.. فالكون من خلق الله، والقرآن كلام الله، فكيف يتعارضان – عقلاً! – والمصدر واحد؟

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٣٠.

وإذا ظن البعض وجود تعارض، فلابد من أن تكون إحدى القضيتين - أو كل منهما - ظنية.

وقد أصاب الشيخ محمد عبده في قوله: إنه لا تناقض بين رسالة الوحي واستخدام العقل، ولا ينشأ اختلاف بينهما إلا بتحريف رسالة الوحي أو سوء استخدام العقل، فمصدر التحريف - في الحالين - هو الإنسان وليس طبيعة أي منهما..

إن بعض الحقائق العلمية التي أشير إليها في القرآن بمنتهى الوضوح، أذهلت بعض الباحثين المنصفين من غير المسلمين.. ومن ذلك دهشة المؤرخ «جبن» من تحقق انتصار الروم على الفرس في بضع سنين - كما قال الله في القرآن تمامًا -!!.

وكذلك فرحة الفلكي البريطاني الشهير «السير جيمس جينز» الذي أعلن أن القرآن كتاب موحى به من عند الله، وذلك بعد أن سمع ترجمة لمعاني قوله - تعالى - : ﴿**وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ** ﴿٢٧﴾﴾ [1].

(انظر: وحيد الدين خان «الإسلام يتحدى» ص ١٨٧، ٢١١).

وما قول منكري الإعجاز العلمي، في قوله - تعالى -: ﴿**أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ** ﴿٤٠﴾﴾ [2].

---

(١) سورة فاطر: الآية ٢٧.
(٢) سورة النور: الآية ٤٠.

إذ إن أشهر عالِم متخصص في علوم البحار في زماننا وهو البروفسور الفرنسي «لاكوست»، يقول: إن الظلمات لا تكون إلا في المحيطات العميقة – تماماً كما جاء في الآية –، وهذا ما لم يكن معروفًا قبل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م!!

فالبحار المحيطة بجزيرة العرب لا تعرف هذه الظلمة، هذا من حيث المكان.

ومن حيث الزمان فإن الظاهرة اكتشفت بعد نزول القرآن بأربعة عشر قرنًا!!.

وماذا يقولون في مراحل تكوّن الجنين، الواردة في قوله – تعالى –: **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (١٤)﴾** [١]. ومن شاء معرفة انطباق الحقائق العلمية القطعية بهذا الخصوص على ما جاء في هذه الآيات وغيرها عن مراحل تخلق الجنين، فليرجع إلى (د. بوكاي «التوراة والإنجيل والقرآن والعلم» ص ٢٣٢ – ٢٣٤، وكتابه الآخر «ما أصل الإنسان» ص ٢٠٦ – ٢٠٧، والدكتور خالص جلبي «الطب محراب للإيمان» ٢/ ٢٤١ – ٢٥١.

* * *

(١) سورة المؤمنون :الآيات ١٢ - ١٤.

الإعجاز العلمي في السنة

حرصت على تقديم لمحة موجزة عن الإعجاز العلمي في السنة، لتكون ردًا إيجابيًا بليغاً على أكاذيب «الأمين» عن تعارض الإسلام – والسنة خصوصًا – مع نواميس العقل، وذلك بعد أن قدمت الرد السلبي القائم على تفنيد أباطيله حول السنة وأكذوبة اختلاق الأحاديث على النبي ﷺ.

وأنا مضطر إلى الإيجاز حرصًا على عدم تطويل الكتاب، لاسيماً أن كتابي ليس مختصًا بهذه المسائل لأتوسع فيها.

١ ـ مراحل تكوين الجنين:

وقد جاءت في القرآن الكريم متسلسلة – واكتشفت ذلك العلم الحديث في عصرنا فقط –.

وجاءت السنة فزادتها تفصيلاً بتحديد مدة كل مرحلة، وذلك في حديث طويل رواه عبد الله بن مسعود، ومنه قوله: «**حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: إن خَلْقَ أحدكم يُجْمَعُ في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك... الحديث** [رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي].

وهذا – كما يقول د. محمود دياب من كبار علماء الطب المعاصرين – ما عرفه العلم الحديث مؤخرًا فحسب، بعد اكتشاف المجاهر الدقيقة وأنواع التصوير المتطورة بالأشعة، ويحيلنا الدكتور دياب – لكي نجد مطابقة العلم للتفصيل الوارد في السنة

عن مراحل تكوّن الجنين – إلى أحدث كتاب في علم الأجنة والحمل لـ« إيدن » و« هولاند » ص ١٩٢!! (انظر: حواراً أجرته مجلة « اليمامة » مع الدكتور دياب في عددها ١٠٧٦ بتاريخ ١٩ /٣/ ١٤١٠ هـ الموافق ١٨ / ١٠ / ١٩٨٩م) .

٢ ـ الختان والإيدز:

الختان من السنة، وهو – كما جاء في الأحاديث – من خصال الفطرة المندوبة .

واليوم اكتشف الباحثون في جامعتي (أوتاوا) الكندية و(نيروبي) الكينية أن هناك علاقة قوية بين عدم الختان والإصابة بفيروس الإيدز، من خلال دراسة علمية شملت ٣٧ دولة! .

وتبين أن عدم الختان يزيد احتمال الإصابة بداء الإيدز الفتاك بمعدل ٥ – ٨ مرات! .

ومع أن القروح في الأجهزة التناسلية تزيد من احتمال الإصابة، فإن عدم الختان – كما جاء في الدراسة – ثبت أنه أشد خطراً منها، فالقروح تزيد احتمالات الإصابة ما بين ٤ – ٥ مرات!! .

وكان باحثون آخرون قد أثبتوا من قبل وجود ارتباط بين عدم الختان وبعض الأمراض الجنسية الأخرى.

(مجلة « الهلال » القاهرية – أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٩ ص ١٧٨ ، ١٧٩).

٣ ـ السواك :

الحث على السواك لتطهير الفم، ورد في السنة القولية والعملية .. فالسواك

مطهرة للفم مرضاة للرب، وقال (عليه الصلاة والسلام) ما معناه: «**لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**».

وجاء العلم الحديث في السنوات العشرين الأخيرة ليكتشف أن في السواك فوائد مدهشة.. وجرت البحوث حوله في ألمانيا الغربية وسويسرا ثم في المملكة العربية السعودية ومصر.

ففي كلية الصيدلة بجامعة الملك سعود (في الرياض) أجريت دراسات وتجارب علمية، انتهت إلى أن السواك يحتوي على مواد فعالة في وقف نمو البكتريا والجراثيم الضارة، وفي تغذية اللثة وحمايتها من الالتهابات، وفي تبييض الأسنان!

(انظر حواراً مع الدكتور جابر سالم موسى - رئيس قسم العقاقير بكلية الصيدلة في جامعة الملك سعود، نشرته جريدة «الشرق الأوسط» - العدد ٣٢٤٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٧م- ص ١٠).

وكان الباحثون قد استخلصوا المواد الموجودة في السواك، واختبروا تأثيرها على الميكروبات، فكانت النتائج محدودة والتأثير ضئيلاً.

ولذلك اتجه البحث إلى دراسة لعاب عدد من الأفراد، بعد أن استخدموا السواك لتنظيف الفم بالطريقة المعروفة، وكانت المفاجأة مثيرة إذ وجد العلماء في لعابهم مواد كيميائية جديدة كبيرة الفعالية، لكنها لم تكن موجودة في المركبات التي استخلصت من السواك من قبل.. وبعد سلسلة من الدراسات العلمية المتقدمة، اتضح أن هذه المواد الكيميائية الجديدة كانت موجودة - أصلاً - ضمن مكوّنات السواك، لكنها كانت متحدة كيميائيًا بمركبات أخرى أمسكت بها وقيدتها فلم تعمل، فلما اختلطت هذه المركبات بأنزيمات اللعاب حدثت تفاعلات كيميائية

حيوية، أدت إلى تحرر المادة الفعالة وإطلاقها في الفم لتطهيره من نحو ٩٧٪ من الميكروبات الضارة الموجودة فيه.. وتبقى المواد الفعالة بين نشاط وخمود بصورة دورية تتكرر كلما ازداد النشاط الميكروبي، وذلك لمدة تبلغ ١٢ ساعة (يلاحظ أن الوقت الفاصل بين أي فرضين من الصلوات الخمس في اليوم لا يصل إلى ١٢ ساعة أبداً!! مما يعني أن استعمال السواك عند كل صلاة الذي استحبه الرسول ﷺ، يكفل طهارة الفم باستمرار!!) (مجلة «اكتوبر» القاهرية - العدد ٦٢٧ بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٨٨م - ص ٧٤).

* * *

الفصل السادس
ثوابت ومتغيرات

«لا ينبغي للإنسان أن يذل فكره لشيء سوى الحق، والذليل للحق عزيز!...
والحاصل أن الفكر الصحيح يوجد بالشجاعة، والشجاعة هنا قسمان: شجاعة في رفع القيد، الذي هو التقليد الأعمى، وشجاعة في وضع القيد، الذي هو الميزان الصحيح، الذي لا ينبغي أن يقرر رأياً ولا فكراً إلا بعد ما يوزن به ويظهر رجحانه».

ـ الإمام: محمد عبده ـ

سبق لي أن كشفت حقيقة «حسين أحمد أمين»، وأنه لص يسطو على أكاذيب أعداء الإسلام، من قدامى ومعاصرين، ثم يقدمها على أنها من «كشوفاته»!.

وأوضحت في هذا السياق، أن العمل على تهديم ثوابت الإسلام، وتثبيت بعض متغيراته، يعود إلى قرون تزيد على العشرة، كما دأب على المسعى الهدَّام ذاته، غلاة المستشرقين والمنصِّرين في زماننا، ثم سار وراءهم جميع المتغربين، الذين لا يتركون جحر ضب، دخله سادتهم في الغرب، إلا دخلوه وراءهم دون أي تبصر.

ولكي تتعرى أسطورة «التطوير الدائم» في الإسلام، بحيث لا يبقى من الإسلام سوى اسمه، الذي يمكن - وفقًا لهذه الأسطورة المتهافتة - أن يصبح غطاء لكل النقائض المعادية لجوهر هذا الدين»، لكي تتعرى من الأستار التي قد تخدع بعض الناس بعض الوقت، فإنه يجب مناقشة النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ هل تأثر الإسلام في العصر النبوي بالبيئة المحيطة به في مكة والمدينة؟

٢ ـ ما مدى قابلية الإسلام - بعد عصر النبوة - للتأثر ببيئات البلدان التي فتحها المسلمون؟

٣ ـ كيف نبرهن على صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان؟

* * *

بين الحيرة والضلالة

قبل الإجابة عن السؤال الأول، أسجل احترازاً ذا أهمية فائقة، هو أن هذا السؤال لا يمكن أن يصدر عن مسلم يؤمن بأن القرآن كلام الله - عز وجل- دون زيادة ولا نقصان، وبأن محمداً ﷺ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنه لم يلحق بربه إلا بعد أن بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة.

ذلك أن المسلم - حقًا - يصدّق قول الله - سبحانه - في محكم التنزيل:
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩) ﴾ (١).

أما من أنكر هذه الحقيقة - أو جحد أي كلمة من النص القرآني - فلا يبقى في عداد المؤمنين!!.

فالمسلمون لا ينكرون على من يعتريه الشك، ويضطرب عليه مسلك الحق، أن يحاور أهل العلم في شكوكه وحيرته، إذا كان يبحث عن الحق - فعلاً -، لأن ديننا دين الحق ويمكن إثبات ذلك بمئات الأدلة العقلية القاطعة، وليس في هذا الدين أسرار ولا كهنوت ولا توجد فيه أي جزئية - ناهيك عن الكليات - يأباها العقل السليم الذي لم تستعبده الأهواء والشهوات.. لكننا - معشر المسلمين - نأبى من يجحد حقائق قرآنية قطعية، ثم لا يكتفي بأن يدّعي الإسلام، وإنما يَزْعُمُ - أو: يُزْعَمُ له!! - أنه مفكر إسلامي !! فهذا تناقض لا ينطلي إلا على فاقدي العقول.

أما الحيران الذي يتحرى الحقيقة، فنبدأ معه - إن كان يؤمن بوجود الله

---

(١) سورة الحجر: الآية ٩.

(سبحانه) – من البرهنة على أن القرآن الكريم كلام الله – عز وجل–، وذلك بالأدلة البلاغية والعقلية والعلمية، فإذا أطاع عقله وقهر هواه، فإنه لن يجد في نفسه أثرًا لأكذوبة « تأثر الإسلام بالبيئة » ولا لأسطورة « التنازلات التي قدمها الإسلام لكي ينتشر!! » .

وصدق الإمام علي (رضي الله عنه) حينما قال : ليس من طلب الحق فأخطأه، كمن طلب الباطل فأصابه!! .

* * *

وعلى الرغم من ذلك كله، أناقش هذه الأسطورة المتهافتة، ليكون الشاب المسلم على بيِّنة من أمر هؤلاء الدجالين، الذين كثر عددهم، وعَلاَ صراخُهم، وفتحت أمامهم الأبواب على مصاريعها لنشر أباطيلهم المسروقة! ولنلاحظ – أولاً – أن «الأمين» متناقض في هذه المسألة مثلماً تناقض في قضايا كثيرة أخرى، حسبما مر بنا، ومصدر تناقضاته أن مصادر سرقاته عديدة!! .

فهو يرفع عقيرته بأنه يهدف إلى تنحية الرواسب التاريخية التي لحقت بالإسلام – بزعمه –، غير أنه في الكتاب نفسه، يدَّعي أن الإسلام قدَّم تنازلات من جوهره، ليتسنى له الانتشار!!! .

وهذا الذي يدعو– باسم التطور– إلى نسف ثوابت الكتاب والسنة، تراه يقول ص ٢٤٩ : «لقد استقر لدى المسلمين منذ البداية مبدأ جواز العمل بالعرف في الأمور التي لم يرد فيها نص من القرآن أو السنة»!! .

مع أنه يزعم في أكثر من موضع من كتابه، أن المسلمين لم يكونوا – خلال تاريخهم كله – يلتزمون الكتاب والسنة، وإنما كانوا يتحايلون على أحكامهما!!

فهو لا يخجل من أن يتناقض ويكذب - معًا -، حيث يدعي أن الإسلام قدَّم تنازلات من جوهره في حين يقر في النص المشار إليه قبل قليل، بأن المسلمين ظلوا يحترمون نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة!!.

وأضرب صفحًا عن استقصاء تناقضات «الأمين» المزرية به، وأفند أسطورة سادته، التي انتحلها لنفسه.

شهادة خارجية

ولنبدأ في الإصغاء إلى شهادة ذات قيمة عظيمة، لأن صاحبها - الدكتور موريس بوكاي - لا يمكن أن ينحاز إلى الإسلام، فقد كان الرجل حينذاك كاثوليكيًا شديد الالتزام بدينه فكرًا وسلوكًا، وهو طبيب وقد شرع يبحث دون أحكام مسبقة «إيديولوجية»، وذلك بخلاف المستشرقين الموتورين الذين يبدؤون بأحكام جاهزة من موروثات حقدهم الصليبي الاستعماري، ثم يبحثون عن مسوغات لهذه الأحكام، ولو بتحريف الحقائق بالبتر والانتقاء التعسفي.

والقضية التي بحثها بوكاي ليست من جنس الدهاليز التي يصطنعها غلاة المستشرقين والمنصِّرين، فهي مسألة علمية بحتة، تتعلق بمدى التناقض بين الكتب السماوية والعلوم الحديثة.

يقول د. بوكاي بعد بحث استغرق منه جهداً ووقتًا كبيرين، إنه لم يجد في القرآن أي تأييد للأساطير أو الخرافات، التي كانت رائجة زمن إيحاء النص للإنسان (يعني: النبي محمدا ﷺ)، ولم تكن هذه الحال نفسها بالنسبة إلى التوراة التي عبَّر

مؤلفوها عن أنفسهم (!!) بلغات زمنهم (انظر: د. موريس بوكاي « ما أصل الإنسان » ص ١٧٩).

ناهيك عن الحقائق التي ثبتت يقينًا - وأقرت بها المؤسسات الدينية المسيحية !! -، وخلاصتها أن التوراة الحالية لم تُكْتَبْ في زمن موسى (عليه السلام)، وأن الأناجيل لم تُدَوَّن في زمن عيسى (عليه السلام) بل إن المدة بين عهد كل من النبيين الكريمين وزمن تدوين النصوص الحالية المنسوبة إليهما، تصل إلى مئات السنين [١] - باعتراف القوم أنفسهم !! - .

---

(١) . دُوِّنت التوراة بالعبرية ثم بالآرامية ثم اليونانية، ولا يُعْرَف أول من دوَّنها . وتختلف الفرق اليهودية حول مصادر ديانتها فبعضها يرفض التلمود، وبعضها يعترف به.. لكن من الثابت أن أسفار التوراة كُتِبت خلال ٩٠٠ سنة !!.

وتختلف الفرق المسيحية في عدد كتب العهد القديم، فهي ٤٦ سفراً عند الكاثوليك، وتهبط إلى ٣٩ سفراً لدى البروتستانت، وتقفز عند الأرثوذكس الإنجيليين إلى ٥٣ سفراً !!.

وأقدم نسخة من نسخ العهد القديم والعهد الجديد، هي ترجمة عن الأصل، علماً بأن الترجمات تأخرت إلى القرن الرابع الميلادي، أما الأصل فمفقود !!.

وقد لعب بولس - اليهودي - دوراً خطيراً في تحريف المسيحية، بنقلها من التوحيد إلى الوثنية، وباصطناع أكذوبة تأليه المسيح - تعالى الله عما يشركون - مع ملاحظة أن عقائد النصارى من تثليث وصَلْب وفداء ودينونة وعمادة، جميعها مأخوذة عن أقوام وثنيين، عرفوها قبل ميلاد المسيح - عليه السلام - بقرون بعيدة، كالفراعنة والفينيقيين والهندوس والبابليين والصينيين.. هذا ويحق للبابا عند النصارى أن ينسخ أي حكم ديني عندهم !! ولمزيد من التفاصيل الموثقة بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى :

(أ) العقائد الوثنية في الديانة النصرانية- محمد طاهر التنير .

(ب) اليهودية والمسيحية - د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي (وخصوصاً الصفحات : ١٠٢، ١٠٣، ١٨٠، ١٨٦، ٢٩٣، ٣٤٧، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤١٢).

(ج) مقارنات الأديان / الديانات القديمة - محمد أبو زهرة (وخصوصاً جدول الموازنة بين أقوال الهنود الوثنيين في كريشنا وأقوال المسيحيين في يسوع ص ٢٥ - ٣٦، وجدول الموازنة بين أقوال الهنود الوثنيين في بوذا وأقوال النصارى في يسوع ص ٤٧ - ٥٦).

(د) المناظرة الكبرى - الشيخ : رحمت الله الهندي (وخصوصاً اعتراف مُناظره القسيس فندر بوقوع النَّسْخ والتحريف في كتب العهدين القديم والجديد ص ٣٦٤، وكذلك أمثلة الاختلافات والأغلاط والتحريفات تبديلاً وزيادة ونقصاناً في كتب العهدين ص ٤٣٦ - ٥٠٥).

السرقة المزعومة..

إن الذي ينتهب أفكار الآخرين يحاول الابتعاد عن الإشارة إلى هؤلاء الآخرين سلبًا وإيجاباً.. ولسنا في حاجة إلى بسط القول في هذه الحقيقة لحسين أمين بالذات، فهو يختلس أفكار المستشرقين دون أن يشير إليهم، وفي مواضع أخرى يثني على المستشرقين الذين ردد أقوالهم دون نسبتها إلى أصحابها!!.

فكيف يأخذ الإسلام عن اليهود والنصارى ثم يتهمهم بتحريف الكتب السماوية التي أنزلت على أنبيائهم؟! لاسيما أن الموقف الإسلامي العام من روايات أهل الكتاب، **يلخصه الحديث الذي رواه البخاري: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»**!!! هذا مستحيل عقلاً..

والأشد استحالة أن يصمت اليهود والنصارى، فلا يفتضحون من سرق بضاعتهم، ثم اتهمهم بالتحريف!!.

هذا مجرد افتراض أناقشه منطقيًا قبل التوغل في التفاصيل المحددة، ليتضح لكل عاقل، مدى التهافت في هذه الدعاوى الباطلة، التي سبق لمشركي مكة أن طرحوها (*)، من باب المكابرة بدليل أن كثيراً ممن زعموها، أسلموا طواعية فيما بعد، وأصبحوا من المجاهدين في سبيل الله..

لقد ظهر الإسلام في عصر كانت الهيمنة فيه معقودة للوثنية، ليس في جزيرة العرب وحدها فحسب، وإنما في أرجاء المعمورة (لدى الإغريق والفرس والهنود...)

(*) من ذلك ادعاؤهم أن القرآن.. ﴿أساطير الأولين اكتتبها فهي تُملى عليه بكرةً وأصيلاً﴾ (سورة الفرقان: الآية ٥).. مع علمهم بأن النبي ﷺ لا يقرأ ولا يكتب!!.

بل إن اليهودية والنصرانية – وهما ديانتان توحيديتان أصلا – لم تَنْجُوَا من آثار الشرك والتجسيد، فالتثليث المسيحي – مثلاً – معتَقَدٌ هندوسي أقدم من ميلاد المسيح (*).

وقد انتقلت الصور والتماثيل إلى الكنائس، بعد أن اعتنق الرومان الوثنيون الديانة المسيحية، وأثَّروا فيها تأثيراً سلبيًا شديداً.

ومن الثابت تاريخيًا أن العرب قد ملؤوا البيت الحرام بالأصنام، ورسموا صوراً منسوبةً إلى أبي الأنبياء إبراهيم (عليه الصلاة والسلام)، وهو يستقسم بالأزلام، وقد طمس النبي محمد ﷺ تلك الصور الزائفة يوم فتح مكة، قائلاً: «**قاتلهم الله جعلوا شيخنا يستقسم بالأزلام!! ما شأن إبراهيم والأزلام؟**» (تهذيب السيرة ص ٢٥٨).

فأين – في الإسلام – آثار الشرك الذي كانت تضج به الأرض في كل اتجاه؟... وكيف ينفرد الإسلام بتحريم الصور والتماثيل في كل مكان وليس في أماكن العبادة فحسب؟!.

إن الإسلام جاء بأسمى عقيدة في توحيد الله، لا مجال لمقارنتها حتى بأفضل تصور بشري لمفهوم الألوهية.. فالكمال الذي يزعمه أرسطو للإله، كمال يدنو من العدم المطلق.. فالإله – عند المعلم الأول – يعقل ذاته ولا يعقل ما دونها (عباس محمود العقاد – حقائق الإسلام وأباطيل خصومه – ص ٤٩ – ٥٥).

والله – سبحانه وتعالى – في العقيدة الإسلامية، هو رب العالمين: الإنس والجن، البشر والحيوانات والجمادات، رب العرب والعجم، السود والبيض، وهو – تبارك

(*) انظر الهامش في الصفحة ٦٨٢.

وتعالى – لا يفضل قومًا على قوم، ولا شخصًا على شخص إلا بمقدار التقوى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴿١٣﴾ ﴾[1].. وهو – عز وجل – في عقيدتنا الصريحة في الكتاب والسنة ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ ﴾[2].

أما الإله « يهوه» عند اليهود، فهو إله عنصري قبَلي خاص بهم لأنهم شعبه المختار!! وهو يتراجع عن قراراته ويندم عليها – تعالى الله عما يقول الظالمون.

– (انظر: سهيل ديب – التوراة: تاريخها وغاياتها ص ٢٢، ص ٩١، وكذلك: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي – اليهودية والمسيحية – ص ٢٠٦ وما بعدها).

أما الله عند النصارى، فهو يلد ثم يترك ابنه يُقتل – سبحان الله وتعالى عما يصفون–.

* * *

---

(١) سورة الحجرات: الآية ١٣.

(٢) سورة الإخلاص: الآيتان ٣، ٤.

النبوة بين نقيضين!!

وفي مسألة النبوة يمتاز الإسلام عن اليهودية والمسيحية معًا.. فمعجزة النبي محمد ﷺ الكبرى – أي : القرآن الكريم – باقية، وتقوم على تحدي عقول البشر، في حين أن معجزات الأنبياء السابقين كانت ذات طابع آني، تقوم على خرق السنن الإلهية في الكون – بمشيئة الله – كإحياء الموتى على يد عيسى وتحول البحر طريقًا لموسى والمؤمنين معه، وانقلاب النار بردًا وسلامًا على إبراهيم ... إلخ.

وفي حين لا يؤمن اليهود والنصارى بجميع الرسل والأنبياء، فإن الإسلام يحكم بالكفر – نعم، بالكفر! – على من يجحد نبوة أي نبي ذكره القرآن الكريم، وموسى وعيسى – عليهما السلام – من هؤلاء الرسل الكرام..

ومصدر هذه العقيدة الإسلامية، قول الله – سبحانه –: **﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ (٢٨٥)﴾**[١].

والأنبياء والرسل – في القرآن والسنة – صفوة من البشر، اجتباهم رب العالمين واختارهم، ليبلغوا رسالاته – سبحانه – لهداية العقلاء إلى المنهج الذي يرضي الله – عز وجل – .. وهؤلاء الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) معصومون من الفواحش ومن كل ما يخدش المروءة، لكنهم ليسوا معصومين من الخطأ والنسيان خارج مهمتهم في تبليغ الرسالة.

فأين هذا المفهوم الذي يشهد العقل السليم بروعته، من غلو النصارى بعيسى

(١) سورة البقرة : الآية ٢٨٥.

(عليه الصلاة والسلام)، الذي جعلوه ابناً لله - تعالى الله عما يشركون (*) -؟

وأين هذا المفهوم الدقيق السامي، من البذاءات التي لا تليق بأي إنسان يحترم نفسه، ومع ذلك فقد نسبها العهد القديم إلى الأنبياء الكرام؟! علماً بأن العهد القديم يؤمن به اليهود، كما يؤمن به كثير من النصارى - على خلاف في بعض التفاصيل - .

ومن تلك البذاءات الساقطة التي افتراها الذين حرَّفوا الكلم عن مواضعه، أن لوطًا تزوج بنتيه !! وأن سليمان أرسل أحد قادته العسكريين إلى معركة خاسرة ليتخلص منه، ويخلو له الجو مع زوجة القائد المغدور به!! .. إلى آخر هذه الضلالات والافتراءات الرخيصة.

* * *

(*) في صحيح مسلم أن النبي ﷺ نهى أمته عن اتخاذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد، وذم هذا المسلك مشيراً إلى أن من كانوا قبلنا فعلوا ذلك بقبور أنبيائهم وصلحائهم..

المرض عند اليهود..

وأين يضع دجالو التأثر بالبيئة وتقديم الإسلام تنازلات لها، أين يضعون المسؤولية الشخصية للإنسان عن نفسه في الإسلام ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[(١)]، مقابل أسطورة الخطيئة الأصلية في المسيحية التي تقوم على سوء ظن مفرط في جميع بني آدم؟!.. وأين يضعون اشتراط الإسلام للعقل كمناط للتكليف والثواب والعقاب في الدنيا والآخرة، إزاء عقوبة رجم الثور حتى الموت إذا ما نطح إنساناً وقتله، وهي عقوبة مقررة في التوراة المزورة في الإصحاح ٢١ من سفر الخروج!! (عبد العزيز الثعالبي – محاضرات في تاريخ الأديان والمذاهب ص ١٠٣ – وكذلك: العقاد – حقائق الإسلام وأباطيل خصومه – ص ١٦٧، ١٦٨).

بل إن المصاب ببعض أنواع البَرَص، هو إنسان نجس – عند اليهود – يحكم الكاهن بنجاسته، وعلى هذا المريض المسكين أن يلبس ثياباً مشقوقة ويغطي شاربيه، وينادي: نجس، نجس، ويظل منبوذاً وحده خارج المحلة!!! (سفر اللاويين – الإصحاح ١٣).

وكيف يرتضي عاقل أكذوبة تأثر الإسلام بالبيئة المحيطة به في فجره، مع أن هذا الدين امتاز بتقرير الإنسانية الكاملة للمرأة فـ« النساء شقائق الرجال »، وقرر لها شخصيتها المالية المستقلة – وهو أمر لم يعرفه غير المسلمين إلا في أوربا أوائل القرن العشرين الميلادي !!!!–.

ناهيك عن أن المرأة كانت موضع احتقار لدى الأمم الأخرى في وقت الرسالة وما

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٦٤.

قبلها.. فقد كانت عند الرومان إنسانًا غير كامل الأهلية، أما في الهند فكان خلاص الرجل روحيًا مرهونًا بـ« الموكشا » أي: الانفصال عنها، كما كانت الزوجة تُحْرَق وهي حية عند ما يموت زوجها، لئلا تصيبها اللعنة الأبدية!! (العقاد – حقائق الإسلام – ص ٢٣١).

أما في المسيحية فالعلاقة الجنسية بالزوجة علاقة دنيئة، يترفع عنها « الأتقياء » في صورة الرهبانية!! في حين أن الاتصال المشروع بين الزوجين، أمر مستحب في الإسلام – بل إن فاعله يُؤْجَر ويثاب عند ربه!.

ولا حاجة بنا إلى تبيان المفارقة الكاملة بين المكانة التي تبوأتها المرأة في الإسلام، وانحطاط حالتها لدى العرب في جاهليتهم، حيث كانت مصدراً للعار ولذلك توأد البنت حية، وكانت الزوجة التي يتوفى زوجها، تؤول إلى شقيقه كجزء من الميراث المادي!... كما كانت المرأة الحائض نجسةً كلها لدى اليهود، أما في الإسلام فلا يمتنع بالنسبة إليها سوى الجماع!!.

ومن أين جاء الإسلام في موقفه الفذ من الفقر، الذي يعد تعبداً لدى النصارى كما كان مقدساً في الديانات الشرقية الآسيوية، مقابل النزعة المادية الرهيبة في الديانة اليهودية المحرَّفة؟!.

* * *

بين الكتاب وأهله!!

ولن نمضي أكثر في هذه المقارنات الحاسمة، لأن الأمر واسع جداً وواضح جداً.. وعلى المروجين للأسطورة الواهنة أن يقدموا ولو دليلاً واحداً!!.

في حين أن عليهم أن يجيبوا عن مئات الأسئلة ومنها – بالإضافة إلى كل ما أسلفناه – :

■ من أين جاء الإسلام بالوضوء؟ وصيام رمضان تحديداً؟ ونظام الزكاة بتفاصيله المميزة الدقيقة؟ واشترط أربعة شهود لإثبات جريمة الزنى؟...

إن الإسلام لو كان كما يزعم هؤلاء الدجالون، لتعين أن يكون عبارة عن تراكمات متناقضة!! ولتعين أن يتأثر بالتثليث والوثنية وتعظيم الصور ونكاح المحارم – كما كان لدى المجوس! – وعبادة النار وتقديس الفقر والغلو في شخص النبي، والحط من شأن الأنبياء الآخرين، ونظام الكهنوت وتناسخ الأرواح، وإذكاء التناحر القَبَلي، ودفن الزوجة مع زوجها في الهند..

وما رأي هؤلاء الضالين المضلِّين، في أن الإسلام الذي جاء مصدقًا لأصل رسالات الأنبياء السابقين، حرص على مخالفة واقع اليهود والنصارى.. فالرسول ﷺ لما هاجر إلى يثرب، وجد اليهود فيها يصومون يوم عاشوراء، فأمر بصومه على أن يصوم المسلم يومًا قبله أو يومًا بعده!!.

فعن ابن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: قال رسول الله ﷺ: « **صوموا يوم عاشوراء وخالفوا فيه اليهود وصوموا قبله يومًا أو بعده يومًا** [رواه أحمد].

كما دلت بعض الأحاديث النبوية الصحيحة على أن الأمر بإعفاء اللحية، وإحفاء الشارب، يأتي في سياق مخالفة المشركين تارة، والمجوس تارة أخرى..

قطيعة عقيدية

هناك أمران يبدوان - للوهلة الأولى - متعارضين، غير أنهما عند التبصر الواعي يؤديان شهادة أخرى ناصعة، على أن الإسلام من عند الله، وعلى بهتان أسطورة تأثر الإسلام بالبيئة وتقديمه تنازلات للمجتمع الجاهلي..

ذلك أن الإسلام بدأ بمفاصلة كاملة مع القوى الأخرى كافة في مضمار المعتقدات، دون أي تزويق لحقيقة التباين الشديد بين العقيدة الإسلامية والمفاهيم والمعتقدات التي كانت سائدة لدى مشركين مكة وأهل الكتاب والفرس وجميع المعتقدات الضالة الأخرى!!

وتتجلى تلك المفاصلة الحاسمة المبكرة، في قوله - تعالى- مخاطباً نبيه ﷺ: **﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١ لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٣ وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾** (١).

فهذه السورة مكية (انظر: السيوطي - الإتقان - ص ١٣)، بل إنها السورة السابعة عشرة في ترتيب نزولها من بين ٨٥ سورة نزلت في مكة قبل هجرة رسول الله ﷺ إلى يثرب (السيوطي - المرجع السابق - ص ١٤).

وتكرر ذلك في سورة الفاتحة التي نزلت - يقيناً - قبل فرض الصلاة في السنة

---

(١) سورة الكافرون: الآيات ١ - ٦.

السابعة من البعثة المحمدية: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ فالمفارقة جلية تماماً في الاعتقاد، وفي الاستقامة على صراط العزيز الحميد، الذي يختلف كليًا عن سبل الضلال العديدة، سواء أكانت سُبُلاً وثنية صرفة، أم تحريفات بشرية لديانات أصلها سماوي صحيح.

ومع أن النبي (عليه الصلاة والسلام) – ككل الرسل الكرام – معصوم، فإن الآيات التي تحذره من اتباع أهواء البشر تكررت، والمراد – والله أعلم – هو تحذيرنا – نحن المسلمين لأننا لسنا معصومين من الانحراف عن دين الله..

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۝٤٨ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ۝٤٩ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ۝٥١﴾[1].

* * *

(١) سورة المائدة: الآيات ٤٨ – ٥١.

وبعيداً عن أي تفسير مهما بلغ من الدقة، نقف أمام حقائق ساطعة تقررها الآيات السالف ذكرها:

١ ـ القرآن مصدّق لما سبقه من كتبه سماوية – قبل تحريفها طبعًا –!.

٢ ـ ومع ذلك فالقرآن مهيمن على تلك الكتب، لأنه الرسالة الخاتمة.

٣ ـ الرسول ﷺ مأمور بالحكم بما أنزل الله عليه، وكل ما عدا ذلك أهواء لا يجوز اتباعها.

٤ ـ تحذير النبي الكريم من أن يفتنه أعداء دعوته عن (بعض) ما أنزله الله إليه.

٥ ـ كل حكم يخالف الحق الذي أنزله الله على نبينا هو حكم جاهلي مرفوض.

٦ ـ حتى أهل الكتاب من يهود ونصارى، نهانا الله عن موالاتهم، فمن والاهم فهو منهم – أي: لا يظل على إسلامه مهما ادعى ذلك!–.

فهل هناك عاقل نزيه يزعم – بعد ذلك – أن الإسلام قدم تنازلات ليتاح له الانتشار؟ علماً بأن هذا مجرد شاهد من مئات الشواهد المماثلة المبثوثة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة!!.

* * *

أجل .. لو كان أمر هذا الدين موكولاً لبشر غير معصوم، يتصرف من عند نفسه، لكان احتمال تقديم التنازلات هو الأصل . وليس أدل على ذلك من اليهودية والنصرانية اللتين تصرف الأحبار والرهبان فيهما بما يرضي البشر حتى اختلط الحق فيهما بباطل البشر، وضاعت الأصول بالتنازلات وبالرضوخ للبيئات المختلفة.

قال – تعالى – مخاطباً رسوله ﷺ: ﴿**وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا**

إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لاَّتَّخَذُوكَ خَلِيلاً (٧٣) وَلَوْلا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً (٧٤) إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا (٧٥) ﴾[١].

فلولا فضل الله بتثبيته نبيه وعصمته إياه من الفتنة، لمال إليهم بعض الشيء ليكسبهم إلى جانبه!! لكن الله – عز وجل – لم يَكِلْ أمر رسالته الخاتمة إلى بشر لم يعصمه – ولله الحمد والمنة –.

* * *

(١) سورة الإسراء: الآيات ٧٣ – ٧٥.

دليل مضاد؟!

ولا أكتفي بدحض فرية «الأمين» المنهوبة عن مشركي مكة وغيرهم، بل أقدّم له دليلاً معاكسًا..

فمن المعلوم أن قِبْلة المسلمين في صلاتهم، كانت إلى بيت المقدس، منذ فرضت عليهم الصلاة في السنة السابعة للبعثة، حتى بدايات السنة الثانية للهجرة (أي: مطلع السنة الخامسة عشرة من البعثة)، حيث نزل الأمر الإلهي بتحويل القبلة إلى المسجد الحرام في مكة المكرمة.

فلو كان الأمر أمر تنازلات لحصل العكس تمامًا، فمراعاة مشاعر أهل مكة — ناهيك عن التدني لمرحلة التنازل! — تقضي بأن تكون القبلة في مكة إلى المسجد الحرام، وفي المدينة حيث الوجود القوي لليهود، كانت المداراة بقصد استقطابهم، تقضي بأن تتحول قبلة المسلمين في الصلاة إلى بيت المقدس، فلمَ حصل العكس تمامًا؟!.

والمبدأ ذاته ينطبق على قبول الإسلام بقاء اليهود والنصارى على دياناتهم إذا دفعوا الجزية، بينما لم يقبل الجزية من مشركي العرب!! ومنطق المراعاة السياسية — وهي أقل خطرًا من التنازلات في العقائد والمبادئ — يوجب أن يحصل العكس، فالمشركون كانوا هم الكثرة الكاثرة في جزيرة العرب، بخلاف اليهود والنصارى الذين كانوا أقليتين محدودتي الحجم والأثر!! وقل مثل ذلك في إباحة الإسلام لأتباعه طعام أهل الكتاب والزواج من نسائهم، دون المشركين من غير أهل الكتاب!!.

إن كل ما سلف - ونظائره أكثر من أن تحصى - دليل على عكس افتراءات «الأمين» وسابقيه ولاحقيه، فالأدلة قطعية على أن هذا دين من عند الله وصل إلينا - في مصادره لا في سلوك أتباعه - دون زيادة ولا نقصان!!.

ولم يقف حرص الإسلام على التميز عند حدود العقائد والعبادات، بل إنه امتد ليشمل المصطلح والمظهر والملبس .. قال - تعالى -: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٠٤)** ﴾ (١).

لقد نُهينا عن ترديد كلمة «راعنا» التي كان اليهود يقولونها، مع أن معناها اللغوي ليس بعيداً من معنى «انظرنا» !! (انظر: الصابوني - صفوة التفاسير -١/ ٧١).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم**»!!.

وعنه أيضاً - في صحيح مسلم - قال: قال رسول الله ﷺ «**جُزُّوا الشوارب، وأرخوا اللحى، خالفوا المجوس**»!!.

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ «**خالفوا المشركين، أحفوا الشوارب وأوفوا اللحى**» [رواه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم].

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية**» [متفق عليه].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٤.

وقصة أبي ذر الغفاري – رضي الله عنه – مشهورة ، لما عيَّر بلال بن رباح بأمه، قائلاً له: يابن السوداء، فقد غضب الرسول ﷺ وقال لأبي ذر:

« **إنك امرؤ فيك جاهلية** »!!.. أجل فالقطيعة مع قيم الجاهلية حاسمة.. ورب قائل يقول: إن النبي جاء متمماً لمكارم الأخلاق.. والجواب هو أن الغاية الكبرى لرسالات الرسل جميعًا واحدة هي توحيد الله – عز وجل – وإخلاص العبادة له..

أما رسالة محمد ﷺ فتمتاز عن سابقاتها بالتشريع الذي جاء ليبقى ما بقيت السموات والأرض، لأنها رسالة للعالمين وليست لأمة معينة، في مرحلة معينة فحسب!!.

والعرب في مكة عند البعثة، كانت فيهم بقايا من دين إبراهيم (عليه الصلاة والسلام)، كتعظيم البيت الحرام، والأشهر الحرم.. وكانت فيهم قيم وأعراف سامية أقرّها الإسلام – كالجود وإغاثة الملهوف والشجاعة ... –، لكن الإسلام جعل لها وجهة أسمى، فلا مقارنة بين من يبذل ماله رياء وسمعة، ومن لا تعلم شماله ما أنفقت يمنه!!.

وكذلك بين من يقاتل للشهرة أو للمغانم – أو هما معًا –، ومن يبكي لأنه يموت على فراشه، بعد أن خاض زهاء مئة زحف، فالشهادة هي أسمى أمنياته..

وعمومًا، فالقاعدة الإسلامية التي تحكم هذه المسألة: من تشبّه بقوم فهو منهم(*)!! أي: أن تحريم التشبه بخصائص غير المسلمين لا يقتصر على ما كان منها

(*) الشواهد على مخالفة غير المسلمين في العبادات كثيرة في السنة الشريفة، ومنها: الأمر بالصلاة بالنعال مخالفة لليهود، وكذلك استحباب السحور وتعجيل الفطر في رمضان، والنهي عن صيام يومين مواصلة، والنهي عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها، لأن هناك كفاراً يسجدون للشمس حينذاك!! وكذلك قصة الأذان للصلاة بعد أن رفض النبي فكرة الناقوس لأنه للنصارى والبوق لأنه لليهود والنار لأنها للمجوس...!!

معروفًا زمن نزول الرسالة، بل إنه يشمل كل ما يستجد من مفاهيم وعادات تكون من خصائص غير المسلمين. . وهذا يختلف عن اقتباس ما لا يكون خصيصة لقوم أو لأتباع ملة غير الإسلام، فالحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق بها، والمهم – في تلك الحال – ألاَّ تتعارض الحكمة مع أحكام الإسلام، أما الخصائص الذاتية لغير المسلمين فمرفوضة جملةً وتفصيلاً وبصورة مبدئية قاطعة دون محاولة عرضها على أي نص شرعي لأن النصوص – في هذا – مشتهرة متضافرة.

* * *

التدرج ينفي أيضا!

إن التدرج في التشريع، في مقابل القطع العقيدي الصريح منذ البداية، ينسفان أيضًا أسطورة التنازلات من جوهر الدين، الذي بدأ بالتوحيد الصافي وظل إلى يومنا هو الأصل، وسيبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فلقد كان التدرج – الذي يسميه «الأمين»: التطور – هو السمة الأساسية في مجال المعاملات، مما ينقض أكذوبة التنازلات.. لأن التنازلات تعني أن يبدأ الدين الجديد بأحكام كاملة، ثم يقدم تنازلات على حسابها للبيئة المحيطة، في حين أن التدرج يدل على العكس، فكلما استقر حُكْمٌ نزل آخر.. أي أن التبعات من أداء واجبات وتحاشي محرَّمات، كانت تزيد شيئًا فشيئًا بدلاً من أن تنقص – وفقاً لأكذوبة التنازلات– !!.

وهذا ما يعبر عنه حديث أم المؤمنين «عائشة» – رضي الله عنها– الذي أخرجه البخاري، وخلاصته أنه لو نزل تحريم الخمر والزنى في أول أمر الإسلام، لكان الرفض للإسلام أكبر..

* * *

ولو لم يكن هذا الدين من عند الله – حقًا –، لما رفض الرسول ﷺ عرض قريش أن يجعلوه ملكًا عليهم على أن يتخلى عن دعوته!!

مع أن أي قائد دنيوي بحت، كان بإمكانه انتهاز الفرصة، على أمل أن يعود إلى نشر مبادئه بعد أن يتوطد سلطانه!!.

بل إن مطلع سورة « عبس » يقدم دليلاً ناصعًا آخر، على سقوط أكذوبة التنازلات.. فقد تضمنت السورة عتاباً للنبي الكريم، ليس لأنه قدَّم تنازلاً ولو مؤقتًا عن بعض دينه – وحاشاه أن يفعل –، وإنما لأنه (عليه الصلاة والسلام) عبس في وجه أحد المسلمين وهو ابن أم مكتوم الأعمى، الذي ألحَّ في تساؤلاته على النبي، الذي كان مشغولاً بدعوة نفر من رؤوس الشرك في مكة إلى الإسلام – بدعوتهم إلى الإسلام وليس بتقديم تنازلات!! –، ومع ذلك نزل العتاب السماوي، في كتاب الله المحفوظ وحيًا تعبدنا الله به إلى قيام الساعة.. قال – تعالى –: ﴿**عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ۝١ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ۝٤ أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧**﴾ [١].

* * *

---

(١) سورة عبس: الآيات ١ – ٧.

وفي عهد الراشدين..

وقد التزم الصحابة (رضوان الله عليهم) هذه الروح بمنتهى الصدق والأمانة والحزم.. حتى إن أبابكر الصديق أصرَّ على إنفاذ جيش أسامة بن زيد، الذي كان النبي ﷺ، قد عقد لواءه وانتقل إلى جوار ربه، قبل أن يرتحل الجيش..

مع ملاحظة أن إنفاذ هذا الجيش ليس حكمًا شرعيًا يأثم أبوبكر بعدم إرساله أو بتأجيل تسييره نظراً للظروف الخطيرة، التي أحاطت بالدولة الإسلامية داخليًا وخارجياً.

وقد غضب أبوبكر من دعوة عمر بن الخطاب له ألاّ يحارب مانعي الزكاة.. وكان الفاروق يرى أنهم مسلمون فلا يجوز قتالهم، لكن الخليفة الراشد الأول احتد، مؤكداً عزمه على أن يقاتل كل من يمنعه عقال بعير كان يؤديه في زمن الرسول ﷺ.

وأي قائد سياسي لا ينطلق من أحكام واضحة محددة كأحكام الإسلام، كان في وسعه أن يقدم تنازلاً للمتمردين، ويوصف من قِبَل حاشيته بأنه حكيم وبعيد النظر!!.

وحادثة ارتداد جبلة بن الأيهم في عهد ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب أشهر من أن نبسط القول فيها .. فقد ارتد ذلك الملك الغساني الصلف، لأن الخليفة أصرّ على أن يقتص من جبلة، الذي هشّم أنف رجل من بني فزارة.. مع أن القوانين الوضعية الغربية التي يطبل لها «الأمين» وسادته وأمثاله، تعطي رئيس الدولة حق العفو عن مرتكبي أفظع الجرائم: القتل العمد !!.

* * *

الثوابت عند الفقهاء

وتنطبق جميع التحديات السالف بيانها، على أسطورة تقديم الإسلام تنازلات في القرون التي تلت فجر الإسلام.

فالقرآن الكريم – وهو المصدر الأول للإسلام – نُقِلَ إلينا عن النبي ﷺ بصورة فريدة، يستحيل معها أن يتطرق إليه أي تغيير، فلقد نَقَلَهُ جمعٌ عن جمع عن جمع، وظل محفوظًا في الصدور والسطور..

بل إن هذا النقل الذي لا مثيل له في التاريخ، شمل القراءات المختلفة، ومخارج الحروف وأحكام التجويد المختلفة، طبقًا لما علَّمه النبي الكريم أصحابه الأفاضل، الذين نقلوه – كما هو – لمن بعدهم، وهكذا حتى وصل إلينا بهذه الصورة الفريدة.

وأما السنة النبوية الشريفة فقد أثبت في الجزء الثاني من هذا الكتاب، نوع الجهد المبذول في حفظها وتنقيتها، وحجم ذلك الجهد المميز.

فمن أين تأتي التنازلات المفتراة، إذا كان المصدران – أي: القرآن والسنة – محفوظين تمامًا؟!.

قد يقول قائل: إن الفقه الإسلامي هو الذي قدّم التنازلات لبيئات البلدان المفتوحة..

وسأفترض – جدلاً – أن هذا الزعم صحيح (وسيأتي تفنيده بعد قليل)، فذلك لا يمس الإسلام في شيء، لأن الفقهاء في كل زمان ومكان، مجتهدون مأجورون أصابوا أم أخطؤوا، لكن اجتهاداتهم ليست ملزِمة لأحد، لأنها ليست مصادر للإسلام.. وموضع الاجتهاد هو الظنيات وليس القطعيات التي لا يجوز – أصلاً –

أن تكون موضع اجتهاد.. أما الظنيات فليس الاجتهاد فيها حكراً على زمن دون زمن، ولا على مكان دون آخر، على أن هناك ضوابط للاجتهاد وشروطاً في المجتهد، ينبغي استيفاؤها قبل ادعاء الاجتهاد.

ولنناقش معًا – بإجمال – الافتراض الجائر حول الفقهاء والبيئة.. إن مما ينسف هذا الاتهام من جذوره، أن الفقهاء كانوا – جميعًا – ملتزمين الثوابت والقطعيات الواردة في القرآن والسنة (*).

فلم يختلفوا حول عدد الصلوات الخمس المفروضة، ولا على عدد ركعات كل منها، ولا على ترتيب الأركان في كل ركعة.. وكذلك الأمر بالنسبة إلى صيام شهر رمضان، وبدء يوم الصوم بالفجر وانتهائه عند المغرب.. وقل مثل ذلك عن الحج ووجوب إقامة الحدود الشرعية وتحريم الخمر والخنزير والميتة والكذب والغيبة والنميمة...

وحتى في المجالات التي يجوز فيها الاجتهاد – وهي خارج إطار القطعيات –، لم يبدأ الأئمة الأربعة من فراغ، وإنما أفادوا من تراث فقهي واسع بدأ على أيدي الصحابة.. فالفقه – كما يقول ابن القيم – : «انتشر في الأمة عن أصحاب ابن مسعود بالعراق، وأصحاب زيد بن ثابت وابن عمر بالمدينة، وأصحاب ابن عباس بمكة» (ابن قيّم الجوزية – أعلام الموقّعين ١ / ٢٣).

وترسخت هذه المدارس الفقهية على يد سعيد بن المسيب بالمدينة، وعطاء ابن أبي رباح في مكة، وإبراهيم النخعي في الكوفة، والحسن البصري في البصرة،

(*) هذا موضع إجماع علماء المسلمين منذ الصحابة حتى اليوم.. كما أجمعوا – بمن فيهم أئمة المذاهب الأربعة – على مخالفة غير المسلمين وعدم تقليدهم في خصوصياتهم (ابن تيمية – اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ١ / ٣٢٠ – ٣٥٩).. وبلغ من ذلك أن السلف كرهوا الرطانة والنطق المستمر بغير العربية بلا ضرورة (المرجع السابق ٢ / ٤٦١ – ٤٦٩).

ومكحول، وطاووس في الشام.. (مصطفى الزرقا - المدخل الفقهي العام ١/١٦٧).

والمحلل المنصف يلاحظ أن تعدد الاجتهادات في الظنيات، ظهر - أصلاً - بين الصحابة أنفسهم وهم في بيئة واحدة!!.

ومما يكمل تعرية أسطورة تأثر الفقه الإسلامي بالبيئات المختلفة، أن بغداد في العصر العباسي شهدت ميلاد مذهبين شديدي الاختلاف في الفرعيات، هما مذهبا أبي حنيفة وأحمد بن حنبل - رحمهما الله - !!.

وأن تشابه المجتمعين المصري والعراقي - وكلاهما مجتمعان زراعيان - لم يمنع من نشوء مذهبين مختلفين، هما المذهب الشافعي في مصر والمذهب الحنفي في العراق!!.

وأن المذهب الظاهري الذي يوصف بالتشدد، ظهر ونما في بيئة مترفة (بغداد والأندلس!).

وإنك لتجد في البلد الواحد أكثر من مذهب فقهي، في حين أن المذهب الواحد تجده منتشراً في أقطار العالم الإسلامي كلها، فكيف تسمح البيئة الواحدة بالتعدد الفقهي، مع أنه - وفقًا للأسطورة - يولد في البيئة الواحدة مذهب واحد - يعيش فيها ولا يعيش في سواها؟!.

* * *

الأعراف والتقاليد

هوَّل المستشرقون والمتغربون – من بعدهم – من شأن تقدير الفقهاء المسلمين للأعراف المحلية، وصوّروها – زورًا وبهتانًا – في هيئة تنازلات مزعومة من الإسلام للبيئات المختلفة.

والحقيقة – كما سبق التوضيح – هي أن الثوابت لم تكن موضع تفريط من أي فقيه معتبر.. أما مراعاة العرف – وفقًا لضوابط سأعرضها بإيجاز – فهي تدل على سمو الإسلام، وعلى أنه تشريع العليم الخبير، وعلى أن هذا التشريع صالح لكل زمان ومكان..

فهناك ثوابت لا تتبدل مهما اختلف الزمان والمكان، وهناك ظنيات وفرعيات قابلة لتعدد الأفهام، وهو ما يتيح حلولاً شرعية عملية للظروف المتباينة، والأوضاع المستجدة.. لقد قال الفقهاء باعتبار العرف، شريطة:

١ ـ أن يكون العرف مطَّرِدًا – أو غالبًا –.

٢ ـ أن يكون العرف المراد تحكيمه في التصرفات قائمًا عند إنشائها.

٣ ـ ألا يعارض العرفَ تصريحٌ بخلافه، لأنه لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح.

٤ ـ ألا يعارض العرفَ، نصٌّ شرعي بحيث يكون العمل بالعرف تعطيلاً للنص! (الزرقا – المدخل الفقهي ٢/٨٧٣ – ٨٨١).

وباتفاق الفقهاء فإنه لا قيمة للعرف الحادث بعد النص، سواء أكان النص عامًا أو خاصًا، وسواء أكان العرف لفظيًا أو فعليًا .. لأن العرف في هذه الحال لم يقم على

أساس مشروع، يُكْسِبُه مبرر وجوده، فضلاً عن أن يكتسب أي قيمة تشريعية، يتخصص النص السابق عليه بها!! واعتبار العرف في هذه الحال مرفوض، لأن قبوله نسخ للشريعة وتبديل لأحكامها بأعراف طارئة تلغي الشرع نهائيًا!.

ولا خلاف بين المسلمين في هذا، إلا إذا كان النص معلَّلاً، وكان العرف الحادث مزيلاً لتلك العلة، ففي هذه الحالة لا يرتضي جميع الفقهاء مراعاة العرف، وإنما هناك مجال للبحث فيها والتفصيل (البوطي – ضوابط المصلحة ص ٢٨٨، ٢٨٩ – وكذلك، الزرقا – المدخل الفقهي ٢ / ٨٨٩).

والنص التشريعي يظل محمولاً على معناه العرفي الأول عند صدوره، لأنه مراد الشارع، ولا عبرة بالمعاني العرفية أو الاصطلاحية الطارئة بعد ورود النص.

فلفظ (ابن السبيل) معناه في عصر صدور النص: (المنقطع في السفر)، فلا عبرة بتغيره إلى معنى (طالب العلم) مثلاً!! (الزرقا – المرجع السابق ٢ /٨٧٨).

والفقهاء متفقون على أن العرف المخالف للنص التشريعي الخاص مرفوض، ويجب تغييره لا إقراره ، سواء أكان العرف خاصًا أو عامًا، وسواء أكان حادثًا بعد ورود النص أو قائماً قبله (الزرقا – ٢ / ٨٨٤).

وعليه فإن العرف يُعْمَلُ به في حدود الحرية التي تركها الشرع للمكلَّفين في ميادين الأعمال والالتزامات، دون الحالات التي تولى الشارع الحكيم بنفسه فيها تحديد الأحكام على سبيل الإلزام، وإلا لأمكن أن تَقْلِب الأعرافُ على الزمن أسس التشريع كلها رأسًا على عقب ....!! (الزرقا ٢ /٨٨٨، ٨٨٩).

* * *

حدود المصلحة

إن من يقرأ القرآن والسنة بتدبر وبصيرة، يجد أن الأحكام الشرعية تضمن مصالح العباد وسعادتهم في الدنيا والآخرة.

أما أن يدعو دَعِيٌّ إلى نسف ثوابت الإسلام، تحت راية مصالح مزعومة، فهو تحريف للحقائق الشرعية والعقلية.

وهذا المسلك الضال لم يقل به فقهاء المسلمين، الذين يسعى «الأمين» متابعًا سادته إلى تشويه حقيقتهم، بل إن أيًّا من الأئمة الأربعة لم يقل في أصوله وقواعده ولا في فتاواه واجتهاداته الجزئية بأن المصلحة المجردة تخصص – فما بالك أن تلغي – النصوص الشرعية (د. البوطي – ضوابط المصلحة ٤١٢).

صحيح أن سليمان بن عبد القوي الطوفي (في القرن الثامن الهجري)، شذ عن الإجماع فدعا إلى تقديم المصلحة – في شؤون المعاملات – على النص، سواء أكان النص ظنيًا أو قطعيًا (الزرقا – المدخل ١/١١٧ وكذلك: د. البوطي – ضوابط المصلحة ٢٠٢ – ٢١٥).

لكن صنيع الطوفي – الفقيه المتأخر – كان وسيبقى مرفوضًا، لأنه يصطدم بالقطعيات المعلومة من دين الإسلام بالضرورة. وهو مسلك يرفضه العقل أيضاً، لأن الإنسان الذي يوقن أن القرآن كلام الله، ملزَمٌ – عقلاً – بطاعته، وإلا لوقع في تناقض مرذول، لأن مؤدى الرفض – بعد ذلك – أن يستدرك على الله – سبحانه –، وكأنه يقول – والعياذ بالله –: يا رب، ما أراه أصْلَحُ من شرعك!!.. أو هو – في الأقل – عدوان وتطاول، ودعوى خطيرة تعني أن صاحبها يضع نفسه ندًا أو شريكًا لخالقه –

تعالى الله عما يشركون - !!.

وحتى لدى غير المسلمين في زماننا، تلغي المحكمة الدستورية العليا، أي قانون يقره البرلمان، إذا كان متعارضًا مع نصوص الدستور التي وضعها بشر!!.

أما الإمام مالك الذي افترى عليه «الأمين» فزعم بأنه يقدم المصلحة على النص، فإنه يقدم المصلحة المرسَلة التي لم يرد فيها نص آمِرٌ ولا ناهٍ، على القياس - لا على النص كما زعم الأمين، لأن شرط المصلحة المرسلة ألاّ يكون قد ورد بخصوصها نص يأمر أو ينهى!! - (د. البوطي - ضوابط المصلحة - ١٨٨ وما بعدها).

والحقيقة أن للمصلحة التي يمكن اعتبارها شرعًا، ضوابط هي:

١ ـ اندراجها في مقاصد الشرع.

٢ ـ عدم معارضتها للكتاب ولا السنة ولا الإجماع ولا القياس الصحيح.

٣ ـ عدم تفويتها مصلحة أهم منها، أو مساوية لها.

فكيف - بعد هذا كله - يكون فقهاء الإسلام المعتَبَرون قد قدموا تنازلات من دينهم لشعوب البلدان المفتوحة؟!.

* * *

تغير الأحكام بتغير الزمان

وهذه سمة أخرى من سمات صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، لكن الحاقدين من مستشرقين ومتغربين، قدموها بصورة مشوهة، زاعمين أن المسلمين ظلوا يغيّرون الأحكام في كل حقبة زمنية مختلفة، وذلك ليمهدوا للهدف الأكبر من مؤامرة التغريب، ليتصور السذج من المسلمين اليوم، أن إحلال قوانين الغرب محل شريعة الإسلام، لا يتعارض مع هذه الشريعة نفسها!!!.

ولأهمية تفنيد هذه الأكذوبة، أنقل نص حديث الشيخ الزرقا عن المسألة، لأني لا أجد لديَّ ما أضيفه على الحقائق التي أثبتها الشيخ الفاضل..

يقول الشيخ الزرقا (المدخل الفقهي العام - ج ٢/٩٢٣ - ٩٣٩):

«من المقرر في فقه الشريعة أن لتغير الأوضاع والأحوال الزمنية تأثيرًا كبيرًا في كثير من الأحكام الشرعية الاجتهادية فإن هذه الأحكام تنظيم أوجبه الشرع يهدف إلى إقامة العدل وجلب المصالح ودرء المفاسد. فهي ذات ارتباط وثيق بالأوضاع والوسائل الزمنية وبالأخلاق العامة. فكم من حكم كان تدبيرًا أو علاجًا ناجعًا لبيئة في زمن معين، فأصبح بعد جيل أو أجيال لا يوصل إلى المقصود منه؛ أو أصبح يفضي إلى عكسه، بتغير الأوضاع والوسائل والأخلاق.

وعن هذا أفتى الفقهاء المتأخرون من شتى المذاهب الفقهية في كثير من المسائل بعكس ما أفتى به أئمة مذاهبهم وفقهاؤها الأولون، وصرح هؤلاء المتأخرون بأن سبب اختلاف فتواهم عمن سبقهم هو اختلاف الزمان وفساد الأخلاق، فليسوا في الحقيقة مخالفين للسابقين من فقهاء مذاهبهم، بل لو وُجِدَ الأئمة الأولون في عصر المتأخرين، ورأوا اختلاف الزمان والأخلاق لعدلوا إلى ما قال المتأخرون.

(ر: «نشر العرف» لابن عابدين في مجموعة رسائله ٢ / ١٢٥).

وعلى هذا الأساس أسست القاعدة الفقهية القائلة «**لا يُنْكَرُ تغير الأحكام بتغير الأزمان**» (م/ ٣٩).

ما هي الأحكام التي يجب تغييرها بتغير الزمان؟

وقد اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن الأحكام التي تتبدل بتبدل الزمان وأخلاق الناس هي الأحكام الاجتهادية من قياسية ومصلحية أي: التي قررها الاجتهاد بناء على القياس أو على دواعي المصلحة، وهي المقصودة بالقاعدة الآنفة الذكر.

أما الأحكام الأساسية التي جاءت الشريعة لتأسيسها وتوطيدها بنصوصها الأصلية الآمرة الناهية، كحرمة المحرمات المطلقة، وكوجوب التراضي في العقود، والتزام الإنسان بعقده، وضمان الضرر الذي يلحقه بغيره، وسريان إقراره على نفسه دون غيره؛ ووجوب منع الأذى وقمع الإجرام وسد الذرائع إلى الفساد، وحماية الحقوق المكتسبة، ومسؤولية كل مكلف عن عمله وتقصيره، وعدم مؤاخذة بريء بذنب غيره، إلى غير ذلك من الأحكام والمبادئ الشرعية الثابتة التي جاءت الشريعة لتأسيسها ومقاومة خلافها، فهذه لا تتبدل بتبدل الأزمان، بل هي الأصول التي جاءت بها الشريعة لإصلاح الأزمان والأجيال، ولكن وسائل تحقيقها وأساليب تطبيقها قد تتبدل باختلاف الأزمنة المحدثة.

فوسيلة حماية الحقوق مثلاً وهو القضاء كانت المحاكم فيه تقوم على أسلوب القاضي الفرد، وقضاؤه على درجة واحدة قطعية، فيمكن أن تتبدل إلى أسلوب محكمة الجماعة، وتعدد درجات المحاكم، بحسب المصلحة الزمنية التي أصبحت

تقتضي زيادة الاحتياط لفساد الذمم.

فالحقيقة أن الأحكام الشرعية التي تتبدل بتبدل الزمان مهما تغيرت باختلاف الزمن فإن المبدأ الشرعي فيها واحد، وهو إحقاق الحق وجلب المصالح ودرء المفاسد، وليس تبدل الأحكام إلا تبدل الوسائل والأساليب الموصلة إلى غاية الشارع، فإن تلك الوسائل والأساليب في الغالب لم تحددها الشريعة الإسلامية، بل تركتها مطلقة لكي يُخْتارَ منها في كل زمان ما هو أصلح في التنظيم نتاجًا، وأنجح في التقويم علاجًا.

عوامل تغير الزمان نوعان: فساد وتطور

قد يكون تغير الزمان الموجب لتبديل الأحكام الفقهية الاجتهادية ناشئاً عن فساد الأخلاق وفقدان الورع وضعف الوازع، مما يسمونه فساد الزمان.

وقد يكون ناشئًا عن حدوث أوضاع تنظيمية ووسائل زمنية جديدة من أوامر قانونية مصلحية، وترتيبات إدارية، وأساليب اقتصادية، ونحو ذلك.

وهذا النوع الثاني هو أيضًا كالأول موجب لتغيير الأحكام الفقهية الاجتهادية المقررة قبله إذا أصبحت لا تتلاءم معه لأنها تصبح عندئذ عبثًا أو ضررًا، والشريعة منزهة عن ذلك، وقد قدمنا نقلاً عن الموافقات للشاطبي أنه: «لا عبث في الشريعة» (ر: ف/٤٤٩). وسنبين فيما يلي أمثلة تغير الأحكام لتغير الأزمان بنوعيه.

أولاً: تغيير الأحكام الاجتهادية لفساد الزمان

فمن المسائل التي غَيَّرَ الفقهاء المتأخرون أحكامها التي قررها اجتهاد الأئمة الأولين وعللوا ذلك بفساد الزمان: أي بفساد الأخلاق العامة، القضايا التالية:

(أ) من المقرر في أصل المذهب الحنفي أن المدين تنفذ تصرفاته في أمواله بالهبة

والوقف وسائر وجوه التبرع، ولو كانت ديونه مستغرقة أمواله كلها، باعتبار أن الديون تتعلق بذمته فتبقى أعيان أمواله حرة، فينفذ فيها تصرفه، وهذا هو مقتضى القواعد القياسية.

ثم لما فسدت ذمم الناس، وكثر الطمع وقل الورع، وأصبح المدينون يعمدون إلى تهريب أموالهم من وجه الدائنين عن طريق وقفها أو هبتها لمن يثقون به من قريب أو صديق، أفتى المتأخرون من فقهاء المذهبين الحنبلي والحنفي بعدم نفاذ هذه التصرفات من المدين إلا فيما يزيد عن وفاء الدين من أمواله كما تقدم تفصيله في محله من نظرية الأهلية (ف/ ٤٦٢).

(ب) في أصل المذهب الحنفي أن الغاصب لا يضمن قيمة منافع المغصوب عن مدة الغصب، بل يضمن العين فقط إذا هلكت أوتعيبت، لأن المنافع عندهم ليست متقومة في ذاتها، وإنما تتقوم بعقد الإجارة، ولا عقد في الغصب [١].

ولكن المتأخرين من فقهاء المذهب الحنفي نظروا تجرؤ الناس على الغصب وضعف الوازع الديني في نفوسهم، فأفتوا بتضمين الغاصب أجرة المثل عن منافع المغصوب إذا كان المغصوب مال وقف أو مال يتيم أو معداً للاستغلال، على خلاف الأصل القياسي في المذهب، زجراً للناس عن العدوان لفساد الزمان.

وعلى هذا استقر العمل وجاءت المجلة (ر: م/ ٥٩٦ / وشرحها).

---

(١) وقد ذهب الأئمة الثلاثة إلى عكس ما ذهب إليه الاجتهاد الحنفي، فاعتبروا المنافع متقومة في ذاتها كالأعيان، وأوجبوا تضمين الغاصب أجرة المثل عن المال المغصوب مدة الغصب، سواء استوفى الغاصب منافعه أو عطلها.
وهذا الاجتهاد أوجه وأصلح، كما سنرى في الجزء الثالث (ر: ج ٣ ف ٦٨ - ٧٢) [والهامش أيضاً للشيخ الزرقا].

واستناداً إلى العلة نفسها نستطيع أن نقول: إن قواعد الاجتهاد الحنفي تتقبل مبدأ تضمين بدل منافع المغصوب مطلقًا في جميع الأموال، لا في هذه الأنواع الثلاثة فقط، لازدياد فساد الذمم، وكثرة الطمع في أموال الغير والتجاوز على الحقوق.

وهذا التعميم في تضمين المنافع توجبه النصوص القانونية لدينا اليوم، وفيه المصلحة.

(ج) في أصل المذهب الحنفي أن الزوجة إذا قبضت معجل مهرها تُلْزَمُ بمتابعة زوجها حيث شاء.

ولكن المتأخرين لحظوا انقلاب الأخلاق وغلبة الجور، وأن كثيراً من الرجال يسافرون بزوجاتهم إلى بلاد نائية ليس لهن فيها أهل ولا نصير، فيسيئون معاملتهن ويجورون عليهن، فأفتى المتأخرون بأن المرأة، ولو قبضت معجل مهرها، لا تجبر على متابعة زوجها إلى مكان إلا إذا كان وطنًا لها، وقد جرى فيه عقد الزواج بينهما، وذلك لفساد الزمان وأخلاق الناس.

وعلى هذا استقرت الفتوى والقضاء في المذهب [1].

(ر: باب المهر من كتاب النكاح في الدرر ١/٣٤٧ وفي رد المحتار ٢/٣٦٠).

---

(١) يلحظ هنا أن المادة (٧١) من «قانون حقوق العائلة العثماني» الذي كان نافذاً لدينا جاءت توجب على المرأة متابعة زوجها حيث شاء رجوعًا إلى أصل المذهب لأن الزوج أدرى بموطن رزقه.
والسبب في هذا الرجوع أن القانون المذكور قد فتح في المادة (١٣٠) منه للمرأة طريق الخلاص بطلب التفريق القضائي إن لم يطب لها المقام مع زوجها.
ثم جاءت المادة (٧٠) من قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٥٣ ميلادية لدينا تقرر «إجبار الزوجة على السفر مع زوجها إلا إذا اشترطت في العقد غير ذلك، أو وجد القاضي مانعًا من السفر» (الزرقا).

(د) في أصل المذهب الحنفي وغيره أن القاضي يقضي بعلمه الشخصي في الحوادث: أي أن علمه بالوقائع المتنازع فيها يصلح مستنداً لقضائه ويغني المدعي عن إثبات مدعاه بالبينة، فيكون علم القاضي بواقع الحال هو البينة. وفي ذلك أقضية مأثورة عن عمر وغيره. ولكن لو حظ فيما بعد أن القضاة قد غلب عليهم الفساد والسوء وأخذ الرِّشا، ولم يعد يختار للقضاء الأوفر ثقة وعفة وكفاية، بل الأكثر تزلفًا إلى الولاة، وسعيًا في استرضائهم، وإلحافًا في الطلب.

لذلك أفتى المتأخرون بأنه لا يصح أن يقضي القاضي بعلمه الشخصي في الوقائع، بل لابد أن يستند قضاؤه إلى البينات المثبتة في مجلس القضاء.

حتى لو شاهد القاضي بنفسه عقداً أو قرضاً أو واقعة ما بين اثنين خارج مجلس القضاء، ثم ادعى به أحدهما وجحدها الآخر، فليس للقاضي أن يقضي للمدعي بلا بينة، إذ لو ساغ ذلك بعد ما فسدت ذمم كثير من القضاة لزعموا العلم بالوقائع زوراً وميلاً مع الأقوى وسيلة من الخصمين. فهذا المنع، وإن أضاع بعض الحقوق لفقدان الإثبات، يدفع باطلاً كثيراً. وهكذا استقر عمل المتأخرين على عدم نفاذ قضاء القاضي بعلمه.

على أن للقاضي أن يعتمد علمه في غير القضاء من أمور الحسبة [(١)] والتدابير الإدارية الاحتياطية كما لو علم ببينونة امرأة مع استمرار الخلطة بينها وبين زوجها، أو علم بغصب مال، فإن له أن يحول بين الرجل ومطلقته؛ وأن يضع المال المغصوب عند أمين إلى حين الإثبات [(٢)].

---

(١) انظر في معنى أمور الحسبة ما تقدم (ف / ٥٨ ح).

(٢) ر: «الدر المختار ورد المحتار» ٤ / ٣٤٥ و ٣٥٥ / و«الأشباه» لابن نجيم الفن الثاني آخر كتاب القضاء، و«جامع الفصولين» ج ١ آخر الفصل الأول ص (٢٦) ومنتصف الفصل العاشر ص (١٣٣) طبعة المطبعة الأزهرية (الزرقا).

(هـ) من المبادىء المقررة في أصل المذهب أن العمل الواجب على شخص شرعًا لا يصح استئجاره فيه ولا يجوز له أخذ أجرة عليه.

وعلى هذا لو امتنع الغاصب عن رد المغصوب إلى مكان الغصب إلا بأجرة، فدفعها له المغصوب منه لا يستحقها الغاصب، بل تسترد منه. ولو امتنعت الزوجة عن القيام بالعمل الواجب عليها شرعًا ضمن البيت فاستأجرها لأجله الزوج لا تستحق الأجرة.

ومن فروع هذا المبدأ الفقهي أن القيام بالعبادات والأعمال الدينية الواجبة، كالإمامة وخطبة الجمعة وتعليم القرآن والعلم، لا يجوز أخذ الأجرة عليه في أصل المذهب، بل على المقتدر أن يقوم بذلك مجاناً لأنه واجب ديني. (ر: «البدائع» شرائط المعقود عليه في الإجارة ٤ / ١٩١ - ١٩٢).

غير أن المتأخرين من فقهاء المذهب لحظوا قعود الهمم عن هذه الواجبات، وانقطاع الجرايات من بيت المال عن العلماء مما اضطرهم إلى التماس الكسب، حتى أصبح القيام بهذه الواجبات غير مضمون إلا بالأجر.

لذلك أفتى المتأخرون بجواز أخذ الأجور عليها، حرصًا على تعليم القرآن ونشر العلم وإقامة الشعائر الدينية بين الناس.

(ر: «نشر العرف» لابن عابدين في مجموعة رسائله ٢ / ١٢٥ - ١٢٦).

(و) إن الشهود الذين يقضى بشهادتهم في الحوادث يجب أن يكونوا عدولاً أي: ثقات، وهم المحافظون على الواجبات الدينية، المعروفون بالصدق والأمانة. وإن عدالة الشهود شريطة اشترطها القرآن لقبول شهادتهم، وأيدتها السنة وأجمع عليها فقهاء الإسلام.

غير أن المتأخرين من فقهائنا لحظوا ندرة العدالة الكاملة التي فسرت بها النصوص، لفساد الزمن وضعف الذمم وفتور الحس الديني الوازع. فإذا تطلب القضاة دائمًا نصاب العدالة الشرعية في الشهود ضاعت الحقوق لامتناع الإثبات. فلذا أفتوا بقبول شهادة الأمثل فالأمثل من القوم حيث تقل العدالة الكاملة.

ومعنى الأمثل فالأمثل: الأحسن فالأحسن حالاً بين الموجودين، ولو كان في ذاته غير كامل العدالة بحدها الشرعي: أي أنهم تنازلوا عن اشتراط العدالة المطلقة إلى العدالة النسبية. (ر: «معين الحكام» القسم الثاني، الباب ٢٢ ص / ١٤٥).

(ز) وكذلك أفتى المتأخرون في إثبات الأهلة لصيام رمضان وللعيدين بقبول رؤية شخصين، ولو لم يكن في السماء علة تمنع الرؤية من غيم أو ضباب أو غبار، بعد أن كان في أصل المذهب الحنفي لا يثبت إهلال الهلال عند صفاء السماء إلا برؤية جمع عظيم، لأن معظم الناس يلتمسون الرؤية، فانفراد اثنين بادعاء الرؤية مظنة الغلط أو الشبهة.

وقد علل المتأخرون قبول رؤية الاثنين بقعود همم الناس عن التماس رؤية الهلال، فلم تبق رؤية اثنين منهم مظنة الغلط إذا لم يكن في شهادتهما شبهة أو تهمة تدعو إلى الشك والريبة (ر: البحر الرائق لابن نجيم، ورسالة العرف والعادة للأستاذ أبي سنة ص ١١١ – ١١٢).

● هذه أمثلة قليل من كثير من المسائل التي تغيرت فيها الآراء الفقهية والفتاوى وعمل القضاء، لا لاختلاف في الأنظار والمبادئ الفقهية التي بنيت عليها الأحكام الأولى، بل بسبب تغير الزمان وفساد الأخلاق العامة، كقعود الهمم عن الواجبات،

وفساد الذمم في المعاملات، وفشو الظلم، وضعف الوازع الديني عن أكل الحقوق بالباطل إلخ . . .

حتى إن الأحكام الواردة في السنة النبوية نفسها إذا كان منها شيء مبنياً على رعاية أحوال الناس وأخلاقهم في عصر النبوة، ثم تبدلت أحوالهم وفسدت أخلاقهم، وجب تبديل الحكم النبوي تبعًا لذلك إلى ما يوافق غرض الشارع في جلب المصالح ودرء المفاسد وصيانة الحقوق. وعلى هذا المبدأ سار الصحابة الكرام بعد عصر النبوة.

فقد ورد في صحيح البخاري وغيره أن النبي عليه السلام سئل عن ضالة الإبل: هل يلتقطها من يراها لتعريفها وردها على صاحبها متى ظهر، (كضالة الغنم ونحوها من الأشياء الصغيرة التي يخشى عليها)، فنهى النبي عن التقاطها لأنها لا يخشى عليها ما يخشى على غيرها من الضياع، وأمر بتركها ترد الماء وترعى الكلأ حتى يلقاها ربها، وقد ظل هذا الحكم محافظًا عليه إلى آخر عهد عمر.

فلما كان عهد عثمان بن عفان أمر بالتقاط ضوال الإبل وبيعها، على خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ، فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها، روى ذلك مالك عن ابن شهاب الزهري، ذلك لأن عثمان رأى أن الناس قد دب إليهم فساد الأخلاق والذمم وامتدت أيديهم إلى الحرام، فهذا التدبير أصون لضالة الإبل وأحفظ لحق صاحبها خوفًا من أن تنالها يد سارق أو طامع. فهو بذلك - وإن خالف أمر رسول الله في الظاهر - إنما هو موافق لمقصوده إذ لو بقي العمل على موجب ذلك الأمر بعد فساد الزمان لآل إلى عكس مراد النبي عليه السلام في صيانة الأموال، وكانت نتيجته ضرراً (ر: تاريخ الفقه الإسلامي - إخراج كلية الشريعة في الأزهر - طبعة مطبعة وادي الملوك ص ٤٨).

ثانياً : تغيير الأحكام الاجتهادية لتطور الوسائل والأوضاع :

(أ) في الماضي :

ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن كتابة أحاديثه، وقال لأصحابه : «**من كتب عني غير القرآن فليمحه**» .

واستمر الصحابة والتابعون يتناقلون السنة النبوية حفظًا وشفاهًا لا يكتبونها [*] حتى آخر القرن الهجري عملاً بهذا النهي .

ثم انصرف العلماء في مطلع القرن الثاني بأمر من الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز (رضي الله عنه) إلى تدوين السنة النبوية لأنهم خافوا ضياعها بموت حفظتها . ورأوا أن سبب نهي النبي عليه السلام عن كتابتها إنما هو خشيته أن تختلط بالقرآن، إذ كان الصحابة يكتبون ما ينزل منه على رقاع . فلما عم القرآن وشاع حفظًا وكتابة، ولم يبق هناك خشية من اختلاطه بالحديث النبوي، لم يبق موجب لعدم كتابة السنة بل أصبحت كتابتها واجبة لأنها الطريقة الوحيدة لصيانتها من الضياع، وقد تقدم أن الحكم يدور مع علته ثبوتاً وانتفاءً .

(ب) في العصر الحاضر :

١) قبل إنشاء السجلات العقارية الرسمية التي تحدد العقارات، وتعطي كلاً منها رقمًا خاصًا، كان التعاقد على العقار الغائب عن مجلس العقد لابد لصحته من ذكر حدود العقار : أي ما يلاصقه من الجهات الأربع، ليتميز العقار المعقود عليه عن

(١) إلا بعض أفراد منهم أذِن لهم النبي ﷺ بذلك .. انظر : الجزء الثاني من : إسلام آخر زمن (ص ١٤٢ ، ١٤٣) – منذر– .

غيره وفقًا لما تقضي به القواعد العامة من معلومية محل العقد .

ولكن بعد إنشاء السجلات العقارية في كثير من الممالك والبلدان اليوم أصبح يكتفى قانوناً في العقود بذكر رقم محضر العقار دون ذكر حدوده. وهذا ما يوجبه فقه الشريعة، لأن الأوضاع والتنظيمات الزمنية أوجدت وسيلة جديدة أسهل وأتم تعيينًا وتمييزًا للعقار من ذكر الحدود في العقود العقارية، فأصبح اشتراط ذكر الحدود عبثًا، وقد قدمنا أنه لا عبث في الشريعة (ر: ف / ٥٤١) .

٢) وكذلك كان تسليم العقار المبيع إلى المشتري لا يتم إلا بتفريغ العقار وتسليمه فعلاً إلى المشتري، أو تمكينه منه بتسليم مفتاحه ونحو ذلك. فإذا لم يتم هذا التسليم يبقى العقار معتبراً في يد البائع ، فيكون هلاكه على ضمانه هو ومسؤوليته وفقًا للأحكام الفقهية العامة في ضمان المبيع قبل التسليم .

ولكن بعد وجود الأحكام القانونية التي تُخْضِعُ العقود العقارية للتسجيل العقاري استقر الاجتهاد القضائي أخيراً لدينا على اعتبار التسليم حاصلاً بمجرد تسجيل العقد في السجل العقاري. فمن تاريخ التسجيل ينتقل ضمان هلاك المبيع من عهدة البائع إلى عهدة المشتري لأن تسجيل البيع فيه تمكين للمشتري أكثر مما في التسليم الفعلي، إذ العبرة في الملكية العقارية قانونًا لقيود السجل العقاري لا للأيدي والتصرفات. وبتسجيل البيع لم يبق البائع متمكنًا أن يتصرف في العقار المبيع بعقد آخر استناداً إلى وجوده في يده. وجميع الحقوق والدعاوى المتفرعة عن الملكية، كطلب نزع اليد وطلب الأجرة وغير ذلك، تنتقل إلى المشتري بمجرد التسجيل .

فبناء على ذلك يصبح من الضروري في فقه الشريعة أن يعتبر لتسجيل العقد العقاري حكم التسليم الفعلي للعقار في ظل هذه الأوضاع القانونية التنظيمية

الجديدة[١].

٣) أوجب الشرع الإسلامي على كل زوجة تطلق من زوجها عدة تعتدها، وهي أن تمكث مدة معينة يمنع فيها زواجها برجل آخر. وذلك لمقاصد شرعية تعتبر من النظام العام في الإسلام، أهمها تحقق فراغ رحمها من الحمل منعًا لاختلاط الأنساب.

وكان في الحالات التي يقضي فيها القاضي بالتطليق أو بفسخ النكاح تعتبر المرأة داخلة في العدة ويبدأ حساب عدتها من فور قضاء القاضي بالفرقة، لأن حكم القاضي في الماضي كان يصدر مبرمًا واجب التنفيذ فورًا، لأن القضاء كان مؤسساً شرعاً على درجة واحدة، وليس فوق القاضي أحد له حق النظر في قضائه.

لكن اليوم قد أصبح النظام القضائي لدينا يجعل قضاء القاضي خاضعًا للطعن بطريق الاستئناف أو بطريق النقض أو بكليهما. وهذا التنظيم القضائي الجديد لا ينافي الشرع لأنه من الأمور الاستصلاحية الخاضعة لقاعدة المصالح المرسلة (ر: ف/ ٢٩ وما بعدها).

فإذا قضى القاضي اليوم بالفرقة بين الزوجين وجب أن لا تدخل المرأة في العدة إلا بعد أن يصبح قضاؤه مبرمًا غير خاضع لطريق من طرق الطعن القضائي، وذلك إما بانقضاء المهل القانونية دون طعن من الخصم، أو بإبرام الحكم المطعون فيه لدى المحكمة المطعون لديها ورفضها للطعن حين ترى الحكم موافقًا للأصول.

فمن هذا الوقت يجب اليوم أن تدخل المرأة في العدة ويبدأ حسابها، لا من

(١) أوضحنا ذلك واستوفينا أدلته في الجزء الخامس الباحث في عقد البيع، وهو الذي يبدأ فيه قسم العقود المسماة من هذه السلسلة الفقهية (ر: ج ٥ ف / ١٠٩) (الزرقا).

وقت صدور الحكم الابتدائي، لأنها لو اعتدت منذ صدور الحكم الابتدائي لربما تنقضي عدتها وتتحرر من آثار الزوجية قبل الفصل في الطعن المرفوع على حكم القاضي الأول بانحلال الزوجية، ثم ينقض هذا الحكم لخلل تراه المحكمة العليا فيه. وهذا النقض يرفع الحكم السابق، ويوجب عودة الزوجية.

فكيف يمكن ذلك بعد أن تصبح المرأة متحررة من آثار الزواج بانقضاء عدتها وقد ساغ لها أن تتزوج زوجًا آخر، وقد تكون تزوجت فعلاً!؟.

لذلك يجب أن يعتبر الحكم الابتدائي الأول بالفرقة كحكم معلق على الإبرام (أي يعتبر مشروع فرقة) لا تسري نتائجه، وخاصة منها العدة إلا بعد صيرورته مبرماً.

وقبل ذلك تبقى الزوجية قائمة بكل نتائجها رغم قضاء القاضي بالفرقة نظراً لتبدل الأوضاع القضائية عما كانت عليه في الماضي عندما كان قضاء القاضي الشرعي يصدر مبرمًا لا معقب عليه.

ولا محذور في اعتبار الزوجية قائمة مستمرة قبل انبرام الحكم بالفرقة، بل إن لذلك نظيراً في الشرع يشبهه من هذا الوجه وهو الطلاق الرجعي الذي يوقعه الزوج نفسه. فإن الزوجية تبقى مع الطلاق الرجعي قائمة من كل وجه بين الزوجين رغم الطلاق ما دامت المرأة في العدة، حتى إن المتعة الزوجية تظل حلالاً بينهما، وكذا لو مات أحدهما خلال العدة يرثه الآخر. فالطلاق الرجعي في النظام الإسلامي هو كما يقال بلغة العصر: «مشروع فرقة» قابل للرفع والإلغاء بالمراجعة.

فإذا انقضت عدة المرأة دون رجعة من الزوج المطلق فعندئذ تقع البينونة (الفرقة).

فيجب أن يعتبر نظير ذلك بالنسبة إلى بدء عدة المرأة في حالة التطليق القضائي اليوم.

فمن مجموع هذه الأمثلة وأشباهها يتضح أن قضية تغير الأحكام لتغير الزمان لا يصح أن تعتبر من صميم نظرية العرف كما يعتبرها بعض الباحثين، بل هي من نظرية المصالح المرسلة. فإن قعود الهمم، وفساد الذمم، وقلة الورع، وكثرة الطمع والمستحدثات الجديدة، ليست أعرافاً يتعارفها الناس ويبنون عليها أعمالهم ومعاملاتهم، وإنما هي انحلال في الأخلاق يضعف الثقة، أو هي اختلاف في وسائل التنظيم الزمني، وكل ذلك يجعل الأحكام التي أسسها الاجتهاد في ظروف مختلفة عن الظروف الجديدة غير صالحة لتحقيق الغاية الشرعية من تطبيقها، فيجب أن تتغير إلى الشكل الذي يتناسب مع الأوضاع القائمة، ويحقق الغاية الشرعية من الحكم الأصلي.

وذلك نظير السفينة الشراعية التي تقصد اتجاهاً معينًا في ريح شمالية مثلاً، فإن شراعها يقام على شكل يسير بالسفينة في الاتجاه المطلوب، فإذا انحرف مهب الريح وجب تعديل وضع الشراع إلى شكل يضمن سير السفينة في اتجاهها المقصود، وإلا انحرفت أو توقفت.

وقد قال العلامة ابن عابدين رحمه الله في رسالته «نشر العرف» ما نصه:

«كثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان، لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أولاً للزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد. ولهذا ترى مشايخ المذهب خالفوا ما نص عليه المجتهد في مواضع كثيرة بناها على ما كان في زمنه، لعلمهم بأنه لو كان في زمنهم لقال بما قالوا به أخذاً

من قواعد مذهبه» ا.هـ.

(ر: مجموعة رسائل ابن عابدين ٢ /١٢٥ والأمثلة التي أتى بها) .

وقال الشهاب القرافي أيضًا في «الفروق» تحت الفرق /٢٨ المسألة الثالثة ١ /١٧٧ ما نصه:

«الجمود على المنقولات أبداً ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين» ا. هـ.

ويقول ابن القيم رحمه الله في فصل «تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد»:

(هذا فصل عظيم النفع جداً ، وقد وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة، وتكليف مالا سبيل إليه، ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به. فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد؛ وهي عدل كلها؛ ورحمة كلها، ومصالح كلها وحكمة كلها. فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل) . . .إلخ.

(ر: إعلام الموقعين – طبعة المنيرية – ج ٣– ص ١– وطبعة فرج الله زكي الكردي ج ٣ ص /٢٧).

* * *

انتهى الكلام القيّم للشيخ الزرقا، ولا مزيد عليه . .

* * *

والواقع يشهد!!

ولإكمال دحض أكذوبة التنازلات المفتراة على الإسلام، أشير إلى كثير من الانحرافات السائدة في المجتمعات الإسلامية، فأقول: لو كان لأسطورة التنازلات أدنى شبهة من الصحة، لوجب أن تُلَفَّقَ لها نصوص دينية تبيحها.. أو لوجدنا – في الأقل – فقيهًا معتبرًا واحدًا يُقِرُّها، مع أن مثل هذا الإقرار لو صدر عن مسلم – جدلاً – فهو مردود على صاحبه، بل إنه يخرج صاحبه من زمرة العلماء، لا بل من ربقة الإسلام إذا أصر على تحريف أي قطعية من قطعيات الدين.

وعلى سبيل المثال، فإن من المفاهيم الاجتماعية الجائرة لدى كثير من المسلمين اليوم – نتيجة جهلهم بدينهم –، التجاوز عن زنى الرجل والهياج الشديد إزاء زنى المرأة، التي قد يتخلص منها ذووها بالقتل، على اعتبار أنها جلبت لهم العار!!.

فهل يدلنا «الأمين جداً» على نص شرعي واحد، يقر هذا الباطل؟ .. إن النصوص القرآنية والنبوية تستنكر فاحشة الزنى، بصرف النظر عن جنس طرفيها، هذا من الناحية الأخلاقية والأخروية أما فيما يتصل بالعقوبة الدنيوية، فإنها ترتبط بالإحصان وعدم الإحصان.. فالزاني الذي سبق له الإحصان (أي الزواج)، تكون عقوبته الرجم، بخلاف غير المحصن الذي يُجْلَد مئة جلدة (ويُغَرَّب عاماً لدى البعض).. وهذا التفريق لا علاقة له بجنس المجرم، فإذا كان الزاني محصناً والزانية غير محصنة، فإن عقوبة الرجل هنا هي الرجم حتى الموت، أما عقوبة المرأة فلا يجوز أن تصل إلى حد الموت!!!.

فأين التنازلات المزعومة؟ أوليس فيما سبق دليل آخر على أن الخروج على

أحكام الإسلام الثابتة، هو الذي يجلب الظلم والخزي، وليس العكس؟!.

ومثل الصورة السابقة، يمكنك تتبع عشرات الانحرافات، كالفطر في نهار رمضان مع الجهر به، وانتشار الخمور، وكشف النساء عن شعورهن ونحورهن وسيقانهن.. فهل قدَّم الإسلام تنازلات لهذا الواقع المرير؟

إن «الأمين» الذي يفتري على الإسلام وتاريخه ورجالاته، أكذوبة التنازلات، هو الذي يدعو إلى التنازلات تحت مسمى «تطوير الإسلام» و«الابتداع المستمر» فيه!! وهناك مثال صارخ آخر، هو تفشي اللهجات العامية، بل وانتشار اللحن على ألسنة الذين يحاولون التحدث باللغة العربية الفصيحة، فهل تنازل علماء المسلمين أمام الواقع، وقالوا بجواز قراءة القرآن بالعامية أو بالأخطاء اللغوية المتفشية؟!.

والقضية بإيجاز، أنه إذا «اعتاد الناس بعض العادات المنكَرة شرعًا بمقتضى النصوص الشرعية العامة، وتعارفوها في بعض المواسم أو المآتم، كاعتياد الحداد على الموتى بصورة تتجاوز الحدود المشروعة فيه مدةً أو مظهرًا، وكرقص الرجال مع النساء في الأفراح والاحتفالات مما يُعَدُّ في الشرع فسقًا منكَرًا، وكاعتياد كشف نَواحٍ من حدود عورة البدن في بعض الأعمال أو الألعاب، أو تعارف الرِّبا في بعض الأحوال أو ببعض المقادير، فإنه لا يكون في اعتيادهم لذلك وأمثاله مسوغ ولا حجة، بل يجب منعه وقمعه، لأن المحرَّمات والمنكرات إنما منعتها الشريعة لما فيها من مفاسد ومساوئ تفسد الأسرة والمجتمع، وتخرج بالحياة الاجتماعية عن سنن الصلاح والكمال الذي تهدف الشريعة إلى التوجيه إليه. فاعتياد الناس شيئًا من هذه المنكرات والمفاسد المقبوحة شرعًا لا يزيل علة تحريمها، لأن تحريمها لم يكن مستنداً إلى عدم اعتيادها، بل إلى خبث نتائجها، وهذا يعم ويزداد باعتيادها ولا يقل» (الزرقا - المدخل - ٢/ ٩١٠، ٩١١).

وبعبارة أخرى فإن المصدرين الأصليين – القرآن والسنة – معصومان من التبديل والتحريف والبتر والإضافة، وهما أصل القول الفصل في الحكم الشرعي على أي مسلك.

أما المسلمون فهم بشر فيهم الملتزم والأقل التزاماً والفاسق.. وقد تسمو غالبيتهم إلى الالتزام فتصنع حضارة لا مثيل لها، تكفل سعادة الدارين، وقد تنحدر الغالبية عن التزام أحكام دينها، فتعيش في مستنقع من الهوان والتخلف والجور.

لكن المسلمين معصومون من شيء واحد، هو: الاجتماع على ضلالة –، وذلك هو ما وعد به الصادق المصدوق ﷺ بقوله: «**لا تجتمع أمتي على ضلالة**» [(١)]، وقد تأكد ذلك عبر تاريخنا، فلم تَخْلُ الأمة من الفئة المتشبثة بالكتاب والسنة، دون إفراط ولا تفريط.

وقد يتجنى بعض أدعياء العلم الشرعي على بعض أحكام الشرع، فيزوِّرون ويحرفون، جهلاً أو للحصول على مغانم دنيوية دنيئة من بعض الحكام أو بعض المحكومين.

لكن تلك التحريفات لا تغيّر من حقائق الدين شيئًا، إذ يرحل المزيِّفون والجاهلون ويبقى الكتاب والسنة، المرجع الصحيح الذي لا يتطرق إليه الباطل أبداً.. بل إن تحريفات هؤلاء تجد – في زمن أصحابها أنفسهم – من يتصدى لها من أهل العلم الصادقين، فيفضح عوارها، ويبين للناس حكم الله – عز وجل – دون أدنى افتئات، فالرجال – كما قال الإمام علي (رضي الله عنه) – يُعْرَفون بالحق، وليس الحق يُعْرَف بالرجال!!.

* * *

(١) وبعبارة أخرى فلا تخلو هذه الأمة من طائفة تلتزم الحق حتى قيام الساعة، وهو معنى حديث رواه الشيخان.

التعددية المشروعة..

إن تعليل تعدد الاجتهادات في المسائل الظنية، بأكذوبة اختلاف البيئات سقط تمامًا، بعد كل ما سلف بيانه..

لاسيما أن كثيراً من اختلاف تلك الاجتهادات، ظهر بين الصحابة (رضي الله عنهم) حتى في حياة النبي ﷺ، مع وحدة البيئة زمانًا ومكانًا!! كما ظهر هذا الاختلاف بين المجتهدين من التابعين وتابعيهم، مع اتحاد البيئة..

إن التفسير الصحيح هو أن تعدد الاجتهادات في المسائل الظنية، ليس من صنع البشر أصلاً، وإنما هو مراد إلهي جليل، يكفل للشريعة الإسلامية مرونة لا نظير لها، تؤهلها للتطبيق في كل زمان ومكان.

فكما أن في القرآن الكريم والسنة المطهرة، أحكامًا قطعية لا تقبل إلا وجهًا واحداً صحيحًا من الفهم، فإن فيهما أحكامًا قابلة لتعدد القراءات سواء أكان الزمان والمكان متحدين أم مختلفين.

والقابلية للتعدد في النصوص الظنية الدلالة، ليست هي المصدر الوحيد للمرونة في الإسلام.. فهناك الرخص الشرعية (كإفطار المسافر و المريض في رمضان) وهناك الضرورات التي تُقَدَّر بقَدْرها، وهناك منهج الحكم على المستجدات لتمييز خيرها من شرها، وهو منهج غني بالوسائل الشرعية كالقياس والمصالح المرسلة وغيرها، التي تستخدم من أهل الاجتهاد في إطار المقاصد العامة للشريعة، والضوابط المقررة شرعًا.

إن الثوابت في الإسلام هي الأصول والكليات، أما ما يقبل التغيير بالاجتهاد الشرعي السليم من أهله، فهو الفروع والجزئيات..

فالإسلام يوجب – قطعًا – الحكم بما أنزل الله، لكنه لم يحدد شكلاً ثابتًا من أشكال الحكم، وترك ذلك لاجتهاد المسلمين في كل زمان، ليختاروا الصيغة الأكثر صلاحًا في ضوء الأصول الشرعية الراسخة.

وفي القانون الجنائي هناك عقوبات شاء المشرِّع – سبحانه – أن يتولى تحديدها بنفسه، وسميت حدوداً، لئلا يخضع تطبيقها لأمزجة البشر وأهوائهم، في حين يظل المجال رحباً أمام حالات كثيرة خارج ميدان الحدود، تسمى «التعزيرات»، وهي متروكة لتقدير الجهات المختصة بإصدار النُّظُم القضائية... وهكذا.

* * *

اتباع وابتداع..

إن المتأمل في تاريخ الإسلام، يلمس حقيقة جلية، هي أن المسلمين الأوائل غيّروا مجرى التاريخ الإنساني كله، وكان منهجهم هو الاتباع في أمور الدين، والابتداع في أمور الدنيا.

وتنقلب هذه الحقيقة على أيدي المسلمين في عصور الهوان والتخلف، حيث يصبح موقفهم هو الابتداع في الدين، واتباع الآباء والأجداد، والجمود والتكلس في أمور الدنيا..

ولما جاء العصر الحديث، قاوم الاستعمارُ الغربيُّ – ثم أتباعه المحليون في بلاد المسلمين – كل اتجاه جادّ لتصحيح المسار، لتعود الأمة إلى النهج الشرعي السليم، الذي طبقه المسلمون في العصر الذهبي بأمانة وكفاءة رائعتين، وهو الاتباع في ثوابت الدين، والابتداع والابتكار في شؤون الدنيا، والاجتهاد في المسائل الظنية الشرعية، لئلا تستمر حقبة الجمود التي ثبّتت ما يقبل التغيير، ولئلا يقتحم المتغربون الحلبة، فيعملوا على تغيير الثوابت.

ومما يؤسف له، أن القوى المسيطِرة – الخارجية ثم المحلية المدعومة منها – نفذت خطة قذرة، خلاصتها تشجيع تيار التغريب الكامل في القوانين والتعليم والإعلام، مع إتاحة الفرصة للجامدين على أقوال القدماء غير المعصومين، وذلك لتنفير الشباب من دينهم، ولقطع الطريق على التيار المتزن الذي يدعو إلى التزام الثوابت، والاجتهاد في المتغيرات..

ومارس تيار التغريب عملية هجوم ظالمة على الإسلام وقِيَمه وأحكامه، في ظل

قمع كامل للتيار القادر على وأد المؤامرة بالحكمة والموعظة الحسنة، مع استثمار العجز الذي يتسم به تيار الجمود – مهما حسنت النيات، واشتد الحماس –.

وعلى الرغم من ذلك، فإن القوة الذاتية للإسلام، أحبطت مخططات التشكيك، فبدأ المتغربون بانتهاج سبيل أشد خبثًا ومكرًا، هو ما يسميه الأستاذ فهمي هويدي «الإسلام السياحي»، في كتابه القيّم «القرآن والسلطان» حيث تتم تجزئة الإسلام، فيختار كل تيار تغريبي ما يناسب أغراضه، فيضخمه ويهوّن من شأن المبادئ الأخرى، وهكذا..

و«حسين أمين» هو أحدث طبعة من هذا الأسلوب الماكر، لأنه لا يعمل على الانتقاء من الإسلام فحسب، وإنما يسعى لتهديم الإسلام كله ونسف ثوابته وقطعياته وأصوله، ويفعل ذلك – وهنا مبعث خطورته – ، وهو يصطنع الحرص على الإسلام، والشفقة على المسلمين!!.

ويروم «الأمين» أن تحل قيم الغرب وأنظمته محل أصول الإسلام وأحكامه، بعد أن يدمغها بختم: «ذُبِحَ على الطريقة الإسلامية»!!.

إنه يردد أقوال سادته من غلاة المستشرقين، عن تعدد الإسلام – الإسلام نفسه! – بحسب البيئات، مع أن «الأمين» يزعم أنه مسلم، والمسلم يؤمن بأن القرآن كلام الله الخالد فلا يتأثر بالزمان ولا المكان.

وفي الوقت ذاته، يقدم «الأمين جداً» البديل الغربي، الذي يظل في مجال القيم والمُثُل ابن بيئته فحسب، شأنه في ذلك شأن أي محاولة بشرية لوضع قيم مبتورة عن نور الوحي الإلهي.

وبعبارة أخرى، فإن الإسلام الإلهي، يصبح عند هذا الأفّاق، ركامًا من بيئات

ماضية ولّى زمانها، كما اختلفت أمكنتها !! أما أنظمة الغرب ومفاهيمه عن الحياة والأخلاق، والخير والشر، فهي تتجاوز حدود بيئتها وتغدو إنسانية، لم تتأثر بصانعيها وزمانهم ومكانهم!!.

أفلا يستحيي هذا الكذوب، من أن يرفض الأحكام الشرعية القليلة بخصوص اللباس – مثلاً –، مع أن الذين يدعونا هو إلى «عبادتهم»، يضعون على اللباس قيوداً – لا مجرد آداب – ، كاشتراط لون معين للبدلة وآخر للقميص وربطة العنق، في الاحتفالات الرسمية!!.

وما زال رفع القبّعة عن الرأس أسلوبًا للتحية، وتعبيراً عن الاحترام لدى الغربيين، مع أنه تقليد من عصر الفروسية، وهذه القيود الأوربية الأصل، يجري فرضها بغسل الدماغ على العالم كله، وكل من يأباها يتهمونه بالتخلف!!.

وهذا الذي يتجنى على أحكام ومبادئ وآداب إلهية، يدعو إلى الإباحية الغربية التي يجعلها قرين التقدم العلمي وغزو الفضاء، مع أن الإباحية – لدى الغربيين بالذات– كانت شائعة لدى الإغريق والرومان، من قبل الثورة الصناعية، بل من قبل ميلاد المسيح – عليه السلام – !! فكيف يدعو «الأمين» إلى إلغاء دين الله الذي يؤيده العقل دون تردد، مفترياً أنه نتاج بيئات – أو تنازلات قُدِّمَتْ للبيئات –، في حين يعمم تحلل الأخلاق القديم في الغرب، ليجعله عالمياً يتجاوز حدود البيئات، وعلمياً في الوقت نفسه؟!.

ويتجاهل هذا الأفّاق أن قرونًا من الامتزاج والتبعية السياسية المتبادلة بين الإغريق والرومان، لم تجعلهما أمة واحدة في اللغة والدين والفن والتشريع!! (انظر : د. دراز – الدين ص ١٧ وكذلك ص ٢٠).

أما عندنا – نحن المسلمين – فما الذي وحّد أركان الصلاة – وهذا مجرد مثال

من آلاف – بين المسلم في أندونيسيا وشقيقه في صحراء إفريقيا، والثالث في أمريكا؟!.

وما الذي وحَّد تلك الأركان لدى المسلم في العهد النبوي، وفي أواخر القرن العشرين؟!.

وكيف احتفظ المسلمون وسط الغالبية الوثنية الهندوسية، بعقيدتهم الإسلامية الصحيحة، وأنجبوا علماء بارزين؟!.

ولِمَ اتسعت دائرة الإسلام أكثر من الدائرة التي تَعَرَّبَ لسانها؟.. وكيف يختلف أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وهما أبناء بيئة واحدة، وعاشا في عصر واحد، في كثير من المسائل الظنية، في حين يلتقي اليوم علماء من ٤٠ بلداً إسلامياً في المجمع الفقهي، على موقف فقهي واحد، تجاه قضية ظنية، وفي حين يتفق الجميع منذ الصحابة حتى اليوم، على القطعيات والأصول والكلّيات؟!.

وهل جاء إقرار الإسلام حرية التدين ضمن سياق التطور المزعوم وآثار البيئات، مع أن استئصال الآخر هو السمة الثابتة للحكومات الدينية – ماعدا الإسلامية –، ولعل أقرب شاهد إلينا هو اجتثاث الإسلام من الأندلس على يد فرديناند وإيزابيلا؟!.

وإزاء أسطورة «الأمين» المسروقة عن غلاة المستشرقين – كما ثبت في الفصل الأول من الجزء الثاني من هذا الكتاب – فإن «ويلز» على سبيل المثال – يزعم النقيض، إذ يفسر سهولة انتشار الإسلام، بأنه صادف شعوبًا بليدة سياسيًا!!.

وهذا مجرد أنموذج على اضطراب أعداء الله، في بحثهم عما يشوه حقائق الإسلام، لأنهم يتبعون أهواءهم، ويُلْغون عقولهم، ومن طبيعة الأهواء أن تتناقض.. وإلا فإن من الثابت تاريخيًا أن الشعوب التي فتح المسلمون بلدانها، كانت ذات

وجود سياسي قوي (إمبراطورية الروم التي خضعت لها بلاد الشام ومصر، وإمبراطورية الفرس....!!).. والحقيقة المُرَّة التي يأبى الهوى على أصحاب الكذبتين المتعارضتين الإقرار بها، هي أن الإسلام يخاطب الفطرة والعقل السليم، وقد جاء بقيم سامية وتشريع عادل متكامل، لا عهد للبشر بمثلهما، فانتشر بصورة سريعة أخّاذة، على الرغم من أن الدول التي حاولت الوقوف في وجه دعوته، كانت أقوى من دولة الإسلام الأولى، أضعافًا مضاعفة بكل المقاييس المادية.

* * *

ولا يسعني في ختام هذا الفصل، الذي اضطررت إلى الإيجاز الشديد فيه - لئلا أثقل على القارئ الكريم - لا يسعني إلا أن أؤكد للأمين وأقرانه أن الإسلام باقٍ برغم أنوفهم، وأنوف سادتهم.

الإسلام الذي هو الكتاب والسنة: المرجع الذي لا يضل من تمسك بعروته الوثقى لا انفصام لها.

ذلك أن هذا الدين قد تكفل رب السماوات والأرضين بحفظه، ومن أصدق من الله قيلاً؟!.

هذا الدين الذي لم تهدأ المؤامرات من حوله، منذ أن صَدَعَ محمد بن عبد الله ﷺ بالدعوة إليه، وحتى يوم الناس هذا، فلم تنجح المؤامرات، وظل الإسلام - بمصدريه المحفوظين - صامدًا، مع أن إحصاء تلك المؤامرات - مجرد إحصاء عددها فحسب - يحتاج إلى مجلدات ومجلدات..

وصدق الله القائل - في محكم التنزيل -: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)﴾.

خاتمة..

أدع الحكم الأخير للقارئ الكريم، بعد أن وضعتُ بين يديه، معظم الوقائع والشواهد والبراهين العقلية والنقلية..

وهي «معظم» ما عندي وليس كله، إذ دفعني حرصي على عدم التطويل، إلى الإيجاز في كثير من المناقشات، كما حملني على إخراج قضية الموقف الشرعي من الغرب مدنيةً وسياسةً، من هذا الكتاب ليكون كتابًا مستقلاً بنفسه - إن شاء الله -.

وأدى بي هذا الشعور - كذلك -، إلى تأجيل بعض النقاط الإضافية إلى الطبعة الثانية، إذا ما وجدتُ من القراء تجاوبًا مع حجم الكتاب بأجزائه الثلاثة..

فهناك عدة ملاحق تريثت في إضافتها في هذه الطبعة، مع أنها تغني ما ورد في صلب الكتاب، لاسيما فيما يتصل بأسطورة تأثر الإسلام بالبيئات المختلفة، بل إنها تتضمن شهادات غربية عن أصالة الفقه الإسلامي..

صحيح أن فقهنا فوق مستوى الاحتياج إلى شهادات غير المسلمين، إلا أني سأثبت بعض هذه الشهادات، ليتضح للشباب من غير المتبحرين في الثقافة الإسلامية، حجم الجنايات التي يرتكبها أدعياء «الإسلام المستنير»، في مقابل اعترافات منصفة من قبل أناس لا ينتمون إلى الإسلام!!

* * *

وأدعو ربي - سبحانه وتعالى - أن يجعل هذا الجهد المتواضع إسهامًا، في تبصير شباب المسلمين بجوانب من روعة دينهم، وفي كشف الأباطيل التي ترمي

إلى طمس الإسلام وتزييفه، سواء أكان أصحاب تلك الضلالات يعملون عن سوء قصد، أو عن سذاجة وانبهار أعمى بمقولات أعداء الإسلام، التي تتظاهر بالمنهجية – كذباً وزوراً –.

وأزعم أني الْتَزَمْتُ الأمانة واستعمال العقل بعيداً عن تحريف الأعداء، ودون خوف من استخدام العقل يعيشه رهط من أنصار الإسلام.. وباعثي على ذلك هو تعويد الشباب على استخدام العقل السليم، أكثر من حفظ المعلومات الذي لا يفي– وحده – بالغرض، إذا لم يواكبه فرز صحيح، ومحاكمه أمينة دقيقة.. فالعقل المجرد – فعلاً لا قولاً – لا يمكن إلا أن يلتقي بالإسلام أصولاً وفروعًا، فالذي أنزل الإسلام، هو – سبحانه – خالق العقل..

والله من وراء القصد.

منذر الأسعد

الرياض مساء الاثنين ٢٨ / ١٢ / ١٤١١هـ(*)

١٧/٩/١٩٩٠م

(*) تاريخ الفراغ من الجزء الثالث / الطبعة الأولى.

يسر المؤلف أن يتلقى آراء القراء الأفاضل، على عنوان الناشر المثبت في الغلاف الداخلي للكتاب، أو على العنوان الخاص بالمؤلف، وهو:

ص . ب : ٦١٨٤٣ - الرياض : ١١٥٧٥

المملكة العربية السعودية

المحتويات

الموضوع | الصفحة

● تعريف ٤
● إضاءة ٥
● مقدمة الطبعة الثانية .... أ
● تقديم بقلم فضيلة الشيخ: عبدالقادر الأرناؤوط .... ج

محتويات الباب الأول:
تمحيص الأدلة

● مقدمة الطبعة الأولى ٧
● الفصل الأول: إسلام معدل ١٣
اليد الميتة ١٥
أمة منافقة ١٨
القرآن «الناقص»!! ٢٢
فقهاء مخربون ٢٦
الكذاب الورع!! ٢٩
يسرقون بضاعتهم!! ٣١
الشيخان: أسباب مخففة! ٣٥
مأتم الأمانة ٣٦
شيخه بشار ٣٧

الموضوع | الصفحة

●الفصل الثاني: «السلف الطالح» ٣٩
الإجماع في القفص ٤١
الشافعي وجريمته الثانية!! ٤٣
أبو يوسف واللوزينج!! ٤٦
فقهنا «الروماني» ٤٨
في مجلس الخمر ٥١
كهنوت وكتب مقدسة ٥٣
هم سبب هزائمنا ٥٦
معصومون من الصواب ٥٨
«شيخه» جولد زيهر!!! ٦٠
●الفصل الثالث: «الاستعمار القرشي»!! ٦٥
فهمه للتاريخ: نماذج وشواهد ٦٧
منهج علمي - مزاجي ٦٩
أفضال عبد الرازق ٧٢
المسلمون وشهية الالتهام ٧٥
«رمضان ٥٠ يوماً»؟! ٧٧
حبيبه الحجاج ٨٠
●الفصل الرابع: الحتمية الصحراوية!! ٨٣
الدين الصحراوي... والدين الزراعي؟! ٨٥
العقلية القاحلة ٨٧

الموضوع | الصفحة

لكنهم عباقرة.. ٨٩

القدَرمن الصحراء.. ٩٢

إرث من المثالب.. ٩٤

الصحابة والحتمية التاريخية.. ٩٦

الفاروق وأبو عبيدة.. ١٠٠

● **الفصل الخامس: لصوص شرفاء؟!.. ١٠١**

أي إسلام تريدون؟.. ١٠٣

حدود وهمية.. ١٠٤

مع النص وضد النص!!.. ١٠٧

«القرآن متناقض»!!؟؟.. ١٠٩

هلا نصحت نفسك؟.. ١١١

«الفقهاء غير أمناء»!!؟؟.. ١١٣

حسب الحاجة.. ١١٥

القرآن يستفظع حد الزنى.. ١١٨

لص المدينة ظريف.. ١٢١

السارق الشريف.. ١٢٣

الفقه الذكوري.. ١٢٧

● **الفصل السادس: «ابتدِعُوا تصِحُّوا»!!.. ١٣١**

«الإسلام بدعة»!!.. ١٣٣

الموضوع | الصفحة

منهج مبتدع!! ١٣٨
مع الصوفية و . . . ضدها ١٤٠
علوم الموتى!! ١٤٣
نحن وآباؤنا ١٤٥
موقف اللغة ١٤٩
النخلة المضخمة!! ١٥٢
الرموز وثلاثة مواقف ١٥٥
●الفصل السابع :أبو لهب «الأمبريالي» ١٥٧
أدلة المؤلف ١٦٠
أسطورة «الماضي» ١٦٤
رواية لا تفسير ١٦٩
الأيام تلد أعواماً ١٧٣
حكاية «السين» ١٧٦
مسرحية الصراع الطبقي ١٧٩
الحلف والهجرة ١٨٣
القدَر ونشرة الطقس!! ١٨٨
●الفصل الثامن : الغرب المنتظر ١٩١
الكلب «الصالح» ١٩٣
تعددت السبل والمحطة واحدة ١٩٧

الموضوع	الصفحة

منبع الدين.. ٢٠١
يسقط التغريب.. ٢٠٣
يعيش التغريب!!.. ٢٠٦
تنازلوا يا قوم.. ٢٠٨
يحرس زوجته وعشيقها.. ٢١١
العقل والهوى.. ٢١٣
الغرب العفيف!!.. ٢١٧
اللّه « ينوّر » عليك!!.. ٢٢٠
●الفصل التاسع :« ستالين الورع » !!.. ٢٢٣
أربع نظريات.. ٢٢٦
نظّارة من موسكو.. ٢٢٨
مسروقة من الصهاينة.. ٢٣٠
كلاب بل خنازير!!.. ٢٣٣
والبقية تأتي.. ٢٣٥

***

محتويات الباب الثاني:
سارق الأكاذيب

الموضوع | الصفحة

- **مقدمة الطبعة الأولى للجزء الثاني........ ٢٤٣**
- **الفصل الأول : تاريخ فاجر ٢٤٧**

وإذا الأمانة سئلت ٢٤٩

بضاعتهم لم تُرَدَّ إليهم ٢٥٤

لا كتاب مع القرآن ٢٥٥

سلسلة من الصفيح ٢٥٧

أ: الأكاذيب المسروقة عن السنة النبوية ٢٦١

سرقة الشبهات ٢٦٢

ب: أكذوبة البيئة والصحراء ٢٧٠

جـ: أكاذيب مسروقة عن العقيدة والشريعة ٢٧٦

د: أكاذيب مسروقة عن السيرة والتاريخ ٢٨٤

هـ: أكاذيب مسروقة عن تطور الإسلام ٢٩٤

و: أكاذيب مسروقة عن الابتداع وتطوير الإسلام ٣٠٨

ز: سرقات أساتذته ٣٢٥

- **الفصل الثاني: السُّنَّةُ المفترى عليها ٣٢٩**

بين السلف والخلف ٣٣٥

بالمنطق ٣٣٦

القرآن يشهد ٣٣٨

الموضوع الصفحة

وقائع ثابتة ٣٤٣
النبي ﷺ وعلم الغيب ٣٤٨
اجتهادات الرسول ﷺ ٣٥٢
نتائج إنكار السنة ٣٥٤
ابن حزم و«الأمين» ٣٥٦
بعد وفاة الرسول ﷺ ٣٥٧
كيف وصلت إلينا ٣٦٠
كيف ثبتت السنة؟ ٣٦١
مزاعم جريئة ٣٦٤
هل هذه أحاديث موضوعة؟ ٣٦٦
الصحابة والكذب ٣٦٩
السبب والنتيجة ٣٧٣
سقوط الأقنعة ٣٧٦
النعمان والسنة ٣٨٨
انصياع التلاميذ ٣٩١
ومالك؟ ٣٩١
التدوين والحفظ ٣٩٥
الذاكرة الضعيفة ٣٩٨
سهولة الكذب ٣٩٩
رواية الكذب ٤٠١

الموضوع **الصفحة**

الكاذب حسبةً ٤٠٢
التساهل في الفضائل.. ٤٠٥
التفاضل في القرآن والعقل ٤٠٧
النقد العقلي ٤٠٩
تفنيد موجز للأحاديث الواردة في كتابه ٤١٦
كلمة الطب في حديث الذباب ٤٢٨
الغيبيات ٤٣٥

محتويات الباب الثالث:
حقائق مُفترى عليها

الموضوع	الصفحة
• **تقديم الطبعة الأولى للجزء الثالث**	**٤٥٣**
• **الفصل الأول : تاريخ فاجر**	**٤٥٥**
الظلم المزدوج	٤٥٨
نماذج تطبيقية	٤٦١
هوية المؤرخين المسلمين	٤٦٦
تاريخ مفبرك	٤٦٨
احذروا التقوى	٤٧٤
سياسة بلا أخلاق	٤٧٧
بين الواقع والواجب	٤٧٨
• **الفصل الثاني : خامس الفاشلين**	**٤٨١**
بطاقة موجزة	٤٨٥
الميزان المحايد	٤٨٧
برنامجه السياسي	٤٨٨
وحدة الصف	٤٨٩
مع الموالي وأهل الكتاب	٤٩٢
في الإدارة والمال	٤٩٤
ضمان اجتماعي مبكر	٤٩٦
عبيد الدولة	٤٩٧

الموضوع	الصفحة

سياسته المالية ٤٩٩
سقوط الدولة الأموية ٥٠٨
● **الفصل الثالث : فقهاء وسلاطين** **٥١٣**
واجبات وحقوق ٥١٧
الموقف الفقهي النظري ٥٢٠
التغيير بالقوة ٥٢١
أحكام تاريخية ٥٢٥
حتى مع الحاكم العادل ٥٢٨
أعطيات الحكام ٥٣٠
عند أحمد أمين ٥٣١
حتميات مثقوبة ٥٣٣
مواقف ناصعة ٥٣٥
● **الفصل الرابع :القَدَر بين الجحود والجمود** **٥٥١**
الجبر الاستشراقي ٥٥٥
أقدار بدوية ٥٥٧
أبوبكر . . . وأبو جعفر ٥٦١
القدر في الكتاب والسنة ٥٦٤
مشيئة الله ٥٦٤
مكانة الإنسان وحدوده ٥٦٨
التيسير حسب الاختيار ٤٧٠

الموضوع **الصفحة**

لَبْسُ المجتزئين ٥٧٢
إرادة الله ورضاه ٥٧٤
الأسباب بين إفراط وتفريط ٥٧٦
في السُّنَّة ٥٧٩
الدنيا والآخرة ٥٨٠
تطبيقات عملية ٥٨٣
فهم الصحابة وتطبيقاتهم ٥٨٥
سبب تقديس الأموات ٥٨٦
خلط لا مبرر له ٥٨٧
أفراد قلائل ٥٨٨
مسؤولية التحريف ٥٨٩
بين القدر والحتمية ٥٩٦
مفهوم الحتمية ٥٩٧
الإغريق أول من نادى بالحتمية ٥٩٨
مسيرة الحتمية عبر الزمن ٥٩٩
حتمية ابن خلدون ٦٠١
العلاقة بين المناخ والإنسان عند ابن خلدون ٦٠١
الموارد البيئية وأثرها على البشر عند ابن خلدون ٦٠٣
الحتمية في العصر الحديث ٦٠٤
نشأة الإمكانية ٦٠٦

الموضوع **الصفحة**

الحتمية والإمكان في الميزان ٦٠٨

● **الفصل الخامس :الإسلام والعلم : خصومة مفتعلة** ٦١١

أولاً : العلم في الإسلام ٦١٨

(أ) مكانة العقل ٦١٨

ضوابط العقل ٦٢٤

ميادين العقل ٦٢٩

التطرف المضاد ٦٣٠

(ب) مكانة العلم ٦٣٢

في السنة النبوية ٦٣٧

علوم الدين والدنيا ٦٣٨

تطبيقات المسلمين.................................... ٦٤١

١ ـ في الفقه الإسلامي ٦٤١

٢ ـ تطبيقات تاريخية ٦٤٣

ضوابط لا قيود ٦٤٤

ثانياً : موقف العلم من الدين ٦٤٦

سلطان الكنيسة ٦٤٦

جذور العداء ٦٤٧

رد الفعل ٦٤٨

نحو الإلحاد ٦٥٠

الموضوع	الصفحة
عبادة المادة	٦٥١
للعلم حدود	٦٥٢
١ ـ معرفة لا يقين	٦٥٣
٢ ـ الخطأ الحتمي	٦٥٥
ثالثاً: الإعجاز العلمي في القرآن والسنة	**٦٦٠**
خلاصة شهادة بوكاي	٦٦٢
ليست جديدة	٦٦٣
شبهة المانعين	٦٦٥
الإعجاز العلمي في السنة	٦٧١
١ ـ مراحل تكوين الجنين	٦٧١
٢ ـ الختان والإيدز	٦٧٢
٣ ـ السواك	٦٧٢
● الفصل السادس: ثوابت ومتغيرات	**٦٧٥**
بين الحيرة والضلالة	٦٧٩
شهادة خارجية	٦٨١
السرقة المزعومة	٦٨٣
النبوة بين نقيضين	٦٨٦
المرض عند اليهود	٦٨٨
بين الكتاب وأهله	٦٩٠
قطيعة عقيدية	٦٩١

الموضوع | الصفحة

دليل مضاد ٦٩٥
التدرج ينفي أيضاً ٦٩٩
وفي عهد الراشدين........................ ٧٠١
الثوابت عند الفقهاء ٧٠٢
الأعراف والتقاليد ٧٠٥
حدود المصلحة ٧٠٧
تغير الأحكام بتغير الزمان ٧٠٩
والواقع يشهد ٧٢٤
التعددية المشروعة ٧٢٧
اتباع وابتداع ٧٢٩
خـــاتـمة **٧٣٤**
لمراسلة المؤلف **٧٣٦**

* * *

كلمة الناشر في الطبعة الأولى

الكاتب والكتاب

مؤلف هذا الكتاب - الأستاذ : منذر الأسعد -، من أجرأ كتّاب الصحافة العربية.. وتنبع هذه الجرأة من إيمان الأستاذ : منذر، بأهمية الصدع بالحق مهما كان مُرًّا ومؤلمًا.

وإني معه في اتجاهه هذا، لأن أهل الحق أوْلى بهذه الشجاعة، من أهل الباطل الذين تظل أصواتهم عالية..

ومنذر الأسعد - إلى جانب صراحته - قوي الحجة، وسبق له أن أمتع القراء بزاويته الشهيرة «نصف الحقيقة الآخر»، التي بدأها في مجلة اليمامة، ثم في مجلتي: اقرأ والشرق.. كما نشرت له الصحف والمجلات السعودية والخليجية مئات المقالات والدراسات.. وهو - حاليًا - يكتب باستمرار في مجلة «الدعوة» تحت مسمى «للحقيقة فقط»، كما تنشر جريدة «المسلمون» العديد من مقالاته وأبحاثه.

أما الكتاب فهو- بدون مبالغة - أوسع وأدق تفنيد للأباطيل الواردة في «دليل المسلم الحزين» لحسين أحمد أمين، عن القرآن الكريم والسنة المطهرة والصحابة الكرام والتابعين وأئمة الفقه ... والذي دفع الأستاذ: منذر إلى هذا الرد المفصل، أن حسين أمين حشد في كتابه، كبريات الأكاذيب التي افتراها غُلاة المستشرقين بحق الإسلام ورجالاته، ثم نسبها «الأمين» لنفسه!.

في هذا الجزء - وهو الأخير من الكتاب - يقدم المؤلف الحقائق الناصعة عن ديننا وعن سلفنا الصالح، بدءاً بحقيقة تاريخنا الذهبي، ومروراً بعمر بن عبدالعزيز، وبالفقهاء وعلاقتهم بالسلاطين، وعقيدة القضاء والقدر بين الجحود والجمود، والخصومة المفتعلة بين الإسلام والعلم، ويختم الأستاذ منذر كتابه القيم بالتمييز الدقيق بين الثوابت والمتغيرات في الإسلام.. كل ذلك بأسلوب مبسط يجمع غزارة المادة، وعمق الحجة إلى الأمانة والتوثيق...

الناشـــــر

كتب أخرى للمؤلف

عنوان الكتاب	موضوعه	الناشر	ملاحظات
١ - ملائكة وشياطين	دحض لأباطيل حازم صاغية - الكاتب بجريدة الحياة - عن الأصولية والغرب والعروبة	دار المعراج الدولية بالرياض- وتصدر طبعته الثانية عن دار الصحوة بالقاهرة قريباً بمشيئة الله	
٢ - براءة الصحابة من النفاق	تفنيد اتهامات يوسف أبو هلالة للصحابة بالكذب والنفاق.	مكتبة العبيكان بالرياض - ١٤١٧هـ.	
٣ - الكاذب الحزين: حسين أحمد أمين	[اختصار لكتاب إسلام آخر زمن]	دار الصحوة بالقاهرة.	
٤ - كيف تفحم علمانياً؟	رسالة تكشف تناقضات العلمانيين وتدحض أراجيفهم	دار المعراج الدولية بالرياض.	
٥ - للحقيقة فقط (جزآن)	مقطوعات قصيرة عن أحوال المسلمين المؤسفة، وخطط أعدائهم الداخلين والخارجين، بأسلوب تهكمي لاذع	دار المعراج الدولية بالرياض.	
٦ - المغني الوجيز: موسوعة المصطلحات الأجنبية الشائعة	شرح للمصطلحات الأجنبية الشائعة مرتبةً حسب حروف المعجم، مع بيان الرؤية الإسلامية لها.	دار المعراج الدولية بالرياض.	صدر الجزء الأول من حرف (أ) حتى حرف (ز)

عنوان الكتاب	موضوعه	الناشر	ملاحظات
٧ - طرائف الأخطاء الصحفية والمطبعية	أول كتاب من نوعه باللغة العربية حول أخطاء وسائل الإعلام التي تثير الابتسام بما تحمله من مفارقات..	الطبعة الثانية أصدرتها مكتبة العبيكان بالرياض، ونشرت المكتبة طبعة ثالثة خاصة بمصر.	
٨ - ما يطلبه المنطفئون	خواطر سياسية ساخرة وجريئة حول الأوضاع العربية المؤلمة..	المؤلف	نفد
٩ - رفيق المسلم في الأسفار (٣ كتيّبات)	سلسلة شاملة للتسلية الشرعية، بالحكمة والطرفة والمعلومة والسؤال...	دار المعراج الدولية بالرياض.	

فهرس مجمل

المحتوى	صفحة البداية	صفحة النهاية
الباب الأول: تمحيص الأدلة	٥	٢٣٩
الباب الثاني: سارق الأكاذيب	٢٤١	٤٤٩
الباب الثالث: حقائق مفترى عليها	٤٥١	٧٣٥
الفهرس المفصل للباب الأول	٧٣٩	٧٤٣
الفهرس المفصل للباب الثاني	٧٤٤	٧٤٦
الفهرس المفصل للباب الثالث	٧٤٧	٧٥٢